

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية

تأليف

روبرت غيلبين

ترجمة ونشر

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

187 Oud Metha Tower, 11th Floor,

303 Sheikh Rashid Road,

P. O. Box 80758,

Dubai, United Arab Emirates.

Tel.: +971 4 324 7770

Fax: +971 4 324 7771

E-mail: info@grc.ae

Website: www.grc.ae



مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي- الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٩٧١٤٣٢٤٧٧٧٠+

فاكس: ٩٧١٤٣٢٤٧٧٧١+

البريد الالكتروني: info@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

First Published in English in the United States of America by Princeton University Press, 1987 as:

"The Political Economy of International Relations".

Author: Robert Gilpin

First Arabic edition Published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, 2004.

This edition translated and published by arrangement with Princeton University Press.

ISBN 9948-400-17-8

طبعة إنجليزية أولى صدرت عام ١٩٨٧ في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة دار نشر جامعة برنستون، تحت عنوان:

"The Political Economy of International Relations"

" الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"

المؤلف: روبرت غلبين

طبعة عربية أولى عام ٢٠٠٤ صدرت عن مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة. تمت ترجمة ونشر هذا الكتاب بالعربية بالترتيب مع دار نشر جامعة برنستون.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٨-١٧-٤٠٠-٩٩٤٨

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة هذا الكتاب ونشره ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث



نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.





المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

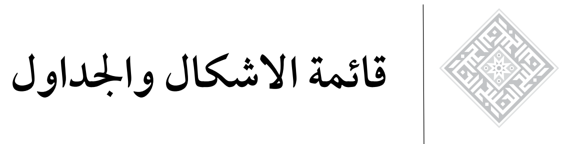
الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر



قائمة الاشكال والجداول

تمهيـد

هذا الكتاب هو عرض شخصي، وكذلك جمع وتوليف، لمواضيع محدّدة متواترة وسائدة في حقل الاقتصاد السياسي الدّولي. ورغم أنني سعيت إلى أن أبقي العناصر الشخصية والعناصر المجموعة من أعمال أخرى متميّزا بعضها عن بعض، فقد عرضت آرائي الخاصّة بصدد قضايا مختارة في حقل الاقتصاد السياسي الدّولي، كما أنني أدخلت من أفكار ونظريات الآخرين ما هو الأقرب صلة إلى القضايا التي هي قيد العرض. وليس بوسع مجلد واحد أن ينصف كلّ الكتابات الهامّة التي تناولت هذه المواضيع، لكنني حاولت أن أضمّ إلى هذا العمل تلك المساهمات التي تساعد، سواء بحد ذاتها أو بصفتها مقتطفات تمثل مؤلّفات أكبر، على إلقاء الضوء على قضايا حاسمة ونظرية، وعلى فهمنا لحقيقة الاقتصاد السياسي الدّولي المعاصر بحدّ ذاته.

ولقد بدأ اهتمامي الشخصي بهذه المواضيع لأوّل مرّة عندما كنت أعدّ لحلقة دراسيّة في مركز الشؤون الدّولية في جامعة هارفارد خلال شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٧٠. وكانت المناسبة هي العرض الأولي للأوراق التي أصبحت في نهاية المطاف مادّة كتاب "العلاقات العابرة للحدود القوميّة والسياسة العالمية" [*Transnational Relations and World Politics*, 1972] الذي وضع تصوّره وحرّره روبرت كيوهين(Robert Keohane) وجوزيف ناي(Joseph Nye) . وقد كان هذا الكتاب الذي بذر البذرة بمثابة تحول في علم العلاقات الدّولية، في أمريكا، كما أنه كان بالتأكيد تحولا في أجندة الأبحاث التي وضعتها لنفسي.

كانت الفكرة الضمنية الرئيسية للحلقة الدراسية، ولكتاب كيوهين وناي، هي أن هناك أطرافا فاعلة وعمليات عابرة للحدود توحّد كرتنا الأرضية، وتحل محل النظرة التي تتمحور حول الدّولة في العلاقات الدّولية، والتي كانت سائدة آنذاك. ولقد عبّر المشاركون عن الاعتقاد بأن الأطراف الفاعلة العابرة للحدود القوميّة (كالشركات متعدّدة الجنسيات والحركات السياسية على سبيل المثال)، وأهداف الخدمة الاجتماعية وغيرها من الأهداف المحلّية، ومصادر النفوذ غير العسكرية ـ هذه العناصر تلعب دورا متزايد الأهمية في تقرير شؤون العالم. وقالوا إن الضرورة تستدعي أنموذجا جديدا لهذا الفرع من فروع المعرفة.

وبينما كنت أعدّ المادة التي شاركت بها، وهي فصل يتناول دور الشركات متعدّدة الجنسيات في خلق تلك البيئة الدّولية الجديدة، كنت أقلّب في فكري باستمرار تجربة إقامتي في فرنسا أيام هجوم الرئيس شارل ديغول على الشركات الأمريكية التي كانت آنذاك تخترق بسرعة السوق الأوروبية المشتركة حديثة العهد. كان ديغول وغيره من الوطنيين في أوروبا الغربية وكندا والعالم الثالث يعتبرون تلك الشركات العملاقة بمثابة عملاء للإمبريالية الأمريكية الساعية للتوسّع أكثر من كونها أطرافا فاعلة عابرة للحدود القوميّة وحيادية سياسيا، ومع ذلك فإنّ جهود ديغول المنظّمة الهادفة إلى إبعاد هذه الشركات خارج السوق المشتركة أجهضت فعليا بسبب رفض ألمانيا الغربية تأييده. وأدركت أن الشركات الأمريكية وظاهرة تخطّي الحدود القوميّة التي كانت هذه الشركات تمثلها كانت ستنتهي لو أن الألمان الغربيين ساروا وراء قيادة ديغول ذات التوجهات الوطنية.

وتوصلت شيئا فشيئا إلى استنتاجات عامّة عدّةٍ هي: أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي فعلا مظاهر تعبير عن نزعة اقتصادية أمريكية توسّعية، ولذلك لا يمكن فصلها عن الأهداف الأكبر لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وأنّ الروابط الأمنية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية سهلت إلى حدّ بعيد هذا التوسّع للشركات الأمريكية إلى ما وراء البحار، وأن توجهات السلام الأمريكي كانت تؤمّن الإطار السياسي الذي كانت تجري من خلاله هذه الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود. وتأثرت طريقة تفكيري في هذه القضايا تأثرا كبيرا بالتحليل الذي وضعه ئي. اتش. كار (E. H. Carr) عام ١٩٥١ لدور القوّة البريطانية في نشر الليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرّة ضمن توجّهات السلام البريطاني. وبدا وجه التشابه بين التجربة البريطانية في القرن التاسع عشر أو الأمريكية في القرن العشرين أمرا وثيق الصلة بالموضوع. ورغم أنني لم أقدّر ذلك تماما آنذاك، فإنني كنت قد عدت إلى تصوّر واقعي للعلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة كان قد اختفى من الكتابات الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، وهي الكتابات التي كرّست عندئذ بصورة شبه كاملة للاهتمامات الأمنية الأضيق أفقا.

أثار ربطي الصريح ما بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، والتحليل الذي يفضي إليه ذلك إلى عملية المقايضة الضمنية التي كان من شأنها تقديم الدفاع العسكري الأمريكي لألمانيا الغربية مقابل الدفاع السياسي الألماني عن الاستثمارات الخارجية الأمريكية المباشرة في السوق الأوروبية المشتركة، فضلا عن عملية مقايضة مماثلة

مع اليابان، أثار هذا الربط ردودا عنيفة من بعض المشاركين في الحلقة الدراسية. إذ كانت الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ تعيش آلام حرب فيتنام، وكان كل من يربط السياسة الخارجية الأمريكية بالتوسّع الاقتصادي إلى ما وراء البحار يكاد يتهم بأنّه ماركسي بالتأكيد. كنت واثقا من أنني لست ماركسيا، لكني كنت أعتقد جازما بأنّ هناك صلة بين الاقتصاد والسياسة. وكان من الواضح أنّ الأمر يتطلب وضع صيغة بديلة. وقد سعيت منذ ذلك الوقت فصاعدا إلى أن أوضح بجلاء تحليلي الخاص للعلاقات بين علم السياسة الدّولية وعلم الاقتصاد الدّولي.

وحين بدأت كنت لا أعرف سوى القليل عن التجارة الدّولية والعلاقات النقدية وما شابه ذلك. وبمساعدة معلمين مقتدرين من أمثال بنجامين جيه. كوهين (Benjamin J. Cohen) وويليام برانسون (William Branson) شرعت بقراءات شاملة في علم الاقتصاد كما أنني رجعت إلى أعمال مؤلّفين أقدم عهدا في الاقتصاد السياسي من أمثال فريدريك ليست (Friedrich List) وجاكوب فاينر (Jacob Viner) وجيه. بي. كوندليف (J. B. Condliffe)، كما درست المؤلّفات الأقرب إلى عصرنا الراهن والتي وضعها البرت هيرشمان (Albert Hirschman) وتشارلز كيندلبيرغر (Charles Kindleberger) ورايموند فيرنون (Raymond Vernon) وآخرون. وكانت مدرسة وودرو ويلسون (Woodrow Wilson School)، بتركيزها على التحليل الاقتصادي، مكانا مثاليا لهذا السعي إلى التقدّم والارتقاء بنفسي ومن دون مساعدة من أحد. ورغم أنني وجدت نفسي أخالف الكثير من فرضيات زملائي الاقتصاديين السياسية والاجتماعية فقد كان سخاؤهم فيما خصوني به من وقتهم، وتغاضيهم عن افتقاري للدراية والخبرة التقنية، كان هذا موضع تقديري الشديد.

كان كتابي "قوة الولايات المتحدة والشركة متعدّدة الجنسيات" (U.S. Power and the Multinational Corporation) الذي صدر عام ١٩٧٥ أول نتاج هذا المسعى الهادف لإيضاح موقفي الفكري والمساهمة فيما كان يتحوّل آنذاك إلى الاقتصاد السياسي الدّولي. وفيه توسّعت في تناول المناقشة الواردة في ورقتي السابقة، لكنني في الوقت نفسه بينت الفروق بين طرق النظر الرئيسية إلى الاقتصاد السياسي: الليبرالية والماركسية والواقعية. وقلت إن توسّع الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات إلى ما وراء البحار لا يمكن أن يفهم إلا في سياق النظام السياسي العالمي الذي تم إرساؤه بعد الحرب العالمية الثانية. وعبرت عن القلق

الشديد حيال مشكلة الانحدار الأمريكي، وهو قلق ناجم عن مزاملتي لهارولد سبراوت (Harold Sprout) الذي كان صاحب دراسات رائدة تناولت مشكلة الانحدار البريطاني.

وقادني اهتمامي المتزايد بصعود وانحدار القوى العظمى أو المهيمنة، وبأهمية هذه الظاهرة التي تبدو دورية بالنسبة للقوى المحركة للعلاقات الدّولية، قادني إلى وضع كتابي "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" (War and Change in World Politics) الذي صدر عام ١٩٨١. وإلى جانب القضايا الأقدم عهدا اهتمّ ذلك الكتاب بالنظرية الماركسية (أو بالأحرى شبه الماركسية) الخاصّة بالتبعية، وكان هذا موضوعا جديدا دخل الحياة الأكاديمية الأمريكية أواخر ستينيات وخلال سبعينيات القرن العشرين، وجاء ذلك إلى حد كبير ردا على فيتنام، وعلى مشاعر القلق المتزايدة حيال مشاكل الدّول الأقل نموا. ورغم أنني قبلت رأي أصحاب نظرية التبعية القائل إن بنية العالم بنية هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى فقد رددت على ذلك (مقتديا بالصياغة الماركسية التقليدية) بالقول إنّ هذه العلاقة تسبب انتشار مصادر القوّة، وتقويض الدّولة المهيمنة وأخيرا إنشاء نظام هيمنة جديدا. وهكذا، ورغم أن الكتاب سلّم بصحة النظريات الماركسية المعاصرة حول النظام الدّولي، فقد كانت غايته توسيع المنظور الواقعي لطبيعة العلاقات الدّولية وقواها المحرّكة.

ويجمع هذا الكتاب هذه الاهتمامات والمواضيع الأقدم عهدا، ويحاول تطويرها بطريقة أكثر انتظاما. وهو يورد بمزيد من التفصيل الأيديولوجيات الثلاث للاقتصاد السياسي، ويناقش نقاط قوتها وقصورها. ورغم أنه يشدّد على التركيز الليبرالي على أهمية كفاءة السوق، فإن هذا الكتاب يأخذ بصورة جادة النقد الماركسي للسوق العالمية أو الاقتصاد الرأسمالي. ويتمّ التأكيد، من ناحية أخرى، في كلّ ما انطوى عليه الكتاب، على المنظور الواقعي أو الاقتصادي ذي التوجّه الوطني إلى التجارة وعلاقات الاستثمار والعلاقات النقدية، الّتي توضع موضع المقارنة مع التفسيرات المنافسة للاقتصاد السياسي الدّولي. كما أنّ الكتاب يستكشف من خلال منظور جديد مواضيع أقدم عهدا من قبيل الهيمنة الاقتصادية، والقوى المحرّكة للاقتصاد العالمي، والنزعة التي يبديها النشاط الاقتصادي على المدى الطويل إلى تغيير بنية النظام السياسي الدّولي.

ويظهر فيما يلي أدناه من جديد انشغالي السابق بالانحدار النسبي للقوّة الأمريكية، وبدور العوامل السياسية في تحديد شكل العلاقات الاقتصادية الدّولية، وبالطبيعة الديناميكية للقوى الاقتصادية في تغيير العلاقات السياسية العالمية. لكن عناصر أخرى تظهر للمرة الأولى. فأنا أؤكّد على الصعود الخاطف لليابان وتحدّيها

للنظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي. ويعنى الكتاب عناية خاصّة بالانتقال اللافت لموضع مركز الاقتصاد العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. وهو يقيّم أهمية كلّ من مركز أوروبا الغربية المتغيّر في الاقتصاد العالمي، وتراجعها المستمر عن المبادئ الليبرالية. ومن المواضيع الرئيسية ما يمكن أن تنطوي عليه هذه التطوّرات التاريخية من مضامين بالنسبة للاقتصاد السياسي الدّولي. ويتنبأ الكتاب باقتصاد عالمي يختلف اختلافا كبيرا عن الاقتصاد الذي أقامته الولايات المتحدة المهيمنة عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولربّما يتوجب علي أن أقول كلمة حول ما لا يحاول هذا الكتاب أن يفعله. إنه لا يحاول تقديم نظريات أو تفسيرات مبتكرة للاقتصاد السياسي الدّولي. كما أنه لا يدّعي أنه يشتمل على كل المواضيع والكتابات الهامّة من نتاج العلماء المختصين بحقل الاقتصاد السياسي الدّولي حديث النشأة. لكنّه يستفيض ويركب في مواضيع وتفسيرات ثابتة معينة أراها ذات أهمية أساسية. إنّني مهتمّ بصورة خاصّة بتقييم معرفتنا المتراكمة حول كيفية تفاعل علم السياسة الدّولية وعلم الاقتصاد الدّولي وتأثيرهما بعضهما في بعض. ومن الواضح أن هذه المقاربة، التي تشدّد على النظام الدّولي، تضع للكتاب حدودا من حيث إنه لا يعنى عناية كافية بالعوامل المحلّية المحدّدة لسلوك الدّولة، ولكن ليس هناك كتاب واحد بوسعه أن يفعل كل شيء.

ولم أعتن كثيرا بالعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ولا بالهجرة الدّولية، ولا باستخدام الأسلحة الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. ويعود السبب في ذلك إلى اعتقادي بأنّ الروابط الضعيفة بين الشرق والغرب (من تجارة واستثمار ومال) ليس لها تأثير يذكر في الاقتصاد السياسي الدّولي، وأنّ حركة انتقال الناس قد تراجع أثرها الاقتصادي، وأن العقوبات الاقتصادية وغيرها من أعمال الحرب الاقتصادية كانت موضع بحث مسهب في عدد من الدراسات الصادرة مؤخرا[(١)]. يركز هذا العمل، وهو من الطول بما يكفي أصلا، على النشاطات الاقتصادية "الاعتيادية" أي العلاقات النقدية والتجارة الدّولية والاستثمار الخارجي.

وفي سياق إعداد هذا الكتاب كان من حسن طالعي أن حصلت على مساعدة عدد من المؤسّسات، وقد حان وقت التعبير عن تقديري لذلك. إذ أودّ أن أشكر مركز الدراسات الدّولية، وكلية وودرو ويلسون

(١) راجع الفصل الثالث، الملاحظة (١٤).

للشؤون العامّة والدّولية في جامعة برنستون لدعمهما الكريم. لقد وفّرت لي السياسة المتسامحة التي تتبعها الجامعة حيال الإجازات، وفرت لي وقتا يعفيني من التزامات التعليم والمسؤوليات الأخرى أكرسه لمنحتي الدراسية. وخلال خريف عام ١٩٨٤ قمت بالتدريس في الجامعة الدّولية اليابانية (International University Of Japan) في مدينة نيجاتا (Nigata) وأتيحت لي فرصة رائعة للتعرّف إلى ذلك البلد الساحر. وأودّ أن أعبّر عن تقديري لكلّ من البروفسور شيهيرو هوسويا (Chihiro Hosoya) والبروفسور سيجين مياساتو (Seigen Miyasato) وللزملاء الآخرين والطلبة في تلك المؤسسة الرائدة الجديرة بالاهتمام. وإثر عودتي من اليابان تمكّنت من متابعة أبحاثي بدعم مادّي من الهيئة التعليمية اليابانية –الأمريكية. (Japan-United States Educational Commission)، برنامج فولبرايت(Fulbright Program) ومن مصرف سوميتومو (Sumitomo Bank). إنّ إتمام هذا المشروع، الذي يبدو بلا نهاية، كان سيكون أصعب بكثير لولا المساعدة التي قدمتها هاتان المؤسّستان.

السيد وليام بوين، رئيس جامعة برينستون، مولع باقتباس عبارة معلمه ومرشده جاكوب فينر (Jacob Viner) التي يدافع فيها الأخير عن انفتاح تلك الجامعة، وعن قيمة النقد العلمي، وهو يقول: "ليس هناك حدود للهراء الذي يمكن أن يخرج به المرء إن هو فكّر وحده لمدة أطول من اللازم". وأنا أود أن أستشهد بهذا التصوير الدقيق لمخاطر الانعزال الفكري في توجيه شكري إلى كلّ أولئك الذين قرؤوا وانتقدوا شتى مسودات هذا الكتاب، أو قدموا لي مساعدة أخرى. لقد قرأ كلّ من كينت كالدير، ومايكل دويل، وجوان جووا، وروبرت كيوهين، وأتول كوهلي، وهيلين ميلز، وإم. جيه. بيترسون، ودافيد سبيرو، قرؤوا مخطوطة الكتاب أو جزءا منها وقدموا اقتراحات قيّمة للغاية تتعلّق بالمراجعة، كما عمل جون إيكينبري على عرض فصول من هذا الكتاب للمناقشة خلال حلقته الدراسية حول الاقتصاد السياسي. أمّا مساعداي في أعمال البحث، إيليزابيث دوهيرتي ومايكل ألكامو، فقد قدّما لي عونا كبيرا وجنّباني الوقوع في أخطاء لا تحصى. وقامت إيليزابيث بيزاريللو بطباعة ثبت المراجع، بينما طبعت سالي كويل فهرس الكتاب. وإنني ممتنّ كلّ الامتنان أيضا للسكرتيرات اللواتي عملن معي خلال تأليفي لهذا الكتاب وهنّ لينور دوبتشيك، ودوروثي جرونيت، وهايدي شميت. كما أودّ أن أشكر إيليزابيث جريتز على عملها الممتاز والمؤدى بضمير حي في تحرير مخطوطات الكتاب.

وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية كنت أعد زوجتي، جين، كلّ صيف بفترة راحة واسترخاء بعيدا عن مهنة التعليم التي تمارسها، وكنت أصطحبها إلى ضفاف واحدة من أجمل البحيرات في فيرمونت. وما أن نصل إلى هناك حتى تراها مكبّلة اليدين بمخطوطة الكتاب من الصباح الباكر وحتى وقت متأخر مساء. لقد كانت مساهمتها التي شملت أعمال التحرير والمضمون رائعة، وهي تستحقّ منّي أكثر من مجرّد كلمات الشكر المعتادة التي يقولها المؤلّفون لزوجاتهم. إذ لولا مساعدتها الكبيرة لما كان لهذا الكتاب أن يكتب مطلقا. فلها منّي الحب والتقدير على مشاركتها لي منحتي الدراسية وحياتي.

/ نوفمبر/ ١٩٨٦

مقدّمة

شهد العالم تحوّلا كبيرا في نظام الاقتصاد الدّولي بعد الحرب العالمية الثانية. إذ إنّ نظام بريتون وودز (Bretton Woods) القائم على تحرير التجارة، والعملات المستقرة والترابط الاقتصادي لم يعد له وجود، كما أنّ التصوّر الليبرالي للعلاقات الاقتصادية الدّولية قد تزعزع منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين. وأدّى انتشار السياسات الحمائية، وحالات الغليان في الأسواق المالية والنقدية، وظهور السياسات الاقتصادية الوطنية المتباعدة في أوساط الاقتصادات المسيطرة على الاقتصاد الدّولي، أدّى كلّ ذلك إلى تآكل الأسس التي يقوم عليها النظام الدّولي. ومع ذلك فقد كان من شأن القصور الذّاتي، تلك القوّة الفاعلة في الشؤون الإنسانية، أن نقلت معايير ومؤسّسات نظام ليبرالي ترجع صلته بالموضوع إلى ثمانينيات القرن العشرين. فما الذي حدث للنظام؟ وما هي المضامين التي ينطوي عليها إخفاق النظام بالنسبة للمستقبل؟ إنّ هذا الكتاب يضع تفسيرا لذلك.

وعلى مستوى أكثر نظرية وتعميما، يشكّل هذا الكتاب جزءا من عمل علمي هو الآن في طور التوسّع يتناول الاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية، وهو يفترض أن فهم قضايا التجارة، والشؤون النقدية، والتنمية الاقتصادية، يتطلب الجمع بين البصيرة النافذة في علمي الاقتصاد والسياسة معا. وكثيرا ما يجري تحليل قضايا السياسة وكأنّ حقل علم الاقتصاد وحقل علم السياسة يمكن أن ينفصل بعضهما عن البعض. لكنّ أحداث السنوات الأخيرة من القرن العشرين تجبر الباحثين في حقل العلاقات الدّولية على تركيز اهتمامهم على التوترات التي لا بدّ منها، وعلى التفاعل المستمر، بين علمي الاقتصاد والسياسة. إنّ الغاية من هذه الدراسة هي المساعدة على تضييق الفجوة بين الاثنين.

هناك حاجة ماسّة للجمع بين دراسة علم الاقتصاد الدّولي ودراسة علم السياسة الدّولية بغية ترسيخ فهمنا للقوى الفاعلة في العالم. ذلك أن كثيرا من القضايا والمسائل الهامّة تتجاوز حدود التقسيم الفكري ما بين هذين العلمين. وقد جعلت التحوّلات التي شهدها عالم الواقع علم الاقتصاد وعلم السياسة أقرب صلة إلى بعضهما ممّا كانا عليه في الماضي، كما أجبرتنا هذه التحوّلات على إدراك حقيقة مفادها أنّ فهمنا النظري

للتفاعل بينهما كان على الدوام قاصرا ومبسّطا بصورة مفرطة، وكذلك محدودا بصورة اعتباطية بالحدود الفاصلة بين علم وآخر.

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدّولية على مدى التاريخ. فقد كانت الأهداف الاقتصادية، والموارد، وأدوات السياسة الخارجية كانت على الدوام عناصر هامّة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية. فمن غير المحتمل أن وجه هيلانة، أيام هوميروس، كان هو السبب الرئيس في إرسال أسطول مؤلّف من ألف سفينة، وفي جعل الملك أغاممنون يحاصر طروادة، هذا على الرغم من أنّ وجهها ربّما كان عاملا ساهم في حدوث ذلك. والاحتمال الأكبر هو أنّ دافع اليونانيين الحاسم إلى ذلك إنما كان رغبتهم بالسيطرة على طريق التجارة المريح الذي كان يمرّ عبر الدردنيل. وبعد ذلك بمئات السنين استخدمت الامبراطورية الفارسية ذخائرها الضخمة من الذهب في التأثير في السياسات الخارجية للدّول الأقل شأنا. ويقدم لنا إغلاق أثينا لموانئ رابطة الدّول الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد في وجه أحد حلفاء منافستها (اسبارطة) يقدم إحدى أولى الحالات التي سجلها التاريخ للحرب الاقتصادية. والتاريخ حافل بأمثلة مشابهة عن دور العوامل الاقتصادية في شؤون الأمم، وبهذا المعنى نجد أنّ الاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية كان موجودا على الدوام.

ورغم أنّه كان للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيرها المتبادل بعضها في بعض على مدى التاريخ، فإنّ هذا التفاعل قد اعترته تحوّلات جوهرية في العالم الحديث. وطوال قرون ماضية عديدة تعاظم الترابط بين الاقتصادات الوطنية بسبب الزيادة الكبيرة في تدفقات التجارة والتمويل والتكنولوجيا. كما توسّعت قاعدة الوعي الشعبي للمضمون الاقتصادي الذي تنطوي عليه القضايا السياسية، ويستطيع الناس (أو هم على الأقل يظنون أنّهم يستطيعون) بسهولة أكبر أن يتتبّعوا آثار أسباب التذمّر أو الوفرة في الاقتصاد بحيث يربطون هذه الأسباب بأفعال جماعات معينة داخل البلاد أو خارجها. (Hauser, 1937, pp. 10- 12). وقد أدّى انتشار هذا الوعي الاقتصادي وكذلك الديمقراطية السياسية، إلى إدراك العالم برمّته تقريبا بأنّ الدّولة يمكن أن تستخدم بغية الوصول إلى المحصّلات الاقتصادية، وخاصّة بغية إعادة توزيع الثروة لمصلحة جهة معينة ما (Bonn, 1939, p. 33) وهكذا فإنّه ينظر الآن إلى توزيع الثروة، وإلى بلاء البطالة

والتضخّم المتفشيين على أنهما من نتائج ما يفعله البشر، وليس على أنّهما عواقب لبعض القوانين الاقتصادية الثابتة. وإنّ معنى ذلك حتميّة تسييس الشؤون الاقتصادية.

ثمّة تغيّرات عميقة تشكّل الأساس لهذه التطوّرات. ذلك أنه منذ القرن السادس عشر كانت أولوية الدّولة هي المبدأ الناظم للنظام السياسي الدّولي. وقد حلّت الدّولة إلى حد كبير محل أشكال التنظيم السياسي ما قبل الحديث من قبيل دولة المدينة والقبيلة والامبراطورية، هذا في حين أصبحت السوق في الوقت نفسه الوسيلة الرئيسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية إذ إنّها حلّت محل وسائل تبادل أخرى من قبيل المعاملة بالمثل، وإعادة التوزيع، والاقتصادات الموجهة الامبريالية. وقد نشأ هذان الشكلان المتعارضان للتنظيم الاجتماعي، أي الدّولة الحديثة والسوق، معا على مدى القرون المتأخّرة، وأضحت التفاعلات المتبادلة بينهما عوامل حاسمة على نحو متزايد في السمة المميزة للعلاقات الدّولية والقوى المحركة لها في عالمنا الحاضر.

وأدّت هذه التغيّرات في النظام الاجتماعي والوعي الإنساني إلى رفع القضايا الاقتصادية إلى المستوى الأعلى في سلّم العلاقات الدّولية. وقد أصبح الرخاء الاقتصادي للشعوب ومصير الأمم مرتبطين ارتباطا وثيقا بطريقة عمل السوق وبعواقب ذلك. إنّ توجيه التدفقات المالية، والتحوّلات التي لا مناص منها في المزايا النسبية، وتوزيع الأنشطة الانتاجية على المستوى الدّولي هي كلّها أمور تستغرق اهتمام فن الحكم الحديث. وكما تنبأ عالم الجغرافية السياسية البارز هالفورد ماكيندر (Halford Machinder) أوائل القرن العشرين فإنّ إدراك رجال الدّولة المتزايد لهذه التغيّرات قد جعلهم يركّزون انتباههم على "الصراع من أجل الفعالية النسبية" (Mackinder 1962 [1904] p. 242).

وعلى الرغم من هذه التغيّرات فإنّ فروع العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية لا تزال تدرس التطوّرات المعاصرة بطرق تفصل ما بين حقلي الدّولة والسوق وتميّز بينهما. وأسباب هذا التخصص الأكاديمي ملائمة ومفهومة: ذلك أنّ الحقيقة الاجتماعية، شأنها شأن الحقيقة المادّية، لا بدّ أن تفكك إلى أجزاء قابلة للتدبّر إن أردنا دراستها وإن أردنا للنظرية أن تتقدّم. ومع ذلك يبقى من الضروري أيضا بذل الجهود لجمع هذه الأجزاء المنفردة معا ضمن إطار نظري متكامل أكبر للاقتصاد السياسي كي نفهم الحقيقة الاقتصادية والسياسية برمّتها.

وهكذا فإنّ هذه الدراسة تتقدّم على مستويين. فهي على أحد هذين المستويين استقصاء عملي لحقيقة الاقتصاد السياسي الدّولي المعاصر، وكيف أنّ التفاعل بين الدّولة والسوق يولّد تحوّلات في العلاقات الدّولية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. وتتساءل هذه الدراسة عن العواقب المحتملة لانتقال موضع "الفعالية النسبية" من أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى اليابان وغيرها من القوى الاقتصادية الناشئة في آسيا والعالم النامي. وعلى المستوى الآخر نرى أنّ هذا الكتاب هو عمل نظري؛ فهو يحاول أن يجمع بين دفّتيه طرق العلماء الرئيسية في النظر إلى الاقتصاد السياسي الدّولي عموما، وإلى مجالات معينة كالتجارة، والشؤون النقدية، والاستثمار الأجنبي. وهذه المقاربة المزدوجة مبنيّة منطقيا على افتراض مفاده وجوب دراسة التطوّرات المعاصرة والمسائل النظرية معا، وسوف نحاول عبر ما يلي من مناقشات أن نستخلص مضامين للنظام السياسي والاقتصادي الدّولي الناشئ.

يتأثر نشوء الاقتصاد السياسي الدّولي على مدى عقود قادمة عديدة تأثرا شديدا بثلاثة تطوّرات رئيسية. الأوّل هو التراجع النسبي لقيادة الولايات المتحدة للاقتصاد الدّولي الحر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تناقص القوّة الأمريكية أجبرت قوى الترابط الاقتصادي العالمية على اتخاذ مواقف دفاعية [١] . والثاني هو التحوّل الجاري حاليا لموقع مركز الاقتصاد العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. فخلال سبعينيات القرن العشرين تجاوز حجم تدفق التجارة عبر المحيط الهادئ حجم مثيله الذي شهده المحيط الأطلسي. أمّا التطوّر الثالث فهو الاندماج المتزايد بين الاقتصادين الأمريكي والياباني، واللذين أصبحا مرتبطين بعضهما ببعض على نحو غير مسبوق في حالات الدّول ذات السيادة.

لقد أصبح الاندماج المتزايد للاقتصادين الأمريكي والياباني إحدى السمات البارزة للاقتصاد العالمي المعاصر. إذ يتزايد ترابط هذين الاقتصادين مع بعضهما البعض في حقول التجارة والانتاج والتمويل. وكانت وتيرة إقامة ما يمكن أن يسمّى اقتصاد نيشيبي [٢] (Nichibei) قد تسارعت على نحو مذهل بدافع

(١) يحلّل كينيث والتز (Kenneth Waltz) – (١٩٧٩) دور النظام السياسي الدّولي بصفته عاملا هاما في تطوّر الترابط الاقتصادي.

(٢) وفقا لما أوردته مجلة الايكونوميست في عددها الصادر يوم ٧ / ديسمبر ١٩٨٥، في الصفحة ٧، وضمن ملف (Survey Japan) "يطلق على هذا الاقتصاد المشترك اسم (Nichibei) باليابانية: وهو مزيج من الحروف اليابانية لكلمتي اليابان (Nihon) وأمريكا (Beikoku) أو بلاد الرز".

السياسات الاقتصادية لإدارة الرئيس ريغان، وكذلك تراجع الولايات المتحدة إلى موضع دولة المدينة. وتفوّقت هذه العلاقة العابرة للمحيط الهادئ، والتي تعدّ مصدر ما يعادل ٣٠٪ من الناتج العالمي، تفوّقت بأهميتها في الاقتصاد العالمي على الأهمية التي كانت تتمتّع بها فيما مضى العلاقة الأمريكية مع أوروبا الغربية[٣]. وقد أدّت التدفقات التجارية الضخمة بين هذين الاقتصادين، والتحالفات الناشئة ما بين شركاتهما متعدّدة الجنسيات، والدور المحوري لرأس المال الياباني في الاقتصاد الأمريكي، أدّت جميعا إلى تحوّل العلاقات بين البلدين من علاقات السيد والتابع إلى شراكة تتّسم بقدر أكبر من المساواة. ولسوف تحدّد طبيعة هذه العلاقة المحورية، والقوى المحركة لها، ومدى استقرارها، سوف تحدّد إلى حدّ بعيد شكل العلاقات الاقتصادية على مستوى العالم.

وتكمن أهمية الدور المركزي للعلاقة الأمريكية ـ اليابانية بالنسبة للعلاقات الدّولية في حقيقة مفادها أنّ الدّولار هو حجر الزاوية في مركز الولايات المتحدة في العالم. ذلك أنّ دور الدّولار بصفته العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي، إلى جانب توسيع مظلّة الردع النووي الأمريكية فوق سماء حلفائها اليابانيين والأوروبيين، قد عززا نظام التحالفات الدّولية الأمريكي وأصبحا أساس الهيمنة الأمريكية. وبفضل كون الدّولار أساسا للنظام النقدي تمكّنت الولايات المتحدة من خوض الحروب الخارجية، والإبقاء على جنودها منتشرين في الخارج، وتمويل مركزها المهيمن دون تحميل دافع الضرائب الأمريكي ثمنا اقتصاديا كبيرا يؤدّي بالتالي إلى خفض مستوى المعيشة في أمريكا. وقد استدعى الدور الحاسم للدّولار و"امتيازات الإسراف" – على حدّ تعبير شارل ديغول – التي منحها للولايات المتحدة، استدعى ذلك وجود شريك

ولم أتمكن من التثبّت من أن اليابانيين يستخدمون هذا التعبير بالفعل للإشارة إلى الاندماج المتزايد بين الاقتصادين الأمريكي والياباني. ومع ذلك، وبما أنه يبدو بالتأكيد تعبيرا ملائما تماما، فإننا سنعمد إلى استخدامه في هذا الكتاب.

(٣) من المؤشّرات الدالة على التغيّر الكبير الذي حدث خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أن كتاب ريتشارد كوبر عميق الأثر "اقتصاد الترابط: السياسة الاقتصادية لدى الجماعة الأطلسية" *(The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community)* الصادر عام ١٩٦٨ برعاية مجلس العلاقات الخارجية، هذا الكتاب كرّس بكامله تقريبا للعلاقات عبر الأطلسي. وقد أصبحت حجّة كوبر المتعلقة بالتعارض ما بين الحكم الذّاتي للدّولة من جهة والترابط بين الأسواق من جهة أخرى، أصبحت هذه الحجّة وثيقة الصلة بالعلاقات الأمريكية – اليابانية. وكما سأناقش لاحقا فإن المشكلة الأساسية التي طرحها كوبر منذ عقدين من الزمن تزداد أهمية "ودلالة"، وما زال من الضروري إيجاد حل لها.

خارجي يساهم في دعم الدّولار. وقد وضعت هذه المهمّة في عصرنا الراهن على كاهل اليابانيين وتدفقاتهم الرأسمالية الهائلة إلى الولايات المتحدة. ويشكّل اعتماد الولايات المتحدة المالي على اليابان، والترابط المتزايد لاقتصاد نيشيبي، موضوعارئيسيّا لهذا الكتاب.

إنّ ترتيب مادّتنا على النحو الوارد أدناه يعكس هذه الغايات العملية والنظرية. فالفصول الثلاثة الأولى تبيّن المنظور الفكري والقضايا النظرية التي سيتمّ استكشافها. إذ يحدّد الفصل الأول طبيعة الاقتصاد السياسي الدّولي بصفته التفاعل القائم بين الدّولة والسوق، ويحلّل مغزى هذه العلاقة. وفي الفصل الثاني يجري تقييم وجهات النظر (أو الأيديولوجيات) الثلاث السائدة حول سمات هذا التفاعل. ثم يحلّل الفصل الثالث القوى المحركة للاقتصاد السياسي الدّولي.

وتلتفت الفصول اللاحقة من الكتاب إلى قضايا جوهرية في الاقتصاد السياسي الدّولي المعاصر. فالنظام النقدي الدّولي يشكّل همزة الوصل الضرورية لاقتصاد دولي يعمل على نحو كفء، وهو موضوع الفصل الرابع. أمّا الفصلان الخامس والسادس فيناقشان موضوعي التجارة الدّولية والشركة متعدّدة الجنسيات اللذين تتعزّز الروابط المتبادلة بينهما بصورة متزايدة. وفي الفصل السابع نقيّم الجدال الدائر حول تأثير الاقتصاد الدّولي على التنمية الاقتصادية وتحسّن الأحوال في الدّول الأقل نموا. ويحلّل الفصل الثامن أهمية النظام المالي الدّولي الحاسمة في ربط الاقتصادات الوطنية بعضها ببعض، ودوره المركزي في المحافظة على استمرار التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، والخطر الذي يمثله الضعف المتزايد لهذا النظام على الاستقرار الاقتصادي في العالم. وهكذا نرى أنّ هذه الفصول تبدأ بقضايا المال وتنتهي بقضايا التمويل. فالأوّل يمهّد الطريق لعمل السوق العالمية وتكاملها، أمّا الثاني فهو أساس القوى المحرّكة للاقتصاد العالمي، لكنّه يشكّل أيضا أضعف حلقات هذا الاقتصاد.

وتضمّ الفصول الختامية للكتاب تقييما لقضايا ومشاكل الاقتصاد العالمي على مدى العقود العديدة الماضية. أمّا مغزى هذه التغييرات بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدّولية فهو موضوع الفصل العاشر، وهو الفصل الذي يقيّم الأهمية المتزايدة للمركنتليّة، وللتوجهات الإقليمية، وللسياسات الحمائية القائمة على أساس القطاعات.

الفصل الأول

طبيعة الاقتصاد السياسي

The Nature of Political Economy

إنّ وجود "الدّولة" و"السوق" المتوازيـين في العالم الحديث وتفاعلهما المشترك يؤدّيان إلى إيجاد "الاقتصاد السياسي"، إذ بدونهما لا يمكن أن يكون ثمّة "اقتصاد سياسي". ففي غياب الدّولة فإنّ من شأن ميكانيكية الأسعار أو حركتها وقوى السوق أن تحدّد نتائج الفعاليات الاقتصادية، وذلك هو الميدان الحقيقي لرجل الاقتصاد. وفي غياب السوق، فإنّ الدّولة أو ما يعادلها هي التي تخصّص الموارد الاقتصادية، وذلك هو الميدان الحقيقي للعالم السياسي. ومع أنّه لا يمكن وجود أي من الميدانين في شكل مستقل تام فإنّ التأثير النسبي للدّولة أو السوق يتغيّر بمضي الوقت أو في الظروف المختلفة. لذلك فإنّ مفاهيم "الدّولة" و"السوق" في التحليل التالي هو ما دعاه ماكس ويـبر (Max Weber) الأنماط المثالية(Ideal Types).

إنّ الغموض يكتنف مصطلح "الاقتصاد السياسي"، فقد استخدمه آدم سميث (Adam Smith) والاقتصاديون التقليديون للدلالة على ما يدعى اليوم "علم الاقتصاد". وفي الآونة الأخيرة، فإنّ عددا من العلماء مثل غاري بيكر (Garry Becker) وأنتوني دوانز (Anthony Downs) وبرومو فري (Brumo Frey) عرّفوا الاقتصاد السياسي على أنّه تطبيق أسلوب الاقتصاد المنهجي، أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي (the rational actor model)، على كلّ أنماط السلوك البشري. أمّا الآخرون الذين يستخدمون مصطلح الاقتصاد السياسي فإنّما يقصدون استخدام نظرية اقتصادية محدّدة لتفسير السلوك الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك الألعاب الرياضية، والعمل الجماعي ونظريات ماركس. أمّا الأسلوب الذي يختاره الأكثرية أو الجمهور في الاقتصاد السياسي فإنّه يستند إلى كلّ من منهجية ونظرية علم الاقتصاد لتفسير السلوك. كما أنّ بعض العلماء الآخرين يستخدمون مصطلح الاقتصاد السياسي للإشارة إلى مجموعة

التساؤلات أو القضايا التي تتولّد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لا بد من دراستها وتحريها بأية وسائل نظرية أو منهجية متيسّرة حاليا (Tooze، ١٩٨٤).

ومع أنّ مقاربات الاقتصاد السياسي استنادا إلى تطبيق طريقة ونظرية علم الاقتصاد بالغة الفائدة فإنّها غير كافية حتى الآن لتوفير إطار شامل ومرض للدراسات والتحريات العلمية. وذلك لأنّ المفاهيم، والمتغيّرات والعلاقات السببية لم يتم تطويرها حتى الآن تطويرا نظاميا، ولأنّه كثيرا ما يقلّل من شأن العوامل السياسية وغيرها من العوامل غير الاقتصادية. وفي الحقيقة فإنّ المنهجية الموحّدة أو نظرية الاقتصاد السياسي إنّما تتطلب إدراكا عامّا لعملية التغيّر الاجتماعي، بما في ذلك الطرق التي تتفاعل بها النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثّر في بعضها. ولذلك، فإنّي أستخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي" لمجرّد الدلالة على مجموعة من القضايا التي سنتحراها بواسطة مزيج انتقائي من الطرق التحليلية والمنظور النظري.

إنّ هذه القضايا ناشئة عن التفاعل المتبادل بين الدّولة والسوق كتجسيد للسياسة والاقتصاد في العالم الحديث. إنها تبحث عن الكيفية التي تؤثّر بها الدّولة وعملياتها السياسية المقترنة بها على الإنتاج وعلى توزيع الثروة وبالأخص على كيفيّة تأثير القرارات السياسية والمصالح السياسية على مواقع الفعاليات الاقتصادية وتوزيع كلفة ومنفعة هذه الفعاليات. وعلى نقيض ذلك، فإنّ هذه المسائل تبحث في تأثير الأسواق والقوى الاقتصادية على توزيع القوّة والرفاه بين الدّولة وغيرها من القوى الفاعلة السياسية، وبالأخص في كيفيّة تغيير هذه القوى الاقتصادية للتوزيع الدّولي للقوى السياسية والعسكرية. فليس للدّولة ولا للسوق دور أساسي؛ فالعلاقات السببية متبادلة التأثير (interactive)، ودورية (cyclical) حقّا. ولذا فإنّ المسائل التي ستبحث هنا تركز على التأثير المتبادل للوسائل المختلفة لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية: في مجالي الدّولة والسوق.

إنّ هذه الصياغة ليست أصيلة بكلّ تأكيد، فهي على الأقل قديمة قدم "فلسفة الحق" (١٩٤٥) التي ميّز فيها غيورغ هيغل (George Hegel) تميـيزا حاسما بـين الدّولة والمجتمع (الاقتصاد). وقد قدّم علماء آخرون تعاريف مشابهة. فمثلا تشارلز ليندلوم (Charles Lindlom) (١٩٧٧) يقترح "المبادلة" و"السلطة" على أنّهما المفهومان المركزيان للاقتصاد والسياسة. ويستخدم بيتر بلاو (Peter Blau)

(١٩٦٤) مفهوم الـ"المبادلة"، و"الإكراه"، بينما يفضل تشارلز كيندلبرجر (CharlesKindleberger) (١٩٧٠) وديفيد بولدوين (David Baldwin) (١٩٧١) "القوّة" و"المال" ويستخدم كلاوس نور (Klaus Knorr)(١٩٧٣) "القوّة" و"الثروة". بينما يقابل أوليفر وليامسن (Oliver Williamson) (١٩٧٥) بين "الأسواق" و"تسلسل السلطة (hierarchies)"، ويقابل ريتشارد روزكرانس (Richard Rosecrance) (١٩٨٦) "الأسواق" و"الإقليمية" (territoriality). وإنّ كلا هذين التصوّرين قريبان من التصوّر الذي اخترناه هنا كما أنّ كلا من هذه الآراء عن الاقتصاد السياسي له مزاياه الخاصّة.

وقد لاحظ تشارلز كيندلبرغر (Charles Kindleberger) (١٩٧٠– ص٥) أنّ كلا من خزينة الدّولة والسوق هما آليتان لتحديد الإنتاج والموارد. وفي العالم السياسي المحض حيث لا يوجد السوق، فإنّ الدّولة تخصّص الموارد المتوفّرة على أساس أهدافها الاجتماعية والسياسية. ومن شأن قرارات التخصيص لمثل هذه الدّولة أن تأخذ شكل ميزانية الدّولة. وفي عالم السوق المحض، حيث لا تتدخّل الدّولة أبدا فإنّ السوق سيخصّص فعالياته على الأساس النسبي لأسعار البضائع والخدمات وتتخذ القرارات شكل السعي الفردي وراء المصلحة الذّاتية. ولذا، فعلى دارسي الاقتصاد السياسي الدّولي أن يحاولوا فهم كيفيّة تأثير الأشكال المتقابلة المتغايرة لتنظيم الفعاليات البشرية واتخاذ القرارات بعضها في بعض، وبذلك يتمّ تحديد النتائج الاجتماعية.

ومع أنّ الدّولة كتجسيد للسياسة، والسوق كتجسيد للاقتصاد إنّما هما ملمحان متميّزان عن بعضهما في العالم الحديث، فمع ذلك لا يمكن فصْلهما عن بعضهما فصلا واضحا، بل إنّ التأثير المتبادل بينهما هو في الواقع موضوع هذا الكتاب. فالدّولة تؤثّر تأثيرا بالغا في نتائج فعاليات السوق وذلك بتحديد طبيعة وتوزيع حقوق الملكية وكذلك القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي (Greth and Mills, 1946, pp. 181-82). وإنّ إدراك الناس المتزايد لإمكانية تأثير الدّولة في قوى السوق وبالتالي إمكانيتها في تحديد مصيرهم إنّما هو عامل مهم في ظهور الاقتصاد السياسي. والسوق نفسه مصدر قوة يؤثر في نتائج السياسة وتؤسّس التبعية الاقتصادية علاقات قوّة وهي الملمح الأساسي للاقتصاد في العالم المعاصر. وباختصار، فمع أنّنا يمكن أن نعتبر السياسة والاقتصاد قوّتين متميّزتين تحكمان العهد الحديث، فإنّهما لا يعملان مستقلّين أحدهما عن الآخر.

وقد اتّجهت الدّولة والسوق لتحلّ محل الأشكال الأخرى من التنظيمات السياسية والاقتصادية في العالم الراهن وذلك لكفاءتها في إنتاج القوّة والثروة أو إنتاج أحدهما. وقد نشأت الدّولة والسوق مبكرا في أوروبا الحديثة ثمّ انتشرت بعد ذلك من ذلك الجزء الصغير من الكرة الأرضية لتشمل جزءا كبيرا من البشرية. ولا يستثنى إلا قليل من الناس في هذه الأيام من التبعية لدولة ما؛ أي الذين يعتبرون تحقيق دولة لأنفسهم هدفا أعلى لأنفسهم. كما يلاحظ في نضال اليهود والفلسطينيين وغيرهم للحصول على وطن لأنفسهم. وباتباع أسلوب الجزر والمدّ فإنّ الشكل السوقي للتبادل الاقتصادي قد انتشر تدريجيا أيضا، ممّا أدخل كثيرا من المجتمعات ضمن شبكة الترابط الاقتصادي المتبادل فيما بينها.

إنّ العلاقة بين الدّولة والسوق وخاصّة الفروق بين هذين المبدأين المنظّمين للحياة الاجتماعية، إنّما هي موضوع متكرّر في المناقشات العلمية. فالدّولة من جهة تستند إلى مفاهيم الإقليمية، والولاء والحصرية، وتمتلك احتكارا لشرعية استخدام القوّة. ومع أنّه لا تستطيع أيّة دولة أن تبقى ما لم تضمن مصالح ورضى أكثر الجماعات قوّة في المجتمع فإنّ الدّول تتمتّع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية بالنسبة للمجتمعات التي هي جزء منها[١]. ومن ناحية أخرى، فإنّ السوق تستند إلى مفاهيم التكامل الوظيفي والعلاقات التعاقدية والتوسّع في الترابط المتبادل بين البائعين والمشترين. إنّه عالم مؤلّف أساسا من الأسعار والكميات، والعامل الاقتصادي الاستقلالي المستجيب لمؤشّرات الأسعار إنّما هو الأساس الذي تقوم عليه القرارات.

أمّا بالنسبة للدّولة، فإنّ الحدود الإقليمية هي الأساس الضروري للاستقلالية القومية وللوحدة السياسية. ومن الأهمية البالغة أن تلْغى من الأسواق كلّ العوائق السياسية لكي تدور حركة الأسعار. وإنّ التوتر بين هاتين الطريقتين من طرق تنظيم العلاقات البشرية قد شكّل اتجاه التاريخ الحديث إلى حدّ كبير، ويعتبر هو ذاته المشكلة الحاسمة في دراسة الاقتصاد السياسي[٢].

(١) إن العلاقة التاريخية بين الدّولة والسوق هي موضوع جدل حاد بين العلماء. هل نما كل منهما بشكل مستقل عن الآخر؟ أم هل أدّى السوق إلى نشوء الدّولة أم أن الدّولة هي التي أنشأت السوق؟ وكلّ هذه إنما هي قضايا تاريخية هامة وليس من المهم في هذا الكتاب أن نجد حلا لها. فمهما كان أصل الدّولة والسوق فإن لهما وجودا مستقلا، ولهما منطق خاص بهما، وهما يتمتّعان بعلاقات متبادلة.

(٢) إن مفاهيم الدّولة والسوق المستخدمة في هذا الكتاب مشتقة أساسا من ماكس ويبر(Max Weber) (١٩٧٨) مجلد١ ص ٥٦،٨٢ وما بعدها.)

وإنّ هذا التصوّر للاقتصاد السياسي يختلف بطريقة دقيقة وخفيّة عن التعريف الذي استخدمته في كتابي السابق عن هذا الموضوع، حيث عرّفت الاقتصاد السياسي على أنـّه: "العلاقة المتبادلة والديناميكية بين السعي وراء الثروة والسعي وراء القوّة." (Gilpin, 1975, p.43). ومع أنّ كليهما مهتمّ بتأثير العلاقات بيـن "الاقتصاد" و"السياسة"، فإنّ الصياغة هنا تؤكّد على تنظيم هذه الفعاليات في العهد الحديث. بينما أكّد العمل السابق على هدف هذه الفعالية. ومن الواضح أنّ هذه التصوّرات تتداخل فيما بينها. وكما لاحظنا أعـلاه، فممّا لاشـكّ فيه أنّ الأسواق هي وسيلـة لبلوغ القوّة وممارستهـا وأنّ الدّولة يمكن أن تكون وسيلة، بل أنّها قد استخدمت فعلا، للحصول على الثروة. فالدّولة والسوق يتفاعلان للتأثير في توزيع القوّة والثروة في العلاقات الدّولية.

قضايا الاقتصاد السياسي

The Issues of Political Economy

إنّ التضارب في الترابط الاقتصادي والتقني المتبادل النّاشئ على وجه الأرض والتجزئة المستمرّة في النظام السياسي العالمي المؤلّف من دول ذات سيادة إنّما هو حافز مسيطر للكتابات المعاصرة حول الاقتصاد السياسي الدّولي [٣]. وبينما تميل قوى السوق الجامحة سواء أكانت تجارة أم مالا أم استثمارا أجنبيا إلى تخطّي الحدود القومية لتتفادى السيطرة السياسية ولتجعل المجتمعات متكاملة، فإنّ ميل الحكومة إنّما هو نحو التقييد والتوجيه لتجعل الفعاليات الاقتصادية خادمة لمصالح الدّولة والمجموعات القوية ضمنها. وإنّ منطق السوق هو تحديد مواقع الفعاليات الاقتصادية حيث تكون أكثر إنتاجا وربحا، وإنّ منطق الدّولة هو القبض على عملية النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال والسيطرة عليه (Heilbroner,1985, pp. 94-95) لقد احتدم الجدال لعدّة قرون حول طبيعة وعواقب التصادم بين منطق السوق المغاير من حيث الأساس لمنطق الدّولة. ولقد انقسم الرأي انقساما حادّا حول تفاعل الاقتصاد والسياسة منذ عهد الكتّاب الأوائل مثل ديفيد هيوم، وآدم سميث، والكساندر هاميلتون، وإلى الأسماء اللامعة في القرن التاسع عشر مثل ديفيد

(٣) لعلّ أول كاتب عالج هذا الموضوع بشكل منظّم هو يوجين سالي (Eugene Saley) (١٩٣٩).

ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وكارل ماركس وإلى العلماء المعاصرين. وإنّ التأويلات المتضاربة تمثل أيديولوجيات مختلفة اختلافا أساسيا عن الاقتصاد السياسي والتي سنناقشها في الفصل القادم.

وتنشأ عن التصادم الذي لا محيد عنه ثلاث قضايا عامّة ومترابطة تخلّلت الجدل التاريخي في مجال الاقتصاد السياسي الدّولي. وكلّ منها متّصل بتأثير ظهور اقتصاد سوق عالمي على طبيعة وحركة (ديناميكية) العلاقات الدّولية [٤]. ويوجد كلّ منها في أبحاث المركنتليين في القرن الثامن عشر ومناقشات المختصّين بالتجارة وفي نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الحديثين في القرنين السابقين، وفي مجلدات الماركسيين ونقاد الرأسمالية الراديكاليين المعاصرين وكذلك نقّاد اقتصاد السوق العالمية. وهذا التراث الطويل للتنظير والتفكير التأملي حاسم في فهم المشكلات المعاصرة للتجارة والمال والعلاقات المالية.

إنّ القضية الأولى متعلقة بالأسباب الاقتصادية والسياسية وتأثيرات ظهور الاقتصاد السياسي. ففي أيّ الظروف يظهر الاقتصاد العالمي العالي المترابط؟ وهل يشجّع ذلك على الانسجام أم التصادم بين الدّول القومية؟ وهل ثمّة حاجة إلى قوّة طاغية متسلطة لضمان العلاقات التعاونية بين الدّول الرأسمالية أم أنّ التعاون يمكن أن ينشأ عفويا من المصالح المشتركة؟ وقد تميزت نظريات المدارس الفكرية المختلفة حول هذه القضايا بوجهات نظر شديدة التضارب.

ويعتقد الاقتصاديون الليبراليون أن فوائد تقسيم العمل دوليا المستند إلى الميّزة النّسبيّة تجعل الأسواق تنشأ عفويا وتشجع على الانسجام بين الدّول، ويعتقدون أيضا أن الشبكات المتّسعة للترابط الاقتصادي تخلق أساسا للسلام والتعاون في نظام الدّولة التنافسيّ الفوضويّ. بينما يؤكّد الاقتصاديون القوميون من جهة أخرى، على دور القوّة في نشأة السوق والطبيعة التصادمية المتضاربة للعلاقات الاقتصادية الدّولية.

---

(٤) ومن الواضح أن اختيار هذه القضايا الثلاث على أنها القضايا المركزية لن يحظى برضى جميع المختصين بميدان الاقتصاد السياسي الدّولي. ويحق لكثيرين أن يأتوا بمجموعة أخرى مختلفة من القضايا. وكمثال فإن مثل هذه القضايا قد تستبعد سياسة الاقتصاد الأجنبي من حيث طبيعته وم أدّته. ومع أهمية هذا الموضوع، فإن محور التركيز في هذا الكتاب إنما هو على تركيب ووظيفة وتفاعل الأنظمة السياسية والاقتصادية الدّولية. يجري عادة تمييز مواز غير مؤذ، بين دراسة السياسات الأجنبية لدول معينة ودراسة نظرية العلاقات الدّولية. ومع كون هذه الموضوعات مترابطة ترابطا وثيقا فإنها تثير تساؤلات مختلفة وتستند إلى افتراضات مختلفة. وإن (1982) Gaddis و (1979) Waltz يمثلان أمثلة ممتازة لكل من الأسلوبين.

ويقولون إنّ الترابط الاقتصادي يجب أن يكون له أساس سياسي، وأنه مع ذلك يخلق ميدانا آخر للصدام بين الدّول ويزيد القابلية الوطنية للإصابة بالأضرار ويشكّل آلية يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يستخدمها من أجل السيطرة على مجتمع آخر. ومع أنّ جميع الماركسيين يؤكّدون على دور الإمبريالية الرأسمالية في إيجاد سوق اقتصادي عالمي، فإنهم ينقسمون إلى أتباع لينين الذي يقولون إنّ العلاقات بين اقتصادات السوق متضاربة بطبيعتها، وأتباع كارل كوتسكي نصير لينين الرئيسي الذي يعتقد أن اقتصادات السوق (وعلى الأقل السائد منها) تتعاون في استغلال الاقتصادات الأضعف في الأرض. وإنّ ما يزعمونه من مسؤولية نظام السوق عن السلم والحرب، والنظام أو الفوضى، والإمبريالية أو تقرير المصير إنما هو زعم متأصّل في هذه القضية الهامّة. كما هو الحال بالنسبة للسؤال الحاسم وهو ما إذا كان الاقتصاد العالمي الليبرالي يتطلّب اقتصادا طاغيا يحكم النظام. إنّ التحدّي الذي تجابه به اليابان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية كما تجابه به غيرها من القوى الاقتصادية الناشئة في نهاية هذا القرن يبرز أهمية هذه القضايا بشكل مثير.

والقضية الثانية التي تهيمن على الاقتصاد السياسي العالمي هي العلاقة بين التغيّر الاقتصادي والتغيّر السياسي. فما هي التأثيرات على العلاقات الدّولية وما هي المشكلات المترافقة مع التغيّرات الهيكلية للمكان العالمي للفعاليات الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية الرائدة والمعدّلات المتكرّرة للنمو الاقتصادي؟ وبالعكس، كيف تؤثّر العوامل السياسية على طبيعة وعواقب التغيّرات الهيكلية في الشؤون الاقتصادية؟ فمثلا، قد يتساءل المرء عما إذا كانت التغيّرات الاقتصادية الأساسية (دارات الأعمال business cycles) وتأثيراتها السياسية داخلية في تأثيرها في سير اقتصاد السوق أم إذا كانت الدارات الاقتصادية هي نفسها تعزى إلى التأثير في النظام الاقتصادي الذي تسببه عوامل خارجية كالحروب الكبيرة أو غيرها من التطوّرات السياسية. ومن الضروري أن نتساءل عما إذا كان عدم الاستقرار الاقتصادي أو لم يكن هو السبب في الاضطرابات السياسية الكبيرة كالتوسّع الإمبريالي، والثورة السياسية والحروب الكبرى التي اندلعت في القرون المتعدّدة الأخيرة.

وهكذا، فإنّ هذا الكتاب يهتمّ جزئيا بتأثير التغيّرات الاقتصادية في العلاقات السياسية الدّولية؛ حيث إن هذه التغيّرات الاقتصادية تقوّض الوضع الدّولي الراهن وتثير مشكلات سياسية عميقة الأثر. فماذا سيكون

الأساس الجديد للنظام الاقتصادي والزعامّة السياسية؟ هل يمكن أو هل سيحدث التلاؤم مع الحقائق الاقتصادية المتغيّرة، مثل العلاقات التجارية والنقدية الجديدة؟ كيف يمكن التوفيق بين التصادم الحتمي بين رغبة الدّول في الاستقلال المحلّي والحاجة إلى قواعد دولية لتحكم التغيّر؟. وهذه القضايا المتعلقة بالانتقال بين العهود التاريخية قد نشأت أيضا مع الانتشار العالمي للفعاليات الاقتصادية والتحوّلات العميقة في القطاعات الاقتصادية الرائدة والتي حدثت في أواخر القرن العشرين. ومن المهم أن نسْبر العلاقة بين هذه التغيّرات الهيكلية وبين أزمة الاقتصاد السياسي الدّولي.

والقضية الثالثة التي يعالجها هذا الكتاب تتعلّق بأهمية اقتصاد السوق العالمي بالنسبة للاقتصاد المحلّي. فما هي عواقبه التي تؤثّر في النموّ الاقتصادي، والانحدار الاقتصادي والرفاه الاقتصادي في فرادى المجتمعات؟ وكيف يؤثر اقتصاد السوق العالمي في النمو الاقتصادي في الأقطار الأقل تطوّرا والانحدار الاقتصادي للاقتصادات المتقدّمة؟ وما هو أثرها على الرفاه المحلّي؟ وكيف تؤثّر في توزيع الثروة والقوّة بين المجتمعات القومية؟ وهل يميل سير الاقتصاد العالمي إلى تركيز الثروة والقوّة أم يميل إلى نشرها؟.

فالليبراليون الديمقراطيون والماركسيون التقليديون على حدّ سواء يعتبرون تكامل وإدماج المجتمع في الاقتصاد العالمي عاملا إيجابيا في النموّ الاجتماعي والرفاه الوطني. ويناقش معظم الليبراليين أنّ التجارة تشكّل "محرّكا للنموّ". ومع أن مصادر النموّ المحلّية أكثر أهمية، فإن عملية النموّ تلقى دعما كبيرا من التدفق الدّولي للتجارة، ورأس المال وتكنولوجيا الإنتاج. ويعتقد الماركسيون التقليديون أنّ هذه العوامل الخارجية تعزّز النمو الاقتصادي وذلك بتحطيمها قيود الهياكل الاجتماعية المحافظة. ومن ناحية أخرى، فالاقتصاديون القوميون في كلّ من الدّول المتقدّمة والأقل تقدّما يعتقدون أنّ اقتصاد السوق العالمي إنما يعمل ضدّ مصلحة الاقتصاد والرفاه المحلّي. فالتجارة في نظرهم هي محرّك الاستغلال للدّول المتخلفة وهي وسيلة انحدار الاقتصاد الأكثر تقدّما. وهذا الجدل حول دور السوق العالميّة في التوزيع العالمي للثروة والقوّة والرفاه هو من أشدّ الموضوعات إثارة للجدل وأكثرها تسببا في انقسام الآراء في الاقتصاد السياسي.

هذه القضايا الثلاث، إذا - قضية أسباب ونتائج اقتصاد السوق العالمي، وقضية العلاقة بين التغيّر الاقتصادي والسياسي، وقضية أهمية الاقتصاد العالمي بالنسبة للاقتصادات المحلّية - هذه القضايا الثلاث

هي محاور الاهتمام النظري لهذا الكتاب. وبالطبع فلن يمكن مناقشة كل نواحي هذه القضايا هنا بالتفصيل. ولكن سنركز على تلك المسائل الخاصّة التي تلقي ضوءا على مشكلات الاقتصاد العالمي المعاصر.

وسنناقش في بقية هذا الفصل طبيعة السوق، وعواقبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والاستجابات السياسية لهذه التأثيرات. أمّا في الفصول المقبلة، فسوف نركّز على دور الدّولة في تشكيل قوى السوق ومحاولة السيطرة عليها. ولكن قبل النظر في القضايا النظرية التي تنشأ من هذا التفاعل وأهميتها لفهم مواضيع التجارة والنقد، والاستثمار الأجنبي، فلا بدّ من طرح سؤال عن هذا التركيز على السوق. فلماذا نؤكّد عليها كملمح حاسم للحياة الاقتصادية الحديثة بدلا من – لنقلْ – نشوء الرأسمالية، وقدوم التصنيع أو تأثير التكنولوجيا العلمية؟

أهميــة الســوق

The Importance of the Market

تركّز دراسة الاقتصاد السياسي هذه على السوق وعلاقته بالدّولة لأنّ اقتصاد السوق العالمي حاسم في العلاقات القومية في العهد الحاضر؛ وحتى في المجتمعات الاشتراكية فإنّ القضية الأساسية في مناقشات الاقتصاد هي تحديد الدور المناسب لقوى السوق الداخلية والخارجية. وقد قال كارل بولانيي (Karl Polanyi) في دراسته المتميّزة عن تحول المجتمع الحديث:

"لقد كان منبع ومنشأ [النّظام الاقتصاديّ والسياسي الحديث] هو السوق الذي ينظم نفسه بنفسه. وقد كان هذا الابتكار هو السبب في نشأة حضارة معينة. وإنّ معيار الذهب لم يكن إلا محاولة لتوسّعة نظام السوق الوطني بحيث يشمل المجال الدّولي. ولم يكن نظام توازن القوى إلا بنية فوقية أقيمت على معيار الذهب وتعمل "جزئيا" من خلاله. والدّولة الليبرالية نفسها لم يوجدها سوى السوق الذي ينظم نفسه بنفسه (self-regulating market) ، وإنّ مفتاح النظام المؤسسي في القرن التاسع عشر (وفي قرننا نحن) إنما يكمن في القوانين التي تحكّم اقتصاد السوق."(Polanyi, 1957, p.30).

ومن ناحية أخرى فقد أكّد كارل ماركس على أنّ رأس المال أو نمط الرأسمالية في الإنتاج هو الموجد للعالم الحديث وملمحه الفريد. إنّ الخصائص المحدّدة للرأسمالية، كما حدّدها كارل ماركس وزميله فريدريك إنجلز، والتي أقبلها، هي الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج ووجود عمل حر أو بأجر، وحافز الربح والدافع لتكديس رأس المال. وهذه هي الملامح التي تعطي الرأسمالية ديناميكيتها والتي حوّلت بدورها كل نواحي المجتمع الحديث. وكما أشار غوردون كريغ (Gordon Craig) فإنّ الطبيعة الثورية للرأسمالية تكمن في أن غريزة تكديس الثروة قد أصبحت للمرة الأولى متضمّنة في عملية الإنتاج وإنّ إدخال الرغبة في الثروة في النظام الاقتصادي هو الذي غير وجه الأرض (Craig,1982, pp. 105- 106).

إنّ هذا الوصف للطبيعة الديناميكية للرأسمالية وتأثيرها القوي هو وصف دقيق حقًّا. فالروح المندفعة للرأسمالية المولعة بالاكتساب هي التي تبعث الحياة في نظام السوق (Heilbroner ,1985). غير أنّ السوق هي التي أطلقت قوى الرأسمالية هذه في البداية ثمّ وجّهتها في قنواتها. وتؤثّر الرأسمالية بقوّة في العلاقات الاجتماعية والنظام السياسي وذلك من خلال آلية السوق. فالسوق والتبادل هما اللذان يربطان العالم الاقتصادي مع بعضه، ومع ذلك فلا يستطيع المرء أن يتكلّم عن نمط دولي للإنتاج الرأسمالي. وبالرغم من ظهور الشركات متعدّدة الجنسيات والتمويل الدّولي، لا يزال الإنتاج والتمويل يستندان إلى أساس قومي، وبالرغم من زيادة الترابط الاقتصادي فإنّ الاقتصادات المندمجة في الاقتصاد العالمي قليلة. وعلاوة على ذلك فإنّ مساهمة الكتلة الاشتراكية أو غير السوقية في اقتصاد السوق العالمي آخذة في الازدياد في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فالسوق العالمية أوسع بكثير من النظام الرأسمالي نفسه ولكنّها لا تتماثل معه.

تعزى ديناميكية النظام الرأسمالي بشكل محدّد إلى أنّ الرأسمالي، المدفوع بدافع حيازة الربح يجب أن ينافس ويناضل ليعيش في اقتصاد السوق التنافسي. فالتنافس يقتلع غير الأكفاء ويكافئ الكفاءة والابتكار، ويشجّع على التصرّفات المنطقية. أمّا في غياب السوق، فإنّ الرأسمالية تفقد إبداعها وقوتها الأساسية (McNeil, 1982). ولم تكن الملامح الرئيسية للأسلوب الرأسمالي في الإنتاج، كما يعرفه الماركسيون، لتقود إلى التقدّم الاقتصادي بدون منافسة السوق. ولكن بوجود السوق، فإنّه حتى المؤسّسات الاشتراكية والمؤمّمة يجب أن تسعى جاهدة لتكون قادرة على تحقيق الأرباح والمنافسة. وإنّ دخول الاشتراكية قد لا

يعني بالضرورة تغيير الديناميكية الأساسية، بشرط بقاء منافسة السوق أو ما يقابلها وظيفيا. وكما يذكرنا جون راولز (John Rawls): "لا توجد رابطة جوهرية بين استخدام الأسواق الحرّة والملكية الخاصّة لأدوات الإنتاج." (Rawls 1971, p. 271). فالرأسمالية ونظام التبادل في السوق ليسا بالضرورة مرتبطين ببعضهما.

وهكذا فإنّ مفهوم "السوق" أوسع من مفهوم "الرأسمالية". فجوهر السوق، كما يعرّف بالتفصيل لاحقا هو الدور المركزي للأسعار النسبية في قرارات تخصيص الموارد. وإنّ جوهر الرأسمالية، كما لاحظنا آنفا، هو الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج ووجود العمالة الحرّة. ومن وجهة نظرية، فإنّ نظام السوق يمكن أن يتألف من عناصر من القطاع العام، وعمالة غير حرّة كما هو متوخّى في مفهوم اشتراكية السوق. فالدّور المتزايد للدّولة وعناصر القطاع العام في السوق قد أدّى مؤخّرا إلى اقتصاد مختلط بين مؤسّسات الدّولة والمؤسّسات الخاصّة التجارية. أمّا في الواقع، فإنّ نظام السوق قد نزع إلى الاقتران بالرأسمالية الدّولية.

والخلاصة، مع أنّ العلاقة بين نظام التبادل السوقي ونمط الإنتاج الرأسمالي هي علاقة وثيقة، فإنّ هذه المصطلحات ليست متساوية، حتى لو استخدمت الواحدة بدلا من الأخرى في هذا الكتاب. إنّ ما يكتنف كلمة الرأسمالية من غموض في بعض الأحيان يحول دون استخدامها كفئة تحليلية. فالحقيقة أنّ هناك أنواعا من الرأسمالية تعمل بشكل مغاير بعضها لبعض. فهل فرنسا رأسمالية حقّا، عندما يكون ٩٠ ٪ من قطاعها المالي وكثير من صناعاتها الثقيلة مؤمّمة وفي يد الدّولة؟ وكيف نصنف الرأسمالية اليابانية مع كون الدّور الرئيسي في توجيه الاقتصاد هو في يد الدّولة؟ فالعالم المعاصر مؤلّف إلى حدّ بعيد من أنواع مختلطة من الاقتصاد مرغمة أن ينافس بعضها بعضا على المستوى الدّولي. وقد حدّد علماء آخرون التصنيع والمجتمع الصناعي وتطوّر التكنولوجيا العالمية على أنها الخصائص المميزة للحياة الاقتصادية المعاصرة (٥). ومن الواضح أنّ تطوّر التكنولوجيا الصناعية والعلوم الحديثة مهمّان لازدهار العالم الحديث كما هما ملمحان مهمّان لطبيعته أيضا. ولا يمكن تفسير الثورة الصناعية والعلوم الحديثة على أنهما مجرّد استجابة لقوى السوق؛ فلولا تكنولوجيا مستندة إلى العلم ما كان لاقتصاد السوق الحديث أن يتقدّم كثيرا.

---

(٥) يعتبر كلّ من (Goldthrope ,1984,ch. 13)، و (Giddens , 1985)، و (Rostow 1975) ممثلين لهذه الآراء.

إنّ الاختراقات العلمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر التي أرست قواعد الصناعة والتكنولوجيا الحديثة لا يمكن أن تعزى إلى الدوافع الاقتصادية فحسب. فالعلم إبداع عقلي نابع من حبّ الاستطلاع والمعرفة لدى الإنسان والبحث الرامي إلى فهم الكون. ومع ذلك فبدون متطلّبات السوق للكفاءات الأعلى والمنتجات الجديدة فإنّ حوافز استغلال العلم وتطوير الابتكارات التكنولوجية ستتقلّص إلى حدّ بعيد. ومع أنّ تقدّم العلم يزيد الإمدادات الكامنة لتقدّم الصناعة والتكنولوجيا فإنّ السوق توجد الطلب اللازم لإيجاد التكنولوجيات. ولذلك فإنّ الدّور الحاسم للسوق في إطلاق وتنظيم الحياة الاقتصادية هو الذي سبب تركيزنا هنا على السوق وما ينطوي عليه الترابط الاقتصادي من آثار على العلاقات الدّولية.

إنّ مفهوم السوق أو الترابط الاقتصادي لا يزال مصطلحا غامضا جدّا وله تعاريف متعدّدة [٦]. وسنستخدم في هذا الكتاب تعريف قاموس أوكسفورد الإنجليزي للترابط الاقتصادي وهو التعريف الذي فضله كوبر، وهو: "الحقيقة أو الحالة التي يعتمد فيها كلّ من الطرفين على الآخر، أو الاعتماد المتبادل." (Cooper, 1985, p. 1196).

وبالإضافة لذلك، كما قال روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) (١٩٧٧) فإنّ الترابط الاقتصاديّ يمكن أن يشير إلى علاقات قوى وهو ما دعاه ألبرت هيرشمان (Albert Hirichman) (١٩٤٥) ترابط قابلية العطب. وقد يعني أيضا الترابط الحساس أي أنّ تغيّر الأسعار والكميات في مختلف الأسواق القومية يؤدّي إلى أن يستجيب فورا بعضها لبعض.

ومع أنّ هذه الدلالات المختلفة للمصطلح يمكن تمييزها عن بعضها نظريا، غير أنّ هذا لا ينطبق دائما على الواقع. وأستخدم الترابط ليعني الاعتماد المتبادل وإن يكن غير المتساوي. ولذلك أعتبر الترابط الاقتصادي بوصفه حقيقة أو "حالة" ولكن لا أقبل كثيرا من عواقبه أو نتائجه السياسية والاقتصادية المزعومة.

وإذا كنّا نعني بتزايد الارتباط الاقتصادي – عمل "قانون السعر الواحد" أي أنّ سعر البضائع المتماثلة يميل إلى أن يكون متماثلا – فعندئذ يكون الترابط الاقتصادي العالمي قد وصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل. على

(٦) لقد قدّم كوبر (Cooper 1985, pp. 1196-1200) تحليلا ممتازا لهذه المعاني المختلفة.

أنّ الاستنتاجات التي تستخلص من هذه الحقيقة لا تزال غير واضحة تماما، ومع أن هذا الكتاب سيناقش إدماج وتكامل الأسواق القومية ضمن اقتصاد عالمي مترابط بشكل موسّع فإنّه سيشكك أيضا في الآثار التي يزعم أنّ العلاقات الدّولية تخضع لها من جراء هذا الترابط المتزايد. فالترابط إنّما هو ظاهرة للدراسة وليس عددا من الاستنتاجات الجاهزة حول طبيعة وديناميكيات العلاقات الدّولية.

العواقب الاقتصادية للسوق

The Economic Consequences of a Market

مع أنّ السوق مفهوم مجرّد، ولكن يمكن تعريف اقتصاد السوق بأنّه سوق يتمّ فيها تبادل البضائع والخدمات على أساس الأسعار النسبية؛ إنّه المكان الذي تناقش فيه الصفقات وتحدّد فيه الأسعار. أو كما قال أحد الاقتصاديـين: "إنّه تقرير السعر بالمساومة بين البائع والمشتري." (Condliffe ,1950, p. 301). وإذا استخدمنا مصطلحات أكثر منهجية: "فالسوق هي مجمل أيّ مكان يتعامل فيه البائعون والمشترون مع بعضهم بحرية بحيث تميل أسعار نفس البضائع إلى المساواة بسهولة وسرعة." (Cournot)، مقتبس في (Cooper, 1985, p. 1199). وتعتمد مواصفات السوق الخاصّة على درجة انفتاحه، وشدّة التنافس بين المنتجين والبائعين. وتختلف بالنسبة لحرية المساهمين في دخولها وأيضا بالنسبة للدرجة التي يمكن فيها للبائعين أو المشترين أن يؤثروا في شروط التبادل. وهكذا فالسوق المثالية أو التي تنظم نفسها بنفسها هي التي تكون مفتوحة لكلّ الباعة والمشترين المحتملين والتي لا يستطيع فيها بائع أو مشتر أن يحدّد شروط التبادل. ومع أنّ هذه السوق المثالية لم توجد قط، فإنها نموذج العالم المتضمّن في تطوير النّظريّة الاقتصاديّة.

و يختلف اقتصاد السوق اختلافا بيّـنا عن الأصناف الثلاثة التقليدية للتبادل الاقتصادي. ومع أنّ أيّ واحد من هذه الأشكال من التبادل لم يوجد لوحده، فقد كان يغلب على أحدها أن يكون سائدا دون غيره. وإنّ أكثر النظم الاقتصادية انتشارا عبر التاريخ، والذي لا يزال يميّز كثيرا من الاقتصادات الأقل تطوّرا، هو نظام التبادل المحصور في مكان واحد والمقيّد إلى حدّ كبير من حيث البضائع المتوفرة ومن حيث مجاله الجغرافي.

والنوع الثاني من التبادل هو الاقتصادات الموجهة مثل اقتصادات الإمبراطوريات التاريخية العظيمة في آشور وإلى درجة أقل في روما أو اقتصاد الكتلة الاشتراكية اليوم؛ ففي هذه الأنواع من الاقتصاد المخطط له

فإنّ إنتاج الحاجيات وتوزيعها وأسعارها يميلان للخضوع للدّولة البيروقراطية. ثالثا، يوجد أو كان يوجد الاتّجار عبر المسافات البعيدة بالبضائع الثمينة؛ فطريق القوافل في آسيا وأفريقيا كانت المواضع الرئيسية لهذه التجارة. ومع أنّ هذه التجارة كانت مترامية الأطراف وممتدّة جغرافيا، فإنّها لم تشمل إلا عددا محدودا من البضائع (كالبهارات والحرير والرقيق، والمعادن الثمينة ... الخ). وثمّة أسباب متعدّدة تجعل السوق تحلّ محلّ الأنماط التقليدية من التبادل.

إنّ أحد أسباب أولوية السوق في تشكيل العالم الحديث هو أنّه يدفع إلى إعادة تنظيم المجتمع كيما تعمل السوق بشكل مناسب. وعندما تخرج السوق إلى حيّز الوجود (كما كان ماركس يدرك ذلك تماما) فإنّها تصبح قوّة كبيرة تدفع المجتمع إلى التغيير. وكما عبّر أحد الثقاة عن ذلك إذ قال: "إذا ما أعيد توزيع القوّة الاقتصادية على أولئك الذين يعتنقون المثالية الإنتاجية، فإنّ قوّتهم الفعّالة كمشترين، ومستثمرين، ومستخدمين تبدو واضحة الأثر في تحريك بقية المجتمع. والخطوة الحاسمة في إقامة زخم دافع للسوق هي تحويل ملكية الأرض والعمل. فعندما تصبح هذه المكوّنات الأساسية للوجود الاجتماعي تحت تأثير آلية الأسعار، فعندئذ ينتقل التوجيه الاجتماعي نفسه إلى العناصر المحدّدة الاقتصادية (Appleby, 1978, p.14-15).

ولدى غياب العوائق الاجتماعية والمادّية وغيرها من العوائق، فإنّ اقتصاد السوق يتّخذ صفة توسّعية وديناميكية. وعندئذ يميل إلى إيجاد النمو الاقتصادي والتوسّع الإقليمي والإحاطة بكلّ قطاعات المجتمع. وتسعى المجموعات والدّول إلى أن تكبح عمل السوق لما له من قوّة كبيرة يمكن أن يسلطها على المجتمع. وينشأ عنه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية. وثمّة ثلاث خصائص لاقتصادات السوق مسؤولة عن طبيعته الديناميكية، وهي كما يلي:

١. الدّور الحاسم للأسعار النسبية في تبادل البضائع والخدمات.

٢. مراكز المنافسة كعنصر محدّد للسلوك الفردي ولسلوك المؤسّسات.

٣. أهمية الكفاءة في تحديد إمكانية بقاء القطاعات الاقتصادية.

٤. ومن هذه الخصائص تتدفّق النتائج العميقة التي تحدثها السوق في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إنّ اقتصاد السوق يشجع النموّ لأسباب ساكنة وديناميّة. والسوق يزيد التخصيص الفعال للموارد المتوفّرة. ويحدث النمو الاقتصادي لأنّ السوق يعزّز إعادة تخصيص الأرض والعمل ورأس المال ويوجّهها إلى تلك الفعاليات التي تكون أكثر إنتاجا. وبما أنّ منافسة السوق تجبر المنتج (إذا أراد أن ينجح أو حتى أن يبقى في حيز الوجود) تجبره على أن يبتكر وأن يدفع حركة الاقتصاد إلى مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التكنولوجية؛ فالسوق تشجّع الابتكار التكنولوجي وغيره من أنواع الابتكار؛ وبذلك فإنّه يزيد قوّة الاقتصاد وإمكاناته. ومع أنّ العوامل اللدينامية والساكنة للسوق قد شجّعت النمو الاقتصادي عبر التاريخ، فإنّ العامل الديناميكي قد أصبح ذا أهمية حاسمة منذ ظهور العلم الحديث كأساس للتكنولوجيا الإنتاجية.

يميل اقتصاد السوق إلى التوسّع جغرافيا فيتعدّى الحدود السياسية ويشمل أعدادا متزايدة من الجنس البشري (Kuznets, 1953, p.308). و تؤدّي الحاجة إلى مالة وموارد أرخص إلى انتشار النمو الاقتصادي (Johnson, 1965, p.308). وبمضي الوقت تدخل الأطراف الاقتصادية التي لم تشملها السوق سابقا ضمن نطاق آلية السوق؛ والسبب في هذا الميل إلى التوسّع يتضمّن كفاءات الحجوم، وتحسين المواصلات وازدياد الطلب. وقد كانت هذه الحقيقة في ذهن آدم سميث عندما قال إن كلا من تقسيم العمل والنمو الاقتصادي يعتمدان على حجم السوق ([1779] Smith, 1932, p.17,). ولكي يستفاد من الكفاءة المتزايدة ولكي تنخفض الكلفة فإنّ العناصر التي تؤثّر في الاقتصاد تحاول توسيع مجال السوق وحجمها.

ومع ذلك فالخاصية الأخرى لاقتصاد السوق هي اتجاهه لإدخال كلّ ناحية من نواحي المجتمع في نطاق علاقات السوق المترابطة. ومن خلال هذا النشاط التجاري تجعل السوق كلّ أوجه المجتمع التقليدي تدور في فلك آلية الأسعار. فالأرض والعمل وما يدعى عوامل الإنتاج الأخرى تصبح سلعا للتبادل وتصبح خاضعة لقوى السوق (Heilbroner, 1985, p.117). وإذا عبّرنا عن ذلك بصورة فجّة فكلّ شيء له سعره. وكما يقول أحد الأصدقاء الاقتصاديين: " إنّ قيمته هي سعره " وبالتالي فإنّ للأسواق تأثيرا قويا في المجتمع يزعزع الاستقرار لأنّه يذيب الهياكل التقليدية والعلاقات الاجتماعية. (Goldthrope, 1987, p.194).

ويميل أيضا نظام السوق على المستوى المحلّي والدّولي، إلى إيجاد تقسيم هرمي للعمل بين المنتجين استنادا إلى التخصّص بشكل خاص أو ما يدعوه الاقتصاديون " بقانون الميزة النّسبيّة (أو التكاليف)". وكنتيجة

لقوى السوق فالمجتمع (المحلّي والدّولي) يعاد تنظيمه بحيث يصبح قلبا ديناميكيّا وحاشية طرفيّة معتمدة على هذا القلب. ويتميّز القلب بمستواه التكنولوجي وتطوّره الاقتصادي الأكثر تقدّما؛ أما الحاشية فإنها تعتمد، مبدئيا على الأقل، على القلب كسوق لصادرات سلعها وكمصدر للتقنيات المنتجة. وفي المدى القصير، كلّما نما قلب اقتصاد السوق كلّما ضمّ في فلكه حواشي طرفية أوسع لأنّه؛ وعلى المدى الطويل وبسبب انتشار التكنولوجيا الإنتاجية وبسبب عملية النموّ، تميل قلوب جديدة في الحاشية الطرفية إلى التشكّل ثم تصبح مراكز نموّ بحدّ ذاتها. وهذه الاتّجاهات للقلب أن يتوسّع ويحفز نشوء قلوب جديدة لها عواقب فورية على الشؤون الاقتصادية والسياسية (Friedman, 1972).

ويميل اقتصاد السوق أيضا إلى إعادة توزيع الثروة والفعاليات الاقتصادية ضمن المجتمع وبين المجتمعات. ومع أنّ كلّ من يساهم في فعاليات السوق لا بدّ أن يربح بشكل مطلق وينال ثروة من مساهمته في اقتصاد سوقي إلا أنّ البعض يكسب أكثر من البعض الآخر. تميل الأسواق "في البداية على الأقل" إلى تركيز الثروة في مجموعات أو طبقات أو مناطق خاصّة وذلك لعدّة أسباب منها: تحقيق وفورات الحجم (economies of scale)، ووجود ريع احتكاري، وتأثير العناصر الخارجية الإيجابية (أي تدفّقات من فعالية اقتصادية إلى أخرى) والتغذية الراجعة، وفوائد التعلم والخبرة، وعدد من الكفاءات الأخرى التي تنتج دارة "من يملكون يحصلون." غير أنّ الأسواق بعد ذلك تميل إلى أن تنشر الثروة عبر النظام بسبب نقل التكنولوجيا والتغييرات في الميزة النّسبيّة، وغيرها من العوامل. كما قد تنتج في بعض المجتمعات حلقة مفرغة من الانحدار، حسب مرونتها وقدرتها على الملاءمة مع التغييرات. غير أنّ انتشار الثروة لا يكون متجانسا عبر النظام بل يميل إلى التركيز في محاور النمو حيث تكون الظروف في غاية الملاءمة. وكنتيجة لذلك يميل اقتصاد السوق إلى أن يكون غير متجانس في النظامين المحلّي والدّولي.

وإذا ترك السوق لوسائله الخاصّة فإنّ تأثيراته تكون قوية في طبيعة وتنظيم المجتمعات وفي العلاقات السياسية التي تكون بينها. ومع أنّ هذه النتائج أو العواقب قد تكون مفيدة ومرغوبا فيها من قبل مجتمع ما، فقد تكون لنتائج أخرى آثار سلبية على رغبات ومصالح مجموعات الدّول القوية. لذا فإنّ الاتجاه الناتج هو أن تتدخّل الدّول في الفعاليات الاقتصادية لتعزيز تأثيرات السوق النافعة لها ومقاومة الضّار منها.

تأثيرات السوق والاستجابات السياسية

Market Effects and Political Responses

في عالم الاقتصاديين المجرّد يصنّف الاقتصاد وغيره من جوانب المجتمع في ميادين مستقلّة متميّزة. فالاقتصاديون يضعون نظريات عن عالم افتراضي مؤلّف من أفراد مستقلّين، متجانسين، ذوي أهمية قصوى، وأحرارا وقادرين على الاستجابة لقوى السوق وفقا لما يرونه من مصالحهم الخاصّة. فهم يفترضون أنّ البنية الاقتصادية مرنة وأنّ السلوك يتغيّر تلقائيا وبشكل قابل لأن نتنبّأ به وذلك استجابة لمؤشّرات الأسعار (Little , 1982, ch.2) ويفترضون أنّ الطبقات الاجتماعية، والولاءات الاثنية، والحدود القومية كلّها غير موجودة. وعندما سئل بول صامويلسن (Paul Samuelson) الحائز على جائزة نوبل عمّا هو مفقود في كتابه الشهير أجاب: "صراع الطبقات" وهذا يفسّر الأمر تفسيرا جيداً علما بأنّه كان بوسعه أن يضيف: "الأجناس والدّولة – الأمّة، وكلّ التقسيمات الاجتماعية والسّياسيّة الأخرى."

لقد عبّر صامويلسن عن جوهر الاقتصاد ومضامينه للتنظيم السياسي والاجتماعي كما يتصوّره الاقتصاديون بقوله: "أجمل فكرة" في نظرية الاقتصاد وهي قانون ديفيد ريكاردو (David Ricardo) للميزة النّسبيّة. إنّ مضمون هذا المفهوم البسيط هو أنّ المجتمع المحلّي والدّولي يجب تنظيمهما حسب الكفاءات النسبية لكلّ منهما. ويتضمّن ذلك تقسيم عمل عالمي مستند إلى التخصّص حيث يستفيد كلّ مساهم بشكل مطلق حسب مساهمته في المجموع الكلّي. إنّه عالم يمكن أن يوجد فيه لأكثر النّاس فقرا وأقل الأمم موارد موضعا لائقا يفضي في خاتمة المطاف إلى وضع مزدهر. ويفترض أن يكمن الانسجام الأساسي للمصالح بين الأفراد والجماعات والدّول وراء نمو وتوسّع السّوق والترابط الاقتصادي.

وفي العالم الواقعي المنقسم بين عدد مختلف وأحيانا متضارب من الدّول والجماعات، يكون للأسواق تأثير مختلف عن ذلك الذي تتوخّاه النظرية الاقتصادية، ويؤدّي إلى نشوء ردود أفعال سياسية قوية. فالفعاليات الاقتصادية تؤثّر في الرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجموعات والدّول المختلفة بشكل متفاوت. والعالم الواقعي ميدان لولاءات مستقلّة وغالبا ما تكون متضاربة وكذلك لحدود سياسية حيث تحدّد تقسيم العمل وتوزيع فوائده القوّة والحظ السعيد بقدر ما تحدّد ذلك قوانين السوق وعمل آلية

الأسعار. إنّ افتراض وجود انسجام أساسي للمصالح غالبا ما يكون غير صحيح وإنّ نموّ واتساع الأسواق في عالم مشرذم سياسيا واجتماعيا له عواقب عميقة الأثر على طبيعة ووظيفة السياسات الدّولية. فما هي هذه العواقب التي تؤدّي إلى نشوء استجابات سياسية؟.

إنّ إحدى نتائج اقتصاد السوق على السياسة المحلّية والدّولية هو أثرها التخريبي على المجتمع، فإدخال قوى السوق وآلية الأسعار في مجتمع يميل إلى أن يطغى بل إلى أن يذيب العلاقات والمؤسّسات الاجتماعية التقليدية. وإنّ منافسة أصحاب الكفاءة تطرد وتستبعد الّذين لا يتمتّعون بالكفاءة، وتجبر المجتمع على التلاؤم مع الأساليب الجديدة. وكما بيّنا آنفا فالأسواق لها ميل كامن للتوسّع وجذب كلّ شيء ليدور في فلكها. فالطّلبات الجديدة يجري حفزها باستمرار ويستمرّ البحث عن موارد جديدة للعرض. وكذلك، فإنّ الأسواق عرضة للتغيّرات والاضطرابات الدورية التي لا يكون للمجتمع سيطرة كبيرة عليها. ويزيد التخصّص وما ينجم عنه من تبعيات قابلية العطب والحوادث غير المواتية. وباختصار، فالأسواق تشكّل مصدرا قويا للتغيّرات الاجتماعية السياسية، كما تنتج استجابات قوية عندما تحاول المجتمعات أن تحمي نفسها ضدّ قوى السوق (Polanyi ,1957). ولذلك فليس ثمّة دولة مهما كانت نزعاتها ليبرالية تسمح بالنموّ الكامل غير المنظّم لقوى السوق.

ومن النتائج الأخرى لاقتصاد السوق أنّه تؤثّر تأثيرا قويا في توزيع الثروة والسّلطة ضمن المجتمعات وفيما بينها. ومن ناحية نظرية يستطيع الجميع أن يستفيدوا من فرص السوق ليحسّنوا أوضاعهم. أمّا في الواقع العملي، فإنّ الأفراد والمجموعات أو الدّول مختلفة في إمكاناتها ومكانتها لكي تستفيد من هذه الفرص؛ ولذا فإنّ نموّ الثروة وانتشار الفعاليات الاقتصادية في نظام السوق يميلان إلى أن يكونا غير متساويين بحيث تفضل مجموعة أو دولة على غيرها. وهكذا فالدّول تحاول أن ترشد قوى السوق وتقودها لفائدة مواطنيها مما ينتج عنه، في المدى القصير على الأقل، عدم التساوي في توزيع الثروة والسّلطة بين المشاركين في السوق وتحويل المجتمعات إلى طبقات في الاقتصاد السياسي الدّولي (Hawtrey, 1952).

ومن النتائج الهامّة الأخرى لاقتصاد السوق على الدّول أنّ الترابط الاقتصادي يوجد علاقات قوّة بين المجموعات والمجتمعات. فالسوق ليس حياديا من وجهة نظر سياسية؛ فوجوده يوجد قوة اقتصادية يمكن لطرف أن يستخدمها ضدّ الآخر. والترابط الاقتصادي يوجد نقاط ضعف يمكن استغلالها والاستفادة

منها. وكما قال ألبرت هيرشمان: "إنّ قدرة قطع العلاقات التجارية أو المالية مع أي قطر ... ... هي السبب الأساسي للتأثير أو لموقف القوّة الّذي يحصل عليه أيّ قطر في أقطار أخرى" وذلك من خلال علاقاته السوقيّة (Hirschman, 1945,p.16) . ولذلك فإنّ الترابط الاقتصادي يحدث بدرجات متفاوتة علاقات هرمية وتبعيّة وقوّة بين المجموعات والمجتمعات القومية. وكردّ فعل على هذا الأمر تسعى الحكومات إلى أن تزيد في استقلاليتها الخاصّة وأن تزيد في تبعية الدّول الأخرى لها.

ويمنح اقتصاد السوق منافع وتكاليف للمجموعات والمجتمعات، فمن ناحية يعزّز التخصّص الاقتصادي وتقسيم العمل النموّ الاقتصادي وزيادة ثروة المشاركين في السوق. ومع أنّ الأرباح موزّعة بشكل غير متساو، إلا أنّ كل واحد يحصل – بصفة عامّة – على فائدة ما من وجهة نظر مطلقة. ولذلك فلا تعزف عن المساهمة في نظام الاقتصاد العالمي إلا قليل من المجتمعات. إلا أنّ اقتصاد السوق يفرض، من جهة أخرى، تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية على مجموعات ومجتمعات معينة، بحيث يستفيد البعض نسبيا أكثر من الآخرين. وهكذا، فالدّول تحاول أن تحمي نفسها وتقلّص ما تتحمّله هي ومواطنوها من تكاليف. وقد أصبح الصراع بين المجموعات والدّول حول توزيع الفوائد والكلفة ملمحا أساسيا في العلاقات الدّولية في العالم الحديث.

الخاتمة

إنّ الاهتمام المركزي لهذا الكتاب، إذا، يركّز على تأثير اقتصاد السوق العالمي في العلاقات بين الدّول والطرق التي تتبعها الدّول للتأثير في قوى السوق لما فيه فائدة لها. وهذه العلاقة بين الدّولة والسوق تتضمّن ثلاث قضايا وثيقة الاتصال ببعضها وذات أهمية لدارس السياسة. الأولى هي الكيفية التي يؤثر بها الترابط في السوق في السياسة الدّولية ويتأثر بها وخاصّة من جراء وجود أو غياب الزعامّة السياسية. والثانية هي تفاعل التغيير الاقتصادي والسياسي الذي يؤدّي إلى تنافس شديد بين الدّول حول تحديد الأماكن العالمية للفعاليات الاقتصادية، وخاصّة ما يدعى بالذرى المسيطرة للصناعة الحديثة. والثالثة هي تأثير السوق العالمي في التطوّر الاقتصادي وما يتبع ذلك من جهود تبذلها الدّول للسّيطرة أو على الأقل لكي تكون في

وضع يمكن منه التأثير في القواعد والنظم التي تحكم التجارة، والاستثمار الأجنبي، والنظام النقدي الدّولي، وغير ذلك من نواحي الاقتصاد السياسي الدّولي.

وتكمن وراء ما يبدو أنّها قضايا فنية للتجارة أو النقد الدّولي، قضايا أخرى سياسية تؤثّر تأثيرا بالغا في السلطة، والاستقلال ورفاه الدّول. فمع أنّ التجارة قد تنطوي على منافع متبادلة، فإنّ كلّ دولة تريد أن تكون أرباحها لمصلحتها بشكل لا يتناسب مع ما تملكه من ميزات. إنّها تريد أن ترتقي السلم التكنولوجي لتقطف أعلى عائد للقيمة المضافة من مساهمتها الذّاتية في التقسيم الدّولي للعمل. وكذلك فكلّ دولة تريد أن يكون لها دور في اتخاذ القرارات بشأن قواعد نظام النقد الدّولي. ففي كلّ ميدان من ميادين الشؤون الاقتصادية الدّولية، تتلازم القضايا الاقتصادية والسياسية تلازما عميقا.

غير أنّ العلماء وغيرهم من الأشخاص يختلفون حول طبيعة العلاقة بين الشؤون الاقتصادية والسياسية. ومع أنّه يمكن تحديد مواقف عديدة، فيغلب أن يتّخذ كلّ واحد موضعه في واحدة من ثلاث وجهات نظر وأيديولوجيات ومدارس فكرية متباينة، وهي الليبرالية، والقومية، والماركسية – وسوف يقيّم الفصل القادم نقاط الضّعْف والقوّة في كلّ منها. وسوف تتم بصفة خاصّة مناقشة التحدّي الأساسي الذي ينشأ عن القومية والماركسية بشكل خاص فيما يتعلّق باحتمالات استمرار الاقتصاد الدّولي الليبرالي لما بعد الحرب.

الفصل الثاني

أيديولوجيات ثلاث للاقتصاد السياسي

Three Ideologies of Political Economy

على مدى القرن ونصف القرن الماضيين، أدّت أيديولوجيات الليبرالية والقومية والماركسية إلى تقسيم البشرية. يستخدم هذا الكتاب كلمة "أيديولوجية" للإشارة إلى نظم الفكر والعقيدة التي يشرح بها (الأفراد والجماعات) الكيفية التي يعمل بها نظامهم والمبادئ التي يمثلها هذا النظام (Heilbroner, 1985, p. 107). لقد تمحور الصراع بين هذه النظريات المعنوية والفكرية الثلاث حول دور وأهمية السوق في تنظيم المجتمع والشؤون الاقتصادية.

يمكن من خلال تقويم مواطن قوّة وضعف هذه الأيديولوجيات الثلاث إلقاء الضوء على دراسة مجال الاقتصاد السياسي الدّولي. سوف تطبّق مواطن قوّة كلّ منظور موضّح هنا على المناقشات اللاحقة حول قضايا محدّدة مثل التجارة والاستثمار والتنمية. ومع أنّ القيم التي أؤمن بها هي قيم الليبرالية، فإنّ العالم الذي نعيش فيه هو العالم الذي تصفه أفضل وصف أفكار القومية الاقتصادية، وأحيانا أفكار الماركسية كذلك. قد لا تكون الانتقائية السبيل إلى الدقّة النظرية، ولكنّها تكون أحيانا السبيل الوحيد المتاح.

تختلف الأيديولوجيات الثلاث بشأن نطاق واسع من الأسئلة مثل : ما هي أهمية السوق للنمو الاقتصادي وتوزيع الثروات بين الجماعات والمجتمعات؟ ماذا يجب أن يكون عليه دور الأسواق في تنظيم المجتمع المحلّي والدّولي؟ ما هو تأثير نظام السوق في قضايا الحرب والسلم؟ تحتل هذه الأسئلة ومثيلاتها موقعا مركزيا في المناقشات التي تدور حول الاقتصاد السياسي الدّولي.

تختلف هذه الأيديولوجيات الثلاث اختلافا جوهريا في مفاهيمها للعلاقات بين المجتمع والدّولة والسوق، وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول إنّ كلّ مسألة مثيرة للجدل في مجال الاقتصاد السياسي الدّولي قابلة للاختزال في نهاية المطاف بحيث تتحول إلى مفاهيم متباينة لهذه العلاقات. فالصدام الفكري ليس مجرّد

اهتمام تاريخي، ذلك أنّ الليبرالية الاقتصادية والماركسية والقومية الاقتصادية جميعها مفعمة بالحيوية في نهاية القرن العشرين. فهي تحدّد الرّؤى المتضاربة التي تكون لدى الأفراد فيما يخصّ ما ينطوي عليه نظام السوق من آثار على المجتمع المحلّي والدّولي. وقد بات العديد من القضايا التي كانت مثار خلاف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرّة أخرى موضع نقاش حامي الوطيس.

من الأهمية بمكان فهم طبيعة ومضمون هذه "الأيديولوجيات" الثلاث المتباينة للاقتصاد السياسي. يستخدم مصطلح "أيديولوجية" بدلا من "نظرية" لأنّ كلّ موقف يستتبع نظام عقيدة كاملا فيما يخصّ طبيعة الكائنات البشرية والمجتمع، وهو بالتالي مجانس لما يسميه توماس كوهن (Thomas Kuhn) مثالا أو نموذجا (Kuhn, 1962). وكما يبيّن كوهن، يتمّ التشبّث بالالتزامات الفكرية ونادرا ما يكون بالإمكان إزاحتها بالمنطق أو بالدليل المعاكس. ومردّ هذا أنّ هذه الالتزامات أو الأيديولوجيات تدّعي أنّها تقدّم أوصافا علمية للكيفية التي يعمل بها العالم في واقع الأمر في حين أنّها تشكّل أيضا مواقف معيارية حول الكيفية التي ينبغي للعالم أن يعمل بموجبها.

رغم أنّ الباحثين قد أفرزوا عددا من "النظريات" لشرح العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، فإنّ هذه الأيديولوجيات الثلاث هي البارزة ولها تأثير عميق في الشؤون الثقافية والسياسية. وبعبارة في غاية التبسيط، إنّ القومية الاقتصادية (أو التي كانت تدعى أصلا الروح التجارية "المركنتيلية") التي نشأت عن ممارسة رجال الدّولة في أوائل الفترة الحديثة تفترض وتؤيّد تفوّق السياسة على الاقتصاد. إنها أساسا أحد مبادئ بناء الدّولة وهي تؤكّد على وجوب خضوع السوق لمصالح الدّولة وتجادل بأنّ العوامل السياسية تحدّد، أو ينبغي لها أن تحدّد على الأقل، العلاقات الاقتصادية. إنّ الليبرالية التي انبثقت عن حركة التنوير في كتابات آدم سميث (Adam Smith) وآخرين غيره كانت ردّ فعل للروح التجارية وباتت مجسّدة في الاقتصاد التقليدي. تفترض الليبرالية وجود السياسة والاقتصاد، من الناحية المثالية على الأقل، في مجالات منفصلة وتجادل بوجوب تحرّر الأسواق من التدخّل السياسي – وذلك خدمة لمصلحة الفعالية والنموّ والخيار الاستهلاكي. أمّا الماركسية التي برزت في منتصف القرن التاسع عشر كردّ فعل على الليبرالية والاقتصاد الكلاسيكي، فهي تتمسّك بأنّ الاقتصاد هو الذي يحرّك السياسة وأنّ النـزاع السياسي ينجم عن الصراع بين الطبقات حول توزيع الثروات. وبالتالي سيتوقف النـزاع السياسي مع زوال السوق وزوال

المجتمع الطبقي. وبسبب التطوّر الكبير للقومية والماركسية في العهد الحديث كردّ فعل على معتقدات الاقتصاد الليبرالي، سوف أستهلّ بحثي وتقديمي لهذه الأيديولوجيات بالليبرالية الاقتصادية.

المنظـور الليبرالـي

The Liberal Perspective

يؤكّد بعض الباحثين أنّ ليس ثمّة شيء اسمه النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي لأنّ الليبرالية تفصل الاقتصاد والسياسة أحدهما عن الآخر وتفترض أن كلّ مجال يعمل وفق قواعد معيّنة ووفق منطق خاص به[١]. بيد أن هذه النظرية هي في حدّ ذاتها نظرية أيديولوجية وأن المنظرين الليبراليين يشغلون أنفسهم في واقع الأمر بالشؤون السياسية والاقتصادية على السواء. وسواء طرحت هذه النظرية بشكل صريح جلي في كتاباتهم أو بشكل ضمني فحسب، يمكن للمرء التحدّث عن نظرية ليبرالية للاقتصاد السياسي.

ثمّة مجموعة من القيم التي تنشأ عنها نظريات ليبرالية للاقتصاد والسياسة : وقد نزعت هذه القيم السياسية والاقتصادية إلى الظهور معا في العالم الحديث (Lindblom,1977). فالنظرية الاقتصادية الليبرالية ملتزمة بالأسواق الحرّة وبأدنى قدر من تدخل الدّولة، على الرغم من احتمال اختلاف التركيز النسبي على الواحد أو الآخر، كما سيتم توضيحه أدناه، فالنظرية السياسية الليبرالية ملتزمة بمساواة وحرية الفرد رغم اختلاف التركيز مرّة أخرى. فاهتمامنا ينصب هنا بصورة أساسية على العنصر الاقتصادي للنظرية الليبرالية.

يتجسّد المنظور الليبرالي للاقتصاد السياسي في علم الاقتصاد حسبما تطوّر في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وأوروبا الغربية. بدءا من آدم سميث وحتى الأنصار المعاصرين لذلك المنظور، تقاسم المفكرون الليبراليون مجموعة مترابطة من الافتراضات والمعتقدات بشأن طبيعة الكائنات البشرية والمجتمع والفعاليات الاقتصادية. واتخذت الليبرالية أشكالا عديدة – كلاسيكية، كلاسيكية جديدة، كينيزية، نقدية،

---

(١) يستخدم مصطلح "ليبرالي" في هذا الكتاب وفق مدلوله الأوروبي أي الالتزام بالفردية والسوق الحرّة والملكية الخاصّة. هذا هو المنظور السّائد لمعظم علماء الاقتصاد الأمريكيين ولعلم الاقتصاد حسبما يجري تدريسه في الجامعات الأمريكية. وبالتالي، فإن بول ساموليلسون (Paul Samuelson) وملتون فريدمان (Milton Friedman)، رغم الاختلافات الهامّة بين آرائهما السياسية والنظرية، يعتبران هنا ممثلين للتقليد الليبرالي الأمريكي.

نمساوية، وتوقعا عقلانيّا، الخ. وتتراوح هذه الأشكال المختلفة بين تلك التي تعطي أولوية للمساواة وتميل نحو الديمقراطية الاجتماعية وتدخل الدّولة لتحقيق هذا الهدف وتلك التي تشدّد على الحرية وعدم التدخّل على حساب المساواة الاجتماعية. غير أن جميع أشكال الليبرالية الاقتصادية ملتزمة بالسوق وبآلية الأسعار بوصفها أنجع وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلّية والدّولية. يمكن في حقيقة الأمر تعريف الليبرالية بأنّها مذهب ومجموعة من المبادئ من أجل تنظيم وإدارة اقتصاد سوقي بهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية والنموّ الاقتصادي ورفاه الفرد.

تفترض الليبرالية الاقتصادية نشوء السوق تلقائيا من أجل تلبية احتياجات الإنسان وتفترض أنه ما أن تصبح السوق فاعلة فإنّها تعمل وفقا لمنطقها الداخلي الخاص بها. فالكائنات البشرية هي بحكم الطبيعة حيوانات اقتصادية وبالتالي تنشأ الأسواق بشكل طبيعي دون اتجاه مركزي. وحسب آدم سميث، فان "النقل والمقايضة والتبادل" عوامل متأصّلة في الجنس البشري. فالناس يبتدعون الأسواق والمال والمؤسّسات الاقتصادية من أجل تسهيل التبادل وتحسين رفاهتهم. وهكذا، فان ر. أ. رادفورد (R. A. Radford, 1945) يوضح في كتابه "التنظيم الاقتصادي لأحد معسكرات أسرى الحرب" (The Economic Organization of a P.o.W. Camp) كيف نشأت تلقائيا سوق معقدة ومتطوّرة لتلبية احتياجات الإنسان، ولكن تبين حكايته أيضا كيف كان من الضروري وجود حكومة ما لضبط هذا النظام السوقي البدائي والمحافظة عليه[٢].

إنّ المبرّر المنطقي لنظام سوقي هو أنه يرفع الكفاءة الاقتصادية ويزيد النمو الاقتصادي إلى الحد الأعلى وبالتالي فإنه يحسن رفاه الإنسان. ورغم اعتقاد الليبراليين بأن النشاط الاقتصادي يعزّز أيضا سلطة الدّولة وأمنها، فهم يجادلون بأنّ الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو نفع فرادى المستهلكين. إن دفاعهم المطلق عن التجارة الحرّة والأسواق المفتوحة هو أنها تزيد نطاق السّلع والخدمات المتاحة للمستهلك.

يقول الافتراض الجوهري لليبرالية إن أساس المجتمع هو المستهلك الفرد أو الشركة أو الأسرة. ويتصرّف الأفراد على نحو عقلاني ويحاولون تلبية أو زيادة قيم معينة إلى أقصى حد بأقل كلفة ممكنة لهم. ولا تنطبق العقلانية إلا على المسعى وليس على النتيجة. وبالتالي فان الإخفاق في تحقيق هدف ما نتيجة الجهل أو أي

(٢) أود أن أشكر مايكل دويل (Michael Doyle) لاسترعائه انتباهي إلى هذا المقال الشيق.

سبب آخر لا يبطل، وفقا لليبراليين، افتراضهم بأن الأفراد يتصرّفون على أساس حساب الكلفة / الفائدة أو الوسائل / الغايات. وأخيرا، تجادل الليبرالية بأن الفرد سوف يسعى إلى نيل هدف إلى حين الوصول إلى توازن سوقي أي إلى أن تتساوى التكاليف المتصلة بتحقيق الهدف مع الفوائد. ويحاول الاقتصاديون الليبراليون تفسير السلوك الاقتصادي، وفي بعض الحالات، السلوك الإنساني برمته استنادا إلى هذه الافتراضات الفردية والعقلانية (Rogowski,1978).

كما تفترض الليبرالية وجود سوق يكون لدى الأفراد فيها معلومات كاملة، وبالتالي يتسنى لهم انتقاء أكثر الإجراءات نفعا. وسوف يستجيب فرادى المنتجين والمستهلكين استجابة قوية لإشارات الأسعار ممّا سيخلق اقتصادا مرنا حيث يؤدّي أي تبدل في الأسعار النسبية إلى تبدل مقابل في أنماط الإنتاج والاستهلاك والمؤسّسات الاقتصادية. وتعتبر هذه المؤسّسات في نهاية المطاف الناتج الناجم عن السلوك الاقتصادي وليس سببه (Davis and North, 1971). وعلاوة على ذلك، فإن شروط التبادل في سوق تنافسية حقا، تحدّدها حصرا اعتبارات العرض والطلب وليس ممارسة السلطة والإكراه. وإذا كان التبادل طوعيا، يعود النفع على كلا الجانبين. وبعبارات عامية، فإن "التبادل الحر ليس لصوصية".

إن علم الاقتصاد أو بالأحرى علم الاقتصاد الذي يدرّس في معظم الجامعات الأمريكية (الذي يسميه الماركسيون الاقتصاد التّقليدي أو البرجوازي)، يفترض أنه علم تجريبي يرمي إلى زيادة السلوك إلى أقصى حد. ويعتقد أن السلوك تحكمه مجموعة من "القوانين" الاقتصادية اللاشخصية والحيادية سياسيا، لذلك ينبغي بل يمكن فصل الاقتصاد والسياسة إلى مجالات متميّزة. ينبغي ألا تتدخّل الحكومات في السوق إلا عند وجود "فشل سوقي" (Baumel,1965) أو من أجل ما يسمّى بالخير العام أو الجماعي (Olson,1965).

يخضع اقتصاد السّوق لقانون الطلب بصورة أساسية (Becker, 1976, p. 6). ينصّ هذا "القانون" (أو الافتراض، إن كان المرء يفضل هذا التعبير) على أن الناس سوف يشترون كمية أكبر من سلعة ما إذا هبط السعر النسبي ويشترون كمية أقل إذا ارتفع السعر؛ كما يميل الناس إلى شراء كمية أكبر من سلعة ما مع ارتفاع دخلهم النسبي وكمية أقل مع تدني دخلهم النسبي. ومن شأن أي تطوّر يبدل السعر النسبي لسلعة ما أو الدخل النسبي لفاعل ما إيجاد حافز أو مثبط لحيازة (أو إنتاج) كمية أكبر أو أقل من السّلعة؛ ولهذا

القانون بدوره تشعبات عميقة في المجتمع برمته. وبرغم وجود استثناءات معينة لهذا المفهوم البسيط، فإنه جوهري لعمل ونجاح نظام سوقي للتبادل الاقتصادي.

وفي جانب العرض من الاقتصاد، يفترض علم الاقتصاد الليبرالي أن الأفراد يسعون إلى تحقيق مصالحهم في عالم من الندرة والقيود على الموارد. وإن هذا وضع أساسيّ لا مفر منه لوجود الإنسان. إن كل قرار يكون على حساب فوات فرصة ما وينطوي على مبادلة فيما بين الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة (Samuelson, 1980, p.27). إن الدرس الأساسي لعلم الاقتصاد الليبرالي هو "عدم وجود شيء اسمه غداء مجاني"؛ وانه من أجل الحصول على شيء ما يجب أن يكون المرء مستعدّا للتنازل عن شيء آخر.

وتفترض الليبرالية كذلك أن الاقتصاد السوقي يبدي ميلا قويا نحو التوازن والاستقرار المتأصّل، على المدى الطويل على أقل تقدير. وهذا المفهوم من التوازن ذاتي الحركة وذاتي التصحيح الذي يتحقّق من خلال توازن القوى في عالم عقلاني هو مفهوم حاسم لإيمان علماء الاقتصاد بعمل الأسواق والقوانين التي يعتقد بأنّها تحكمها (Condliff, 1950, p. 112). وإذا تعرض سوق ما إلى حالة من فقدان التوازن نتيجة عامل خارجي المنشأ مثل حدوث تبدل في أذواق المستهلك أو في التقنية الإنتاجية، فإن عمل آلية السعر ستعود في نهاية الأمر إلى حالة جديدة من التوازن. وستوازن الأسعار والكميات إحداها الأخرى مرة ثانية. وبالتالي، فإن تبدلا في العرض أو الطلب لسلعة ما سوف يحدث تبدلات مقابلة في سعر السّلعة. ويستند الأسلوب الرئيسي لتحليل اقتصادي حديث، ألا هو علم السكون المقارن، إلى هذا الافتراض بالنـزعة نحو توازن شامل[٣].

وثمّة افتراض ليبرالي إضافي مفاده أن انسجاما أساسيا طويل الأمد في المصالح يشكّل أساس التنافس السوقي للمنتجين والمستهلكين وهو انسجام سيلغي أي تضارب مؤقّت في المصالح. إن سعي الفرد إلى تحقيق المصلحة الذّاتية في السوق يزيد الرفاه الاجتماعي إذ إنه يفضي إلى زيادة الكفاءة زيادة قصوى، وإن ما ينجم عن ذلك من نمو اقتصادي يعود بالنفع على الجميع في نهاية الأمر. ونتيجة لذلك، سيكسب كلّ فرد

(٣) إن ديفيد ريكاردو (David Ricardo) هو الذي ابتكر طريقة السكون المقارن. وهي تتألف من نموذج سوق في حالة من التوازن، وإدخال متغيّر خارجي المنشأ في النظام، وحساب حالة توازن جديدة. وبما أن هذا النمط من التحليل لا يهتم عموما بأصول المتغيّر الخارجي المنشأ ذاته، فإنه يقتصر على كونه وسيلة لفحص مشكلة التغيير الاقتصادي.

وفقا لمساهمته في الكل ولكن ينبغي الإضافة أن الكسب لن يكون متساويا لدى الجميع بسبب اختلاف الإنتاجيات الفردية. وفي ظلّ تبادل حر، يصبح المجتمع بأسره أكثر ثراء ولكن سيكافأ الأفراد من حيث إن تاجيتهم الهامشية ومساهمتهم النسبية في الناتج الاجتماعي الإجمالي.

وأخيرا، فإن معظم علماء الاقتصاد الليبراليين الحاليين يؤمنون بالتقدّم الذي يعرّف في أغلب الأحيان بأنّه زيادة في ثروة الفرد. ويؤكّدون أنّ نموّ اقتصاد يعمل على نحو صحيح إنما هو نموّ خطي وتدريجي ومتواصل (Meier and Baldwin, 1963, p. 70). وينطلق في موازاة ما سمّاه زميل اقتصادي "منحنى MIT لنموّ التوازن القياسي". ومع أن الأحداث السياسية أو غيرها – الحروب، الثورات، أو الكوارث الطبيعية – يمكن أن تعرقل إلى حدّ كبير مسار النموّ هذا، فإنّ الاقتصاد سيعود في نهاية المطاف إلى نمط نموّ مستقرّ تحدّده بصورة أساسية الزيادات في السكان والموارد الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، لا يرى الليبراليون صلة ضرورية بين عملية النموّ الاقتصادي والتطوّرات السياسية مثل الحرب والإمبريالية؛ إذ إن هذه الآفات السياسية تؤثّر في الأنشطة الاقتصادية وقد تتأثّر بها، ولكنّها تحدث بصورة رئيسية نتيجة عوامل سياسية وليس اقتصادية. وعلى سبيل المثال، لا يعتقد الليبراليون بوجود علاقة سببية بين تقدّم الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر وجيشان الإمبريالية بعد سنة ١٨٧٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى. ويعتقد الليبراليون أن الاقتصاد في تقدّم وأن السياسة في تقهقر. وبالتالي فإنهم يتخيّلون التقدّم منفصلا عن السياسة وأنه يستند إلى تطوّر السوق.

واستنادا إلى هذه الافتراضات والالتزامات، أنشأ علماء الاقتصاد العصريون علم الاقتصاد القائم على التجربة العملية. وعلى مدى القرنين الماضيين، استنتجوا "قوانين" تفسير السلوك بمعناه الأوسع، مثل قوانين نظرية الميزة النّسبيّة، ونظرية المنفعة الهامشية، ونظرية المال الكمّية. وحسب ما قاله لي آرثر لويس (Arthur Lewis)، فقد اكتشف علماء الاقتصاد قوانين جديدة بمعدّل قانون واحد تقريبا في كلّ ربع قرن. وهذه "القوانين" مشروطة ومعيارية. وهم يفترضون وجود رجل اقتصادي – أي وجود مخلوق منطقي بالغ الأهمية – مختلف عن نوع الإنسان البيولوجي العاقل الّذي كان نادرا نسبيا في التاريخ البشري ولم يوجد إلا خلال فترات متميّزة من الأوضاع المواتية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوانين معيارية ذلك أنها تحدّد كيف يجب على المجتمع تنظيم نفسه وكيف يجب أن يتصرّف الناس إذا كان عليهم زيادة نموّ الثروة إلى

أقصى حد. وقد ينتهك الأفراد والمجتمعات على السواء هذه القوانين ولكنّهم يفعلون ذلك على حساب الكفاءة الإنتاجية. وتوجد الآن الشروط اللازمة لتشغيل اقتصاد سوقي، وانتشر الالتزام المعياري بالسوق من مكان ولادته في المدنية الغربية وبات يضمّ جزءا كبيرا متزايدا من الكرة الأرضية. وعلى الرغم من الانتكاسات، فقد انتقل العالم الحديث باتجاه الاقتصاد السوقي وباتجاه ترابط اقتصادي عالمي متزايد. ويعود ذلك تحديدا إلى أن الأسواق أكثر كفاءة من أشكال أخرى من التنظيم الاقتصادي (Hicks, 1969).

وجوهر الأمر هو اعتقاد الليبراليين أن التجارة والتعامل الاقتصادي هما مصدر علاقات سلمية فيما بين الأمم بسبب ميل المنافع المتبادلة للتجارة والتكافل الآخذ في الاتساع بين الاقتصادات الوطنية إلى تعزيز العلاقات التعاونية. وفي حين أن السياسة تميل إلى التفريق، يميل الاقتصاد إلى توحيد الشعوب. ومن شأن اقتصاد دولي ليبرالي تلطيف حدّة السياسة الدّولية إذ إنه يخلق أواصر مصالح متبادلة والتزاما بالوضع الراهن. ولكن من المهم التشديد ثانية على أنه بالرغم من أن كلّ واحد سوف يكون، أو على الأقل يمكن أن يكون، في وضع أفضل بالمعنى المطلق في ظل التبادل الحرّ، فان المكاسب "النسبية" سوف تختلف. وعلى وجه التحديد، فإن مسألة المكاسب النسبية وتوزيع الثروة التي يولّدها نظام السوق هي التي أفرزت القومية الاقتصادية والماركسية بوصفهما مذهبين متنافسين.

المنظـور القومـي

The Nationalist Perspective

شهدت القومية الاقتصادية، شأنها شأن الليبرالية الاقتصادية، الكثير من التحوّلات على مدى القرون العديدة الماضية. كما تبدلت عناوينها : المركنتيلية، والاقتصاد الموجه، والحمائية، والمدرسة التاريخية الألمانية، ومؤخّرا الحمائية الجديدة. غير أنه تجري عبر جميع هذه الظّواهر مجموعة من الأفكار أو المواقف بدلا من مجموعة متماسكة ونظامية من النظريات الاقتصادية أو السياسية. ومفاد فكرتها الرئيسية هو أن الفعاليات الاقتصادية تخضع أو ينبغي أن تخضع لهدف بناء الدّولة ومصالح الدّولة. ويسند جميع القوميين الأمن القومي والقوّة العسكرية في تنظيم وأداء النّظام الدّولي إلى أولويّة الدّولة. ويمكن تمييز موقفين أساسيين ضمن هذا الالتزام العام. إذ يعتبر بعض القوميين أنّ حماية المصالح الاقتصادية الوطنية هي العنصر الأدنى

اللازم لأمن الدّولة وبقائها. ولعدم وجود مصطلح أفضل، يمكن تسمية هذا الموقف الدفاعي عموما بأنّه "المركنتيلية" الحميدة[٤] . ومن جهة أخرى، هناك القوميون الذين يعتبرون الاقتصاد الدّولي حلبة للتوسّع الإمبريالي والتعظيم الوطني. ويمكن تسمية هذا الشكل العدواني بأنّه "مركنتيلية" حاقدة. وكانت السياسات الاقتصادية التي مارسها وزير الاقتصاد النازي هيالمار شاخت (Hjalmar Schacht) إزاء أوروبا الشرقية في الثلاثينيات من هذا النوع (Hirschman, 1969).

مع أنه ينبغي النظر إلى القومية الاقتصادية بوصفها التزاما عامّا ببناء الدّولة، فقد اختلفت الأهداف الدقيقة التي كانت تسعى لتحقيقها والسياسات التي اعتمدتها في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة. ومع ذلك، حسبما جادل جاكوب فاينر(Jacob Viner) على نحو مقنع في نصّ كثيرا ما يجري اقتباسه، يتقاسم المؤلّفون القوميون الاقتصاديون (أو ما يسميه المركنتيليون) القناعات بشأن علاقة الثروة والسلطة:

أعتقد أن جميع المركنتيليين كانوا سيقرّون جميع الافتراضات التالية أيّا كانت الفترة وأيّا كان البلد أو أيّا كان وضع الفرد المعين:

- إن الثروة وسيلة أساسية مطلقة للقوّة سواء من أجل الأمن أو من أجل العدوان.
- إن القوّة أساسية أو قيّمة كوسيلة لحيازة الثروة أو الاحتفاظ بها.
- إن كلا من الثروة والقوّة غايات نهائية ملائمة للسياسة الوطنية.
- ثمّة انسجام على المدى الطويل بين هذه الغايات، رغم أنه قد يكون لزاما في ظروف معيّنة القيام بتضحيات اقتصادية لمصلحة الأمن العسكري وبالتالي أيضا لمصلحة الرفاه على المدى الطويل (Viner, 1958, p.286).

---

(٤) يمكن اعتبار فردرتش لست (Friedrich List) متماهيا مع وضع المركنتيلية الحميدة، إذ اعتقد (List) أنه لا يمكن للكوزموبوليتانية الجديدة أن تتحقّق إلا بعد تطوّر جميع الدّول. للاطّلاع على مناقشة المركنتيلية الحميدة والحاقدة، انظر (Gilpin, 1975, pp. 234-37). والفصل العاشر أدناه.

بينما يرى المؤلّفون الليبراليون عموما أن السعي إلى القوّة والثروة، أي الاختيار بين "المدافع والزبدة" ينطوي على مبادلة، يميل القوميون إلى اعتبار أنّ الهدفين يتمم أحدهما الآخر (Knorr, 1944, p.10).

يشدّد القوميون الاقتصاديون على دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدّولية ويعتبرون أن الصراع بين الدّول – الرأسمالية أو الاشتراكية أو غيرها – من أجل الموارد الاقتصادية إنما هو منتشر ومتأصّل فعلا في طبيعة النظام الدّولي ذاته. وكما قال أحد المؤلّفين، بما أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوّة الوطنية، فإن كلّ نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي (Hawtrey, 1952). وتسعى الدّول إلى حيازة الثروة والقوّة الوطنية في آن واحد، على المدى البعيد على أقلّ تقدير.

ومع تطوّر القومية الاقتصادية في أوائل العصر الحديث فقد استجابت للتطوّرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للقرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر وعكسها: بروز دول قومية في تنافس مطرد، ونشوء طبقة متوسّطة كرّست نفسها بداية للتجارة وللتصنيع على نحو متزايد، والوتيرة المتسارعة للفعاليات الاقتصادية من جرّاء التغيّرات داخل أوروبا واكتشاف العالم الجديد وموارده. كما أن نشوء اقتصاد السوق ذي الطّابع النقديّ ونطاق التغيّرات الواسع التي طرأت على طبيعة الحروب والتي وصفت بأنّها "الثورة العسكرية" كانا هامّين على نحو حاسم (Roberts, 1956). وكان لدى القوميين (أو "المركنتيليين"، كما كانوا يدعون آنذاك) سبب وجيه في مماهاة ميزان تجاري ملائم مع الأمن القومي.

يأتي التصنيع في مقدّمة أهداف القوميين وذلك لأسباب عديدة (Sen, 1984). أولا، يعتقد القوميون أن للصناعة آثارا (عناصر خارجية) تنتقل عبر الاقتصاد بكامله و تؤدّي إلى تطوّره الشامل. ثانيا، هم يربطون حيازة الصناعة بالاكتفاء الذّاتي الاقتصادي والاستقلال الذّاتي السياسي. ثالثا، وهو السبب الأهم، تحظى الصناعة بالتقدير لأنها أساس القوّة العسكرية وتحتلّ موقعا مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث. وفي كلّ مجتمع تقريبا، بما في ذلك المجتمعات الليبرالية، تنتهج الحكومات سياسات مواتية للتنمية الصناعية. وكما كتب صاحب النظرية المركنتيلية للتنمية الاقتصادية الأمريكية (Alexander Hamilton): "يبدو أن الثروة ليست وحدها المرتبطة مادّيا بازدهار الصناعات بل إن استقلال البلد وأمنه هما أيضا مرتبطان بذلك الازدهار مقتبس في .Rostow, 1971, p) (189. وليس ثمّة واضع نظريات معاصر استطاع مجاراة هاملتون

في وصف هذا الترابط. إن الهدف القومي للتصنيع، كما ستتمّ مناقشته في الفصل الثالث، هو في حدّ ذاته مصدر رئيسي للنـزاع الاقتصادي.

تنشأ القومية الاقتصادية، في أوائل العصر الحديث وفي الوقت الحاضر على السواء، جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة وإلى إقامة تبعية أو علاقات قوّة بين الاقتصادات القوية والضعيفة. وهي تحاول، في شكلها الحميد أو الدفاعي، حماية الاقتصاد ضدّ القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية غير المواتية. وكثيرا ما توجد القومية الاقتصادية الدفاعية في اقتصادات أقلّ نموّا أو في تلك الاقتصادات المتقدّمة التي بدأت في الانحسار؛ وتنتهج هذه الحكومات سياسات حمائية وذات صلة لحماية صناعاتها الوليدة أو الآيلة إلى الزوال ولحماية المصالح المحلّية. والقومية الاقتصادية، في شكلها الحاقد، هي سلوك الحرب الاقتصادية. ويسود هذا النوع أكثر ما يسود في القوى التي تزداد اتّساعا. وتعتبر ألمانيا النازية المثال الكلاسيكي على ذلك.

وفي عالم من الدّول المتنافسة، يعتبر القوميون الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المتبادل. وبالتالي، تحاول الأمم باستمرار تغيير القواعد أو النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدّولية كي تستفيد على نحو غير متكافئ إزاء القوى الاقتصادية الأخرى.وكما أشار آدم سميث بدهاء، يريد كلّ واحد أن يكون محتكرا وسيحاول أن يكون كذلك ما لم يمنعه المنافسون من ذلك. لذلك، لا يمكن للاقتصاد الدّولي الليبرالي أن يتطوّر ما لم تدعمه الدّول الاقتصادية المهيمنة التي تكون مصالحها الذّاتية متساوقة مع صون ذلك الاقتصاد.

في حين يشدّد الليبراليون على المنافع المتبادلة للتجارة الدّولية، يعتبر القوميون وكذلك الماركسيون هذه العلاقات بأنّها مثيرة للنـزاعات أساسا. ومع أن هذا لا يستبعد التعاون الاقتصادي الدّولي وانتهاج سياسات ليبرالية، فإن الترابط الاقتصادي ليس متماثلا أبدا، بل إنه يشكّل بالفعل مصدرا مستمرا للنـزاع وانعدام الأمن. وبالتالي، يؤكّد المؤلّفون القوميون، بدءا من الكسندر هاملتون وحتى أصحاب نظريات التبعية المعاصرين، على الاكتفاء الذّاتي الوطني بدلا من الترابط الاقتصادي.

لقد اتّخذت القومية الاقتصادية أشكالا مختلفة عديدة في العالم الحديث. وتجاوبا مع الثورة التجارية واتّساع نطاق التجارة الدّولية طوال الفترة الأولى، شدّدت المركنتيلية الكلاسيكية أو المالية على تشجيع التجارة وعلى وجود فائض في ميزان المدفوعات. وفي أعقاب الثورة الصناعية، شدّد المركنتيليون الصناعيون، أمثال

هاملتون و لست، على تفوق الصناعة والتصنيع على الزراعة. وفي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، انضمّ إلى هذه الاهتمامات السابقة التزام قوي بأولوية الرفاه المحلّي ودولة الرفاه. وفي العقدين الأخيرين من هذا القرن، غدت الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدّمة، والرغبة في السيطرة الوطنية على "الذرى القيادية" للاقتصاد الحديث، وقدوم ما يمكن تسميته "تنافسية السياسة" السمات المميزة للمركنتيلية المعاصرة. بيد أن الرّغبة في السلطة والاستقلال ظلّت على مرّ العصور الاهتمام المهيمن للقوميين الاقتصاديين.

وأيّا كانت أوجه القوّة والضعف النسبية لهذه الرغبة بصفتها أيديولوجية أو نظرية للاقتصاد السياسي الدّولي، فإن التركيز القومي على الموقع الجغرافي وتوزيع الفعاليات الاقتصادية يوفّران لها جاذبيّة قويّة. فقد مارست الدّول طوال التاريخ الحديث سياسات تشجع على تطوير الصناعة والتّقانة المتقدّمة والفعاليات الاقتصادية التي تدرّ أقصى قدر من الربحية والتي تولد العمالة داخل حدودها. وتحاول الدّول إلى أبعد حدّ ممكن استحداث تقسيم دولي لليد العاملة يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية. ويحتمل أن تصبح القومية الاقتصادية في واقع الأمر ذات تأثير هام في العلاقات الدّولية ما بقي نظام الدّولة قائما.

المنظور الماركسي

The Marxist Perspective

تطوّرت الماركسية، شأنها شأن الليبرالية والقومية، على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية كارل ماركس (Karl Marx) وفريدريك انغلز (Friedrich Engels) في منتصف القرن التاسع عشر[٥]. وقد طرأ تغيير على تفكير ماركس أثناء حياته وكانت نظرياته دائما عرضة لتأويلات متضاربة. ومع أن ماركس كان يعتبر الرأسمالية اقتصادا شاملا، فإنه لم يطوّر مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدّولية، وألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من المؤلّفين الماركسيين. وعلاوة على ذلك، بعد أن تبنّى الاتحاد السوفياتي والصين الماركسية بوصفها أيديولوجيتهما الرسمية فقد أعادا تشكيلها عندما دعت الحاجة إلى ذلك لخدمة مصالحهما الوطنية.

(٥) رغم وجود اختلافات هامّة بين آراء انغلز وماركس، سأشير إلى ماركس طوال هذا البحث بأنّه يمثل الإسهام المشترك لكلا الرجلين.

ومثلما هو عليه الحال بالنسبة لليبرالية والقومية، يمكن تمييز جدليّتين أساسيتين في الماركسية الحديثة. الأولى هي الماركسية التطوّريّة للديمقراطية الاجتماعية المقترنة بإدوارد برنشتاين (Edward Bernstein) وكارل كاوتسكي (Karl Kautsky)؛ وقد تضاءلت تدريجيا في العالم المعاصر وبات من الصعب تمييزها عن الشكل المساواتي لليبرالية. وعلى الطرف الآخر توجد ماركسية لينين الثورية، ونظريا على الأقل، ماركسية الاتحاد السوفياتي. وبسبب انتصارها بوصفها الأيديولوجية الحاكمة في إحدى الدّولتين الأعظم في العالم، فإن هذا الاختلاف هو الأكثر أهمية وسيتمّ التشديد عليه هنا.

وكما يجادل روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner)، يمكن العثور على أربعة عناصر رئيسية في المجموعة الإجمالية للكتابات الماركسية رغم وجود هاتين الماركسيتين المختلفتين. يتمثّل العنصر الأول في النهج الجدلي الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع والذي يحدّد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية ومثيرة للخلاف؛ ويرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصّلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية. ووفقا للماركسيين، ليس هناك انسجام اجتماعي متأصّل أو عودة إلى التوازن حسبما يعتقد الليبراليون. والعنصر الثاني هو نهج مادّي يفضي إلى التاريخ؛ إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغيّر التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي. والعنصر الثالث هو نظرة عامّة للتطوّر الرأسمالي؛ إذ تتحكّم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من "القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث".

والعنصر الرابع هو التزام معياري بالاشتراكية؛ إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطوّر التاريخي (Heilbroner, 1980, pp. 20- 21). إن ما يهمنا هنا هو فقط العنصر الثالث من هذه المعتقدات.

تصف الماركسية الرأسمالية بأنّها الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج ووجود يد عاملة مأجورة. وتعتقد أن الرأسمالية يحرّكها رأسماليون يسعون جاهدين من أجل جني الأرباح وتكديس رؤوس الأموال في اقتصاد سوقي منافس. وقد تمّ نزع ملكية اليد العاملة وباتت سلعة تخضع لآلية الأسعار. ويرى ماركس أن هاتين الصفتين الرئيسيتين للرأسمالية مسؤولتان عن طبيعتها الديناميكية وتجعلان منها أكثر الآليات الاقتصادية إنتاجية حتى الآن. ومع أن مهمّتها التاريخية هي تطوير وتوحيد الكرة الأرضية، فإن نجاح الرأسمالية بحدّ

ذاته سيعجل في نهايتها. واستنادا إلى ماركس، تتحكّم ثلاثة قوانين اقتصادية حتمية في منشأ نمط الإنتاج الرأسمالي وتطوّره وفنائه في نهاية المطاف.

القانون الأول وهو قانون اللاتناسب، يستتبع إنكار قانون ساي (Say) الذي (بعبارة في غاية التبسيط) يتمسّك بأن العرض يخلق الطلب الخاص به بحيث يكون العرض والطلب متوازنين على الدوام، إلا لفترات وجيزة (Sowell, 1972).

ويؤكّد قانون (Say) أن عملية الموازنة تجعل الإنتاج المفرط متعذّرا في اقتصاد رأسمالي أو سوقي. وقد نفى ماركس، شأنه شأن جون مينارد كينيس(John Maynard Keynes) وجود هذه النـزعة نحو التوازن وجادل ماركس بأن الاقتصادات الرأسمالية تميل إلى الإفراط في إنتاج أصناف معيّنة من السّلع. كما جادل ماركس بوجود تناقض متأصّل في الرأسمالية بين استطاعتها إنتاج السّلع واستطاعة المستهلكين (الأجراء) شراء هذه السّلع بحيث يحدث التفاوت المتكرّر باستمرار بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة "الفوضى" السائدة في السوق كسادا دوريا وتذبذبات اقتصادية دورية. وتنبأ بازدياد حدّة هذه الأزمات الاقتصادية المتكرّرة وبأنّها تدفع مع مرور الوقت طبقة الكادحين (البروليتاريا) إلى التمرّد على النظام.

واستنادا إلى الماركسية، فإن القانون الثاني الذي يحرّك تطوّر النظام الرأسمالي هو قانون تركيز (أو تكديس) رأس المال. إن القوّة المحرضة للرأسمالية هي السعي الحثيث إلى جني الأرباح وما ينجم عن ذلك من ضرورة للرأسمالية الفردية بأن تكدّس وتستثمر. وترغم المنافسة الرأسماليين على زيادة فعاليتهم واستثماراتهم الرأسمالية كي لا يصبحوا عرضة للانقراض. ونتيجة لذلك، يتّجه تطوّر الرأسمالية نحو تزايد تركيز الثروة في أيدي القلّة الكفوءة وزيادة إفقار الأكثرية. ومع دفع البورجوازية الصغيرة إلى مصاف طبقة الكادحين المفقرين، يزداد الجيش الاحتياطي للعاطلين عن العمل وتنحدر أجور اليد العاملة، ويصبح المجتمع الرأسمالي ناضجا لقيام ثورة اجتماعية.

ويتمثّل قانون الرأسمالية الثالث في معدّل الأرباح المتدني. ومع تراكم رأس المال وزيادة وفرته، يتدنّى معدّل العوائد ممّا يخفض الحافز على الاستثمار. ورغم إدراك علماء الاقتصاد الليبراليين لهذا الاحتمال، فإنّهم يعتقدون بإمكانية العثور على حلّ من خلال وسائل معوضة مثل تصدير رأس المال والسّلع المصنّعة

واستيراد المواد الغذائية الرخيصة (Mill, 1970 [1848], pp. 97- 1040). ومن ناحية أخرى، يعتقد ماركس أن نزعة الأرباح نحو التدني أمر لا مفرّ منه. وحين يرغم ضغط المنافسة الرأسماليين على زيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال الاستثمار في تقانة موفرة لليد العاملة وأكثر إنتاجية، يرتفع مستوى البطالة ويتدنّى معدّل الأرباح أو فائض القيمة. وبالتالي يفقد الرأسماليون حافزهم للاستثمار في مشاريع إنتاجية وإيجاد فرص العمل. وسوف يؤدّي هذا إلى ركود اقتصادي وإلى زيادة البطالة وإلى تحويل الطبقة الكادحة إلى طبقة بائسة. ومع مرور الوقت، ستؤدّي كثافة وعمق الدورة التجارية بالعمال إلى التمرّد و إلى تدمير النظام الاقتصادي الرأسمالي.

إنّ صلب النقد الماركسي للرأسمالية هو اعتباره النظام الرأسماليّ غير عقلانيّ في حدّ ذاته رغم أن الفرد الرأسمالي عقلانيّ (حسبما يفترض الليبراليون). وتقتضي السوق المنافسة أن يعمد الفرد الرأسمالي إلى الادّخار والاستثمار والتكديس. وإذا كانت الرغبة في جني الأرباح هي وقود الرأسمالية، عندئذ يكون الاستثمار هو المحرّك ويكون التكديس هو النتيجة. ولكن في التحصيل الحاصل يؤدّي هذا الرأسمال المتراكم لفرادى الرأسماليين إلى فائض دوري في إنتاج السّلع وفائض في رأس المال وزوال حوافز الاستثمار. ومع مرور الوقت، فإنّ زيادة حدّة الانكماش في الدورة التجارية والاتجاه الطويل الأمد نحو الركود الاقتصادي يحملان البروليتاريا على الإطاحة بالنظام من خلال العنف الثوري. وبالتالي، فإنّ التناقض المتأصّل في الرأسمالية هو أنها، من خلال تراكم رأس المال، تزرع بذور تدميرها بيدها ويحلّ محلّها النظام الاقتصادي الاشتراكي[٦] .

اعتقد ماركس أن نضوج الرأسمالية في أوروبا وجذب أطراف الكرة الأرضية إلى داخل الاقتصاد السوقي في منتصف القرن التاسع عشر قد هيّآ المسرح للثورة البروليتارية ولنهاية الاقتصاد الرأسمالي. وإذ لم يحدث هذا، فقد بات أتباع ماركس، مثل رودولف هلفردنغ (Rudolf Hilferding) وروزا لكسمبرغ

---

(٦) في واقع الأمر، يتهم الماركسيون المدافعين عن الرأسمالية باستخدام فكرة التركيب الخاطئة. انها "فكرة خاطئة حيث إنه يزعم أن ما يصح بالنسبة لجزء، فإنّه يصحّ، لذلك السبب وحده، بالضرورة للكل" (Samuelson,1980,p.11) . وبالمثل، جادل كينيز بأنّه على الرغم من أن الادّخار الفردي هو فضيلة، فإن كارثة ستحل لو قام كل فرد بالادّخار.

(Rosa Luxemburg) قلقين بشأن استمرار حيوية الرأسمالية ورفضها الاختفاء. وقد أدّت قوة القومية والنجاحات الاقتصادية للرأسمالية وقدوم الإمبريالية إلى مسخ الفكر الماركسي الذي بلغ أوجه في كتاب "الإمبريالية" (١٩٣٩) الذي ألّفه لينين، والذي نشر لأوّل مرّة في سنة ١٩١٧. وقد تمّت كتابته على خلفية الحرب العالمية الأولى واستند استنادا كبيرا إلى كتابات ماركسيين آخرين وبالتالي فقد كان في آن واحد هجوما عنيفا ضدّ أعداء لينين العقائديين وجميعه (synthesis) للنقد الماركسي الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وفي مجازفة لينين بموقفه، فإنّه في الواقع قد حوّل الماركسية من كونها بالأساس نظرية للاقتصاد المحلّي إلى نظرية للعلاقات السياسية الدّولية فيما بين الدّول الرأسمالية.

حدّد لينين لنفسه مهمّة تعليل السبب الذي أدّى الى انتصار القومية على الدّولية البروليتارية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وسعى بالتالي إلى توفير الأسس الفكرية لإعادة توحيد الحركة الشيوعية الدّولية بزعامته. أراد أن يوضح السبب الذي أدّى بالأحزاب الاشتراكية في العديد من الدّول الأوروبية، لاسيّما الديمقراطيون الاجتماعيون الألمان بزعامّة كارل كاوتسكي، إلى دعم الطبقات البورجوازية في بلدانها. وحاول أن يشرح سبب عدم إفقار البروليتاريا حسب ما تنبأ ماركس وأنّه ، بدلا عن ذلك، كانت الأجور ترتفع وكان العمال يتحوّلون إلى نقابيين.

مرّت الرأسمالية بتحوّل عميق في السنوات بين ماركس ولينين. كان ماركس قد كتب عن رأسمالية تقتصر إلى حدّ كبير على أوروبا الغربية، وعن اقتصاد مغلق تتوقّف فيه اندفاعة النمو يوما ما حين ترتطم بشتّى العوائق. ولكن في الفترة بين ١٨٧٠و١٩١٤، أصبحت الرأسمالية نظاما تقنيا نابضا بالحيوية يزداد شمولا وانفتاحا. وكانت التجارة في عهد ماركس هي الرابطة الأساسية للاقتصاد العالمي بطيء النمو. ولكن بعد سنة ١٨٧٠، غيّر التصدير الهائل لرأس المال من قبل بريطانيا العظمى، ولاحقا من قبل اقتصادات متقدّمة أخرى، الاقتصاد العالمي إلى حدّ كبير، وأحدث الاستثمار الأجنبي والمال الدّولي تبدلا عميقا في العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين المجتمعات. وعلاوة على ذلك، كانت رأسمالية ماركس تتألف أساسا من شركات صناعية صغيرة منافسة. ولكن في زمن لينين، كانت تهيمن على الاقتصادات الرأسمالية شركات صناعية ضخمة كانت بدورها وفقا للينين، تخضع لسيطرة البيوت المصرفية الكبرى، وبالنسبة للينين، فإنّ

تحكّم رأس المال برأس المال، أي تحكم رأس المال المالي برأس المال الصناعي مثل أعلى مرحلة أساسية للتطوّر الرأسمالي.

وجادل بأن الرأسمالية قد أفلتت من قوانين حركاتها الثلاث من خلال إمبريالية ما وراء البحار. فقد مكّنت حيازة المستعمرات الاقتصادات الرأسمالية من تصريف سلعها غير المستهلكة والحصول على موارد رخيصة وتصريف رأسمالها الفائض، كما وفّر استغلال المستعمرات فائضا اقتصاديا تمكّن الرأسماليون خلاله من التخلّص من زعامّة طبقتهم الكادحة ("أرستقراطية العمّال"). وجادل بأنّ الإمبريالية الاستعمارية باتت ميزة ضرورية للرأسمالية المتقدّمة. ومع تطوّر ونضوج القوى الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي، كان عليه أن يتّسع إلى الخارج وأن يستولي على مستعمرات، وإلا كان عليه أن يعاني من ركود اقتصادي وثورة داخلية. وقد حدّد لينين هذا التوسّع اللازم بأنّه سبب تدمير النظام الرأسمالي الدّولي في نهاية المطاف.

وكان جوهر حجّة لينين يتمثّل في أنّ اقتصادا رأسماليا دوليا يطوّر العالم حقّا ولكن لا يطوّره بالتساوي، إذ تنمو فرادى الاقتصادات الرأسمالية بمعدّلات مختلفة وإن هذا النموّ التفاضلي للقوّة الوطنية مسؤول في نهاية الأمر عن الإمبريالية والحرب والتغيير السياسي الدّولي. وردّا على حجّة كاوتسكي بأن الرأسماليين كانوا من العقلانية بمكان بحيث لا يمكنهم القتال من أجل المستعمرات وأنهم قد يتحالفون في استغلال الشعوب المستعمرة استغلالا مشتركا (عقيدة "غلاة الإمبريالية")، قال لينين إنّ هذا مستحيل بسبب ما أصبح يعرف "بقانون التطوّر المتفاوت":

إنّ مسألة (إمكانية التحالفات الرأسمالية أن تكون أكثر من كونها مؤقّتة وخالية من النزاع)، لا تحتاج سوى أن تذكر بوضوح كاف ليصبح من المتعذّر إعطاء أيّ ردّ آخر عدا أن يكون نفيا؛ إذ لا يمكن تصوّر أي أساس آخر في ظلّ الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ...سوى حساب قوّة المشاركين في التقسيم وقوتهم الاقتصادية والمالية والعسكرية العامّة الخ. ولا تتبدّل قوّة هؤلاء المشاركين في التقسيم بدرجة متساوية، إذ لا يمكن أن يكون تطوّر المشاريع والاحتكارات وفروع الصناعة أو الدّول متساويا في ظلّ الرأسمالية. كانت ألمانيا قبل نصف قرن بلدا بائسا ضئيلا فيما يخصّ قوّتها الرأسمالية مقارنة مع قوّة إنجلترا آنذاك، وبالمثل كانت اليابان غير هامّة مقارنة مع روسيا. هل "يمكن تصوّر" أن تكون القوّة النسبية للقوى

الإمبريالية قد بقيت بدون تغيير في غضون فترة عشر سنوات أو عشرين سنة ؟ إنه أمر يتعذّر تصوّره على الإطلاق (Lenin, 1939 [1917], p.119).

في واقع الأمر، فإن لينين، في هذا النّص، وفي مجمل محاولته إثبات أن النظام الرأسمالي الدّولي غير مستقر في صلبه، أضاف قانونا رابعا للقوانين الرأسمالية الماركسية الأصلية الثلاثة. ومفاد هذا القانون أن رأس المال يتراكم مع نضوج الاقتصادات الرأسمالية، وأن الاقتصادات الرأسمالية تضطر مع تدنّي معدّلات الأرباح إلى الاستيلاء على مستعمرات وإيجاد مناطق تابعة لتكون بمثابة أسواق ومنافذ استثمار ومصادر للغذاء والمواد الأولية. كما أن الاقتصادات الرأسمالية في تنافس بعضها مع بعض تتقاسم العالم الاستعماري وفقا لقواها النسبية. وبالتالي، فإن أكثر الاقتصادات الرأسمالية تقدّما، أي بريطانيا العظمى، استولت على أكبر قسط من المستعمرات. على أنه مع تقدّم الاقتصادات الرأسمالية فإنها سعت إلى إعادة تقسيم المستعمرات. وقد أدّى النـزاع الإمبريالي حتما إلى نزاع مسلح بين القوى الإمبريالية الناشئة والآفلة. ووفقا لهذا التحليل، كانت الحرب العالمية الأولى حرب إعادة تقسيم الأراضي بين بريطانيا العظمى الآفلة والقوى الرأسمالية الأخرى الناشئة. وقد جادل بأنّ حروب التقسيم وإعادة التقسيم الاستعماري هذه سوف تستمرّ إلى أن تتمرّد المستعمرات الصناعية والطبقة الكادحة في البلدان الرأسمالية ضدّ النظام.

وبعبارة أعم، استنتج لينين أنه لا يمكن لنظام رأسمالي دولي أن يكون مستقرّا إلاّ لفترات قصيرة جدّا، ذلك أن الاقتصادات الرأسمالية تنمو وتجمع رأس المال بمعدّلات متفاوتة. وبخلاف مبدأ كاوتسكي بشأن المغالاة في الإمبريالية، جادل لينين بأن جميع التحالفات الرأسمالية كانت مؤقتة وتعكس موازين قوى آنية بين الدّول الرأسمالية التي لابدّ وأن تقوّضها عملية التنمية المتفاوتة. وعندما يحدث هذا، سيؤدّي إلى نزاعات فيما بين الدّول الرأسمالية حول الأقاليم الاستعمارية.

أصبح قانون التنمية المتفاوتة مع نتائجه المشؤومة نافذ المفعول في عهد لينين لأنّ العالم أصبح فجأة متناهيا، وباتت الكرة الأرضية نفسها نظاما مغلقا. وكانت القوى الرأسمالية الأوروبية قد توسّعت على مدى عقود من الزمن ولكن أخذت القوى الإمبريالية تزداد احتكاكا وبالتالي ازدادت النـزاعات فيما بينها مع تناقص الأراضي الملائمة للاستعمار. وقد اعتقد أن الدراما النهائية ستكون التقسيم الإمبريالي للصين وأن الصدامات الإمبريالية سوف تشتدّ مع إغلاق التخم العالمي غير المتطوّر. ومع مرور الزمن، سوف تفرز

النـزاعات فيما بين القوى الإمبريالية ثورات بين مستعمراتها وسوف تضعف قبضة الرأسمالية الغربية على الأجناس الخاضعة للاستعمار على الكرة الأرضيّة.

مثّل تدويل لينين للنظرية الماركسية إعادة صياغة بارعة ولكنّها هامّة. وفي نقد ماركس للرأسمالية، كانت أسباب انهيارها اقتصادية؛ ستفشل الرأسمالية لأسباب اقتصادية مع تمرد البروليتاريا ضدّ إفقارها. وعلاوة على ذلك، عرّف ماركس الممثلين في هذه الدراما بوصفهم طبقات اجتماعية. غير أنّ لينين بدّل نقدا سياسيا للرأسمالية حيث أصبح الممثلون الرئيسيون بالفعل دولا وأمما مركنتيلية متنافسة تحرّكها الضرورة الاقتصادية. ورغم أن الرأسمالية الدّولية كانت ناجحة اقتصاديا، فقد جادل لينين بأنّها كانت غير مستقرّة اقتصاديا وتشكّل نظام حرب. وقد أسهم العمال أو أرستقراطية اليد العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدّمة إسهاما مؤقّتا في استغلال الشعوب الخاضعة للاستعمار ولكنّهم سيدفعون ثمن هذه المكاسب الاقتصادية على أرض المعركة. فقد اعتقد لينين أن التناقض المتأصّل في الرأسمالية يكمن في كفاح الأمم الناجم عن ذاك التناقض بدلا عن كمونه في الكفاح الطبقي. وسوف تزول الرأسمالية نتيجة ثورة ضدّ ولعها القتالي المتأصّل ونتائجه السياسية.

وباختصار، فقد جادل لينين بأن التناقض المتأصّل في الرأسمالية هو أنها تطوّر العالم وتزرع بذور دمارها السياسيّة مع نشرها للتقانة والصناعة والقوّة العسكرية، وأنها تخلق منافسين أجانب بأجور ومستويات معيشة أدنى تمكّنهم من التفوّق في منافسة الاقتصاد المهيمن السابق على ساحة معركة الأسواق العالمية و تؤدّي زيادة حدّة المنافسة الاقتصادية والسياسية بين القوى الاقتصادية الآفلة والناشئة إلى نزاعات اقتصادية وإلى منافسات إمبريالية وإلى حرب في نهاية المطاف. وأكّد أن هذا كان مصير الاقتصاد العالمي الليبرالي للقرن التاسع عشر والذي كان مركزه بريطانيا. ولا ريب أنه كان سيجادل اليوم، مع تدنّي اقتصاد الولايات المتحدة، بأن مصيرا مماثلا يهدّد الاقتصاد العالمي الليبرالي للقرن العشرين، والذي مركزه الولايات المتحدة.

ومع انتصار البلشفية في الاتحاد السوفياتي، أصبحت نظرية لينين بشأن الإمبريالية الرأسمالية النظرية الماركسية التّقليديّة للاقتصاد السياسي الدّولي؛ ورغم ذلك واصل ورثة آخرون للتقليد الماركسي تحدّي هذا المعتقد التّقليدي. كما تعدّلت نظرية لينين نتيجة التبدلات في طبيعة الرأسمالية وتطوّرات تاريخية أخرى. وقد أجرت رأسمالية دولة الرفاه الكثير من الاصلاحات التي كان يعتقد لينين استحالتها، ولم يعد

الماركسيون يعتبرون السيطرة السياسية على المستعمرات سمة لازمة للإمبريالية، كما أن الرّأسمالي المموّل في عهد لينين قد أزاحته جزئيا شركاتنا المتعدّدة الجنسيات، وتبدّلت النظرة القائلة إنّ الإمبريالية الرأسمالية تطوّر البلدان الأقل نموّا بحيث أصبحت تقول إنها تعرقل تقدّمها، وغدا بعض الماركسيين من الجرأة بمكان بحيث طبقوا النظرية الماركسية على الاتحاد السوفياتي الذي كان صنيعة لينين السياسية. واستنادا إلى هذا التعديل، تواصل الماركسية بشتّى مظاهرها في نهاية القرن العشرين ممارسة نفوذ قوي كواحدة من المنظورات الثلاثة المهيمنة على الاقتصاد السياسي.

نقد المنظورات

Acritique of the Perspectives

كما شاهدنا، فإنّ الليبرالية والقومية والماركسية تطرح افتراضات مختلفة وتتوصل إلى استنتاجات متضاربة بشأن طبيعة ونتائج اقتصاد سوقي عالمي أو (كما يفضل الماركسيون) اقتصاد رأسمالي عالمي. يتمثّل موقف هذا الكتاب في أن هذه الأيديولوجيات أو المنطلقات المتفاوتة تشكّل التزامات فكرية أو أفعالا إيمانية. ورغم أنه يمكن إظهار خطأ أفكار أو نظريات معيّنة مرتبطة بموقف أو بآخر أو التّشكيك بها، فإنه لا يمكن إثبات أو دحض هذه المنطلقات من خلال حجّة منطقية أو تقديم بيّنة عملية مضادّة. ثمّة عدّة أسباب لاستمرار هذه المنطلقات ومقاومتها للاختبار العلمي.

إنها تستند في المقام الأول إلى افتراضات حول الناس أو المجتمع لا يمكن إخضاعها لاختبارات عملية. مثلا لا يمكن إثبات صحّة المفهوم الليبرالي للأفراد العقلانيين أو دحضه؛ فالأفراد الذين يظهر أنهم يتصرّفون على نحو يتضارب مع مصلحتهم قد يكون تصرّفهم في واقع الأمر مبنيّا على معلومات خاطئة أو مدفوعا بالسّعي إلى تعظيم هدف مجهول للمراقب، وبالتالي هم يحقّقون افتراض الليبرالية الأساسي. وعلاوة على ذلك، قد يجادل الليبراليون بأنّه رغم احتمال إظهار فرد معين في حالة معيّنة بأنّه تصرّف تصرّفا شاذّا، فإنّ افتراض العقلانية في المحصّلة هو افتراض صحيح.

ثانيا، يمكن على الدوام دحض فشل تنبؤي لمنظور ما من خلال إدخال فرضيات لهذا الغرض بالذّات في التحليل (٧). والماركسية مفعمة بمحاولات تفسير الاخفاقات التنبؤية للنظرية الماركسية. فمثلا، استنبط لينين مفهوم "الوعي الزائف" للدّلالة على أن العمّال أصبحوا نقابيين بدلا من أعضاء في بروليتاريا ثورية. كما يمكن اعتبار نظرية لينين حول الإمبريالية الرأسمالية بمثابة جهد لشرح فشل تنبؤات ماركس بشأن انهيار الرأسمالية. وفي فترة أقرب عهدا، وكما سيتمّ بحثه أدناه، اضطر الماركسيون إلى صياغة نظريات موسّعة خاصّة بالدّولة لشرح نشوء دولة الرفاه وقبول الرأسماليين بها، وهو تطوّر قال لينين إنّه مستحيل.

ثالثا، وهو الأهم، للمنطلقات الثلاثة أغراض مختلفة وتوجد إلى حدّ ما على مستويات تحليل مختلفة. فمثلا، يمكن للقوميين والماركسيين قبول معظم علوم الاقتصاد الليبرالية بوصفها أداة للتحليل وفي الوقت نفسه رفض العديد من افتراضاتها وأسسها المعيارية. وهكذا استخدم ماركس علم الاقتصاد الكلاسيكي بمهارة فائقة، ولكن كان هدفه تجسيده في نظرية كبيرة لأصول الرأسمالية وديناميكيتها ونهايتها. في واقع الأمر، يتعلّق الاختلاف الجوهري بين الليبرالية والماركسية بما يطرح من أسئلة وافتراضاتهما الاجتماعية بدلا ممّا تستخدمانه من منهجية اقتصادية (Blaug, 1978, pp. 276- 77).

أصبح من شبه المتعذّر تمييز الماركسية، كما أعاد صياغتها لينين، عن الواقعية السياسية (Keohane, 1984a, pp. 41- 46). فالواقعية السياسية، شأنها شأن القومية الاقتصادية، تشدّد على أولويّة الدّولة والأمن القومي. ومع أن الاثنين متقاربان جدّا، فإن الواقعية هي أساسا موقف سياسي بينما القومية الاقتصادية موقف اقتصادي. أو بعبارة مختلفة، تستند القومية الاقتصادية إلى المذهب الواقعي للعلاقات الدّولية.

في نظرية لينين وفي الواقعية السياسية، تناضل الدّول من أجل الثروة والقوّة ويكون نموّ القوّة التفاضلي المفتاح إلى الصراع الدّولي والتغيير السياسي(Gilpin, 1981). ولكن ثمّة اختلاف جوهري بين افتراضات النظريتين بشأن أساس الباعث الإنساني، أي نظرية الدّولة وطبيعة النظام الدّولي. فالماركسيون يعتبرون الطبيعة البشرية طيّعة تفسدها الرأسمالية بسهولة وقابلة للتصحيح من قبل الاشتراكية، ويعتقد الواقعيون أن النـزاع السياسي مردّه الطبيعة الإنسانية غير المتغيّرة.

---

(٧) انظر (Blaug, 1978, p.717) حول استعمال فرضيات لهذا الغرض بالذّات لشرح الاخفاقات التنبؤية.

في حين يعتقد الماركسيون أن الدّولة هي في نهاية المطاف خادم للطبقة الاقتصادية المهيمنة، يرى الواقعيون الدّولة بمثابة كيان مستقل نسبيا يسعى إلى تحقيق مصالح وطنية لا يمكن تحويلها إلى مصالح تخصيصية لأية طبقة. بالنسبة للماركسيين، يحدّد هيكل الاقتصاد المحلّي النظام الدّولي والسياسة الخارجية، أمّا بالنسبة للواقعيين، فإن طبيعة النظام الدّولي هي المحدّد الجوهري للسياسة الخارجية. وباختصار، يعتبر الماركسيون الإمبريالية والدّولة بمثابة ظاهرتين شريرتين للرأسمالية ستزولان مع اندلاع الثورة الشيوعية، بينما يرى الواقعيون فيهما سمتين حتميتين لنظام سياسي دولي فوضوي.

لذلك، فإنّ الاختلاف كبير بين المنظورين. بالنسبة للماركسي، رغم أن الدّولة والصراعات بين الدّول هي إحدى نتائج النمط الرأسمالي للإنتاج، فسوف يجلب المستقبل عالما يسوده الوفاق والسلام عقب الثورة الحتمية التي ستنجم عن النمط الرأسمالي الشرير للإنتاج. ومن ناحية أخرى، يعتقد الواقعي أنه لن تكون هناك مثل هذه السعادة القصوى بسبب الطبيعة المتأصّلة في الكائنات البشرية وبسبب فوضى النظام الدّولي ذاته. إنّ الصراع بين الجماعات والدّول يتواصل فعليا رغم ما يحصل أحيانا من فترات راحة. ويبدو من غير المرجح أن يكون بالإمكان أبدا إيجاد إثبات علمي لأي من التنبؤين.

لكلّ واحد من المنطلقات الثلاثة أوجه قوة وأوجه ضعف سيتمّ استكشافها فيما بعد. ورغم أن أيّا من هذه المنطلقات لا يقدم فهما تامّا ومرضيا لطبيعة ودينامية الاقتصاد السياسي الدّولي، فإنها مجتمعة تقدّم نفاذ بصيرة مفيدا. كما أنها تطرح مسائل هامّة سيتمّ استكشافها في فصول لاحقة.

نقد الليبرالية الاقتصادية

Criticism of Economic Liberalism

تجسّد الليبرالية مجموعة أدوات تحليلية ووصفات سياسات تمكّن مجتمعا من زيادة عائداته من موارد نادرة إلى الحدّ الأعلى؛ ويوفر التزامها بالفعالية وبزيادة مجمل الثروات إلى الحدّ الأعلى الكثير من قوتها. وتشكّل السوق أنجع وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية، وتعمل آلية الأسعار على تأكيد اتجاه التبادل الاقتصادي إلى تحقيق مكاسب متبادلة وبالتالي منافع اجتماعية كلّية. وفي واقع الأمر، يقول علم الاقتصاد الليبرالي لمجتمع ما، سواء كان محلّيا أو دوليا، "إذا كنت ترغب في أن تصبح ثريا، هذا هو ما يجب عليك فعله".

منذ آدم سميث (Adam Smith) وحتى الوقت الحاضر، يحاول الليبراليون اكتشاف القوانين التي تحكم ثروات الأمم. ورغم اعتبار معظم الليبراليين قوانين علم الاقتصاد قوانين طبيعية لا تنتهك، يجوز النظر إلى هذه القوانين بمثابة عناصر إرشادية لصانعي القرارات. وفي حال انتهاك القوانين، ستكون هناك تكاليف؛ وإن السعي إلى تحقيق أهداف بخلاف الفعالية سوف يكلّف بالضرورة فقد فرصة تتمثّل بفقد الفعالية. وتشدّد الليبرالية على أن مثل هذه التبادلات موجودة دائما في السياسة الوطنية، وأن التركيز على العدالة وإعادة التوزيع، مثلا، محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل فيما إذا أهمل اعتبارات الفعالية. ولكي يكون المجتمع فعّالا، كما اكتشفت الاقتصادات الاجتماعية، فإنّه لا يسعه أن يتجاهل كلّيا " القوانين" الاقتصادية ذات الصلة.

قد يكون الدفاع الرئيسي عن الليبرالية سلبيا. ويجادل الماركسيون وبعض القوميين أن البديل عن النظام الليبرالي يمكن أن يكون نظاما يكسب فيه الجميع بالتساوي. ورغم احتمال صحّة هذه الحجّة، من الممكن أيضا أن يكون هذا بديلا يخسر فيه الجميع خسارة مطلقة. ويمكن قول الكثير لمصلحة المبدأ الليبرالي الذي ينادي بانسجام المصالح. ومع ذلك، حسبما أشار ئي. اتش. كار (E. H. Carr)، فقد جرى عموما استخلاص الدليل على تأييد هذا المبدأ من فترات تاريخية كان يوجد فيها "توسّع لا نظير له في الإنتاج والسكان والرخاء" (Carr, 1951 {1939}, p.44). وحين تنهار الأحوال الدّاعمة (كما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين وتهدّد بالحدوث ثانية في عقود القرن الختامية)، يحلّ الشقاق محلّ الوفاق، وسأجادل أنا، أن انهيار الأنظمة الليبرالية الناجم عن ذلك، ينحو إلى إحداث نزاع اقتصادي يخسر فيه الجميع.

يتمثّل النقد الرئيسي الموجه ضدّ الليبرالية الاقتصادية في عدم واقعية افتراضاتها الأساسية، مثل وجود فاعلين اقتصاديين عقلانيين وسوق منافسة وما شابه ذلك. وهذا الهجوم غير منصف جزئيا لكون الليبراليين يقدمون عن دراية هذه الافتراضات الميسرة بغية تسهيل البحث العلمي؛ وأن لا علم ممكنا من دونها. وما هو أهم، كما يشير المدافعون، ينبغي الحكم على هذه الافتراضات بنتائجها وقدرتها على التنبؤ بدلا من الحكم عليها بواقعها المزعوم (Posner, 1977, ch. I). وانطلاقا من هذا المنظور، أثبت علم الاقتصاد أنه أداة تحليلية قوية داخل محيطه.

ولكن للسبب نفسه، يمكن انتقاد علم الاقتصاد الليبرالي من عدّة نواح هامّة. إن علم الاقتصاد محدود كوسيلة لفهم المجتمع وبخاصّة ديناميكيته ولا يمكن أن يكون بمثابة نهج شامل يفضي إلى اقتصاد سياسي. ومع ذلك، نزع علماء الاقتصاد الليبراليون إلى نسيان هذا التقييد المتأصّل وإلى اعتبار علم الاقتصاد بمثابة العلم الاجتماعي المسيطر وإلى السماح لعلم الاقتصاد بأن يصبح استعماريا. وحين يحدث هذا، يمكن لطبيعة العلم وافتراضاته الأساسية أن تقود عالم الاقتصاد إلى الخطأ، وتحدّ من فائدة هذا العلم بوصفه نظريّة للاقتصاد السياسي.

أوّل هذه القيود المحدّدة هو أن علم الاقتصاد يفصل الاقتصاد فصلا مصطنعا عن نواح أخرى من المجتمع ويقبل الإطار الاجتماعي السياسي القائم كأمر واقع، بما في ذلك توزيع القوّة وحقوق الملكية؛ ومواهب الأفراد والجماعات والمجتمعات الوطنية؛ وإطار المؤسّسات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وينظر إلى العالم الليبرالي بوصفه أفرادا متجانسين وعقلانيين ومتساوين يعيشون في عالم يخلو من الحدود السياسية والتقييدات الاجتماعية. وتصف "قوانينه" مجموعة من القواعد البالغة الأهمية للفاعلين الاقتصاديين بصرف النظر عن أين وبماذا يبدؤون؛ ومع ذلك، في الحياة الواقعية، كثيرا ما تحدّد نقطة البداية التي ينطلق منها المرء النقطة التي ينتهي فيها (Dahrendorf, 1979).

وثمّة عائق آخر لعلم الاقتصاد الليبرالي كنظرية ألا وهو نزعته إلى تجاهل عدالة أو إنصاف نتيجة الأنشطة الاقتصادية. ورغم الجهود البطولية لصوغ اقتصاد رفاه "موضوعي"، فإن توزيع الثروة داخل المجتمعات وفيما بينها يقع خارج نطاق الاهتمام الرئيسي للاقتصاد الليبرالي. ثمّة حقيقة ما في الانتقاد الماركسي القائل إنّ الاقتصاد الليبرالي هو مجموعة أدوات لإدارة اقتصاد رأسمالي أو سوقي. وفي نظر الماركسيين، فإن علم الاقتصاد البورجوازي هو أحد فروع الهندسة بدلا من كونه علما كلّيا عضويّا من علوم المجتمع. فهو يخبر المرء بكيفية تحقيق أهداف معيّنة بأقلّ كلفة في ظلّ مجموعة مفترضة من التقييدات، وهو لا يدّعي الإجابة عن أسئلة بشأن مستقبل الإنسان ومصيره، وهي أسئلة عزيزة على قلوب الماركسيين والقوميين الاقتصاديين.

ويحدّ نطاق الليبرالية كذلك افتراضها بأنّ التبادل حرّ دائما ويحدث في سوق تنافسية بين متساوين بحوزتهم معلومات كاملة وبالتالي بوسعهم الكسب كسبا متبادلا فيما إذا اختاروا مبادلة قيمة بأخرى. ومن المؤسف، مثلما جادل تشارلز لندبلوم، أنّ التبادل قلّما يكون حرّا ومتساويا (Lindblom, 1977, pp. 40- 50). وبدلا

من ذلك، يمكن أن يتأثر التبادل تأثّرا عميقا بالإكراه والاختلافات في قوة المساومة (الاحتكار أو احتكار الأقلية). وغير ذلك من العوامل السياسية الأساسيّة. وفي واقع الأمر، فإنّ الليبرالية تفتقر إلى "اقتصاد سياسي" حقيقي لأنّها تهمل آثار العوامل غير الاقتصادية على التبادل وآثار التبادل على السياسة.

ومن بين التقييدات الأخرى لعلم الاقتصاد الليبرالي هو أن تحليله يميل إلى أن يكون ساكنا (استاتيكيا). وعلى المدى القصير على الأقل، فإن مجموعة مطالب المستهلكين، والإطار المؤسسي والمحيط التكنولوجي تقبل بوصفها عوامل ثابتة، وينظر إليها بمثابة مجموعة من التقييدات والفرص التي يتمّ ضمنها اتخاذ القرارات والمبادلات الاقتصادية. إن الأسئلة حول أصول المؤسّسات الاقتصادية والجهاز التكنولوجي أو ما يسلكانه من اتجاهات هي بالنسبة لليبرالي مسألة ثانوية حيث إن علماء الاقتصاد الليبرالي حدّيون يعتقدون أن الهياكل الاجتماعية ميّالة إلى التغيير ببطء استجابة لإشارات الأسعار. ومع أن علماء الاقتصاد الليبرالي حاولوا تطوير نظريات التغيير الاقتصادي والتكنولوجي، فإن المتغيّرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية الحاسمة التي تؤثّر في التغيير تعتبر خارجية المنشأ وتقع خارج نطاق التحليل الاقتصادي. ويتّهم الماركسيون الليبرالية بأنّها تفتقر إلى نظرية ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي وتنـزع إلى افتراض استقرار وفضائل الوضع الاقتصادي الراهن.

يستند علم الاقتصاد الليبرالي، بقوانينه الرامية إلى الوصول إلى أعلى حدّ من السلوك، إلى مجموعة من الافتراضات البالغة التقييد. لا يتكوّن أيّ مجتمع أبدا ولا يمكن أن يتكوّن أبدا من "الإنسان الاقتصادي" الحقيقي ذي النظرية الليبرالية. ويحتاج مجتمع فاعل إلى روابط عاطفية وإخضاع مصلحة الفرد الذّاتية لقيم اجتماعية أوسع، وإلا سوف يتفسّخ المجتمع (Polanyi, 1957). ومع ذلك، فقد قطع المجتمع الغربي شوطا بعيدا في استخدام نزعة أساسية في الكائنات البشرية نحو التعظيم الذّاتي في سبيل التحسين الاجتماعي والاقتصادي (Baechler, 1971). ومن خلال تحرير آلية السوق من العوائق الاجتماعية والسياسية، بلغت الحضارة الغربية مستوى بحبوحة لم يسبق لها مثيل وضربت مثلا تودّ الحضارات الأخرى مضاهاته. بيد أنها فعلت ذلك على حساب قيم أخرى. ووفقا لتعاليم علم الاقتصاد الليبرالي، لا يمكن أبدا لأيّ شيء أن يتحقّق دون ثمن.

نقد القومية الاقتصادية

Criticism of Economic Nationalism

تكمن قوّة القومية الاقتصادية في المقام الأول في تركيزها على الدّولة بوصفها الفاعل المهيمن في العلاقات الدّولية وبوصفها أداة للتنمية الاقتصادية. ورغم ما يجادل به كثيرون من أن التطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة قد جعلت الدّولة الأمّة مفارقة تاريخية، فإن نظام دول الأمّة آخذ في الاتّساع حقّا عند نهاية القرن العشرين؛ وتسعى المجتمعات في سائر أنحاء العالم إلى إقامة دول قوية قادرة على تنظيم وإدارة الاقتصادات الوطنية كما أنّ عدد الدّول في العالم آخذ في الازدياد. وحتى في الدّول الأقدم، يمكن بسهولة إذكاء روح المشاعر القومية، مثلما حصل في حرب الفوكلاند في سنة ١٩٨٢. ورغم وجود فاعلين آخرين مثل المنظّمات عبر الوطنية والدّولية وتأثيرهم الفعليّ في العلاقات الدّولية، فإن الفعالية الاقتصادية والعسكرية للدّولة تجعلها متفوّقة على جميع هؤلاء الفاعلين.

وتتمثّل قوّة القومية الثانية في تشديدها على أهمية المصالح الأمنية والسياسية في تنظيم وتسيير العلاقات الاقتصادية الدّولية. لا يحتاج المرء إلى قبول التركيز القومي على أولويّة الاعتبارات الأمنية كي يقدّر أن أمن الدّولة شرط مسبق ضروري لرفاه الدّولة الاقتصادي والسياسي في نظام دولة فوضوي وتنافسي. إن دولة تفشل في النهوض بأعباء أمنها لا تعود دولة مستقلّة. وأيّا كانت أهداف المجتمع، فإنّ آثار الأنشطة الاقتصادية على الاستقلال السياسي والرفاه الداخلي تحتلّ مرتبة عالية على الدوام ضمن اهتماماته (Strange, 1985c, p. 234).

وتتمثّل القوّة الثالثة للقومية في تشديدها على الإطار السياسي للأنشطة الاقتصادية، وإقرارها بأنّه يتوجّب على الأسواق أن تؤدّي وظائفها في عالم من الجماعات والدّول المتنافسة. وتؤثّر العلاقات السياسية بين هؤلاء الفاعلين السياسيين في عمل الأسواق تماما مثلما تؤثّر الأسواق في العلاقات السياسية. وفي واقع الأمر، يشكّل النظام السياسي الدّولي أحد أهم التقييدات في الأسواق ومحدّداتها. ولمّا كانت الدّول تسعى إلى التأثير في الأسواق خدمة لمصلحتها الفردية، فإنّ القوّة تلعب دورا حاسما في إيجاد وإدامة العلاقات السوقية؛ وحتى المثال الكلاسيكي الذي ضربه ريكاردو الكلاسيكي المتمثّل في مبادلة المنسوجات الصوفية

البريطانية بنبيذ برتغالي لم يكن خاليا من ممارسة سلطة الدّولة (Choucri, 1980, p.III). وبالفعل، حسبما جادل كار (Carr)، يجب أن يرتكز كلّ نظام اقتصادي إلى قاعدة سياسية آمنة (Carr, 1951 {1939}).

إنّ إحدى نقاط ضعف القومية هي نزعتها إلى الاعتقاد بأن العلاقات الاقتصادية الدّولية تشكّل في جميع الأوقات لعبة حصيلتها الصّفر، أي أن ربح دولة ما يجب أن يكون بالضرورة خسارة لدولة أخرى. ينظر القومي إلى التجارة والاستثمار وجميع العلاقات الاقتصادية الأخرى من وجهة نظر تضاربية وتوزيعية، ومع ذلك، يصرّ الليبراليون على أنه إذا حصل تعاون، يمكن للأسواق جلب كسب متبادل (وإن لم يكن متساويا بالضرورة). إنّ إمكانية تحقيق النفع للجميع هي أساس الاقتصاد السوقي الدّولي. وتعود ناحية أخرى من نواحي ضعف القومية إلى كون السعي وراء القوّة ووراء الثروة يتضاربان عادة، على المدى القصير على الأقل. إن تجميع وممارسة القوّة العسكرية وغيرها من أشكال القوّة يرتّبان تكاليف على المجتمع يمكن أن تضعف كفاءته الاقتصادية. وهكذا، حسبما جادل آدم سميث، فإن السياسات المركنتيلية التي مارستها دول القرن الثامن عشر والتي ساوت بين المال والثروة ألحقت الضرر بنموّ الثروة الحقيقية التي أفرزتها زيادات الإنتاجية؛ وأوضح سميث أنّ سياسات التجارة الحرّة تؤدّي خدمة أفضل لثروة الأمم. وبالمثل، فإنّ النـزعة السائدة اليوم المتمثّلة في مماهاة الصناعة مع القوّة يمكن أن تضعف اقتصاد الدّولة. ويمكن لتطوير الصناعات دون ايلاء اهتمام لاعتبارات السوق أو الفائدة المقارنة أن يضعف المجتمع اقتصاديا. ورغم أن الدّول المتنازعة يجب أن تسعى أحيانا إلى تحقيق أهداف وسياسات مركنتيلية، فإنّ هذه السياسات قد تسبّب هزيمة ذاتية على المدى الطويل.

وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر القومية إلى نظرية مرضية للمجتمع المحلّي والدّولة والسياسة الخارجية. وتنحو إلى الافتراض بأنّ المجتمع والدّولة يشكّلان كيانا مركزيا وبأنّ السياسة الخارجية تحدّدها مصلحة وطنية موضوعية. ومع ذلك، حسبما يشدّد الليبراليون عن حق، فإنّ المجتمع تعدّدي ويتكوّن من أفراد وجماعات (ائتلافات الأفراد) يحاولون الاستيلاء على جهاز الدّولة وجعله يخدم ما يخصّهم من مصالح سياسية واقتصادية. ومع أن الدّول تملك درجات متفاوتة من الحكم الذّاتي الاجتماعي والاستقلال في صنع السياسة، فإنّ السياسة الخارجية (بما في ذلك السياسة الاقتصادية الخارجية) هي إلى حدّ كبير نتيجة النـزاعات فيما بين الجماعات المهيمنة داخل كلّ مجتمع. إنّ الحمائية التجارية ومعظم السياسات القومية الأخرى هي نتيجة

محاولات من قبل أحد عوامل الإنتاج (رأس المال، أو اليد العاملة أو الأرض) من أجل حيازة وضع احتكاري وبالتالي زيادة حصّته من الإيرادات الاقتصادية. وفي أغلب الأحيان، تصمّم السياسات القومية من أجل إعادة توزيع الدخل الوارد من المستهلكين والمجتمع برمّته على مصالح المنتجين(٨).

وهكذا يمكن تفسير القومية إمّا بوصفها نظرية لبناء الدّولة أو بوصفها قناعا لتغطية مصالح مجموعات منتجين معينة يتيح لها وضعها التأثير في السياسة الوطنية. لقد عجز القوميون عن إجراء تقويم كامل للمعنيين المحتملين للقومية الاقتصادية والتمييز بينهما، وبالتالي يمكن لومهم على عدم تطبيقهم على المستوى المحلّي وعلى تقرير السياسة الخارجية على السواء افتراضهم القائل إن الإطار السياسي يؤثّر في النتائج الاقتصادية. وفشلوا في إيلاء اعتبار كاف لكون المجموعات السياسية المحلّية غالبا ما تستخدم أساسا منطقيا قوميا، وبخاصّة ذلك المتعلّق بالأمن القومي، من أجل تعزيز ما يخصّها من مصالح.

في حين كانت تعتبر الأرض ورأس المال في الماضي العنصرين الرئيسيّين الحاملين للمشاعر القومية، فقد أصبحت اليد العاملة في الاقتصادات المتقدّمة أكثر عوامل الإنتاج الثلاثة قومية وحمائية. وفي عالم من رأس المال والموارد الشديدة الحركة، تسعى اليد العاملة إلى استخدام الدّولة من أجل تعزيز مصالحها المهدّدة. وكما سأجادل أدناه، باتت زيادة قوّة اليد العاملة في دولة الرفاه المعاصرة قوّة رئيسية للقومية الاقتصادية.

من الأصعب التحقّق من صحّة تركيز القوميين على الحمائية والتصنيع. صحيح أنه كانت لجميع القوى الصناعية الكبرى دول قوية صانت وعزّزت صناعاتها في مراحل التصنيع الأولى وأنه بدون هذه الحمائية، ما كان ليكتب البقاء للصناعات "الوليدة" في الاقتصادات النامية في وجه منافسة الشركات القوية في الاقتصادات الأكثر تقدّما. ومع ذلك، فإنّه صحيح أيضا أنّ مستويات عالية من الحمائية في العديد من البلدان قد أدّت إلى إقامة صناعات غير فعالة بل إنها أعاقت التنمية الاقتصادية (Kindleberger, 1978b, pp. 19- 38). وفي الربع الأخير من القرن العشرين، كان أداء الاقتصادات المحدودة الحمائية، مثل تايوان

(٨) ثمّة أدبيات كثيرة بشأن السياسة الاقتصادية للتعريفات وغيرها من أشكال الحمائية مثل البحث عن إيرادات. وكما لوحظ سابقا، فإن موضوع صنع السياسات الاقتصادية يقع خارج نطاق هذا الكتاب. إن كتاب (Frey, 1984b) بحث ممتاز للمقاربة الراهنة لسياسة التعريفات والمواضيع المتصلة بها.

وكوريا الجنوبية، رغم تحبيذها للصناعات التصديرية المنافسة، أفضل من أداء تلك البلدان الأقلّ نموّا التي حاولت التصنيع وراء جدران تعريفات مرتفعة بينما كانت تمارس استراتيجية إحلال الواردات.

لابدّ أيضا من إجراء مزيج من المراجعة لما يبديه القوميون من انحياز إلى الصناعة دون الزراعة. صحيح أنه يمكن أن تكون للصناعة مزايا معيّنة على الزراعة وأن إدخال التكنولوجيا الصناعية في مجتمع ما يؤدّي إلى فيض من الآثار تميل إلى تحويل وتحديث كافة أوجه الاقتصاد حيث إنها تحسّن نوعية القوّة العاملة وتزيد ربحية رأس المال[٩] .

قد يستنتج المرء أنّ القوميين مصيبون حقّا في اعتقادهم أنه يجب أن تلعب الدّولة دورا هامّا في التنمية الاقتصادية، إذ يطلب من دولة قوية تشجيع الصناعة والترويج لها في بعض الحالات وكذلك تعزيز زراعة فعالة. ومع ذلك، فإنّ دور الدّولة الفعال هذا ليس شرطا كافيا رغم كونه شرطا ضروريا. فالدّولة القوية التدخّلية لا تضمن التنمية الاقتصادية بل قد تعيقها بالفعل. والشرط الكافي للتنمية الاقتصادية هو تنظيم اقتصادي فعال للزراعة والصناعة، ويتحقّق هذا في معظم الحالات من خلال تفعيل السوق. وقد ميّزت هذه الشروط السياسية والاقتصادية على السواء الاقتصادات المتقدّمة والبلدان السائرة في طريق التصنيع بخطى سريعة والتابعة للنظام الدّولي المعاصر.

من المهم الإدراك أن للقومية الاقتصادية جاذبية دائمة، أيّا كانت مزاياها أو عيوبها النسبية. وطوال التاريخ الحديث، كان الموقع الدّولي للفعاليات الاقتصادية يحظى باهتمام الدّول الرئيسي. وتمارس الدّول منذ القرن السابع عشر ولغاية الآن سياسات واعية للتنمية الصناعية والتكنولوجية. ومن بين الأهداف الرئيسية للدّولة الحديثة إقامة قوّة صناعية وحمايتها وذلك بهدف تحقيق قوة عسكرية مستقرّة وإيمانا منها بأن الصناعة توفر "قيمة مضافة" أعلى من الزراعة (انظر الفصل الثالث، الحاشية ٢٦). ومع استمرار وجود نظام دولي مثير للنـزاعات، ستحتفظ القومية الاقتصادية بجاذبيتها القوية.

---

(٩) يقدّم Cornwall (1977) حجّة نموذجية لمنافع الصناعة الّتي تفوق منافع الزراعة في التنمية الاقتصادية.

نقد النّظرية الماركسية

Criticism of Marxist Theory

تضع الماركسية المشكلة الاقتصادية – إنتاج وتوزيع الثروة المادّية – في مكانها الصحيح، أي وسط الحياة السياسية أو قربها. وفي حين يميل الليبراليون إلى تجاهل مسألة التوزيع وفي حين يهتمّ القوميون اهتماما أساسيا بالتوزيع الدّولي للثروات، يركّز الماركسيون على ما يرتّبه اقتصاد السوق من آثار محلّية ودولية على توزيع الثروات. وهم يلفتون الانتباه إلى الطرائق التي تؤثّر بها القواعد والأنظمة الحاكمة للتجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الدّولية الأخرى في توزيع الثروات فيما بين الجماعات والدّول (Cohen, 1977, p.49)[١٠]. ولكن ليس من الضروري تأييد التفسير المادّي للتاريخ أو تأييد تفوق الصراع الطبقي لإدراك أن الطرائق التي يكسب بها الأفراد رزقهم ويوزّعون الثروات إنّما هي عامل محدّد حاسم للبيئة الاجتماعية والسلوك السياسي.

ومن بين إسهامات الماركسية الأخرى تشديدها على طبيعة وهيكل تقسيم العمل على المستويين المحلّي والدّولي. وحسبما أشار إليه ماركس وانغلز عن حق في كتاب "الأيديولوجية الألمانية" (The German Ideology)، ينطوي كلّ تقسيم لليد العاملة على تبعية وبالتالي على علاقة سياسية (Marx and Engels, {1846} 1947). وفي اقتصاد السوق، تصبح الرابطة الاقتصادية بين الجماعات والدّول ذات أهمية حاسمة في تحديد رفاهها وعلاقاتها السياسية. بيد أن التحليل الماركسي محدود للغاية لأن الترابط الاقتصادي ليس المجموعة الوحيدة أو الأهم للعلاقات بين الدّول. فالعلاقات السياسية والاستراتيجية بين الفاعلين السياسيين ذات أهمية مساوية أو أكبر ولا يمكن اختزالها إلى مجرّد اعتبارات اقتصادية، وعلى الأقل ليس كما يعرّف الماركسيون علم الاقتصاد.

إنّ النظرية الماركسية للاقتصاد السياسي الدّولي قيّمة أيضا في تركيزها على التغيير السياسي الدّولي. وفي حين ليس لدى الليبرالية أو القومية على السواء نظرية شاملة للتغيير الاجتماعي، تشدّد الماركسية على دور

(١٠) يحوي المجلد الذي حرّره كراسنر (Krasner, 1982C) مناقشة واسعة النطاق لمفهوم الأنظمة الدّولية.

التطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية في تفسير ديناميكية النظام الدّولي. وحسبما يتجسّد في قانون لينين حول التنمية غير المتكافئة، يشكّل نموّ القوّة التفاضلي بين الدّول سببا أساسيا للتغيير السياسي الدّولي. وكان لينين مصيبا جزئيا على الأقل حين عزا الحرب العالمية الأولى إلى نموّ القوّة الاقتصادي غير المتكافئ فيما بين الدّول الصناعية وإلى الصراع على تقسيم الأراضي. وما من شك يذكر في أن نموّ القوّة غير المتكافئ للعديد من القوى الأوروبية وما نجم عنه من آثار على ميزان القوى أسهم في عدم استقرارها الجماعي. فقد فاقم التنافس على الأسواق والإمبراطوريات العلاقات بين الدّول. وعلاوة على ذلك، فإن الإدراك المتنامي لدى الشخص العادي لآثار تقلبات السوق العالمية والسلوك الاقتصادي للدّول الأخرى على رفاه وأمن الفرد بات أيضا عنصرا هامّا في إثارة الخصومات القومية. وفيما يخصّ الأمم والمواطنين على حدّ سواء، فقد جلب نموّ الترابط الاقتصادي معه إحساسا جديدا بعدم الاستقرار والعرضة للمخاطر والاستياء ضد المنافسين السياسيين والاقتصاديين الأجانب.

لا ريب أن الماركسيين على صواب في اعتبارهم الاقتصادات الرأسمالية، حسبما عرفناها تاريخيا على الأقل، دافعا قويا للتوسّع عبر التجارة وبخاصّة عبر تصدير رأس المال. ولاحظ علماء الاقتصاد الليبراليون الكلاسيكيون أنفسهم أن النموّ الاقتصادي وتجميع رأس المال يخلقان نزعة لتدنّي معدّل العوائد (الأرباح) على رأس المال. غير أن علماء الاقتصاد هؤلاء لاحظوا أيضا أنه يمكن إيقاف التدني من خلال التجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي ووسائل أخرى. ففي حين تمتصّ التجارة رأس المال الفائض في صناعة الصادرات، يمتصّ الاستثمار الأجنبي رأس المال. وبالتالي، ينضمّ الليبراليون الكلاسيكيون إلى الماركسيين في التشديد على أن لدى الاقتصادات الرأسمالية نزعة متأصّلة إلى تصدير السّلع ورأس المال الفائض.

أدّت هذه النـزعة إلى الاستنتاج بأن الرأسمالية دولية بطبيعتها وأن قواها المحركة الداخلية تشجع النـزعة التوسّعية نحو الخارج. ففي اقتصاد رأسمالي مغلق وفي غياب تقدّم تكنولوجي، فإنّ قصور الاستهلاك ورأس المال الفائض وما ينجم عن ذلك من انخفاض في معدّل الربح سيؤدّي في نهاية المطاف إلى ما يسمّيه جون ستوارت مل (John Stuart Mill) "الحالة الساكنة" (Mill,1970 {1848}, p. 111). ومع ذلك، في عالم اقتصادي مفتوح يتميّز برأسمالية متزايدة ونموّ سكاني وتحسّن متواصل في الإنتاجية من خلال التقدّم التكنولوجي، لا يوجد سبب اقتصادي متأصّل لحدوث ركود اقتصادي.

ومن ناحية أخرى، ليس لدى اقتصاد شيوعي أو اشتراكي نزعة اقتصادية متأصّلة للتوسّع دوليا. ففي اقتصاد شيوعي، فإنّ الخطة الوطنية هي التي تحدّد الاستثمار والاستهلاك، وإضافة إلى ذلك، تحتكر الدّولة القطع الأجنبي كافة[١١]. وبالطبع يمكن أن يكون لدى اقتصاد شيوعي باعث سياسي أو استراتيجي لتصدير رأس المال وقد يحتاج إلى الاستثمار في الخارج للحصول على مصادر حيوية من المواد الأولية. كما قد يجد نظام ماركسي أن الاستثمار في الخارج أو الدخول في صفقات تجارية أخرى أمر مربح. وبالتأكيد، فقد نسب بحق إلى الاتحاد السوفياتي أحيانا كونه تاجرا داهية، وأن النقطة التي طرحها رالف هاوتري (Ralph Hawtrey) والتي مفادها أن مجيء حكومة شيوعية أو اشتراكية لا يزيل باعث الربح، بل يكتفي بتحويله إلى الدّولة، لها قسط من الجدارة (Hawtrey,1952). ورغم ذلك، من غير المرجح أن تشجع البنية الحافزة لمجتمع شيوعي، بتركيزها على الهيبة والقوّة والأيديولوجية، على توسّع الاقتصاد إلى الخارج، وإنما يكون التوجه نحو جعل الاقتصاد تابعا للسياسة وللأهداف القومية للدّولة (Viner, 1951).

من المؤكّد أن الماركسيين محقّون في أن الرأسمالية تحتاج إلى اقتصاد عالمي مفتوح. فالرأسماليون يرغبون في الوصول إلى الاقتصادات الأجنبية بغية تصدير السّلع ورأس المال؛ وللصادرات تأثير كينيزي في الطلب في حفز النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية، ومن شأن صادرات رأس المال زيادة إجمالي معدّل الربح. وسيعود إغلاق الأسواق الخارجية ومنافذ رأس المال بالضرر على الرأسمالية ويحتمل أن يؤدّي اقتصاد رأسمالي مغلق إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي. وثمّة سبب للاعتقاد بأن النظام الرأسمالي (كما عرفناه بالتأكيد) لا يمكن أن يكتب له البقاء في غياب اقتصاد عالمي حر. وكما أوضح ماركس، فإن طابع الرأسمالية الأساسي هو أنه كوزموبوليتاني (عالمي)؛ وأن أيديولوجية الرأسمالي دولية. وبالتالي، فإن الرأسمالية في دولة واحدة فحسب ستكون مستحيلة بلا ريب.

في القرنين التاسع عشر والعشرين، استخدمت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وهما الدّولتان الرأسماليتان المسيطرتان، قوّتهما لتعزيز وصون اقتصاد عالمي حر واستخدمتا نفوذهما ما زالة الحواجز من أمام التدفّق الحر للسلع ورأس المال. وحسب قول سايمون كوزنتس (Simon Kuznets)، حيثما اقتضت

(١١) يعرض وايلز (Wiles, 1968) تحليلا قيّما للسلوك المتباين للاقتصادين الرأسمالي والشيوعي.

الضرورة "فرضت القوّة الكبرى في الدّول المتقدّمة على الشركاء المتردّدين فرص التجارة الدّولية وتقسيم العمل" (Kuznets, 1966, p.335). وسعيا وراء تحقيق مصالحها الذّاتية، استحدثت قانونا دوليا لحماية حقوق ملكية تجار ومستثمري القطاع الخاص (Lipson, 1985). وعندما أصبحت الدّول التجارية الكبرى عاجزة عن إنفاذ قواعد التجارة الحرّة أو غير مستعدّة لإنفاذها، بدأ النظام الليبرالي تراجعه المطرد. ولذلك، فإنّ الماركسيين على صواب حتى هذه النقطة في اعتبارهم الرأسمالية مساوية للإمبريالية الحديثة.

إنّ ضعف الماركسية الرئيسي بوصفها إحدى نظريات الاقتصاد السياسي الدّولي ناجمة عن فشلها في تقدير دور العوامل السياسية والاستراتيجية في العلاقات الدّولية. ومع أن بوسع المرء أن ينظر بعين التقدير إلى نفاذ بصيرة الماركسية، فإنّه من غير الضروري قبول النظرية الماركسية القائلة إنّ سبب ديناميكية العلاقات الدّولية الحديثة هو حاجة الاقتصادات الرأسمالية إلى تصدير السّلع ورأس المال الفائض. وعلى سبيل المثال، بالقدر الذي يفضي النموّ المتفاوت للاقتصادات الوطنية إلى الحرب، فإنّ هذا مردّه التنافس الوطني الذي يمكن حدوثه بصرف النظر عن طبيعة الاقتصادات المحلّية – والنـزاع بين الصين والاتحاد السوفياتي شاهد على ذلك. ومع أن التنافس على الأسواق ومنافذ رأس المال يمكن أن يكون بالتأكيد سببا للتوتر وعاملا يسبّب الإمبريالية والحرب، فإنه لا يقدم تفسّيرا كافيا لسلوك السياسة الخارجية للدّول الرأسمالية.

فعلى سبيل المثال، ليس ثمّة دليل تاريخي يؤيّد عزو لينين سبب الحرب العالمية الأولى إلى منطق الرأسمالية ونظام السوق إذ إنّ أهم النـزاعات الإقليمية فيما بين القوى الأوروبية التي أشعلت الحرب لم تكن النـزاعات على المستعمرات فيما وراء البحار، حسبما جادل لينين، وإنما كانت داخل أوروبا نفسها. وكانت إعادة توزيع أقاليم البلقان العائدة للإمبراطورية العثمانية المتلاشية هي التي أدّت إلى الحرب. وبقدر ما كان مصدر هذا النـزاع اقتصاديا، فقد كان كامنا في رغبة الدّولة الروسية في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط (Hawtrey, 1952, pp. 117- 18). لا تستطيع الماركسية أن تفسّر وقوف المتنافسين الإمبرياليين الرئيسيين الثلاثة – بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا – جنبا إلى جنب في النـزاع التالي ومحاربتهم معا ضدّ ألمانيا التي لم يكن لديها سوى القليل من مصالح السياسة الخارجية خارج أوروبا نفسها.

إضافة إلى ذلك، فقد أخطأ لينين حين نسب القوّة الباعثة الأساسية للإمبريالية إلى الأفعال الداخلية للنظام الرأسمالي. وحسبما أوضح بنجامين كوهين (Benjamin J. Cohen) في تحليله للنظرية الماركسية عن

الإمبريالية، كانت النـزاعات السياسية والاستراتيجية للقوى الأوروبية أكثر أهمية؛ إذ إنّ المأزق الذي ساد القارّة بين القوى الكبرى كان جزئيا على الأقل السبب الذي جعل المنافسة فيما بينها تشقّ طريقها إلى العالم الاستعماري (Cohen, 1973). وفي واقع الأمر، تمّت تسوية كل نزاع من هذه النـزاعات الاستعمارية باستثناء حرب (Boer War) بالطرق الدبلوماسية. وأخيرا، كانت المستعمرات فيما وراء البحار العائدة للقوى الأوروبية قليلة الشأن اقتصاديا. وحسبما توضح معطيات لينين نفسه، كانت كلّ الاستثمارات الأوروبية فيما وراء البحار تقريبا موجهة إلى "أراضي الاستيطان الحديث" (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، جنوب افريقيا، الأرجنتين، الخ) بدلا من المستعمرات التابعة في ما نسمّيه اليوم العالم الثالث (Lenin, 1939 {1917}, p. 64). وفي الحقيقة، خلافا لنظرة لينين بأن السياسة تتبع الاستثمار، كان المال الدّولي خلال هذه الفترة خادما إلى حدّ كبير للسياسة الخارجية، مثلما كان عليه الحال أيضا بالنسبة للقروض الفرنسية المقدّمة لروسيا القيصرية[١٢]. وهكذا، فإنّ الماركسية، رغم تركيزها المناسب على التغيير السياسي، فإنه يشوبها خلل خطير كإحدى نظريات الاقتصاد السياسي.

ثلاثة تحديات أمام اقتصاد سوق عالمي

Three Challenges to a World Market Economy

رغم قصور الماركسية البالغ بوصفها إحدى نظريات اقتصاد السوق أو الاقتصاد العالمي الرأسمالي فإنها تطرح ثلاث مسائل لا يمكن التغاضي عنها بسهولة بل هي حاسمة من أجل فهم ديناميكية العلاقات الدّولية في الحقبة المعاصرة. المسألة الأولى هي ما يترتب على عملية النموّ المتفاوت من آثار اقتصادية وسياسية. والمسألة الثانية هي علاقة اقتصاد السوق والسياسة الخارجية. والثالثة هي قدرة اقتصاد سوقي على إصلاح سماته غير المرغوب فيها بالكامل وإضفاء الاعتدال عليها.

(١٢) قدّم هذه الحجة على نحو رائع هربرت فايس (Herbert Feis (1964 {1930}) ويوجين ستيلي (Eugene Staley 1935).

عملية النموّ المتفاوت

The Process of Uneven Growth

ثمّة تفسيران متناقضان تناقضا جوهريا لكون النموّ الاقتصادي المتفاوت ينـزع إلى إحداث نزاع سياسي. تعزو الماركسية، وبخاصّة قانون لينين بشأن التنمية المتفاوتة، مصادر النـزاع إلى حاجة الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة لتصدير فائض السّلع ورأس المال والانهماك بفتوحات استعمارية. وتعتقد الواقعية السياسية أن النـزاع بين الدّول على الموارد الاقتصادية والتفوّق السياسي مستوطن في نظام من الفوضى الدّولية. وفقا لمنظور الشخص الواقعي، تولّد عملية النموّ المتفاوت النـزاع بين الدّول الناهضة والدّول الآفلة وهي تسعى إلى تحسين أو صون وضعها النسبي في الهرم السياسي الدّولي.

وحسبما ناقشنا آنفا، لا توجد على ما يبدو وسيلة موثوقة لحل هذا الجدل وتفضيل نظرية على الأخرى. يمكن للماركسية والواقعية السياسية اعتبار النموّ المتفاوت سببا للنـزاع السياسي بين الدّول. ويمكن بسهولة "تبرير" الوقائع الحرجة والبيّنة المضادّة باستعمال فرضيات مخصّصة لهذا الغرض بالذّات. ونظرا لعدم استطاعة أي من هاتين النظريتين اجتياز اختبار إمكان التزييف، يضطر الباحثون في الاقتصاد السياسي الدّولي إلى التماهي مع هذه النظرية أو تلك اعتمادا على افتراضاتهم حول علاقة الاقتصاد الدّولي والسياسة الدّولية.

إنّ موقفي إزاء هذه المسألة هو موقف الواقعية السياسية نفسه، فعملية التنمية المتفاوتة تحفز النـزاع السياسي لأنها تقوض الوضع السياسي الدّولي الراهن. إن انتقال مواقع الأنشطة الاقتصادية يغيّر توزيع الثروة والقوّة فيما بين الدّول في النظام. وإن إعادة توزيع القوّة هذه وتأثيرها في مكانة ورفاه فرادى الدّول تبرز النـزاع بين الدّول الناهضة والدّول الآفلة. وإنّ عدم حلّ هذا النـزاع يمكن أن يؤدّي إلى ما أسميته في مكان آخر "حرب هيمنة" هدفها النهائي تحديد الدّولة أو الدّول التي ستسود في الهرم الدّولي الجديد (Gilpin, 1981). وفي اعتقادي، فإن تفسيرا واقعيا يتفوّق تفوّقا كبيرا على تفسير الماركسية في شرح علاقة النموّ المتفاوت والنـزاع السياسي.

وهكذا، خلافا لاستخدام لينين "قانون التنمية المتفاوتة" لتفسير الحرب العالمية الأولى، يمكن للمرء أن يضع بالمقابل التفسير الواقعي من حيث الأساس الذي طرحه سايمون كوزنتس. ففي "*Modern Economic Growth*" كتاب النموّ الاقتصادي الحديث يوقف كوزنتس تحليله التفصيلي للنموّ الاقتصادي ليستفسر عما إذا كانت هناك صلة بين ظاهرة النموّ الاقتصادي والحرب العظمى الأولى في هذا القرن (Kuznets, 1966).

يشدّد كوزنتس أولا على النموّ الكبير في السلطة الذي سبق اندلاع الحرب. فقد قال "إنّ القوّة الإنتاجية المتنامية للدّول المتقدّمة التي انبثقت عن التكنولوجيا الموجهة نحو العلوم والتي لعبت دورا متزايدا في النمو الاقتصادي الحديث، عنت أيضا قوّة أكبر في النـزاع المسلح وقدرة أكبر على صراع متطاول" (Kuznets, 1966, p.344). وقد أتاح التراكم المتواصل لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة للأمم إمكانية إدارة حروب لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها الواسع.

وثانيا، يعتبر كوزنتس هذه الحروب العظمى بوصفها "الاختبارات النهائية للتغييرات في القوّة النسبية بين الأمم، اختبارات لحلّ الخلافات حول ما إذا كانت التعديلات السياسية التي يجري التأكيد عليها لها ما يبرّرها حقّا". (Kuznets, 1966, p.345). وبعبارة أخرى، يتمثّل دور الحرب في اختبار ما إذا كانت إعادة توزيع القوّة في النظام الناجمة عن النموّ الاقتصادي قد عملت على تغيير ميزان القوّة الرئيسي في النظام، وفي حال تحوّل الميزان، يجب عندئذ توقّع حدوث تعديلات سياسية وإقليمية تعكس التوزيع الجديد. وفي عصر من النموّ السريع والمتواصل، ستحدث تحوّلات كثيرة وهامة في القوّة الاقتصادية وبالتالي القوّة العسكرية. "إذا كانت ثمّة حاجة إلى الحروب لتأكيد أو نفي هذه التحوّلات، فقد تكون سرعة وتواتر حدوثها سبب كثرة النـزاعات التي تستخدم بمثابة اختبارات" (المصدر نفسه). وبالتالي، فإن نشوب حرب عظمى مردّه النموّ المتفاوت لقوّة الدّولة.

وأخيرا، يجادل كوزنتس بأنّ "للحروب الكبرى صلة بظهور العديد من الدّول الكبيرة والمتقدّمة أثناء النموّ الاقتصادي الحديث" (Kuznets, 1966, p.345). فقد ساد القرن العشرين سلام غير مستقر ذلك أنه لم يكن هناك خلال الكثير من الفترة سوى بلد متقدّم كبير واحد يولّد النمو الاقتصادي. وأدّى بروز مجتمعات صناعية ونامية أخرى، وبخاصّة ألمانيا بعد سنة ١٨٧٠، إلى حرب هيمنة في نهاية المطاف. وإنّ

ظهور العديد من البلدان الكبيرة المتقدّمة اقتصاديا هو شرط لازم، إن لم يكن كافيا، لاندلاع حروب عالمية. "وبهذا المعنى، فإنّ قرنا من السلام البريطاني هو الذي انتهى حينما لم يعد البلد الرائد قادرا على القيادة وفرض سلامه على هذا الجزء الكبير من العالم" (المصدر ذاته). ويبدو من غير الممكن قول المزيد بشأن العلاقة بين النموّ الاقتصادي والنـزاع العسكري.

اقتصادات السوق والسياسة الخارجية

Market Economies and Foreign Policy

من بين الانتقادات الأخرى التي توجّهها الماركسية إلى مجتمع سوقي أو رأسمالي هو نزعته إلى اتباع سياسة خارجية عدوانية. وبالطبع، يتّخذ الليبراليون موقفا معاكسا مفاده أن الاقتصادات الرأسمالية سلمية في جوهرها. فمثلا، يجادل جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) في مقالته عن الإمبريالية بأن الرأسماليين لا يميلون إلى القتال وأن الحروب الحديثة ناجمة عن الاحتفاظ "بالبقية الضئيلة" من الهياكل الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الرأسمالية (Schumpeter, 1951). وأكّد أن السياسة الخارجية تكون مسالمة في مجتمع رأسمالي حقّا [١٣]. وقد ناقش الماركسيون والليبراليون والقوميون مطوّلا مسألة ما إذا كان الترابط الاقتصادي مصدرا للعلاقات السلمية أم مصدرا للنـزاع فيما بين الدّول. ويعتقد الليبراليون أن المنافع المتبادلة للتجارة وشبكة الترابط الآخذة في الانتشار فيما بين الاقتصادات القومية تميل إلى تعزيز العلاقات التعاونية. وهم يعتقدون، حسبما حاول نورمان انغل (Norman Angell) إثباته في كتابه الشهير "الوهم الكبير" The Great Illusion /1910)، الذي كتبه قبل أربع سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى، أنّ الحرب قد أصبحت أمرا غير وارد لأنها تتناقض مع المجتمع الصناعي الحديث وأنه لا طائل من ورائها. ولكن يعتبر القوميون التجارة مجرّد ساحة أخرى للتنافس الدّولي، لأنّ الترابط الاقتصادي يزيد من عدم استقرار الدّول ويجعلها عرضة للسقوط في أيدي القوى السياسية والاقتصادية الخارجية.

---

(١٣) يجادل مايكل دويل (Michael Doyle 1983) في مقال ممتاز من جزأين أن الاقتصادات الليبرالية التي – خلافا لشومبيتر – يميزها عن الاقتصادات الرأسمالية لديها في الواقع نزعة متدنّية نحو الحرب مقارنة مع غيرها من المجتمعات الليبرالية.

بدءا من قول مونتسكيو (Montesquieu) إنّ "السلام هو أثر التجارة الطبيعي" ومرورا بكتابات جون بايت (John Bight) ورتشارد كوبدن (Richard Cobden) ولغاية المنظرين المعاصرين حول المذهب الوظيفي والترابط الاقتصادي، رأى الليبراليون أنّه يمكن فصل الاقتصاد الدّولي عن السياسة وأنّه بمثابة قوة من أجل السلام إذ تخلق التجارة والترابط الاقتصادي أواصر المصلحة المتبادلة وفائدة راسخة في السلم الدّولي وبالتالي فإنّ لهما تأثيرا اعتداليا في العلاقات الدّولية.

ومن ناحية أخرى، يقول الافتراض الأساسي للماركسيين والقوميين الاقتصاديين إن الترابط الدّولي ليس سببا للنـزاع وعدم الاستقرار فحسب، بل يخلق علاقات اتكالية بين الدّول. ولأن الترابط لا يكون متناظرا أبدا، تصبح التجارة مصدرا لزيادة قوة القوي السّياسيّة على قوّة الضعيف. وبالتالي، ينادي الماركسيون والقوميون الاقتصاديون بسياسات الاكتفاء الذّاتي الاقتصادي.

لا يعير السجل التاريخي الكثير من التأييد لأيّ من الموقفين؛ إذ إن أنماط العلاقات الاقتصادية والسياسية متناقضة إلى حدّ كبير. فقد يكون الخصوم السياسيون شركاء تجاريين رئيسيين كما كان عليه الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى وألمانيا في الحرب العالمية الأولى؛ أو كما كان عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، فربّما كان بينهما تعامل تجاري لا يذكر. وتوحي البيئة بأنّه سواء كانت التجارة تفاقم أو تلطف النـزاعات، فإنّ هذا يعتمد على الظروف السياسية. لذلك، ينبغي ايلاء انتباه للعوامل المترابطة التي يبدو أنها تتحكّم بالسبل التي تؤثّر بها التجارة في العلاقات السياسية الدّولية.

إنّ العامل الأول الذي تتأثّر به النتائج السياسية للتجارة هو وجود أو غياب قوّة ليبرالية مسيطرة أو مهيمنة يمكنها إقامة وإدارة نظام تجاري دولي. وقد تمّت مماهاة العهود الكبيرة للترابط الاقتصادي بتفوق قوة تجارية مهيمنة بلا منازع شأن بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر وشأن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وعندما تضاءلت هيمنة هاتين القوتين وتحدتهما القوى الصاعدة، ازدادت النـزاعات التجارية.

والعامل الثاني الذي يحدّد الآثار السياسية للتجارة هو معدّل النموّ الاقتصادي في النظام. صحيح أن أفول الحمائية واتّساع الأسواق العالمية ينشّطان النموّ الاقتصادي ولكن النتيجة الطبيعية صحيحة كذلك؛ إذ يؤدّي

نموّ اقتصادي سريع إلى زيادة التجارة والترابط الاقتصادي. وللسبب نفسه، فإنّ تباطؤ معدّل النموّ الاقتصادي يجعل التكيف عسيرا ويزيد من حدّة المنافسة التجارية الدّولية ويفاقم العلاقات السياسية الدّولية.

والعامل الثالث الذي يؤثّر في النتائج السياسية للعلاقات التجارية هو درجة تجانس أو تنافر البنية الصناعية، وهذا بدوره يحدّد تكوين الواردات والصادرات (Akamatsu, 1961). صحيح أن الدّول الصناعية يتاجربعضها مع بعض أكثر من المتاجرة مع البلدان غير الصناعية. رغم ذلك، حين تكون الهياكل والصادرات الصناعية متجانسة إلى حدّ كبير أو حتى متشابهة، كثيرا ما تسبب العلاقات التجارية التنافسية والنـزاع التجاري فترات من الكساد الاقتصادي (Hicks, 1969, pp.56-57). وللسبب نفسه، ينـزع تنافر البنية الصناعية إلى إحداث علاقات تجارية يكمل بعضها بعضا. وهكذا، لقد أفضى تنافر الهياكل الصناعية لبريطانيا العظمى ودول أخرى في أوائل منتصف القرن التاسع عشر إلى علاقات تجارية منسجمة. ومع تحول بعض الدّول إلى دول صناعية بحلول نهاية القرن، اشتدّت حدّة النـزاع التجاري. ويمكن ملاحظة الظاهرة ذاتها في الزمن المعاصر الذي شهد تفوّق الدّول الصناعية الصاعدة والبلدان الصناعية الحديثة العهد على الولايات المتحدة.

إنّ النقطة الهامّة التي لابدّ من توضيحها في هذه المسائل هي أنّ التجارة وغيرها من العلاقات الصناعية ليست عاملا حاسما في حد ذاتها من أجل إقامة علاقات دولية تعاونية أو صدامية. إنّ إطلاق تعميمات حول علاقة الترابط الاقتصادي والسلوك السياسي يبدو أمرا متعذّرا إذ يستطيع التبادل الاقتصادي أن يلطف هذه العلاقات تارة ويفاقمها تارة أخرى. وما يمكن قوله بشيء من التبرير هو أن التجارة لا تضمن إحلال السلام. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما أدّى انهيار التجارة إلى نشوب نزاع دولي (Condliffe, 1950, p.527). إنّ ميزة العلاقات الدّولية ومسألة السلم والحرب تحدّدهما على نحو أساسي الأشكال الأوسع للقوّة والمصلحة الاستراتيجية فيما بين القوى الكبيرة والصغيرة في النظام.

أهمية رأسمالية الرفاه

Importance of Welfare Capitalism

المسألة الثالثة التي يطرحها النقد الماركسي لاقتصاد سوقي أو رأسمالي هي قدرته على إصلاح ذاته. كانت إمكانية الرأسمالية على إزالة أسوأ سماتها في صلب النقاش بين لينين وكاوتسكي حول مستقبل الرأسمالية. بالنسبة لكاوتسكي والديمقراطيين الاجتماعيين، أمكن انتقال الرأسمالية السلمي داخل الاشتراكية نتيجة نمو قوة العمال في الديمقراطيات الغربية. وبالنسبة للينين، بدا هذا مستحيلا وفي واقع الأمر منافيا للعقل وذلك بسبب الطبيعة الحقيقية للاقتصاد الرأسمالي:

من البديهي أنه إذا كان بإمكان الرأسمالية تطوير الزراعة، التي تتخلّف اليوم مسافة بعيدة وراء الصناعة في كلّ مكان، وإذا كانت تستطيع رفع مستوى معيشة الجماهير، الذين لا يزالون يعانون في كلّ مكان من الفقر وسوء التغذية، رغم التقدّم المذهل في المعرفة الفنية، فإنه لا يمكن الحديث أبدا عن وفرة طاغية في رأس المال. ويطرح منتقدو الرأسمالية من صغار البورجوازيين هذه "الحجة" في كلّ مناسبة. ولكن إذا كانت الرأسمالية فعلت كل هذه الأشياء فإنها لن تكون رأسمالية؛ إذ إنّ التنمية المتفاوتة وأحوال الجماهير البائسة شروط ومقدمات منطقية جوهرية وحتمية لهذا النمط من الإنتاج (Lenin, 1939 {1917} pp. 62- 63).

وإذا نحينا جانبا طبيعة حجة لينين التي هي عبارة عن حشو كلامي، فإنّ ما وصفه باستحالة في ظلّ الرأسمالية موجود الآن في دول رفاه منتصف القرن العشرين. وحتى لو أقرّ المرء بأنّ دولة الرفاه قد فرضتها الطبقة العاملة على الطبقة الرأسمالية، فإنّ النقطة الحاسمة هي أن دولة الرفاه قد عالجت كل قوانين الرأسمالية التي طرحتها الماركسية ولبت معظم متطلّبات لينين لرأسمالية تمّ إصلاحها، أي رأسمالية تكفل العمالة التامة والرفاه الاقتصادي للجماهير. لقد زادت إنتاجية الزراعة زيادة هائلة من خلال الدعم الحكومي للبرامج البحثية، وإن ضريبة الدخل التصاعدية وغيرها من البرامج التي تنطوي على مدفوعات تحويلية قد أعادت توزيع الدخل على نحو ملحوظ كما أن قدوم الاقتصاد الكينيزي وتنظيم الطلب من خلال سياسة مالية ونقدية قد أضفيا اعتدالا على "قانون اللاتناسبية" وخفضا من حدّة التذبذبات الدورية عبر حفز الطلب الاستهلاكي.

الجدول١ – إلغاء دول الرفاه للقوانين الماركسية:

القانون الماركسي	دولة الرفاه
(١) قانون اللاتناسبية	تنظيم الطلب عبر سياسة مالية ونقدية
(٢) قانون التراكم	إعادة توزيع الدخل عبر ضريبة دخل تصاعدية ومدفوعات تحويلية تقديم دعم للنقابات المهنية السّياسات إقليمية وسياسات الأعمال الصغيرة
(٣) قانون تدني نسبة الأرباح	دعم حكومي للتعليم والأبحاث لزيادة فعالية كافة عوامل الإنتاج

وبالإضافة إلى ذلك، تخفض الأنظمة الحكومية وسياسات مكافحة الاتحادات الاحتكارية فعالية وربحية اليد العاملة ورأس المال على السواء. وحسبما كتب جوزيف شومبيتر فإنّ الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأول الذي يفيد الطبقات الأدنى للمجتمع (Schumpeter, 1950). ويمكن للمرء أن يجادل بالفعل أن الرأسمالية قد فعلت كلّ تلك الأشياء التي تنبأ لينين بعدم استطاعتها القيام بها وبأنّها قامت بها رغم أن إصلاحات الرأسمالية المجسّدة في دولة الرفاه قد واجهت في بداية الأمر معارضة قوية من قبل الطبقة الرأسمالية [١٤] (انظر الجدول ١). وفي واقع الأمر، تمخّض توسّع الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عن أعظم حقبة من الرخاء الاقتصادي العام في تاريخ العالم.

بيد أنه لا يمكن صرف النظر بسهولة عن النقد الماركسي لاقتصاد رأسمالي أو اقتصاد سوقي شامل، فهو يطرح سؤالا هامّا حول مستقبل نظام السوق. ورغم أنه لا يمكن اعتبار الرأسمالية بمفردها مسؤولة عن الإمبريالية والحرب ورغم أنها خاضت العديد من الأزمات وبرهنت أن بإمكانها أن تكون بالغة المرونة وأن

(١٤) حاول الماركسيون المعاصرون أنفسهم شرح هذا الشذوذ في النظرية الماركسية من خلال الجدل بأن الدّولة الرأسمالية شبه مستقلّة ويمكنها اتخاذ إجراءات تخدم مصلحة الحفاظ على الرأسمالية بوصفها نظاما، رغم كونها ضدّ مصالح فر أدّى الرأسماليين وقد أصبحت هذه الحجج بين الماركسيين حول نظرية الدّولة سكولاستية بدرجة كبيرة (Carnoy, 1984). وهذه النظريات ليست مقنعة وتعتبر، شأنها شأن نظرية لينين حول الإمبريالية، بمثابة فرضيات مخصّصة لهذا الغرض تسعى إلى تبرير فشل تنبؤات النظرية الماركسية بدلا من كونها بمثابة امتدادات للنظرية.

تصلح نفسها، فإنّ استمرار وجودها مسألة فيها نظر. لذلك، دعونا ننتقل مباشرة إلى مسألة استطاعة رأسمالية الرفاه البقاء في عالم دول الأمم سريع التغيّر في السنوات الأخيرة من هذا القرن.

رأسمالية الرفاه في عالم رأسمالي أممي بلا رفاه

Welfare Capitalism in a Non-Welfare International Capitalist World

رغم أوجه نجاح الرأسمالية وإصلاحاتها الداخلية، يمكن للمرء أن يجادل جدلا معقولا بأنّ قانون لينين الرابع حول التنمية المتفاوتة يظلّ ساري المفعول وأن هذا سيؤدّي في آخر الأمر إلى زوال الرأسمالية واقتصاد السوق الليبرالي. ومع حلول دولة الرفاه، من الممكن أن تكون التناقضات المتأصّلة في الرأسمالية قد تحوّلت ببساطة من المستوى المحلّي لدولة الأمّة إلى المستوى الدّولي حيث لا توجد دولة رفاه ولا توجد حكومة تطبق سياسات كينيز حول إدارة الطلب، وتنسّق السّياسات الوطنية المتضاربة أو تجابه النـزعات نحو الاختلال الاقتصادي. وخلافا للمجتمع المحلّي، لا توجد دولة لتعويض الخاسرين حسبما يتمثّل في تجاهل البلدان الغنية مطالب البلدان الأقلّ نموّا بنظام اقتصادي دولي جديد، كما لا يوجد ردّ فعل حكومي فعّال إزاء الغش وإخفاقات السوق.

وفي خضم فوضى العلاقات الدّولية، يظلّ ينطبق قانون التنمية المتفاوتة واحتمال حدوث مصادمات فيما بين الطبقات الرأسمالية. بل يمكن للمرء أن يجادل أن حلول دول الرفاه الوطنية زادت من حدّة النـزاعات الاقتصادية بين المجتمعات الرأسمالية (Krauss, 1978). إن الالتزام الجديد لدولة الرفاه الرأسمالية بتأمين عمالة تامّة ورفاه اقتصادي محلّي يجعلها تستبدل السياسات التدخّلية بحريّة تصرف قوى السوق وبالتالي يدخلها في نزاع مع سياسات دول أخرى تسعى إلى تحقيق مجموعة مماثلة من الأهداف الاقتصادية.

تنطوي دول الرفاه على نزعة قومية متأصّلة إلى حدّ كبير لأنّ الحكومات أصبحت مسؤولة أمام مواطنيها عن رفع المعاناة الاقتصادية؛ وأن أفضل طريقة أحيانا لتحقيق هذا الهدف هي تحويل المصاعب الاقتصادية إلى مجتمعات أخرى. وإبان الأزمة الاقتصادية، تشجّع الضغوط الشعبية الحكومات على تحويل أعباء البطالة والتكيف الاقتصادي إلى مجتمعات أخرى؛ وهكذا تتحوّل المنافسة الاقتصادية والتنافس بين الدّول عبر آلية

السوق بمهارة إلى نزاع بين الدّول من أجل تحقيق فائدة اقتصادية وسياسية. إنّ هذا الصراع القومي لجني فائدة اقتصادية وتحويل تكاليف المحنة الاقتصادية إلى آخرين يهدّد مرّة أخرى مستقبل الرأسمالية الدّولية.

إنّ قضية مستقبل المجتمع الرأسمالي في عصر دولة الرفاه مسألة مركزية فيما يخصّ إمكانية تطبيق صلب نظرية ماركس العامّة حول التطوّر التاريخي على عالم أواخر القرن العشرين. وكان أحد افتراضات نظرية ماركس أنه "ما من نظام اجتماعي يفنى أبدا قبل أن تكون جميع القوى الإنتاجية التي لها مجال فيه قد تطوّرت؛ ولا تظهر أبدا علاقات جديدة أعلى قبل أن تكون الشروط المادّية قد نضجت في رحم المجتمع القديم ذاته (Marx, 1977 {1859}, p.390.) أي لا يتفوّق نمط إنتاج على الآخر إلا حين يستنفد الأول إمكانيته الإنتاجية المتأصّلة. واستنادا إلى الماركسية، فإنّ لكلّ مرحلة من مراحل التجربة الإنسانية مهمّة تاريخية تؤدّيها في سبيل رفع القدرات الإنتاجية البشرية وبالتالي تهيئة المسرح للمرحلة التالية. ويظلّ كلّ نمط يتقدّم إلى أن يصبح إحراز مزيد من التقدّم متعذّرا، ومن ثمّ تملي الضرورة التاريخية إزالة القيود التي تعيق تقدّم المجتمع من قبل الطبقة المختارة لنقل المجتمع إلى المستوى التالي من الإنجاز المادّي والتحرّر الإنساني.

إنّ الآثار التي تنطوي عليها هذه الصياغة محيّرة مثيرة بالنسبة لمستقبل الرأسمالية التي تتوخاها النظرية الماركسية. واستنادا إلى ماركس، كانت الوظيفة التاريخية للرأسمالية هي تطوير العالم وإمكانيته الإنتاجية ومن ثم تسليم وريثها، الاشتراكية، اقتصادا عالميا صناعيا كامل النموّ. ومع أنّ ماركس لم يقدّم جدولا زمنيا لحصول هذا الحدث الجائحي، فقد أمضى حياته وهو يتوقّع الوقوع الوشيك للثورة.

وحسبما أوضح ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman)، فقد أخفق ماركس في إدراك (أو أخفى بالأحرى) مغزى هذه الأفكار لتحليله لفناء الرأسمالية في نهاية الأمر، أي أنه إذا لم يصل أي نمط إنتاج إلى نهايته حتى يؤدّي دوره التاريخي وإذا كانت المهمّة الموكلة للرأسمالية هي تطوير العالم، عندئذ يبقى أمام نمط الإنتاج الرأسمالي عقود عديدة، وربّما قرون أو حتى ألفيات (Hirschman). وإذا أهمل المرء، كما يفعل الماركسيون، حجة "حدود النموّ"، فإن المهمّة الموكلة للرأسمالية بتحقيق التنمية الاقتصادية لكوكب الأرض، بما في ذلك محيطاته والفضاء المجاور له، سوف تحتاج بالفعل إلى وقت طويل جدا.

يوحي هيرشمان بأن هذا الأمر لابدّ من أنّه كان فكرة مقلقة لماركس، الذي كثيرا ما خاب أمله حتى يوم وفاته في توقه إلى رؤية وصول الثورة. وفي نظر هيرشمان، يفسّر هذا سبب تركيز ماركس على الرأسمالية الأوروبية بوصفها اقتصادا مغلقا بدلا من كونها اقتصادا مفتوحا وسبب فشله في تطوير نظرية للإمبريالية رغم توقع المرء هذا منه بوصفه تلميذا مجدّا من تلاميذ هيغل (Hegel). وكما أوضح هيرشمان، فقد توقع هيغل كافة النظريات اللاحقة للإمبريالية الرأسمالية.

ويستنتج هيرشمان أن ماركس طمس في كتاباته نظرية هيغل عن الإمبريالية الرأسمالية نظرا لما لها من آثار مزعجة على تنبؤات ماركس فيما يخصّ قابلية بقاء الرأسمالية. وفي حال عدم حلول نظام اجتماعي محل آخر إلى أن يستنفد الإمكانية الإنتاجية المتأصّلة فيه، عندئذ تمتدّ رأسمالية استعمارية إلى ما وراء أوروبا حتى آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى وتضيف بذلك حياة جديدة لنمط الإنتاج الرأسمالي. ومن خلال آليات تجارة ما وراء البحار والاستثمار الأجنبي، قد يتأجّل بذلك انهيار الرأسمالية الحتمي لقرون. وبالفعل، إذا كان على مثل هذا الانهيار أن ينتظر ارتفاع العالم النامي إلى المستويات الاقتصادية والتكنولوجية لأكثر الاقتصادات تقدّما، عندئذ وفي عالم من التقدّم التكنولوجي المتواصل، قد لا يتمّ أبدا بلوغ التطوّر الكامل المطلوب للقدرات الإنتاجية للرأسمالية.

يبدو أن روزا لكسمبرغ (Rosa Luxemburg) كانت أول صاحبة نظرية ماركسية هامّة تقدّر المغزى التاريخي لهذا الاستنتاج؛ فقد جادلت بأنّه ما دامت الرأسمالية نظاما حرّا وما بقيت هناك أراض متخلّفة يستطيع نمط الإنتاج الرأسمالي التوسّع فيها، فإنّ تنبؤ ماركس بالكساد الاقتصادي والثورة السياسية لن يتحقّق (١٥). وردّا على هذا الاحتمال المقلق (للماركسيين على الأقل)، فإن كتاب لينين بعنوان "الإمبريالية" (Imperialism)، كما أشير سابقا، قد غيّرالنقد الماركسي للرأسمالية الدّولية. وجادل بأنّه رغم أن الرأسمالية تطوّر العالم حقّا وأنها نجاح اقتصادي، فإن إغلاق الفضاء السياسي عبر الإمبريالية الرأسمالية والتقسيم الإقليمي للكرة الأرضية بين القوى الناشئة والآفلة يؤدّيان إلى نزاع دولي. وهكذا، جادل لينين بأن الجماهير سوف تثور ضدّ الرأسمالية بوصفها نظاما سياسيا حربي النـزعة بدلا من كونها نظاما اقتصاديا فاشلا.

(١٥) إن روسياس ({1979} Rousseas) مناقشة ممتازة لآرائها.

سواء أتقبّل المرء أم لم يتقبّل هذه الصياغات وإعادة الصياغات العديدة للفكر الماركسي، فهي تطرح مسألة جوهرية. وحسبما أشار ماركس نفسه، فإنّ منطق ديناميكية اقتصاد سوقي أو رأسمالي منطق شامل ودولي، إذ إنّ قوى السوق تمتدّ وتجلب العالم بأكمله داخل حدودها، وتدمّر الأساليب التقليدية. وتفرز الفوضى الأساسية لآلية السوق حالات عدم استقرار في حياة أفراد ومجتمعات بكاملها.

لقد تطوّرت دولة الرفاه العصرية وكذلك الحمائية من أجل تلطيف هذه الآثار المؤذية، وهنا تكمن أخطر مشكلة للنظام الرأسمالي وبقائه. وكما أدرك كينيز، يقضي منطق دولة الرفاه بإغلاق الاقتصاد لأنه يجب أن يكون في مقدور الحكومة عزل الاقتصاد عن القيود الخارجية والقلاقل بهدف السيطرة على الاقتصاد وإدارته، إذ إنّ التدفق الدّولي للتجارة والمال والتمويل يقوّض الإدارة الكينيزية لاقتصاد ما من خلال تخفيض استقلالية السياسة المحلّية. وقد كتب كينيز في أوج الكساد العظيم، ينبغي أن تكون السّلع بيتية الصنع (Keynes, 1933) وينبغي بقاء رأس المال داخل البلد حيث يمكن أن يعود بالنفع على الأمّة وعلى طبقتها العاملة.

وهكذا، فإنّ منطق اقتصاد السوق بوصفه نظاما عالميا يزداد اتّساعا بطبيعته الأساسية يصطدم بمنطق دولة الرفاه العصرية. وإنّ دولة الرفاه، بحلّها مشكلة الاقتصاد المغلق، لم تفعل سوى إحالة مشكلة الاقتصاد السوقي الجوهرية وقابليته للبقاء إلى المستوى الدّولي. وقد غدت مشكلة التوفيق بين رأسمالية الرفاه على المستوى المحلّي وطبيعة النظام الرأسمالي الدّولي متزايدة الأهمية.

إنّ حلّ هذه المعضلة الأساسي بين الاستقلال الذّاتي المحلّي والمعايير الدّولية أمر أساسي لقابلية استمرار الاقتصاد السوقي أو الرأسمالي مستقبلا، إذ كيف يمكن التوفيق بين هاتين الوسيلتين المتعارضتين لتنظيم الشؤون الاقتصادية؟ أيهما سيسود: التدخّل الاقتصادي الوطني أم قواعد الاقتصاد السوقي الدّولي؟ ما هي الشروط التي تعزّز السلم والتعاون بين اقتصادات السوق؟ هل تلزم قوة مسيطرة أم مهيمنة لحل النـزاع؟ إن إلقاء نظرة على أوجه النجاح والفشل السابقة للرأسمالية الدّولية يوضّح أنّ الحلول المؤقتة لهذه المعضلة أو أوجه الفشل كانت حاسمة في التاريخ الحديث. في الثمانينيات، اعتمد مستقبل الاقتصاد السوقي العالمي واستمرار بقاء نمط الإنتاج الرأسمالي على حلول استنبطتها أو لم تستنبطها الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون الرئيسيون.

وفي مظهر آخر، كانت هذه هي المشكلة التي أثارها رتشارد كوبر (Richard Cooper) في كتابه المؤثّر (*The Economics of Interdependence 1918* (علم اقتصاد الترابط). فقد ذكر أن اقتصادا عالميا يزداد ترابطا بحاجة إمّا إلى اتفاق دولي لصياغة وإنفاذ قواعد اقتصاد سوقي عالمي مفتوح وتسهيل تعديل الاختلافات أو بحاجة إلى درجة عالية من تنسيق السياسات فيما بين الدّول الرأسمالية، إذ بدون هذا أو ذاك، سوف ينـزع اقتصاد سوقي إلى الانحلال داخل نزاعات قومية شديدة حول التجارة والترتيبات النقدية والسياسات المحلّية، ومع التدنّي النسبي للقوّة الأمريكية وقدرتها أو استعدادها لإدارة الاقتصاد العالمي، باتت هذه المسألة بارزة الأهمية في الاقتصاد العالمي. وفي حال عدم حدوث زيادة في تنسيق السياسات أو انخفاض في الترابط الاقتصادي بين الاقتصادات الرأسمالية البارزة، قد يتحوّل النظام بالفعل إلى دول متحاربة، تماما مثلما تنبأ لينين.

إنّ استمرارية نظام سوقي رأسمالي أو دولي على المدى الطويل، على الأقل حسبما عرفناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تظلّ مسألة فيها نظر. ومع أنّ دولة الرفاه قد "حلّت" مشكلة الرأسمالية المحلّية التي حدّدها ماركس، فإنّ النـزاعات بين المجتمعات الرأسمالية حول التجارة والاستثمار الأجنبي والشؤون النقدية الدّولية في العالم المعاصر، كلّ ذلك يذكرّنا بأن الجدل بين لينين وكاوتسكي حول الطبيعة الدّولية للرأسمالية لا يزال وثيق الصلة بالموضوع. وإذ تتقلّص قوّة وزعامّة أمريكا من جرّاء أعمال "قانون التنمية المتفاوتة"، فهل ستتصاعد المجابهة وينهار النظام عندما تمارس دولة تلو الأخرى سياسات "أنانية لا تبالي بمصالح الجوار"، حسبما توقّع لينين؟ أو هل سيبرهن كاوتسكي على أنه مصيب إذ قال إن الرأسماليين على درجة عالية من العقلانية بحيث لن يسمحوا بحدوث هذا النوع من المجزرة الاقتصادية الضروس؟

الخاتمة

يؤدّي التحليل السابق للأيديولوجيات الاقتصادية إلى ثلاثة افتراضات عامّة. الافتراض الأول هو أن التوزيع العالمي أو الإقليمي للأنشطة الاقتصادية، وبخاصّة توزيع الصناعة والتكنولوجيا، هو همّ مركزي لفن الحكم الحديث؛ وتكمن وراء المناقشات الفنية للتجارة والاستثمار الأجنبي والشؤون النقدية أطماع وطنية متضاربة والسؤال الجوهري ومفاده "من سينتج ماذا وأين". والنقطة الثانية هي أنّ التقسيم الدّولي

لليد العاملة هو ناتج كلّ من السياسات القومية والكفاءة النسبية؛ على الرغم من أنه يمكن للدّول تجاهل السوق بل هي تتجاهله بالفعل وهي تسعى إلى التأثير في موقع الأنشطة الاقتصادية، وتترتب على هذا تكاليف اقتصادية؛ وتعمل آلية الأسعار على تحويل الفعاليات الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدّولية على المدى الطويل. وثالثا، من جرّاء هذه التغييرات والنموّ المتفاوت للاقتصادات الوطنية، فإنّ الاستقرار المتأصّل في النظام السوقي أو الرأسمالي الدّولي إشكالي إلى حدّ كبير؛ إنّ طبيعة ديناميكية هذا النظام هي التي تسبب تآكل الأساسات السياسية التي يجب أن ترتكز عليها في نهاية المطاف وبالتالي تطرح المسألة الحاسمة المتمثّلة في إيجاد زعامّة سياسية جديدة لضمان بناء نظام اقتصادي دولي ليبرالي.

الفصل الثالث

ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي

The Dynamics of the International Political Economy

بات نظام السوق عاملا هامّا في صوغ المجتمع الحديث، فالمنافسة السوقية واستجابة الفاعلين الاقتصاديين للتعديلات السعرية النسبية تدفعان المجتمع باتجاه زيادة التخصّص والكفاءة وتوحيد الكرة الأرضية اقتصاديا في نهاية المطاف، (هذا إذا ثبتت صحّة التنبؤات الليبرالية والماركسية). لاحظ ماركس أن النظام السوقي أو الرأسمالي كان انطلاقة ثورية في تاريخ العالم، وجادل أيضا بأن الثقافات التقليدية والحدود السياسية ستنهار في طريق تلك الانطلاقة وهي تتحرّك بعناد نحو التطوير والدمج الكاملين لطاقات الكوكب الإنتاجية[١].

ومع أنّ النظام السوقي تحرّكه إلى حدّ كبير ديناميكيته الداخلية الذّاتية، فإنّ للعوامل الخارجية تأثيرا عميقا في اتجاهه وحركته الأمامية. ويعتبر تفاعل الأحوال السوقية والبيئية مسؤولا عن الكثير من تاريخ العالم الحديث الاقتصادي والسياسي. ومن بين المتغيّرات الخارجية المنشأ التي تؤثّر في عملية الأسواق هيكل المجتمع، والإطار السياسي على الصعيدين المحلّي والدّولي، والحالة الراهنة للنظرية العلمية والتطوّر التكنولوجي، وهي جميعها تشكّل عوائق و/ أو فرصا تؤثّر في عمل الفاعلين الاقتصاديين. ومع ذلك، تؤثّر السوق نفسها في العوامل الخارجية وتحوّلها من جوانب هامّة، وهي تذيب الهياكل الاجتماعية وتغيّر العلاقات السياسية، وتحفز التقدّم العلمي والتكنولوجي. ويعتبر فهم الأساليب التي تؤثّر بها قوى السوق والعوامل الخارجية بعضها في بعض أمرا أساسيا لفهم ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي.

(١) إن البيان الشيوعي (*Communist Manifesto*) هو أنشودة النصر للقوّة الإنتاجية والموحدة للرأسمالية الدّولية.

النظريات المعاصرة للاقتصاد السياسي الدّولي

Contemporary Theories of the International Political Economy

ازداد في السنوات الأخيرة الماضية تأثير ثلاث نظريات معاصرة تعلّل نشوء الاقتصاد السياسي الدّولي وتوسّعه وأداءه. سوف تسمّى النظرية الأولى المشتقة أساسا من الليبرالية الاقتصادية نظرية الاقتصاد "المزدوج"، وهي تعتبر نشوء السوق بمثابة استجابة للرغبة العالمية في رفع مستوى الكفاءة وزيادة الثروة إلى الحد الأقصى. وأفضل تعريف للنظرية الثانية الشديدة التأثر بالماركسية أنها نظرية النظام العالمي الحديث (MWS). فالسوق العالمية هي أساسا آلية للاستغلال الاقتصادي للبلدان الأقلّ نموّا من قبل الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة. والنظرية الثالثة المرتبطة ارتباطا وثيقا، ولكن ليس ارتباطا تامّا، بالواقعية السياسية أصبحت تعرف بنظرية الاستقرار المهيمن، فهي تفسّر نهوض وعمل الاقتصاد الدّولي الحديث بلغة القوى الليبرالية المسيطرة[٢]. ورغم أن هذه النظريات تناقض إحداها الأخرى في عدد من خصائصها، يمكن اعتبارها أيضا متمّمة إحداها للأخرى في نواح أخرى توفّر معا بصائر هامّة في أسباب ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي.

نظرية الاقتصاد المزدوج

The Theory of the Dual Economy

تشدّد نظرية الاقتصاد المزدوج (الثنائية)[٣] على وجوب تحليل كلّ اقتصاد محلّي ودولي من خلال قطاعين مستقلّين نسبيا : قطاع حديث تقدّمي يتميّز بمستوى عال من الكفاءة والإنتاجية والتكامل الاقتصادي، وقطاع تقليدي يتميّز بنمط إنتاج متخلّف واكتفاء ذاتي محلّي. وتجادل النظرية بأن عملية التنمية الاقتصادية تشمل دمج القطاع التقليدي وتحويله إلى قطاع حديث عبر تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

---

(٢) إن روبرت كيوهين (١٩٨٠) هو الذي ابتكر عبارة "نظرية الاستقرار المهيمن". تأتي كلمة "Hegemony" من اليونانية وتعني الزعامّة السياسية. ولكن لها نبرة ازدرائية في رأي بعض المؤلّفين، وبالتالي فهم يفضّلون كلمة "الزّعامّة" نفسها.

(٣) رغم أن مفهوم الاقتصاد المزدوج قديم قدم آدم سميث، فإن (Hicks 1969) يعد طرحا ممتازا للموضوع.

والسياسية وأن الدمج العالمي للأسواق والمؤسّسات هو نتيجة تحرّك لا هوادة فيه للقوى الاقتصادية نحو مستويات أعلى من الكفاءة الاقتصادية والترابط العالمي. فالفردانية والعقلانية الاقتصادية وزيادة السلوك إلى الحدّ الأقصى إنما هي عوامل تطرد القيم والأعراف الاجتماعية الموغلة في القدم.

ومن وجهة النظر هذه، فإن نشوء اقتصاد سوقي هو النتيجة الطبيعية لإطلاق العنان لقوى السوق. فالكائنات البشرية، في نزعتها الطبيعية "للتعامل والمقايضة" سوف توسّع نشاطها الاقتصادي مع زوال القيود الخارجية وتوفر الفرص. وقد أدّى التقدّم في مجال الاتصالات والنقل، وتطوير مؤسّسات اقتصادية كفوءة، وتخفيض تكاليف العمليات (تكاليف التعامل التجاري) إلى استمرار حلول الاقتصادات الحديثة محل الاقتصادات التقليدية. وتعتبر الثنائية الاقتصاد العالمي الحديث بأنّه نشأ عبر التوسّع العالمي للنمط السوقي للإنتاج ودمج مجالات جديدة في الاقتصاد الدّولي، بدلا من كونه برز إلى الوجود فجأة في القرن السادس عشر عبر قوّة فرضتها دول رأسمالية أوروبية. وقد أزاح القطاع الحديث القطاع المتخلف تدريجيا مع تكيّف مزيد من المجتمعات مع النمط السوقي للتنظيم الاقتصادي.

كانت القوى الرئيسية الفاعلة في هذه العملية اقتصادية وتنظيمية وتكنولوجية: وهي تشمل ابتداع منتجات وتقنيات إنتاجية جديدة، وفتح أسواق جديدة ومصادر إمداد، ووسائل جديدة لتنظيم وإدارة الأنشطة الاقتصادية (Schumpeter, 1950). ولقد كان للصبغة النقدية التي طرأت على الحياة الاقتصادية، ونشوء المدن، ومجالات التقدّم في الاتصالات والنقل مثل الهاتف والسكك الحديدية أهمية خاصّة؛ وخففت هذه التطوّرات تكاليف العمليات الاقتصادية وبالتالي سهّلت توسّع فرادى الأسواق ودمجها في ترابط اقتصادي شامل آخذ في التطوّر.

إنّ عملية التطوّر الاقتصادي تحرّكها المنافسة السوقية وآلية الأسعار نحو مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية وزيادة الثروة إلى الحدّ الأقصى. ويضطر الفاعلون غير الأكفّاء إلى تعديل سلوكهم وإلى الابتكار وإلا يواجهون الانقراض الاقتصادي. وإنّ توسّع الأسواق وتراكم رأس المال وعوامل إنتاج أخرى، وابتكار تقنيات جديدة وأشكال تنظيمية كلّ ذلك قد وضع العالم على طريق نموّ اقتصادي متواصل وترابط عالمي. ومع أنّ هذه الطريقة من التحديث الاقتصادي قد تتأثّر على المدى القصير بتطوّرات اجتماعية

واقتصادية، فهي على المدى الطويل مستقلّة إلى حدّ كبير عن هذه التأثيرات الخارجية؛ ومن الناحية الجوهرية، فإنّ خلق عالم جديد هو نتيجة لعوامل متأصّلة في السوق.

نظرية النظام العالمي الجديد

The Theory of the Modern World System

تقول الفرضية الأساسية لموقف النظام العالمي الحديث إنه لا يمكن فهم تاريخ وعمل الاقتصاد السياسي الدّولي إلا من خلال "النظام العالمي الحديث" الذي عرّفه أحد مؤيديه بأنّه "وحدة ذات تقسيم مفرد للعمل ونظم ثقافية متعدّدة (Wallerstein, 1974b, p.390)[٤]. ويشير كلّ من التعابير الواردة في اسم هذه النظرية إلى ناحية حاسمة من هذا التصوّر للتاريخ الدّولي. ويعتقد أن العلاقات الاقتصادية والسياسية "الحديثة" تختلف اختلافا جوهريا عن العلاقات السالفة قبل الحديثة. إنّ "العالم" كلّ هيكلي (مع أنه من الواضح أن التعبير لا يشمل الكرة الأرضية بأسرها) وهو وحدة التحليل ومستواه المناسبين. ويجب فهم العالم الحديث بوصفه "نظاما" تكون فيه جميع أجزاء الهيكل المختلفة متّصلة وظيفيا وبالضرورة، نظاما يعمل وفقا لمجموعة من القوانين الاقتصادية. ويشدّد مؤيدو موقف النظام العالمي الحديث على أن المهمّة الرئيسية لعلماء الاقتصاد السياسي هي تحليل أصول هذا النظام وهيكله وأدائه[٥].

رغم أنّ أنصار هذا الموقف ليسوا بالضرورة ماركسيين، بل ورغم أن بعض الموالين ينحرفون عن الماركسية الكلاسيكية في عدد من النواحي الهامّة، فإن النظام العالمي الحديث يقوم على أساس المفهوم الماركسي للواقعية الاجتماعية (Michalet, 1982). أولا، تقبل النظرية تفوق المجال الاقتصادي والكفاح الطبقي على النـزاع السياسي والجماعي بوصفه عاملا يحدّد السلوك البشري. ومع ذلك، تركز الماركسية التقليدية على هيكل وكفاح الطبقات المحلّية، وتتحدّث نظرية النظام العالمي الحديث عن تسلسل هرمي دولي وكفاح الدّول والطبقات الاقتصادية. ثانيا، يركّز التحليل على الرأسمالية بوصفها ظاهرة عالمية؛ ومع ذلك، في حين

---

(٤) يعد (Paul Baran, 1967) و (Emmanual Wallerstein, 1974a) و (Andre Gunder Frank, 1969) ثلاثة من أبرز منظّري النظام العالمي الحديث.

(٥) يعدّ (Brewer 1980) نقدا ممتازا لهذا التفكير.

تعتبر الماركسية التقليدية الاقتصاد الدّولي بأنّه يفرز التطوّر، وإن يكن تطوّرا متفاوتا، وبأنّه يتطوّر نحو الوحدة الشاملة، فإن نظرية النظام العالمي الحديث تفترض نظاما اقتصاديا عالميا موحّدا بالفعل يتألّف من سلسلة دول تهيمن عليها الطبقات وتوحّدها قوى اقتصادية وتشيع التخلف في سائر المحيط التابع. وأخيرا، يعتقد أن هذا الاقتصاد العالمي الحديث يتميّز بتناقضات متأصّلة ويعمل وفقا لقوانين حتمية تحكم تطوّره التاريخي وأزماته الحتمية وزواله في نهاية المطاف. وتشدّد الماركسية التقليدية على أنّ للرأسمالية مهمّة تاريخية لتطوير العالم، ولكن يجادل أصحاب نظريات النظام العالمي الحديث بأن هذا النظام يؤخر تطوّر البلدان الأقلّ نموّا.

يستند موقف النظام العالمي الحديث إلى فرضية الماركسية الكلاسيكية ومفادها أنّ دولة الأمّة التابعة للقوميين وسوق الليبراليين مشتقتان من قوى اجتماعية واقتصادية أساسية وأكثر جوهرية. فبدلا من أن تكونا فاعلين مستقلين أو متغيّرين، فإنهما ناجمتان عن جمع فريد من الأفكار والمؤسّسات والقدرات المادّية (Cox, 1981).

إنّ الدّولة والسوق نتاج فترة تاريخية معيّنة وهما راسختان في قالب اجتماعي أوسع. لذلك تتمثّل مهمّة فهم الاقتصاد السياسي الدّولي في فهم طبيعة وديناميكية هذه الحقيقة الأساسية للنظام العالمي الجديد.

مع أنّ أنصار النظرية يختلف أحدهم مع الآخر ومع أنّ النظرية ذاتها تطفح بالتناقضات، فإنّ الفكرة المركزية هي أنّ الاقتصاد العالمي يحوي نواة مهيمنة ومحيطا تابعا يتفاعلان ويعملان بوصفهما كلا متكاملا. وفي حين تعتبر الثنائية النواة المتقدّمة والمحيط التقليدي غير متّصلين بإحكام، إن لم يكونا غير متّصلين كلّيا، في علاقة مفيدة، فإنّ نظرية النظام العالمي الحديث تعتبرهما كلا لا يتجزّأ بحيث إن الآليات نفسها التي تفرز تراكم رأس المـال والتنمية في النواة تفرز التخلف الاقتصادي والسياسي في المحيط [٦].

وعلى نقيض تشديد الثنائية على النـزعة نحو فصل النواة عن المحيط وبخاصّة تشديدها على العزل الاقتصادي لأجزاء كبيرة من المحيط، يرى أصحاب نظرية النظام العالمي الحديث أنّ النواة والمحيط

(٦) تعود صياغة النواة / المحيط إلى القرن التاسع عشر على الأقل في كتابات جوهان هنرتش فون ثيونن (Johann Heinrich von Thünen) (Giersch, 1984, p.107) وتظلّ الفكرة المركزية في علم الاقتصاد الإقليمي. ومن السخرية بمكان أنه رغم قول الصياغة الأصلية بأن النواة تطوّر المحيط، فقد أفسد التفكير الراديكالي المعاصر هذه الفكرة إذ إن النواة هي التي تعيق تطوّر المحيط وفقا لمعظم هذه الكتابات.

متّصلان اتصالا وثيقا فالقطاعان الحديث التقليدي تّصلان وظيفيا، ويتأخّر القطاع التقليدي من جرّاء اتصالاته مع القطاع الحديث. بالتالي تعتبر نظرية الثنائية أسطورة مصمّمة لكي تخفي عن العالم الثالث المصدر الحقيقي لتخلّفه. وبحسب قول أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank)، فإنّ الشبكات التجارية المتكاملة للقطاعين المتقدّم والمتخلف تؤدّي بالضرورة إلى "تطوير التخلّف". فالمحيط هو مصدر ثراء النواة التي تستغلّ وتمتصّ موارد المحيط. ووفقا لفرانك، فإنّ التطوّر الاقتصادي والتخلّف الاقتصادي ليسا سوى وجهين لعملة واحدة:

وهكذا تصادر العاصمة الفائض الاقتصادي من توابعها وتخصّصه من أجل تطوّرها الاقتصادي. وتظلّ التوابع متخلّفة بسبب عدم إمكانية وصولها إلى فائضها وكنتيجة لنفس الاستقطاب والتناقضات الاستغلالية التي تدخلها العاصمة وتبقيها في الهيكل الاقتصادي المحلّي للتابع (Frank, 1969, p. 9).

واستنادا إلى هذا الموقف، يؤدّي الاقتصاد الدّولي وظيفة تشويه اقتصادات العالم الثالث. ويفرض تقسيم العمالة الدّولي هياكل طبقات ودول على المحيط وعلى اقتصادات التوابع ممّا يحول دون تطوّرها الاقتصادي. ومن المعتقد أن علاقات المجتمع الخارجية وليس العوامل الداخلية هي المسؤولة عن التخلّف الاقتصادي وعن نشوء دول ضعيفة. وخلافا لنموذج الاقتصاد الثنائي، كلّما ازداد الاقتصاد العالمي تقدّما، تزداد صعوبة تطوّر المحيط وتتعاظم الحاجة إلى جهد ثوري للإفلات من القوى السوقية العالمية.

يشدّد مختلف أنصار نظرية النظام العالمي الحديث على نواح وتفسيرات ومبادئ تنظيمية مختلفة. ولا ريب في أنّ الشرح الذي طرحه إيمانويل فالرشتاين (Emmanuel Wallerstein, 1974a) عن الوضع هو الأكثر تنظيما وتأثيرا، إذ وفقا لصياغته، كان نظام ميزان القوى التعدّدي هو المطلب الأساسي المسبق اللازم لظهور النظام العالمي الحديث. وحتى مجيء نظام دولة الأمّة السياسي في أوائل حقبة أوروبا الحديثة، كان النظام الدّولي يتميّز بإمبراطوريات عالمية متعاقبة. وقد أحبط امتصاص البيروقراطيات الطفيلية للفائض الاقتصادي تراكم رأس المال والاستثمارات الإنتاجية في هذه الأنظمة الإمبريالية التي كانت قائمة قبل العصر الحديث. وحيث إنّ السوق لم تتمكّن قط من الإفلات من السيطرة السياسية، فإنّ التجارة والرأسمالية لم تتمكنا من بلوغ كامل إمكانيتيهما لإنتاج الثروة وتغيير المجتمع. وقد سمح إحلال نظام دولة الأمّة محل هذه النظم الاقتصادية والسياسية الإمبريالية السابقة للعصر الحديث لقوى السوق بالإفلات من

السيطرة السياسية. وبالتالي، فقد باتت السوق حرّة في التطوّر وتحويل الاقتصاد العالمي وفقا لمنطقها الداخلي الخاص بها.

رغم ما تؤكّده نظرية النظام العالمي الحديث هذه من أن نظام دولة تعدّديا هو الشرط الأساسي لخلق الاقتصاد العالمي، فإنها تعتبر تفاعل التجارة الدّولية والاستثمار الآلية الأساسيّة لإدامة سماتها الداخلية. ويعرّف هذا الهيكل، وفقا لفالرشتاين، بتقسيم وحيد للعمل في العالم الرأسمالي. ويتميّز التنظيم الفعال الشامل للإنتاج بتخصّص إقليمي آخذ في الاتّساع يستند إلى وسائل مختلفة للسيطرة على العمالة. إنّ الاقتصاد العالمي هيكل دولي مكوّن من دول غير متساوية يحافظ على التقسيم الدّولي للعمالة وهو مسؤول عن تراكم رأس المال في الدّول الرأسمالية المتقدّمة وعن دورة التخلف والتنمية المتدنّية في بقية الدّول.

تتألّف المكوّنات الرئيسية في هذا التقسيم الدّولي للعمالة من ثلاث طبقات من الدّول هرمية التسلسل، وتتميّز بالوضع الذي تمكّنت من انتزاعه لنفسها في نظام تصنيف الأسواق. وهذه الطبقات هي : النواة، شبه المحيط، والمحيط. تنـزع دول النواة إلى التخصص في التصنيع، وتسند إلى المحيط مهمّة إنتاج المواد الأولية، ويقع شبه المحيط في مكان ما بين الاثنين. ويجادل بأن هذه السمات الهيكلية للرأسمالية الحديثة ظلّت بلا تغيير يذكر على مدى قرون. اتّفق أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank) مع بول باران (Paul Baran)، وهو أحد أوائل أنصار الموقف، ولخّص جوهر موقفه بالقول : "إن الرأسمالية العالمية والوطنية على السواء هي التي أفرزت التخلف في الماضي ولا تزال تفرز التخلّف ونقص التطوّر في الحاضر" (ورد الاقتباس في (Brewer, 1980, p.158).

إنّ أهم سمة يقال إنّها تميّز هذا النظام العالمي الحديث هي أنها، إذ تعمل بوصفها كلاّ متكاملا، فإنّها تستخرج الفائض الاقتصادي وتحوّل الثروة من المحيط التابع إلى المراكز الإمبريالية. فالنظام برمّته هو الذي يحدّد مكونات النظام وعلاقاتها بعضها ببعض، وخصائصها الاجتماعية الداخلية وغيرها من الخصائص. فلا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه "التطوّر الوطني" في معزل عن عمل النظام العالمي (Wallerstein, 19974b, p. 390). ووفقا لملاحظة ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol)، فإنّ الديناميكية المؤكّدة الوحيدة لنظام فالرشتاين الرأسمالي العالمي هي عمليات السوق : النموّ التجاري، وحالات الركود في العالم أجمع، وانتشار الاتجار بالضرورات في مناطق جديدة من الكرة الأرضية (Skocpol, 1977, p. 1078).

يلخّص الطرح التالي طبيعة النظام الكلّية والوظيفية:

إنّ نظام العالم الرأسمالي مقسم إلى ثلاث طبقات من الدّول : دول النواة، ودول شبه المحيط، ودول المحيط. ويكمن الفارق الأساسي بينها في قوّة آلة الدّولة في مجالات مختلفة، وهذه بدورها تؤدّي إلى تحويلات الفائض من المحيط إلى النواة، ممّا يزيد في قوّة دول النواة. إنّ قوّة الدّولة هي الآلية المركزية، إذ يحاول "الفاعلون في السوق" "تفادي التشغيل الطبيعي للسوق كلّما كان لايزيد أرباحهم إلى الحدّ الأقصى" وذلك من خلال اللجوء إلى الأمّة-الدّولة بهدف تغيير الشروط التجارية (Brewer, 1980, p. 165).

يحدّد التوضع الأصلي لدولة من الدّول في هذا التقسيم الدّولي المتصلّب للعمل "صلابة" أو "طراوة" دولة ما. ففي حين أن الدّولة الصلبة قادرة على مقاومة قوى السوق الخارجية وتوجيهها لمنفعتها، وبإمكانها إدارة اقتصادها بكفاءة، فإنّ الدّولة الطرية مرنة وتحت رحمة قوى السوق الخارجية ولا تستطيع التحكّم بشؤونها الاقتصادية. وهكذا، فإنّ الدّول "الطرية" والاقتصادات التابعة تجد نفسها واقعة في شبكة من القوى السوقية من الصعب جدّا الإفلات منها[٧].

خلاصة القول ووفقا لفالرشتاين، لم تتغيّر على مدى قرون السمات الأساسية للنظام الحديث الذي وضعته الرأسمالية الغربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. إنّه نظام يميل إلى استنساخ نفسه حين يزداد الغنيّ غنى ويزداد الفقير فقرا. ولكن لا يمكن على المدى الطويل الإفلات من القوانين الحتمية لزوال الإنتاج الرأسمالي الذي وضعته النظرية الماركسية (Skocpol, 1977, p. 1078). وكما سيتمّ توضيحه، كان لمفهوم الاقتصاد العالمي هذا تأثير عميق في العديد من الدّول الأقلّ نموّا وعلى مطالباتها بنظام اقتصادي دولي جديد.

(٧) إنّ مفهوم الدّول "الصلبة" و"الطرية" أو "القوية" و"الضعيفة" مفهوم مبهم للغاية ويستحق تحليلا أوفى مما ناله حتى الآن. أعتقد أن التمييز يمكن أن يكون خادعا. يقدّم (Krasner, 1978, ch.3) و (Zolberg, 1981) و (Ikenbury, 1986b) معالجات متباينة للموضوع.

نظرية الاستقرار المهيمن

The Theory of Hegemonic Stability

وفقا لنظرية الاستقرار المهيمن كما وضعه تشارلز كندلبرغر (Charles Kindleberger) في بادئ الأمر (مع أنه كان يفضّل عبارة "زعامّة" أو "مسؤولية")، يحتاج اقتصاد عالمي حر وليبرالي إلى وجود قوّة مهيمنة أو مسيطرة. وحسب أقوال روبرت كيوهان (Robert Keohane)، تتمسّك النظرية بأنّ هياكل القوّة المهيمنة، التي تسيطر عليها دولة واحدة، تفضي إلى تطوير أنظمة حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا ومطاعة .... ويمكن توقّع أن يكون أفول هياكل القوّة المهيمنة نذيرا بأفول قوّة النظم الاقتصادية الدّولية الموازية (Keohane,1980, p. 132). إنّ القوّة المهيمنة قادرة وراغبة في إقامة وصون معايير وقواعد نظام اقتصادي ليبرالي، وبزوالها يضعف النظام الاقتصادي الليبرالي إلى حدّ كبير.

إنّ كلمة "ليبرالية" هي الكلمة الرئيسية في الفقرة السابقة، أي أنّ النظرية ذات صلة بوجود اقتصاد دولي قائم على مبادئ السوق الحرّة، مثل الانفتاح وعدم التمييز. لا تجادل النظرية بعدم استطاعة اقتصاد دولي البقاء والأداء في غياب الهيمنة. ومن الواضح أن الاقتصادات الدّولية موجودة دائما بشكل أو بآخر. بل تجادل النظرية بأن نوعا معيّنا من النظام الاقتصادي الدّولي، أي نظاما ليبراليا، لا يمكن أن يزدهر ويبلغ تطوّره التام إلا بوجود قوّة مهيمنة كهذه.

بيد أن مجرّد وجود قوة مهيمنة ليس كافيا لضمان نشوء اقتصاد دولي ليبرالي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يلتزم المهيمن نفسه بقيم الليبرالية، أو، على حدّ قول جون روغي (John Ruggie)، يجب أن يكون هدفه الاجتماعي وتوزيعه المحلّي للقوّة ميّالا إلى نظام دولي ليبرالي (Ruggie, 1982, p. 382). من الواضح أنّ الهياكل الاقتصادية المحلّية للمهيمن ولغيره من المجتمعات عوامل محدّدة هامّة لنـزعة الدّول نحو اقتصاد دولي ليبرالي (Katzenstein, 1976). فالهيمنة بدون التزام ليبرالي باقتصاد السوق تؤدّي على الأرجح إلى نظم إمبريالية وإلى فرض قيود سياسية واقتصادية على القوى الأضعف، كالاتحاد السوفياتي حاليا، على سبيل المثال. وأخيرا، يجب أن يوجد بين القوى الاقتصادية الكبرى "تطابق في المقصد الاجتماعي" دعما لنظام ليبرالي (Ruggie, 1982, p. 384). كما يجب أن تكون لدول قوية أخرى مصلحة في نموّ العلاقات

السوقية؛ ويستطيع المهيمن أن يشجّع دولا قوية أخرى على اتباع قواعد اقتصاد عالمي حر، ولكن لا يمكنه إرغامها على ذلك. وهكذا، من أجل ظهور وتوسّع النظام السوقي الليبرالي، يجب وجود ثلاثة متطلّبات أساسية هي الهيمنة، والأيديولوجية الليبرالية، والمصالح المشتركة. (عولجت هذه الشروط بمزيد من التفصيل في (Gilpin,1981,ch.3)).

تستند الهيمنة أو الزعامّة إلى الاعتقاد العام بشرعيتها في نفس الوقت الذي تقيدها فيه الحاجة إلى المحافظة عليها؛ وتقبل دول أخرى حكم المهيمن بسبب هيبته ومركزه في النظام السياسي الدّولي (Frohlich, Oppenheimer and Young, 1971). إذا توجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى، ثمّة حاجة إلى درجة كبيرة من الإجماع الأيديولوجي، أو ما يسمّيه الماركسيون "الهيمنة الأيديولوجية" تبعا لأنطونيو غرامسكي (Antonio Gramsci)، (Keohane, 1984a, pp.44-45). وإذا بدأت دول أخرى ترى أن أفعال المهيمن تخدم مصالحه وتناقض مصالحها السياسية والاقتصادية، فإنّ النظام المهيمن سيضعف إلى حدّ كبير. كما أنه سيتدهور إذا اعتقد مواطنو القوّة المهيمنة أن دولا أخرى تزاول الغش، أو إذا أخذت تكاليف الزعامّة تتجاوز المنافع المدركة. وفي هذه الحالات، تصبح المجموعات القوية أقل استعدادا لإخضاع مصالحها لاستمرار الأنظمة.

إنّ اقتران ظروف مواتية للزعامّة المهيمنة ونشوء اقتصاد عالمي ليبرالي لم يحدث عبر التّاريخ سوى مرّتين. كانت المرة الأولى في عهد السلم البريطاني الذي امتدّ من نهاية الحروب النامليارية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ومع الانتصار السياسي للطبقة الوسطى، فإنّ بريطانيا العظمى، إذ التزمت بأيديولوجية الليبرالية، استخدمت نفوذها لولوج عصر التجارة الحرّة. لقد شجع مثال النجاح الاقتصادي البريطاني، والقبول العام للمثل الليبرالية بين أهم القوى الاقتصادية، ومنافع التجارة المسلّم بها، شجّع الدّول على التفاوض على تخفيضات في التعريفات وعلى فتح حدودها أمام السوق العالمية (Kindleberger, 1978b, ch.5). وبالمثل، تولّت الولايات المتحدة زمام الأمور في تعزيز نظام اقتصادي دولي ليبرالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة وحلفاؤها هم الذين أنشؤوا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وصندوق النقد الدّولي (IMF)، اللذين يجسدان المبادئ الليبرالية. وقد تمّت ممارسة

الزعامّة الأمريكية فيما بعد من أجل تخفيض الحواجز التجارية. وخلال حقبتي التفوّق البريطاني والأمريكي، اتّسع نطاق السوق الدّولية والترابط الاقتصادي العالمي(٨).

وحسب صياغة كندلبرغر بالأصل وما أجراه آخرون غيره لاحقا من توسّع وتعديل، بمن فيهم هذا المؤلّف، تجادل نظرية الاستقرار المهيمن بأنّ اقتصادا سوقيا حرّا يشكّل مصلحة جماعية أو عامّة (Olson, 1965)، "وإنّ استهلاك هذه المصلحة من قبل فـرد أو أسرة أو مؤسّسة لا يخفـض كمّيتها المتاحة لمستهلكين محتملين آخرين" (Kindleberger, 1981, p. 243) . إنّ طريقا أو رصيفا مثال رئيسي. ولكن بما أنّ الفرد يمكن أن "يستهلك" المصلحة دون دفع مقابل لها، فإنّ المصالح الجماعية تميل إلى أن تكون متوفّرة أقل ممّا يجب ما لم تكن مصالح أحد الفاعلين سببا في أن تتحمّل المصلحة نصيبا غير متكافئ من النفقات أو إلا إذا وجدت وكالة ما (حكومة مثلا) يمكنها أن ترغم المستهلكين على دفع ثمن المصلحة.

وفي ميدان العلاقات الدّولية، يقال بوجود عدد من المنافع الجماعية. وأحد أمثلة هذه المصلحة الجماعية هو نظام تجاري مفتوح وليبرالي يستند إلى مبدأ الدّولة الأكثر رعاية القائم على عدم التمييز والتبادلية غير المشروط – أي أن امتيازا في التعريفة مقدّما إلى دولة ما يجب تقديمه إلى دول أخرى هو مثال لهذه المصلحة العامّة (٩). والعملة الدّولية المستقرّة هي من الأمثلة الأخرى التي كثيرا ما يستشهد بها لأنها تسهّل التجارة التي بإمكان كلّ واحد الاستفادة منها. ويعتبر توفير أمن دولي مصلحة جماعية ثالثة أكثر مدعاة للجدل (Jervis, 1982). ويمضي الجدل إلى القول إنّه يمكن لفرادى الدّول التمتّع بهذه المصالح الجماعية سواء كانت تسهم أو لا تسهم بالمحافظة على المصلحة.

(٨) يعرّف عدد من المؤلّفين هولندا في القرن السابع عشر بوصفها قوّة مهيمنة، ولكن الحالة ليست مقنعة. ومع أن هولندا كانت بالتأكيد تمثل الاقتصاد الرائد، فإنها لم تمارس نفوذا على النظام الدّولي بالمقارنة مع بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين. وينبغي الاستذكار أن القرن السابع عشر كان ذروة الحقبة المركنتيلية الأولى.

(٩) يعني مصطلح "التبادلية غير المشروطة" أن الامتيازات المقدّمة إلى أحد أعضاء الغات (GATT) تتوافر بصورة آلية لجميع الأعضاء الآخرين. وهكذا، فإنه قريب جدّا من مبدأ الدّولة الأكثر رعاية. ومن ناحية أخرى، تعني "التبادلية المشروطة" أن الامتيازات لا تقدّم إلا لتلك الأطراف الأخرى التي تعامل بالمثل على وجه التحديد.

ووفقا للنظرية، فإنّ المهيمن أو الزعيم مسؤول عن ضمان توفير المصالح الجماعية العائدة لنظام تجاري مفتوح وعملة مستقرّة. وتفترض النظرية أنه لا يمكن لنظام اقتصادي ليبرالي أن يحقّق اكتفاءا ذاتيا ولكن يجب المحافظة عليه على المدى الطويل عبر أفعال الاقتصاد المسيطر. إنّ مشكلة "الراكب المجّاني" هي التي تهدّد اقتصادا عالميا حرّا على نحو خاص، حيث يستفيد المحتالون من المصالح الجماعية ولكنّهم يرفضون دفع حصتهم "العادلة" لقاء توفيرها (Frey, 1984b, ch.7). كما تحاول دول معيّنة تعزيز مصالحها على حساب الآخرين، مثلا باستغلال موقف احتكاري. ووفقا لنظرية الاستقرار المهيمن، فإنّ إغراءات الاحتيال والاستغلال هذه كثيرا ما تطغى على الحجّة الليبرالية القائلة إنّ المهيمن غير ضروري لأنّ التجارة بتعريفها هي منفعة متبادلة.

ووفقا لنظرية الاستقرار المهيمن، يؤدّي الاقتصاد المهيمن أدوارا عديدة تعتبر حاسمة لعمل الاقتصاد العالمي. وهو يستخدم نفوذه لخلق نظم دولية معرّفة ببساطة بكونها "مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات اتخاذ قرارات تتلاقى فيها توقّعات الفاعلين في مجال معين من القضايا" (Krasner, 1982a, p.185). ويقتضي النظام السلوك المشروع ويحرّم السلوك غير المشروع وذلك من أجل الحدّ من النـزاعات أو تأمين الإنصاف أو تسهيل التوصل إلى اتفاق (Keohane, 1982a, p.354). ويجب على السلطة المهيمنة منع الاحتيال والانتفاع المجّاني وإنفاذ قواعد اقتصاد ليبرالي، وتشجيع الآخرين على تقاسم نفقات المحافظة على النظام. إنّ معيار الذهب الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر ونظام بريتون وودز (Bretton Woods) الذي جاء بعد الحرب مثالان بارزان على نظام اقتصادي يضعه المهيمن وينفّذ بموجبه قواعد نظام سوق ليبرالي ويخمد الاتجاهات دائمة الوجود نحو القومية الاقتصادية.

وكما جادل كندلبرغر، "لكي يكون الاقتصاد العالمي مستقرّا، فإنّه يحتاج إلى من يعمل على استقراره، إلى بلد يتعهّد بتوفير سوق للسلع مخفضة الأسعار، وإلى تدفّق مستقر لرأس المال، إن لم يكن تدفّقا دوريا معاكسا، وإلى آلية لإعادة الحسم من أجل توفير السيولة حينما يتجمّد النظام النقدي في حالة الهلع" (Kindleberger, 1981, p.247). كما يجب على المهيمن منع الدّول ذات النفوذ الاحتكاري من استغلال الآخرين. ويجب عليه أيضا تشجيع الدّول التي ستتكبّد خسارة – في البداية على الأقل – جرّاء حرّيّة التجارة، على إزالة حواجزها التجارية (H. Johnson, 1976, pp.17, 20).

وعلاوة على ذلك، في عالم من أسعار صرف مرنة وأسواق رأسمالية متكاملة، يجب على المهيمن "أن يدير أيضا، إلى حدّ ما، هيكل أسعار صرف القطع الأجنبي ويوفّر قدرا من تنسيق السياسات النقدية المحلّية" (Kindleberger, 1981, p.247). وتقول هذه النظرية، إنه إذا لم تكن هناك قوّة مهيمنة لخلق وإدارة النظم الدّولية، فإنّ الاقتصاد الدّولي سيصبح غير مستقر حين تفسح الليبرالية والتجارة الحرّة المجال لقوى القومية الاقتصادية(١٠).

إضافة إلى ذلك، فإنّ نموّ وديناميكية القوّة المهيمنة هما بمثابة مثال لمنافع النظام السوقي ويؤدّيان وظيفة محرّك نموّ لبقية النظام إذ إنّ وارداته تنشّط نموّ اقتصادات أخرى وتزوّد استثماراته الدّول النامية بالتمويل اللازم للنموّ. ومن خلال عملية نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة، فهي تزوّد الاقتصادات النامية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية اللازمتين لعملية تصنيعها وتطوّرها الاقتصادي. إنّ هذا الدّور الذي يؤدّيه المهيمن في عملية النموّ الاقتصادي الشاملة إنّما هو إسمنت يساعدعلى تماسك النظام؛ وحين ينخفض هذا النموّ، يزداد بروز القوى النابذة(١١).

ومع أن هذين المهيمنين في العالم الحديث كانا بدورهما الدّولة العسكرية المهيمنة في النظام الدّولي، فقد تألّق نفوذهما إلى حدّ كبير عبر ممارسة القوّة الاقتصادية. ووفقا لأقوال روبرت كيوهان، يجب "على المهيمن التحكّم بالمواد الأولية، وبمصادر رأس المال، وبالأسواق، ويجب أن تكون له مزايا تنافسية في إنتاج بضائع عالية القيمة" (Keohane, 1984a, p.32). ويتزوّد المهيمن بوسائل الزعامّة على اقتصادات أخرى عبر التحكّم برأس المال المالي، وتكنولوجيات معيّنة وموارد طبيعية.

وهكذا، رغم أنّ الزعامّة المهيمنة تفيد تلك الاقتصادات القادرة على الاستفادة من التبادل المتحرّر، يخلق اقتصاد عالمي مترابط أيضا نقاط ضعف خارجية وسلسلة من علاقات القوّة. ومثلما كتب هيرشمان (Hirschman, 1945, p.16)، فإنّ جوهر القوّة الاقتصادية، أو شكلا واحدا منها على الأقل، هو القدرة على عرقلة التعامل التجاري، إذ إنّ قطع التجارة أو المال أو التكنولوجيا، أو التهديد بقطعها، يمكن أن

(١٠) يقدّم كيوهان (1984a) نقدا للحجة القائلة إنّ قوّة مهيمنة ضرورية لخلق وصون اقتصاد دولي ليبرالي.

(١١) إنني مدين بهذه الملاحظة لروبرت ووكر (Robert Walker).

يكون وسيلة ضغط فعالة على دول أخرى. وإنّ قدرة المهيمن على ممارسة قوّته عبر آليات الترابط الاقتصادي تسهم في هيمنته على الاقتصاد السوقي الدّولي وإدارته، ولكن حسبما سيتمّ توضيحه أدناه، فإنّها أيضا تمكن المهيمن من استغلال وضعه المسيطر(١٢).

إنّ الحجم الكبير نسبيا لسوق المهيمن هو مصدر قوّة كبيرة ويمكنه من إحداث منطقة نفوذ اقتصادي(١٣). ويستطيع المهيمن اكتساب نفوذ على دول أخرى وذلك بفتح سوقه لدول "صديقة" أو منع وصول "دول غير صديقة" لسوقه. وعلى الرغم من أنّ فائدة العقوبات الاقتصادية تميل إلى أن تكون مبالغا فيها إلى حدّ كبير، فهي المثال الأول لهذه القوّة(١٤). وكما ستتمّ مناقشته لاحقا، فقد وسّعت الولايات المتحدة أيضا قوّتها المهيمنة كثيرا عبر توسيع شركاتها القوية متعدّدة الجنسيات عبر البحار.

يمنح الدّور المركزي لعملة الدّولة المهيمنة في النظام النقدي الدّولي قوّة مالية ونقدية. فقد استخدمت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة، بقدر أكبر بكثير، في القرن العشرين، لمصلحتهما حق الرسم على سكّ الذهب أو الفضّة "وهو الربح الذي يتأتّى إلى السيّد الإقطاعي أو السّلطة السّيادية نتيجة إصدار النقود" (Kindleberger, 1981, p.248). كما استخدمت الولايات المتحدة قوّتها المالية لمكافأة الأصدقاء بالوصول إلى الأسواق الرأسمالية ومعاقبة الأعداء عبر حرمانهم من إمكانية الوصول إلى تلك الأسواق. وفيما يخصّ الولايات المتحدة أيضا، فإن المنح المالية الّتي تقدّمها الدّولة المهيمنة كانت حاسمة بالنسبة لقدرتها على الإبقاء على مركزها المسيطر ورخائها المحلّي في الثمانينيات.

---

(١٢) إن علاقة الترابط والقوّة علاقة معقّدة. هذه هي الحال جزئيا لأن "الترابط" له معان كثيرة جدا. يستطلع كوبر (Cooper, 1985, pp. 1196-1200) العديد من أوجه هذا الموضوع.

(١٣) إن مفهوم منطقة نفوذ اقتصادي مثير للاهتمام ولكنّه غير مطوّر. فمثلا، إنه موجود في كتابات ألفرد مارشال (Alfred Marshall) . للاطلاع على مناقشة موجزة للموضوع انظر (Choucri, 1980, p.110).

(١٤) في السنوات القريبة العهد، كتب الكثير حول العقوبات الاقتصادية ومواضيع ذات صلة بها. إنّ وجهة نظري الشخصية هي أن العقوبات الاقتصادية قليلة الفائدة إنما هي موضع بحث في (Gilpin, 1984). يمثل (David Baldwin, 1985) (Hufbauer and Schott, 1985) أشمل دراسة حديثة حول الموضوع.

إنّ مرونة وتحرّكية اقتصاد الدّولة المهيمنة هما الأساس الجوهري لقوتها الاقتصادية (Hawtrey, 1952). وعلى المدى الطويل، لا تكمن القوّة الاقتصادية في امتلاك احتكارات و/ أو تكنولوجيات معيّنة ولا في الاكتفاء الذّاتي الاقتصادي، وإنّما تكمن في قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه والاستجابة للتغييرات في البيئة الاقتصادية العالمية، مثل التحوّلات في الميزة النّسبيّة أو تبدلات الأسعار. ومن بين الأسباب الهامّة لانحطاط الاقتصاد البريطاني عدم مرونته في أواخر القرن العشرين في الاستجابة لظهور قوى صناعية جديدة (Lewis, 1978b, p.133). وبالمثل، فإنّ الصعوبات التي عانت منها الولايات المتحدة أثناء العقود الختامية من القرن العشرين في التكيّف مع التحوّلات العميقة في موقع الصناعة العالمي والثورة في سعر الطاقة قد أضعفت قوّتها ومركزها الدّولي(١٥).

رغم أنه يلزم وجود بيئة سياسية مؤاتية لتحرير وتطوير القوى السوقية، تميل السوق الدّولية إلى العمل وفقا لمنطق خاص بها. وكما لوحظ أعلاه، تدفع المنافسة الاقتصادية وآلية السوق الاقتصاد السوقي نحو مستويات أعلى من أي وقت مضى من الفعالية الإنتاجية والنمو الاقتصادي ودمج الأسواق الوطنية. ومع مرور الوقت، تنتج السوق تحوّلات عميقة في موقع الفعاليات الاقتصادية وتؤثّر في إعادة توزيع القوّة الاقتصادية والصناعية على نطاق دولي. إنّ إطلاق العنان لقوى السوق يحوّل الإطار السياسي نفسه ويضعف القوّة المسيطرة ويخلق بيئة سياسية جديدة يتعين على العالم التكيّف معها في نهاية المطاف. ومع التحوّل الحتمي في التوزيع الدّولي للقوّة الاقتصادية والعسكرية من المركز إلى أمم صاعدة في المحيط وفي مكان آخر، تنخفض استطاعة الدّولة المهيمنة على المحافظة على النظام. وبالتالي، تميل الرأسمالية والنظام السوقي إلى تدمير الأساسات السياسية التي يجب أن تعتمد عليها في نهاية الأمر.

ومع أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على حدّ سواء عجلتا في انحطاطهما النسبي من خلال إجراءاتهما الخاصّة بهما، فإنّ النظام المهيمن غير مستقرّ في النهاية (Kindleberger, 1981, p.251). ولأسباب داخلية وخارجية، تفقد القوّة المهيمنة إرادتها وقدرتها على إدارة النظام. ويرتفع الاستهلاك المحلّي (العام والخاص على حدّ سواء) وتكاليف الدفاع عن النظام عسكريا بالنسبة للمدّخرات الوطنية

(١٥) يحلّل كندلبرغر (Kindleberger, 1962, ch.7) مشكلة التحوّل الاقتصادي وأهميتها بغية التكيّف مع التغيير الاقتصادي.

والاستثمار الإنتاجي، كما يشاهد في حالة الولايات المتحدة (Oye et al., 1983, ch.1). وتصبح الدّولة المهيمنة قلقة ومحبطة بسبب المستغلّين وتفوق مكاسب شركائها الاقتصاديين من التجارة المتحرّرة على مكاسبها هي. وتنشأ اقتصادات أكثر كفاءة وأكثر ديناميكية وأكثر تنافسية تضعف وضع الدّولة المهيمنة الدّولي وتقلّل الفائض الاقتصادي الذي موّل تكاليف الهيمنة العالمية (Gilpin, 1981). وتغدو الدّولة المسيطرة مع مرور الوقت أقل قدرة وعزما على إدارة وترسيخ النظام الاقتصادي. وهكذا، يوجد تناقض متأصّل في اقتصاد عالمي ليبرالي: فتشغيل النظام السوقي يحوّل الهيكل الاقتصادي وينشر القوّة ممّا يقوّض الأساسات السياسية لذلك الهيكل.

إنّ السؤال الهام والمثير للاهتمام بشأن كيف يمكن لانحطاط المهيمن أن يكون حتميّا بالنظر إلى أنّ القوّة الساحقة المزعومة للدّولة المهيمنة يقع خارج نطاق هذا الكتاب. ويكفي القول إنّه رغم أنّ جميع القوى المهيمنة يجب أن تضعف يوما ما، فإنّها تظهر اختلافات كبيرة في مدى عمرها. فيمكن القول إنّ مدينة البندقية كانت القوّة الاقتصادية المهيمنة لغربي البحر الأبيض المتوسّط لمدّة ألف سنة؛ ودامت هيمنة بريطانيا أكثر من قرن من الزمن؛ وباتت السيطرة الأمريكية في حالة انخفاض بعد فترة وجيزة دامت ثلاثة عقود. (بعض التكهّنات بشأن هذه المسائل معروضة في (Gilpin, 1981, ch.4).

وكما يوحي كندلبرغر (وهو يردّد جزئيا آراء كوبر التي نوقشت سابقا)، يحتاج تجدّد الاستقرار الاقتصادي إمّا إلى دولة مهيمنة جديدة، ومجموعة قواعد متّفق عليها ملزمة للجميع (بما في ذلك الدّولة المهيمنة المصابة بالضعف)، أو إلى تنسيق متواصل للسياسات فيما بين القوى الاقتصادية المهيمنة (Kindleberger, 1981, pp.251-52). وقد تسعى الدّولة المسيطرة الآفلة أيضا، مثلما فعلت إدارة ريغان، إلى إعادة توكيد وضعها الاقتصادي والسياسي المسيطر. وفي حال فشل هذين الخيارين، يبدأ النظام الليبرالي في الانحلال. ورغم عدم وجود نتيجة معيّنة حتمية، توحي النظرية بأنّ الاقتصاد العالمي سوف يتميّز بتزايد النـزاعات الاقتصادية.

ويعتمد مدى هذه النـزاعات على استطاعة الدّول المهيمنة التكيّف مع انحطاطها. ومع تحوّل موقع النموّ الاقتصادي والقطاعات البارزة باتجاهات جديدة، هل تستطيع الدّولة المهيمنة تطوير صناعات منافسة جديدة؟ هل بإمكانها إعادة التوازن إلى التزاماتها السياسية وإلى قوّتها الاقتصادية؟ هل تستطيع الدّولة المهيمنة والقوّة الاقتصادية الناهضة التعاون على حلّ المشاكل التي تلازم حتما التحوّلات الاقتصادية

الرئيسية؟ تحدّد الردود على هذه الأسئلة وغيرها ما إذا كان بوسع نظام اقتصادي ليبرالي الاستمرار في البقاء رغم الانحطاط المسيطر.

ورغم احتمال تآكل الأنظمة الدّولية الليبرالية المرتبطة بالدّولة المهيمنة الآفلة، فإنّ عوامل أخرى تعمل على المحافظة على النظام، مثل قوّة القصور الذّاتي، وعدم وجود بديل، وبقايا مصالح مشتركة أو أهداف اجتماعية بين القوى المسيطرة (Krasner, 1976, pp. 342-43). وحسبما جادل كيوهان (Keohane, 1984a) بقوّة، فإنّ معايير الأنظمة تثبط السلوك المحرّم. وإنّ المحافظة على الأنظمة أسهل من إحداثها، مع إدراك الدّول لمنافعها (Haas, 1980). ووفقا لعبارات كندلبرغر، "فإنّ المحافظة على الأنظمة أيسر من إنشائها حيث إنّ النفقات الهامشية هي أدنى من متوسّط النفقات؛ وحين تنتهي الفترات المهيمنة مع تضاؤل الحيوية الاقتصادية للدّولة المتزعمة، يصعب خلق أنظمة جديدة ضرورية لمواجهة المشاكل الجديدة...وقد استغرق إحداث منظّمة الصحة العالمية وجعلها قادرة على أداء وظيفتها [ثمانين سنة] رغم الفوائد الواضحة التي تجنيها جميع البلدان من الحدّ من انتشار الأمراض. ويحتاج الحفاظ على الأنظمة إلى بذل جهود؛ وفي غياب ضخّ الاهتمام والمال، تميل الأنظمة إلى الانحلال على المدى الطويل" (Kindleberger, 1986, p.8). وكما أنّ استحداث نظام هو أكثر كلفة من المحافظة عليه، يجب تكبّد نفقات كبيرة لإسقاط نظام ما. وبالتالي، حسبما تمّ توضيحه، استمرّت الأنظمة التجارية والنقدية للقرن العشرين في البقاء فترة طويلة عقب بدء أفول الهيمنة البريطانية مع بروز قوى منافسة.

ولكن مع الانحسار النسبي للدّولة المهيمنة في التنافسية الدّولية وغيرها من إجراءات القدرات الاقتصادية، تزداد إمكانية حدوث أزمة مالية أو فاجعة أخرى تسبّب انهيارا مأساويا للنظام، لاسيّما إذا حصل اختلاف في المصالح بين القوى الكبرى. فمثلا، إنّ الذعر المالي في سنة ١٩٢٩، وما تلاه من سياسات تضاربية مارستها القوى العظمى، دمّرا تدميرا كلّيا الأنظمة الاقتصادية التي انتعشت بعد الحرب العالمية الأولى. ومع أنّ حدوث شيء مماثل احتمال غير مرجّح إلى حد كبير في العالم المعاصر، ينبغي ألا يفترض المرء أنّ الأنظمة التي خلقتها الزعامّة المهيمنة الأمريكية عصية على السقوط.

ويشير كندلبرغر إلى أنّ دور القوّة المهيمنة الحاسم هو إدارة الأزمات وليس مجرّد دور روتيني يتمثّل في المحافظة على النظام. فإذا كان يتعيّن أن يكتب البقاء لاقتصاد عالمي ليبرالي، يجب أن تكون القوّة المهيمنة

قادرة وعازمة على الاستجابة بسرعة للتهديدات الموجهة للنظام. فمثلا، حسبما جادل كندلبرغر، فإن قدرة بريطانيا العظمى على أن تكون "مقرض الملاذ الأخير" قد خفّفت إلى حد كبير من حدّة الأزمات المالية التي حدثت في السنوات ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٦٦، ١٩٠٧. وعلى عكس ذلك، فإنّ عجزها عن القيام بهذا الدور لإدارة الأزمات في سنة ١٩٢٩ وعدم استعداد الولايات المتحدة لتولّي مهمّة "مقرض الملاذ الأخير" في وجه الاخفاقات المصرفية المتصاعدة كانا سببا رئيسيا في انهيار النظام المالي الدّولي والركود الكبير (Kindleberger,1986, pp.8-9). وفي عقود القرن العشرين، يواجه الاقتصاد الدّولي الأخطار المرافقة للانخفاض النسبي في الهيمنة الأمريكية. ويمكن لمشكلة الديون الدّولية وزيادة الحمائية الدّولية وغيرها من القضايا أن تفجر أزمة قد تفقد الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون السيطرة عليها بسهولة. ويمكن لهذا الفشل في إدارة الأزمات أن يسقط مرّة أخرى النظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي.

الاقتصاد السياسي للتغير الهيكلي

The Political Economy of Structural Change

تقدّم كلّ نظرية من النظريات الثلاث تبصّرا هامّا في ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي. أولا، من الواضح أنّ السياق التاريخي الذي أكّده موقف النظام العالمي الحديث حاسم في تحديد التغيير الاقتصادي والسياسي. وكما لوحظ بالفعل، فإنّ النظام السوقي ودولة الأمّة هما نتاج المجتمع الحديث والتغييرات العميقة في الوعي الإنساني والتقانة الإنتاجية، والقوى الاجتماعية. ومع ذلك، من الواضح أيضا، أنّ الكائنات البشرية نظّمت أنفسها دائما في ما دعاه رالف داهرندورف (Ralf Dahrendorf) (١٩٥٩) "جماعات النـزاعات"، مثل القبائل، والإمبراطوريات، والدّول المدنيّة. في الحقبة الحديثة، حسبما تؤكّد نظرية الاستقرار المهيمن، فإنّ دول الأمّة والنـزاعات فيما بينها هي المظهر الرئيسي لطبيعة الإنسان بوصفه "حيوانا سياسيا". وإنّ الدّول، بعيدا عن كونها مجرّد مخلوقات وقوى اقتصادية وتاريخية، إنّما هي عناصر فاعلة مستقلّة في الشؤون الاقتصادية والسياسية.

كما ينبغي أن يكون من الواضح أنّ السوق و"الإنسان الاقتصادي" حقّقا واقعا مستقلا. وحالما تصبح السوق الحديثة موجودة، فإنّه لا يمكن اختزالها إلى قوى سوسيولوجية. وقد كتب كارل بولانيي (Karl

Polanyi) أنّه رغم أنّه من الصواب القول إنّ الدّور الهام للسوق والقوانين الاقتصادية في العالم الحديث هو نتيجة مجموعة متميّزة من الظروف التاريخية، فإنّ السوق، مثل الدّولة الحديثة، أخذت تمارس نفوذا قويا على التطوّرات التاريخية (Polanyi, 1957). ويجب فهم ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي من حيث تفاعل الدّولة والسوق داخل محيطهما التاريخي الأوسع.

وفي تاريخ ما في المستقبل، يمكن لعلم الاجتماع الحديث أن يحلّ أسرار التاريخ وأن يفسّر علميا التفاعلات فيما بين القوى الاجتماعية والفاعلين السياسيين والفعاليات الاقتصادية. وحسبما يجادل الماركسيون وأنصار نظرية النظام العالمي الحديث، قد يصبح بالإمكان تفسير الدّولة والسوق فضلا عن أوجه أخرى من الحياة الاجتماعية من خلال أعمال القوانين التاريخية. ولكن فهمنا لسلوكنا الخاص بنا بدائي حقّا؛ إذ بدلا من قوانين ونظريات مؤيّدة، لدينا وجهات نظر متضاربة وبصائر جزئية في هذه الأمور. وإذ لا يوجد سوى مثال تاريخي وحيد لاقتصاد ثنائي عالمي أو نظام عالمي حديث، وفقا لوجهة نظر المرء، ومع وجود نظامين مهيمنين، فمن الواضح أنّه يتعذّر إثبات أو دحض أيّ من هذه النظريات.

بهذا التحذير في الأذهان، ستتمّ مناقشة مواطن قوّة وضعف هذه "النظريات" الثلاث كوسيلة لشرح وفهم التغيير الهيكلي. إنّ فهمي للتغيير الهيكلي ولديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي مشتقّ من تقييمي لهذه النظريات.

وبكلمة "الهيكل" أعني ببساطة "أجزاء كل اقتصادي تبدو مع مرور فترة من الزمن مستقرة نسبيا جنبا إلى جنب مع الأجزاء الأخرى (Marchal, quoted in Hartwell, 1982, p.102). وتوفر هذه الهياكل القيود والفرص التي يحاول الفاعلون تحقيق أهدافهم ضمنها. ويتمثّل أحد الأهداف الهامّة للدّول والمنظّمات القوية في تغيير الهياكل نفسها. وتشمل هذه الهياكل مؤسّسات اجتماعية، وتوزيع حقوق الملكية، وتقسيم العمالة وموقع الفعاليات الاقتصادية، وتنظيم أسواق معيّنة، والمعايير أو الأنظمة التي تحكم الشؤون الاقتصادية. ويعرّف مصطلح "التغيير الهيكلي" بوصفه تغييرا لهذه المؤسّسات والعلاقات الجوهرية. إذن، ما هي مساهمات النظريات الثلاث للاقتصاد السياسي الدّولي في فهمنا لطبيعة الهياكل والتغيير الهيكلي؟

تشدّد النظرية الليبرالية للاقتصاد الثنائي بحق على الدور الهام للمصلحة الذّاتية والرغبة العالمية على ما يظهر في الحصول على أعلى حد من المكاسب بوصفهما القوى المحرّكة في تطوّر الاقتصاد العالمي. أيّا كان الباعث الأساسي، سواء كان جشعا أو كان، مثلما تكهّن آدم سميث ، منافسة، عندما تزال القيود وتتوافر الفرص، تسعى الكائنات البشرية إلى الدخول في تعامل اقتصادي. وتتمثّل نتيجة هذا الدافع "للمتاجرة والمقايضة" بالتآكل المطرد للوسائل التقليدية وبإقامة اقتصادات عصرية في نهاية المطاف.

وإضافة إلى ذلك، تلعب الأسعار النسبية وتغيّرات الأسعار دورا قويا في ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي. وفي عالم الأسعار والكميات الخاص بالخبير الاقتصادي، سوف يسبّب أيّ تغيير في جانب الاقتصاد المتعلّق بالعرض والطلب أو ابتكار منتجات جديدة وعمليات إنتاجية استجابات في سائر النظام (Nelson and Winter, 1982). فمثلا، كان التأثير العميق لزيادة تكلفة الطاقة العالمية في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدّولية في سبعينيات القرن العشرين مثالا ممتازا على ما يقترن بتغيير الأسعار من أثر قوي. وتعتبر السوق هامة في تحديد هيكل وديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي.

إنّ أحد مواطن القوّة الأخرى لهذه النظرية هو ما تنسبه من دور مركزي لمجالات التقدّم التكنولوجي في تطوّر الاقتصاد السياسي الدّولي. ولقد شجّعت التحسينات في مجال الاتصالات والنقل التي تخفض نفقات القيام بأعمال تجارية على دمج أسواق كانت معزولة يوما ما في ترابط عالمي آخذ في الاتّساع. وبدءا من ابتكار السفن التي تمخر عباب المحيطات وحتى النظم المعاصرة لتجهيز المعلومات، كانت مجالات التقدّم التكنولوجي قوة شبه حتمية لتوحيد الاقتصاد العالمي.

غير أن طريقة السكونيات المقارنة التي يلجأ إليها عالم الاقتصاد محدودة جدّا كأداة لفهم التغيير الهيكلي. فهي تفتقر إلى أيّة وسيلة للتنبؤ وشرح التحوّلات في العرض والطلب التي تسبب التغيّرات في الأسعار النسبية. كما يفتقر علماء الاقتصاد إلى شرح التغيير التكنولوجي، ولا يستطيعون كذلك أن يحلّلوا على نحو منتظم الآثار الأبعد مدى لهذه التغيّرات والابتكارات التي تطرأ على الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتعالج النظرية الاقتصادية الإطار المؤسّسي والسياسي والتاريخي بوصفها خارجية المنشأ وتميل إلى تجاهلها (مثلا، توزيع القوّة وحقوق الملكية، والأيديولوجيات السائدة والعوامل التكنولوجية)

والتي تحدث آلية الأسعار آثارها داخلها. وهكذا، تنحو نظرية الاقتصاد المزدوج إلى إهمال البيئة السياسية والاجتماعية التي تؤثّر في تطوّر السوق وتوجهه.

تتمثّل المشكلة الأساسية في افتقار علماء الاقتصاد إلى نظرية للتغيّر الاقتصادي. وحسب أقوال والتر روستو (Walter Rostow)، "فقد طورت أكثر مجموعات الفكر الاقتصادي الحديث نشاطا ووضوحا ضمن الافتراضات المارشالية القصيرة الأمد؛ أي أن الإطار الاجتماعي والسياسي للاقتصاد، وآخر ما توصل إليه العلم، ومستويات الاستطاعة الثابتة يفترض أنها معطاة وثابتة عادة" (مقتبسة في R. Cameron, 1982, p.29). والافتراض الأساسي لدراساتهم هو وجود توازن، وحسب تعبير أحد المؤلّفين، فإن التاريخ لا يكون أبدا حول "التوازن"(Hartwell, 1982, p.92) . إنّ علماء الاقتصاد غير مهتمّين عموما بالتغيير الهيكلي كما أنه ليس لديهم الجهاز التحليلي لاستكشافه بأيّ عمق (١٦).

كما يقدّم تركيز نظرية النظام العالمي الحديث على "الهيكل التاريخي للاقتصاد السياسي العالمي" إسهاما قيّما لفهمنا لديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي (Tooze, 1984, p.13). إنّ إطار الأفكار والتكنولوجيا والقوى الاجتماعية الذي تعمل ضمنه الدّولة والسوق يخلق فرصا وعوائق في السلوك السياسي والاقتصادي. وفي واقع الأمر، لا يمكن أن يكون للدّولة وجود بدون دعم أيديولوجية القومية، كما لا تستطيع السوق البقاء بدون الليبرالية. غير أنّ هذه النظرية تتصدّع بحتميتها الاقتصادية وتصوّرها الجامد للاقتصاد السياسي الدّولي.

ووفقا لهذه النظرية، يجب النظر إلى الاقتصاد السياسي الدّولي بوصفه هيكلا متكاملا من النواة والمحيط. والرابطة الرئيسية لهذا النظام هي التقسيم الدّولي التسلسلي للعمالة الذي يحدّد موقع مجتمع ما في النظام. وهيكل الاقتصاد العالمي مسؤول عن العلاقات الخارجية والمزايا الداخلية لفرادى المجتمعات على السواء. وتجادل هذه النظرية بأنّ الهيكل الأساسي للنظام العالمي الحديث قد وضع في القرن السادس عشر ولم يطرأ عليه تغيير جوهري على مدى القرون الثلاثة التالية.

(١٦) يقدّم (North, 1981) و (Northrop, 1947) تقييمات متباينة لإمكانية استنباط نظرية اقتصادية للتغيير الهيكلي.

إنّ الحجّة القائلة إنّ نظام الدّولة الأوروبي التعدّدي كان شرطا ضروريا لنشوء اقتصاد سوقي إنّما هي تبصّر هام[١٧] إذ لدى كلّ دولة نزعة قوية إلى محاولة التحكّم بالفعاليات الاقتصادية وجعلها تخدم غاياتها. غير أن الشروط الكافية لنشوء اقتصاد سوقي عالمي كانت التطوّرات الاقتصادية والمؤسّسية والتكنولوجية التي شدد عليها أصحاب نظريات الاقتصاد المزدوج. فمثلا، لا يمكن للمرء اختزال نشوء العالم وتطوّره اللاحق، والذي حوّل العالم الحديث على نحو عميق للغاية، إلى افتراضات قدّمها مؤيّدو نظرية النظام العالمي الحديث. وليس باستطاعة أحد تفسير ديناميكية النظام الدّولي من حيث نشوء قوى السوق فحسب، كما يميل هذا الموقف إلى فعله.

على الرغم من أنّ حجّة نظرية النظام العالمي الحديث القائلة إنّه ينبغي فهم الاقتصاد العالمي من منطلقات تسلسلية وهيكلية هي علاج ضروري لتشديد أصحاب نظريات الاقتصاد المزدوج على سوق مساواتية وغير متكتّلة، فإنها تخطئ في العديد من التفاصيل الهامّة. أولا، رغم ما للهيكل الاقتصادي من تأثير ملحوظ في سياسات الدّول القوية، فإنّه يتأثّر بها بنفس القدر. ثانيا، إن الرابطة بين الدّول هي رابطة سياسية واستراتيجية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية، وهذه العلاقات السياسية توفر الإطار للفعاليات الاقتصادية. ثالثا، سواء أكانت الدّولة "طرية" أم "صلبة" (مثلا الأرجنتين واليابان على التوالي) فإنّ ذلك هو أساسا دالة عوامل اجتماعية وسياسية داخلية. رابعا، كما برهن اليابانيون اليوم والألمان من قبلهم، فإن ما يحدّد وضع المجتمع في التقسيم الدّولي للعمالة أكثر من أيّ شيء آخرهو طبيعة المجتمع وسياساته. خامسا، لقد تغيّر هيكل السوق الدّولية دراماتيكيا على مدى القرون العديدة الأخيرة من جراء التطوّر الدّولي لتقسيم العمالة وتغيّر موقف الاقتصادات في النظام.

إنّ الحجّة القائلة إنّ هيكل الاقتصاد العالمي كان ولا يزال ساكنا إنّما هي حجّة خاطئة بكلّ وضوح. وكما أوضح ماركس، فإنّ الاقتصاد السوقي يطوّر العالم. إنه نظام تطوّري دمج على مرّ الزمن المزيد والمزيد من

---

(١٧) يبدو أن جان بيتشلر (Jean Baechler, 1971) وليس فالرشتاين (Wallerstein, 1874a) هو أول مؤلّف جادل بأن نظام دولة تعدّديا كان ضروريا لنشوء اقتصاد سوقي عالمي. في حين أن فالرشتاين استخدم هذه الفكرة في نقد راديكالي للرأسمالية، فإن نهج بيتشلر هو دفاع قوي عن الرأسمالية. وكما هو موضّح في مكان آخر من هذا الكتاب، غالبا ما يستخدم المؤلّفون في الاقتصاد السياسي الآراء الأساسية ذاتها لتبرير مواقف فكرية وسياسية مختلفة جدا.

العالم. فقد دمجت الإمبراطوريات الاستعمارية في أوائل الفترة الحديثة جزءا صغيرا جدّا من آسيا وأفريقيا والعالم الجديد في ما يسمّى النظام العالمي الحديث؛ وحسبما يشير أنصار فرضية الاقتصاد المزدوج بحق، فإنّ أكبر شريحة من محيط الاقتصادات التقليدية للعالم تقع خارج النظام. فقد ظلّت أوروبا، في واقع الأمر، حتى نهاية القرن التاسع عشر، تنعم باكتفاء ذاتي نسبي في مجال الغذاء والمواد الأولية. وكانت تستطيع تأمين غذائها بنفسها وتمتلك معظم ما تحتاج إليه من مواد أولية صناعية، وبخاصّة الفحم والحديد (Dillard, 1967). ولم تصبح النواة الأوروبية بحاجة إلى استيراد السّلع إلا مع حلول المرحلة الثانية من الثورة الصناعية والنموّ السكاني الهائل في القرن؛ ومع ذلك، فقد كانت هذه السّلع تأتي أساسا من "أراضي الاستيطان الحديثة العهد" في المناطق المعتدلة المناخ وفي قلّة من البلدان الاستوائية الداخلة في النظام (Lewis, 1978a). أمّا المحيط، كما يسميه أصحاب نظريات النظام العالمي الحديث، فقد بقي هامشيا حتى وقت قريب جدا.

وفي واقع الأمر، لم يبرز النظام العالمي الحديث إلى الوجود بشكله الحالي حقّا إلا في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، حين نشأت الاقتصادات الصناعية المسيطرة، فقد كانت الدّول نفسها التي كانت هامّة قبل الحرب العالمية الأولى لا تزال اقتصادات النواة في فترة ما بعد سنة ١٩٤٥. وقد تجاهل التجار والمستثمرون إلى حدّ كبير حتى وقت حديث نسبيا معظم الأراضي التي نسبها فالرشتاين وغيره للمحيط (باستثناء الرّقيق والمعادن الثمينة). وقد تشكّل التقسيم الدّولي المعاصر للعمل بين النواة الشمالية الصناعية والمحيط الجنوبي غير الصناعي في العقود الختامية للقرن الأخير. وحسبما أوضح أرثر لويس (1978a)، يقلّ عمر النظام العالمي الحديث عن مائة سنة.

وخلافا لآراء أصحاب نظريات النظام العالمي الحديث، كان هذا النظام نتيجة تطوّر الشمال وليس سبب تطوّره. ولقد كان التطوّر السريع للنواة وحاجتها للغذاء والمواد الأولية هما سبب دمج المحيط داخل النظام وما تبعه من نموّ تلك الاقتصادات المحيطية التي أمكنها الاستفادة من هذا الواقع. وحسبما جادل عالم اقتصادي ماركسي، لم تكن الاقتصادات الرأسمالية الحديثة تعتمد على استغلال المحيط من أجل تطوّرها، كما أن نموّ الاقتصادات الرأسمالية كان مردّه تحقيق الكفاءة الداخلية (Brewer, 1980,pp.170-71).

وكانت النواة الشمالية بمثابة محرّك نموّ للجنوب طوال هذا التاريخ. فالاقتصاد العالمي ينشر الثروة بدلا من أن يركّزها.

ومع أنه من الملائم النظر إلى الاقتصاد العالمي بوصفه هيكلا متسلسلا أو نظاما مكونا من نواة ومحيط، ينبغي ملاحظة أنّ موضع النّواة والتوزيع العالمي للفعاليات الاقتصادية كانا يتحوّلان باستمرار على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، من البحر الأبيض المتوسط إلى شمال المحيط الأطلسي، وفي عصرنا، نحو المحيط الهادئ. إنّ بروز قوى صناعية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية يغيّر التقسيم الدّولي للعمالة وقد أدّى إلى تغيّرات عميقة في الزعامّة وطبيعة الاقتصاد السياسي الدّولي(١٨). ويعتبر إيجاد فهم أفضل لأسباب ونتائج هذه العملية الديناميكية تحدّيا كبيرا.

إنّ إحدى نقاط قوّة نظرية الاستقرار المهيمن هي تركيزها على دور نظام دولة الأمّة ودور العلاقات السياسية الدّولية في تنظيم وإدارة الاقتصاد العالمي. ورغم أنّ نظرية النظام العالمي الحديث القائلة إنّ دولة الأمّة الحديثة هي في النهاية نتاج القوى التاريخية نظرية صحيحة بداهة، فلا يمكن اختزال دولة الأمّة وأفعالها وردّها ببساطة إلى قوى اقتصادية. ومتى وجدت دولة الأمّة، فهي تتصرّف وفقا لمنطق نظام الدّولة التنافسي.

تبدأ نظرية الاستقرار المهيمن بالاعتراف بالطبيعة الشديدة المنافسة للعلاقات الدّولية. والدّولة الأمّة الحديثة هي في المقام الأول آلة لصنع الحرب ناتجة عن مقتضيات استمرار بقاء جماعات في حالة الفوضى الدّولية. إنّ المصالح الأمنية والسياسية للدّول أمور أساسية وتحدّد السياق الدّولي الذي يجب أن تعمل ضمنه القوى الاقتصادية. ولم يكن لتوسّع ونجاح السوق في دمج الحياة الاقتصادية الحديثة ليحدثا لولا البيئة السياسية المواتية التي وفرتها القوّة المهيمنة الليبرالية.

تعرّضت نظرية الاستقرار المهيمن، منذ صاغها أصلا كندلبرغر، إلى انتقاد شديد، كان لبعضه ما يبرّره، كشف عن جوانب قصورها. غير أن آخرين أساءوا تفسير النظرية إساءة فادحة. فهناك ارتباك بشأن

---

(١٨) يطوّر (Braudel, 1979) هذا الموضوع الهام بشأن تبدل موقع نواة الاقتصاد السياسي الدّولي.

طبيعتها ومضمونها الفعلي وبخاصّة مغزى الانحطاط المهيمن لاستمرار نظام دولي ليبرالي. إنّ موقفي هو التالي :

إنّ عبارة "نظرية الاستقرار المهيمن" صاغها أصلا روبرت كيوهان للإشارة إلى آراء مجموعة متنوعة من الدارسين حول علاقة اقتصاد مهيمن ونظام دولي ليبرالي (Keohane, 1980). وللأسف، كان هذا التعبير يعني ضمنا "نظرية" موحّدة وأكثر انتظاما وأكثر حتمية ممّا قصده مؤيّدوها؛ وبالتالي، فإنّ كثيرا من مناوئيها اللاحقين قد خدعوا بسهولة. (جدير بالذكر أن كيوهان نفسه، وهو أحد منتقدي النظرية، غالبا ما يعرّف بأنّه أحد مؤيّديها الرئيسيين).

تجادل نظرية الاستقرار المهيمن بأبسط أشكالها بأنّ وجود قوّة مهيمنة أو مسيطرة شرط ضروري (وإن لم يكن شرطا كافيا) من أجل تطوير اقتصاد سوقي عالمي تطويرا كاملا. وخلافا للوصف المبالغ في البساطة للنظرية من جانب بعض النقاد بأنّها حتمية، تتمسّك النظرية بأن الهيكل السياسي المهيمن جائز ولكنّه لا يحدّد طبيعة السياسة التجارية أو محتوى المعاملات الاقتصادية (Gilpin,1981, pp. 129-30). فالسياسة التجارية تحدّدها أساسا التحالفات والمصالح المحلّية، أو ما سمّاه روغي (Ruggie) "الغرض الاجتماعي" (1982, pp. 382, 404)، كما تتحدّد المعاملات الاقتصادية التي تتم بصورة أساسية من قبل المتغيّرات الاقتصادية. وهكذا، رغم أنه من الواضح أن نظاما تعدّديا وغير مهيمن مثل نظام القرنين السابع عشر والثامن عشر يسهل نمو السوق العالمية، ففي غياب قوة مسيطرة، تميل المنافسة المركنتيلية والسياسات القومية إلى أن تكون هي المسيطرة. ولم يدخل العالم الحقبة الليبرالية من التجارة الحرّة إلا بعد الحروب النامليارية وبروز بريطانيا العظمى كقوة مهيمنة ليبرالية.

ثمّة صيغ عديدة لنظرية الاستقرار المهيمن التي تختلف اختلافا هامّا إحداها عن الأخرى. وقد تغيّرت آرائي من جراء انتقاد وجهه باحثون آخرون وبنتيجة تأمّلاتي حول الموضوع. ورغم أنه لا يمكن دراسة جميع المسائل التي أثارتها النظرية نفسها وأثارها منتقدوها هنا، فإنّ العديد من النقاط الهامّة لحجة هذا الكتاب تحتاج إلى دراسة.

إحدى هذه المسائل هي ما إذا كان من الممكن الإشارة إلى "السّلع الجماعية الدّولية" أو ما إذا كانت مجرّد سلع خاصّة مقنّعة كسلع عامّة. يجادل البعض بأن الأنظمة التجارية والنقدية ليست سلعا جماعية حقيقية لأنّ عدد المستفيدين قليل للغاية. يحتاج تعريف "سلعة عامّة" إلى "عدم قابلية التجزئة" و"عدم قابلية التخصيص". ويشدّد بعض النقاد على عدم إمكانية السّلع الجماعية الدّولية تلبية هذين المطلبين، (أي "عدم قابلية التجزئة" – حيث لا يمنع استهلاك أحد ما للسلعة من استهلاكها من قبل آخر، أو "عدم قابلية التخصيص" – حيث لا يمكن حرمان أحد من الوصول إلى السّلعة). ويلاحظ هؤلاء النقاد أنفسهم أنه لا يمكن انتهاك هذين المطلبين بسهولة، إذا كان استهلاك السّلعة من قبل فاعل ما على سبيل المثال يمنع استهلاكها من قبل فاعل آخر وإذا كان يمكن حرمان فاعلين معيّنين من الوصول إلى السّلعة. وعلاوة على ذلك، يشير البعض إلى أن بإمكان الفاعلين الدّوليين تأمين السّلع لأنفسهم، وهم يفعلون ذلك حقّا، من خلال المساومة، والتعاون المتبادل ومعاقبة المحتالين – ولذلك يشدّد بعض المؤلّفين على أن النموذج الملائم للاقتصاد الدّولي هو نموذج "معضلة السجين" أو مشكلة الإجراء الجماعي حيث تتعاون فرادى الدّول وتساوم تحقيقا لأهدافها الاقتصادية (Conybeare, 1985).

لهذه الانتقادات حسناتها وهي تضعف حجّة السّلع الجماعية التي تدعم الحاجة إلى قوّة مهيمنة. إنّ عدد المستفيدين من القلّة بمكان (بين الاقتصادات الكبرى على الأقل) بحيث لا يسهل التعاون ولا يمكنهم من تأمين احتياجاتهم بأنفسهم؛ ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه مع زيادة عدد الدّول ومع تحوّل القوّة نحو اليابان والبلدان الأقلّ نموّا في العقود الأخيرة، فقد باتت المحافظة على التعاون التجاري والنقدي أكثر صعوبة وتفاقمت مشكلة المستغلّين. كما يصحّ القول إنّه يوجد بالفعل عدد قليل جدّا من السّلع الجماعية المحضة في العالم الاقتصادي. فكل سلعة تقريبا ممّا يسمّى سلعة جماعية دولية لا توجد إلا فيما يخصّ جمهورا معيّنا من الزبائن. ولكن يمكن تطبيق هذا الانتقاد على كلّ سلعة جماعية فعليا. ويمكن للفرد اعتبار كلّ سلعة تقريبا بأنّها خدمة خاصّة؛ فالرصيف، الذي هو المثال الكلاسيكي لخدمة جماعية، رغم كلّ شيء لا يسمح الوصول إليه إلا لأولئك الأفراد المسموح لهم بدخول البلد بالفعل. ويمكن للغني أن يكون أكثر المستفيدين من الشرطة، ولكن بوسع الفقير أن يستفيد منها أيضا. وبالمثل، فإن اتفاقية "الغات" وصندوق

النقد الدّولي خدمتان عامتان لأعضائهما فقط ولكن حربا تجارية أو نظاما نقديا غير مستقر سيلحق الأذى بالجميع. حتى الاتحاد السوفياتي يمكنه الاستفادة من نظام نقدي دولي مستقر وهو يستفيد منه حقا.

ويؤكّد نقاد آخرون أنه يمكن للقوّة المهيمنة استغلال وضعها، ويقال إنّ لنظرية الاستقرار المهيمن نفسها محتوى معياريا. ويمكن استخدام النظرية للدفاع عن دور القوّة المهيمنة بكونها ليست ضرورية فحسب وإنّما مفيدة أيضا (Snidal, 1985, p.582). أي يؤكّد هؤلاء النقاد إمكانية استخدام النظرية، وهي تستخدم بالفعل، لدعم وتبرير الإمبريالية الأمريكية والسيطرة على بلدان أخرى. غير أن أنصار نظرية الاستقرار المهيمن يدركون تمام الإدراك أنّه يمكن للقوّة المهيمنة استغلال وضعها تحقيقا لغاياتها القومية الخاصّة بها. وكان كندلبرغر نفسه أحد أشد منتقدي السلوك الاقتصادي الأمريكي في السنوات الأخيرة، وإنني أؤيّد هذه الانتقادات[١٩].

إنّ موقفي هو أنّ وجود قوّة مهيمنة ضروري لوجود اقتصاد دولي ليبرالي. وسواء جرى تصوّر اقتصاد كهذا كسلعة جماعية أو سلعة خاصّة تتقاسمها مجموعة معينة من الدّول، فإنّ التجربة التاريخية توحي بأنّه كان من الصعب للغاية بلوغ تعاون اقتصادي دولي أو إدامته في غياب قوة ليبرالية مهيمنة وبأن النـزاع كان المعيار. وحسبما كتب جون كوندليف (John Condliffe, 1950, p.219)، بالإشارة إلى النظام الليبرالي في القرن التاسع عشر "فإنّ الزعامّة في تثبيت حكم القانون هي، كما كانت دائما، في أيدي الدّول التجارية الكبرى". وحاولت القوّة والمصلحة البريطانيتان الإبقاء على اقتصاد عالمي حر ومتكامل طوال معظم القرن، ولكن مع تضاؤل القوّة البريطانية، تضاءلت أيضا ثروات الاقتصاد العالمي الليبرالي. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، انهار الاقتصاد العالمي الليبرالي. وفي أعقاب الحرب، فشلت الجهود التي بذلت لإحياء النظام الليبرالي حين انتشرت القومية الاقتصادية وسياسات "إفقار جاري"، والتنافسات الاستعمارية. وتهدّد الحمائية والقومية الاقتصادية مرّة أخرى النظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي مع الانخفاض النسبي للقوّة الأمريكية.

---

(١٩) يميل الأمريكيون إلى الجدل بأن الولايات المتحدة قدمت تنازلات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية؛ وفي أغلب الأحيان يتّخذ الأوروبيون الغربيون رأيا معاكسا. فمثلا، يعتقد..... .....الكثيرون أن الولايات المتحدة استغلّت احتكاراتها التكنولوجية في فترة ما بعد الحرب. ومع أن ثمّة أساسا ما للموقف الأوروبي، فقد أجبرت الولايات المتحدة من قبل حلفائها على عدم الحصول على فائدة تزيد على ما حصلت عليه من جراء وضعها الاقتصادي المسيطر.

من الصواب سبر ما قد يكون لدى القوّة المهيمنة من بواعث لخلق وإدامة اقتصاد دولي ليبرالي. ويفترض أنصار النظرية بواعث تتفاوت بين بواعث عالمية ومصلحة ذاتية مستنيرة (Krasner, 1982a, pp. 198-99). فمثلا، في حين يميل كندلبرغر إلى اعتبار أنّ القوّة المهيمنة تكون مدفوعة بالأهداف الاقتصادية العالمية، فإني أعتقد أنّ الولايات المتحدة مدفوعة أكثر بالمصلحة الذّاتية المستنيرة والأهداف الأمنية. وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات الزعامّة إذ كان ذلك في مصلحتها الاقتصادية والسياسية وحتى الأيديولوجية، أو هذا ما اعتقدته على الأقل. وبهدف تأمين هذه المصالح الطويلة الأمد، كانت الولايات المتحدة مستعدّة لدفع التكاليف القصيرة الأمد والإضافية المترتبة على دعم النظام الاقتصادي والسياسي الدّولي.

غير أنه بسبب مشكلة الراكب المجاني، لا تميل القوّة المهيمنة إلى أن تدفع أكثر بكثير من حصّتها في تكاليف الاحتفاظ بالسّلعة العامّة على المدى الطويل (Olson and Zeckhauser, 1966). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المنافع الاقتصادية للدّول الأخرى مواتية على نحو لا تناسبي بسبب الحجم الأكبر لسوق القوّة المهيمنة. ويمكن للبلد المهيمن ككل (مقارنة بمصالح إقليمية) أن يخسر اقتصاديا من خلال فتح سوقه (Conybeare, 1985, p.245). وبالفعل، خلال مدّة طويلة من حقبة ما بعد الحرب، فقد أنشأت الولايات المتحدة وصانت اقتصادا دوليا نافعا لبلدان أخرى، ولعلّه كان لا تناسبيا بعض الشيء.

ومع ذلك، تستطيع القوّة المهيمنة ويمكنها استغلال وضعها بحيث "تمارس سلطة لفرز نتيجة أكثر مواءمة لها ممّا لو لم تمارس تلك السلطة (Kindleberger, 1981, p.245). ويمكن أن تصبح قسرية وتحاول تحسين وضعها من خلال استخدام تعريفات قصوى، والمضاربة بالعملات أو تدخّلات أخرى في العلاقات الاقتصادية (Young, 1982) . وحسبما جادل جون كونيبير فإنّ "السياسة الأفضل الأولى التي تتّبعها القوّة المهيمنة هي تطبيق قيود تجارية مثلى" وبالتالي تحسين معدّلات تبادلها التجارية (Conybeare, 1985, p.74).

تفترض هذه الحجّة أنّ زيادة المكاسب الاقتصادية إلى الحدّ الأقصى هي أعلى أولوية بالنسبة للقوّة المهيمنة، وأن احتمالات الانتقام والنتائج السلبية على العلاقات مع الدّول الصديقة والحلفاء السياسيين والالتزام الأيديولوجي بالليبرالية تثبط استخدام الدّولة المهيمنة لهذه الاستراتيجية. ومع ذلك، تشعر الدّولة المهيمنة بإغراء متزايد لاستغلال وضعها حين تتقلّص قوّتها، مثلما حصل مع الولايات المتحدة في condliffel ثمانينيات القرن العشرين.

وطوال معظم القرن التاسع عشر، مارس البريطانيون ضبط النفس وغاليا ما اتخذوا إجراءات خلافا لمصالحهم الاقتصادية. ويمكن أن يجادل المرء بالفعل بأن البريطانيين كانوا مقيدين بأيديولوجيتهم الليبرالية وبأنّهم عانوا اقتصاديا نتيجة لذلك. كان بإمكانهم اتّخاذ عدد من الإجراءات التدخّلية لوقف أفولهم الاقتصادي أو إبطائه على الأقل (Stein, 1984). لكنّهم لم يبدؤوا في إخضاع نزعتهم الدّولية الليبرالية إلى أهداف قومية أضيق نطاقا إلا في ثلاثينيات القرن العشرين وردّا على الكساد الكبير.

وعندما أطلقت الولايات المتحدة نظام بريتون وودز (Bretton Woods) حول أسعار الصرف الثابتة، ونفّذت مشروع مارشال، وأخذت زمام المبادرة في مفاوضات الغات بشأن تحرير التجارة، فقد تصرفت خدمة لمصلحتها الذّاتية المستنيرة. وقد حقّقت الولايات المتحدة فضلا عن بلدان أخرى مكاسب من خلال تخفيض الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز الاقتصادية. ولا ريب في أن الولايات المتحدة حقّقت مكاسب كبيرة من تحرير التجارة على الأقل في منتصف ستينيات القرن العشرين وفي أعقاب تنفيذ جولة كيندي لتخفيض التعريفات وذلك بسبب احتكاراتها التكنولوجية ووضعها المنافس القوي في الأسواق العالمية. وينبغي التنويه في الوقت نفسه بأنّ الولايات المتحدة تحمّلت في معظم فترة ما بعد الحرب التمييز الأوروبي والياباني ضدّ صادراتها وذلك في سبيل الإبقاء على تضامن التحالف.

كان لدى الولايات المتحدة بواعث أيديولوجية وسياسية واستراتيجية في سعيها لتحقيق اقتصاد عالمي ليبرالي؛ فقد كانت تحدوها الرغبة في الترويج لقيمها في الخارج، وخلق نظام دولي آمن، وتدعيم الروابط السياسية مع حلفائها. ولفترة عقدين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أخضعت الولايات المتحدة إلى حدّ كبير، لأسباب سياسية وأمنية، الكثير من مصالحها الاقتصادية الضيّقة إلى المصلحة الاقتصادية لشركائها في التحالف. وفي السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، تجنبت الولايات المتحدة، لغايات قومية، الإغراء بممارسة قوّتها السياسية والاقتصادية ولكن باستثناءات ملحوظة معيّنة، مثل الاحتواء الاقتصادي للكتلة السوفياتية أو المطالبة بمعاملة وطنية للشركات الأمريكية المتعدّدة الجنسيات. بل إن الولايات المتحدة خلقت بالفعل اقتصادا دوليا استطاع الآخرون الاستفادة منه استفادة تامّة.

ولكن في أواخر الستّينيات، باشرت الولايات المتحدة في اتّباع سياسات اقتصادية أكثر أنانية وكانت محل شجب متزايد من قبل نقّاد أجانب (سترينج Strange, 1985c, p. 256). وبدءا بتصاعد الحرب في فيتنام

واستمرارا في إدارة ريغان ذات العجز الهائل في الميزانية، استغلت الولايات المتحدة وضعها المهيمن بوسائل أطلقت العنان للقوى التضخّمية وأسهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. ورغم أنه يمكن اعتبار بلدان أخرى مخطئة بالتأكيد لاتباعها سلوكا أنانيا مماثلا، فقد أضعف المهيمن الأمريكي شرعيته وقبول حكمه عندما أخفق في الوفاء بما اعتبره آخرون مسؤولياته القيادية. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تمارس سياسات الحمائية والاقتصاد الكلّي وغيرها من السياسات التي يمكن أن ينطبق عليها ما سمّاه كونيبير "المهيمن المفترس" (Conybeare, 1985, p.406). ومع أفول الولايات المتحدة النسبي، بدأت في التحوّل من مهيمن خيّر إلى مسيطر ضار، وهو تغيّر ستتمّ مناقشته في الفصل العاشر.

ومع أنّ النظام المهيمن يتيح بالفعل بعض السّلع الجماعية لبعض الدّول، فإنّه ينطوي على صفات "معضلة السجين" الكلاسيكية، أي قد يكون لدى الدّول حافز للتعاون، ولكن لديها أيضا حافزا للخداع وبالتالي زيادة مكاسبها النسبية (Conybeare, 1984). ومع انحدار المهيمن، يزداد بروز هذه العناصر النـزاعية الكامنة إلى المقدّمة؛ وإذ تفعل ذلك، يغدو نموذج "معضلة السجين" وصفا ينطبق على النظام بدلا من نموذج السّلع الجماعية. وتنشأ خلافات حول إمكانية وصول دولة ما إلى الأسواق الخارجية دون معاملة بالمثل أو قد تمارس سياسات اقتصاد كلّي تضع دولا أخرى في وضع غير مؤات. وتبدأ الثنائية والسياسات التمييزية والقومية الاقتصادية في استئصال الليبرالية لتحلّ محلّها.

لعلّ أكثر ناحية غير مفهومة ومثيرة للجدل في نظرية الاستقرار المهيمن هي أهمية انحدار القوّة المهيمنة بالنسبة لاستمرار انفتاح الاقتصاد الدّولي. فالنظرية ليست حتمية حسبما يدعي النقاد. وما تقوله النظرية بشأن الانفتاح والانغلاق هو أنه "من المرجح أن يفضي توزيع مهيمن للقوّة الاقتصادية المحتملة إلى هيكل تجاري حر"(Kresner, 1976, p.318) وأن "النـزعة نحو انهيار أو تفتت النظام تزداد كثيرا مع الانحدار النسبي [للقوّة المسيطرة] " (Gilpin, 1975, p.73). ومن الواضح أنّ هذا لا يستبعد مواصلة التعاون الدّولي في فترة "ما بعد الهيمنة" (على حدّ قول كيوهان [1984a])، شريطة تطابق المصالح والأغراض الاجتماعية للقوى الاقتصادية الكبرى (Ruggie, 1982, p.384). ولا تقول النظرية إنّ التعاون الدّولي غير ممكن في غياب القوّة المهيمنة. واستشهادا بما قاله كندلبرغر، واضع النظرية، فإن بعض البلدان قد "تأخذ معا على عاتقها مهمّة توفير الزعامّة ، ممّا يضيف إلى الشرعية، ويوزع الأعباء، ويقلل خطر النظر إلى الزعامّة

نظرة ساخرة بوصفها ستارا للسيطرة والاستغلال" (1981, p. 252). إنّ ما تقوله النظرية هو أنّ هذا السيناريو غير محتمل، وأنه مع انحدار القوّة المهيمنة، تغدو المحافظة على نظام دولي ليبرالي (مع التشديد على مصطلح ليبرالي) أصعب بكثير.

نزعت نظرية الاستقرار المهيمن (بأشكالها غير المصقولة) إلى المبالغة في التشديد على دور الدّولة والعوامل السياسية في وجود وتشغيل الاقتصاد السوقي الدّولي. وقد قلّلت النظرية من التشديد على أهمية الأيديولوجيات المحرضة والعوامل الداخلية، وأهمية القوى الاجتماعية والتطوّرات التكنولوجية، وأهمية السوق نفسها في تحديد النتائج[٢٠]. وقد قيّم النقاد النظرية وانتقدوها بوصفها نظرية عامّة للاقتصاد السياسي الدّولي، سواء قصد مؤيدوها أن تكون كذلك أم لا (Lake, 1984). وقد أشاروا بحق إلى نطاقها المحدود، وعجزها عن إثبات علاقة وثيقة بين القوّة والنتيجة، وفشلها في التنبؤ بوقت وكيفية تصرّف القوّة المهيمنة في حالات معيّنة (Keohane, 1984a, ch.3).

إنني أعتبر النظرية ترياقا روريا للتركيز تركيزا تامّا على العوامل الاقتصادية لنظريتي الاقتصاد المزدوج والنظام العالمي الحديث. فنظرية الاستقرار المهيمن تحدّد الشروط السياسية لوجود نظام اقتصادي دولي ليبرالي والفكرة القائلة إنّ صعود وأفول القوّة المهيمنة عامل محدّد هام للتغيير الهيكلي. وبالتالي، فهي تقدّم أحد العناصر لفهم ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي.

آليات التغيير الهيكلي

The Mechanisms of Structural Change

حسبما علّمنا ماكس ويبر (Max Weber) وكارل بولانيي (Karl Polanyi) وغيرهما، فإنّ الانفعالات الدينية والمؤسّسات الاجتماعية والأوضاع المادّية (الموارد والتكنولوجيا) تحث الناس وتخلق عوائق وفرصا للتصرف الإنساني. وفي الغرب الحديث، أدّت أيديولوجيات العلمانية والليبرالية والقومية وانتشار المجتمعات الديمقراطية والثورة الصناعية المستمرّة إلى ظهور السوق ودولة الأمّة بوصفهما الوسيلتين

---

(٢٠) أنا مدين لجوان غوا (Joanne Gowa) لكونها أول من جعلني أدرك هذا القصور الهام لنظرية الاستقرار المهيمن.

الرئيسيتين لتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية : ومع ذلك، حسبما يذكّرنا كما ينبغي الماركسيون وغيرهم من منتقدي الرأسمالية، فإنّ هذه الأشكال الاجتماعية هي نتاج قوى تاريخية معينة قد تختفي يوما ما عن المسرح. ويمكن لانتشار الأفكار الاشتراكية وزيادة أهمية المجتمعات غير الغربية واللاليبرالية والتطوّرات التكنولوجية تقويض أيّ من هاتين المؤسّستين أو كليهما. وبرغم ذلك، فإنّ السوق والدّولة راسختان جيدا في الفترة الحالية وسوف تظلان أكثر العوامل ديناميكية في المجتمع المعاصر في المستقبل المنظور.

ضمن الإطار التاريخي للعوائق والفرص، تتفاعل الدّولة والسوق لخلق هيكل الاقتصاد السياسي الدّولي، أي تلك المظاهر الثابتة نسبيا للاقتصاد العالمي التي تتضمّن التقسيم الدّولي للعمل، وشبكة التجارة والنظام النقدي والمالي الدّولي فضلا عن القواعد أو الأنظمة التي تحكم هذه الفعاليات الاقتصادية. وتميل هذه الهياكل إلى أن تعكس كلا من قوّة الفاعلين وفعالية القوى السوقية.

كانت هذه الهياكل تنشأ عبر التاريخ في أعقاب الحروب العظمى أو الحروب المسيطرة التي حدّدت التسلسل الهرمي الدّولي. وحسبما أشار فالرشتاين وبراودل وغيرهما، كانت الهياكل الإمبريالية و"الإمبراطوريات العالمية" تميل، قبل حقبة دولة الأمّة، إلى أن تكون الصفة المميزة للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدّولية. ولقد كانت هياكل الاقتصاد السياسي الدّولي في العالم الحديث تنتج بصورة أساسية من أفعال دول الأمم المهيمنة المتعاقبة. وقد استخدم هذان الاقتصادان الأساسيّان -بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين -قوّتهما العسكرية والاقتصادية لإنشاء اقتصادات سوقية دولية ليبرالية (Gilpin, 1981).

كما أتاحت هذه الهياكل الاقتصادية والسياسية المتعاقبة فرصا لنموّ وتوسيع اقتصادات أخرى، رغم أنها تعكس مصالح الاقتصادات المسيطرة. ومع مرور الوقت، فإنّ التغيّرات في البيئة الاجتماعية وفي توزيع القوّة الاقتصادية والعسكرية وفي مصالح الفاعلين الاقتصاديين تقوّض أسس الهيكل؛ إذ يحاول الفاعلون الذين قد يستفيدون من التغييرات إصلاح الهيكل القديم أو إنشاء هيكل جديد من خلال تغيير المظاهر التجارية والنقدية وغيرها من مظاهر الاقتصاد الدّولي وقواعده الحاكمة. وإنّ الفاعلين الاقتصاديين الذين قد يخسرون من التغييرات، بما في ذلك المهيمن المنحدر، يقاومون مثل هذه المطالب أو يحاولون تغيير الهيكل من أجل جلب المنفعة لأنفسهم. ويتمّ حلّ النـزاع الحتمي بين القوى الصاعدة والآفلة في نهاية المطاف إمّا

من خلال اللجوء إلى القوّة أو من خلال تعديلات سلمية تحدث في هيكل جديد أو معدّل يعكس المجموعة المتغيّرة من المصالح الوطنية وتوزيع القوّة العسكرية والاقتصادية.

وتكمن في آلية التغيير الهيكلي حقيقة مفادها أنه رغم أن نظام السوق يعزّز تطوّر العالم الاقتصادي والسياسي، فإنها لا تفعل ذلك على قدم المساواة. فعملية النمو الاقتصادي هي بالفعل متفاوتة من عدّة وجوه. ويتفاوت معدّل النموّ تفاوتا كبيرا من منطقة إلى أخرى من الكرة الأرضية. كما أنّ قطاعات شتّى من اقتصاد ما تزداد أيضا بمعدّلات مختلفة ويتحول القطاع العالي النموّ، مع مرور الوقت، من صناعات أقلّ تقدّما إلى صناعات أكثر تقدّما من الناحية الفنية؛ وتوجد في كلّ اقتصاد قطاعات اقتصادية رائدة ومتثاقلة ومنحدرة. وعلاوة على ذلك، يتفاوت معدّل النموّ الاقتصادي مع مرور الزمن؛ ويتذبذب من فترات نموّ بطيء إلى فترات نموّ سريع. وهذه النـزعات الجوهرية الثلاث في أيّ اقتصاد نام تقوّض الهيكل الحالي للاقتصاد السياسي الدّولي وتخلق تحدّيات لابد من مجابهتها إذا ما أريد للاقتصاد أن يظلّ مستقرّا.

النموّ المتفاوت بين الاقتصادات الوطنية

Uneven Growth among National Economies

لكلّ اقتصاد هيكل هرمي مكون من نواة (أو نوى) مسيطرة ومن محيط تابع[٢١]. وسواء كانت النواة مدينة أو منطقة أو بلدا، فإنّها هي قطب نموّ الاقتصاد، حيث تستمد الموارد (الغذاء والمواد الخام والعمالة) من المحيط وتورد السّلع والخدمات والأسواق إلى المحيط. وتتّسع النواة وتدمج محيطا أكبر بكثير داخل النظام الاقتصادي مع نموّ الصناعة وغيرها من الفعاليات الاقتصادية. ورغم وجود تفاوتات واسعة النطاق لهذه العلاقة المترابطة المتّسعة، فإن تقسيم العمل بين النواة الديناميكية والمحيط التابع ميزة عالمية لكلّ اقتصاد (Friedman, 1972).

ولعملية النموّ هذه نتيجتان متعارضتان لتوزيع الثروة والقوّة والفعاليات الاقتصادية داخل الاقتصاد. فمن ناحية، فإن ما أسماه غونار ميردال (Gunnar Myrdal) التأثير الناجم عن "الاجتراف الخلفي"

(٢١) الفقرات التالية مكيفة (معدّلة) من غلبين (Gilpin, 1972).

(backwash) وما أسماه ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) التأثير الناجم عن "الاستقطاب": ينـزع رأس المال والصناعة والفعالية الاقتصادية إلى التركز في النواة. ومن ناحية أخرى، مقابل هذا التأثير التكتّلي، ثمّة نزعة إلى حدوث تأثير "الانتشار" (Myrdal) أو "القطْر" (Hirschman)؛ أي تنتشر الثروة والفعاليات الاقتصادية من المركز أو قطب النموّ إلى المحيط وتتوزع عنه نقاط عقدية في النظام(٢٢). توجد نزعة قوية لدى الصناعة للهجرة نحو تجمعات عمالة وموارد طبيعية أرخص(٢٣)، وكان ديفيد هيوم (David Hume) أول من لاحظ ذلك دون شك وشدد عليه علماء الاقتصاد اللاحقون.

إنّ نزعات التركز والانتشار المتعارضة ذات أثر ضئيل في النموذج الليبرالي للاقتصاد السياسي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لغياب حدود سياسية أو غيرها ضمن المجتمعات المحلّية، ورغم إمكانية حدوث عمليات نزوح مؤقتة، فإنّ انتقال العمالة ورأس المال بين النواة والمحيط ضمن مجتمع محلّي يميل إلى إنتاج توازن اقتصادي وسياسي مع حرية انتقال العمالة من المحيط إلى النواة ورأس المال من النواة إلى المحيط، وبالتالي تتساوى الأجور ومعدّلات المردود. بيد أنه في العالم الدّولي حيث تقسم الحدود السياسية النواة والمحيط وتقيّد حرية انتقال العمالة ورأس المال، تترتب على عملية التركز والانتشار آثار سياسية عميقة. فهي تطلق قوى قوية من القومية الاقتصادية، بدءا بالمحيط وربّما في النواة لاحقا.

إنّ الميزة الأولية للنواة على المحيط هي تفوقها الفني والتنظيمي، ويكمن تحت هذه الميزة تقسيم العمل بين الصناعات المتقدّمة للنواة والتكنولوجيا المنخفضة ومنتجي المواد الأولية للمحيط. ويميل المركز إلى التمتّع بشروط تجارية مؤاتية مع شركائه الاقتصاديين وذلك بسبب تقدّمه في الابتكار وتفوقه الصناعي. وإنّ الكفاءة الأكبر وبالتالي معدّلات الربح الأعلى وتراكم رأس المال هي أهم أسباب النموّ الاقتصادي السريع وتركيز الثروة والقوّة في النواة. وبالتالي، على المدى القصير، وفي غياب مقاومة سياسية من قبل دول المحيط، تميل آثار الاستقطاب عند النواة إلى السيطرة على آثار الانتشار إلى المحيط.

---

(٢٢) هذا البحث مشتقّ من كتابات (1958) Hischman و (1971) Myrdal حول النواحي المكانية للنموّ الاقتصادي.

(٢٣) للاطّلاع على النـزعة التاريخية لدى الصناعة إلى الانتشار جغرافيا، انظر (H. Johnson, 1968). وتأتي الإشارة إلى هيوم (Hume) من مقالة كتبها لويس (Lewis, 1957, p.582). وتتعارض هذه الملاحظات مباشرة، بالطبع، مع آراء نظرية التبعية.

ولكن على المدى الأطول، يميل معدّل النمو في النواة إلى التباطؤ ويميل موقع الفعاليات الاقتصادية إلى الانتشار إلى مراكز نموّ جديدة في المحيط. ولأسباب شتى، مثل زيادة كلفة اليد العاملة وانخفاض العوائد الهامشية على الاستثمار، تبدأ النواة في فقدان ديناميكيتها وميزتها التنافسية. وفي الوقت نفسه، تنتشر الصناعة من النواة إلى المحيط عبر آليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وفي عملية الانتشار هذه، يتمتّع المحيط "بمزايا التخلف": تكاليف عمالة أقل، وأحدث المعامل، واتّساع فرص الاستثمار (Gerschenkron, 1962). ونتيجة لذلك، تحل نوى صناعية جديدة في المحيط السابق محل النواة القديمة بوصفها أقطاب نمو النظام.

وكما لاحظ عدد من المؤلّفين، فإن نمو وتطوّر نظام السوق هما إلى حدّ كبير ظاهرة حدود [٢٤]. ويتعزّز النموّ الاقتصادي من خلال اكتشاف مصادر جديدة من المواد الغذائية والمواد الأولية وتطوّر أسواق جديدة عند حدود أو محيط النظام. وفي مناطق سابقة غير مستغلّة، تميل الأرباح وبدلات إيجار الاحتكار إلى أن تكون أعلى مما هي عليه في مناطق مطورة بالفعل. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يعمل التقدّم التكنولوجي وغيره من أشكال الابتكار، مثلا، مع أنماط جديدة من النقل والاتصالات، على فتح حدود اقتصادية عبر تخفيض تكاليف الصفقات. وحسبما قدّر الماركسيون التقليديون على وجه الخصوص، يعطي استمرار التوسّع داخل الحدود المحيطية نشاطا جديدا للرأسمالية وفي الوقت ذاته يطوّر الحدود ويخلق منافسين اقتصاديين جددا.

بيد أنّ انتشار الفعاليات الاقتصادية وعملية النموّ لا يحدثان على نحو متساو عبر سائر المحيط، إذ إن توزيع المواد الأولية ووجود مهارات روح المبادرة وشبكات الاتصالات، فضلا عن سياسات الحكومات وعوامل أخرى، تميّز منطقة على أخرى. وتبدأ الدّول تطوّرها في أوقات مختلفة وتنمو بمعدّلات مختلفة، ويحدث الانتشار على نحو متفاوت على شكل تركّزات جديدة للقوّة الاقتصادية والثروة (Hawtrey, 1952, p.70). ومع مرور الوقت، فإن ما كان جزءا غير مميّز من المحيط يصبح قطب نموّ بحكم ما له من صفات، بل وقد يصبح مركزا لمزيد من انتشار النموّ الاقتصادي.

---

(٢٤) إن النموّ الاقتصادي كظاهرة حدودية موضوع متكرّر في الكتابات التاريخية ويتصل اتصالا وثيقا بالنـزعة التوسّعية لنظام سوقي. انظر، مثلا، الكتابات العديدة لوليام ماكنيل (William McNeill) حول الأنماط التاريخية. يقدم داي تيللا (Di Tella) تحليلا تصنيفيا لهذا الموضوع.

تؤدّي عملية النموّ المتفاوت بين الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي ليبرالي إلى تمييز اقتصادي وسياسي متزايد للدّول وتخلق تسلسلا هرميا دوليا للثروة والقوّة وعلاقات التبعية بين اقتصادات النواة الناشئة واقتصادات المحيط المعتمدة على الاقتصادات الأولى بشأن الموارد الرئيسية اللازمة لنموّها. وتنشط التفاعلات القومية القوية مع نهوض مراكز جديدة من النموّ الاقتصادي ومع انخفاض اقتصادات أخرى. وتحاول فرادى الدّول والمصالح الاقتصادية مقاومة وحصر عملية القوى الاقتصادية.

وفي واقع الأمر، تنشأ القومية الاقتصادية في المحيط بوصفها إجراء وقائيا ضد تلك القوى السوقية التي تبدأ بتركيز الثروة ثمّ تقسم الاقتصاد الدّولي إلى نواة متقدّمة ومحيط تابع. وتعكس القومية الاقتصادية رغبة المحيط في امتلاك وتوجيه نواة صناعية مستقلّة حيث موقع الثروة والمهن الجذّابة والسلطة. ويكون هدفها تحويل التقسيم الدّولي للعمل عبر التصنيع وتحويل دولة المحيط إلى نواة صناعية مستقلّة. ومع انتشار الروح الصناعية إلى المحيط وخلقها مصادر منافسة جديدة، قد تصبح النواة حمائية في محاولة لإبطاء أو إيقاف انحدارها الصناعي.

وبسبّب التفوّق الصناعي الأولي للنواة ومزاياها التنافسية، كلّما تأخّر تصنيع المحيط، كلّما ازدادت الحاجة إلى الجهد لتطوير صناعات قابلة للبقاء وشقّ طريقها داخل الأسواق العالمية. وثمّة حاجة مقابلة لسلطة وطنية قوية أو "دولة صلبة" للتعويض عن القوى السوقية التي تميل إلى تركيز الثروة والنشاط الاقتصادي والقوّة في النواة. ومع أنه بالإمكان تعليل انتشار النموّ فضلا عن تركيز الثروة بكونهما إلى حدّ كبير القوى السوقية، فإنّ وجود سلطة سياسية مركزية أو دولة قوية قادرة على معادلة القوّة الاقتصادية للمراكز القائمة والنـزعة التركيزية لقوى السوق شرط ضروري لحدوث الانتشار بالمعدّل الذي يرغبه المحيط.

لكن ما إن ينطلق المحيط على درب التصنيع، حتّى يتمتّع الصناعيون المتأخّرون "بمزايا التخلف" المذكورة آنفا والتي تمكنهم في النهاية من تجاوز معدّل نموّ الزعيم الصناعي. وباستخدام أكثر التقنيات تقدّما وكفاءة وبالاستفادة من الدروس التي تعلّمتها أكثر الاقتصادات تقدّما، يلحق المبتدئون المتأخّرون بالزعماء الصناعيين وقد يتجاوزونهم بالفعل، ويحوّلون مع مرور الوقت مركز القوّة الصناعية العالمية، وبالطبع ميزان القوّة العسكرية الدّولي.

ومع انتشار الصناعة العالمية والفعاليات الاقتصادية العالمية إلى المراكز الصاعدة للقوّة الاقتصادية في المحيط، تتعرض النواة (و النوى) الأصلية لضغوط تنافسية متزايدة. ومع الارتفاع النسبي لمعدّلات الأجور وتزايد الصناعات غير الفعالة، تحلّ محلّ صادراتها في الأسواق العالمية صادرات منتجين أجانب أقل كلفة. وتبدأ الصناعات المتناقصة التنافس فقدان السوق المحلّية، ممّا يطلق العنان داخل اقتصاد النواة نفسه الآخذ في الانخفاض لقوى فعالة من الحمائية الاقتصادية للدفاع عن الصناعات المهدّدة وعن وضع الاقتصاد داخل النظام. وتفسح الليبرالية المجال للسياسات الوطنية وتنتشر الحمائية في سائر أنحاء النظام الدّولي. وكنتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد العالمي الليبرالي معرّضا لأن يتجزّأ إلى أمم اقتصادية متنافسة أو إلى كتل إقليمية.

يمكن تصوير عملية النموّ المتفاوت الموصوفة هنا على النحو التالي : أثناء المرحلة المبكّرة لاقتصاد عالمي مترابط، تهيمن آثار الاستقطاب على آثار الانتشار. ولكن مع مرور الزمن، ومن جرّاء زيادة الكفاءة في المحيط وزيادة الاقتصادات السالبة في النواة، فإنّ الانتشار يتجاوز الاستقطاب. وتنمو اقتصادات محيطية معيّنة وتتّخذ طابع التصنيع بمعدّل أسرع من النواة. وإذ يحدث هذا، تشتدّ المنافسة بين اقتصادات المحيط الصاعدة واقتصادات النواة المنحدرة ممّا يهدّد استقرار النظام الاقتصادي الليبرالي.

نشوء وانخفاض قطاعات قيادية

The Rise and Decline of Leading Sectors

تتمثّل إحدى المزايا الأخرى للنموّ الاقتصادي في نموّ قطاعات مختلفة من الاقتصاد بمعدّلات مختلفة؛ إذ إنّ عملية النموّ الاقتصادي عملية غير متوازنة. في كلّ اقتصاد، سواء كان إقليميا أو وطنيا أو دوليا، توجد قطاعات تتّسع سريعا تسبق وتقود بقية الاقتصاد، وقطاعات راكدة نسبيا موجودة في حالة من التوازن الشامل، وقطاعات آخذة في الانحدار وهي قطاعات نموّ سابقة أصبحت كوابح تعيق حركة بقية الاقتصاد. ويتطوّر اقتصاد سوقي عبر تغييرات هيكلية متعاقبة تنتجها ما يسمّيه جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) عملية "تدمير إبداعي"(Schumpeter, 1950).

ويكمن تحت هذه الظاهرة من النموّ القطاعي المتفاوت في العالم الحديث قانون النموّ والتخلف الاقتصادي أو ما سوف يسمّى لاحقا "دورة المنتج"[٢٥]. يتّخذ نمط تطوّر الابتكار الصناعي الهام شكل حرف S أو منحنى السّوقيات (logistics curve)، وذلك حسب سايمون كوزنتس (1930) وهو أول من وصف هذا النمط. إنّ الفترة المبدئية هي فترة نموّ اقتصادي سريع تتميّز بزيادات كمية في المنتجات وتحسينات نوعية في التكنولوجيا الأساسية؛ أمّا الصناعات الثانوية والثلثية فتدور بسرعة وتشجّع النموّ في سائر أنحاء الاقتصاد. ولكن مع مرور الوقت، يذوي اندفاع نموّ الابتكار وتتراجع الصناعة عن كونها مولد معدّلات مرتفعة من الأرباح والأجور والعمالة. وفي نهاية الأمر، تنحدر الصناعة لتحتلّ مكانها صناعات سريعة الاتّساع تبدأ صعودها على المنحنى. وتميّز التكنولوجيات الصناعية الصاعدة والمنحدرة الاقتصاد الديناميكي وتؤثّر تأثيرا ملحوظا في سياساتها (Kurth, 1979).

منذ الثورة الصناعية، يعود السبب الرئيسي للنموّ الاقتصادي إلى سلسلة ابتكارات تكنولوجية أتاحت فرصا جديدة للاستثمار والتوسّع الاقتصادي. ويشكّل منتج جديد أو عملية صناعية أكفأ، أو نمط نقل جديد حافزا قويا لقطاع معيّن من الاقتصاد. ولكن مع مرور الوقت، يبدأ اتّساع هذه الابتكارات "الحينية"، باستخدام مصطلح كوزنتس في التضاؤل، مسبّبا انخفاضا في المردود الهامشي وتحلّ محله قطاعات جديدة أخرى تزداد اتساعا(Kuznets, 1966, p.5) .

إنّ تاريخ الاقتصاد العالمي على مدى القرنين الماضيين هو تاريخ من قطاعات اقتصادية قيادية متعاقبة. وقد كانت هذه المجالات الصاعدة والمنحدرة من النشاط الاقتصادي مسؤولة عن عملية النمو الاقتصادي؛ فهي تحدّد مختلف مراحل الثورة الصناعية المستمرّة كما تعيد تشكيل المسرح السياسي أيضا. وقد دفع التقدّم التقني المفاجئ في قوّة البخار وعلم التّعدين والمنسوجات النموّ الاقتصادي وأدّى إلى تفوّق بريطانيا العظمى في مجال الصناعة. ولاحقا، وفر تطوّر السكك الحديدية وفتح أراض جديدة في أمريكا ومناطق أخرى في "أراضي الاستيطان الحديث" الحافز الكبير للاستثمار والنموّ. وفي القسم الأخير من القرن التاسع

---

(٢٥) للاطّلاع على قانون النمو أو التخلف الاقتصادي، انظر كوزنتس (1930, ch. I). إن هذه الفكرة أساسية لمفهوم دورة المنتجات. ويرتكز الكثير من الجدل في هذا القسم على هذا المفهوم.

عشر ومطلع القرن العشرين، كانت أساليب جديدة من التنظيم الصناعي وتقانات الفولاذ والكهرباء والمواد الكيمائية القائمة على العلم تقود عملية النموّ، وبخاصّة في القوتين الصناعيتين الناشئتين، ألمانيا والولايات المتحدة. وفي منتصف القرن العشرين وخلال حقبة السيطرة الأمريكية، كانت السّلع الاستهلاكية المعمرة، وصناعات السيارات والصناعات القائمة على النفط تقود الاقتصاد العالمي. وفي العقود الأخيرة من هذا القرن، أخذت التقانات الجديدة في مجال الالكترونيات والحواسيب والاتصالات وما يسمّى قطاعات الخدمات تحدث تغييرات هامّة في هيكل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

وفي النموذج الليبرالي لاقتصاد ما، تتم هذه العملية من النموّ القطاعي المتفاوت والتغيير الهيكلي على نحو سلس نسبيا. وفي اقتصاد كهذا، تنمو القطاعات الواقعة على القسم المنحدر من المنحنى بمعدّل سريع وتمتصّ الموارد الإنتاجية (العمالة ورأس المال والأرض) التي تتحرّر من قطاعات الاقتصاد المنحدرة. وهناك قطاعات في أعلى المنحنى تكفّ عن كونها مصادر نموّ متواصل. وهناك أيضا قطاعات أخرى واقعة على منحدر المنحنى النازل، تخفض وتحرّر الموارد التي يمكن أن تغذّي قطاعات الاقتصاد المتّسعة. ورغم تفاوت النموّ المجزّأ بين شتّى القطاعات، يواصل الاقتصاد النموّ على وجه الإجمال، وبالتالي يؤمّن معدّلا ثابتا من العمالة والأرباح والرفاه الاقتصادي.

ومع ذلك، في العالم الحقيقي، فإنّ هذه العملية من النموّ القطاعي المتفاوت والتغيير الهيكلي هي أبعد من أن تكون سلسة. إذ يوجد عادة صراع شديد على الموارد والأسواق بين القطاعات المتّسعة والمنحدرة. إنّ العمالة ورأس المال في القطاعات المنحدرة يقاومان عملية حلول العمالة ورأس المال محلّهما في القطاعات المتّسعة ويصبحان من أنصار الحمائية والسياسات الوطنية. ويتلو ذلك نزاع سياسي بين القطاعات المنحدرة والصاعدة على التحكّم بالسياسة الاقتصادية. ويكون هذا التوتر السياسي حادّا على نحو خاص عندما يقع القطاع المتّسع في دولة واحدة والقطاع المنحدر في دولة أخرى. وفي عالم من دول الأمّة والحدود السياسية، لا يستطيع رأس المال، وبخاصّة العمالة، الهجرة بسهولة من القطاع المنحدر إلى القطاع الصاعد للعثور على عمالة جديدة. وكنتيجة لذلك، تنشأ نزاعات بين الدّول عندما تسعى فرادى الدّول إلى تعزيز صناعاتها المتّسعة أو حماية صناعاتها المنحدرة.

يتمثّل أحد الأهداف الرئيسية للدّول في العالم الحديث في أن تكون موضع القطاعات النامية للاقتصاد الدّولي. وتطمح الدّول إلى أن تكون مصدر الابتكار التكنولوجي وأن تنال التفوق الصناعي على مجتمعات أخرى، إذ إنّ امتلاك احتكار تكنولوجي في القطاعات المتّسعة من الاقتصاد العالمي يمكّن الدّولة من استخلاص "أجور تكنولوجية" من اقتصادات أخرى في النظام. وبلغة علماء الاقتصاد المعاصرين، فإنّ كلّ دولة، سواء أكانت مصيبة أم مخطئة، تريد أن تكون أقرب ما يمكنها إلى الطرف الابتكاري "لدورة الإنتاج" حيث الاعتقاد بوجود أعلى "قيمة مضافة"[٢٦].

وحسبما حاجّ شومبيتر في "نظرية التنمية الاقتصادية"، فإنّ الأرباح ومعدّلات المردود العالية من الاستثمار مردّها وجود احتكار (Schumpeter, 1961). ففي نظام من المنافسة الكاملة، ليس للربح وجود، إذ تميل أرباح الاحتكار إلى أن تكون الأعلى في قطاعات الاقتصاد المتّسعة قبل أن تنتشر ميزة تكنولوجية أولية إلى منافسين اقتصاديين. إنّ ملاحظة سميث القائلة إنّ كل رجل أعمال يطمح إلى أن يكون احتكاريا ويتمتّع بأرباح الاحتكار أو المنافع يمكن تطبيقها أيضا على الدّول. ولهذا السبب، فإن المنافسة بين الدّول من أجل النموّ وقطاعات قيمة مضافة عالية هي ناحية هامّة من ديناميكية الاقتصاد السياسي الدّولي. وإنّ إحدى مسائله الجوهرية هي الموقع العالمي لهذه الفعاليات.

ومع أنّ هذه النـزعات كانت موجودة على الدوام، فقد أصبحت أشد وأهم من جرّاء زيادة معدّل الانتشار التكنولوجي والتغيّرات الناجمة عنه في الميزة المقارنة. وفي هذا العالم الأكثر ديناميكية، يجري تدمير القطاعات الاقتصادية الرائدة بسرعة متزايدة، الأمر الّذي يفرض بذلك نفقات تكيّف مؤلمة على رأس المال والعمالة. وحينما تحدث هذه العملية من التغيير الاقتصادي والتكيف عبر الحدود الوطنية، مثلما حدث بالنسبة لصعود المنافسة اليابانية اللافت للنظر في أواخر القرن العشرين، تترتب على الإلغاء التدريجي للصناعات المنحدرة وإنشاء قطاعات نموّ جديدة آثار سياسية قوية.

(٢٦) إن (Dixit, 1985, pp.22-23) مناقشة جيّدة لمفهوم "القيمة المضافة" أو الربح المفرط ومنفعته.

تفاوتات النموّ الاقتصادي على المدى البعيد

Long-Term Variations of Economic Growth

كان النموّ الاقتصادي لافتا للنظر حقّا طوال التاريخ البعيد الأمد للاقتصاد العالمي في العصر الحديث. فقد حدثت زيادة ممتدّة وهائلة في مجمل ثروة الفرد على مدى عقود عديدة. وكما يشير الليبراليون، فقد سلك الاقتصاد العالمي مسار نموّ خطيا نحو الأعلى. غير أنّ هذه العملية كانت متفاوتة مع مرور الوقت تماما مثلما كانت متفاوتة بالنسبة لمناطق العالم والقطاعات الاقتصادية. كما ترتبت آثار سياسية هامّة على هذه الظاهرة من النموّ الاقتصادي الدوري.

إنّ حقيقة معدّلات النموّ الاقتصادي المتفاوتة ليست محل نزاع جدّي بين علماء الاقتصاد. فقد حدّد أصحاب نظريات الدورة الاقتصادية عددا من الأنماط الدورية، مثل نمط كتشن (Kitchin) (حوالي ثلاث سنوات)، وجوغلر (Juglar) (تسع سنوات أو نحو ذلك)، ونمط كوزنتس (Kuznets) (موضع نقاش أكبر) (عشرون سنة تقريبا)[٢٧]. ويختلف علماء الاقتصاد بشأن أسباب وديناميكية هذه الظواهر الدورية، مثلا، أنواع الصدمات التي تجعل النظام الاقتصادي ينحرف عن مسار نموّه المتوازن والعوامل المسؤولة عن الفشل اللاحق في التكيّف بسرعة وبالتالي العودة إلى حالة من النموّ المتوازن. كما يختلف علماء الاقتصاد حول إمكان السّيطرة على الدورات الاقتصادية من خلال السياسة المالية أو النقدية.

إنّ الوجود المزعوم لدورات طويلة من التوسّع والانكماش الاقتصادي هو مشكلة أكثر مثارا للجدل وأكثر أهمية للاقتصاد العالمي. وكان أول من أبرز أهمية هذه الدورات عالم الاقتصاد السوفياتي ن. د. كوندراتيف (N.D. Kondratieff) في عشرينيات القرن العشرين وتمّ دمجها لاحقا داخل نظريات جوزيف شومبيتر وغيرها من النظريات الخاصّة بالدورات الاقتصادية. ويقال إنّ هذه "الأمواج الطويلة" أو دورات كورداتيف تدوم قرابة خمسين سنة. وترفض نظرية أمواج النموّ الاقتصادي والكساد الطويلة أن تزول،

(٢٧) يلخّص لويس (Lewis, 1978b, p.19) مختلف أنواع الدورات الاقتصادية.

رغم أن علماء الاقتصاد الليبراليين قد حوّلوا هذه النظرية إلى كومة نفايات ثقافية ورغم أنها باتت مصدر حرج لمعظم الماركسيين (٢٨).

وبناء على فرضية الأمواج الطويلة، فإنّ هذه التأرجحات نحو الأعلى ونحو الأسفل سمة متأصّلة من سمات عمل الاقتصاد العالمي. وتجادل النظرية بأن العالم قد شهد العديد من دورات كوندراتيف منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. وفي الفترة من ١٧٨٨ إلى ١٨١٥، كانت هناك مرحلة توسّعية من النموّ الاقتصادي وارتفاع الأسعار تلتها مرحلة انكماش وهبوط في الأسعار في الفترة من ١٨١٥ إلى ١٨٤٣. وكانت الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٨٧٣ فترة توسّعية ولكن في أعقاب الكساد الكبير في سنة ١٨٧٣، تميّز الاقتصاد العالمي لغاية سنة ١٨٩٧ بنموّ أبطأ ولكنّه جوهري وبهبوط في الأسعار. ثم بدأت مرحلة توسّعية أخرى واستمرّت لغاية الانهيار الاقتصادي الناجم عن الكساد الكبير. ثمّ بدأ الانتعاش في أواخر ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وأفضى إلى التوسّع الذي لم يسبق له مثيل في أواخر الخمسينيات والستينيات. وتميّزت الفترة منذ سنة ١٩٧٣ بانكماش اقتصادي ولغاية الثمانينيات بارتفاع في الأسعار. وينظر أصحاب نظريات دورة كوندراتيف إلى الاقتصاد العالمي بوصفه تاريخ ذرى وأغوار تفصل بين ذروة وأخرى خمسون سنة تقريبا.

ومع أن كوندراتيف نفسه ربط اندلاع الحروب الكبرى بحالات تحسّن اقتصادي واضح، فقد ذهب عدد من أصحاب النظريات الاجتماعية المعاصرين أبعد من ذلك وافترضوا وجود ارتباط حاسم ومنتظم بين مثل هذه الدورات الاقتصادية الطويلة الأمد وما حدّدوه بأنّه دورات الحروب العظمى والزعامّة السياسية العالمية(٢٩). ورغم أن هذه فكرة آسرة، فإنّه لم يتم البرهان على العلاقة السببية بما فيه الكفاية. ولكن حسبما توحي نظرية الاستقرار المهيمن على أقلّ تقدير، فإنّ وجود زعيم سياسي عالمي "ليبرالي" يسهل استقرار ونمو الاقتصاد العالمي، وعلاوة على ذلك، فإنّ العافية الاقتصادية للمهيمن والاقتصاد العالمي على نحو

---

(٢٨) أدّى إحياء هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين إلى عدد من الكتابات من قبل الماركسيين وغيرهم من الباحثين. يقدّم فان دويجن (Van Duijn, 1983) مناقشة موسّعة للنظرية. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، ومع الانتعاش الاقتصادي، تراجعت النظرية مرّة أخرى بعيدا عن الأنظار.

(٢٩) يمثل مودلسكي (Modelski, 1978) مناقشة عامّة لعلاقة الأمواج الطويلة والتطوّر السياسي.

أعم مرتبطة ارتباطا وثيقا بلا ريب. (انظر المناقشة أعلاه). ولكن بالنسبة للوقت الحاضر، وحيث إنّ وجود "الأمواج الطويلة" ذاتها موضع نزاع، ينبغي النظر بشيء من التحفّظ إلى هذه النظريات الأكثر جرأة التي تربط الدورات الاقتصادية والسياسية[٣٠].

ورغم أنّ قلّة من علماء الاقتصاد تنكر أنّ الاقتصاد العالمي قد مرّ بفترات طويلة من النموّ السريع والنموّ البطيء نسبيا (أو انعدام النموّ كلّيا)، قد يفنّد معظمهم التفسير القائل إنّ هذه الفترات من الصعود والهبوط تمثل ظاهرة انتظامية ودورية (Madison, 1982, p.72). ويشير المتشكّكون إلى أن حالات الصعود والهبوط قليلة للغاية بحيث لا تسمح بإثبات وجود دورة أو، بعبارة أخرى، إن النقاط على المنحنى غير كافية بحيث لا تؤيّد أيّة تعميمات. والأهم من ذلك، في غياب آلية يمكن تحديدها لشرح فترات التوسّع والانكماش المتعاقبة، يجب على المرء الافتراض بأنّها نتيجة أحداث عشوائية؛ أي أنّ ما يبدو أنّه ميزة أشبه بالأمواج متأصّلة في عملية النموّ الاقتصادي أو باطنية النمو فيها إنّما هي حقّا نتيجة تنوّع من التطوّرات الخارجية المنشأ السياسية منها وغيرها. وأخيرا، طالما يمكن القول بوجود أي نمط، فهو في المقام الأول ظاهرة سعرية تمثّل فيها حالات الصعود والهبوط أسعارا صاعدة وهابطة يمكن أن تؤثّر أو لا تؤثّر في مستوى الظواهر الفعلية، مثل مستويات العمالة والإنتاج الكلّي.

ومع ذلك، حتى المتشكّكون يعتقدون بصحّة استنتاجات معيّنة بشأن هذه الأمواج الطويلة المزعومة. ويوافقون على أن الاقتصاد العالمي قد مرّ بسلسلة فترات متناوبة من صعود وهبوط الأسعار لأسباب غير مفهومة جيّدا. ويسلّمون أيضا بأن فترات ارتفاع وهبوط الأسعار تميل إلى أن تكون ذات صلة بالتوسّع الاقتصادي السريع والانكماش الاقتصادي على التوالي. غير أنّهم يشيرون إلى أنّه حتى في فترات هبوط الأسعار، كان الاتجاه العام هو استمرار النموّ ولو على نحو أقل. وهكذا، رغم أنّ الدلالات لا تؤكّد فرضية دورة كوندراتيف ذات الخمسين سنة، فإنّها تدعم وجود فترات متناوبة من صعود وهبوط الأسعار ووجود معدّلات متغيّرة من النموّ الاقتصادي.

---

(٣٠) للاطّلاع على تقييم لهذه النظرية انظر (Levy, 1985) و (Gilpin, 1968).

حتى وإن كانت الأمواج الطويلة مجرّد ظواهر سعرية، ظواهر ليست ذات صلة بالظواهر "الحقيقية"، فقد يكون لمستويات الأسعار الصاعدة والهابطة تأثير عميق على المجتمع المحلّي والدّولي على السواء بل إنّ لها مثل هذا التأثير فعلا. إنّ فترات مطوّلة من التضخّم والانكماش تعيد توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية ويمكنها أن تطلق العنان لتذمّر اجتماعي وسياسي. كما أنّ التغيّرات في الأسعار النسبية تغيّر معدّلات التبادل التجاري بين المنتجات الصناعية والزراعية. على سبيل المثال، فإنّ هبوط الأسعار في الفترة ما بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٨٩٧ والذي جلب أوقاتا عصيبة للعديد من الفلاحين والعمال وصناعات معيّنة قد حثّ على القومية الاقتصادية وعلى تراجع عالمي عن التجارة الحرّة. ومن جرّاء ارتفاع مستوى الترابط الاقتصادي العالمي وسرعة تأثّر الاقتصادات المحلّية بالتغير في الاقتصاد العالمي، تحدث مثل هذه التقلّبات هزّات في سائر أنحاء النظام وتسبّب اضطرابات اقتصادية وسياسية عميقة.

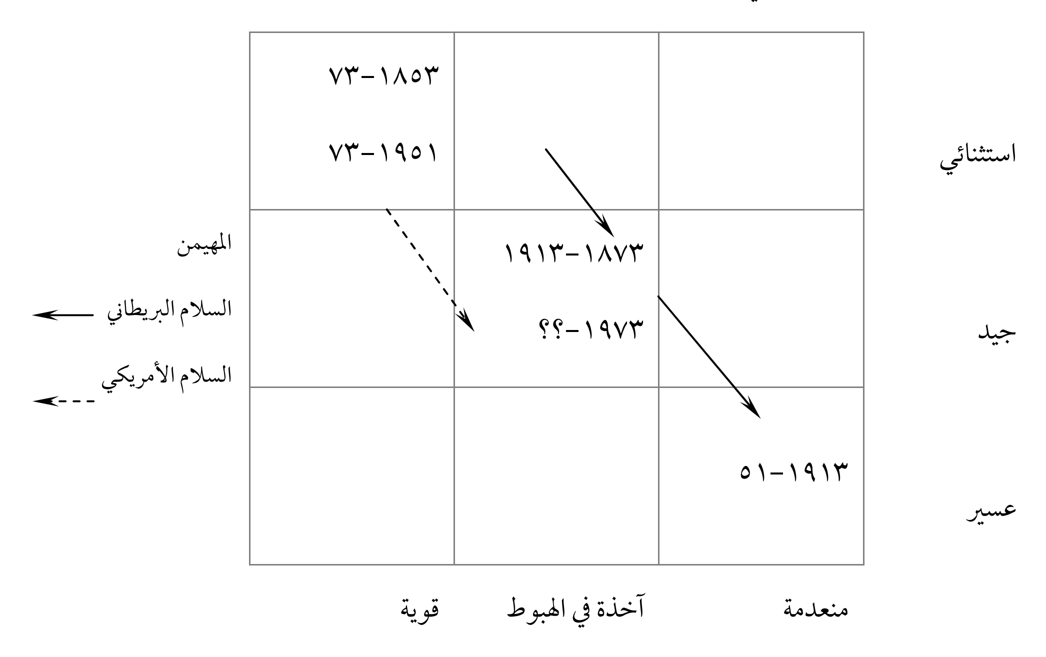
وعلاوة على ذلك، فإنّ العديد من الأغوار الاقتصادية أبطأت بالفعل مؤقّتا على الأقل سرعة محرّك النموّ الاقتصادي. ومع أنه قد يكون من قبيل الصدفة فقط أن هذه الذرى والأغوار المتناوبة قد حدثت بفاصل حوالي خمسين سنة، إلاّ أنّه من المهم الإدراك أنّه في فترات الركود الكبرى على مدى القرن الماضي – بعد سنة ١٨٧٣، الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وثانية في بداية سنة ١٩٧٣ – ترتبت نتائج هامّة بالنسبة للعلاقات الدّولية. لا شكّ أنّ الركود الذي حصل في سنة ١٨٧٣ كان عاملا مؤثّرا في ما تلاه من انتشار سريع للقومية الاقتصادية والتنافسات التجارية والنـزاع الاستعماري. كما أنّ الكساد الكبير وما أفرز من هتلر وغيره من الدكتاتوريين كان عاملا رئيسيا أدّى إلى الحرب العالمية الثانية. ثمّ إنّ تباطؤ النموّ الاقتصادي في أواخر القرن العشرين قد وتّر ثانية العلاقات السياسية العالمية. وباختصار، فإنّ انتقال حالات الركود هذه فضلا عن غيرها من الاضطرابات غير المواتية في سائر أنحاء الاقتصاد العالمي المترابط قد جعلت فرادى البلدان تتراجع إلى عزلة اقتصادية من أجل حماية نفسها كما أنّها أثارت خصومات قومية.

إنّ تقسيم هذه التأرجحات الطويلة في النشاط الاقتصادي إلى فترات هو عمل قابل للمناقشة في أحسن الأحوال، بالنظر إلى قلّة المعطيات الموثوقة. والجهد الذي قام به آرثر لويس هو أحد أروع وأنفع جهود الرسم البياني. فقد حسب لويس أنه على مدى القرن والنصف الماضيين، مرّ الاقتصاد العالمي بفترات تناوب عديدة من النموّ الاستثنائي والنموّ الجيد والنموّ العسير (Lewis, 1984, p.15). (انظر الشكل ١).

كانت هناك فترتان من النموّ الاستثنائي (١٨٥٣-١٨٧٣ و١٩٥١-١٩٧٣)؛ وفترتان من النموّ الجيّد (١٨٧٣-١٩١٣ و١٩٧٣ الوقت الحالي)، وفترة واحدة من النموّ العسير (١٩١٣-١٩٥١)، في حقبة شملت حربين عالميتين وكسادا حادّا.

الشكل ١ - النموّ الاقتصادي والهيمنة السياسية





المصدر : مقتبسة من دبليو آرثر لويس (W. Arthur Lewis)، معدّل نموّ الاقتصاد العالمي (تايبيه : معهد علم الاقتصاد، أكاديميا سينيكا، ١٩٨٤)، صفحة ١٥.

وهذه الفترات هامّة جدا من منظور نظرية الاستقرار المهيمن. انظر (McKeown, 1983)، للاطّلاع على وجهة نظر أخرى).

رغم أنّ الروابط السببية غير واضحة وقابلة للنقاش، من الجدير بالذكر أنّ فترات النموّ الاستثنائي تزامنت مع عهود الهيمنة الاقتصادية والسياسية البريطانية والأمريكية وأنّ فترات النموّ الأبطأ ولكن الجيد توازت مع انخفاض هذه الهيمنة. وكانت مرحلة النموّ العسير هي فترة الانقطاع بين هاتين الحقبتين من الزعامّة المهيمنة. وأيّا كانت العلاقات السببية، توجد بالتأكيد رابطة قوية بين المعدّلات النسبية للنموّ الاقتصادي العالمي والهيكل السياسي العالمي.

وحسبما يشير لويس، فإنّ لفترتي النموّ الاستثنائي ثلاث خصائص هامّة. الأولى، أنهما فترتا استدراك تعتمد فيهما بلدان أخرى تلك الابتكارات التكنولوجية ضمن القطاعات البارزة من النموّ الاقتصادي التي كانت رائدها البلدان الأكثر تقدّما. فمثلا، خلال فترة النموّ السريع ١٨٥٣-١٨٧٣، اعتمدت أوروبا القارية والولايات المتحدة واليابان التكنولوجيات التي ابتكرتها بريطانيا أثناء المرحلة الأولى من الثورة الصناعية: المنسوجات، صهر الحديد، السكك الحديدية، والسفن البخارية. وفي فترة النموّ السريع الثانية، تزعّمت أوروبا واليابان العالم في النموّ الاقتصادي باعتماد تكنولوجيات طوّرتها الولايات المتحدة أثناء فترة ما بين الحربين: السيارات، الكهرباء، السّلع الاستهلاكية المعمرة، الألياف الصناعية، الهواتف، والطائرات. وبالفعل، فإنّ إضفاء الصبغة الأمريكية (الأمركة) على أوروبا واليابان وتحويلهما إلى مجتمعات استهلاكية، كانا العاملين الهامين في فترة النموّ السريع التي أعقبت الحرب.

والسمة الثانية من هذه الظاهرة من تناوب فترتي النموّ البطيء والنموّ السريع تتمثّل في أنّ فترات الاستدراك تسبقها فترات ركود وتراكم أعمال علمية وتكنولوجية. وحسب أقوال أ. سي. بيغو (A. C. Pigou)، " ثمّة دليل على أنّ الأساليب الفنية والتحسينات تتراكم في فترات الركود في مجال المعرفة، ولكنّها لا تستغل إلا عند تحسّن الأوقات (مقتبسة فيG. Clark, 1937, p.39). وقد جاءت الفترة الأولى من النموّ الاستثنائي عقب فترة من المجاعة، والاضطراب الاجتماعي، والثورة في أربعينيات القرن التاسع عشر، وهي حقبة أدّت إلى كساد الاستثمار. وجاءت الفترة الثانية بعد سلسلة من الكوارث؛ تمثّلت في حربين عالميتين مدمّرتين وكساد كبير كانت مسؤولة عن طلب مكبوت وعرض واسع من التكنولوجيات غير المستغلّة وفرص استثمار أدّت إلى نموّ اقتصادي في سائر أنحاء العالم في أعقاب الحرب.

وتتمثّل سمة ثالثة لهذه الفترات من النموّ الاستثنائي في الانتقال نحو حرية التجارة تحت زعامّة الاقتصاد المهيمن. وقد سبقت فورات التجارة العالمية فترات تصنيع سريع. وشهد إلغاء قوانين كورن (Corn Laws) في سنة ١٨٤٦ بداية بريطانية لحقبة من حرية التجارة دامت لغاية إحياء القومية الاقتصادية في سبعينيات القرن التاسع عشر. واتّسع نطاق التجارة الدّولية بوتيرة أسرع من وتيرة الاقتصادات المحلّية خلال خمسينيات وستّينيات القرن العشرين وكانت مبادرات السياسة الأمريكية هي المسؤولة عن ذلك إلى حدّ كبير. ويبدو أن الرخاء المتزايد هو الذي أطلق العنان لفترتي زيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية، وما من شكّ في أنّ النموّ الاقتصادي يشجّع على اتّساع الترابط بالقدر نفسه الذي يعزّز فيه الترابط النموّ الاقتصادي أو بأكثر منه، ولكن العلاقة بين النموّ والترابط هي بداهة علاقة دورية.

وأخيرا، فإنّ استكمال عملية اللحاق بالركب وتباطؤ معدّل النموّ الاقتصادي العالمي يحثّ قوى القومية الاقتصادية بحيث يواجه الترابط الاقتصادي فيما بعد تحدّيا من قبل الحمائية التجارية المتزايدة. ومع أن فرادى دول معيّنة سوف تواصل التمتّع بمعدّلات نموّ اقتصادي سريعة، كما كان عليه حال ألمانيا والولايات المتحدة في القسم الأخير من القرن التاسع عشر وكما كان عليه حال اليابان واقتصادات أخرى معيّنة في ثمانينيات القرن العشرين، فإنّ معدّل النموّ العالمي ينخفض إلى حين ظهور مصادر جديدة من النموّ الاقتصادي وظهور زعيم اقتصادي جديد. ولم تتجدّد حقبة النموّ الاقتصادي الاستثنائي التي انتهت مع أفول السيطرة البريطانية في الجزء الأخير من القرن العشرين إلى أن برزت مصادر نموّ جديدة في زمن الهيمنة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين.

وخلاصة القول، رغم احتمال عدم وجود نمط متلائم وعام ودوري من التوسّع والانكماش، فقد مرّ الاقتصاد العالمي الحديث في واقع الأمر بتجربة رضّية كلّ فترة خمسين سنة تقريبا كما شهد فترات متناوبة من النموّ السريع والبطيء. وقد أثرت هذه التأرجحات الهائلة نحو الأعلى ونحو الأسفل في مستوى الأسعار بشكل رئيسي؛ ولكن نجمت عنها في بعض الحالات تغيّرات هامّة في الناتج الاقتصادي وفي معدّل البطالة. وعلاوة على ذلك، كانت هذه التبدلات الاقتصادية الشاذّة ظواهر عالمية. وحيث إنّ هذه التبدّلات نشأت في اقتصادات النواة، فقد انتقلت آثارها عبر آلية السوق وسلسلة الترابط الاقتصادي إلى أقاصي المعمورة، محطّمة الاقتصادات الفردية ومؤلّبة اقتصادا ضدّ آخر بينما كانت كلّ دولة تحاول حماية نفسها ضدّ

القوى الاقتصادية المدمّرة. وترافقت فترات التوسّع والانكماش أيضا بتحوّلات عميقة في هيكل النظام الاقتصادي والسياسي الدّولي.

وقد طرحت نظريات بارزة ومتنافسة لشرح هذه الفترات المتناوبة من النموّ السريع والبطيء[٣١]. ويمكن تدعيم كلّ نظرية بحقائق معيّنة، ولكن ما من واحدة منها تخلو من عيوب. ومع ذلك، بما أنّ النظريات تلقي الضوء على ديناميكية النظام السوقي الدّولي، سيتمّ تقييم بعض منها في الفقرات التالية. (وبما أنه قد تمّ تقييم النظرية الماركسية للأزمة الرأسمالية آنفا، فلن تتم مناقشتها هنا) [٣٢].

تقول إحدى نظريات التقلّبات الاقتصادية إنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحروب الكبرى. ورغم وجود عدد من النّصوص لهذه النظرية، فقد ورد في واحد من أهم هذه النّصوص أنّ الأمواج الطويلة ناتجة عن التحضير للحروب العظمى وعقبولها. واستنادا إلى هذا الرأي، فإنّ الفترات الطويلة من ارتفاع الأسعار والتوسّع الاقتصادي مردّها النفقات الحكومية الكبيرة المرتبطة بالاستعداد للحرب. وبعدئذ، في أعقاب الحرب، يجلب ضغط الإنفاق على الحرب والتكيّفات الصعبة مع حافز الحرب الكينيزي المخفّض فترة من الانكماش الاقتصادي. وبالتالي، تتّصل "الأمواج الطويلة" اتصالا وثيقا بالحافز المالي المرتبط بحروب التاريخ الحديث الكبرى أو المهيمنة.

إنّ الدليل على هذه النظرية غير حاسم ومتناقض. فقد كانت "الموجة الطويلة" الأولى من التوسّع الاقتصادي (١٧٨٨-١٨١٥) وما تلاه من انكماش (١٨١٥-١٨٤٣) مردّها بلا ريب إلى الحروب النامليارية في حين كانت النفقات على الحرب والتكيّفات في زمن السلم أساسية للنجاحات الاقتصادية لهاتين الفترتين. لقد حفز الإنفاق على الحرب على نحو خاص تطوير تلك الابتكارات التكنولوجية المرتبطة بالثورة الصناعية، وقد جلب الإفراط في توسيع الصناعة أثناء الحروب وما تلاه عقب الحرب من انخفاض في الحافز مرحلة ركود الدورة. بيد أنّ الصّلة بين النفقات الحربية والفعاليات الاقتصادية كانت أقلّ قوّة أثناء معظم القرن التاسع عشر والقسم الأول من هذا القرن. فقد كانت الاستعدادات للحرب مرّة أخرى

---

(٣١) يمثل (Hansen, 1964) مناقشة شاملة لهذه النظريات.

(٣٢) يستعرض (Joshua Goldstein, 1985) أهم نظريات الأزمة الرأسمالية.

حافزا بعد سنة ١٩٣٦. ولم تكن فترة التوسّع التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ذات صلة بالنفقات العسكرية. وقد أتاحت الحرب الكورية حافزا ما، مثلما فعلت حرب فيتنام، تلاها انكماش وتضخّم مرتفع. ويمكن للمرء أن يستنتج أنّ الاستعدادات للحرب قد توجد حافزا كينيزيا أو حافزا على الطلب، شريطة وجود فرص نموّ واستثمار في ابتكارات تكنولوجية قابلة للاستغلال أو وجود موارد متوفّرة مجدّدا؛ كما أنّ الحروب الطويلة عادة ما تسبّب مشاكل اقتصادية خطيرة في عقبولها. بيد أنه من الصعب جدّا إثبات وجود أيّة صلات لازمة وعامّة بين الحرب والفعالية الاقتصادية.

وتربط نظرية ثانية من نظريات الأمواج الطويلة (تنطبق بصورة أساسية على القرن التاسع عشر) الأمواج بالتغيّرات في الإمداد الفعال لمخزون الذهب النقدي وزيادة حجم التجارة. إنّ اكتشافات الذهب بالصدفة مثل الاكتشافات المفاجئة في كاليفورنيا في أربعينيات القرن التاسع عشر أعطت حافزا نقديا للاقتصاد، ويقال إنّ الزيادة في إمدادات الذهب من منتصف القرن التاسع عشر لغاية سنة ١٩١٣ قد أدّت إلى زيادة في مستوى الأسعار وإلى حقبة من التوسّع الاقتصادي. غير أنه يصعب دعم هذا النمط من الاستنتاج، إذ إنّ الذهب في أفضل الحالات كان بمثابة حافز اقتصادي بسبب العوامل "الحقيقية" المؤاتية مثل الفرص الاستثمارية القائمة والشروط التجارية المؤاتية للاقتصادات المتقدّمة. وانطلاقا من هذا المنظور، كانت السياسة النقدية الأمريكية التوسّعية في حقبة ما بعد الحرب عاملا هامّا في ارتفاع معدّل النموّ الاقتصادي.

وتجادل نظرية ثالثة بأنّ حركة الأسعار الزراعية والسّلعية هي المسؤولة في المقام الأول عن الأمواج الطويلة. فمثلا، من شأن نقص المواد الغذائية أن يزيد الضغوط التضخّمية بينما تؤدّي فوائض المواد الغذائية إلى إزالة التضخّم [٣٣]. وكانت الفترة بين ١٨٧٣و ١٨٩٦ فترة كساد زراعي؛ وتلتها حقبة من الرخاء الزراعي (١٨٩٦-١٩٢٠) وتلتها فترة مزيد من الصعوبات في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ومن المؤكّد أنّ الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية والطاقة هو الذي أطلق العنان للركود والتضخّم في سبعينيات القرن العشرين وفاقمه. إذ يؤثّر فائض ونقص الإمدادات تأثيرا مثيرا على معدّلات التبادل التجاري بين القطاعين السّلعي والصناعي. وكما ستتمّ مناقشته أدناه، فقد حدّت العوائق في الإمدادات من النموّ إلى حدّ

---

(٣٣) يناقش (Rostow, 1978) علاقة أسعار السّلع والتذبذبات الاقتصادية.

كبير في السبعينيات. ومن ناحية أخرى، اقترن هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين والفائض في معظم السّلع مع الكساد العالمي.

وفقا لمنظور هذا الكتاب، تركّز أشد النظريات إثارة للاهتمام على استثمار رأس المال والابتكار التكنولوجي. وتجادل إحدى النظريات بأنّ الدورات الطويلة تنشأ من زيادة كبيرة في الاستثمار في السّلع الرأسمالية مثل السكك الحديدية والمصانع واستهلاكها، بينما تعزوها نظرية أخرى إلى تجمّع ابتكارات هامّة في قطاعات معيّنة وفي أوقات معيّنة (Joshua Goldstein, 1985). ومع أنّ هاتين النظريتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا من حيث كون الابتكارات تحفز الاستثمار، فسيتمّ التشديد هنا على النظرية الثانية.

ووفقا لنظرية صاغها كنوت ويكسل (Knut Wicksell) وجوزيف شومبيتر وغيرهما، تنجم الدورات الاقتصادية عن وفرة أو ندرة نسبية في الفرص الاستثمارية. وإنّ مرد فترات التوسّع الاقتصادي هو تطوير الابتكارات التكنولوجية وغيرها من الابتكارات فضلا عن اكتشاف موارد جديدة توفّر الأساس لنموّ الاستثمار الحقيقي. وخلال هذه الفترات التوسّعية، تكون وتيرة التقدّم التكنولوجي ونشر الابتكارات إلى الاقتصادات النامية أكبر من المعتاد. وبالتالي، فإنّ فترات التوسّع سببها تفجّر تكنولوجيات جديدة ثورية وفرص استثمارية تكتسح وتحوّل الاقتصاد العالمي قاطبة.

عندما تستنـزف إمكانيات الاستثمار الناجمة عن مجالات تقدّم تكنولوجي ثوري أو اكتشافات موارد جديدة، يتباطأ معدّل الاستثمار الحقيقي والنموّ الاقتصادي، ممّا ينذر بدخول حقبة نموّ منخفض. ورغم تباطؤ النموّ الاقتصادي، يواصل الدخل الحقيقي عادة الارتفاع نتيجة مستويات الإنتاجية الأعلى التي يتمّ بلوغها في فترة الرواج ونتيجة استمرار التحسينات التكنولوجية الهامشية. وخلال هذه الفترة الأقل نشاطا، ينخفض الاستثمار ولكن يستمر التقدّم الاقتصادي العام، ولو بوتيرة أبطأ. إنّ فترة ما بعد سنة ١٩٧٣ صفة مميزة لهذه الظاهرة.

إنّ أساس هذه النظرية هو الافتراض بأنّ الابتكارات التكنولوجية الهامّة تميل إلى التجمّع في الزمان وكذلك في المكان. ورغم أن التقدّم التكنولوجي عموما يتزايد ويستمر مع مرور الوقت، فإنّ هذه النظرية تقول بتجمع الابتكارات الثورية التي تسرّع وتيرة النّموّ الاقتصادي وتدفع الاقتصاد في اتجاهات جديدة. فمثلا،

إنّ ابتكار السيارة وما تلاه من حاجة إلى بناء الطرق السريعة قد حفز الاستثمارات في مجال الصلب والنفط والإسمنت وغيرها من المجالات. كما تحوّل شكل المدن وقاعدة الاقتصاد الصناعية والمناظر الطبيعية. إنّ نزعة التجمع هذه للتكنولوجيات الثورية وآثارها الثانوية هي التي يقال إنّها تفرز الزيادات الكبيرة في الاقتصاد العالمي وإعادة الهيكلة المتعاقبة للفعاليات الاقتصادية.

لذلك، وفقا لهذه النظرية، فإنّ الفترة الأولى من التوسّع الاقتصادي (١٧٨٨-١٨١٥) كانت نتيجة الثورة الصناعية وتكنولوجياتها الثورية في مجال النسيج والفحم والحديد. وكانت فترة الأوقات العصيبة التالية (١٨١٥-١٨٤٣) فترة إعادة تكيّف في وقت إدخال هذه التكنولوجيات في النظام الاقتصادي. ويزعم أن فترة التوسّع الثانية (١٨٤٣-١٨٧٣) استندت إلى ما سمّاه شومبيتر "إضفاء صبغة السكك الحديدية على العالم" وفتح أراض جديدة، وخاصّة في أمريكا الشمالية [٣٤]. وتلا ذلك الانخفاض الحاد الذي حصل في الجزء الأخير من القرن (١٨٧٣-١٨٩٧). ثمّ إنّ تجمعا جديدا في الصناعات الكهربائية والكيميائية وصناعة السيارات كان إرهاصا لسنوات الخير التي سبقت الحرب العالمية الأولى (١٨٩٧-١٩١٣). واستؤنفت عملية إدخال الكهرباء والمحرّكات في العالم الغربي في عشرينيات القرن العشرين، ولم يعطلها سوى الكساد الكبير. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، انضمّت إلى الصناعات الكهربائية والكيميائية وصناعة السيارات والصناعات الالكترونية وصناعة الطائرات وغيرها لتغذية الازدهار الاستثماري في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ويعتقد أنّ استنفاد إمكانيات النموّ في هذه التكنولوجيات وزيادة كلفة الطاقة مسؤولان جزئيا عن الانخفاض في معدّل النموّ في سبعينيات القرن العشرين.

إضافة إلى كون الابتكارات التكنولوجية تميل إلى التجمّع خلال فترات معيّنة، فإنّها تميل إلى الحدوث داخل اقتصادات معيّنة. فقد كانت بريطانيا العظمى أساسا موقع التكنولوجيات المبتكرة للثورة الصناعية – النسيج، والبخار والحديد. وتطوّرت السكك الحديدية ومكننة الإنتاج اللتان غذّتا التحسّن الواضح الثاني في بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة السبّاقتين في تكنولوجيات الكهرباء والمواد الكيميائية والسيارات. وفي التحسّن عقب الحرب العالمية الثانية، انضمّت اليابان إلى الولايات المتحدة.

(٣٤) تستند هذه المناقشة جزئيا إلى كتابات شومبيتر.

وإذا استمرّ هذا النمط من الزعامّة الوطنية الصاعدة والهابطة في مجال الابتكار التكنولوجي، فلا بدّ أن تكون اليابان الموضع التالي للتقدّم المفاجئ التكنولوجي الثوري.

إنّ تجمّع الابتكار التكنولوجي في المكان والزمان يساعد على شرح النموّ المتفاوت بين الأمم وصعود وهبوط القوى المسيطرة على السواء. ويصبح المهيمن الابتكاري نواة الاقتصاد الدّولي، ولكونه أكثر الاقتصادات كفاءة ومنافسة، فإنّ لديه حافزا قويا لتشجيع وصون قواعد اقتصاد عالمي ليبرالي حرّ. وإذ يفقد المهيمن الهابط روحه الابتكارية، يتعذّر عليه المحافظة على عالم مفتوح بل قد يتقوقع داخل الحمائية التجارية. ولفترة ما، يتعذّر على مركز النموّ الهابط أو (مراكز) النموّ الهابطة إدامة زخم الاقتصاد العالمي ويتعذّر على المركز الصاعد تحمل مسؤوليته أو يتردّد في تحمّلها. وتبدو فترات معدّلات النموّ المتباطئة مرتبطة بالتحوّل من مجموعة القطاعات الصناعية البارزة ومراكز النموّ الاقتصادي إلى مجموعة أخرى مرتبطة بالانتقال من زعيم مهيمن إلى آخر.

تتمتّع هذه النظرية التكنولوجية المتعلّقة بدورات الأعمال التجارية بقدر من القبول الظاهري وقد تفسّر بالفعل الكثير من تغيّر مستويات الأسعار والنموّ المتفاوت. ومع ذلك، حسبما حاجّ ناثان روزنبرغ (Nathan Rosenberg) وكلوديو ر. فرتشتاك (Claudio R. Frischtak) (1983)، تعزّز هذه النظرية العديد من المشاكل الخطيرة. ففي المقام الأول، ليس لدى أنصار النظرية تفسير مرض للسبب الذي يجعل التكنولوجيات الثورية تبدو بأنّها تتجمّع، وخصوصا كلّ فترة خمسين سنة أو ما إلى ذلك. وثانيا، لا تربط النظرية ربطا ملائما عملية الابتكار والنشر والاستثمار التكنولوجي بظاهرة "الموجة الطويلة". وثالثا، حتى إذا كانت مجالات التقدّم التكنولوجي الهامّة تميل إلى التجمّع، فإنّه لم يثبت بعد أن هذه الابتكارات تمارس حقّا في مجموع الاقتصاد تأثيرا قابلا للقياس. لذلك، بالنسبة لروزنبرغ ومعظم علماء الاقتصاد، يشكّل التجمّع الظاهري للابتكارات الهامّة وظاهرة النموّ المتفاوت حوادث تاريخية تحدّدها أحداث عشوائية، حوادث لا يمكننا في حدّ ذاتها تفسير تجربة النموّ الاقتصادي.

بيد أنّ عدم وجود تفسير مرض لظاهرة الابتكار التكنولوجي وأهميتها للنموّ المتفاوت لا يقلّل من مغزاها. وأيّا كان السبب، فقد انطلق نموّ الاقتصاد العالمي وكأنّ الموجات الطويلة من النموّ السريع والبطيء موجودة فعلا. فقد حدثت خلال القرون الأخيرة فترات متناوبة من الأسعار الصاعدة والهابطة فضلا عن

حقب من النموّ الاستثنائي والانتكاسات العميقة. وكانت الاضطرابات الاقتصادية عالمية في طبيعتها وتلتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. وهكذا، رغم أنه لا يعرف سوى القليل عن طبيعة وأسباب الابتكار التكنولوجي وأنواع أخرى من الابتكارات، من المعلوم أنّه ثمّة نزعة قوية لدى الابتكارات للتجمع في المكان والزمان. وتميل الابتكارات الهامّة التي تنشّط نموّ الاقتصاد المهيمن وبالتالي تنقل الاقتصاد العالمي إلى طور توسّعي، إلى الحدوث في اقتصادات وطنية معيّنة وفي أوقات معيّنة. وتساعد ظاهرة التجمّع هذه على تفسير نهوض الاقتصاد المسيطر ودوره الحاسم بوصفه محرّك نموّ في الاقتصاد العالمي الأوسع. ولكن مع مرور الوقت، يتراجع الزخم الذي تتيحه فورة الابتكار هذه ويتباطأ معدّل نموّ الاقتصاد العالمي. ويبدو أنّ إنعاش النموّ الاقتصادي يحتاج إلى تجمّع جديد للابتكارات، وإلى اقتصاد مسيطر جديد يقود الاقتصاد العالمي على ما يبدو.

في اقتصاد عالمي ليبرالي حقّا، تتقدّم التحوّلات الحتمية في موضع الابتكار التي تنطوي عليها عملية النموّ المتفاوت دون صعوبة تذكر. وقد ترتفع مراكز الابتكار وتهبط معتمدة فحسب على اعتبارات الكفاءة النسبية والميزة المقارنة. ومع هبوط المراكز القديمة، فإنّها تطلق ما لديها من موارد رأس مال وعمالة قاصرة الاستخدام إلى مراكز النموّ الاقتصادي الصاعدة. وتبدي المراكز الصاعدة بدورها تقبّلا لاستيعاب هذا الفائض من رأس المال والعمالة. ويكون الرأسمال الاستثماري والعمّال العاطلون أحرارا في الهجرة من مراكز الابتكار الوطنية والنموّ الاقتصادي الهابطة إلى المراكز الصاعدة.

وفي العالم الحقيقي من دول الأمم والحدود السياسية، فإنّ الانتقال من مركز ابتكار ونموّ إلى آخر ليس سلسا. فهو مثير للنـزاعات إلى حدّ كبير من جرّاء مقاومة الدّول والقطاعات الاقتصادية الهابطة قوى التغيير التكنولوجي، ومن جرّاء محاولة الدّول والقطاعات الاقتصادية الصاعدة تحطيم الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز. وحيث يتعذّر على رأس المال وبخاصّة العمالة التّحرّك بحرية في سائر أنحاء النظام، تحوّل التصلّبات الهيكلية دون حدوث تكيّف سهل مع الواقع الاقتصادي الناشئ. فأوجه عدم الكفاية والإعاقات والقيود تبطئ معدّل التكيّف والنموّ الاقتصادي.

تميل فترات التغيير الهيكلي إلى أن تتميّز بمنافسة قومية شديدة بدلا من انتقال سهل من زعيم صناعي إلى آخر وإلغاء تدريجي للصناعات الآخذة في الزوال. وإذ تحذو البلدان الحديثة العهد في التصنيع حذو

أسلافها، فإنّها تتبنّى أحدث التكنولوجيات وبالتالي تتحدّى الزعماء السابقين في الأسواق العالمية. ويحاول الزعماء القدامى الاحتفاظ بمركزهم وصون صناعاتهم المهدّدة. ونتيجة لذلك، تؤدّي مقاومة التكيّف في القطاعات الصناعية الهابطة إلى حمائية تجارية شديدة. وفي الصناعات الناهضة، يبحث الزعماء التكنولوجيون المحتملون عن مراكز مسيطرة وتصبح التنافسات التجارية ضارية. وكما أشار مايكل بينستوك (Michael Beenstock)، فإنّ هذه الظواهر تدلّ على الانتقال من أحد هياكل العلاقات الاقتصادية العالمية إلى خليفته (Beenstock, 1983). وفي أواخر القرن التاسع عشر، وفي عشرينيات القرن العشرين، ومرّة أخرى في ثمانينيات القرن العشرين، تميّزت عمليات الانتقال من هيكل صناعي عالمي إلى آخر بنـزاع تجاري شديد. ويبدو أنّ هذا النوع من الأزمات الهيكلية سمة ملازمة للاقتصاد السياسي العالمي الحديث.

وعلى مدى القرنين الماضيين، حفز الابتكار التكنولوجي والنموّ السكاني وتطوّر أقاليم جديدة وما رافقه من موارد نموّ اقتصادات السوق. ووفّرا فرصا للاستثمار أدّت إلى استمرار تراكم رأس المال. ومع أخذ كلّ شيء في الاعتبار، حثّ هذا النموّ الاقتصادات الغربية على النموّ في اقتصادات البلدان الأقلّ نموّا. وقد استفادت الاقتصادات الاشتراكية من خلال التجارة وتكيّف التكنولوجيات الغربية المبتكرة من أجل تلبية احتياجاتها التنموية؛ وفي واقع الأمر، فإنّ عددا قليلا من التكنولوجيات الجديدة نشأت في الاتحاد السوفياتي وكتلته. وحينما تزامنت تلك العوامل، مثل الابتكارات التكنولوجية والنموّ السكاني واكتشاف موارد جديدة، شهد العالم تدفّقات النموّ التي حصلت في منتصف القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين. وعندما ضعف عامل أو آخر، تباطأ محرّك النموّ في الاقتصادات الغربية وبالتالي في سائر أرجاء الكرة الأرضية. ووفرت عملية النموّ المتفاوت هذه الكثير من ديناميكية التاريخ الحديث.

التغير الهيكلي والصراع الاقتصادي

Structural Change and Economic Conflict

تصاحب عملية النموّ المتفاوت والتغيير الهيكلي فترات متقطعة من التعاون والصراع الاقتصاديين. كان تاريخ الاقتصاد العالمي تاريخ حقب مدويّة من الركود والحمائية والصراعات الوطنية. ورغم أنّ النظريات المرتبطة بالاقتصاد السياسي للتجارة والحماية مفيدة، فإنّ تلك النظريات التي تشدّد على جماعات المصالح وغيرها من

العوامل الداخلية ليست سوى تفسيرات جزئية[٣٥]. وإضافة إلى ذلك، يلزم دراسة التغيير الهيكلي على الصعيد الدّولي. ومن شأن صياغة حديثة، كان قد أوضحها أصلا غوتام سن (Gautam Sen) وتمّ التوسّع بها هنا، أن تتيح نفاذ بصيرة في العملية التي يسبب فيها التغيير الهيكلي صراعا اقتصاديا (Sen, 1984).

ووفقا لهذه النظرية، تريد جميع الدّول امتلاك صناعات حديثة وذلك بسبب الترابطات بين الصناعة ومجمل التنمية الاقتصادية، وهدف الاكتفاء الذّاتي الاقتصادي والاستقلال السياسي، وكون روح التصنيع هي أساس القوّة العسكرية وبالتالي الاستقلال الوطني. إنّ هذه الرغبة القومية للقوّة الصناعية تقود الدّول إلى التشجيع على التصنيع استنادا إلى استيراد تكنولوجيات أجنبية.

ويحاول الاقتصاد الأقلّ نموّا حيازة أكثر التكنولوجيات تقدّما من القوّة المهيمنة ومن غيرها من الاقتصادات العالية التطوّر. وحسبما لاحظ ماركس، ف "إنّ البلد الأكثر تطوّرا صناعيا إنّما يوضح صورة مستقبله هو للبلدان الأقلّ تطوّرا،" (مقتبسة في Sen, 1984, p.15). وعلاوة على ذلك، يتمتّع التابع بميزة كبيرة وهي قدرته على تخطّي مراحل اقتصادية وتجاوز الزعيم الصناعي.

تتأثّر النتائج السياسية لهذا النشر للمزايا المقارنة ونهوض قوى صناعية جديدة تأثّرا قويا بالسرعة التي تحدث بها التغييرات والزمن المطلوب لكي ينال المتحدّي نصيبا ذا شأن من الأسواق العالمية. وكلّما قصرت المدّة، كلّما كبرت مشكلة التكيّف المفروضة على دول أخرى واشتدّت مقاومة المصالح الداخلية. وتفضي التحوّلات السريعة في الميزة المقارنة إلى صراعات اقتصادية شديدة بين الاقتصادات الصاعدة والهابطة.

في العالم الحديث، انتزعت أربع دول حصصا كبيرة من التجارة الدّولية في مجال التصنيع في فترات وجيزة نسبيا. كانت بريطانيا العظمى هي الدّولة الأولى بعد الحروب النامليارية وتواصلت حتى زمن متأخّر من القرن التاسع عشر. وكانت ألمانيا هي الدّولة الثانية في الفترة بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٣، وكانت الولايات المتحدة هي الدّولة الثالثة حيث بدأت هي أيضا في سنة ١٨٩٠ وتسارعت كثيرا في القرن العشرين. وتشهد الحقبة المعاصرة نهوض اليابان على نحو مثير كقوّة تجارية (Lewis, 1957, p.579). وقد

(٣٥) انظر (R. Baldwin, 1984b, ch.12) للحصول على ملخص جيد لما كتب حول الموضوع.

ولدت الوطأة الناجمة عن حملات التصدير وما سببته من اضطرابات للاقتصادات الأخرى مقاومة قوية واستياء عميقا.

وحسبما أشار لويس، لقد فهم ديفيد هيوم عملية الانتشار فهما جيدا في منتصف القرن الثامن عشر : "تحوّل السّلع المصنّعة أماكنها تدريجيا، تاركة تلك البلدان والأقاليم التي سبق وأن أغنتها وتطير إلى أخرى حيث تغريها الإمدادات والعمالة الرخيصة" (مقتبسة في Lewis, 1957, p.582). ويؤدّي التقليد التكنولوجي وخلق هياكل صناعية مماثلة إلى استطاعة مفرطة في قطاعات معينة وإلى صراع تجاري[٣٦].

ورغم أنّ البلدان المتقدّمة يتاجر أحدها مع الآخر أكثر ممّا يتاجر مع البلدان غير الصناعية، فإن إنشاء هياكل صناعية عالية التجانس يمكن أن يؤدّي إلى صراع تجاري في عدد من قطاعات التصنيع. وهذه سمة متكرّرة للاقتصاد العالمي[٣٧]. وحسب أقوال سن، ف "إنّ إنتاج هياكل إنتاج مماثلة يدخل نزعة علمانية نحو إيجاد استطاعة فائضة في مجالات تصنيع أساسية إذ إنّ الاقتصادات الداخلية والخارجية الكبيرة تفرض مستوى إنتاج ليس بوسع معظم البلدان تحمله من خلال الاستهلاك المحلّي بمفرده" (Sen, 1984, p.158).

في البداية، يتّبع الاقتصاد الأقلّ تطوّرا سياسات قومية من أجل حماية صناعاته الوليدة والتغلّب على المزايا التي حازها الصناعيون السابقون. وفي النهاية، يتعيّن على الاقتصاد الأقلّ تطوّرا محاولة ولوج الأسواق العالمية لتحقيق اقتصادات فعّالة ضخمة والحصول على عملة أجنبية لتمويل واردات الموارد والسّلع الرأسمالية المطلوبة (Sen, 1984, pp.157-58). وبقدر نجاح هذا التصنيع، فإنّ الاقتصاد الآخذ في التطوّر يضعف المركز الصناعي للاقتصادات الأكثر تقدّما، من خلال ما لديه من هيكل أجور أدنى. إن ما ينجم عن ذلك من توليد فائض استطاعة صناعية في الاقتصاد العالمي ذو صلة وثيقة بعملية الانخفاض الصناعي النسبي للمهيمن، وبالمنافسة التجارية الشديدة والبداية المحتملة لأزمة اقتصادية عالمية[٣٨].

---

(٣٦) يقدّم (Beenstock, 1983) نظرية مثيرة للاهتمام لهذه الأزمات الاقتصادية العالمية المتكرّرة.

(٣٧) يقدّم هذه المناقشة (Akamatsu, 1961) و (Hicks, 1969) و (Lewis, 1957) من بين آخرين.

(٣٨) خلافا لرأي بيتر كاوهي وادوارد لونغ (Peter Cowhey and Edward Long, 1983) القائل إن نظرية الاستقرار المهيمن ونظرية القدرة الفائضة هما تفسيران بديلان للأزمة الاقتصادية، فإنهما حقا شرحان متمّمان.

إنّ المشكلة التي يثيرها المهيمن من جرّاء نشر التصنيع اعترف بها منتقدو حرية التجارة البريطانيون في أوائل القرن التاسع عشر حيث جادلوا بأنّ الدّول الأخرى، إذ تتحوّل إلى التصنيع، قد تغلق أسواقها في وجه السّلع البريطانية وتصبح منافسة لبريطانيا في الأسواق العالمية. وحيث إنّ انتشار التصنيع قد يعني الهبوط الحتمي للصناعة والقوّة البريطانيتين، فقد قال هؤلاء النقّاد إنّه ينبغي منع انتشار التكنولوجيا البريطانية (Gilpin, 1975, pp.74-75). إنّ هذه الحجّة، التي يمكن تسميتها فرضية تورنز نسبة إلى روبرت تورنز (Robert Torrens) الذي كان في طليعة أنصارها، تتمسّك بأنّه "مع تقدّم دول العالم العديدة من حيث الثروة والسكان، لابدّ أن تتضاءل أهمية ومنفعة التعامل التجاري بينها تدريجيا" (Torrens, 1821, p.288). وقد تمّ إحياء هذه الفكرة في أزمنة أكثر حداثة تحت اسم "قانون التجارة المتناقصة"[٣٩].

يتمثّل ضعف فرضية تورنز في كونها لا تأخذ في الحسبان سوى ما يرتبه انتشار الصناعة من نتائج سلبية على التجارة. فهي تهمل ما يحدثه انتشار الصناعة من اقتصادات متقدّمة إلى اقتصادات نامية من آثار متعارضة (Hirschman, 1952, pp. 270-71). فمن ناحية، نجد أنّ الانتشار يدمر السوق حين تصبح البلدان السائرة حديثا نحو التصنيع قادرة على تلبية احتياجاتها وتظهر في النهاية بمثابة منافسة في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، فإنّ انتشار الصناعة يخلق الأسواق إذ تستورد البلدان السائرة حديثا نحو التصنيع السّلع الرأسمالية من البلدان المتقدّمة، ومع زيادة ثروتها، يزداد مجمل طلبها للمنتجات المحلّية والمستوردة على السواء. وهكذا، سيكون النمو الإجمالي في الثروة العالمية وحجم التجارة العالمي مفيدا لجميع البلدان عموما (عصبة الأمم، ١٩٤٥).

تعتمد غلبة آثار تدمير التجارة أو غلبة آثار خلق التجارة الناجمة عن التصنيع في حالة معينة، على عدد من العوامل المحدّدة: مرونة المراكز الصناعية الأقدم وقدرتها على التكيف مع صناعات وصادرات أكثر تقدّما، وطبيعة ومدى الحمائية ومعدّلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتطوّرة والأقل نموا. وتحدّد هذه

(٣٩) إن "قانون التجارة المتناقصة" موضوع متكرّر في هذا الكتاب. في الواقع، إن الحالة هي عكس ذلك، شريطة أن تكون الظروف السياسية مؤاتية لتوسيع علاقات التبادل التجاري. إن مجالات التقدّم التكنولوجي، وبخاصّة في مجالي النقل والاتصالات، قد جعلت بالفعل المزيد من أنواع السّلع والخدمات قابلة للاتجار بها، وبالتالي ز أدّت الترابط الاقتصادي الدّولي.

العوامل ما إذا كان البلد المهيمن أو بلدان متقدّمة أخرى ستحاول حماية صناعاتها المهددة أم أنها ستحول اقتصاداتها إلى حقائق اقتصادية دولية جديدة.

يتمثّل التناقض الظاهري لهذه الحالة في أنه يتوجب على المهيمن وحتى على اقتصادات متقدّمة أخرى، أن تحث الخطى للمحافظة على مركزها الاقتصادي. وعليها أن تكيف باستمرار هياكلها الاقتصادية وأن تحول مواردها من قطاعات آفلة إلى قطاعات جديدة. ويشكّل هذا بالنّسبة لمجتمع من المجتمعات ما سماه أحد المؤلّفين "التضارب بين التقدّم والأمن" (Fisher, 1935). ويوجد إغراء قوي لاختيار الأمن. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، كان هذا الرفض للتكيف سببا رئيسا لقسوة وطول أمد الكساد الكبير.

لذلك، فإن رد القوّة المهيمنة والاقتصادات الهابطة الأخرى المهدّدة على التحوّلات في موقع الصناعةا عامل حاسم في تحديد حدوث صراع أو تكيف اقتصادي (Ikenberry, 1985). وتتمثّل إحدى الإمكانيات في أن يحمي المهيمن نفسه ويحول تكاليف التكيف إلى اقتصادات أخرى، مثلما فعل (Nixon) عندما خفض قيمة الدّولار في شهر آب ١٩٧١ (Gowa, 1983). والإمكانية الأخرى هي التكيف مع التغييرات الهيكلية وتحويل الموارد إلى صناعات أكثر كفاءة ومنافسة. والإمكانية الثالثة، بالطبع، هي عدم فعل أي شيء أو فعل القليل جدا؛ كان هذا أساسا هو الخيار الذي اتخذته بريطانيا العظمى عندما أصبحت هيمنتها مهددة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. يوضح آرثر لويس في كتابه "النمو والتذبذبات" (Growth and Fluctuations, 1870-1913) كيف "وقعت بريطانيا في مجموعة من المصائد الأيديولوجية. فقد سدت جميع الاستراتيجيات المتاحة لها بطريقة أو بأخرى" (1978b, 1933). وكنتيجة لهذا التراخي، فشل البريطانيون في وقف الانخفاض الاقتصادي[٤٠].

تقترح النظرية الاقتصادية وجود حافز قوي لدى المهيمن لإتباع استراتيجية حمائية. في نظرية تجارية تقليدية، مثلا، تعني الاحتكارات الاقتصادية التي يتمتع بها مهيمن في السلطة أن جميع عوامل الإنتاج تستفيد من حرية التجارة. ويميل هذا إلى إيجاد توافق آراء وطني لمصلحة الليبرالية الاقتصادية. ولكن وفقا لنظرية ستولبر – ساموبلسن (Stolper-Samuelson)، حالما ينكسر الاحتكار، يخسر العامل النادر؛ فالعمالة ضمن

(٤٠) هذا هو موضوع الدراسة التي تدعو إلى الإعجاب التي أعدها مانكور اولسون (Mancur Olson) عن نشوء وهبوط الدّول الحديثة.

القوّة المسيطرة، هي العامل النادر ولذلك تصبح حمائية إلى حد كبير (Helpman, 1984, p.362). ورغم ذلك، في حالة بريطانيا العظمى، لم تكن العمالة قط قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على السياسات التجارية. وعلاوة على ذلك، واصل رأس المال البريطاني الاستفادة من خلال الاستثمار الأجنبي واستخدم نفوذه القوي ضد الحمائية الاقتصادية. وفي حالة المهيمن الأمريكي الهابط، لم تكن الخيارات الحاسمة قد مورست لغاية أواخر سنة ١٩٨٦.

تطرح عملية النموّ المتفاوت مشكلة التكيّف الاقتصادي، أو ما يسميه كندلبرغر (1962, ch.7) "القدرة على التحوّل". إن الاستراتيجية المفضلة لدى المهيمن والنظام ككل هي تحويل الموارد خارج الصناعات الهابطة إلى صناعات أكثر فاعلية ومنافسة من شأنها تشجيع النمو الاقتصادي المتواصل وبالتالي تخفيض تكاليف التكيف الاقتصادي؛ وبهذه الطريقة يقوي النمو والتكيف أحدهما الآخر في دورة قوية فعالة. إن عدم التكيف يخفض معدّل النمو الاقتصادي ويزيد كثيرا تكاليف التكيف النهائي. ومع وجود معدّلات منخفضة من النمو الاقتصادي والاستثمار الرأسمالي، يدخل الاقتصاد في دائرة مفرغة من الانخفاض، مثلما حصل مع بريطانيا في العقود الختامية من هذا القرن.

وعلى الرغم من أن التكيف الاقتصادي مع التحوّلات العالمية في الميزة النّسبيّة هو أكثر الخيارات حكمة لاقتصاد ما، فقد غدت مشكلة التكيف أكثر صعوبة بكثير مما كانت عليه في الماضي. فقد رفع ازدياد عدد اللاعبين الاقتصاديين والتحوّلات السريعة في الميزة النّسبيّة التكاليف المتصلة بذلك كثيرا؛ وقد فرضت الوتيرة المذهلة التي حدّدها تسلق اليابان السريع السلم التكنولوجي لبقية العالم تكاليف باهظة على الاقتصادات الأخرى. وزاد نشوء دولة الرفاه والتدخّل الحكومي في الاقتصاد زيادة كبيرة قدرة المصالح القوية على مقاومة دفع نفقات التكيف، كما ضعف دور السوق بوصفه مسهلا للتكيف الاقتصادي من جراء التحوّل في ميزان القوى بعيدا عن السوق تجاه الدّولة والأعمال التجارية والعمالة المنظّمة (Olson, 1982). ويزيد بطء وتيرة النموّ الاقتصادي العالمي نفسه من صعوبة التكيف؛ إذ بوجود فطيرة اقتصادية أصغر، يزداد عدد الخاسرين.

إن هذه العقبات التي تعترض التكيّف الاقتصادي تهدد الاقتصاد العالمي بإمكانية بطء النموّ والفشل في التكيّف – وهي إمكانية قد تتدهور لتتحوّل إلى حرب اقتصادية.

الخاتمة

ينطوي نشوء الاقتصاد العالمي وما يرافقه من تغيير هيكلي على ثلاثة تطوّرات. التطوّر الأول هو تحول موضع الفعاليات الاقتصادية من منطقة إلى أخرى. والتطوّر الثاني هو نهوض وهبوط قطاعات اقتصادية. والتطوّر الثالث هو الدمج المتزايد للاقتصادات الوطنية ووطأة القوى الخارجية الناجمة عن ذلك على الرفاه المحلّي. إن هذه التطوّرات الثلاثة جميعها، بالاشتراك مع عملية النمو المتفاوت، تمس مساسا ملحوظا مصالح الدّول والجماعات القوية وتوحي بأسئلة هامة بشأن الآثار السياسية المترتبة على اقتصاد سوقي عالمي والتي ذكرت في الفصل الأول وسيرد مزيد من النقاش حولها في فصول تالية.

إن المسألة الأولى التي تطرحها عملية النمو المتفاوت هي مسألة الزعامّة السياسية والتفاوت الدّولي، إذ يحتاج استقرار الاقتصاد ونموه إلى زعامّة سياسية، ومع ذلك تميل عملية النمو إلى إضعاف مثل هذه الزعامّة. ومن أجل استمرار الاستقرار والنمو، يجب العثور على أساس جديد للزعامّة أو التعاون الدّولي.

والمسألة الثانية هي علاقة التغيير الاقتصادي والسياسي. تسبب عملية النمو الاقتصادي المتفاوت تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد العالمي، مما يثير مشكلة سياسية كبرى لفرادى الدّول : إذ يجب تحويل الموارد من الصناعات الآفلة إلى الصناعات الآخذة في التوسّع مع تحول الموضع الجغرافي للنمو الاقتصادي والقطاعات الرائدة. ومع ذلك، يستتبع التكيف الاقتصادي مكاسب وخسائر كبيرة لمختلف الأفراد والجماعات والدّول. وبالتالي يتسبب في نشوء صراع سياسي حاد. إن الفشل، وبخاصّة من جانب المهيمن، في التكيف وتحويل اقتصاده وجعل هذا الانتقال إلى فعاليات اقتصادية جديدة يسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي وانتشار القومية الاقتصادية.

والمسألة الثالثة التي تثيرها عملية التنمية هي ما ترتبه من آثار على تطوّر فرادى الدّول وهبوطها ورفاهها، إذ يؤدّي اقتصاد دولي ديناميكي ومتسع إلى زيادة ترابط الاقتصادات الوطنية في نفس الوقت الذي تتدخّل الدّول في اقتصاداتها الخاصّة بها من أجل التحكّم بعملية النمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون لدى الدّول باعث لتسريع التنمية أو وقف الانخفاض أو حماية الرفاه المحلّي. وأيا كان الباعث، تؤدّي روح التدخّل هذه

إلى مجابهة بين الرغبة في الاستقلال المحلّي ومنافع المعايير الدّولية. ويحتاج اقتصاد عالمي مستقر إلى وجود آلية تسمح بإدارة وطنية للاقتصاد تكون متماشية مع معايير ومتطلبات اقتصاد دولي ليبرالي.

سيتم في فصول لاحقة تحليل ما طرأ من تغييرات هيكلية على الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب وما رتبته من آثار على النظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي: ما هي الفرص المحتملة لقيام زعامّة تعدّدية وتعاون اقتصادي ؟ هل بوسع الولايات المتحدة وقوى أخرى التكيف بنجاح مع التحوّلات العميقة الجارية في الوضع العالمي وطبيعة الفعاليات الاقتصادية ؟ كيف يمكن حل المجابهة بين الاستقلال المحلّي والمعايير الدّولية؟ وسيكون من بين أهم العوامل التي تحدّد الردود على هذه الأسئلة استمرار فعالية واستقرار النظام النقدي العالمي، والذي هو موضوع الفصل الرابع.

الفصل الرابع

القضايا المالية الدّولية

International Money Matters

مع أنّ المحلّلين يسارعون إلى الاعتراف بالمضامين الهامّة للتجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي في توزيع الثروة والقوّة بين الأمم، فليس ثمّة توافق مماثل حول النظام المالي الدّولي(١). ويعتقد كثير من الاقتصاديين أنّ المال أوالنظام المالي العالمي حيادي اقتصاديا وسياسيا أو على الأقل يمكن أن يكون محايدا. ولكن، للمعايير والأعراف في العالم الحديث تأثيرات توزيعية هامة في قوى الدّول وفي رفاهية المجموعات ضمن هذه الدّول.

إنّ النظام المالي الذي يؤدّي وظيفته أداء جيدا إنما هو الرابطة الحاسمة في الاقتصاد الدّولي. إنه يسهّل نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي، والترابط العالمي. ويعدّ إنشاء نظام مالي سليم شرطا مسبقا لازدهار الاقتصاد العالمي، وإن انهيار النظام المالي، يمكن أن يكون عاملا حاسما في "الركود الكبير"(Great Depression) كما حصل في الثلاثينيات من القرن العشرين. أما في العهد الحاضر، فقد أصبح من المهم جدا أن يستقر النظام المالي. لقد تضاءلت الآن التدفقات التجارية أمام التدفقات النقدية والمالية التي أصبحت أهم حلقة في الاقتصادات القومية، ولذلك فإن كفاءة واستقرار النظام النقدي الدّولي إنما هما عاملان أساسيان في الاقتصاد السياسي الدّولي.

---

(١) يعتمد هذا الفصل كثيرا على كوهين Cohen (1977)، كما استفاد جزئيا من (1971) Susan Strange في كتابها الرائد حول الموضوع، كما أن العنوان جرى اختياره وتعديله من كتاب أ. جيمس ميغ (A. James Meig) بعنوان: "القضايا المالية" (١٩٧٢). وأعتذر لهذا العالم المالي، لأني استخدمت العنوان بطريقة مختلفة تماما.

ويتعين على النظام المالي الدّولي المستقر والفعال حل ثلاث مشكلات فنية هي: السيولة والتكيف، والثقة (Cohen 1977, p.28).

ولضمان السيولة، يجب أن يوفر النظام مقدارا كافيا من العملة لتمويل التجارة (على ألا يكون تضخّما ماليا) وأن يسهّل التكيف ويوفر احتياطيا ماليا. ولكي يعالج مشكلة التكيّف أو التعديل، فعلى النظام أن يحدّد طرقا لمعالجة عدم التوازن في المدفوعات القومية. والطرق المتاحة الثلاث هي: التغيّرات في أسعار الصرف، والانكماش أو التوسّع في الفعاليات الاقتصادية المحلّية، و/ أو فرض ضوابط مباشرة على الصفقات الدّولية[٢].

كما يتعيّن على النظام أن يمنع أيضا التحوّلات في تركيبة الاحتياطي القومي التي تزعزع الاستقرار. ويمكن أن تنجم هذه التحوّلات عن فقدان الثقة في احتياطي العملة أو العملات؛ فيتعيّن حلّ كل واحدة من هذه المشكلات إذا كان لنظام النقد العالمي أن يعمل بكفاءة ويوحّد الاقتصاد العالمي ويجعله يتكامل مع بعضه.

وبالرغم من اعتقاد معظم الاقتصاديين بأن النظام المالي هو آلية حيادية، فكل نظام مالي يفرض كلفا وفوائد أو منافع تفاضلية على المجموعات والدّول كما أنه يحدّد طبيعة النقد الدّولي، ووسائل السياسة القومية المقبولة التي يتمّ بها إجراء تعديلات في ميزان المدفوعات وشرعية الأهداف المختلفة للسياسة القومية. فكلّ دولة لا تقصر رغبتها على وجود نظام مالي دولي فعال فحسب، ولكن أيضا – وهو الأهم – على ألا يلحق النظام بمصالحها الخاصّة ضررا فادحا.

يستند كلّ نظام مالي دولي إلى نظام سياسي خاص. ولأن طبيعة النظام المالي الدّولي تؤثّر في مصالح الدّول، فإن الدّول تحاول أن تؤثّر في طبيعة النظام لتجعله يخدم مصالحها الخاصّة. ومع ارتفاع أو انخفاض قوى الهيمنة، فإن النظام المالي تحدث فيه تغيّرات مقابلة لذلك. ولذلك، فلا عجب أن يكون النظام المالي في القرن

---

(٢) في هذا الكتاب، ستكون المصطلحات التي تشير إلى الصفقات الدولية مبسطة وغير فنية. وقد يكون من المفيد أن نوضح بعض المصطلحات التي يغلب استخدامها وأهمها ما يلي: الميزان التجاري للبضائع التجارية = التصدير مقابل الاستيراد ؛ رصيد الحساب الجاري = ميزان البضائع التجارية زائدا عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، والخدمات والتحويلات، والميزان الأساس = مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل ؛ ويقدم سينت فال (Saint Phalle) (١٩٨١،الفصل١) مناقشة مفيدة عن هذه العلاقات.

التاسع عشر قد عكس بالدرجة الأولى المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية. وبعد تقلّص القوّة البريطانية في أوائل عقود هذا القرن، انهار النظام المالي في ثلاثينيات القرن العشرين. كما عانى أيضا من إجهادات حادّة مع الضعف النسبي في القوّة الأمريكية في أواخر القرن السابق.

وبالطبع فقد كان المال دائما عاملا مهما في السياسة العالمية. فقد كان الحكّام يطلبون المال لتمويل جيوشهم، ودعم حلفائهم ورشوة أعدائهم. وقد كان امتلاك أو فقد المعادن الثمينة عنصرا مؤثّرا في سهولة ارتفاع وانحدار الإمبراطوريات والدّول القوية. ولكن تضاعفت، في العالم الحديث، أهمية المال أضعافا كثيرة وتغيّرت مواصفاته كثيرا. وفي الحقيقة فإن ازدياد تعزيز دور النظام النقدي الدّولي في شؤون الدّول الحديثة يشكّل ثورة حقيقية في السياسة العالمية. وأفضل طريقة لتقدير أهميته هي المتابعة الزمنية للدّور المتغيّر للمال، والمضامين السياسية والاقتصادية لهذه التغيّرات في الاقتصاد الدّولي.

عهد المال النقدي (المسكوك)

The Era of Specie Money

لقد كان النظام المالي الدّولي قبل العصر الحديث يستند إلى المعادن الثمينة والمال النقدي المسكوك (الذهب والفضة بشكل أساسي) وكانت العملات المحلّية والدّولية تنـزع إلى أن تكون منفصلة عن بعضها انفصالا تامّا. وبينما كانت التجارة المحلّية معتمدة على المقايضة أو العملات المعترف بها محلّيا، فإن التجارة الدّولية أو البعيدة المدى كانت معتمدة على "العملات العظمى" المسكوكة من الذهب والفضّة. ومثال ذلك- سوليدس (Solidus) قسطنطين، ودينار العرب، ودوكات (Ducat) فينيسيا التي كانت مقبولة عالميا ومستقرة نسبيا والتي احتفظت في بعض الأحيان بقيمها لقرون عدّة (Cipolla, 1956). ومع أن الإمبراطوريات التي أصدرتها قد كانت تتمتّع بحق رسم سك العملة، فإن استخدام هذه العملة الخاصّة كعملة دولية كان يضفي على الدّولة التي أصدرتها امتيازات إضافية. فمثلا لو أن دولة أنقصت المعدن الثمين المتضمّن في نقودها أو لو أنها خفضت عملتها فإنها تقوض جاذبية عملتها والثقة فيها[٣]. وبما أن مثل

(٣) إن رسم سك العملة، كما لاحظنا آنفا هو الربح الآتي للحاكم من إصدار التموين النّقدي للاقتصاد (Kindleberger ,1981, p.248).

هذه الإجراءات كانت تلحق الضرر بفاعلها، فقد وضع النظام النقدي الدّولي المستند إلى المعادن الثمينة قيودا على الدّول التي كانت تورد وسيلة التبادل الأساسية. وباختصار، فإن مورّد العملة الدّولية كان يحصل على القليل من الامتيازات الخاصّة، ولم يكن الاستخدام الدّولي لعملة خاصّة مصدرا للقوّة الدّولية.

وقد اعتبر الذهب والفضّة واسطة حيادية للتبادل الدّولي سواء جرى سكّه عملة أو بقي بشكله الخام على شكل سبائك؛ فذهب أو فضّة دولة ما مماثل في جودته لذهب أو فضّة دولة أخرى. ولا يمكن صنع النقود بأمر سياسي، فلا يمكن الحصول عليها إلا بالتجارة أو بالنهب أو بامتلاك المناجم. فقيمة النقد الدّولي تعتمد أساسا على مدى توريده وهو خارج إلى حد كبير عن سيطرة فرادى الدّول. أما العملة المحلّية التي كانت تعتمد عادة على السّلع أو على المعادن الأقل قيمة فقد كانت إلى حدّ بعيد تحت رحمة الحكومات. وبما أن تداولها كان مقصورا على موضعها المحلّي فقد كان من الممكن، بل غالبا ما كان يتمّ خفض قيمتها لمصلحة الحاكم ممّا كان يسبّب بالطبع تضخّما ماليا محليا أو اضطرابات اقتصادية أخرى. والأمر المهم هنا أن تداول هذه العملات المحلّية لم يكن له أثر ذو بال على المكانة الدّولية لهذه الدّولة.

وفي الفترة الّتي سبقت العصر الحديث، تمتّعت العملات الدّولية فعليا باستقلالية سياسية واقتصادية. ولأن توفّرها كان ناجما عن اكتشافات عرضيّة أو عن التجارة الدّولية فقد كانت في معزل نسبيا عن تأثير فرادى الحكومات، ولم يكن للحكومات إلا قدرة محدودة على التأثير في العملات التي تعتمد عليها التجارة الدّولية. وقد بقي النظام المالي الدّولي غير سياسي لآلاف السنين.

وبدأت طبيعة ودور النظام في التغيّر في القرن السادس عشر والسابع عشر مع اكتشاف الذهب والفضّة في الأمريكتين وتوسّع التجارة الدّولية. وبدأ انفصال الأموال القومية عن الأموال الدّولية في الانهيار كنتيجة لتدفّق معادن العالم الجديد الثمينة في أوروبا وزيادة اعتماد الاقتصاد القومي على النقد وزيادة الترابط الاقتصادي. وبمضي الوقت، طرد الذهب والفضّة العملات المحلّية (وحلّ محلّها) وصارت العملات القومية والدّولية مترابطة مع بعضها من خلال توسّع التجارة وتدفق المال وفقدت الدّول حتى قدرتها المحدودة السابقة على السيطرة على العملات المحلّية. فالفعّالية الاقتصادية المحلّية ومستويات الأسعار صارت خاضعة للتغيّرات الدّولية. وفي هذه الظروف أصبحت الاقتصادات القومية متزايدة الترابط وخاضعة لعمليات النظام الاقتصادي الدّولي الآخذ في الاتّساع.

وفي أوائل الفترة الحديثة أتاح التكامل بين العملات المحلّية والدّولية الفرصة لأول مساهمة عظيمة نحو تطوير علم الاقتصاد والأساس لتطوّر الاقتصاد الليبرالي. وقد استجاب ديفيد هيوم (Hume) في نظريته عن الأسعار – والعملة النقدية المسكوكة – استجاب لانهماك الدّول بجمع العملة المسكوكة عن طريق فائض التجارة وخوف هذه الدّول من أن يؤدّي عجز تجاري إلى خسارة خطيرة للعملة المسكوكة. وقد أثبت أنه إذا حصلت دولة ما على عملة نقدية مسكوكة كنتيجة لزيادة الصادرات على الواردات، فإن زيادة ما لديها من المال ستؤدّي إلى زيادة أسعارها المحلّية ثم أسعار صادراتها. وهذا بدوره من شأنه ألا يشجّع الآخرين على شراء بضائعها – وفي الوقت نفسه فإن مواطنيها سيكونون أكثر قدرة على الاستيراد نظرا لأنّ القيمة النسبية لعملتهم ستكون قد ارتفعت ولأنّ أسعار العملات الأجنبية ستكون قد انخفضت نظرا لتناقص الواردات النّقديّة في الخارج. وكنتيجة لذلك فإن صادرات الدّولة ستنخفض وتزداد وارداتها ومن شأن تغيّر تدفق التجارة والعملة المسكوكة التي سببها تغيّر الأسعار محليا وفي الخارج أن يؤدّي إلى إحداث توازن جديد. وقد فصل الاقتصاديون الليبراليون نظريتهم الحديثة عن التجارة والمدفوعات استنادا إلى هذا النموذج البسيط للتوازن.

ومع أن آلية هيوم لتدفق الأسعار والعملات المسكوكة استمرّت في كونها وصفا مميّزا للعلاقات الماليّة الدّولية لغاية القرن العشرين، فإن طبيعة النظام المالي قد جرى تغييرها تغييرا ثوريا في العالم الحديث بسبب عدد من التطوّرات الاقتصادية والسياسية (Williamson, 1983, ch. 8). وببساطة، فقد جرى تحويل المال من هبة طبيعيّة إلى ابتكار ابتدعته الدّولة، وإن سيطرة الدّولة على عرض وطلب النقد قد صار محدّدا رئيسا لمستوى الفعاليات الاقتصادية الدّولية والقومية. وقد بدأ هذا التغيّر الكبير في طبيعة النقد منذ قرنين من الزمان تقريبا مع أنه لم يكن له الأثر الكامل إلا بعد الثورة الكينيزية في السياسة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكي نفهم أهمية هذا التحوّل النقدي، فمن الضروري أولا أن نفهم ما يدعى بالثورة المالية وعواقبها.

عهد المال السياسي

The Era of Political Money

حدثت ثورة مالية أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد بدأت الدّول تصدر عملة ورقية، وظهرت المصارف الحديثة، وانتشرت وسائل الدّيْن العام والخاص (Dickson, 1967) ولأول مرة في التاريخ صار للدّولة سيطرة شاملة على توريد النّقد، على الأقل نظريا، وصار بوسعها أن تؤثّر في مستوى الفعالية الاقتصادية بإيجادها للمال (Hicks, 1969, pp. 93-97). وما كان لأثر ازدياد المال السياسي أن يتحقّق حتى الثورة الكينيزية، ولكن هذه الثورة المالية حوّلت علاقة الدّولة بالاقتصاد فعليا وبذلك صار لها أثر عميق في الاقتصاد الدّولي والسياسة العالمية(٤).

وفي حين أن الثورة المالية قد حلّت مشكلة اقتصادية أساسية فإنها أوجدت مشكلة أخرى. فقد حلّت أو على الأقل خفّفت من حدّة المشكلة التاريخية المتعلّقة بعدم كفاية التوريد المالي. فحتى ابتكار العملة الورقية المقبولة والقروض القابلة للزيّادة بسهولة، كان الاقتصاد غالبا ما يتعثّر والنشاط الاقتصادي يتعرّض لضغوط انكماش المال المتداول بسبب عدم كفاية إمدادات الذهب أو الفضّة. ولكن عندما ازدادت قدرة الحكومات على إيجاد المال فإن الثورة المالية أوجدت ميلا للتضخّم وأدّت إلى مشكلة دولية تتعلّق بعدم الاستقرار المالي.

وإن التغيّر في طبيعة المال سمح بظهور تصادم خطير بين الاستقلال المالي الوطني وبين النظام الاقتصادي الدّولي. فالاستقرار المالي والتشغيل الفعال للنظام المالي يتطلّبان إخضاع السياسات الوطنية للقواعد والاتفاقات الدّولية. فلو أوجدت فرادى الحكومات مالا أكثر ممّا ينبغي فإن التضخّم الناجم عن ذلك يمكن أن يزعزع العلاقات المالية الدّولية. وقد أصبح التضارب بين استقلال الاقتصاد الوطني والاستقرار

---

(٤) لقد تمحورت المناقشات الشهيرة في أوائل القرن التاسع عشر بين مدارس العملة والمدارس المصرفية على مضامين هذا التطور (Deane,1978, ch.4).

الاقتصادي الدّولي المعضلة الأساسية في العلاقات المالية. وإن الطريقة التي تحلّ بها هذه المعْضلة أو تترك دون حلّ هي التي تحدّد إلى حدّ كبير المراحل التالية في تاريخ النظام المالي الدّولي.

و سيتمّ تحليل عهود متتابعة (فترة الهيمنة البريطانية، والفترة أثناء الحرب من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ ونظام بريتون – وودز) على أساس ثلاث خصائص لنظام مالي دولي هي: توفير مال دولي يحلّ مشكلات الثقة والسيولة وإيجاد آلية لحلّ مشكلة التلاؤم وهيمنة حكم النظام المالي الدّولي (Scammell, 1983, p.207).

معيار الذهب الكلاسيكي (التقليدي) (١٨٧٠-١٩١٤)

The Classical Gold Standard (1870-1914)

لقد كان معيار الذهب الدّولي، الذي وصل أوْجه في أواخر القرن التاسع عشر الحلّ الأمثل لمعضلة استقلال الاقتصاد القومي مقابل استقرار الاقتصاد الدّولي. ومن ناحية نظرية، فإن هذا النظام النّقدي كان تجسيدا لنظام الاقتصاد الحر الليبرالي المثالي، "لنظام نقدي دولي موضوعي كامل التلقائية ونظام نقدي دولي متناسق سياسيا يعتمد ببساطة على مزيج من مرونة الأسعار الوطنية المحلّية والقيود الطبيعية على إنتاج الذهب لضمان أقصى حدّ من عملية التلاؤم وإمداد الاحتياطي (Cohen,1977,p.79). وتمّ تصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات (نظريا على الأقل) وأمكن التوصل إلى التسوية بتشغيل آلية هيوم(Hume) المتعلّقة بتدفّق السعر – العملة المسكوكة.

وكما لخّص الموضوع بنجامين ج. كوهين (Benjamin J. Cohen): فإن ملْمحيْن هامّين للنظام هما اللذان ضمنا العمل المتجانس لآلية السعر – العملة المسكوكة وهما كما يلي:

١- عمل البنك المركزي لأيّ أمّة على المقياس الذّهبي للذّهب المشترى والمبيع بسعر محدّد ثابت.

٢- كان بوسع المواطنين العاديين أن يصدّروا ويستوردوا الذهب بحرية (Cohen, 1977, p.77).

وقد قدّم هذان الملمحان آلية سعر صرف ثابت لتسوية ميزان المدفوعات الدّولي بينما أعادت التجارة واختلال ميزان المدفوعات بين الأمم إلى التوازن مرّة أخرى عبر تدفّق الذهب. وبمضي الوقت فإن التأثيرات الناتجة على الأسعار النسبية وموازين والتجارة قد صحّحت أيّ خلل في ميزان المدفوعات.

ولدى مقارنة العقود التي استقرّت فيها أسعار الصرف والتي حقّقها هذا النظام مع الغليان والاضطراب في الفترة ما بعد عام ١٩٧٣ نجد أن كثيرا من المحافظين قد أصبحوا يحنّون إلى المفهوم المثالي لعمل معيار الذهب الكلاسّيكي. فهم يعتقدون أن العودة إلى النظام النّقدي المستند للذهب يمكن أن يلغي سياط التضخّم السائد وعدم الاستقرار المالي الذي توجده المبالغة في إصدار النقد (أو السيولة الدّولية). غير أن هذا المفهوم المثالي يتجاهل الأساس السياسي للنظام والدور المركزي للزعامّة البريطانية.

وفي الواقع العملي، فإن معيار الذهب الكلاسّيكي عمل بشكل مختلف جدّا عن المثالية الليبرالية(٥). فلم يكن نظاما ماليا متناظرا سياسيا ولا حياديا وتلقائيا. وعلى العكس من ذلك، فقد كان مؤسّسة بشرية بكلّ معنى الكلمة عرضة للتلاعب وعدم التناظر في ما يعود به من الفوائد على الاقتصاد القومي للدّول المختلفة. غير أن هذه الحقيقة لا تنْفي نجاح معيار الذهب. فقد سهّل بوجه الإجمال نموّ التجارة العالمية بشكل لم يسبق له مثيل آنذاك، وكذلك أدّى إلى ازدهار عالمي، واستقرار اقتصادي دولي. غير أن نجاحه ونتائجه الاقتصادية على اقتصاد مختلف الدّول والمجموعات الفردية إنما كان معزوّا لأسباب غير التي افترضها كثير من الاقتصاديين.

ففي المقام الأول لم يعمل معيار الذهب التقليدي بشكل تلقائي. وإن إنشاء نظام المصارف ودورها في إيجاد المال قد أضعف عمل آلية تدفق السعر- العملة المسكوكة. وبحسب النظرية، فإن المصارف المركزية استجابت تلقائيا لتدفّق الذهب، وذلك بشراء وبيع الذهب لتحافظ على سعر الصرف الثابت بالنسبة للعملة القومية. وفي الواقع العملي، استطاعت المصارف أن تستجيب، بل استجابت فعلا لتدفّق الذهب بتعقّل لكي تلطّف تأثيره في الأسعار المحلّية والاقتصاد المحلّي الوطني. وباتباع سياسة نقدية غير متطوّرة كان النظام المصرفي يمكّن الأقطار من تجنّب انضباط معيار الذهب ولو على الأقل لفترة ما. وإذا كان للنظام المالي الدّولي أن يعمل بشكل مناسب فإنه كان لا بدّ لإحدى الدّول أن تتولى القيادة لتجعله يعمل بكفاءة. وكانت بريطانيا هي التي تحمّلت تلك المسؤولية في أواخر القرن التاسع عشر.

---

(٥) لقد تم استقاء المناقشة الآتية عن معيار الذهب إلى حد كبير من (Condliffe , 1950, ch.12) .

ثانيا، لم يعمل النظام النقدي العالمي – في ظل معيار الذهب التقليدي – بشكل موضوعي، إذ إن بريطانيا هي التي نظّمته وأدارته. وقد قامت مدينة لندن، بهيمنتها على عالم البضائع والمال وأسواق رأس المال بتطبيق "قواعد النظام" على اقتصادات العالم. وقد مكّن تكامل النظم النقدية القومية مع سوق لندن المالي، بريطانيا من السيطرة على إمدادات العالم النقدية إلى درجة كبيرة. وبزيادة وإنقاص سعر الخصم عالج مصرف إنجلترا تدفّق الذهب دوليا وقام بالفعل بإدارة السياسة النّقديّة العالمية. أمّا الأمم التي أخطأت في إدارة شؤونها الاقتصاديّة الداخلية وتمسّكت بقواعد معيار الذهب فقد وجدت نفسها واقعة في مشكلة مع مديري النقد والمديرين الماليين في لندن. ولذلك فقد كان النظام المالي وفق معيار الذهب متميّزا بتسلسل السلطة مع سيطرة بريطانيا عليه وإلى درجة أقل بسيطرة المراكز المالية الناشئة في أوروبا الغربية (Ruggie, 1982, p.396).

ثالثا، إن النظام النقدي لم يكن متناظرا سياسيا في تأثيراته في مختلف أنواع الاقتصاد الوطني. وقد كان لطريقة ثورة ميزان المدفوعات نتائج مختلفة جدا على الاقتصادات المتقدّمة عن الاقتصادات الأقل تقدّما. وكان ثمّة أسباب عديدة لذلك التأثير. ولكن دور حركات رأس المال الدّولي كان ذا أهمية حاسمة – وهو تطوّر لم يتوقّعه هيوم ولا غيره من الاقتصاديين التقليديين. فبريطانيا العظمى وغيرها من مصدّري رأس المال الأغنياء كان بوسعهم أن يتكيّفوا مع حالات اختلال موازين المدفوعات ويلطفوا تأثيراته السيئة في الفعاليات الاقتصادية وذلك بتنظيم تدفّق رأس المال. أمّا مستوردي رأس المال فلم يكن لديهم مثل هذه الوقاية لاقتصادهم؛ فقد كانوا معتمدين على صنّاع القرارات في لندن أو باريس أو فرانكفورت وكانوا يعانون أضرارا شديدة في تجارتهم وبالنسبة للتعديلات المفروضة عليهم من جرّاء عمل النظام.

لقد تمثّل ملمح رئيسيّ في النظام النقدي الدّولي وبالتالي النظام التجاري في الدور الرئيسي للجنيه الإسترليني في المعاملات الدّولية. وقد أعطى الاندماج الوثيق لسوق المال اللندني مع أسواق رأس المال والبضائع الواقعة هناك في لندن ومع المراكز النقدية الأخرى (في باريس، برلين... الخ)، النظام طابعا شديد المركزية. وكنتيجة لذلك، فإن رفع وخفض أسعار فائدة البنوك الذي كان يقوم به بنك إنجلترا وتأثيراته التالية في توفير الائتمان، وتدفّق الذهب، والأسعار الدّولية، كلّها أعطت بريطانيا العظمى مصدرا قويا للتأثير في التجارة وحركات رأس المال، والدخل القومي. وبهذه الطريقة فقد سيطر مركز واحد مهيمن على الموازنة الدّولية للحسابات سيطرة فعّالة.

وفي الحقيقة، وكما قال ج. ب. كوندليف (J. B. Condliffe)، فإن معيار الذهب الكلاسيكي كان "سلسلة من أنظمة الائتمان المستندة إلى الذهب والمتّصلة بعضها ببعض بأسعار صرف ثابتة" (Condliffe, 1950, p.365). ومع أن الذهب كان المعيار النهائي للقيمة فقد كان ثمّة "بنية فوقية للائتمان (Credit Superstructure) في كل قطر تحكم مستوى الأسعار والاقتصاد (المصدر نفسه، ص٣٦٨). وكانت عملية التسوية أساسا قضية تعديل هذه البنية الفوقية للائتمان وعن طريقها تعديل المستوى النسبي للأسعار (المصدر نفسه، ص٣٦٦). وبما أن إيجاد الائتمان وبالتالي الإمداد بالمال كان تحت السيطرة القومية، فقد كان ثمّة إغراء كبير لاستخدام الائتمان والإمداد المالي للمحافظة على مستوى الأسعار أو لخفض البطالة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كان الالتزام العالمي بنظام سعر صرف ثابت مرتبطا بالذهب وبسوق عملة تسيطر عليه بريطانيا العظمى مقيّدا لتلك الأعمال. وكنتيجة لذلك، فإن الاقتصاد العالمي المطبق آنئذ كان له عملة عالمية متجانسة مع تضخّم قليل نسبيا أو تقلّب قليل نسبيا في أسعار العملات، ونجم عن ذلك استقرار أسعار الصرف الأجنبي مما كان يعتبر عنصرا أساسيا في النموّ الدائم للتجارة والاستثمار[٦].

كانت الأهداف والسياسات التي سعى إليها البريطانيون من موقفهم المهيمن بسيطة نسبيا. فإن أيديولوجية النظام الاقتصادي الحر (laissez faire) إلى جانب المصالح الاقتصادية البريطانية، هي التي فرضت التأكيد على الاستقرار المالي. وكانت أهداف السياسة الاقتصادية متواضعة في ذلك العصر السابق لمرحلة دولة الرفاه. وقد لاحظ آرثر لويس (Arthur Lewis) أنّه كان لبريطانيا العظمى سياستان اقتصاديتان في القرن التاسع عشر، هما: دعم سعر الذهب، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات. ويجب أن نتذكّر أن هذا الأمر كان في عهد كانت فيه مطالب المجتمع من الدّولة قليلة. والنخبة الحاكمة كانت تفضّل أخطار قلّة المال والانكماش المالي على المال الرخيص والتضخّم المالي. وقد دفعت كلّ من الأمم الفقيرة والطبقات الفقيرة في المجتمعات في معظم الأحيان سعر التسوية من خلال المعدّلات الأعلى للبطالة وتناقص الرفاه.

(٦) وحتى اكتشاف مصادر جديدة للذهب وابتكار طريقة جديدة لتنقيته حوالي ١٩٠٠، كانت قلة الذهب عامل انكماش.

وكما لاحظ كينيس (Keynes)، فإن الطبقات الأدنى من المجتمع قد تقبّلت نصيبها باستسلام كأمر طبيعي (Keynes, 1919). وكان معيار الذهب التقليدي ناجحا جدّا كنظام مالي دولي إذا حكمنا عليه من منطلقاته الخاصّة وأهملنا تأثيراته السلبية المتكرّرة في بعض طبقات المجتمع.

وقد عكس معيار الذهب عالما تكون فيه الأغراض الاجتماعية ضئيلة القيمة، وحسب تعبير (Ruggie, 1982, p.382). وفي هذا العصر – عصر عدم التدخّل الحكومي وقبل نشوء دولة الرفاه، فإن الأولوية كانت تعطى للاستقرار المالي. وكان ذلك من نتاج الهيمنة البريطانية، وأيديولوجية الاقتصاد الحر وسيادة الطبقات الوسطى المحافظة. وعندما تغيّرت هذه الظروف مع الحرب العالمية الأولى، ونشأت دولة الرفاه الحديثة، لم يعد معيار الذهب قادرا على أن يقوم بعمله. وهذه الشروط الاجتماعية والسياسية المسبقة لاقتصاد القرن التاسع عشر المستقر يسهل نسيانها تماما في السعي المعاصر إلى نظام مالي دولي محسّن (Ruggie, 1982, pp. 389-91).

وقد قدّم معيار الذهب الكلاسيكي عندما ساد في القرن التاسع عشر أساسا فعّالا للاقتصاد الدّولي وللنظام السياسي آنذاك (Polaneyi, 1957, p.3). فقد أوجد حلا للمشكلات الأساسية للنظام النقدي الدّولي. وحلّت مشكلة التسويق بأن عدّلت الدّول اقتصادها وفعالياتها الاقتصادية المحلّية إلى مستوى يحافظ على قيمة عملتها بالنسبة للذهب. وحلّت مشكلة السيولة لأن إنتاج الذهب كان كافيا عموما ليسدّ الطلب العالمي؛ بالسعر السائد مقابل الجنيه الإسترليني، وحلّت مشكلة الثقة لأن الناس اعتقدوا أن بريطانيا العظمى كانت قادرة وراغبة في أن تحافظ على قيمة الإسترليني الذهبية. وقد أخضعت هذه الحلول الاستقلال الاقتصادي الوطني لهدف الاستقرار النقدي الدّولي.

إن حل مشكلة التصادم بين الاستقلال القومي والاستقرار الدّولي الذي حقّقه معيار الذهب يعطينا مثلا عن كيفية قيام قوة مهيمنة سائدة بتنفيذ "قواعد اللعبة" وإدارة الشؤون النقدية العالمية. وكان هناك حاجة إلى قوة مهيمنة لتوفق بين السياسات القومية للدّول ولتنشئ الشروط المسبقة لنظام نقدي دولي. وقد كان لبريطانيا بوصفها الدّولة الصناعية والتجارية والمصدّرة لرأس المال والمتفوّقة في أواخر القرن التاسع عشر مصلحة في وجود نظام نقدي دولي مستقر ويعمل بسلاسة. وقد قامت بمهمّة الزعامّة لأنها تملك القوّة والعزيمة اللتين تمكنانها من تحقيق ذلك.

كما أن كفاءة واستقرار معيار الذهب الكلاسيكي أفادت الأقطار المتقدّمة الأخرى. ولأن معيار الذهب كان ناجحا فقد اعتمدته الأقطار التجارية الكبرى الأخرى. ومع أن ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تمقت الفوائد الخاصّة التي منحتها الزعامّة النقدية العالمية لبريطانيا فلم يكن لديهم الرغبة ولا القدرة على تحدّي هذه الزعامّة بشكل فعّال. أمّا الأقطار الأقل تقدّما والمصدّرة للسلع فقد أصابها حيْف؛ إذ إن عبء التسوية والتكيّف وقع عليها غالبا وعانت من معدّلات التّبادل التّجاري في تصدير بضائعها في كثير من الأحيان. وإن التزامها بقواعد اللعبة قد أملاه عليها المركز المهيمن لبريطانيا العظمى وغيرها من القوى الصناعية.

ومع أن معظم الأمم ربّما ربحت من ناحية مطلقة من معيار الذهب التقليدي الذي كان يؤدّي وظيفته أداء جيدا فإن الربح النسبي هو في أكثر الأحيان أكثر أهمية في العلاقات الدّولية من الربح المطلق. وقد كانت فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدّول تكره ذلك النظام النقدي الذي أفاد بريطانيا العظمى أكثر من غيرها، كما أن الدّول الأقل تقدّما أصابها الإحباط من دفع كلفة التسوية. ولكن ما دامت بريطانيا محتفظة بتفوّقها الاقتصادي والعسكري، فقد استطاعت لندن أن تقاوم القوى المتزايدة للقومية الاقتصادية وأن تحافظ على سلامة النظام النقدي الدّولي. ولعدّة عقود أبعدت الزعامّة البريطانية التأثيرات المدمّرة للسياسات القومية المتنافسة على نظام نقدي عالمي مترابط.

وعندما أشرف القرن التاسع عشر على الانتهاء، بدأ ظهور قوى صناعية جديدة، والانحدار النسبي للهيمنة البريطانية الاقتصادية العالمية يقوّضان أساس زعامّة بريطانيا الاقتصادية على نطاق العالم. وبدأ السّخط الاجتماعي المتزايد والثورة على مبدأ الاقتصاد الحر يهزّان النظام. غير أن قوّة الاندفاع الاقتصادية جعلت السيادة البريطانية في المال والتمويل تستمرّ مدّة طويلة بعد أن اختفت القدرة الصناعية البريطانية المتفوّقة. وقد حال الضعف السياسي للمجموعات والطبقات المحرومة دون حدوث أي تغيّر أساسي في الدور الاقتصادي للدّولة. وقد دمّرت الحرب العالمية الأولى الأسس السياسية لهذا العصر الاقتصادي وأغرقت العالم في فوضى نقدية واقتصادية طيلة العقود الثلاثة التالية.

فترة الانقطاع بين القيادتين البريطانية والأمريكية(١٩١٤-١٩٤٤)

The Interregnum between British and American Leadership (1914-1944)

كانت إحدى العواقب الأساسية للحرب العالمية الأولى تأميم النظام الدّولي العالمي. ولدى اندلاع القتال سارع المتحاربون إلى حماية ما لديهم من ذهب وفكّوا ارتباطهم بسعر الصرف الثابت ليسهّلوا بذلك تحرير وتعبئة اقتصاداتهم من أجل الحرب. وانهار معيار الذهب وحلّ محلّه تدبير انتقالي من الأسعار العائمة. ومع نهاية القيادة البريطانية للاقتصاد وانهيار الترابط الاقتصادي صار تقرير أسعار العملة مرّة ثانية من مسؤولية السلطات القومية. وبذلك انتصر الاستقلال الوطني المحلّي على النظام النقدي الدّولي بسبب المقتضيات العاجلة للحرب الشاملة.

وقد لاحظ جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) في خضمّ الحرب، أن الحرب العالمية الأولى أعادت تشكيل الواقع الاقتصادي. ولكي تخوض كلّ حكومة الحرب كان عليها أن تحشد كامل ثروتها الاقتصادية السائلة. وقد سيطرت الدّولة على موارد المجتمع عن طريق الضرائب وعن طريق الاقتراض بشكل خاص. وقبل أن تأتي نظريّة كينيز العامّة، تنبّأ شومبيتر بأن من عواقب "إضفاء الطابع النقدي" على الاقتصاد، أن تكون "العوامل المالية، وحالات العجز، والمال، والاعتماد، والضرائب"، هي العوامل المحدّدة للنشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد (Drucker, 1983, p.127). وقد توقع شومبتير أيضا أن الدّولة، بواسطة ما دعي لاحقا سياسات "الاقتصاد الكلّي" (macroeconomics) (الضريبية والنقدية)، يمكن أن تسخّر الاقتصاد لأهدافها السياسية والاجتماعية وبذلك تخلّف وراءها سوق القرن التاسع عشر المستقلّة المستندة إلى سياسة الاقتصاد الحر. وقد مهدت الدّولة المحاربة الطريق لدولة الرفاه الحديثة. وقد وصف جون كوندليف (John Condliffe) (١٩٥٠) هذا التحوّل بأنّه "تجارة الأمم" التي حلّت محلّ اقتصاد القرن التّاسع عشر الدّولي.

ستؤدّي مضامين انهيار الانضباط الدّولي لمعيار الذهب وحيازة الدّولة للسيطرة على الاقتصاد الوطني المحلّي، يوما ما إلى تجزئة مجتمع الاقتصاد الليبرالي. وإن أولئك الذين سيدعون كينيزيين /Keynesians/

إنما ركّزوا على الفرصة التي أتاحها هذا التحوّل الذي اتّخذ من أجل إزالة شرور السوق كالبطالة والتراجع والركود الاقتصادي ودورات الأعمال العشوائية. وبمعالجة وتحريك عدد قليل من المتغيّرات المالية – مثل نفقات الدّولة، وأسعار الفائدة، وتوريد النقد– استطاع الاقتصاديون من ذوي الاهتمام بالشؤون العامّة وعلمهم تحقيق العدالة الاجتماعية وتمهيد الطريق للتقدّم الاقتصادي. وبدأ الاقتصاديون المؤمنون بالليبرالية يعتقدون أنه في عالم كينيزي فإن "الملك–الاقتصادي" هو الذي سيحكم.

أمّا شومبيتر وغيره من الاقتصاديين المحافظين فقد اعتبروا القوّة الاقتصادية غير المنضبطة في الدّولة الحديثة، "دعوة إلى عدم المسؤولية السياسية" لأنها ألغتْ كل الضمانات الاقتصادية ضد التضخّم وغيره من الشرور (Drucker, 1983, p.128). وتوجّسوا خوفا من أن تقوم الدّولة باستخدام سلطانها في توزيع الدّخل القومي من المنتج والمدّخر إلى غير المنتج والمسرف المبذّر. ففي عالم لا وجود فيه لقيود معيار الذهب وغيره من المعايير الدّولية، ستكون الحكومات الديمقراطية التي تريد الحصول على الشعبية واسترضاء المصالح الخاصّة وذلك بالتوسّع في البرامج الحكومية المكلّفة معرضة لضغوط التضخّم المتزايدة، ممّا يمكن أن يقوّض كلا من الديمقراطية والرأسمالية. وفي العهد الجديد "للدّولة المحاربة – ودولة الرفاه" فإن الذي يحكم إنما هم القادة العسكريون والسياسيون وليس الاقتصاديين. وقد ظهرت هذه القضية بعد بضعة عقود في مباحثات ما بعد الحرب العالمية الثانية المتعلّقة بدولة الرفاه والاقتصادات الكينيزية.

وكما قرّر كينيز في كتابه "النتائج الاقتصادية للسلام" (١٩١٩)، فإن المهمّة الأساسية بعد كارثة الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت إنشاء نظام اقتصاد دولي وإيجاد نظام نقدي مستقر. وقد استبْعدت العودة إلى معيار الذهب لأن التضخّم الحاد قد أدّى إلى تآكل القوّة الشرائية لمخزون العالم من الذهب. وقد أوجد مؤتمر جنوا في ١٩٢٢ معيار تبادل ذهبي لحلّ هذه المشكلة. فالأمم ستضمّن عملات معزّزة بالذهب، وخاصّة الجنيه الإسترليني البريطاني في مدّخراتها لكي تقتصد في استخدام الذهب، واعتقد كثيرون أن نظاما نقديا دوليا مستندا إلى سعر صرف ثابت سيعود إلى الهيمنة على العلاقات النقدية بين الدّول وأن العلاقات الاقتصادية الدّولية ستعود إلى الأيام الذهبية السعيدة التي ساد فيها معيار الذهب الكلاسّيكي.

وعلى كلّ حال، فإن معيار تبادل الذهب بقي لسنوات عدّة فقط، وكان انهياره عاملا أساسيا في التعجيل بالكساد العظيم في الثلاثينيات. وكانت هناك أسباب عدّة لانهيار النظام النقدي، نخصّ بعضها بالّذكر هنا.

فكثير من الحكومات التي استخدمت سيطرتها الجديدة على التأثيرات النقدية، بدأت تعطي أهداف الرفاه الوطنية كالاستقرار الاقتصادي وتوفير العمل قيمة أكبر ممّا تعطيه للنظام النقدي الدّولي المستقر. ولقد ازدادت قوّة العمّال ورجال الأعمال كنتيجة للحرب. فقد استطاعت مقاومة مرونة الأجور أو الأسعار (وخاصّة بالاتجاه النازل) الّتي سهّلت تطبيق نظام سعر الصرف الثابت.

والعامل الآخر كان السياسة الاقتصادية البريطانية. فعندما رجعت بريطانيا إلى معيار الذهب عام ١٩٢٥ وأعادت تحديد القيمة الإسترلينية للذهب فقد فعلت ذلك بأن أعطت للإسترليني قيمة اسمية أعلى ممّا ينبغي، وكنتيجة لذلك، فقد أعيق النموّ الاقتصادي البريطاني، وهبطت الصادرات، وعانت الطبقة العاملة من صعوبات شديدة. وكما تنبّأ كينيز (١٩٢٥) فقد أخضعت الحكومة البريطانية الرفاه الوطني لمقتضيات المحافظة على الدور الدّولي للإسترليني. وكانت النتيجة هي الإضراب العام في عام ١٩٢٦ والذي فشل في تحقيق أهدافه المباشرة ولكنّه مهّد الطريق لدولة الرفاه الحديثة.

وكذلك، لم يعد لبريطانيا العظمى القدرة على إدارة النظام النقدي الدّولي. فقد نجم عن تدهورها الصناعي، وكلفة الحرب، ونشوء قوى جديدة تحول كبير في التوزيع العالمي للقوّة الاقتصادية. وكما قال كيندلبرجر (Kindleberger) في كتابه "العالم في الكساد"، ١٩٢٩-١٩٣٩ (١٩٧٣) فقد كانت حدّة واستمرار فترة الكساد العظيم تعزى جزئيا إلى انهيار الزعامّة الاقتصادية. فبريطانيا العظمى لم يعد لديها القدرة على تنفيذ مسؤولياتها المهيمنة في التجارة والمال والتمويل، فالقوى الناشئة المهيمنة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن قادرة ولا راغبة بأن تضطلع بالزعامّة الاقتصادية. وعلى نقيض ذلك، رغم أن الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب على أنها الأمّة الأولى المانحة للدّيْن عالميا، فإن الانكماش (deflation) الأمريكي سبّب نقصا في السيولة العالمية ممّا زاد حدّة الكساد (H. Johnson, 1975, p.272). وبغياب السلطة العليا التي تستطيع إنفاذ القوانين وإدارة النظام لجأت الدّول إلى السياسات القومية "التي تفقر الجيران" وانهار النظام الاقتصادي.

وقد تبدّلت الأغراض الاجتماعية والمصالح القومية لدى القوى العظيمة وازدادت سياساتها الاقتصادية تباينا كنتيجة للتطوّرات الدّولية والوطنية (Ruggie, 1983, pp.390-92). وأصبحت أهداف الرفاه الوطنية والمنافسات القومية، أكثر أهمية من المعايير الدّولية. ممّا جعل إمكانية التعاون مستحيلة (Oye 1983).

ثم إن الأيديولوجيات الفاشية والنازية و"الإصلاح الجديد" كلّها أعلت قيمة الاستقلال الوطني والكفاية الذّاتية القومية أكثر من النـزعة الدّولية الليبرالية. وبسبب تمزّق التعاون الدّولي، وازدياد الصدامات فقد بدأت دولة الحرب تؤكّد نفسها مجددا. ففي اقتصاد بعد الآخر أمسكت الدّولة بزمام الاقتصاد لتحقّق الرفاه الوطني المحلّي ولتحقّق أهداف سياساتها الخارجية. ففي غياب الزعامّة المهيمنة، أدّى انتصار الأيديولوجيات غير الليبرالية وتباين المصالح القومية؛ إلى انهيار الاقتصاد العالمي الليبرالي.

وأدّت الفوضى الاقتصادية اللاحقة إلى تجزئة النظام النقدي الدّولي إلى عدّة كتل نقدية متنافسة. وفي مؤتمر أوتاوا (Ottawa Conference) عام ١٩٣٢ أسّس البريطانيون مع عدد من دول الكومنولث المستقلّة (dominions)وبعض الشركاء التجاريين، أسّسوا كتلة الأسترليني (Sterling block). وبعد ذلك بقليل أنشئت كتلة الدّولار Dollar block في الولايات المتحدة الأمريكية وكتلة الذهب (Gold block) في فرنسا. وأخيرا فإن ألمانيا وإيطاليا واليابان استغلّت الأزمة الاقتصادية العالمية للقيام بمحاولات لإيجاد إمبراطوريات ذات سيادة مطلقة. وبذا دخل الاقتصاد العالمي في عهد من الاقتصاد الحربي الذي اقترن بالمنافسة على خفض وتقلّب أسعار العملة، بينما حاولت كلّ كتلة اقتصادية أن تحلّ مشكلات مدفوعاتها وعمالتها على حساب الكتل الأخرى.

وكنتيجة لهذه الفوضى الاقتصادية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بمسؤوليات الزعامّة في أوساط الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي ١٩٤٣، فإن قانون التجارة المتبادل الأمريكي (U.S. Reciprocal Trade Act) أعطى الرئيس صلاحية المفاوضة بشأن التخفيض المتبادل للتعريفات. وقد كان لهذا المبدأ الأساسي لتبادلية التفرقة عواقب فورية ضئيلة ثم أصبح متضمّنا في الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة (GATT) بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٣٦ وقّع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا الاتفاقية الثلاثية لتخفيف حدّة التضارب بين هذه المراكز الثلاثة للعملة (Rowland 1976, ch.5). ومع أن هذه التدابير قد عكست تزايد وعي الولايات المتحدة بمصلحتها في العمل المنسجم للاقتصاد العالمي الليبرالي، فقد كان على الإصلاح الكافي لقضايا التجارة والعملة أن ينتظر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور أمريكا كقوّة عالمية مهيمنة بلا منازع.

وإن حوادث ما بين الحربين أنهت التوازن التلقائي الذي ميّز عهد معيار الذهب بشكل عام (Williamson, 1983, p.141). وإن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي المتزامن من خلال إعمال آلية هيوم المتّصلة بتدفّق سعر العملة المسكوكة لم يعد منطبقا في العالم الذي تسعى فيه البنوك المركزية إلى مقاومة تأثيره ولم يسمح للأسعار والأجور أن تنخفض تلقائيا استجابة للسّياسات المالية المغلقة؛ إذ قد دخل عهد تدخل الدّولة وإدارتها للاقتصاد.

نظام بريتون وودز(١٩٤٤ – ١٩٧٦)

The Bretton Woods System (1944-1976)

لقد أوجدت الديمقراطيات الغربية بعد صدمة الكساد العظيم والتضحيات المفروضة على مواطنيها أثناء الحرب العالمية الثانية مجموعتين من أولويات ما بعد الحرب. الأولوية الأولى أن تحقّق النموّ الاقتصادي والعمالة الكاملة. فخطة بفريج (The Beveridge Plan) في بريطانيا العظمى، وتأسيس فرنسا للجنة التخطيط، وإصدار الولايات المتحدة قانون العمالة لعام ١٩٤٦ كانت كلها رموزا لتدخّل الدّولة في الاقتصاد لإيجاد دولة الرفاه. والأولوية الثانية هي تأسيس نظام اقتصادي دولي مستقر، يمنع الارتداد إلى القومية الاقتصادية المدمّرة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين.

وقد كلّف مؤتمر بريتون (Bretton Woods Conference) في عام ١٩٤٤ بمهمّة إيجاد مثل هذا النظام الاقتصادي العالمي المستقر. وقد كان لنظام بريتون وودز الذي هو حصيلة التعاون الأمريكي- البريطاني، كان له ملامح أساسية متعدّدة (Cooper, 1984, pp. 22-23). وتطلّع المؤتمر (في مناقشاته) إلى عالم تكون فيه الحكومات حرّة إلى حدّ كبير لتحقيق أهداف اقتصادية قومية، ومع ذلك فالنظام المالي يبقى مستندا إلى أسعار صرف ثابتة؛ وذلك منعا للتنافس المدمّر في خفض الأسعار الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين. والمبدأ الآخر الذي تمّ تبنّيه هو إمكانية تحويل العملات في صفقات الحساب الجاري. وقد اعتبر تدفّق رأس المال الضخم الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين وسبّب دمارا في الثمانينيات – اعتبر أمرا من الماضي. وأنْشئ صندوق النقد الدّولي (nternational Monetary Fund) (IMF) ليشرف على عمل النظام النقدي ويقدّم قروضا متوسّطة الأجل للأقطار التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها. وأخيرا في حال اختلال التوازن

الأساسي، سمح النظام لأيّ دولة أن تغيّر سعر صرفها بموافقة دولية، غير أن تعريف "اختلال التوازن الأساسي" قد ترك غامضا.

وقد حاول نظام بريتون وودز أن يجد حلا للتصادم الحاصل بين الاستقلال الوطني والاستقرار الدّولي، غير أن الملامح الأساسية للنظام التي هي كالآتي: استقلال السياسات القومية، وثبات سعر الصرف، وإمكانية تحويل العملات بعضها إلى بعض- هذه الملامح تناقضت مع بعضها (Cooper, 1984, p.22). فمثلا، لا تستطيع أمّة من الأمم أن تكون حرّة في اتباع نظام سياسات الاقتصاد الكلّي وتمتصّ في نفس الوقت العملة الأجنبية من دون عواقب تؤثّر في سعر صرفها. على أنّه افترض أن حركة رأس المال ستكون قليلة وأنه يمكن التوفيق بين تضارب الأهداف الاقتصادية وذلك بوضع تدابير من أجل تحويل العجز الدّولي وكذلك عند الضرورة من أجل التغيّر في سعر الصرف. وقد كان ذلك ممكنا في واقع الأمر حتى أواخر الستينيات، عندما بدأت السياسة المالية الأمريكية تضع قيودا شديدة على النظام.

وكما ناقش جون روغي (John Ruggie) الموضوع المتعلّق بنظام بريتون وودز حيث قال إن هذا النظام كان حلا وسطا للتناقض بين الاستقلال الوطني والمعايير الدّولية. فقد حاول النظام أن يتجنّب ما يلي:

(١) إخضاع الفعاليات الاقتصادية الوطنية إلى استقرار سعر الصرف الذي كان يضمنه معيار الذهب التقليدي.

(٢) التضحية بالاستقرار الدّولي من أجل استقلال السياسة الوطنية وهي الصفة المميزة للفترة ما بين الحربين، وقد كان هذا "الحل الوسط لليبرالية المضمرة" محاولة لتمكين الحكومات من اتباع سياسات كينيزية حافزة للنموّ في الداخل دون إرباك الاستقرار النقدي الدّولي. وقد كتب روغي في وصف هذا الحل الوسط يقول إنّه: "على نقيض القومية الاقتصادية للثلاثينيات فسيكون متعدّد الأطراف بطبيعته وعلى نقيض ليبرالية معيار الذهب والتجارة الحرّة فإن تعدّدية الأطراف من شأنها أن تعزى إلى التدخّل الوطني المحلّي (Ruggie, 1982, p.393). وكان من المتوقّع أن إيجاد مؤسّسات تحدّد تأثير التطوّرات الوطنية والخارجية على بعضها في بعض سوف يحلّ في نفس الوقت مشكلة تحقيق كلّ من الليبرالية الدّولية والاستقرار المحلّي الوطني.

وقد عكس نظام بريتون وودز تغيّرات أساسية في الأهداف الاجتماعية والأغراض السياسية؛ فبينما أخضع معيار الذهب في القرن التاسع عشر وكذلك أيديولوجية الاقتصاد الحر الاستقرار الوطني للمعايير الدّولية وعكست فترة ما بين الحربين هذه الأهداف، فإن نظام ما بعد الحرب قد حاول أن يحقّق الهدفين معا. وتولّت الدّولة القيام بدور أكبر في الاقتصاد لتضمن العمالة الكاملة وغيرها من الأهداف، لكن أعمالها صارت خاضعة للقواعد الدّولية. وبهذه الطريقة فإن ثمّة إمكانية لأن يتعايش كلّ من التدخّل الوطني مع الاستقرار الدّولي. ويقرّر روغي ما يلي: "إن جوهر الليبرالية المضمرة هو أن تبتكر شكلا من أشكال تعدّدية الأطراف (multilateralism) يتلاءم مع متطلّبات الاستقرار الوطني (١٩٨٢، ص٣٩٩).

وقد تمّ تشجيع الأمم على المشاركة في التجارة الحرّة بوجود حدّ أدنى من الخطورة على الاستقرار الوطني، وإن كان على بعض حساب كفاءة التخصيص (allocative efficiency)، فإذا وقعت هذه الأمم في صعوبات خطيرة بالنسبة لميزان المدفوعات فإن صندوق النقد الدّولي يمكن أن يموّل العجز الحاصل ويشرف على تسوية ميزان المدفوعات (Ruggie, 1983, p.434)، ولا حاجة للأمم أن تقيّد الواردات لتصحّح الخلل في ميزان المدفوعات. فالتعاون الدّولي يجعل من الممكن أن تتدخّل الدّولة وأن تسعى إلى سياسات النموّ الكينيزي دون المجازفة بزعزعة نظام سعر الصرف ودون العودة إلى السياسات التنافسية القومية التي كانت سائدة في ثلاثينيات القرن العشرين. ويعتقد المؤيّدون لبريتون وودز أن السوق والدّولة قد تمّ إدماجهما بنجاح.

وقد جاء إنشاء نظام بريتون وودز في عصر لم يسبق له مثيل من حيث نموّ التجارة الدّولية وازدياد الترابط الاقتصادي. ومع ذلك فضمن هذه الفلسفة أو النظرية الكينيزية العالمية كان هناك خلل أو صدْع أدّى بمضيّ الوقت إلى انهيار هذا النظام، فالاقتصاد الأمريكي أصبح المحرّك الرئيسي للنموّ الاقتصادي العالمي، وأصبحت السياسة النقدية الأمريكية هي السياسة المالية العالمية وكان تدفّق الدّولار إلى الخارج يوفّر السيولة التي شحّمت عجلات التجارة. وبعد ثورة منظّمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC) في ١٩٧٣-١٩٧٤ التي رفعت أسعار الطاقة العالمية إلى أربعة أضعاف، جعل التحوّل الكبير في اليابان وأقطار أوروبا الغربية والأقطار التي بدأت في التصنيع حديثا نحو استراتيجيات تنمية تتوجّه نحو التصدير، كلّ

ذلك زاد من مركزية الدور الأمريكي في النموّ الاقتصادي العالمي. فعندما نمت أمريكا نما العالم معها، وعندما تباطأت أمريكا تباطأ العالم.

وكما هي الحال مع معيار الذهب التقليدي فإن ثمّة فراغا أو انفصالا بين النظرية والحقيقة الواقعة. فالحرب قد أضعفت اقتصادات القوى الصناعية بحيث لم تعدّ قادرة على تحمّل المسؤوليات والواجبات التي توخّاها نظام بريتون وودز حتى عام ١٩٥٨. وقد تحمّلت أمريكا المسؤولية الأساسية لإدارة نظام النقد الدّولي عندما واجهت احتمال الفوضى في الاقتصاد العالمي ومشكلة "نقص الدّولار" وبداية الصراع السياسي مع الاتحاد السوفياتي، وذلك بتطبيق مشروع مارشال(Marshall Plan) وجزئيا من خلال صندوق النقد الدّولي. وأصبح الاحتياطي الفيدرالي هو الممول المصرفي للعالم، وصار الدّولار هو الأساس لنظام النقد الدّولي. وقد دام نظام بريتون وودز من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤ فقط ثم حلّ محلّه ما دعاه الفرنسيون "هيمنة الدّولار".

وقد ميّزت عدّة عناصر رئيسة ما أصبح فعليا مقياسا لتبادل الذهب يستند إلى الدّولار. ولأن كثيرا من الأمم الأخرى ربطت عملاتها بالدّولار فقد تمّ تحقيق أسعار صرف ثابتة، وتضمّنت عملية التسوية مجرّد اتخاذ إجراءات غيرت القيمة الاسمية للعملات مقابل الدّولار. وبما أن الدّولار كان العملة الاحتياطية الرئيسية فقد أصبحت السيولة الدّولية من وظيفة ميزان المدفوعات الأمريكي الذي كان يعاني من عجز متكرّر منذ ١٩٥٩ وما بعدها. ومحور النظام هو تعهّد الولايات المتحدة أن تبْقي الدّولار قابلا للتحويل إلى ذهب بمعدّل ٣٥ دولارا للأونسة. وقد ظلّ النّظام يعمل بنجاح طالما ظلّت الولايات المتحدة تدعم هذا التعهد وظلّت الدّول الأخرى واثقة من سلامة الاقتصاد الأمريكي. فقد كان الدّولار كالذهب بل كان في الحقيقة أفضل من الذهب، وصار الوسيلة الأساس للتبادل، ووحدة للحسابات ومخزنا للقيمة في العالم. وفي العقدين التاليين للعام ١٩٥٩ كان تدفّق الدّولار إلى الخارج الذي سبّبه العجز المزمن في الموازنة الأمريكية هو الذي دفع عجلة الاقتصاد العالمي. ثم حلّت الأزمة وانهار نظام بريتون وودز.

الدّولار والهيمنة الأمريكية

The Dollar and American Hegemony

لقد استندت الهيمنة الأمريكية إلى دور الدّولار في نظام النقد الدّولي وإلى توسيع ردعها النووي ليشمل حلفاءها. وفي حين أن الاتحاد السوفياتي، الواقع في قلب الكتلة الأوروبية – الآسيوية يستطيع أن يستخدم قوّته العسكرية في التأثير مباشرة على الأطراف، فإنه لا بدّ أن يكون لدى الولايات المتحدة القطع الأجنبي لتموّل مركزها العالمي الذي انطوى على نشر قواتها وراء البحار، وخوض حربين رئيسيتين في آسيا، وغيرها من النفقات. وقد تمّ تحمل هذه الأعباء الاقتصادية للهيمنة العالمية إلى حد كبير من خلال الاستفادة من المركز الدّولي للدّولار. وكان الثمن المدفوع لاستغلال أمريكا لدورها كممول هو تقويض نظام بريتون وودز وتحوّل الولايات المتحدة من أمّة دائنة إلى أمّة مدينة وازدياد الاعتماد على رأس المال الياباني. وسنناقش هذه التطوّرات الأخيرة في الفصل الثامن. وسأناقش هنا ما يدعوه الاقتصاديون معضلة تريفين (Triffin Dilemma) لأوضح السبب الذي جعل سياسة الولايات المتحدة تدمّر في خاتمة المطاف نظام النقد الذي جاهدت كثيرا لإيجاده (Block, 1977).

في ١٩٦٠ نشر روبرت تريفين (Robert Triffin)، وهو اقتصادي في جامعة ييل كتابا عنوانه: "الذهب وأزمة الدّولار" وقد كشف في كتابه هذا الصدع الموجود في قلب معيار صرف الدّولار، وقد أشار إلى تناقض أساسي بين آلية إيجاد السيولة والثقة الدّولية في النظام. فالنظام كان معتمدا على عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من أجل توفير السيولة، غير أن هذا العجز كان من شأنه أن يؤدّي إلى تقويض الثقة بالدّولار في المرد الأخير. فنموّ الحيازات الأجنبية للدّولار التي لم تكن مدعمة ولا قابلة للتحويل إلى الذهب الذي تمتلكه أمريكا بسعر ٣٥ دولارا للأونسة الواحدة سيؤدّي في خاتمة المطاف إلى تبديد الثقة بالنظام، ويؤدّي بدوره إلى مضاربة مالية وتزايد عدم الاستقرار النقدي. فكان لا بدّ إمّا أن يتوقّف العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي (وذلك ينْقص معدّل إيجاد السيولة فيتباطأ نمو الاقتصاد العالمي) أو لا بد من إيجاد آلية أخرى لخلق السيولة.

ولسنوات عدّة، بقيت معضلة تريفين تناقش أكاديميا فقط؛ لأن احتياطي الذهب الأمريكي كان كافيا لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها وكان معدّل التضخّم الأمريكي منخفضا. ولكن بعد ١٩٦٧، بدأت الأمور تتغيّر مع انخفاض قيمة الجنيه، الذي كان يوفر بعض الحماية للدّولار (Scammell, 1983, p.179). وبالتالي فالتصعيد الهائل لحرب فيتنام والتردّي الحاد في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي أعقب ذلك زاد الحالة سوءا. وكاستجابة لتزايد التضخّم العالمي (الذي سببه ازدياد مجهود الحرب وبرنامج الرئيس جونسون المعنون المجتمع العظيم (Great Society Program)، وازدياد عدم الاستقرار النقدي، وهجمات المضاربة المالية على الدّولار؛ كلّ ذلك أدّى إلى تسارع التّصميم الدّولي لحل معضلة تريفين.

وقد تضمّنت هذه الجهود عموما صنفين من الإجراءات الدّولية هما: أولا، كانت هناك جهود تعاونية بين القوى الاقتصادية القائدة مصممة لزيادة الثقة بالدّولار ولتقليل المضاربات المالية. وقد تضمّنت التدابير العامّة للاستدانة، ومقايضات عملة نظّمها مصرف التسويات الدّولية لبركة الذهب (Kindleburger, 1977, ch.7). ثانيا، بعد مداولات حادة تم تأسيس صندوق النقد الدّولي، الذي أوجد بدوره حقوق السحب الخاصّة ((Special Drawing Rights (S.D.R) لتكون أصلا احتياطيا لتكميل الدّولار كعملة احتياطية وبذلك تحلّ مشكلة إيجاد السيولة، وقد كان هذا الإجراء ناجحا جزئيا بسبب المصالح السياسية المتضاربة وفقدان الثقة بالمال الذي أوجدته مؤسّسة دولية (لإيضاح معنى أو مضامين حقوق السحب الخاصّة (SDR)انظر (Williamson, 1983, p.348). ومع ذلك، وبالرغم من هذه الصعوبات الحادّة والمشكلات القائمة استمرّ نظام بريتون وودز يتعثّر لعدّة سنوات أخرى. ولفهم سبب ذلك، علينا أن نرجع إلى ميدان السياسات الدّولية وإلى حقيقة أن القيادة الاقتصادية الأمريكية استمرّت، رغم فشلها في المحافظة على الاستقرار النقدي الدّولي.

وبقي نظام الأسعار الثابتة محافظا على وجوده لمدة من الزمن لأنه ظل مستندا إلى أساس سياسي ثابت. ومن حيث الجوهر، فقد كانت هناك "مساومة متضمّنة" إذا استخدمنا تعبير كوهين (Cohen) بين أساطين الاقتصاد الدّولي الثلاثة المهيمنة وهي: الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وإلى درجة أقل- اليابان (Cohen, 1977, p.97). وقد وافقت أوروبا الغربية (وبالأخص ألمانيا الغربية) واليابان لأسباب اقتصادية هامة، من ناحية جزئية، ولكن لأسباب سياسية واستراتيجية، من ناحية أكثر، على تمويل العجز في ميزان

المدفوعات الأمريكي. وقد كتب كوهين معلّقا على عناصر هذا التفاهم قائلا: "إن حلفاء أمريكا أذعنوا في نظام مهيمن منح الولايات المتحدة امتيازات خاصّة لأن تعمل خارج حدودها من طرف واحد لترقية المصالح الأمريكية. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة غضّت الطرف عن استخدام حلفائها للنظام لتعزيز ازدهارهم الاقتصادي الخاص، حتى ولو كان ذلك إلى حدّ كبير على نفقة الولايات المتحدة." (المصدر نفسه) وقد ظلّ نظام بريتون وودز قائما مادامت هذه المساومة مستمرّة وغير مستثمرة بشكل سيئ وعلني. وفي أثناء هذه الفترة أدارت الولايات المتحدة سياستها الخارجية على أساس الاستدانة إلى حدّ كبير، مستفيدة من دورها كممول مصرفي عالمي. فقد كانت تطبع العملة لتمويل مركزها الدّولي، وهو أسلوب مشابه لإصدار البريطانيين "لموازنات الاسترليني" التي كان يطلب من المستعمرات البريطانية وغيرها من الدّول المعتمدة على بريطانيا أن تتمسّك بها. وكانت رغبة أوروبا واليابان بأن تقرض أمريكا أموالا للاحتفاظ بالدّولار المتضخّم على شكل ضمانات الحكومة الأمريكية لدفع الفائدة، هي التي مكنت الولايات المتحدة من المحافظة على التزاماتها العسكرية في أوروبا الغربية وحول الحدود السوفياتية والصينية، ومكّنتها من تحويل المساعدات الخارجية، وبالطبع مكنتها أيضا من الاستمرار في حرب فيتنام. ولم يكن ليندن جونسون مضطرا للتفريط ببرنامجه العزيز عليه وهو برنامج المجتمع العظيم، أو أن يفرض نفقات البرنامج والحرب على الشعب الأمريكي بزيادة الضرائب. وبالمقابل فقد استمرت أمريكا ليس فقط بالتساهل حيال التمييز ضدّ صادراتها من قبل المجتمع الاقتصادي الأوروبي والياباني، بل أيضا حيال استراتيجيات هذه الدّول للتوسّع في التصدير المكثّف. وقد بدا أن كلّ أمّة والنظام الدّولي قد استفادا ممّا بدا أنه سياسات مكمّل بعضها لبعض غير أنها في الحقيقة مركزة حول ذاتها وقومية إلى درجة كبيرة(٧).

ولأن الولايات المتحدة كانت هي المورّدة للمال العالمي فقد أصبحت مصدرا أساسيا للقوّة والاستقلال. وفي البداية، تقبّل حلفاء أمريكا هذه الحالة للأسباب التي ناقشناها آنفا. ولكن وبمضيّ الوقت بدأ كثير من الأوروبيين واليابانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت تسيء استخدام الامتيازات السياسية

(٧) قام كوبر (١٩٧٥، صفحة ٦٩ – ٧٣) باستقصاء ما إذا كانت الولايات المتحدة قد أساءت استعمال سلطتها في تقاضي رسم سك الذهب والفضة بالنسبة لدور الدولار الدولي بوصفه العملة الدولية.

والاقتصادية التي منحتها إيّاها المكانة العالية للدّولار. وكما اشتكى شارل ديجول مرارا قائلا: "إن الولايات المتحدة تطبع الدّولارات بحرية لتحارب حربا استعمارية في فيتنام، ولتشتري شركات أجنبية، وبشكل عام لتموّل الهيمنة السياسية على أوروبا وبقية العالم." والحل كما يراه الفرنسيون، هو العودة إلى انضباط الذهب. ومع أن الذين قبلوا هذا التدبير الشديد القسوة كانوا قلّة، فإن شركاء أمريكا الاقتصاديين كانوا يشعرون جميعا بقلق متزايد إزاء التضخّم، والمضاربات الشاذة في العملة، وازدياد عدم الاستقرار النقدي وذلك بسبب التوسّع الزائد أكثر مما ينبغي في عرض النقد العالمي. وكان ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها تنقل كلفة سياساتها الوطنية والأجنبية وتضعها على كاهل اقتصادات الدّول الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن الموقف الأمريكي كان من حيث الجوهر أنه إذا كانت الأقطار الأخرى غير راضية عمّا يحدث، فإن مسؤولية معالجة الأمر تقع على كاهلها. وقد عرّف هذا الموقف بأنّه مبدأ "الإهمال الحميد" (Benign Neglect) الذي كان الصفة المميزة للسياسة الأمريكية حتى أغسطس ١٩٧١.

وقد تلازم مع هذا التدبير النقدي والسياسي ناحيتان أساسيتان غير متناسقتين أدّتا في المردّ الأخير إلى تقويض نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، فإن دور الدّولار كعملة احتياطية، ووسيلة للمعاملات التجارية وعملة وسيطة، أعطى الولايات المتحدة امتيازات اقتصادية وسياسية حرّرتها من الاهتمام بميزان مدفوعاتها عند تنفيذها سياستها الخارجية أو إدارتها لاقتصادها الوطني. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة، على نقيض أنواع الاقتصاد الأخرى، لم يكن بوسعها تخفيض قيمة الدّولار بالنسبة للعملات الأخرى لتحسّن تجارتها ولتحسّن من ميزان مدفوعاتها. وكان يفترض أن أي تخفيض لقيمة الدّولار لتحسين المركز التنافسي لأمريكا سيمحى أثره حالا بتخفيض مواز لقيمة الجنية والمارك وغيرهما من العملات.

وبينما أعلت الولايات المتحدة قيمة اللاتناسق الأول فإنها دفعت ثمنا متزايدا بسبب عجزها عن تخفيض قيمة الدّولار لتحسين مركزها التجاري الآخذ في الانحدار. أمّا الأوروبيون واليابانيون، فإنهم بالطبع نظروا إلى اللاتناسق المذكور من المنظور العكسي، كارهين تصدير أمريكا للتضخّم، ولكنا مقدّرين لتأثيرات زيادة قيمة الدّولار في صادراتهم. ولكن ما دام العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي معتدلا وما ظلّت الوحدة السياسية لمراكز القوّة الصناعية الثلاثة من غير الشيوعيين ثابتة، فقد بقيت القضية هاجعة إلى

حدّ كبير. وعندما أدّت الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيّرة، إلى تفاقم ورطة الدّولار والموقف التجاري الأمريكي المتدهور في أوائل سبعينيات القرن العشرين، ظهر اللاتناسق الذي أوجده الدور الدّولي للدّولار كقضية أساسية في إصلاح النظام النقدي الدّولي. اتخذت الولايات المتحدة استجابة لهذه التغيّرات إجراءات حاسمة لتغيير تلك النواحي من النظام التي لم تكن راضية عنها.

ولفهم الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في المرد الأخير يجب أن نفهم أن هناك تناقضا سياسيا كامنا في النظام النقدي الدّولي المستند إلى أسعار ثابتة. وإن أساس هذا التناقض هو ما يدعى N-I أو مشكلة الثبات (Consistency Problem) (Williamson, 1983, pp.334-35). ففي النظام الاقتصادي المؤلّف من عدد N من الأقطار، فإن الأقطار N-I تكون حرّة في أن تعدل أسعار الصرف لديها. ولكن أحد الأقطار لا يستطيع ذلك التغيير في أسعار الصرف لأن عملته هي المعيار الذي ترتبط به قيمة كل العملات الأخرى. وهناك إمكانية كامنة لحصول التضارب إذا حاول كلّ قطر أن يغيّر سعر صرفه لكي يحسن فائدته التنافسية أو ليحقّق هدفا آخر، ويمكن تجنب التضارب إذا بقيت قيمة إحدى العملات ثابتة بالنسبة لكلّ العملات الأخرى.

واستمرّت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بثلاثين سنة تقريبا تلعب هذا الدّور الذي يتميّز بالثبات وعدم المبالاة، وكانت قانعة بكونها سلبية تجاه قيمة الدّولار. ولم تهتم بسعر صرف الدّولار وذلك بسبب القوّة العامّة للاقتصاد الأمريكي ولأن القطاع الأجنبي من الاقتصاد الأمريكي كان صغيرا جدا. علاوة على ذلك، ولأجل تمتين العلاقات مع حلفائها في أوروبا الغربية واليابان، فقد أخضعت أمريكا مصالح اقتصادها الوطني لمصالحها السياسية الأوسع. ولذلك سمحت للآخرين بأن يغيروا أسعارهم، أو كما حدث لبريطانيا في عام ١٩٤٩، فقد شجّعتها على أن تغيّر سعرها لأجل استقرار النظام بالدرجة الأولى. وباختصار، فآلية التعديل كانت أساسا عبارة عن تغيّر قيمة عملة ما بالنسبة للدّولار.

ولقد بدأ الموقف الأمريكي المتّصف بـ "الإهمال الحميد" إزاء المبالغة المستمرّة لقيمة الدّولار باستمرار وانحدار ميزان التجارة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ومع تسارع حرب فيتنام والتوسّع المرافق زمنيا لبرنامج المجتمع العظيم الذي وضعته إدارة الرئيس جونسون، فقد أغرق الدّولار الأمريكي الأسواق المالية العالمية. ولأن الاقتصادات الأخرى أجبرت على تقبل هذه الدّولارات للمحافظة على

أسعار الصرف الثابتة، فإن التضخّم الأمريكي نقل إلى شركائها عن طريق هذا النظام النقدي. وتلا ذلك تقديم إدارة نيكسون لدى توقّعها للانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٢ حافزا قويا آخر للاقتصاد الأمريكي، مطلقة بذلك العنان لقوى التضخّم الأخرى؛ ممّا زاد في تقويض قيمة الدّولار. وقد حذا عدد من الحكومات الأخرى التي كانت تخوض حملة مستعرة لإعادة انتخابها، حذو أمريكا فعملت على حفز اقتصاداتها في الوقت نفسه. وقد أدّى الأثر التراكمي لهذه الدورة السياسية-التجارية المتزامنة إلى زيادة سرعة التضخّم الدّولي ووضعت قيودا جديدة على نظام الأسعار الثابتة[٨]. ولكي نقدّر هذه التطوّرات فمن الضروري أن نرجع إلى مناقشة النظرية الاقتصادية.

لقد ظهرت "نظرية السياسة الاقتصادية" في ستّينيات القرن العشرين بغية التكيّف مع هذا العالم الكينيزي المعقّد، واعترفت النظرية بأن الحكومات تحتاج إلى أدوات سياسة مستقلّة لتحقّق الأهداف الداخلية للنموّ غير المتضخّم مع تحقيق العمالة التامّة، ولتحقيق توازن خارجي للمدفوعات الدّولية في الوقت نفسه. ومن شأن التطبيق المناسب للنظرية أن يؤدّي إلى التوفيق بين التدخّل الحكومي المتزايد وبين الاستقرار الدّولي. وكما كتب هاري جونسون (Harry Johnson)، إن تطوير النظرية السياسة الاقتصادية للاقتصاد المفتوح من قبل ميد (Meade)، وتينبرجن (Tinbergen) وآخرين بعد الحرب العالمية الثانية أعاد مفهوم النظام التلقائي على أساس الافتراض بأنّه إذا ما طرحت النظرية بوضوح، فسيكون بالإمكان الاعتماد على الحكومات لتطبيقها بذكاء، وخفض التضخّم وإعادة التقييم أو إعادة التضخّم والتقييم وتجمع بين هذه الأمور بشكل مناسب حسبما تستلزم الظروف(H. Johnson, p.409). وقد توقّع هؤلاء الاقتصاديون أن الأمم سوف تستبدل بتلقائية معيار الذهب الاختيار المناسب للسياسة الصحيحة على المستوى القومي، وظلوا لعدة سنوات يعتقدون أن نظام بريتون وودز قد حقّق هذه الأهداف. ولكن كما حذر جونسون "إن العيب الأساسي في (هذه الوصفة السياسية) هو افتراضها أن الحكومات تتمتّع بالفهم والقدرة على اتباع هذه الوصايا، وستفعل ذلك بدلا من استخدام هذا الفهم والقدرة لتلعب لعبة في السياسات الدّولية ضدّ جيرانها." (المصدر نفسه)، ولكن لم يكن من المقدّر تحقّق هذا الأمل والتحذير.

(٨) انظر تفته (1978) Tufte للاطلاع على نظرية دورة الأعمال التجارية السياسية.

وكما اتضح من ارتفاع وهبوط نظام بريتون وودز في النهاية فإن التقدّم في النظرية الاقتصادية نفسها لم يسهم بحد ذاته في حلّ المشكلة الأساسية للنظام النقدي الدّولي، والتضارب المحتمل بين الأهداف القومية والنظام الدّولي. وقد كان الشرط اللازم لحلّ هذه المشكلة هو وجود قيادة دولية ذكية، وفي عصر ما بعد الحرب وما ظلّت الولايات المتحدة راغبة وقادرة على تسلّم هذه الزعامّة فإن النظام الليبرالي الحر قد انتصر على قوى القومية الاقتصادية. وعندما تعثّرت الزعامّة الأمريكية في استجابتها لمقتضيات الحرب الفيتنامية وضعفت قوّة الولايات المتحدة نسبيا لم يتمكّن الاقتصاد الفني من إيجاد حل في هذه الظروف. ولم تكن الأزمة التالية لذلك في النظام النقدي الدّولي مشكلة نظرية اقتصادية غير كافية، بل كانت مشكلة سياسية؛ تتمثّل بالافتقار إلى زعامّة سياسية واقتصادية كافية.

لقد طرح استمرار نموّ التضخّم العالمي من أواخر الخمسينيات إلى أوائل السبعينيات والذي كان من شأنه أن يؤدّي إلى اتخاذ إجراءات أمريكية مقوضة لنظام بريتون وودز، طرح نفسه كظاهرة جديدة (Williamson, 1983, pp.386-87). وقد كان الظّنّ السائد في الماضي هو أن التضخّم إنما هو في الأساس مشكلة قومية ناجمة عن سياسات الطموح الزائد إلى إيجاد العمالة الكاملة. ومع توسّع الترابط الاقتصادي في أواخر ستّينيات القرن العشرين، تبيّن أن التضخّم كان مشكلة الاقتصاد الدّولي الكلّي. فبسبّب ما قامت به الولايات المتحدة من الإفراط في إيجاد النقد، فقد كان التضخّم ينتشر من دولة إلى أخرى خلال الاقتصاد العالمي برمّته وعن طريق قناة مستويات السعر في الأسواق المدمجة أو المتكاملة للبضائع والمنتجات وكذلك بسبب تدفّق رأس المال. وقد شوّه العهد الجديد للتضخّم قيم العملات، وقوّض الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين القومي والعالمي على حدّ سواء.

وفي منتصف ١٩٧١، كان الدّولار قد أصبح غير منسجم إلى درجة خطيرة مع غيره من العملات الأساسية الأخرى وأدّت معدّلات التضخّم التفاضلية بين الولايات المتحدة وغيرها من اقتصادات السوق إلى اختلال أساسي في التوازن في أسعار الصرف. وأصبحت الثقة بالدّولار تتناقص بسرعة مما أشاع الفوضى الشديدة في أسواق الصرف الأجنبي. وكانت الحكومة الأمريكية واقعة تحت ضغط يضطرها إلى تحويل عشرات المليارات من الدّولارات إلى ذهب، وكان نظام النقد الدّولي ينْذر بالانهيار. وعندما واجهت إدارة ريتشارد نيكسون هذه الحالة المتردّية بسرعة، أعلن في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١، ما سيصبح في الواقع

سياسة اقتصادية خارجية. وفي تصدّيه لأول عجز في التجارة الأمريكية منذ ١٨٩٣، وازدياد الضغوط الداعية إلى الحمائيّة، والتدفق المكثف للذهب، والهجمات المتسارعة على الدّولار، والمخاوف من حدوث انهيار مالي، كلّ ذلك أدّى إلى أن يتّخذ ريتشارد نيكسون سلسلة إجراءات قوية من طرف واحد؛ لأجل إيقاف تدفّق الذهب ولكي يعكس اتجاه الأوضاع الاقتصادية الأمريكية المتسارعة الهبوط. انظر (Goua, 1983).

أولا، أوقف الرئيس نيكسون إمكانية تحويل الدّولار إلى ذهب وأرسى بذلك النظام النقدي الدّولي على معيار الدّولار المحض. ثانيا، فرض رسوما إضافية على الواردات الأمريكية؛ ليجبر الأوروبيين واليابانيين على إعادة تقييم عملاتهم مقابل الدّولار. وثالثا، وضع ضوابط للأجور والأسعار كوسيلة لإيقاف معدّل التضخّم الأمريكي المتسارع. وكانت أهم نتيجة لهذه الإجراءات تخفيض كبير لقيمة الدّولار في ديسمبر ١٩٧١ اتفاقية سميثونيان (The Smithonian Agreement). ومع أن هذه الاتفاقية كانت ناجحة في تحقيق أهدافها فإن تكتيك نيكسون الفظ للإصلاح النقدي قد أفسد العلاقات بين القوى الاقتصادية السائدة والمهيمنة. فقد قوّض العمود المركزي لنظام بريتون وودز بإزالة الارتباط بين الذهب والدّولار من طرف واحد.

وباختصار، وكما ناقشت الموضوع جوان غوا (Joane Gowa, 1983) فإن الهيمنة الأمريكية حطّمت نظام بريتون وودز لتزيد حريتها في إجراءاتها السياسية والاقتصادية. وكانت القوّة المتنامية لأوروبا الغربية واليابان تهدد بوضع قيود على الاستقلالية الأمريكية لأن الحيازات الواسعة للدّولار لدى الأوروبيين واليابانيين كانت تعني أنه إذا كان للدّولار أن يحافظ على قيمته وأن تتمّ المحافظة على نظام صرف الدّولار فإن على السياسة الأمريكية أن تستجيب لرغباتهم. وقد اختارت الولايات المتحدة أن تتخلى عن النظام بدلا من أن ترى استقلاليتها تلْجم وتكْبح. وكما عبر عن ذلك أحد المسؤولين الأمريكيين السابقين: "إن القوّة الاقتصادية والسياسية المتنامية لأوروبا واليابان جعلت نظام بريتون وودز ذا طراز عتيق"،مقتبس في (Cohen, 1985, p.97).

وقد جاءت نهاية نظام بريتون وودز في عام ١٩٧٣. وفي مارس تمّ اتخاذ قرار لتعويم أسعار الصرف، ثم وجّه ازدياد أسعار الطاقة العالمية أربعة أضعاف في ثورة أوبك (OPEC) ضربة أخرى قاسية للنظام (Williamson, 1983, p.392). وقد أجبر تأثيرها في ميزان المدفوعات الدّولي وفي الأسواق المالية القوى الاقتصادية المهيمنة لكي تعيد انحياز عملاتها. على أنه خلافا لاتفاقية سميثونيان؛ حيث فرضت الولايات

المتحدة على الأقطار الأخرى إعادة انحياز عملاتها ومن ثمّ مناقشتها من قبل الأطراف المتعدّدة، فإن العامل الأساسي هذه المرة كان ألمانيا الغربية التي رفضت أن تواصل دعمها للدّولار. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة وشركاءها الاقتصاديين قرّروا التخلّي عن نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد بعد الحرب، مفضلين نظاما مستندا إلى أسعار مرنة. وقد أدّى رفض حليف مهم اتباع الزعامّة الاقتصادية الأمريكية، إلى التخلّي عن عنصر رئيسي في نظام بريتون وودز.

وقد تمّت النهاية (بحكم الواقع) لأسعار الصرف الثابتة والنّهائية (بحكم القانون) لنظام بريتون وودز في عام ١٩٧٦، في اجتماع أعضاء صندوق النقد الدّولي في كينغستون في جامايكا. وقد قرّر مؤتمر جامايكا ما يلي:

١. مشروعية تعويم أسعار الصرف.

٢. تمّ تقليص الدّور الاحتياطي للذهب.

٣. تمّت زيادة حصص صندوق النقد الدّولي وخاصّة حصص أقطار أوبك.

٤. تمّت زيادة تمويل الأقطار الأقلّ نموّا. وكان أكثر القرارات أهمية.

٥. أصبح تقرير السعر الرسمي للعملة من مسؤولية القطر الذي يتعامل بها.

وهكذا، فقد انتصر الاستقلال المحلّي الوطني على القواعد الدّولية. وانفكّ ارتباط الأمم من متطلّبات نظام السعر الثابت سعيا وراء تحقيق الأهداف القومية؛ كالتوسّع في الصادرات، وتنشيط الفعاليات الاقتصادية، أو منع استيراد الضغوط التضخّمية. وقد أكّد اجتماع جامايكا نهاية نظام نقدي، ولكنّه لم يعلن عن ميلاد خلف له. فقد فشل المؤتمر في تأسيس الخصائص الجوهرية لنظام مالي مستقر: أي إيجاد نقد دولي، وآلية تسوية وزعامّة نقدية. ورغم ازدياد أهمية العملات الأخرى؛ كالين والمارك، فإنه لم يعد من الممكن مبادلة الدّولار بالذهب، وبقي العالم من حيث الأساس يواجه معيار الدّولار المحض (ولكن غير الثابت في الأصل). وقد تمّ التخلّي عن حلّ مشكلة السيولة مثل امتصاص الدّولارات الزائدة بإيجاد حساب إحلال أو بتقوية دور حقوق السحب الخاص. وبقيت السياسة المالية الأمريكية الشّاذّة المتقلّبة حرّة بأن تصبّ سيولة أكثر أو أقل من اللازم في النظام؛ وتسبب بذلك أسعار صرف غير مستقرة وتقلّبات اقتصادية دورية، كما لم تتم معالجة قضية التوزيع الدّولي للسيولة وتأثيراتها في الأقطار الأقل تطوّرا. كما لم تحلّ مشكلة

الثقة وما ينجم عنها من خطر على الاستقرار النقدي الدّولي. وقد افترض أن مشكلة التسوية ألغيت وذلك من جرّاء التحوّل إلى الأسعار المرنة التي تمكّن من إعمال آلية الأسعار ليعاد ترتيب انحياز العملات تلقائيا. ومع الأسف لم تكن القضية بهذه البساطة، كما سيظهر ذلك في ثمانينيات القرن العشرين.

والخلاصة، فإن مؤتمر جامايكا صمت عن تلك النواحي الحاسمة من النظام النقدي الدّولي المستقر كناحية التسوية والسيولة. وفي الواقع، فإن كل دولة كانت حرّة لتقرّر القضايا النقدية لنفسها بدلا من التبعية لقواعد دولية، وكما قال بيتر كينين (Peter Kenen) فإن ما حدث في جامايكا في عام ١٩٧٦، كان سيرا نحو إعادة تأميم النظام النقدي العالمي إذ منحت فرادى الأمم مسؤوليات أكبر لتقرير قيمة عملتها (Kenen, 1976, p.9). وقد ظهر أن معضلة الاستقلال القومي مقابل المعايير الدّولية قد حلّت لمصلحة الأولى.

إن التخلّي عن نظام بريتون وودز ونظام أسعار الصرف الثابتة كان يعني فقدان الانضباط المالي الدّولي. فقد فتح الباب أمام التوسّع الكبير في الديون الخاصّة والقومية والدّولية التي حدثت في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين. فبدون أسعار صرف ثابتة، لم تعد هنالك أي ضوابط خارجية للسلوك القومي. وكنتيجة لذلك ازداد عدم استقرار النظام المالي والنقدي، وصار التهديد بأنّهيار هذا النظام موضع الاهتمام الرئيسي للاقتصاد السياسي الدّولي. وصار خطر التضخّم العالمي ملازما للنظام نفسه.

وقد فقدت الولايات المتحدة دورها في الزعامّة النقدية بما اتخذته من إجراءات في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وبتبنّيها لسياسات التضخّم وموقفها في "الإهمال الحميد" أصبحت الولايات المتحدة في الحقيقة جزءا من المشكلة بدلا من أن تقود البحث عن حلّ لها. وفي نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، أدّى الضعف النسبي للقوّة الأمريكية وعدم رغبتها في إدارة النظام النقدي العالمي إلى تشجيع طرح اقتراحات للزعامّة الجماعية وخاصّة في مجال تنسيق السياسة والقواعد الجديدة التي تحكم النظام النقدي الدّولي.

لا ـ نظام الأسعار المرنة

The Non-System of Flexible Rates

اعتقد الدعاة إلى التحوّل من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المرنة، بأن ذلك سيحلّ المشكلة الرئيسية للتضارب بين الاستقلالية الوطنية والمعايير الدّولية. وبموجب أسعار الصرف الثابتة في نظام بريتون وودز، كانت الاقتصادات الوطنية مترابطة ترابطا وثيقا، ممّا قلّل الخيارات أمام السياسة الوطنية. وعندما بقيت أسعار الصرف ثابتة استلزم اختلال ميزان المدفوعات تعديلات وطنية وتطلب تغييرات على المستويات القومية للنشاط الاقتصادي أو وضع ضوابط مباشرة على الاقتصاد مثل تحديد تدفّق رأس المال، حتى ولو كان احتمال حدوثه أقل. وقد انهار هذا النظام للأسعار الثابتة، لأن الأسعار التفاضلية للتضخّم بين أمريكا والاقتصادات الأخرى المتقدّمة فرضت أسعارا عالية متزايدة على الاقتصادات الوطنية.

وبالتحوّل الرسمي إلى نظام الأسعار المرنة بعد مؤتمر جامايكا، فقد افترض أن الاقتصادات القومية سيتمّ فصل بعضها عن بعض. ولذلك لم يعد ضروريا بالنسبة لدولة ما أن تنظّم المستوى المحلّي للفعالية الاقتصادية لكي تحافظ على قيم العملة الراهنة. ويمكن أن تتّخذ التسوية شكل تعديلات في قيم العملة الناجمة عن فعاليات السوق. ومن شأن ذلك أن يعزل الاقتصاد القومي والإدارة الاقتصادية المحلّية عن تأثير التطوّرات الخارجية والقيود الدّولية. ومما له أهمية مساوية لما سبق، أن القرارات السياسية المحلّية في اقتصاد ما لن تطغى على اقتصاد آخر وبذا يكون كل اقتصاد حرا في تنفيذ سياسات اقتصاده الكلّي (macroeconomic policies) وأن يضع أولوياته الاقتصادية الخاصّة به وفقا لما يفضله كما في حالة المبادلة بين معدّل التضخّم ومستويات البطالة.

ومن أجل أن يعمل هذا الحل لمشكلة التسوية كما هو متوقع، فإن على الدّول أن تكون راغبة في ترك تقرير أسعار صرفها للسوق. ومع ذلك ففي الاقتصاد العالمي المترابط إلى درجة عالية فإن الدّول غالبا ما تقع تحت إغراء التلاعب بأسعار الصرف لكي تحسّن مركزها النسبي. وقد تطغى إجراءات أي قطر على رفاه الأقطار الأخرى. فمثلا قد تقوم دولة بتعويم "قذر" لتخفض قيمة عملتها، وبذلك تحسن قدرتها على المنافسة التجارية، أو قد تحاول بدلا من ذلك رفع قيمة عملتها لتحارب التضخّم. وقد تبيّن من نظام

الأسعار المرنة مرّة أخرى أن النقد العالمي له أهمية فعلية. يوضّح عدد من التغيّرات الأساسية في طبيعة الاقتصاد السياسي الدّولي سبب عدم تحقّق توقعات نجاح الصرف المرن؛ علما بأن نظام الصرف المرن ينتظر منه أن يحقّق ما يلي:

١. عزل الاقتصاد عن هزات العرض مثل تلك التي وضعتها منظّمة أوبك في ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وفي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ (Williamson, 1983, p.209).

٢. تحديد التزامنات والتوسّعات في دورات العمل كالتي حدثت في التضخّم العالمي عام ١٩٧٣ والتراجع في عام ١٩٧٥ عندما اتبعت الاقتصادات الصناعية في الوقت نفسه سياسات توسّعية أولا ثم سياسات مقيّدة (Williamson, 1983, p.385).

٣. تثبيت أسعار الصرف (Williamson, 1983, p.233). وقد سهّل سعر الصرف المرن بلا ريب التكيّف مع حالات التوازن الاقتصادية في السبعينيات: هزتي الطاقة، والتضخّم المفرط، وانهيار نظام بريتون وودز (Cooper, 1983, p.36).

وفي منتصف الثمانينيات لم يكن هنالك اختبار فيما إذا كان نظام الصرف المرن سيسمح أو لا يسمح بإزالة تزامن دورات الأعمال **(desynchronization of business cycles)** بحيث تتوسّع بعض الاقتصادات بينما تنكمش الأخرى بشكل متناوب. وكان ذلك يعزى عموما إلى الخشية الأوروبية واليابانية من أن سياسات التوسّع ستؤدّي إلى تجدد التضخّم (Williamson, 1983, pp.385-386). وقد فشل نظام الصرف المرن في تحقيق أغراضه في الاستقرار المالي. وأصبحت أسعار الصرف شديدة التقلب بعد استهلالها؛ وكان لذلك آثار ضارة على التجارة العالمية والأسواق المالية.

وكانت الفرضية الحاسمة القائلة إنه في ظل نظام أسعار الصرف المرن لن تكون إدارة الاقتصاد المحلّي الوطني مقيّدة بالعوامل الدّولية، قد أصبحت بعيدة بشكل متزايد عن الواقعية في أواخر الخمسينيات عندما ألغى الأوروبيون القيود على رأس المال وأنشؤوا ما يدعى سوق الدّولار الأوروبي (Eurodollar) أو سوق العملة الأوروبية (Eurocurrency). وهذا التغيّر في الواقع الاقتصادي (قد لا تكون كلمة "ثورة" وصفا أقوى مما ينبغي) استمر مع وجود:

١. النّمو العظيم للسيولة العالمية والأصول المالية التي تعزى إلى حدّ كبير للعجز الأمريكي المزمن في مدفوعاتها وما تلا ذلك من نشوء فائض الأوبك.

٢. حصول الاندماج والتكامل المتزايد للأسواق المالية العالمية.

ففي أواسط السبعينيات وبسبب التكنولوجيا وفكّ القيود عن المؤسّسات المالية القومية؛ تجاوز حجم التدفق الدّولي لموجودات رأس المال حجم التجارة العالمية بأضعاف عدّة[٩]. ووفقا لأحد التقديرات في ١٩٧٩ فإن مجمل الصادرات كان ١,٥ تريليون دولار مقارنا بتجارة تداول الصرف الأجنبي المقدر بمبلغ ١٧,٥ تريليون دولار. وبحلول عام ١٩٨٤، بينما ارتفعت الصادرات إلى ١,٨ تريليون دولار فقط، فقد تصاعد تداول الصرف الأجنبي إلى ٣٥ تريليون دولار (The New York Times, May 4, 1986, p.10). وفي عالم طغت فيه كميات ضخمة من المال ورأس المال على تدفقات التجارة التي كانت لها الحرية في أن تتجاوز الحدود القومية بحثا عن الأمن وأسعار الفائدة الأعلى أصبحت تحرّكات رأس المال الدّولي والرصيد الإجمالي للمدفوعات عنصرا محدّدا هاما لقيم العملة الدّولية وخاصّة لسعر صرف الدّولار.

ويبقى الاقتصاديون منقسمين بشأن القضية الآتية: "ما الذي يحدّد أسعار الصرف، وخاصّة الحركات القصيرة الأجل في نظام أسعار صرف عائمة؟". وقد وضعت عدّة نظريات متنافسة من قبل الكينيزيّين والنقديين التقليديينmonetarists (traditional) وغير ذلك من المدارس الفكرية لتشرح سلوك سعر الصرف (Williamson, 1983, pp.206-248). وفي مثل هذه الحالة يجب أن يكون غير المختص بعلم الاقتصاد حذرا في استخلاص استنتاجات بشأن هذه المسائل.

والأمر الثابت هو أن سياسات الاقتصاد الكلّي وخاصّة السياسات الأمريكية الضريبية/ النقدية قد صارت عنصرا محدّدا هاما لأسعار الصرف، ولا سيما بالنّسبة للدّولار، وعلى الأقل في الأجل المتوسّط. وهذه السياسات الأمريكية، وخاصّة من خلال تأثيرها في أسعار الفائدة، تحدّد إلى حدّ كبير التدفق الدّولي لرأس المال والذي يؤثّر بدوره على سعر الصرف وقيم العملات. وعندما أنشئ نظام بريتون وودز، وعندما تم

---

(٩) يحلّل BIS (1986) أسباب وطبيعة التغيرات الثورية في التمويل الدولي.

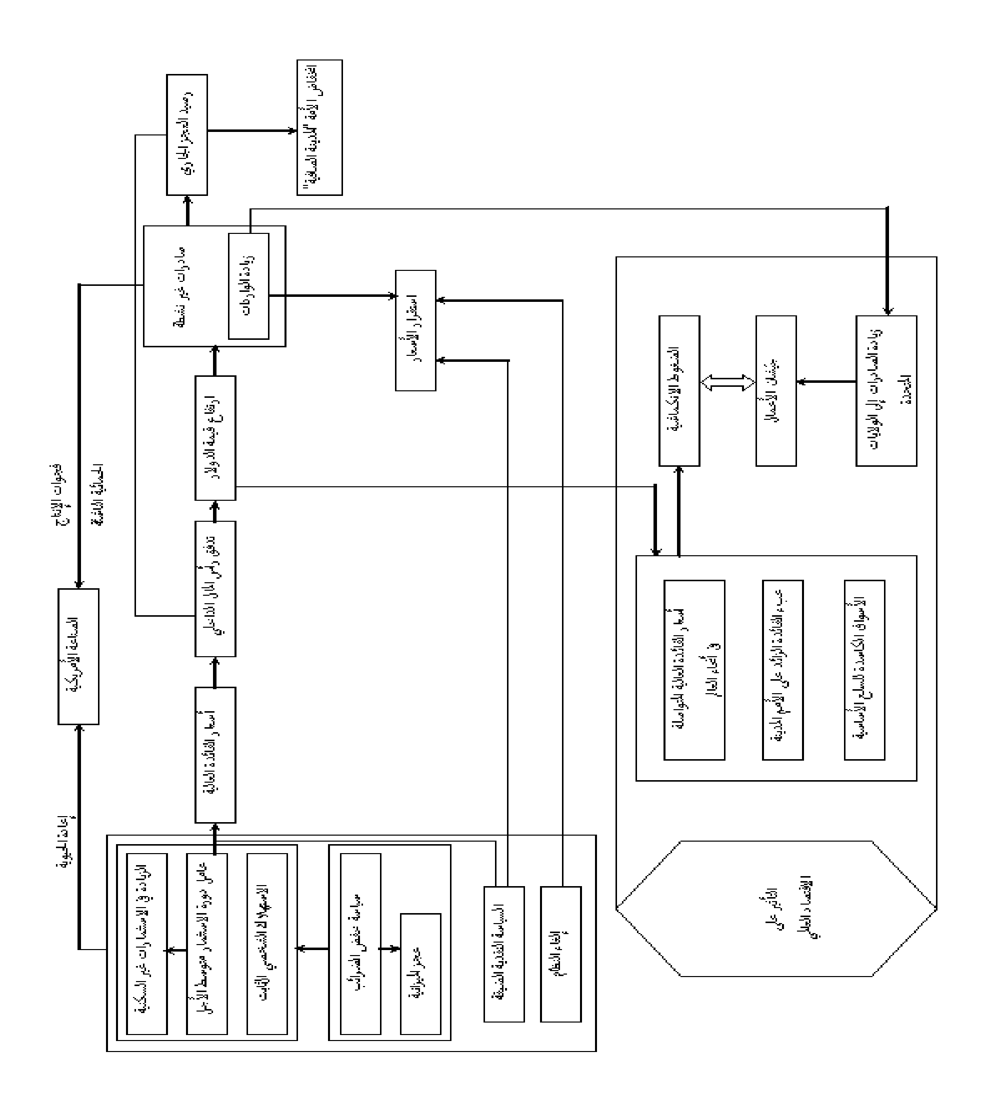
التحوّل إلى الأسعار المرنة في جامايكا لم ينتبه أحد إلى احتمال أن حركة رأس المال ستؤثّر كثيرا في أسعار الصرف. ولكن في أوائل سبعينيات القرن العشرين وبعد ذلك بعقد من الزمان أصبحت حركة رأس المال ملمحا لعدم استقرار النظام النقدي والمالي الدّولي.

وكما تدلّ مثل هذه التطوّرات، فإن الاقتصادات القومية مرتبطة مع بعضها حقا بحيث إن تدفّق رأس المال والموجودات استجابة للأسعار التفاضلية للفائدة تميل إلى تقويض استقلالية السياسة المحلّية. وإن سياسات الاقتصاد الكلّي في قطر ما تؤثّر فعلا في اقتصادات الأقطار الأخرى. كما أن السياسات النقدية والمالية لكل الاقتصادات المفتوحة يؤثر بعضها في بعض من خلال سوق رأس المال الدّولي. فإذا قيّد قطر ما عرضه للعملات ليحارب التضخّم فإن ارتفاع أسعار الفائدة الوطنية الناجم عن ذلك يسبب تدفقا لرأس المال إلى داخل القطر يؤدّي إلى إحباط الهدف الأصلي للسياسة ويرفع سعر الصرف. إن مشكلة التسوية واستقرار سعر الصرف مرتبطان ارتباطا وثيقا بالسياسات الوطنية ومن المستحيل إبقاء السعي إلى تحقيق الأهداف الوطنية بمعزل عن استقرار الاقتصاد الدّولي والقيم النقدية.

وبسبب هذه العلاقات المتبادلة فإن الانتقال من الأسعار الثابتة إلى الأسعار المرنة تلتها تغيّرات عشوائية في سعر الصرف وخاصّة في سعر صرف الدّولار. وهذا التقلب بدوره يسبب انتقال الاضطرابات الاقتصادية دوليا من دولة إلى أخرى. وبدلا من التسوية السّلسة للأسعار، فإن التقلّب الحاد للعملات هو الذي ميز النظام. وبما أن الدّولار استمر أساسا للنظام النقدي الدّولي، ولأن الاقتصاد الأمريكي كان له ذلك النّطاق الواسع؛ فإن التقلبات والاضطرابات كانت تبدأ من الولايات المتحدة. وقد سبّب التوسّع المالي الأمريكي في الأعوام ١٩٧٦-١٩٧٧ تخفيضا حادا لقيمة الدّولار في ١٩٧٧-١٩٧٨ وزيادة في التضخّم العالمي. وفي أوكتوبر ١٩٧٩ أدّت السياسة النقدية الأمريكية التقييدية إلى زيادة حادّة في قيمة الدّولار. وزادت حدة الركود العالمي الذي سببته الزيادة الثانية لأسعار منظّمة الأوبك لعام ١٩٧٩-١٩٨٠ وشجّعت على انتشار الحمائيّة التجارية (Kenen, 1984, p.18). وفي ١٩٨١، استنفذت السياسة النقدية التقييدية المصممة لمكافحة التضخّم السيولة العالمية ورفعت قيمة الدّولار وأسعار الفائدة العالمية، وزادت حدّة مشكلة الديون العالمية. وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين سببت السياسة الأمريكية الاقتصادية التوسّعية ارتفاع قيمة الدّولار أكثر مما يجب مما كان له آثار مدمرة. ومهما عملت الولايات

المتحدة فقد كان لسياستها أثر سلبي على بقية العالم. وكما علق أحد الأوروبيين قائلا: "إن الاقتصاد الأمريكي لم يكن مأمونا مهما كانت سرعته" (المصدر نفسه، ص١٩).

الشكل ٢ -الدورة الاقتصادية العالمية في عهد إدارة ريغان



المصدر: الكتاب الأبيض حول التجارة الدّولية – اليابان ١٩٨٥ (طوكيو – منظّمة تجارة اليابان الخارجية)

لقد قوّضت السياسات الأمريكية العشوائية المتعلّقة باقتصادها الكلّي والاستجابات المركزة حول الذّات من جانب الدّول الأخرى استقرار النظام النقدي الدّولي، وقد شجع التحوّل إلى الأسعار المرنة وجود حلقة من التضخّم العالمي. لقد ضخت الولايات المتحدة سيولة أكثر من اللازم أو أقل من اللازم في النظام بشكل متناوب واستجابت الدّول الأخرى بسبب مشكلاتها الوطنية الهيكلية لذلك بطرق زادت من حدّة المشكلة. وكما قال رونالد ماكينون (Ronald Mckinnon) لقد أصبح النظام النقدي الدّولي "خارجا عن نطاق السيطرة". وقد قدّمت سياسات الرئيس رونالد ريغان وأثرها على بقية العالم، كما سنبين أدناه، مثلا هو الأكثر إثارة لهذا الحكم (انظر الشكل ٢) – (ص١٤٦ من الكتاب).

وكانت أهم استجابة لهذه التطوّرات في ميدان النظام المالي الدّولي إرساء النظام النقدي الأوروبي في ١٩٧٨ وإيجاد وحدة العملة الأوروبية(European Currency Unit (ECU) (Kruse, 1980). وقد اتفق الألمان الغربيّون وغيرهم من القوات في القارّة الأوروبية بعد أن واجهتهم مشكلة الضعف الشديد للدّولار ونقل التضخّم الأمريكي إلى خارج حدوده، على تقوية سياساتهم الاقتصادية وتنسيق سياساتهم مع بعضها وتقليل احتمال تنافس سياساتهم بعضها مع بعض. وكما اقترح روبرت تريفين فقد تضمّنت هذه المبادرة نظاما ماليا دوليا متّسما باللامركزية والإقليمية (Triffin, 1985, p.22).

وبازدياد الترابط والانتشار المتكرّر من اقتصاد إلى آخر، أصبحت الاقتصادات القومية معضلة السجين الكلاسيكية (Classic Prisoner’s Dilemma): فمع أن القوميات المختلفة تستطيع أن تربح جميعا إذا ما تعاونت، فقد كانت ثمّة دوافع قوية تدفع كل اقتصاد لمحاولة الربح على حساب الاقتصادات الأخرى، فكانت كل حكومة تميل إلى تصدير مشكلاتها المتعلقة بالبطالة والتضخّم إلى شركائها الاقتصاديين. ولو أنهم بدلا من العمل الفردي الذي جعلهم أضعف وأكثر عرضة للخسارة، اتجهوا للتعاون لكان ذلك أجدى لهم. فمثلا، لكل حكومة بموجب الأسعار المرنة حافز لاتباع سياسات من شأنها أن تؤدّي إلى خفض قيمة عملتها؛ فتخسر بذلك قدرتها على المنافسة على الصعيد الدّولي. على أنه إذا فعلت كل دولة ذلك، فينجم عن ذلك أن تلغي النّتائج بعضها بعضا؛ لأنّه سيكون لجميع الدّول سياسات منكمشة إلى حد كبير مما يسبب انخفاضا في الإنتاج العالمي وخسائر لاقتصاد كلّ دولة (Sachs, 1983).

إن معضلة السياسات القومية وتفاعلها الاستراتيجي تنجم لا محالة عن اقتصاد عالمي مترابط ينطوي على أمم تمارس سياسات اقتصادية مستقلّة. وقد زادت المعضلة حدّة بالتحوّل إلى الأسعار المرنة وضعف الزعامّة الاقتصادية الأمريكية. ولقد أحسن كوبر في التعبير عن طبيعة هذه المشكلة إذ قال:

"إن بنية عالم الأمم بعيدة عمّا يلزم لمواجهة ظروف المنافسة التامة. فلا يوجد سوى حوالي ١٦٠ عضوا في مجتمع الأمم، وكثير منها كبير إلى حدّ يستطيع معه أن يؤثّر في الأسواق التي يعمل فيها- وقليل منها كبير بحيث يستطيع أن يؤثر في كلّ الأسواق. وباختصار، فمجتمع الأمم موجود في ميدان قوة احتكارية شاملة - مع أنّها، كما هو الحال في القوّة الاحتكارية الخاصّة، تكون محدّدة بالفرص البديلة المتاحة للأمم الأخرى. فمحاولة ممارسة هذا الاحتكار المحدود لتحقيق أهداف قومية ولتحسين معدّلات التّبادل التّجاري أو للحصول على موارد من بقية العالم، كلّ ذلك يخالف شروط "المنافسة" ويؤدّي إلى إمكانية عامّة لدفع السياسات الاقتصادية نحو مستوى عالمي دون الحدّ الأمثل. وهذا بدوره يؤدّي إلى تحقيق بعض الأرباح من جرّاء التواطؤ أو كما يدعى في ميدان السياسة الاقتصادية (بصورة مهذبة) التعاون والتنسيق للإسراع بالوصول إلى الأهداف الاقتصادية القومية" (Cooper, 1983, p.1221).

في كتاب كوبر عن "اقتصاد الترابط" (١٩٨٦)، عرض كوبر في أول الأمر الحاجة إلى التعاون للوصول إلى نتائج مرضية كما يلي:

إن الترابط يزيد عدد وحجم الاضطرابات في ميزان مدفوعات الأمّة.

إنه يبطئ العمليّة التي تتمكن من خلالها السلطات صانعة السياسة من الوصول للأهداف القومية.

إن التكامل الاقتصادي يمكن أن يجعل الأمم تقوم بتصرفات ذات أثر عكسي تجعل جميع الأقطار في وضع أسوأ مما ينبغي. ملخص في (Hamada, 1979, p.294).

ولذلك فالحلّ المفضّل لمعضلة السجين التي يسببها الترابط الاقتصادي إنما يكمن في التعاون الاقتصادي الدّولي الذي يحافظ على فوائد العلاقات الاقتصادية الدّولية بدون التضحية بالأهداف الوطنية المشروعة. وبذلك يتمّ التوفيق بين تضارب المعايير الدّولية وبين الاستقلال القومي (Cooper, 1968, p.50).

إن تحقيق تنسيق سياسة الاقتصاد الكلّي يتطلّب قرارا رسميا لمشكلة N-I التي ناقشناها سابقا (Frankel, 1985, p.170). وسواء ناقشنا نظام الأسعار الثابتة نسبيا أو العائمة فلا بدّ من إنشاء سلة محدّدة من العملات لتكون مقياسا يتمّ بواسطته تحديد قيمة جميع العملات. وسيكون تحقيق مثل هذه الاتفاقية صعبا للغاية نظرا لمضامينها وتأثيراتها في الرفاه الوطني وموازين التجارة.

وبموجب نظام أسعار الصرف الثابتة، كما بيناه آنفا، فقد كان حل هذه المشكلة والتوصل إلى تنسيق سياسة الاقتصاد الكلّي بسيطا نوعا ما. فقد حافظت الولايات المتحدة على معادلة الذهب بمبلغ ٣٥ دولارا للأونسة الواحدة. وتعهدت بقية الأقطار بأن تربط عملاتها بالدّولار. وبما أن الولايات المتحدة نادرا ما كانت تتدخّل في أسواق الصرف الأجنبية، فقد كان ثمّة احتمال ضئيل لأن تتضارب أهداف السلطات النقدية الأمريكية مع السلطات النقدية الأجنبية. وقد سار نظام صرف الدّولار سيرا حسنا وتمّ تنسيق السياسات القومية مع الدّولار بسبب اتفاق سياسي ضمني على مجموعة من المبادلات بين السياسات الاقتصادية وأخضعت حكومات أخرى سياساتها النقدية والسياسات الأخرى للمحافظة على السعر الثابت، وقامت الولايات المتحدة بدورها بتثبيت القوّة الشرائية للدّولار محلّيا ودوليا.

وقد أدّى انهيار هذا التعاون إلى انهيار نظام الأسعار الثابتة. وفي ١٩٧٠، قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة الأمريكية لتنشيط الاقتصاد؛ وبالتالي للمساعدة على إعادة انتخاب نيكسون. وقد كانت ألمانيا، ثاني أكبر قوة مالية آنذاك، تحاول أن ترفع أسعار الفائدة أو أنها رفعتها فعليا كمكافحة للتضخّم. وبما أن النظامين كانا مرتبطين عن طريق الأسواق النقدية المالية، فقد تدفّقت ملايين الدّولارات التي طبعت في الولايات المتحدة لتخفيض سعر الفائدة إلى الاقتصاد الألماني. وارتفع فجأة "عجز السيولة" الأمريكي من ٢ إلى ٤مليارات سنويا، ثم ارتفع ارتفاعا حادّا إلى ٢٠ مليارا عام ١٩٧١، وإلى ٣٠ مليارا في ١٩٧٢؛ وبذلك أغرق العالم بدولارات تضخّمية. وأدّى رفض الحكومة الألمانية أن تشتري هذه الدّولارات لكي تدعم الدّولار والمبالغ في قيمته بشكل متزايد وما تلا ذلك من فرار جماعي من الدّولار، إلى إجراءات اتخذتها إدارة نيكسون في ١٥ أغسطس١٩٧١ وبالتالي أدّى ذلك إلى حلّ عقدة نظام بريتون وودز للأسعار الثابتة.

وتقع على عاتق فشل الزعامّة السياسية الأمريكية مسؤولية انهيار الاتفاقية السياسية والاقتصادية وتحطيم نظام بريتون وودز. ولأسباب السياسة الخارجية، ولأسباب داخلية محلّية اتبعت الإدارات الأمريكية

المتعاقبة سياسات نقدية توسّعية وتضخّمية أدّت في المرد الأخير إلى تقويض قيمة الدّولار وزعزعت استقرار النظام النقدي. وبالتالي، صارت الحكومات الأخرى أقل رغبة في أن تخضع سياسات اقتصادها الكلّي لأهداف التعاون الاقتصادي الدّولي. وكانت النتيجة أن السياسات القومية كثيرا ما تفاعلت لإنتاج حلقة من التضخّم والركود. وفي الثمانينيات ، صار السياسيون الاقتصاديون أكثر قلقا إزاء كسر هذه الحلقة وتشير بعض الحلول المقترحة إلى فداحة المشكلة.

لقد رأى الاقتصاديون النظريون أن الرجوع إلى الآلية التلقائية لمعيار الذهب هو الحل الأمثل لإعادة الاستقرار النقدي الدّولي. وكان جوهر المشكلة، من هذا المنطلق، هو انعدام الانضباط الاجتماعي في دولة الرفاه الحديثة. وكان ازدياد برامج الرفاه لدى الدّولة، والإغراء المتزايد لتمويل الدّولة من خلال عجز الميزانية، والضغوط التضخّمية الملازمة للسياسات الكينيزية كلّ ذلك كان من نتائج قدرة الحكومات التي تمّ اكتشافها مجددا على السيطرة على إمدادات النقد. ومن شأن العودة إلى انضباط معيار الذهب وإلغاء المال النّقدي "السياسي" أن يلغي تحيّز الحكومات الحديثة إلى التضخّم. ومن شأن المعايير الدّولية أن يعاد فرضها على السياسيين التائهين. ولكن مهما كانت ميزات هذا الحل اقتصاديا فلم تكن ثمّة دولة تريد أن تعكس الثورة المالية وذلك بالتخلي طوعيا عن السيطرة على إمداداتها الماليّة والتخلي عن استقلال السّياسة المحلّية.

وقد كانت إدارة ريغان، وخاصّة في فترة رئاسته الأولى، تعتقد أن حل مشكلة الاقتصاد العالمي يكمن في تقارب والتقاء السياسات، وأن الصعوبات نجمت أساسا من السياسات ذات التوجّه الخاطئ والبنية الاقتصادية للأقطار الأخرى. ومع أن الولايات المتحدة شاركت مع شركائها الاقتصاديين منذ ١٩٨٢ في قمّة فارساي في إعلانها الذي نص على ما يلي: "نتقبل المسؤولية المشتركة للعمل نحو الاستقرار الأعظم للنظام النقدي الدّولي"، فإنها بقيت حتى سبتمبر ١٩٨٥ ملتزمة إلى حد كبير بأسلوبها الخاص من "الإهمال الحميد" الذي أعلن عنه في ربيع ١٩٨١. وارتأت أن مسؤولية حل مشكلة نظام النقد الدّولي وعجز التجارة الأمريكية كان مسؤولية الأقطار الأخرى.

وبدلا من التنسيق السياسي الشامل وتخفيض عجز موازنتها اللذين دعا إليهما حلفاؤها وكذلك معظم الاقتصاديين الأمريكيين، فقد كان الحل الرئيسي لإدارة ريغان لمشكلات الاقتصاد العالمي هو التقاء السياسات المحلّية. وهذا يعني توجيه سياسات الاقتصاد الوطني لخفض التضخّم واستخدام صندوق

النقد الدّولي ليراقب إنجاز هذه المهمّة، وتبنّي الأقطار الأخرى سياسات اقتصادية توسّعية وذلك لتخفيض العجز التجاري الأمريكي. وبحسب هذه الصياغة فقد أعيدت هيكلة الاقتصاد الأمريكي بحيث تمكّنه من اتباع سياسات نموّ غير تضخّمية. وقد جادلت إدارة ريغان بأن الحركات الداعية إلى إلغاء قيود الدّولة وخصخصة القطاع العام، وتقليص التدخّل الاقتصادي وتفكيك دولة الرفاه انطلاقا من اقتصاد جهة العرض، قد أضعفت مصادر التضخّم المالي الداخلي. ولو اتّبعت الاقتصادات الأخرى سياسات مماثلة، لكانت قادرة أيضا على التغلّب على مشكلاتها المتعلّقة بمعدّل البطالة العالمية والنموّ البطيء. وكان يعتقد أن الدّولار القوي هو برهان على قوّة اقتصاد أمريكا وصحّة السياسة الأمريكية. ولذلك فالحل هو تلاقي سياسات الدّول الأخرى مع سياسة الولايات المتحدة. غير أنه في منتصف الثمانينيات، لم تكن سوى حكومات قليلة أخرى مستعدة لقبول هذا التشخيص أو الوصفات الاقتصادية لإدارة ريغان.

لقد كان التنسيق الدّولي للسياسات الاقتصادية هو الحل الثالث والأكثر شعبية لدى الأوساط الاقتصادية الأمريكية، وهو الحل الذي حظي بموافقة إدارة ريغان في فترة رئاسته الثانية، ويعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى وزير الخزانة جيمس بيكر الثالث (James Baker III). وقد كان التشخيص الذي قدمه الاقتصاديون الداعمون لتنسيق السياسة هو أن زيادة الترابط بين الاقتصادات عن طريق اندماج وتكامل أسواق الإنتاج والمال، والروابط المكثفة بين الأسعار وأسعار الفائدة، وتدفق المعلومات المتزايد قد أدّى إلى مستوى عال من ترابط السياسة بين الاقتصادات المتقدّمة (Cooper, 1985). وقد ورّطت هذه التطوّرات الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان في لعبة تقليدية هي وضعية نظرية أو استراتيجية، تؤثّر فيها القرارات السياسية لكل منها في القرارات السياسية ونتائجها على الآخرين. وعلى كل حكومة أن تأخذ بعين الاعتبار إجراءات الآخرين وردود الفعل المحتملة للآخرين عندما تصوغ سياستها الاقتصادية وكان تحقيق أهدافها يعتمد على سلوك وردود أفعال الاقتصادات الأخرى. وفي مثل هذه الحالة لا يمكن تحقيق أقصى النتائج وتجنب التنافس بين السياسات إلا عن طريق التعاون الدّولي.

والحلّ الذي اقترحه عدد من الاقتصاديين المرموقين هو أن على الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلّي وأن يضعوا في الواقع سياسات اقتصاد كلّي لكل العالم. ويجب أن يكون الهدف تحقيق نموّ اقتصادي وعمالة كاملة لكلّ اقتصاد. ومن شأن القوى الاقتصادية المسيطرة أن تتمكن

من خلال الاتفاق على نمو مجموع المستويات النقدية العالمية، وعلى احتواء التضخّم وتنفذ سياسات اقتصادية مضادّة للحلقة. وبهذه الطريقة تصبح القيادة الجماعية لاقتصاد العالم هي البديل عن ضعف القيادة الأمريكية وترديها.

قضية تنسيق السياسة

The Issue of Policy Coordination

مع أن معنى مصطلح "تنسيق السياسة" يتراوح بين اتفاقيات متعلّقة بهذا الموضوع بالذّات كالتي تدعى اتفاقية (G-5) التي أبرمت في سبتمبر ١٩٨٥ وبين المقترحات الرسمية عالية التقنية. إلا أنه يمكن اعتبارها محاولة لإعادة اقتناص روح التعاون التي كانت هي الأساس السياسي لعمل نظام بريتون وودز الذي ينصّ على أسعار الصرف الثابتة والاستقرار الدّولي من ١٩٤٥لغاية١٩٧١. على أنه يفترض أن العودة إلى النظام الذي يستند إلى الدّولار في أسعار الصرف الثابتة متعذّر لأسباب اقتصادية وسياسية معا. ففي عهد الأسواق المتكاملة لرأس المال والبدائل الجذابة عن الدّولار كالمارك والينّ، لم يعد بوسع الاحتياطي الفيدرالي بنفسه إدارة النظام النقدي الدّولي. ثم إن ما اعتبره الآخرون سابقا سوء استخدام الأمريكيين للنظام النقدي إلى جانب الضعف النسبي للقوّة الأمريكية يبدو أنه يستلزم حلا تعاونيا لمشكلة الاستقرار النقدي الدّولي. ومع أن أفضل حل طويل الأجل، في رأي كثير من الخبراء، هو إيجاد بنك عالمي، وتقوية صندوق النقد الدّولي أو إيجاد عملة عالمية مشتركة مثل حقوق السحب الخاصّة، فإن الحل الثاني الأمثل هو التعاون الدّولي في السياسات الاقتصادية (Cooper, 1984, p.2-4).

ومن بين المقترحات العديدة لتنسيق سياسة الاقتصاد الشامل، لم يكن ثمّة اقتراح أكثر أصالة وتوضيحا للمشكلات المتضمنة من الاقتراح الذي قدمه رونالد ماكينون(Ronald Mckinnon) في عام ١٩٨٤. وبينما ركز المعنيون التقليديون بالأمور النقدية على نموّ الإمدادات النقدية في كلّ قطر من الأقطار، فقد كانت وجهة نظر رونالد ماكينون "المختص المالي العالمي" (Global Monetarist) هي أن تكامل الاقتصاد القومي للدّول يتطلّب ضبط "الإمدادات النقدية العالمية". إذ إن الانكماش والاتساع المتعاقبين في الإمدادات المالية عالميا، حسب تحليله، كان هو سبب التضخّم والانكماش المتكرّرين في الاقتصاد العالمي.

ولأن اقتصاد أمريكا وألمانيا واليابان ينتج ثلثي صناعة العالم تقريبا، فإن التقلّبات التي تزعزع عدم استقرار إمدادات النقد العالمية يمكن السيطرة عليها وضبطها إذا قامت هذه الدّول الثلاث بتنسيق إمداداتها المالية.

وقد اقترح رونالد ماكينون من حيث الأساس أن تتفق مراكز القوّة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وتضع هدفا لنمو الإمدادات النقدية العالمية، فيوجه كل منها سياسته النقدية الوطنية نحو استقرار سعر الصرف، وتوسّعة وتقليص الإمدادات النقدية بحسب الضرورة للمحافظة على القيم النقدية. فمن شأن هذه الدّول الثلاث مجتمعة ذات "العملة الصعبة" أن تفرض قاعدة للنموّ النقدي العالمي على بقية العالم فتضمن بذلك زيادة مستمرّة وغير تضخّمية للسيولة العالمية. ومن شأن هذا التعاون بين القوى المسيطرة الثلاث أن يكون بمثابة عودة لنظام الصرف الثابت. وستكون مهمّة هذه القوى الثلاث المشتركة تنسيق الإمدادات العالمية للنقد والحيلولة في الوقت نفسه دون الانكماش والاتّساع المتزامنين مع ضمان عدم انكماش السّياسات النقدية القومية. وسيكون اتجاه هذه القوى الثلاث حسب التحليل الذي أجراه هذا المختص العالمي في الأمور النقدية هو اتباع الحفز الكينيزي الزّائد أو النّاقص (Keynesian under-stimulation or over-stimulation) لاقتصاداتها وبالتالي إنتاج حلقة عالمية من الانكماش والتضخّم. ويمكن تحقيق امدادات نقدية عالمية متوازنة إذا قلّصت إحدى هذه الدّول القوية إمداداتها النقدية لموازنة السياسات التوسّعية لشركائها. وسوف تمكّن هذه المراكز الثلاثة الرئيسية للقوّة الاقتصادية بتنحيتها السياسات المتزامنة من خلال تطبيق سياسات موازنة أو معاكسة للدورات الاقتصادية من تثبيت قيمة الدّولار وإحلال الترتيب في النظام.

ومن شأن التركيب الفعلي للإمدادات النقدية العالمية بالدّولار والمارك والين أن يتحدّد من خلال الجمع بين صيغة معقّدة من القياس الاقتصادي ومقررات المصرف المركزي، بدلا من أن يتحدّد على أساس الأهداف القومية الضيقة. ومن شأن قاعدة نقدية دولية أن تحلّ محل التعقل القومي وتحدّد الإمداد العالمي للسيولة. وهكذا، فالمعايير الاقتصادية الفنية والعوامل الموضوعية بدلا من المصالح القومية الضيقة الأفق هي التي من شأنها أن تحدّد معدّل إنتاج النقد، وبمضي الوقت فإن الخبرة في التعاون النقدي من شأنها، بل يجب، أن تؤدّي إلى "التوحيد المالي الكامل" بين أقطار العملة الاحتياطية (Mackinon, 1984, p.75).

وعلى المدى الطويل: "سوف يتم تلطيف الدورة الدّولية للتضخّم والانكماش الناجمة عن التغيّرات غير المنضبطة للنقد الدّولي وسعر صرف الدّولار، وتستعاد كفاءة التجارة العالمية ويجب أن تتضاءل مشاعر الحمائيّة عندما تلغى التغيّرات العشوائية في أسعار الصرف. وكما في نظام معيار الذهب المثالي، فإن من شأن النقد الوطني والدّولي أن يصبح في حكم النقد الواحد." (المصدر نفسه).

ومن شأن العالم أن يعود إلى الحلم الليبرالي بوجود نظام نقدي دولي حيادي وتلقائي مجرّد من السياسة. وسيكون الغرض الأساسي غير الصريح هو لجْم الولايات المتحدة الفيل الضخم الأخرق في الاقتصاد العالمي. وسواء أكان ذلك عن قصد منها أم لا فإن سياسات الاقتصاد الكلّي الأمريكي قد أفسدت النظام المالي الدّولي، وسبّبت اضطرابات ناجمة عن عدم الاستقرار في قيمة الدّولار، وحفّزت مضاربات مكثّفة في أفق رأس المال ابتغاء الاستفادة من تفاضلات سعر الفائدة أو أبرزت تغيّرات في سعر الصرف. وإن تنسيق السياسة كالذي اقترحه ماكينون سيجبر الولايات المتحدة على العودة مرّة أخرى لتصبح ذات نفوذ يؤدّي إلى الاستقرار كما كانت من قبل في ظلّ نظام الصرف الثابت.

وفي الواقع، فإن ماكينون قد اقترح إيجاد حكومة اقتصادية عالمية. كانت الولايات المتحدة قد قامت بدور الهيمنة في حكم الاقتصاد في الخمسينيات والستّينيات من القرن العشرين. وأدار مصرفها المركزي النظام النقدي الدّولي وأصبحت عملتها العملة العالمية الرئيسية. والآن في أواخر الثمانينيات وما بعدها، فإن ثلاثيا مؤلّفا من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية هو الذي يجب أن يحكم الاقتصاد الدّولي. وستتعاون مصارفها المركزية على إدارة الإمدادات النقدية وستحل عملاتها المستقرّة محل الدّولار كعملة عالمية. وهكذا، فالهيمنة المتلاشية للولايات المتحدة سيحلّ محلّها الزعامّة المشتركة للقوى الاقتصادية السائدة.

وإذا أريد لهذا النظام أن ينجح، فإنه يتعيّن على الدّول الثلاث أن تخضع سياساتها المحلّية، و،بالنسبة للولايات المتحدة على الأقل، ربّما أن تخضع حتى شيئا من استقلالها في السياسة الخارجية للمعايير الاقتصادية الدّولية المتفق عليها (وبموجب هذه الخطة، مثلا، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن تخوض حربا كبيرة كما فعلت في فيتنام، مع ما يصاحبها من عواقب نقدية، ما لم يكن لديها الدعم الصريح من اليابان وألمانيا الغربية). ويتعيّن تنسيق السياسات الضريبية والتجارية وميزان المدفوعات وكذلك السياسات النقدية. وحتى كلفة العمالة يجب أن تنسق وتوضّع تحت غطاء محكم لتجنب تسويات الأجور

التي تنطوي على التضخّم والتي تؤدّي إلى خروج قيم النقد عن خطها. والخلاصة، فإن المتطلّبات الاقتصادية والسياسية المسبقة لتنسيق السياسة الناجحة (وعلى الأقل كما يراها ماكينون وغيره من الخبراء) ستكون هائلة حقا.

وبالرغم من الصعوبات الملازمة لهذا الحل التنسيقي فقد لاقى دعما في الثمانينيات من القرن العشرين ضمن إدارة الرئيس ريغان وفي أماكن أخرى. وقد رأى البعض في واشنطن أن تنسيق السياسات الاقتصادية القومية هو وسيلة للتغلّب على الورطة السياسية المحلّية بالنسبة لعجز الميزان والسياسة الاقتصادية. فإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحل مشكلاتها الخاصّة، فقد تعمل على أن يساعدها شركاؤها على ذلك. وبالمثل، فإن أقطارا أخرى رأت التنسيق السياسي يتمثّل في تخفيف أعبائها الاقتصادية الخاصّة بأن تجعل الولايات المتحدة أو اليابان تتّخذ بعض الإجراءات. ولن نكون مبالغين كثيرا إذا قلنا إن غرض التنسيق السياسي، في أعين كلّ من القوى الاقتصادية الرائدة هو أن تجعل شركاءها الاقتصاديين يقومون بما تريد أن يعمل ولكن بدون أن تعمل ما يريد شركاؤها أن يعمل.

إدارة ريغان وتنسيق السياسة

The Reagan Administration and Policy Coordination

إن قانون ضريبة الانتعاش الاقتصادي لعام ١٩٨١ والعجز الذي تلاه في الموازنة الفيدرالية بواقع حوالي ٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كان له تأثير كبير وغير متوقع في الاقتصاد العالمي. ولكن ما حصل قد تمّ التنبّؤ به في مقالة متميّزة كتبها روبرت مندل (Robert Mundell) عام ١٩٦٦وكما لخّصها بيتر كينين (Peter Kenen). قال مندل:

"عندما يتأثّر تدفّق رأس المال الدّولي بفروق سعر الفائدة وتكون أسعار الصرف عائمة، فالقطر الذي يعاني من عجز كبير في موازنته ولا يموّلها بطبع النقد سيعاني من عجز كبير في حسابه الجاري ولكن ستكون لديه عملة قوية أيضا. وإن عجز الموازنة سيرفع أسعار الفائدة ويجذب رأس المال الأجنبي. ولكن عندما تعوّم أسعار الصرف، فإنه يتعيّن على القطر الذي يتدفق إليه رأس المال الصافي أن يكون له بالمقابل عجز في

حسابه الجاري. وبعبارة أخرى، فإنه يتعيّن على القطر أن يصبح أقل منافسة في أسواقه الخاصّة وفي الأسواق العالمية (Kenen, 1984, pp.18-19).

ومع أن المستهلكين الأمريكيين والمصدّرين للولايات المتحدة استفادوا من هذه السياسة المالية التوسّعية، فقد كان لها آثار مدمّرة على الاقتصادات الأمريكية والعالمية. فالحاجة إلى تمويل عجز الميزانية الأمريكية رفع أسعار الفائدة العالمية وخفض الاستثمار في العالم. وقد استجابت الاقتصادات الأخرى بكبح الطلب الوطني لتقلّل ضغوط التضخّم وتحوّلت إلى استراتيجيات النموّ القائمة على التصدير. وقد لطّف امتصاص أمريكا لكميات كبيرة من رأس المال العالمي لتمويل العجز في موازنتها والتعويض عن المعدّل المنخفض للمدّخرات الأمريكية، قد لطّف العواقب من أجل تكوين رأس المال في الولايات المتحدة. ولكن الدّولار المقيّم بأكثر من قيمته كنتيجة لذلك كان له تأثير مدمّر في الصادرات الأمريكية وعلى قطاعات كبيرة من الصناعة الأمريكية؛ وبالتالي فقد أطلق قوة حمائية كبيرة. وبالإضافة لذلك، فإن أسعار الفائدة العالية أدّت إلى تفاقم مشكلة الديون العالمية. وأدّى التحوّل إلى الأسعار المرنة وتكامل أسواق المال إلى تضخيم تأثير سياسات الاقتصاد الكلّي الأمريكية في بقية دول العالم.

وبالرغم من تأثير سياسات الاقتصاد الكلّي لإدارة ريغان في المنتجين الأمريكيين وفي الميزان التجاري، فإن هذه الإدارة في فترتها الأولى تمسّكت بمفهوم تلاقي السياسة (policy convergence). وقد فسّرت قوة الدّولار، وتدفّق الأموال إلى الولايات المتحدة بأنّها علامة على قوّة الاقتصاد ونجاح الاقتصاد الريغاني (نسبة إلى رونالد ريغان). وقد نصحت الاقتصادات البطيئة الأخرى أن تتبع المثال الأمريكي. وقد عبّر وكيل وزارة الخزانة بيريل سبرينكل (Beryl Sprinkel) عن موقف الإدارة نحو شكاوى الأقطار الأخرى بأن عجز الموازنة الأمريكية والدّولار المرتفع قد شوّه النظام النقدي والمالي الدّولي بكلمات تنطوي على الغطرسة حين قال: "دعهم يقلقوا على أسعار صرفهم وسنقلق على أسعار صرفنا". وهكذا فقد تحوّل "الإهمال الحميد" إلى "إهمال خبيث".

و في أثناء الفترة الثانية لرئاسة ريغان، بدأ هذا الموقف اللامبالي يتغيّر. وقد أدّى الازدياد الضخم للديون القومية، والعجز الهائل في التجارة، ومجيء فريق اقتصادي جديد يرأسه بيكر (Baker) إلى التّخلّي عن تشدّد اقتصاد جانب العرض. وأيضا، شفويّا على الأقل، أدّى إلى مفهوم سياسة التلاقي. ومع أن معدّل

التضخّم قد انخفض واستعيد النموّ الاقتصادي أثناء النصف الثاني من الفترة الأولى لرئاسة ريغان، فقد أصبح الدّولار المبالغ في قيمته مشكلة خطيرة بحدّ ذاته، واعتقد الكثيرون أن تصحيح سعر الصرف يجب، للمرة الأولى، أن يصبح هدفا أساسيا وصريحا للسياسة الاقتصادية. فقد كان اختلال التوازن التجاري الأمريكي يشوّه الاقتصاد الأمريكي، ويحفز مشاعر الحمائية ويزعزع استقرار العلاقات الاقتصادية الدّولية. وأدركت إدارة ريغان أنه لا بدّ من تعاون شركائها الاقتصاديين إذا أريد لهذه الحالة أن تصحّح.

وفي سبتمبر ١٩٨٥، قامت إدارة ريغان بأول محاولة جادّة لتحقّق تنسيقا في سياسة اقتصادها الكلّي ولتحصل على التعاون المالي من شركائها الاقتصاديين. ونظرا لتخوف ريغان من ازدياد المشاعر الحمائية في الكونجرس، فقد مارست إدارة ريغان ضغوطا على ألمانيا الغربية واليابان وغيرها من الاقتصادات الكبرى لكي تتدخّل في الأسواق النقدية لتخفيض قيمة الدّولار ولتنشيط اقتصاداتها الخاصّة، وبذلك يلغون العجز التجاري الأمريكي المتزايد. فقد ازدادت قيمة الدّولار بنسبة حوالي ٦٠٪ بين يونيو ١٩٨٠ ومارس ١٩٨٥. وكانت مهمّة تنسيق السياسة هي إعادته إلى سالف قيمته بخفض قيمته وجعل البضائع الأمريكية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية مرّة أخرى.

بالإضافة إلى تغيّرات هامّة في قوى السوق مثل انخفاض سعر الفائدة، واحتمال خفض العجز في الميزانية الأمريكية، والانخفاض الشديد في أسعار النفط، فقد تسبّب هذا التدخّل المنسّق من قبل مجموعة الدّول الخمس (G-5) في خفض قيمة الدّولار بمقدار الثلث مقابل الين والمارك في مارس ١٩٨٦من ذروة قيمته التي بلغها في أوائل ١٩٨٥. ويبدو أن التحوّل الأمريكي الظاهري من تلاقي السياسة إلى تنسيق السياسة قد نجح وأصبحت الإدارة متفائلة بأن يختفي العجز التجاري.

إن النجاح المبكّر لتنسيق سياسة مجموعة الدّول الخمس قد دفع ريغان في رسالته عن حالة الاتحاد الملقاة في فبراير ١٩٨٦، إلى أن يجعل تنسيق السياسة هدفا أساسيا للولايات المتحدة لأول مرة. فالغرض الصريح لتضامن الإجراءات كان يرمي إلى إلغاء تقلبات العملة والتوصّل إلى "مناطق أهداف" (target-zones) متّفق عليها للعملات الرئيسية. وفي الواقع كانت الإدارة تقترح العودة إلى أسعار الصرف الثابتة. وهكذا، فاتفاقية مجموعة الدّول الخمس وتصريح الرئيس ريغان أظهرا اتجاها هامّا متباعدا عن موقف

الإدارة حيال قضية تنسيق السياسة. فقد دفعت الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء حاسم نابع من إدراكها المتزايد بأن العجز التجاري الأمريكي الضخم سيؤدّي إلى الحمائية التجارية (trade protectionism).

ويوضح الشكل رقم ٢، المذكور آنفا، والجدول رقم ٢ قصّة تأثير ميزانية إدارة ريغان وما نجم عنها من عجز في التجارة وتأثير ذلك في الموقف الاقتصادي الأمريكي في عالم السياسة الاقتصادية الخارجية. وبين عامي ١٩٧٦و١٩٨٤، ارتفع العجز التجاري من ٩,٣ مليار دولار إلى ١٠٨,٣ مليار دولار وكان جزء كبير منه مع اليابان. وحتى في قطاعات القوّة التنافسيّة التقليديّة مثل الزراعة و"منتجات التكنولوجيا العالية" كان الفائض الأمريكي في هبوط. وقد استدانت الولايات المتحدة قروضا كبيرة لمواجهة تمويل العجز في الميزانية ونجم عن ذلك أن صافي مطالباتها الخارجية تحوّلت في منتصف الثمانينيات من الإيجابية إلى السلبية. وبينما كانت أرباح الولايات المتحدة من الاستثمارات الأجنبية تزيد على ٣٤ مليار دولار في ١٩٨١ فإن الولايات المتحدة كانت في عام ١٩٨٥ تتّجه إلى عجز في دخلها الاستثماري. وكان هذا الانعكاس المثير لأوضاع التجارة والاستثمار يسبب ازدياد الحمائية الأمريكية زيادة كبيرة وخاصّة ضد اليابانيين.

الجدول ٢: ميزان الولايات المتحدة التجاري (بمليارات الدّولارات الجارية)

	الإجمالي			السّلع المصنّعة(*)		
	صادرات الولايات المتحدة	واردات الولايات المتحدة	صافي الصادرات	صادرات الولايات المتحدة	واردات الولايات المتحدة	صافي الصادرات
تجارة الولايات المتحدة متعدّدة الأطراف						
١٩٧٦	١١٤,٧	١٢٤,١	-٩,٣	٦٧,٣	٦٤,٦	٢,٧
١٩٧٧	١٢٠,٨	١٥١,٧	-٣٠,٩	٦٩,٦	٧٦,٩	-٧,٣
١٩٧٨	١٤٢,٠	١٧٥,٨	-٣٣,٨	٨١,٩	١٠٠,١	-١٨,٢
١٩٧٩	١٨٤,٥	٢١١,٨	-٢٧,٣	٩٩,٤	١١٠,٩	-١١,٦
١٩٨٠	٢٢٤,٢	٢٤٩,٦	-٢٥,٣	١٢٣,٢	١٢٢,٤	٠,٨
١٩٨١	٢٣٧,٠	٢٥٦,١	-٢٨,١	١٣٣,١	١٣٩,١	-٦,٠
١٩٨٢	٢١١,٢	٢٤٧,٦	-٣٦,٤	١١٩,٨	١٤٠,٣	-٢٠,٦
١٩٨٣	٢٠٠,٧	٢٦٢,٨	-٦٢,١	١١٢,٧	١٥٩,٣	-٤٦,٦
١٩٨٤	٢٢٠,٣	٣٢٨,٦	-١٠٨,٣	١٢١,٤	٢١٧,٩	-٩٦,٥
التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان						
١٩٧٦	١٠,٠	١٦,٩	-٦,٩	٢,٨	١٦,٠	-١٣,٢
١٩٧٧	١٠,٤	٢٠,٣	-٩,٩	٢,٨	١٩,٢	-١٦,٥
١٩٧٨	١٢,٧	٢٦,٥	-١٣,٨	٣,٧	٢٥,٢	-٢١,٦
١٩٧٩	١٧,٤	٢٨,٢	-١٠,٨	٥,٢	٢٦,٨	-٢١,٥
١٩٨٠	٢٠,٨	٣٣,٠	-١٢,٢	٦,٦	٣١,٤	-٢٤,٧
١٩٨١	٢١,٨	٣٩,٩	-١٨,١	٧,٢	٣٨,١	-٣١,٠

(*) الجهات الصانعة، الآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة.

ملاحظة: أرقام إجمالي التجارة على أساس فوب .f.o.b. صادرات السّلع المصنّعة على أساس f.a.s، والواردات على أساس سيف c.i.f. (فواردات السّلع المصنّعة يمكن أن تكون أكبر من إجمالي الواردات).

المصدر:

Stephen E. Haynes, Michael M. Hutchinson, and Raymond E. Mikesell, *Japanese Financial Policies and the U.S. Trade Deficit*, Essays in International Finance, no.162, International Finance Section, Dept. of Economic, Princeton University, 1986, p.3; Haynes et al. cite *Survey of Current Business and Highlights of U.S. Exports and Import Trade*, both U.S. Dept. of Commerce, various issues.

١٩٨٢	٢٠,٧	٣٧,٧	-١٧,٠	٦,٨	٣٨,٢	-١,٣
١٩٨٣	٢١,٧	٤١,٣	-١٩,٦	٧,٥	٤١,٥	-٤,٠
١٩٨٤	٢٣,٣	٥٧,٣	-٣٤,٠	٨,١	٥٧,٩	-٤٩,٨

وفي أواخر ربيع ١٩٨٦ ولوقف هذه الحالة المتردّية، تحرّكت إدارة ريغان بقوة أكبر نحو تنسيق السياسة وتبنت مفهوم "التلقائية" (automaticity) وقد أرادت الحصول على موافقة دولية على مجموعة من القواعد المقررة سلفا والإجراءات التلقائية لإكراه الأقطار الأخرى على اتخاذ إجراءات تصحيحية لتخفيض قيمة الدّولار وإلغاء عجز التجارة الأمريكية. وكانت الإدارة قد ابتعدت بشكل حاسم عن مركزها المالي السابق في جعل الأسواق تقرّر سعر الصرف. وسيكون التدخّل في أسواق الصرف والتغيّرات في السياسات الاقتصادية الوطنية وإعادة انحياز العملة مستندا إلى مجموعة من المعايير الاقتصادية الموضوعية مثل معدّلات التضخّم القومي ومعدّلات النموّ ومعدّلات البطالة. وهذا من شأنه أن يعيد العالم إلى ما اعتبرته إدارة ريغان الانسجام المتبادل بين السياسات الاقتصادية.

وفي لقاء القمّة في طوكيو الذي حضره القادة الغربيون في مايو ١٩٨٦ حاولت إدارة ريغان أن تعمل على أساس تحوّلها إلى مفهوم "التعويم المدبر" (managed floats). ومع أن المشاركين الآخرين في القمة وافقوا على زيادة التعاون، فإنهم رفضوا المفهوم الأمريكي عن "التلقائية"، ورفضوا إنشاء مجموعة من المعايير الموضوعية والقواعد الرسمية لكي تحكم السياسات الاقتصادية القومية. وقد فضّلوا اتباع طريقة أكثر حصافة إزاء التعاون الدّولي، طريقة تمكّنهم من ممارسة الاستقلال الاقتصادي الوطني.

وقد تخوّف شركاء أمريكا الاقتصاديين من أن الاتفاق على نظام العملات المدارة (managed currencies) يعني الرجوع إلى مشكلة سبعينيات القرن العشرين، وكانت معارضتهم شديدة لإعادة ربط اقتصاداتهم باقتصادات الولايات المتحدة. وقد يعرّضهم تعهدهم للدفاع عن قيم العملة الموطدة لتدفّق الدّولار المتضخّم إلى بلادهم، كما حدث من قبل. أو قد تجبرهم الولايات المتحدة على تبني أسعار صرف عالية تضرّ بصادراتهم. وكما قال أحد المسؤولين الأوروبيين: "سنكون كلّنا معتمدين على دولار الولايات المتحدة، والولايات المتحدة لا تهتم اهتماما كافيا بالأمم الأخرى في الشؤون النقدية الدّولية."

(The Wall Street Journal, March 14, 1986, p.30) وقد اعتبروا مبادرة إدارة ريغان الداعية إلى تطبيق القواعد التلقائية والملزمة كمحاولة لإعادة فرض الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي الدّولي.

وكانت اتفاقية القمّة من أجل "تعزيز المراقبة" (enhanced surveillance) على أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية حلا وسطا بين رغبة أمريكا في تطبيق قواعد غير مرنة ورغبة شركائها في التعقّل. ولإنهاء تقلب القطع الأجنبي ولإعادة العملات إلى خطّها في مناطق مستهدفة متفق عليها، فقد تعهّدت القوى الغربية بتنسيق سياساتها الاقتصادية تنسيقا "وثيقا ومستمرا" يتم بموجبه تحقيق نظام العملات المدارة عن طريق الاتفاق على أهداف اقتصادية ذات فائدة مشتركة. ومن خلال إنشاء هيئة دولية جديدة، يمكن لمجموعة الدّول السبع المؤلّفة من وزراء المالية ومديري المصارف المركزية الإشراف على الأهداف الاقتصادية القومية وأسعار الصرف المستهدفة وذلك بمراعاة "الأساسيات الاقتصادية" كمعدّلات النموّ، ومعدّلات التضخّم، ومعدّلات البطالة، وعجز الموازنات وموازين التجارة، والنموّ النقدي، وقيم العملة... الخ. وهكذا من شأن قيم العملة أن تكون مرتبطة بالأداء الاقتصادي العام للاقتصادات الرأسمالية. وكلما حدثت "انحرافات هامة" عن السياسة القومية المتفق عليها (أي كلما سببت سياسة دولة ما صعوبات للدّول الأخرى)، فإنه كان يترتّب على الاقتصاديين "أن يفعلوا ما بوسعهم للتوصل إلى تفاهم" أو اتخاذ أيّ إجراء لتصحيح الأمر، مثلا، تغيير أسعار الفائدة، وخفض العجز في الموازنة (إذا كان ذلك ضروريا) والتدخّل في أسواق الصرف الأجنبية. ولكن في مثل هذه الحالات، بالرغم من "ضغط الزملاء"، فإن الإجراء الخاص الذي يجب أن يتّخذ إنما يقع على القطر المقصّر. (*The New York Times*, May 8, 1986, p.A6).

ومع أنه من المبكّر جدّا وقت هذه الكتابة أن نقرّر الآن النجاح المحتمل لهذه المبادرة - مبادرة الإشراف والرقابة المتعدّدة الأطراف والإدارة المنسّقة للاقتصاد العالمي، فإن العقبات التي يجب تخطّيها عقبات كبيرة. فهي تكمن في برامج القوى الكبرى الاقتصادية والسياسية المتباينة، أساسا، تباينا مغلّفا بقناع الاتفاق. وقد كان للتنسيق الدّولي للسياسات الاقتصادية معنى مختلف جدا لكلّ من المشاركين في القمّة ومن المشكوك فيه أن يكون بالإمكان التوفيق بين أهدافهم المتضاربة، والحدّ الأدنى المشترك للاتفاق هو الأمل بأن يتم تلافي الانهيار في الاقتصاد العالمي وإمكان توفير أساس لجعل الأقطار الأخرى تتّخذ إجراءات مستصوبة.

وبالرغم من تخلّي الولايات المتحدة الأمريكية عن مفهوم تلاقي السياسات فقد ظلّت متعلّقة بهذه الفكرة كحلّ للمشكلات الاقتصادية العالمية، فضلا عن عللها الاقتصادية الخاصّة بها. وكانت إدارة ريغان ترى أن المشكلة الأساسية هي "فجوة النموّ" بين الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات وليس العجز في الموازنة الأمريكية. ومن وجهة نظرها فإن هدف التنسيق العالمي للسياسات الاقتصادية هو حث القوتين الاقتصاديتين الأخريين: اليابان وألمانيا الغربية على عكس اتجاههما وإعادة تنشيط اقتصاداتهما. فعن طريق السياسات الاقتصادية التوسّعية، من شأن هاتين القوتين الاقتصاديتين الابتعاد عن اعتمادهما على النموّ المستند إلى التصدير وزيادة وارداتهما. واعتقدت الإدارة أنه إذا اتخذت اليابان وألمانيا الغربية إجراءات مناسبة، فإن مشكلة الدّولار المقيّم بأعلى من قيمته (overvalued dollar) والعجز التجاري الأمريكي سوف تحل وتزول.

ومن ناحية أخرى، اعتبرت اليابان وألمانيا الغربية أن العجز في الميزانية الأمريكية وانعدام الانضباط الاقتصادي هما المشكلة الأساسية للاقتصاد العالمي. وفي تقديرهما، فإن السياسة المالية الأمريكية هي مسؤولة بالدرجة الأولى عن أسعار الفائدة العالمية المرتفعة وعن الدّولار المقيّم بأكثر من قيمته، وما تلا ذلك من اختلال ميزان التجارة الأمريكية. ولذلك فقد اعتقدتا أن الغرض من تنسيق السياسة هو تشجيع الولايات المتحدة على أن تزيد العجز الضخم في موازنتها. فمن شأن هذا الإجراء التصحيحي، بتخفيض أسعار الفائدة وسعر الدّولار، أن ينشط النموّ الاقتصادي العالمي ويقلص العجز التجاري الأمريكي. وقد قاومت الدّولتان فكرة تنشيط اقتصاداتهما ولم ترغبا في رفع قيمة عملاتهما لئلا يقلل ذلك من صادراتهما وقدرتهما على المنافسة التجارية. وقد اعتقدتا أن مشكلة الاقتصاد العالمي يمكن حلّها إذا اتخذت الولايات المتحدة الإجراء المناسب.

احتمالات تنسيق السياسة

The Prospects for Policy Coordination

إن مفهوم تنسيق السياسة الدّولية كحلّ للمشكلات الناجمة عن الترابط الاقتصادي في عالم تكون فيه الدّول مستقلّة، هذا المفهوم يجابه صعوبات شديدة. فإذا كان لهذا المفهوم أن ينجح فلا بدّ من التغلّب على ثلاثة

عوائق. ومع أنّه من الحمق القول إن تنسيق السياسة الدّولية لا يمكن تحقيقه في نظام التعدّدية الدّولية وفي غياب قوة مهيمنة، فإنه من الحمق أيضا أن نتجاهل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من تعقيد. وهنالك مشكلات لا يسهل حلّها تتعلّق بأساسه النظري أو كونه مستصوبا اقتصاديا أو ممكن التحقيق سياسيّا.

وأول مشكلة يجب حلّها إذا أردنا للتنسيق السياسي الدّولي أن ينجح هي مشكلة أساسه النظري. لقد كان نظام بريتون وودز، سواء كان صحيحا، أو لم يكن يستند إلى إجماع عام، على الأقل من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، على أساس المحدّدات الأساسية لأسعار الصرف؛ وكان النظام ومبرّراته قد استحدث إلى حدّ كبير من قبل موظف مدني أمريكي اسمه هاري ديكستر وايت(Harry Dexter White)، واقتصادي بريطاني اسمه جون مينارد كينيز (John Maynard Keynes) (Gardner, 1980). وهذا الفهم العام، أو إذا فضّلنا القول (هذه الهيمنة الأيديولوجية) كما يقول غرامسكي (Gramsci) لعمل النظام الاقتصادي قد انهار نهائيا عندما أنزل الاقتصاد الكينيزي عن عرشه من جراء التكامل المتزايد للأسواق المالية العالمية وبتعاظم الترابط بين سياسات الاقتصاد الشامل. وحتى المعنيون بالأمور النقدية المتصرون كانوا حائرين لأن إلغاء التنظيم عن النظام المالي (deregulation of the financial system) وتوسّع الأدوات المالية، وتكاثر الأصناف الجديدة من المال (م١، م٢ ... إلى ما لا نهاية) كل ذلك قد حطّم المفهوم التقليدي للإمدادات النقدية[١٠]. وقد حل محل الإنجاز الذي تم بعد الحرب والمتعلق بما كان يدعى "التركيب الكلاسيكي الجديد" والمكرس في مقولة صامويلسن (Samuelson) المؤثرة بطوائف اقتصادية متنافرة.

وفي غياب سيطرة النموذج الكينيزي المتواصلة أو أي نظام آخر مستقيم يحل محله فإن النظريات المتنافسة والمتضاربة تتبارى مع بعضها حول مواضيع مثل محدّدات أسعار الصرف، والقضايا الرئيسية المتعلقة بالتوفيق بين العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وغيرها من القضايا النظرية الاقتصادية. فهل يجب تحديد أسعار الصرف مثلا وفق طريقة تكافؤ القوّة الشرائية، كما قال ماكينون وآخرون، أو بإعادة التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي التي فضلتها إدارة ريغان. إن تباين وجهات النظر بين الاقتصاديين وصانعي السياسة بشأن هذه القضايا الحاسمة تجعل الاتفاق على قضايا السياسة أمرا صعبا جدا. وكما لاحظ ريتشارد كوبر،

(١٠) العملة (M1) حسابات سحب، وبطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات استحداث الائتمان.

وويليام برانسون (William Branson) وغيرهما من الثقات بأنّه إذا لم يتم إيجاد وسائل التحليل أو الإطار النظري لتحديد أسعار الصرف وإعادة تثبيت إجماع نظري جديد، فسيكون من المستحيل أن نحدّد ماذا يجب أن تكون عليه أسعار الصرف أو كيف يمكن تحقيقها (Cooper, 1985).

والقضية الثانية هي استصواب تنسيق السياسات (Branson, 1986). فنظرا للعلاقة القائمة بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية، إذا لم يكن بالإمكان تغيير الأسعار الاسمية، فإن تعديل أسعار الصرف يجب أن يتم بتغيّرات تحصل في السياسة المحلّية [١١]. ولكن التضخّم أو الانكماش الناتج قد يكون أكثر ضررا من السماح لأسعار الصرف بالتغيّر. وبموجب التنسيق السياسي التي ارتأته قمة طوكيو، مثلا. فإن عجز موازنة إدارة ريغان سيكون مدمّرا للاقتصاد الأمريكي. وبدون ارتفاع سعر الدّولار وما ينجم عنه من تدفق رأس المال إلى أمريكا، فإن الولايات المتحدة لا بد أن تعاني؛ إما من أسعار الفائدة العالية المدمّرة للأعمال، أو من الضغوط التضخّمية العالية. ولذلك يجب أن نتساءل ما إذا كان من المستصوب أن يتم التدخّل في السوق إذا كان ذلك يسبب تخريبا اقتصاديا أعظم من التخريب الناجم عن أسعار الصرف المتقلبة نفسها.

وهناك صعوبة أكبر تؤثّر في مدى الاستصواب الاقتصادي لتنسيق السياسة وذلك يتعلق بإنشاء قواعد مقررة مسبقا أو تلقائية كتلك التي يفضلها ماكينون وإدارة ريغان. وإن التوجسات والتوقعات حول طبيعة المشكلة هي مشكلة أيضا. وإن الحل المعقد والمفصل الذي اقترحه ماكينون، مثلا، يعالج عدم الاستقرار والتقلبات التي يسببها بشكل رئيسي التدفّق المالي بين العملات المختلفة. وإن صيغته الفنية والتلقائية قد تم تصميمها لتمنع تزامن التوسّع أو الانكماش للاقتصادات الوطنية. ومن ناحية أخرى، فإن إدارة ريغان، قد أرادت إيجاد مجموعة قواعد لإجبار الاقتصادات الأخرى على أن تلحق بها في توسّع متزامن، لكنّ مجموعة من

---

(١١) يمكن تحديد سعر الصرف الاسمي بين عملتين بقسمة إحداهما على الأخرى. أما سعر الصرف الحقيقي فهو حاصل ضرب السعر الاسمي بمعدل التضخم النسبي للاقتصاديْن. وهكذا، فإذا منعتْ الدول من تغيير سعر صرفها الاسمي فإن تنسيق الأسعار الحقيقية يجب أن يتم عن طريق التغيرات في السياسة المحلية التي تؤثر في معدلات التضخم النسبية. وعندئذ، نعود إلى عالم يؤثر فيه الاقتصاد الدولي سلبيا في الاقتصادات المحلية الوطنية (Branson, 1986).

القواعد لحل مشكلة ما، قد لا تكون مناسبة لمشكلات من أنواع أخرى، ولذلك فإن التنسيق الدّولي للسياسة يجب أن يكون مستجيبا لمشكلة محدّدة. على أن هذا الأسلوب الأكثر مرونة يجابه قضية الإرادة السياسية.

والمشكلة الثالثة والأكثر أهمية والمتعلّقة بالتنسيق الدّولي للسياسة الاقتصادية هي الاختلاف حول الأهداف السياسية. فهل يوجد اتفاق كاف بين القوى الاقتصادية الأساسية والمتوسّعة حول الأهداف الاقتصادية والسياسية ليمكّنهم ذلك من إخضاع الفوائد القصيرة الأجل للفوائد الطويلة الأجل الناجمة عن التعاون؟. ومع الضعف النسبي للهيمنة الأمريكية، فلنا أن نتساءل فيما إذا كان يوجد أساس سياسي، يمكنه تسهيل الإدارة المتعدّدة الأطراف للاقتصاد السياسي الدّولي ويسهلها بالفعل؟. إن الخبرة السابقة لا تمكن المرء من أن يكون متفائلا جدا حيال توقعات التعاون السياسي. فلم تكن هناك قضية أكثر انقساما في الرأي من قضية التوسّع المنسّق للاقتصادات الثلاثة الكبرى. فبينما حاولت الولايات المتحدة في مناسبات عدة أن تضغط على اليابانيين والألمان الغربيين لكي ينشّطوا اقتصاداتهم فقد كانوا ميالين لمقاومة هذا الضغط بسبب خشيتهم من تجدد التضخّم أو لرغبتهم في تخفيض النفقات الحكومية. فمثلا، في قمة لندن الاقتصادية المنعقدة في أيار ١٩٧٧ دعت الولايات المتحدة شركاءها الاقتصاديين الأساسيين- وخاصّة ألمانيا الغربية واليابان- إلى تنفيذ توسّع منسّق مع الولايات المتحدة. وإن المنطق الذي يسند هذه النظرية الحركية (locomotive theory) المزعومة هو أن الاقتصاد الأمريكي لم يعد كبيرا إلى درجة يجعله بحد ذاته محرّكا للنمو الاقتصادي العالمي. وأما الآخرون، فقد رفضوا، لأسباب تعود إلى حد كبير إلى معوقاتهم المحلّية الداخلية، اتباع قيادة الولايات المتحدة في توسيع اقتصاداتهم؛ مما أدّى إلى تردي التجارة الأمريكية ومركز مدفوعاتها، وسبّب تخفيضا إلزاميا في سعر الدّولار. وفي ١٩٧٩، أرغم فشل مماثل في التوصل إلى اتفاقاً الولايات المتحدة على أن تقلّص اقتصادها ممّا أدّى إلى التراجع والركود الاقتصادي الذي ساعد على انتخاب رونالد ريغان.

وتوضّح اتفاقية مجموعة الدّول الخمس (G-5) بشكل جيد المشكلات السياسية للإدارة المتعدّدة الأطراف للاقتصاد العالمي. وعندما أجبرت الولايات المتحدة الآخرين على إعادة تقييم الين والمارك، فإنها لم تدرك بشكل كاف الانتشار الكبير للقوّة الاقتصادية التي حدثت في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين. وقد اقترح ماكينون تشكيل ثلاثي مالي مؤلّف من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان يستطيع تثبيت

أسعار الصرف؛ وبالتالي يستطيع تثبيت موازين التجارة. ومع ذلك فإن ظهور الدّول حديثة التصنيع قد قوّض هذا التحديد للعلاقات النقدية والتجارية الذي تقوم به القوى الثلاث. وكانت كوريا الجنوبية وكندا وغيرهما من الدّول من بين المستفيدين الأساسيين من تخفيض قيمة الدّولار؛ لأنهم ثبتوا سعر عملتهم بسعر الدّولار. فمثلا، لقد ارتفعت صادرات كوريا من السيارات كثيرا على حساب المصدّرين اليابانيين، وخسرت الولايات المتحدة قسطا هامّا من الأرباح التي توقّعت الحصول عليها بنتيجة تخفيض قيمة الدّولار. وقد جعلها تحسّن المركز التنافسي للأقطار الأخرى بدوره مضيّقا جذابا للشركات الأمريكيّة واليابانية متعدّدة الجنسيات. والخلاصة، ان التنسيق النقدي يستلزم التوصل إلى إجماع بين الأعداد المتزايدة من الاقتصادات المتنافسة إذا أريد له أن يكون "ناجحا".

وخلال مدّة إدارة ريغان، استمرّت الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون في اختلافهم بعضهم مع بعض حول السياسة الاقتصادية. ولكي تنقص إدارة ريغان العجز في المدفوعات والتجارة؛ فقد لجأت إلى الأوروبيين الغربيين، واليابانيين بشكل خاص، لكي توسّع اقتصادها وتقلّل من التأكيد على النموّ المستند إلى التصدير. وقد رفض كلاهما وجادلاها بأن ظروف الاقتصاد الوطني لديهما، وبخاصّة الخوف من تجدد التضخّم، والديْن العام القائم فعلا، كل ذلك جعل التوسّع مستحيلا. وجابها أمريكا بقولهما إن سبب المشكلة النقدية الدّولية هو العجز في الموازنة الأمريكية، وإنه لا حل لذلك إلا إذا أمكن ضبط هذا الأمر. فالظروف الاقتصادية الوطنية والأولويات القومية المتباينة في المراكز الثلاثة للرأسمالية الدّولية تجعل تنسيق السياسة أو التقاء السياسات القومية وسيلة صعبة لإدارة عالم شديد الترابط.

إن إحدى العقبات السياسية في وجه التنسيق السياسي هي الرغبة في تحقيق فائض تجاري. ومع أن الغرض المزعوم للتنسيق السياسي هو إلغاء ارتفاع سعر العملة، فإن الغرض الحقيقي في كثير من الأحوال كان السعي لتحقيق سعر صرف مفضّل. وكما بيّن هانس شميت (Hans Schmitt) بشكل مقنع، فإن هناك تحيزا تجاريا في الاقتصادات الحديثة للاستفادة من الفوائد التكنولوجية للفائض التجاري وإن ازدياد الإنتاج، ووفر الحجوم اللذين توفّرهما الصادرات يسهّلان بلوغ مستوى متسارع من التقدّم التكنولوجي (Schmitt, 1979). ويجب الملاحظة في هذا الصدد أن من أوائل الإجراءات التي اتّخذتها اليابان وألمانيا الغربية بعد قمّة طوكيو هو التدخّل في أسواق العملات لتقليل ارتفاع عملتيهما. وقد أرادت كل من اليابان

وألمانيا الغربية من الآخرين أن يرفعوا قيمة عملاتهم وأن يتحوّلوا إلى سياسة اقتصادية توسّعية. ويمكن اعتبار الإجراء الذي اتّخذته مجموعة الدّول الخمس (G5) محاولة من الأمريكيين والأوروبيين للضغط على اليابانيين لإعادة تقييم الين وللتحول من استراتيجية النمو المستندة إلى التصدير إلى تلك المستندة إلى النموّ المحلّي، ولتقليص فائضهم التجاري الضخم. وكما سنلاحظ في الفصول القادمة، فقد ازدادت الضغوط في الولايات المتحدة لاتباع سياسة تجارية مركنتلية مشابهة.

إن امتلاك القدرة على زيادة التأثير في السياسة الاقتصادية اليابانية كان هو الدافع الأول للمبادرة الأمريكية في قمّة طوكيو وكذلك لآلية تنسيق السياسة الذي طرحته. وقد رغبت الولايات المتحدة من خلال الضغط على اليابان لتنشيط اقتصادها ورفع سعر الين، أن تقلّص عجزها التجاري الضخم مع اليابان وأن تجبر اليابانيين على فتح اقتصادهم. وقد أدّت هذه الضغوط والارتفاع الكبير لقيمة الين منذ سبتمبر ١٩٨٥. إلى مستوى لم يسبق له مثيل بلغ ١٥٣ ينا للدّولار إلى حدوث استنكار كبير ونفور في اليابان. ومع أن اليابان قد حصلت على بعض الفوائد، فإن مستوى البطالة قد ارتفع بشكل حاد، وانخفضت معدّلات الربح وتضرّرت الأعمال الصغيرة التي سبق أن استفادت من الدّولار. إن فكرة سعر صرف حيادي ومقبول بصفة عامّة للدّولار وغيره من العملات إنما هي مجرّد خرافة لا يمكن تحقيقها.

وقد أصبحت الولايات المتحدة أيضا أقل رغبة في أن تخضع سياساتها الاقتصادية لهموم شركائها الاقتصاديين، وكانت عازفة عن تغيير أولوياتها السياسية والاقتصادية. مع أن السياسة المالية الأمريكية وعجز الميزانية الأمريكية كانا، في نظر الأقطار الأخرى وفي نظر كثير من الاقتصاديين الأمريكيين، لبّ المشكلة الاقتصادية الأمريكية العالمية. وبدلا من أن تلجأ الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها الخاصّة فقد فضلت أن تقوم الأقطار الأخرى هي نفسها بتعديل سياساتها.

إن رغبة الدّول القوية في أن تكون مستقلّة في رسم سياساتها هي المشكلة الأساسية التي واجهتها الجهود الرامية إلى تنسيق السياسة. وعندما تتلاقى مصالح الدّول كما حصل لدى تخفيض أسعار الفائدة في عام ١٩٨٦، فالنجاح عندئذ سيكون مضمونا. ولكن اقتراحات إدارة ريغان والاقتصاديين المختلفين بزيادة التنسيق في السياسة لاقت مقاومة سياسية قوية. وبالرغم من العكس الظاهري في موقفها حيال التلاقي السياسي وما عبرت عنه من رغبتها في تنسيق الاقتصادات الشاملة، فقد أظهرت الولايات المتحدة قليلا من

الميل إلى التخلّي الدائم عن التفرّد ممّا دعا الرئيس نيكسون إلى الإطاحة بنظام بريتون وودز في شهر أغسطس من عام ١٩٧١. ولم يكن في سلوك إدارة ريغان ما يشير إلى أن تنسيق السياسة يعني أي شيء سوى جعل الأوروبيين واليابانيين يفعلون ما تأمرهم به. وللسبب نفسه فإن الأمم الأخرى لم ترغب في إخضاع نفسها مرة أخرى للسيطرة الأمريكية، وأن تربط نفسها بسياسات الاقتصاد الكلّي الأمريكي الشّاذّة وأن تتخلّى عن رغبتها المركنتلية في الفوائض التجارية.

وما لم تحل القوى المسيطرة مشكلة (N-I) بطريقة رسمية ومنظّمة فلن يمكن تحقيق تنسيق سياسة الاقتصاد الكلّي. والمطلوب من الزعامّة الأمريكية أن تقوم بممارسات تتميّز بتضافر الجهود أكثر مما ظهر في ثمانينيات القرن العشرين. وقد انهار نظام بريتون وودز الداعي إلى تنسيق السياسة انهيارا جزئيا؛ لأن الاقتصادات الأخرى فقدت الثقة في الزعامّة الأمريكية. وإن قلّة اهتمام الولايات المتحدة بمصالح الآخرين عند صياغة سياساتها الخاصّة قد جعلت الأوروبيين واليابانيين حذرين من دعوات الأمريكيين لتنسيق السياسة. فبالنسبة للأقطار الأخرى، بدا اقتراح الرئيس ريغان لزيادة التنسيق محاولة لاستعادة التأثير في شؤونها الاقتصادية الداخلية وإخضاعها للأغراض الأمريكية أكثر منه تخلّيا عن القرارات التي تنفرد أمريكا باتخاذها.

وكما علّق على ذلك جاكوب فرنكل: "إن إصلاح النظام النقدي الدّولي يمكن النظر إليه على أنه تغيّر دستوري يمكن أن يحصل مرّة في العمر." (Frankel, 1985, p.18). غير أن تاريخ صنع الدساتير يبين لنا أن ذلك ليس بالمهمّة السهلة. فهناك عدد كبير من العوامل الاقتصادية والسياسية التي يجب أن تصحّح، كما حصل عند تأسيس نظام بريتون وودز. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كانت هذه الظروف المواتية قد اختفت إلى حدّ كبير. ولم يكن هناك ما يشير إلى أن الظروف الاقتصادية والسياسية ستؤدّي إلى صنع دستور جديد للنظام النقدي الدّولي.

وحقيقة الأمر هي أنه إذا كانت الشروط الاقتصادية السياسية المسبقة لتحقيق تنسيق في السياسة متوفرة، فإن التنسيق عندئذ لا يعتبر ضروريا. ولكن انهيار نظام بريتون وودز حدث بسبب رفض أو عدم تمكّن الدّول، وخاصّة حكومة الولايات المتحدة، من المحافظة على الانضباط المالي وعدم تمكنهم من إخضاع ما تعتبره مصالحها القومية لمعايير وقواعد النظام المالي القائم. فهل ستكون هناك حاجة إلى أي تنسيق في السياسة إذ ضبطت الولايات المتحدة عجزها المالي وسيطرت عليه وحافظت على مجموعة ثابتة مستقرّة من

السياسات الاقتصادية؟ لقد كانت حكومات أخرى، شأنها شأن الولايات المتحدة، لا ترغب في أن تتنازل عن السيادة القومية في القضايا الاقتصادية؛ ولديها أيضا مشكلات هيكليّة في اقتصاداتها تؤدّي إلى إعاقة سياسات الاقتصاد الوطني. وهل ستكون هنالك حاجة إلى تنسيق في السياسة إذا قام الأوروبيون واليابانيون بتنشيط اقتصاداتهم وتخلّوا عن سياسات التصدير المركنتلية الخاصّة بهم؟. فالمشكلة ليست بهذا المعنى مشكلة تنسيق في السياسة، ولكنّها إجراء حكومي مستقل في عالم يتزايد فيه الترابط الاقتصادي.

إن ما يدعو إلى السخرية من الحالة التي كانت في أواسط الثمانينيات أن متطلبات نوع من التنسيق السياسي الذي يعتبره الاقتصاديون ضروريا قد أصبح أكثر صرامة وإلحاحا من تلك المتعلّقة بنظام الأسعار الثابتة الذي ذهب وانقضى. وقد انهار ذلك النظام لأن أهداف السياسة الوطنية (وفي حالة الولايات المتحدة) أهداف السياسة الأجنبية قد فضّلت وقدّمت على التعاون الاقتصادي الدّولي. وإن فكّ ارتباط الاقتصادات بعضها عن بعض عن طريق نظام الأسعار المرنة كان يظنّ أن فيه الحل لهذا التضارب بين الأولويات القومية والمعايير الدّولية في أواسط السبعينيات. ومع ذلك فقد ظهر أن ذلك النظام مستحيل؛ نظرا لزيادة شدّة الترابط المالي الذي ربط السياسات القومية. ولأن الأقطار ذوات الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة كانت تسعى نحو الأهداف المحلّية وغيرها من الأهداف، فقد ارتدت على أعقابها إلى الحاجة إلى آلية ما لتحكم علاقاتها الاقتصادية.

ولذلك فلا بدّ من الرجوع إلى القضايا الأساسية للاقتصاد السياسي الدّولي التي أثرناها في الفصل الأول وهي: "هل توجد أية حكومة ترغب بإخضاع استقلالها القومي واستقلالها في القضايا الاقتصادية لمصلحة الاستقرار الاقتصادي الدّولي؟ هل من الممكن للتعاون الدّولي أن يستمرّ لمدّة طويلة في اقتصاد عالم رأسمالي؟ هل يمكن تحقيق التعاون بدون زعيم مهيمن لا ينازع ويرغب في إخضاع مصالحه المحدّدة بشكل ضيق للهدف الأوسع المتمثل في المحافظة على اقتصاد دولي ليبرالي ؟". إن الإجابات عن هذه الأسئلة لا تزال غير واضحة.

منذ بداية النظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي في أواخر الأربعينيات، شكلت المصالح القومية المتباينة والآراء المختلفة حول السياسة الاقتصادية خطرا يتهدد ذلك النظام. فشركاء أمريكا الاقتصاديّون قلقوا من حالات عدم الاستقرار الدّولي التي ولّدتها الولايات المتحدة التي كانت اهتماماتها وتقاليدها منصبّة على

اقتصاد مغلق بدلا من اقتصاد مهتم بتأثير إجراءاتها في بقية العالم (Elliott, 1955). فالأوروبيون لم ترق لهم قط فكرة إخضاع أنفسهم لمجموعة من المعايير العالمية. أما اليابانيون، فقد كان اهتمامهم في المقام الأول المحافظة على ما اعتبروه الملامح الفريدة لثقافتهم. فهل يمكن التوفيق بين هذه الاختلافات في اقتصاد عالمي الترابط؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟ سيبقى ذلك مشكلة قائمة.

لقد أوحى سلوك الأمريكيين في أواسط الثمانينيات بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية أو الخارجية من أجل ما يحدّده معظم الاقتصاديين الليبراليين على أنه المصلحة الدّولية الأوسع. فقد أبدى الأوروبيون الغربيون عزوفا متزايدا عن تخفيض حواجز التجارة الخارجية أو عن إخضاع أنفسهم للمعايير الدّولية. وكذلك أظهر اليابانيون، مقاومة عنيدة لتغيير طرقهم التقليدية و"تدويل" سياساتهم الاقتصادية الوطنية. وعند افتقاد الإرادة السياسية، والزعامّة الخلاقة والإجماع الواسع على القضايا الاقتصادية والسياسية التي أدّت إلى خلق نظام بريتون وودز فإن التشكّك يكون مبرّرا حول إمكانيات إجراء تنسيق في السياسة الاقتصادية لحل مشكلات النظام النقدي الدّولي.

لقد نجحت "الليبرالية المتضمنة" لنظام بريتون وودز بسبب الزعامّة الأمريكية المسؤولة ورغبة الأقطار الأخرى في أن تخضع سياساتها المحلّية للمعايير الدّولية أثناء السنوات الأولى بعد الحرب. وقد جعلت الظروف السياسية التوفيق ممكنا بين استقلال السياسة المحلّية، وأسعار الصرف الثابتة، وقابلية تحويل العملات من عملة لأخرى. ولكن بمضي الوقت، انهار نظام أسعار الصرف الثابتة لأن حرية السياسة الوطنية أدّت إلى تضخّم عالمي. ولم يحقّق خلفها وهو نظام الصرف المرن نجاحا يذكر لدى التطبيق وسبب الجمع بين استقلالية السياسة وتدفّق العملة الكثيف الذي تلا قابلية تحويل العملة. فإذا استمرت حالات عدم استقرار لا- نظام (nonsystem) الأسعار المرنة واستحال تنسيق السياسة، فإن الخيار الوحيد للأقطار أو لكتل الأقطار التي ترغب أن تحمي نفسها من الاضطرابات الخارجية هو ممارسة الضبط القومي أو الإقليمي لرأس المال الدّولي ولحركات العملات.

وبدلا من الهيمنة النقدية الأمريكية في الفترة المبكرة لما بعد الحرب، وفي غياب آلية رسمية لتنسيق السياسات القومية، فإن النظام النقدي الدّولي أصبح تعايشا قلقا غير مريح للعملات الثلاث المسيطرة وهي:- الدّولار، والمارك، والين. وكما سنبيّن في الفصل السابع فقد استمرّ حكم الدّولار منذ نهاية نظام

بريتون وودز لأنه حظي بدعم الألمان أولا ثم تلا ذلك دعم اليابانيين، وإذا ما انهار الدّعم فإن الأساس السياسي للنظام النقدي الدّولي سينهار وسيعكس بقوة الاتجاه الذي ساد في فترة ما بعد الحرب نحو زيادة الترابط الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب.

والمشكلة الرئيسية هي التضارب بين الترابط الاقتصادي والاستقلال السياسي. ولقد كان الحل المفضّل في فترة ما بعد الحرب هو تطوير مجموعة من القواعد والمعايير النقدية التي تؤدّي إلى موازنة هذين الهدفين. وإذا تعذر تحقيق هذا التوازن، فإن "حلّ" المشكلات التي أوجدها الترابط الاقتصادي هو تقليص الترابط نفسه وعكس عملية التكامل الاقتصادي التي جرت بعد الحرب. وفي واقع الأمر، بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كانت عملية فك الارتباط في المجال النقدي قد أحرزت تقدّما كبيرا. وبالرغم (وربّما بسبب) زيادة قوة التكامل والاندماج النقدي، فقد كانت الدّول تعيد التأكيد بقوة على استقلالية السياسة. وقد بيّن الاتحاد المالي الأوروبي الذي يقْرأ (Deutschmark system) وتزايد الدور الدّولي للين (الذي سيناقش أدناه) أن زيادة لامركزية النظام النقدي هي جارية فعلا. وسوف يعتمد الناتج النهائي لهذا الاتجاه على قدرة مراكز الرأسمالية الثلاثة على تنسيق سياسات اقتصادهما الكلّي، أو على الأقل على عودة الولايات المتحدة مرة أخرى لتكون مصدرا للاستقرار المالي والنقدي.

الخاتمة

لقد أوضح هذا الفصل أن الثورة المالية في القرن التاسع عشر قد غيرت تلقائية الآلية النقدية الدّولية التي تصوّرها هيوم في نظريته لتدفق أسعار العملة المسكوكة. وقد أعطى ابتكار العملة الورقية، وأدوات الائتمان والعملات المصرفية المركزية الدّولة قوى هائلة للتحكّم في الإمدادات النقدية، ومن ثم في الشؤون الاقتصادية. وكما هي الحال في كثير من شؤون الحياة السياسية، فإن هذه القوّة الجديدة للدّولة كانت قادرة على الخير والشر معا. فقد أعطت الدّولة إمكانية لم يسبق لها مثيل للتدخّل وتوجيه الاقتصاد الوطني لمصلحة النموّ الاقتصادي، والعمالة الكاملة، غير أن سيطرة الدّولة على الإمدادات النقدية قد شجّعت أيضا السياسات التي سببت تضخّما عارما مما قوّض استقرار النظام النقدي الدّولي.

وقد تمّت في كلّ من القرن التاسع عشر وفي العقود التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية المحافظة على الاستقرار؛ لأن القوتين الاقتصاديتين المسيطرتين - بريطانيا العظمى والولايات المتحدة- دافعتا عن نفوذهما وعن سلامة النظام النقدي الدّولي. وقد استخدمت هاتان الدّولتان المهيمنتان نفوذهما لقمع واحتواء تلك السياسات التي كانت تطبقها الأقطار الأخرى والتي كانت مدمّرة للنظام. ومع ازدياد ضعف قوة هاتين الدّولتين ازدادت حدّة النـزاع والتضارب حول السياسة النقدية الدّولية. وانهار النظام البريطاني تحت ضغوط الركود الكبير والتكتّلات النقدية المتضاربة في ثلاثينيات القرن العشرين. وباقتراب نهاية القرن العشرين، وبالرغم من سوء استعمال أمريكا لدورها كمصرف دولي وحامية للنظام، فقد استمرّت سيطرة الدّولار. ويعزى ذلك إلى الروابط الأمنية والسياسية بين الولايات المتحدة وبين المراكز الأخرى الرئيسية للقوى الاقتصادية ولغياب أي بديل فعّال وقابل للاستمرار.

وقد وصف النظام المالي بأنّه لا- نظام (nonsystem)؛ فنظام الأسعار الثابتة والدّقة الكينيزية (Keynesian) المترافقة مع نظام بريتون وودز لم يتم استبدالها بنظام مستقرّ ثابت وقويم، وأصبحت أسعار الصرف متقلّبة للغاية. أما في الماضي، فقد كان انعدام التوازنات في الدفع يوزّع بالتساوي ضمن النظام، وبدأت الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين تصاب بالعجز الشديد وصارت سياساتها

خطرا على استقرار النظام. وبالمقابل، مع الثبات النسبي لرأس المال فإن تدفّق السيولة قد ازداد بشكل مطرد، متنقلا من بلد لآخر مما سبب الاضطراب في أسعار الصرف وتقويض السياسة الاقتصادية المحلّية.

وقد تباعدت كثيرا كلّ من النظرية الاقتصادية والعالم الواقعي للشؤون الاقتصادية، على حدّ سواء، عن التوازن التلقائي لآلية التدفّق في سعر العملة المسكوكة الذي صاغه هيوم. وقد حاول الاقتصاد الكينيزي ونظرية السياسة الاقتصادية فهم وضبط العالم الاقتصادي الذي لا تؤدّي فيه آلية الأسعار تلقائيا إلى توازن في العمالة الكاملة وحيث تم اكتشاف المبادلات الاقتصادية. وكان الحل المتوخّى في ستينيات القرن العشرين لمشكلات الاقتصاد الوطني هو وجوب اتّباع الدّولة مجموعة من السياسات المحدّدة الموصوفة، وسياسة لكل هدف يتعيّن تحقيقه. وهكذا، فقد كانت ثمّة حاجة إلى إجراء حكومي لجعل السوق يعمل بشكل مناسب (Odell, 1982, p.22). غير أن هذا الحل افترض وجود اقتصاد قومي مغلق (أو على الأقل غير مرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي). ولكن، مع نموّ الترابط الاقتصادي في ستينيات القرن العشرين، تغيّرت طبيعة المشكلة الاقتصادية. فقد أخذ الصراع ينشب بين الدّول المستقلّة التي كانت تسعى لتحقيق أهداف سياستها. وفي عالم أزمة السجين (Prisoner's Dilemma)؛ الذي تتفاعل فيه الاستراتيجيات مع بعضها، فإن كل دولة ستميل إلى تصدير مشكلاتها الاقتصادية إلى الاقتصادات الأخرى، وبذا أصبح التنافس السياسي والتجارة الستراتيجية حقيقة واقعة. وقد عرّف الاقتصاديون أنه في عالم مترابط إلى حدّ بعيد، فإن المشكلة الاقتصادية المحلّية ربّما لا يمكن حلّها حتى يتمّ أيضا حلّ المشكلة الاقتصادية الدّولية. ومع أن النظريات والأساليب الاقتصادية الجديدة قد تساعد على البحث عن حل، فإن المشكلة هي مشكلة سياسية في المقام الأوّل.

وكما لاحظ روبرت تريفين لقد كان "دفع التاريخ" يتجه إلى استبدال البضائع والأموال القومية بالمال الدّولي الذي هو من صنع الإنسان (Triffin, 1968). فبالنسبة لتريفين، فإن النتيجة المنطقية لهذه العملية التاريخية من شأنها أن تؤدّي إلى إيجاد حكومة نقدية عالمية. وقد تحصل لاحقا مثل هذه المركزية للسلطة السياسية على الإمدادات النقدية الدّولية. ولكن إلى أن يحدث ذلك، فإن الخسارة المحتملة للسيطرة على النظام النقدي المالي الدّولي هي الخطر الأعظم على نظام العالم الليبرالي نفسه (Strange, 1985).

ولدى إجراء الدراسة المسحية لتاريخ قضايا النقد الدّولي يصدم المرء بسخرية عميقة. فكما رأينا آنفا، فإن ظهور النقد السياسي قد أعطى الدّولة الحديثة سيطرة لم يسبق لها مثيل على الاقتصاد، وقد جعلت هذه

الثورة المالية والسياسية من الممكن وجود المجتمع الرأسمالي الليبرالي. وما كان لدولة الرفاه والإدارة الكينيزية(Keynesian Management) للاقتصاد أن تحدث من غير أن تكون للدّولة سيطرة على الإمدادات النقدية. فمع قدوم "الليبرالية المتضمنة " لمدة لحظة على الأقل، فإن المشكلات الملازمة للسوق أو الاقتصاد الرأسمالي التي عرّفها ماركس تبدو وكأنها قد حلّت نهائيا.

على أن ما قد يكون ممكنا ونافعا لدولة واحدة قد ثبت أنه كارثة للنظام الدّولي ككل(١٢). وعندما تتّبع دول عدة سياسات اقتصادية مستقلّة في عالم مترابط إلى درجة كبيرة ولا تنسّق سياسات اقتصادها الكلّي، فإن هذه السياسات يمكن أن تتضارب مع بعضها -وقد حصل ذلك فعلا- بحيث إن كلا منها قد يعاني أكثر مما لو تعاونت بعضها مع بعض. وإلى أن يمكن تحقيق تنسيق السياسات وتتم السيطرة على النظام المالي الدّولي فإن احتمالات استمرار بقاء نظام الاقتصاد العالمي الليبرالي ستكون ضئيلة.

إن المشكلة الأساسية، كما بيّن ريتشارد كوبر، هي وجود درجة عالية من الترابط الاقتصادي وارتباطات واسعة بين الاقتصادات القومية بدون أي ضبط وسيطرة سياسية مركزية للنظام. ومهما قد يأمل الليبراليون فإن البحث عن آلية تلقائية وحيادية يمكن أن تضم أجزاء النظام بعضها مع بعض ويمنع الأحداث غير المواتية، إنما هو مغامرة يائسة لا أمل منها. إن أحلام "دعها للسوق" أو الرجوع إلى معيار للذهب يكون حياديا من الناحية السياسية لا يمكن أن ينجح لأن طبيعة النظام النقدي لها تأثير عميق في مصالح المجموعات والدّول القوية. وسوف تحاول المجموعات والدّول المتأثرة التدخّل دائما في سير عمل النظام لتجعله يخدم مصالحها. ولم نجبْ حتى الآن عن التساؤل فيما إذا كان يوجد أو لا يوجد طريقة يكون فيها التعاون والتنسيق في السياسة فيما بين مراكز القوى الاقتصادية قادرا على أن يحلّ محل الزعامّة المهيمنة السابقة.

---

(١٢) إن هذا، بالطبع، مثل ممتاز للفكرة الخاطئة بشأن التسوية التي سبقت مناقشتها.

الفصل الخامس

سياسة التجارة الدّولية

The Politics of International Trade

إنّ التجارة أقدم وأهم رابطة اقتصادية فيما بين الأمم. بل إنّ التجارة بالتوازي مع الحرب عامل رئيسي في تطوّر العلاقات الدّولية. فالاقتصاد السوقي العالمي الحديث المترابط يجعل التجارة الدّولية أكثر أهمية، وقد كان للتطوّرات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق على طبيعة الاقتصاد السياسي الدّولي.

أهمية التجارة

The Importance of Trade

كان فرض الضرائب على التجارة على مدى قرون أهم مصادر الثروة للنخبة السياسية وللقوى الإمبريالية، فقد تطوّرت إمبراطوريات عديدة عند مفترق طرق التجارة وحاربت من أجل السيطرة على طرق التجارة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. واعتبر بروكس آدامز (Brooks Adams) في مؤلّفه قانون التمدّن والانحطاط (*The Law of Civilization and Decay*) (١٨٩٥) التحوّلات في طرق التجارة والسيطرة عليها مفتاح التاريخ الإنساني.

في أواخر القرن العشرين، قلّص النموّ الاقتصادي الذي يسمح لموارد الدخل المحلّية بأن تحلّ محل عوائد الرسوم الجمركية في تمويل الحكومة، آثار إيرادات التجارة؛ ومع ذلك يظلّ فرض الضريبة عليها مصدر إيرادات هامّا للنخبة السياسية والبيروقراطية الرسمية في العديد من البلدان الأقل نموّا. ولأنّ لدى البيروقراطيات الزائدة التطوّر في العديد من المجتمعات قاعدة ضريبية محلّية غير ملائمة، ولأنه من الأسهل بكثير وضع عبء التكليف الضريبي المباشر على الغرباء، تميل هذه البلدان إلى أن تكون لديها تعريفات

جمركية مرتفعة على نحو استثنائي ممّا يزيد تكاليف السّلع المستوردة، وبالتالي يثبط التقدّم الاقتصادي (Little, Scitovsky, and Scott, 1970).

اتّسع نطاق التجارة في كلّ عهد لأن المجتمعات كانت تبحث عن سلع ليست متوفّرة بسهولة داخل البلد. وأفرز هذا التوسّع الكثير من النتائج ذات الصلة:

انتشار التكنولوجيا الذي يسهم في الرخاء الاقتصادي لجميع الشعوب.

طلب أو تأثير كينيزي في الاقتصاد الذي، من خلال عمل "المضاعف"، يحفز النموّ الاقتصادي ومجمل كفاءة الاقتصاد.

منافع لفرادى الشركات إذ تزيد التجارة حجم السوق وتعزّز وفر الحجوم وتزيد المردود على الاستثمار في حين تنشّط مجمل مستوى الفعالية الاقتصادية في الاقتصاد ككل.

زيادة مجال خيار المستهلكين.

تخفيض تكاليف المدخلات مثل المواد الأوّليّة والمكوّنات المصنّعة، التي تخفض عندئذ كلفة الإنتاج الإجمالية.

وعلاوة على ذلك، أصبح النموّ القائم على التصدير استراتيجية هامّة في أواخر القرن العشرين استخدمت للحصول على الواردات اللازمة ولتعزيز النموّ الاقتصادي. ورغم أن هذه المنافع العديدة من التجارة أكثر صلة بالاقتصادات السوقية النوع، فإنّه يمكن أيضا تطبيقها على كل نوع من الاقتصاد المحلّي.

وللتجارة تأثير آخر أكثر إثارة للجدل، ألا وهو تأثيرها الثقافي، ووطأته على قيم المجتمع وآرائه وسلوكه (McNeill, 1954). فقد اعتبر الليبراليون عموما هذا التأثير إيجابيّا اعتقادا منهم بأن الاتصال بين المجتمعات يؤدّي إلى نشر أفكار جديدة ومجالات تقدّم تكنولوجي وبأن التجارة تحفز التقدّم الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، غالبا ما ينظر القوميون الاقتصاديون إلى التجارة على أنّها عامل سلبيّ، اعتقادا منهم بأنّها مدمّرة للقيم التقليدية ومفسدة أيضا في تشجيعها على الروح المادّية وسعيها إلى السّلع الكمالية التي تعتبر

ضارّة للأفراد والمجتمع. وينظر العديد من النقاد إلى التجارة الدّولية بوصفها أحد أشكال الإمبريالية الثقافية التي يجب السيطرة عليها سيطرة صارمة.

إنّ تأثير التجارة في السياسة الدّولية موضوع آخر من الخلاف الشديد المثير للجدل. يعتبر الليبراليون التجارة قوّة للسلام اعتقادا منهم بأنّ الترابط الاقتصادي يخلق أواصر إيجابية بين الشعوب ويعزّز انسجام المصالح بين المجتمعات؛ كما أنّها تجعل للدّول مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن. ومن ناحية أخرى، ينظر القوميون الاقتصاديون والماركسيون المعاصرون إلى التجارة بأنّها ضارّة حيث إنّ التخصّص والترابط الاقتصاديين يجعلان الدّول غير آمنة وتابعة وسريعة التأثر بالتطوّرات الخارجية. وبالتالي، ينظر إلى التجارة بوصفها مصدر توترات سياسية وضغط اقتصادي وبوصفها أداة تجرّد المجتمع من قدرته على إدارة شؤونه الخاصّة به.

وتكمن تحت هذه الخلافات المثيرة للجدل نظريتان مختلفتان جدّا للتجارة الدّولية. توجد إحداهما في التقليد الليبرالي، وهي نظرية تجارية قويمة، يمكن تتبعها من آدم سميث (Adam Smith) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) إلى تجسيدها المعاصر في نموذج هكشر – اوهلن – سامويلسون (Heckscher – Ohlin – Samuelson) وفي صياغات كلاسيكية جديدة أخرى. والنظرية الثانية هي التقليد القومي الذي يتماهى مع الكتّاب المركنتليين في أوائل الفترة الحديثة، والمدرسة التاريخية الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، والقوميين الاقتصاديين في أواخر القرن العشرين. ويختلف هذان الموقفان اختلافا جوهريا حول أهداف التجارة الدّولية ومراميها ونتائجها.

النظرية الليبرالية للتجارة الدّولية

The Liberal Theory of International Trade

رغم أنّ النظرية الليبرالية قد تغيّرت شكلا ومضمونا من أفكار آدم سميث البسيطة إلى الصياغات الرياضية المعقدة في الوقت الحاضر، فإنها ترتكز في نهاية الأمر على الاعتقاد بأنّ التخصّص الاقتصادي يفرز مكاسب في الكفاءة الإنتاجية والدخل القومي. كما تعتقد النظرية الليبرالية أنّ التجارة توسّع الإمكانيات الاستهلاكية. وهكذا فإن للتجارة الدّولية آثارا مفيدة للاقتصاد في ناحيتي العرض والطلب.

يجادل آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (Wealth of Nations) في سنة ١٧٧٦ بأنّ النموّ الاقتصادي كان المفتاح إلى الثروة والقوّة الوطنيتين. واستنتج أنّ النموّ الاقتصادي هو في المقام الأول دالّة على تقسيم العمل ويعتمد هذا بدوره على حجم السوق. لذلك، عندما تقيم دولة مركنتلية حواجز في وجه تبادل السّلع وتوسيع الأسواق، فإنّها تقيد الرخاء المحلّي والنموّ الاقتصادي. وشدّد سميث على أنّه ينبغي للتجارة أن تكون حرّة وأنّه ينبغي للأمم التخصّص في ما تستطيع فعله على أفضل وجه لكي تتمكّن من أن تصبح ثرية وقوية. وشكّلت مزايا التقسيم الإقليمي للعمل استنادا إلى الميزة المطلقة أساس نظرية سميث للتجارة (Ellsworth, 1964, pp. 60- 61).

قدم ريكاردو في مؤلّفه (1817) *"Principles of Political Economy and Taxation"* (مبادئ الاقتصاد السياسي والتكليف الضريبي) البرهان "العلمي" الأوّل على أنّ للتجارة الدّولية منفعة متبادلة. وقدّم قانونه حول الميزة المقارنة أو الكلفة النّسبيّة أساسا جديدا لنظرية التجارة الليبرالية وكذلك حجر زاوية لصرح علم الاقتصاد الليبرالي برمّته. ومع أنّ نظريته قد عدلت بحيث أخذت في الاعتبار تعقيدات كثيرة لم يتوخّها، فإنّ قانون ريكاردو حول الميزة النّسبيّة يظلّ أحد المبادئ الجوهرية لعلم الاقتصاد الدّولي الليبرالي إلى جانب الصيغ المحدّثة لنظرية ديفيد هيوم حول تدفّق السعر– النّقد وقانون جون ستوارت ميل (John Stuart Mill) حول الطلب المتبادل.

وقد بنى ريكاردو على أفكار سميث الرّائدة ووضع قانون الميزة النّسبيّة بوصفه الأساس المنطقي للتجارة الحرّة. كان سميث قد افترض أن التجارة الدّولية تقوم على أساس ميزة مطلقة، أي على مصدّر لديه كمّية معيّنة من الموارد يمكنه إنتاج كميّات أكبر بكلفة أقل من أيّ منافس. وقد كانت هذه الميزة المطلقة في واقع الأمر أساس التجارة الدّولية تاريخيا ولا يزال هذا هو الحال بالنسبة للعديد من السّلع (El-Agraa, 1983، ch.6). ومن المؤسف أنه إذا كانت الطبيعة من الشحّ بمكان بحيث إنّ دولة ما لا تمتلك مزايا مطلقة، فإنّ أقلّ ما يقال في هذا الصدد هو أنّ فرصها التجارية وفقا لهذه النظرية مشؤومة. وقد غيّرت الثورة الصناعية ونموّ الصناعة هذا الوضع. وكان على ريكاردو الاعتماد على عبقريته لإدراك عمق التحوّل.

وأثبت ريكاردو في قانونه حول الميزة النّسبيّة أنّ تدفّق التجارة بين البلدان تحدّده التكاليف النسبية (وليست المطلقة) للبضائع المنتجة. يستند التقسيم الدّولي للعمل إلى التكاليف النّسبيّة وسوف تميل البلدان إلى

التخصّص في تلك السّلع التي تكون تكاليفها أقلّ نسبيا. ومع أنّه قد تكون لدى دولة ما ميزة نسبيّة على بلدان أخرى في إنتاج كلّ سلعة، فإنّ التخصّص في تلك السّلع بأقل قدر من التكاليف المقارنة يمكّن جميع البلدان من جني مكاسب أكثر من التبادل، في حين تترك الدّولة إنتاج سلع أخرى لبلدان أخرى. ويظل هذا المفهوم البسيط لمنافع التخصّص العالمية المستند إلى التكاليف النّسبيّة العامل الحيوي لنظرية التجارة الليبرالية. ما من أحد صاغ الإيمان الليبرالي بما تقدّمه التجارة غير المقيّدة من منافع ماديّة وحضاريّة أفضل من ريكاردو نفسه :

في ظلّ نظام من التجارة الحرّة على الوجه الأكمل، يكرّس كلّ بلد بالطبع رأسماله وعمالته لتلك الاستخدامات التي تعود بأكبر قدر من المنفعة على كلّ منهما. وهذا السعي إلى الميزة الفردية مرتبط على نحو رائع بالخير العالمي للكل. ومن خلال حفز الصناعة ومكافأة الإبداع، والاستخدام الأكفأ للقوى المتميّزة التي وهبتها الطبيعة، فإنّ التجارة الحرّة توزع العمل بأكثر الطرق فاعلية وأنجعها اقتصاديا : في حين أنّها تنشر من خلال زيادة كتلة الإنتاج العامّة، المنفعة العامّة، وتربط برباط مشترك واحد من المصلحة والتعامل، مجتمع الأمم العالمي في سائر أنحاء العالم المتمدّن. هذا هو المبدأ الذي يقرّر وجوب صنع النبيذ في فرنسا والبرتغال، وزرع الذرة الصفراء في أمريكا وبولندا، وصنع أدوات معدنيّة معّينة وسلعا أخرى في انجلترا" (Ricardo, 1871 [1817]، pp. 75- 76).

واستخدم ريكاردو، أثناء إعداده وإثباته هذا القانون، مثله الشهير حول النبيذ البرتغالي والقماش الإنكليزي. واستنتج أن بوسع البرتغال إنتاج كلّ من النبيذ والقماش بكلفة أرخص بكثير من انجلترا. ولكن بما أنّ للبرتغال ميزة نسبيّة في إنتاج النبيذ لأنّ تربتها ومناخها يمكّنانها من إنتاج نبيذ على نحو أرخص وأكفأ من القطن، فإنّها ستجني من خلال تخصّصها في إنتاج النبيذ واستيراد القماش من انجلترا أرباحا أكثر ممّا لو أنتجت كلتا السّلعتين، وستكسب انجلترا بتخصّصها في القماش وباستيرادها للنبيذ. كانت فكرة "المكاسب من التجارة" ثورية حقّا. وقد سمّى بول ساmويلسون (Paul Samuelson) قانون الميزة النّسبيّة "أجمل فكرة في علم الاقتصاد". وقد تصوّر ريكاردو التجارة الدّولية ليس بوصفها لعبة محصّلة الصّفر الناتج وإنّما بوصفها تستند إلى انسجام مصالح قائم على التخصّص والميزة النّسبيّة؛ إنّ مبدأ انسجام المصالح هذا هو أساس النظرة الليبرالية للعلاقات الاقتصادية الدّولية.

ارتكزت النظرة الكلاسيكية للتجارة كما شرحها ريكاردو وجون ستوارت ميل وغيرهما على عدد من الافتراضات الهامّة أو تجريدات من الواقع. فقد أسقطت كلفة النقل وافترضت أنّ عوامل الإنتاج متحرّكة داخليا ولكنّها جامدة دوليا. إنّ الميزة النّسبيّة ساكنة وهي هبة الطبيعة، ولا يمكن تحويلها من بلد إلى آخر. واستندت النظرية أيضا إلى نظرية قيمة العمالة أي الاعتقاد بأنّ كميّة وكفاءة مدخلات العمل هما المحدّد الرئيسي لتكاليف الإنتاج. وإضافة إلى ذلك، استندت إلى نموذج لبلدين.

وقد عدّلت الانتقادات والتحسينات اللاحقة في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين نظرية التجارة الكلاسيكية بعدد من الطرائق الهامّة (Condliffe, 1950, pp. 173- 78). فقد أضاف المؤلّفون الكلاسيكيون الجدد كلفة النقل، وافترضوا حركة أكبر لعوامل الإنتاج بين البلدان، وشدّدوا على أهمية زيادة المردود بوصفها تفسيرا للتجارة. كذلك تم إيلاء اهتمام للطبيعة الديناميكية للميزة النّسبيّة، وقد طوّرت النظرية بأساليب رياضية ومعطيات إحصائية. وأضيفت إلى كلفة الإنتاج عوامل غير عامل العمالة، ممّا أدّى إلى مفهوم التوفر النسبي لعوامل الإنتاج بوصفه شرحا للتدفقات التجارية. وجرى تعديل مفهوم العمالة نفسه إلى "الرأسمال البشري" وأعيد تعريف الكلفة بحيث أصبحت "كلفة الفرصة". ومن أجل شرح معدّلات التبادل التجاري ومسائل أخرى، أضيفت الأفكار المركزية لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد – نظريات المنفعة الهامشية ونظرية التوازن العام.

لقد أصبحت إعادة الصياغة الكلاسيكية الجديدة تعرف بأنّها نظرية أو نموذج هكشر – اوهلن – ساموليلسون (H-O) للتجارة الدّولية وهي الموقف الليبرالي القياسي في ثمانينيات القرن العشرين. وتتمسّك النظرية بأنّ الميزة النّسبيّة للدّولة تحدّدها الوفرة النسبية والاندماج الأقصى ربحية للعديد من عوامل إنتاج الدّولة، مثل رأس المال والعمالة والموارد والإدارة والتكنولوجيا. وعلى نحو أكثر تحديدا، "يصدّر (يستورد) بلد ما تلك السّلع التي تكون كثيفة في استخدام عاملها الوفير (النادر)" (El-Agraa, 1983, p. 77). وهكذا أصبحت نظرية التجارة الحديثة أكثر سلاسة وأكثر ديناميكية وأكثر شمولا من النظرية الكلاسيكية للميزة النّسبيّة.

ويظل نموذج H-O النظرية الأنسب لشرح المبادلات التجارية فيما بين الصناعات، على سبيل المثال، مبادلة المصنوعات بالسّلع. لذلك، فهي ملائمة في شرح الكثير من التجارة بين الشمال والجنوب ولكنّها أقلّ

نجاحا فيما يخص التجارة بين البلدان الصناعية نفسها. اقتضى هذا النوع من التجارة عددا من التعديلات الهامّة في النظرية الكلاسيكية الجديدة وصياغة تفسيرات أخرى (Krugman, 1981a). وفي حين يشدّد نموذج H-O على توفر عوامل الإنتاج وعلى المنافسة التامة، تشدد نظرية أحدث مثل نظرية "فجوة التكنولوجيا" ونظرية دورة المنتج على التكنولوجيا ووفر الحجوم، والطبيعة الديناميكية للميزة النّسبيّة (Deardoff, 1984, pp. 493- 99). ورغم أنّه لن تتمّ هنا محاولة إجراء بحث مفصّل لهذه النظريات الأحدث، فلا بدّ من بحث العديد من التطوّرات النظرية وأهميتها.

لعلّ أهم تطوّر طرأ مؤخرا على نظرية التجارة هو الجهد المبذول لتبرير التوسّع السريع في المبادلات التجارية فيما بين الصناعات في حقبة ما بعد الحرب، على سبيل المثال، قيام البلدان المتقدّمة باستيراد بعض طرازات السيارات وفي الوقت نفسه تصدير طرازات مختلفة[١]. تشدّد هذه النظريات، التي تنطبق في المقام الأول على التجارة بين بلدان الشمال، على أهمية منحنيات التّعلّم ووفر الحجوم، وأفضليات المستهلكين المتمايزة. كما أنّها تشدّد على الأهمية المتزايدة للمنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير التّامّة وعلى تطبيق نظريات الشركة أو المؤسّسة الصناعية على العلاقات التجارية وزيادة دمج التجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي.

وثمّة تطوّر آخر وثيق الصلة ألا وهو توسيع المبادلات التجارية داخل الشركات وفيما بين الشركات، وهي تجارة تحدث كلّيا داخل حدود شركة واحدة متعدّدة الجنسيات أو فيما بين شركات عديدة تتعاون من خلال آليات مثل مشاريع مشتركة أو التعاقد من الباطن لتوريد مكونات رئيسية. وتستجيب النظريات التي تعترف بهذه التطوّرات للانتشار الدّولي لشركات تحتكرها القلّة وتدويل الإنتاج في العقود الأخيرة. وتحاول النظريات شرح استراتيجيات الشركات المتعدّدة الجنسيات، مثل مزيج التجارة والإنتاج فيما وراء البحار وموضع الإنتاج العالمي.

وهناك تطوّر أحدث عهدا وأكثر مثارا للجدل ألا وهو مفهوم سياسة التجارة الاستراتيجية. تقول الحجّة الأساسية لهذه النظرية إنه في اقتصاد عالمي شديد الترابط مكون من شركات تحتكرها القلّة ودول متنافسة، من الممكن، نظريا على الأقل، أن تسهّل الدّول المتنافسة سياسات تحوّل الأرباح من الشركات الأجنبية إلى

---

(١) يعدّ لندر (Linder, 1961) العمل الكلاسيكي حول هذا الموضوع.

الشركات الوطنية. وبقدر ما لهذه النظريات من حسنات، فإنّها تستتبع تقاربا هامّا بين نظريات التجارة الليبرالية والقومية. وستتمّ لاحقا في هذا الفصل وكذلك في الفصل السّادس مناقشة أهمية هذه النظريات وغيرها من النظريات فضلا عن الأنماط التجارية الناشئة التي تحاول النظريات شرحها.

وفقا لوصف بول كروغمان (Paul Krugman)، فإنّ جوهر هذه النظريات الجديدة هو "أنّ نظرية التجارة هي دراسة التنظيم الصناعي الدّولي" (Krugman, 1981a, p. 22). وأنّ لب النظرية هو الأهمية المتزايدة في التجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي لشركات تحتكرها القلّة التي يمكن أن تستغل زيادة المردود والتعلّم من خلال العمل، والحواجز في وجه الدخول ضدّ المنافسين. وكما سيتمّ توضيحه أدناه في بحث سياسة التجارة الاستراتيجية، فقد حصل تطوّر مماثل في وقت سابق من هذا القرن داخل الاقتصادات الوطنية. غير أن الاندماج الحالي للأسواق العالمية والإنتاج الدّولي يحدث في عالم مقسّم فيما بين دول الأمم المتنافسة. والفرق الحاسم في هذا الاقتصاد العالمي المتزايد الترابط هو أنه يمكن لفرادى الشركات كسب تفوق تنافسي على الشركات الأجنبية بسبب ما تولّده سوق محلّية كبيرة من طلب وبسبب الإعانات الحكومية، وبخاصّة في مجال البحث والتطوير، وبواسطة سياسات حمائية. إن هذا الجمع الجديد بين الترابط الدّولي والشركات الوطنية هو الذي يتيح إمكانية قيام الدّول بممارسة سياسات تجارية استراتيجية نيابة عن شركاتها المتعدّدة الجنسيات.

إنّ التباين بين نظرية التجارة التقليدية وهي النهوج الأحدث عهدا لافت للنظر. ففي حين أن النظرية التجارية من ريكاردو إلى هكشر – اوهلن شدّدت على المبادلات التجارية فيما بين الصناعات، تركّز هذه النظريات الأحدث عهدا على المبادلات التجارية داخل الصناعات وداخل الشركات والمبادلات التجارية بين الشركات. فقد افترضت النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة أنّ العمالة ورأس المال غير متحرّكين وأنّ الميزة النّسبيّة ساكنة، وأنّ التبادل محصور فقط بالمنتجات التّامّة الصنع. ومن جهة أخرى، تحاول هذه النظريات الأحدث تبرير عالم يكون فيه رأس المال شديد الحركة ويتمّ فيه تبادل المنتجات في كلّ خطوة من خطوات العملية الإنتاجية، بدءا من المعرفة التكنولوجية ومرورا بالسّلع الوسيطة وأجزاء المكونات وانتهاء بالمنتج النهائي نفسه. وممّا يتساوى في الأهمية، وعلى عكس النظريات القديمة التي أهملت الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج في الخارج، تعتبر النظريات الأحدث عهدا تجارة الصادرات والإنتاج الأجنبي ناحيتين متمّمتين لاستراتيجيات الشركات المتعدّدة الجنسيات. وأخيرا، تتمثّل خلاصة النظرية

التقليدية في وجهة نظر عالم الاقتصاد فرانك غراهام (Frank Graham) القائلة إنّ التجارة تتمّ بين الشركات بصرف النظر عن موقعها. وتحاول نهوج أحدث عهدا دمج الحقيقة القائلة إن علاقات التعامل التجاري تتم بين شركات مختلفة الجنسيات وتحدث في عالم تلعب فيه الدّولة الحديثة دورا أكثر فاعلية بكثير ممّا كانت تلعبه في الماضي.

يساعد نهج التنظيم الصناعي هذا المفضي إلى التجارة الدّولية على شرح ثلاث حقائق أساسية للتجارة الدّولية في حقبة ما بعد الحرب[٢]. أولا، تعلّل حقيقة أنّ معظم التجارة كانت بين البلدان المتقدّمة ذات الهياكل الصناعية المتماثلة. ويتمّ أكثر من ٦٠ بالمائة من تجارتها فيما بينها. وثانيا، تفسّر سبب نزعة هذه التجارة لتكون مبادلات تجارية داخل الصناعات، أي مبادلات منتجات متشابهة، كما تعلّل توسّع الشركات المتعدّدة الجنسيات فيما وراء البحار في قطاعات معيّنة، مثل السيارات، والمواد الاستهلاكية المعمرة، وماكينات صنع الآلات. وثالثا، تشرح السبب الذي جعل المبادلات التجارية داخل الصناعات تهدّئ المظاهر التجارية التوزيعية والتضاربية. وعلى عكس ما تنطوي عليه نظرية التجارة التقليدية من آثار، فإنّ بقاء مجمل القطاعات الصناعية لم يتهدّدْ من جرّاء الزيادة في المبادلات التجارية داخل الصناعات؛ بل تحوّلت الشركات بدلا عن ذلك إلى التخصّص في منتجات معينة، وبالتالي خفضت إلى الحد الأدنى آثار التجارة على عمالها.

غير أنّ النهوض الصناعي لليابان والبلدان الحديثة التصنيع يغير على ما يبدو هذه الحالة بإحلال المبادلات التجارية بين الصناعات محل المبادلات التجارية داخل الصناعات. فمثلا، هدد التقدّم السريع للصناعة الآسيوية قطاعات كاملة من الصناعة الإلكترونية الأمريكية، بينما لم تلحق المنافسة اليابانية في الماضي الضّرر إلا بالإلكترونيات الاستهلاكية. ويسبب هذا التحوّل قلقا توزيعيا شديدا في الكثير من البلدان المتقدّمة ويحفز انتشار السياسات الحمائية[٣].

(٢) يقدّم كروغمان (Krugman, 1981a) ملخصا موجزا وممتازا لهذه التطوّرات في النظرية التجارية.

(٣) انظر أدناه مناقشة نظرية ستولبر-ساموبلسون (Stolper – Samuelson) وآثارها على نشوء الحمائية الاقتصادية.

ويكمن وراء هذا التطوّر الأخير تغيير هام في وضع مفهوم الميزة النّسبيّة، إذ إنّ هذا المبدأ الأساسي لنظرية التجارة الليبرالية، قد فقد في صياغاته الأبسط، بعض وثاقة صلته وقوته التنبؤية (Corden, 1984a). إنّ تفسيره لأنماط التجارة، استنادا إلى كثافة ووفرة عوامل الإنتاج قد بات قليل الصلة بعالم المبادلات التجارية بين الصناعات وسرعة الانتشار التكنولوجي. وينظر إلى الميزة النّسبيّة الآن بوصفها دينامية وتعتبر أيضا تعسّفية ونتاج سياسات شركات ودول. وبما أنّ مفهوم الميزة النّسبيّة فقد شيئا من وضعه، فإنّ حجّة حرية التجارة قد فقدت بالضّرورة بعض فعاليتها وباتت أقلّ صلة بالموضوع. وقد لخص أحد الثقاة وهو هاري جونسون (Harry Johnson) هذه الحالة الملتبسة في الدفاع المقيد التالي عن التجارة الحرّة:

"إن الحالة فيما يخصّ التجارة الحرّة، التي كثيرا ما تمّ التشديد عليها في الماضي بكثير من الدوغماتية، تبدو في نظرية التجارة الدّولية المعاصرة وكافتراض مقيّد للغاية، يعتمد على المحافظة على الاستقرار النقدي الدّولي، وعلى التّمثيل الفعّال لتكاليف الفرص الاجتماعيّة البديلة بواسطة التّكاليف النّقديّة والأسعار بالعملة المحلّية، ويعتمد أيضا على القبول الاجتماعي لما ينجم عن ذلك من توزيع للدخل أو اعتماد سياسة اجتماعية فيما يخصّ توزيع الدخل، كما يعتمد على الحاجة المحتملة إلى تحويلات الدخل الدّولية" (مقتبسة في (Cooper, 1970, pp. 438- 39)).

تؤدّي أنماط التجارة المتغيّرة في العالم المعاصر وتكاثر النظريات التي تشرحها إلى الاستنتاج "بأنّه ليس بإمكان نظرية بمفردها شرح التجارة الدّولية في جميع السّلع وفي جميع الأوقات" (El-Agraa, 1983, p. 85). في الواقع، لقد حلّ محل المجموعة العامّة والموحدة لنظرية التجارة عدد من التفسيرات المحدّدة لأنواع مختلفة من العلاقات التجارية. وحتى نموذج H-O، الذي هو أقرب ما يكون إلى نظرية موحّدة، هو أوثق ما يكون صلة بالتجارة بين الشمال والجنوب. ومع ذلك، بصرف النظر عن الاختلافات النظرية، يتمسّك علماء الاقتصاد الليبراليون بالتزامهم الأساسي بالمنافع المتبادلة للتجارة الحرّة، وبالتخصّص القائم على الميزة المقارنة، وبمزايا تقسيم إقليمي شامل للعمل (Condliffe, 1950, pp. 160- 61). ومنذ المنظرين الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، يؤيد الليبراليون مبدأ التجارة الحرّة.

وعلى الرغم من ذلك، أصبح الليبراليون أكثر حذرا بشأن وصف التجارة الحرّة بأنّها أفضل سياسة للجميع في كلّ الأوقات؛ ويقرّون بأنّه في ظلّ ظروف معيّنة قد تكون التجارة الحرّة ضارّة بالفعل. كما يقرّون بأنّه

يمكن للاقتصادات الكبيرة والمحتكرين استغلال أوضاعهم من خلال اعتماد تعريفات جمركية قصوى (Corden، 1984a، pp.82-86) . ويمكن أن تحسّن الدّول معدّلات تبادلها التجاري من خلال استخدام "تعريفات فعالة"، أي التلاعب بجداول تعريفاتها الجمركية على المواد الخام والسّلع التّامّة الصنع (Scammell, 1983, pp. 166- 68). بيد أنه على الرغم من هذه التحذيرات وغيرها، يعتقد المنظرون الليبراليون جازمين أنّ التخصّص الاقتصادي والتجارة الحرّة تزيدان الرفاه الفردي والدّولي إلى الحدّ الأقصى(٤).

من المهم التشديد على ما لا تؤكّده نظرية التجارة الليبرالية. فالليبراليون لا يجادلون بأن كلّ فرد سيكسب بالضرورة من التجارة الحرّة، على الأقل ليس على المدى القصير وليس بدون مهايأة سياسات ملائمة. بل تؤكّد النظرية أن ثمّة مكاسب محتملة، إذ ستتمّ زيادة الرفاه العالمي وسيكسب الجميع على المدى الطويل فيما إذا مارسوا سياسة تخصّص قائمة على الميزة النّسبيّة. وعلاوة على ذلك، لا تجادل نظرية التجارة الليبرالية بأن الجميع سيكسبون بالتساوي حتى وإن اتبعوا بالفعل السياسات الصحيحة. بل تتمسّك النظرية بدلا عن ذلك بأن الجميع سيكسبون من الناحية المطلقة رغم أن البعض سيكسب أكثر نسبيا من غيره بسبب كفاءته الأكبر وموارده الطبيعية المتاحة. وحجّة التجارة الحرّة لا تستند إلى دوافع الإنصاف والتوزيع المتساوي ولكنّها تستند إلى دوافع زيادة الكفاءة وزيادة الثروة العالمية إلى الحدّ الأقصى. ومع ذلك، فإن هذه المسائل التوزيعية هي على وجه الدّقّة سبب تعارض النظرية القومية مع النهج الليبرالي.

يعتبر الليبراليون التجارة الحرّة أفضل سياسة لأنّ التخصّص والتقسيم الدّولي للعمل يزيدان إنتاجية الفرد وبالتالي تراكم الثروة الوطنية والعالمية على السواء؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما يزيدان الإمكانيات الاستهلاكية. ويعتقدون أنّ هدف الصادرات الوحيد هو دفع قيمة الواردات. (Blackhurst, Marian and Tumlir, 1977, pp. 25- 29). فإذا كانت التشوهات الاقتصادية تمنع التجارة أو تعني أنّ الواردات ستلحق بالمجتمع ضررا بلا لزوم، فإن "أول أفضل" حل لدى الليبراليين هو إزالة التشوهات بدلا من فرض قيود على التجارة. وإذا استحال ذلك، فإن ثاني أفضل حل هو الاستخدام التصحيحي للإعانات والضرائب

(٤) في الحقيقة، تبدو إمكانية اعتماد التعريفات الأفضل ومعدّلات التبادل التجاري قليلة الأهمية لتحديد سياسة تجارية، ولكنّ القلق المحلّي بشأن مستوى البطالة حاسم (Beenstock, 1983, p.224).

(Corden, 1974). وتلي ذلك التعريفات، لأنها تحمي آلية الأسعار على الأقل. وإذا كانت الحواجز غير التعريفية ضرورية، فينبغي أن تكون شفّافة ومعترفا بها بوضوح. وعلى الرغم من هذه التحذيرات، ومع اقتراب نهاية هذا القرن، فإن الدّول مع الأسف لا تبالي بهذا الترتيب من خيارات السياسات المفضلة، وبالتالي فقد أحرز النهج القومي المؤدّي إلى العلاقات التجارية تقدّما.

النظرية القومية للتجارة الدّولية

The Nationalist Theory of International Trade

يشدّد القوميون الاقتصاديون على تكاليف التجارة لمجموعات ودول معيّنة ويحبّذون الحمائية وسيطرة الدّولة على التجارة الدّولية. ويمكن تلخيص انتقاداتهم لنظرية التجارة الليبرالية بثلاث فئات عامّة هي :

ما ترتبه التجارة الحرّة من آثار على التنمية الاقتصادية والتقسيم الدّولي للعمل.

المكاسب النسبية وليس المطلقة (الآثار التوزيعية للتجارة).

الآثار على الاستقلال الوطني والوطأة على الرفاه المحلّي (Blackhurst, Marion, and Tumlir. pp.29- 42)

رغم أنه يمكن العثور على جذور القومية الاقتصادية في مؤلّفات الكتّاب المركنتليين للقرنين السابع عشر والثامن عشر، فإنّ التقرير الذي أعدّه هاملتون عن موضوع السّلع المصنّعة والذي قدّم إلى مجلس النواب الأمريكي في سنة ١٧٩١ يتضمّن الأصول الفكرية للقومية الاقتصادية الحديثة والدفاع الكلاسيكي عن الحمائية الاقتصادية (Hamilton, 1928 [1791]). فقد أضفى هاملتون صبغة عصرية على الفرضية المركنتلية للقرن الثامن عشر وطوّر نظرية دينامية للتنمية الاقتصادية استنادا إلى تفوّق التصنيع على الزراعة. وحدّد ما نسميه اليوم استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على "إحلال الواردات" : "يبدو أنّ استقلال وأمن بلد ما، وليس ثروته فحسب، مرتبطان مادّيا بازدهار السّلع المصنّعة. وبالنظر إلى هذه الأهداف الكبيرة، يتعيّن على كلّ دولة أن تحاول أن تمتلك لنفسها جميع العناصر الأساسية للعرض الوطني. وتشمل هذه العناصر وسائل العيش، والمسكن، والملبس والدفاع" (ibid, p. 284). ومن هاملتون فصاعدا، جادل القوميون بأن موقع الفعاليات الاقتصادية ينبغي أن يكون الاهتمام المركزي لسياسة الدّولة.

ولما كان هاملتون المنظّر الاقتصادي لأوّل مستعمرة تثور ضدّ نظام إمبريالي أوروبي، فإنّ أفكاره جديرة بالدراسة بشيء من التفصيل. واستنادا إلى هاملتون وما تلاه من أنصار القومية الاقتصادية، يمكن أن تحوّل الحكومات طبيعة اقتصاداتها وبالتالي وضعها في الاقتصاد الدّولي من خلال ما يسمّى الآن "السياسات الصناعية". ويمكن التشجيع على نقل عوامل الإنتاج من اقتصادات أكثر تقدّما من أجل تطوير صناعات معينة. فمثلا، جادل هاملتون بأنّه ينبغي تشجيع الهجرة، وبخاصّة هجرة العمالة الماهرة، من أجل تسريع وتيرة التصنيع. وينبغي للدّولة تشجيع استيراد رأس المال الأجنبي واستحداث نظام مصرفي لتأمين رأسمال استثماري. وباختصار، فقد حدّد تقرير هاملتون نظرية ميزة نسبيّة دينامية استنادا إلى سياسات حكومية للتنمية الاقتصادية.

وأسوة بمركنتليين سبقوه، حدّد هاملتون القوّة الوطنية بتطوّر المصنوعات واعتبر علم الاقتصاد تابعا للمهمّة الجوهرية لبناء الدّولة. ورغم أن أفكاره بشأن الحمائية لم تكن لتكتسب قوّة تامّة في أمريكا حتى انتصار الشمال الذي كان يتحوّل سريعا إلى التصنيع في الحرب الأهلية، فقد مارست نفوذا قويا داخل أمريكا وخارجها. إن الدّول النامية التي تشدّد على الحمائية والتصنيع وتدخّل الدّولة مدينة، أكثر ممّا يمكن لها أن تقدّر، لمفهوم هاملتون للتنمية الاقتصادية.

لقد حدث أشد تأثير لأفكار هاملتون في القرن التاسع عشر في ألمانيا، حيث كان جوهان فيخته (Johann Fichte) وجورج هيغل (George Hegel) قد هيّأا بالفعل الأرضية الثقافية. وبعد أن أمضى فريدريك ليست (Friedrich List) عددا من السنين في الولايات المتحدة، نقل أفكار هاملتون إلى ألمانيا. ومع ولهلم روشر (Wilhelm Roscher) وغوستاف شمولر (Gustav Schmoller) وغيرهما ساعد ليست على انتشار المدرسة التاريخية الألمانية للتحليل الاقتصادي، وقد وجدت أفكار ليست قبولا سريعا لها في ألمانيا التي كانت صناعاتها التقليدية عرضة لهجمة تدفّق واردات بريطانية منخفضة الكلفة. كان للهجوم الشرس والمنتظم الذي شنّته هذه المدرسة على الليبرالية أثر قوي على تطوّر ألمانيا وعلى الاقتصاد العالمي عموما.

وجادل ليست في مؤلّفه المؤثر {1841} (1904) "***National System of Political conomy***" (النظام الوطني للاقتصاد السياسي) بأن نظريات التجارة الحرّة التي وضعها علماء الاقتصاد البريطانيون الكلاسيكيون هي السياسة الاقتصادية للقوي، وبأنّه لا يوجد تقسيم دولي "طبيعي" أو ثابت للعمل يستند إلى قانون الميزة النّسبيّة، وأن تقسيم العمل كان مجرّد حالة تاريخية ناتجة عن استخدامات سابقة للقوّة الاقتصادية والسياسية. وجادل ليست بأن البريطانيين قد استخدموا بالفعل قوّة الدّولة لحماية صناعاتهم الوليدة ضدّ المنافسة الأجنبية في الوقت الذي كانوا يضعفون فيه خصومهم بالقوّة العسكرية، ولم يصبحوا من أنصار التجارة الحرّة إلا بعد إحرازهم تفوّقا تكنولوجيا وصناعيا على منافسيهم (Condliffe, 1950, p. 71).

اعتقد ليست أن البريطانيين كانوا يسعون فقط إلى تعزيز مصالحهم الاقتصادية الوطنية من خلال كسب إمكانية وصول بلا عائق إلى الأسواق الأجنبية عبر التجارة الحرّة. واعتبر الترويج البريطاني لما يسمّى الآن "اقتصادا عالميا مترابطا" بوصفه تعبيرا آخر لمصالح بريطانيا الوطنية الأنانية واعتقد أن اقتصادا عالميا كوزموبوليتانيا يناصره الليبراليون الاقتصاديون لن يكون ممكنا إلا حينما تصبح الدّول الأخرى مساوية لبريطانيا العظمى من حيث القوّة الصناعية. وأيّد ليست وقوميون اقتصاديون آخرون التوحيد السياسي وتطوير السكك الحديدية من أجل توحيد الاقتصاد مادّيا، وإقامة حواجز تعريفية مرتفعة لتعزيز التوحيد الاقتصادي وحماية تطوّر الصناعة الألمانية وبالتالي إنشاء دولة ألمانيّة قوية.

اعتقد الكثيرون أن نجاح الحمائية في ألمانيا ودور الدّولة في التنمية الصناعية الألمانية يبرّران نظريات القومية الاقتصادية. وكما جادل ثورشتاين فبلن (Thorstein Veblen) في دراسته الكلاسيكية *Imperial Germany and the Industrial Revolution"* (1939) "(ألمانيا الامبراطورية والثورة الصناعية)، كانت ألمانيا أوّل مجتمع ينتهج سياسة صناعية نظامية وتطوير اقتصاده على أساس علمي. وكان التقدّم السريع للثروة الألمانية والقوّة العسكرية الألمانية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر مثالا يحتذى لمجتمعات أخرى. وفي حين بدا النجاح الاقتصادي الذي حقّقته بريطانيا العظمى بأنّه يثبت فضائل الليبرالية، فإن النجاح الاقتصادي الذي حقّقته ألمانيا أضفى شرعية على مبدأ القومية الاقتصادية بوصفه دليلا للسياسة التجارية والتنمية الاقتصادية.

يتحدّى أنصار القومية الاقتصادية في نهاية القرن العشرين مرّة أخرى الافتراض الليبرالي بأن الميزة النّسبيّة ساكنة نسبيا. ويجادلون بأن قانون الميزة النّسبيّة هو بصورة أساسية ترشيد للتقسيم الدّولي الحالي للعمل وينادون بسياسة تجارية تشجّع تطوير أو المحافظة على الصناعة المحلّية. فمن ناحية، لقد ركز التشديد القومي على التصنيع في الاقتصادات الأقلّ نموّا على اعتماد استراتيجية تطوير إحلال الواردات. ومن ناحية أخرى، اعتمد عدد من البلدان المتقدّمة، استجابة للنجاح المذهل الذي حقّقه الاقتصاد الياباني في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، سياسات صناعية مصمّمة لتطوير قطاعات صناعية محدّدة. وسيتمّ أدناه تقييم هذه الاتجاهات الوطنية.

بينما يشدّد الليبراليون الاقتصاديون على المكاسب المطلقة في الثروة العالمية من نظام للتجارة الحرّة، يشدّد القوميون الاقتصاديون في القرن التاسع عشر وخلفاؤهم في القرن العشرين على التوزيع الدّولي للمكاسب من التجارة. ويلاحظ القوميون أن معدّلات التّبادل التجاري في عالم من التجارة الحرّة يميل إلى تحبيذ الاقتصاد الأكثر تقدّما صناعيا. وأكّدت المدرسة التاريخية الألمانية أنّ البريطانيين انتهجوا سياسات حمائية إلى أن أصبحت الصناعة البريطانية قوية بما فيه الكفاية لمنافسة كلّ اقتصاد آخر وأن التفوق الفني البريطاني في المنتجات المصنّعة وعملياتها مكّن بريطانيا العظمى من التمتّع بمعدّلات تبادل تجاري مواتية بالنسبة لمصدري المنتجات الأدنى تكنولوجيا والمواد الغذائية والمواد الأولية.

كما يعتقد القوميون الاقتصاديون أن التجارة الحرّة تضعف الاستقلال الوطني وسيطرة الدّولة على الاقتصاد من خلال تعريض الاقتصاد لتقلبات وعدم استقرار السوق العالمية للاستغلال من قبل اقتصادات أقوى أخرى. ويجادلون بأنّ التخصّص في الصادرات السّلعية يقلص المرونة ويزيد من تأثر الاقتصاد بأحداث غير مؤاتية، ويخضع الاقتصاد المحلّي للاقتصاد الدّولي ويهدّد الصناعات المحلّية التي يعتمد عليها الأمن القومي أو فرص العمل الثابتة أو قيم أخرى. ورغم أن هذه الحجج غالبا ما تستخدم لتغطية المصالح الخاصّة لجماعات وصناعات معيّنة، فإنها هامّة في صياغة سياسة الاقتصاد الوطني في كافة البلدان.

وقد استرعى القوميون الاقتصاديون التابعون للمدرسة التاريخية الألمانية الانتباه إلى الأساليب التي أثر بها نشوء اقتصاد عالمي عالي الترابط في الأمن القومي، في حين كان ليبراليو القرن التاسع عشر يجادلون بحق بأن العالم لم يتمتع قط في السابق بحقبة مماثلة من السلم والرفاه. وقد جلب توسيع التجارة وتدفق الاستثمار

الأجنبي وكفاءة النظام النّقدي الدّولي فترة نمو اقتصادي انتشر من انجلترا في سائر أنحاء النظام. ولعلّ المصلحة الكوزموبوليتانية لم تكن قط قوية الارتباط بالمصلحة الوطنية للقوّة المسيطرة مثلما كانت عليه في ظل السلم البريطاني. ولكن رغم أن الجميع يمكن أن يكونوا قد كسبوا بالفعل، فقد كسب بعضهم أكثر من غيرهم، حسبما أكد القوميون. وقد خلق توسيع الترابط الاقتصادي العالمي أشكالا جديدة من عدم استقرار الأمن وحلبات جديدة من النـزاع الدّولي إلى جانب النموّ الاقتصادي.

التجارة الحرّة مقابل الحمائية الاقتصادية

Free Trade versus Economic Protectionism

برزت خلافات عديدة مثيرة للجدل بين المؤيدين الليبراليين للتجارة الحرّة ومنتقديهم القوميين مع تكثيف التجارة الدّولية والترابط منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. وتتعلّق المسائل بآثار التجارة الدّولية على الرفاه المحلّي والتنمية الصناعية، والآثار الاقتصادية والسياسية لتزايد الترابط، ودور السياسات الحكومية ونفوذ الشركات الكبرى في توزيع المنافع فضلا عن مسائل حاسمة أخرى. وللأسف، لم يتم سوى القليل من الأبحاث بشأن العديد من هذه المسائل وثمّة مشاكل خطيرة في اختبار النظريات التجارية. وعلى حدّ قول مصدر ثقة، يوجد مجال واسع لعدم الاتفاق بشأن التجارة وآثارها لأن معظم الافتراضات لم تخضع قط لأي اختبار (Dixit, 1983, p. 80). وبالفعل، قد لا تجد المسائل حلا لها بسبب شدّة الاختلاف بين افتراضات وأهداف الموقفين.

وتقع مسألة التجارة الحرّة مقابل الحمائية في صلب النـزاع بين الليبراليين الاقتصاديين والقوميين الاقتصاديين. وقد تجلّى هذا النقاش تاريخيا بأشكال مختلفة: حجّة الصناعة "الوليدة" من أجل الحماية، والجدل حول منافع وتكاليف التخصّص الدّولي و(نظرا لعدم وجود مصطلح أفضل) مشكلة الصناعة "الشائخة" أو ربّما مشكلة صناعة "الطفولة الثانية" (Dixit, 1986, p. 5). إن هذه الخلافات الثلاثة المثيرة للجدل متشابكة، ولكن ستحاول المناقشة التالية فصل بعضها عن بعض.

يعتقد الليبراليون أنّ السجل التاريخي يؤيّد تفوّق سياسة التجارة الحرّة على الحمائية. ويشيرون إلى أن بريطانيا العظمى بزّت منافسيها بعد سنة ١٨٤٨ لأنها اعتمدت على وجه التحديد سياسة التجارة الحرّة.

وقد تخلفت فرنسا، وهي رائدة صناعية في القرن الثامن عشر، لأنها لجأت إلى تطبيق مستويات حمائية عالية وبالتالي أصبحت صناعتها غير فعالة (Kindleberger, 1978b, ch.3). ويلاحظ القوميون، من ناحية أخرى، أن بريطانيا استخدمت القوّة ضدّ منافسيها الاقتصاديين ولم تعتمد التجارة الحرّة إلا بعد أن تطوّرت صناعتها خلف ستار الحمائية. أمّا فيما يخصّ ألمانيا، فقد حمت أيضا صناعاتها الوليدة ممّا وصف بأنّه "إمبريالية التجارة الحرّة"، أي المسعى البريطاني لتوجيه الاستثمار في الخارج بعيدا عن الصناعات المنافسة (Semmel, 1970)[٥]. ويجادل القوميون بأن مزايا الكينونة في المقدّمة هي من الوفرة بمكان بحيث يحتاج التصنيع إلى حماية الصناعة الوليدة.

يقبل الليبراليون والقوميون على السواء من حيث المبدأ الأساس المنطقي لحماية الصناعات الوليدة (Corden, 1974, ch.9). ويقرّ كلاهما بأنّه قد يكون لاقتصاد صناعي مزايا معيّنة تفوق مزايا اقتصاد غير تصنيعي ممّا يجعل من العسير جدّا على هذا الأخير إقامة صناعات خاصّة به. وحسب قول جون ستوارت ميل، "قد لا تكون هناك ميزة متأصّلة من جهة أو عائق من جهة أخرى، وإنّما فقط تفوق حالي للمهارة والخبرة المكتسبتين. إنّ البلد الذي لا يزال يتعيّن عليه اكتساب هذه المهارة والخبرة قد يكون في نواح أخرى أفضل تهايؤا مع الإنتاج من تلك البلدان التي كانت موجودة في الميدان في وقت أبكر منه (Mill, 1970 [1848], pp. 283-84).

ولكن يختلف الليبراليون والقوميون اختلافا جوهريا حول مرمى الحمائية المحدّد فيما يخصّ الصناعات الوليدة. إذ يرى الليبراليون أن الحمائية هي على شكل تجربة لاختبار ما إذا كان لدى دولة ما حقّا ميزة نسبيّة متأصّلة في صناعة معيّنة. قال ميل "من المهم وجوب اقتصار الحمائية على حالات يوجد فيها أساس تأكيد جيد بأن الصناعة التي تقوم برعايتها سوف تستطيع الاستغناء عنها بعد فترة من الزمن؛ كما ينبغي عدم السماح أبدا للمنتجين المحلّيين بتوقع استمرار توفير الحمائية لهم بعد انقضاء الوقت اللازم لتجربة معقولة لما

(٥) إن مفهوم "إمبريالية التجارة الحرّة" الذي استنبطه غالاغر (و) روبنسون (Gallagher and Robinson, 1950) مفاده أن التجارة الحرّة ما هي إلا شكل آخر من أشكال الإمبريالية الاقتصادية.

في استطاعتهم إنجازه" (Mill, 1970 [1848], p. 284) . يعتبر الليبراليون الحمائية في أفضل الحالات بمثابة وسيلة لازمة ولكنّها مؤقّتة وبمثابة عتبة للانتقال إلى نظام من التجارة الحرّة.

ومن ناحية أخرى، يميل القوميون الاقتصاديون إلى اعتبار الحمائية غاية في حد ذاتها. إنّ طليعة أهداف القوميين، على المدى القصير على الأقل، ليست التجارة الحرّة وتكديس الثروة وإنما بناء الدّولة والقوّة الصناعية. إن التصنيع في معظم الدّول النامية هو الهدف الرئيسي للسياسة الوطنية، وإنّ الغرض الجوهري من وجود تعريفة هو إنشاء صناعات معينة على نحو متكرّر دون إيلاء اعتبار للأساس المنطقي الاقتصادي لفعل ذلك.

يفترض القوميون الاقتصاديون تفوّق الصناعة على كلّ من الزراعة وإنتاج السّلع. ويعتقد أنّ الصناعة ليست فقط قيّمة في حدّ ذاتها لكونها تعطي قيمة مضافة عالية للإنتاج الوطني، وإنما يزعم أن لها آثارا ثانوية قوية ومظاهر خارجية إيجابية و"ارتباطات ارتجاعية" أو دوامات تحفز الاقتصاد برمّته وتسرّع مجمل التنمية الاقتصادية (Cornwall, 1977). وإنّ آثارها على نوعية العمالة وروح المبادرة التجارية ومجمل خيارات المجتمع تجعل التصنيع هدفا بحكم ما يمتلكه من صفات.

وردّا على حجّة القوميين بشأن الحمائية، يجادل الليبراليون بأنّ لكلّ اقتصاد ميزة نسبيّة في شيء ما وبالتالي ينبغي ألا يخشى التجارة الحرّة. ومن خلال قيام كلّ واحد بما يستطيع فعله على أكمل وجه، بصرف النظر عن ماهية ذلك الشيء، يمكن لكلّ واحد أن يكسب. وبالتالي، تحسّبا للجدال القومي بأن حلول المبادلات التجارية داخل الصناعات وتطبيق نظرية التنظيم الصناعي على التجارة يقدمان دعما ومواساة لدفاع القوميين عن الحمائية، فقد دافع كروغمان عن جعل السوق تقرّر التخصّص الدّولي وأنماط التجارة:

ولكن من ينتج ماذا؟ هل يمكننا قول أيّ شيء عن اتجاه التجارة؟ من الواضح لا: باستبعاد الميزة النّسبيّة، جعلنا سؤال من يصدر ماذا غير محدّد. وعلى أية حال، لا يهم. ومن أجل تحقيق المكاسب من التجارة، كل ما يهم هو أن تتخصّص البلدان في إنتاج أشياء مختلفة. سواء تنتج ألمانيا برّادات كبيرة وتنتج فرنسا برّادات صغيرة أو العكس، فهذا ليس مهمّا؛ إنّما المهم هو ألا تنتج كلّ منهما كلا النوعين (Krugman, 1981a, p. 10).

غير أنه بالنسبة للقوميين، فإنّ من ينتج ماذا هو في غاية الأهمية، إذ ما يهمهم هو بالتحديد الموقع الدّولي لتلك الفعاليات الاقتصادية التي، في رأيهم، تقدّم أكبر إسهام للوضع السياسي ومجمل تنمية الاقتصاد. وفي

عالم تكون فيه الميزة النّسبيّة كيفية إلى حدّ كبير وحيث، نقتبس ثانية من كروغمان (1981a, p. 19)، "النقطة الهامّة الأخرى هي أن نتيجة عملية التخصّص يمكن أن تعتمد على أوضاع أوّلية .... التاريخ هو المهم. ويمكن لبلد، بعد أن توطد بوصفه مصدرا في صناعة ما، المحافظة على هذا الوضع وذلك لمجرّد كون وفر الحجوم قد كسبت – ما لم تتحرّك الميزة المقارنة بعيدا بما فيه الكفاية". ويستطيع القومي أن يجد في هذا الطرح دعما وافرا لحماية الصناعات الوليدة.

في السنوات الأخيرة، انضمّ إلى الدفاع القومي التقليدي عن حماية الصناعات الوليدة احتمال السياسة التجارية الاستراتيجية، وهو موضوع ستتمّ مناقشته لاحقا في هذا الفصل. وفي حين أن حماية الصناعات الوليدة دفاعية إلى حدّ كبير، فإنّ السياسة التجارية الاستراتيجية هجومية بصفة أساسية. وإنّ رسالتها المركزية هي "حماية الواردات من أجل ترويج الصادرات". من خلال إقامة حواجز الدخول، واستخدام الإعانات الحكومية، وتسخير الطلب المحلّي من أجل إعطاء ميزة للشركات المحلّية، يمكن لشركات يملكها أحد الأفراد اكتساب وفر الحجوم ومزايا أخرى تمكنها من السيطرة على الأسواق العالمية. وفي العالم الحديث من المبادلات التجارية داخل الصناعات، أصبح الخط الفاصل بين حماية الصناعات الوليدة الدفاعية والسياسية التجارية الاستراتيجية رفيعا جدا حقّا.

إن نتيجة الجدل بشأن حماية الصناعات غير قاطعة. وحسبما لاحظ ليست ومؤلّفون أقرب عهدا، فقد حمى كلّ بلد صناعاته إلى حدّ ما في مراحل التصنيع المبكرة. ووفّرت التطوّرات المعاصرة في النظرية التجارية أساسا منطقيا إضافيا جديدا لهذه الحمائية. ورغم ذلك، لا يصحّ بالضرورة أن تؤدّي الحمائية إلى تطوير هيكل صناعي قابل للبقاء. وبالفعل، في العديد من الحالات، أثبتت الحمائية أنها تعيق تطوير قاعدة صناعية فعالة، مثلا، وبرهنت استراتيجيات إحلال الواردات على إفلاسها في العديد من الاقتصادات الأقل تطوّرا. ولا يزال يتعيّن إثبات جدارة نجاح السياسة التجارية الاستراتيجية، ممثلة في المصاعب التجارية التي واجهتها مجموعة شركات ايرباص (Airbus) الأوروبية. إن مسألة التجارة الحرّة برمّتها مقابل الحمائية لا تسمح بالتوصل إلى ردود سهلة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار فقط مسألة حماية الصناعات الوليدة، قد يستنتج المرء أن التجارة يمكن أن تكون مدمّرة ومحرّك نموّ على السواء (Gould, 1972, ch. 4) إذ باستطاعة التنافسية المتفوّقة للصناعة في

الاقتصادات المتقدّمة أن تزيل من الوجود قطاعات اقتصادية في اقتصادات أقلّ نموّا، مثلما حصل لصناعة النسيج اليدوية الهندية التاريخية. وحسبما أثبتت الهند وغيرها من الدّول الصناعية الجديدة الماضية قدما بسرعة في مجال التصنيع، فإن التجارة بين الاقتصادات المتقدّمة والاقتصادات الأقلّ نموّا يمكن أن تكون أيضا مصدرا هامّا للنموّ الاقتصادي للاقتصادات الأقلّ نموّا. وإن استجابة البلدان النامية للفرص التي يتيحها النظام التجاري الدّولي هامّة على نحو حاسم.

تجدر الإشارة إلى أن القوميين مصابون بقصر البصر في تقييمهم للتجارة والحمائية حين يشدّدون على الآثار التوزيعية الدّولية غير المنصفة للتجارة الحرّة بينما يتغاضون عن الآثار التوزيعية المحلّية للحمائية (H. Johnson, 1967). إن النتيجة المحلّية للحمائية هي إعادة توزيع الدخل من المستهلكين والمجتمع ككل إلى المنتجين المحميين والدّولة. ويشير الليبراليون بحقّ إلى أنّ الحمائية تخلق منافع اقتصادية تحصّلها هذه المصالح الأخيرة[٦]. وبالتالي يمكن النظر إلى القومية الاقتصادية بوصفها التضحية برفاه المجتمع برمّته من أجل رفاه جماعات معيّنة. إنها تحالف الدّولة مع مصالح المنتجين، ولهذا السبب، يميل الأنصار الرئيسيون لمبدأ الحمائية إلى أن يكونوا بيروقراطيات الدّولة ومنتجين محلّيين تكمن مصالحهم الاقتصادية في القطاعات الصناعية المحمية.

ومع ذلك، فإنّ الاعتبار الأهم هو أنّ لليبراليين والقوميين أهدافا مختلفة وهم يحكمون على نجاح السياسات بمعايير مختلفة. فالليبراليون يحكمون على التجارة والحمائية من حيث رفاه المستهلكين ورفع الكفاءة العالمية إلى الحدّ الأعظمي، بينما يشدّد القوميون على ما يعتبرونه مصالح المنتجين والدّولة.

كما يتقاسم الليبراليون والقوميون منافع وكلفة التخصّص. ومن آدم سميث ومن تلاه، اعتقد الليبراليون أنّ التخصّص و سوقا متّسعة يؤدّيان إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وبالتالي إلى معدّل نموّ اقتصادي أسرع.

---

(٦) يعرّف علماء الاقتصاد "المنفعة" بأنّه دفعة تتم لمالك مورد ما يفوق المبلغ الذي يمكن لموارده نيلها في أفضل استخدامها البديل التالي. إن "المنافع" الاقتصادية هي "تحصيل يفوق الكلفة البديلة لمورد ما (Tollison, 1982, p.577). ولا يجنيها سوى مالكي الموارد التي لا يمكن زي أدّتها سريعا وبكلفة منخفضة لتلبية طلب متزايد على البضائع التي تنتجها عادة" (Posner, 1977, p.9). إن الأرض والمهارات مثالان جيّدان. في العالم الحديث، يمكن لاحتكار تكنولوجي إنتاج منافع أو أرباح تكنولوجية. تحتل هذه الحقيقة مكانا مركزيا في الجدل حول ما يسمّى السياسة التجارية الاستراتيجية.

ويعتقدون كذلك أنّ منافع التخصّص والتجارة الحرّة على المدى الطويل ترجح أية تكاليف تقترن بها لأن التخصّص الوطني القائم على أساس الميزة المقارنة سيزيد إلى الحدّ الأقصى الرفاه الاقتصادي المحلّي والدّولي على السواء. ويعتقد القوميون الاقتصاديون، في تشديدهم على تكاليف التخصّص الدّولي والترابط المتزايد، بأن هذه التكاليف تتراوح بين فقدان السيادة الوطنية مرورا بسرعة تأثر الرفاه الوطني وانتهاء بالتأثير السلبي للتطوّرات الأجنبية.

وفي هذا الجدل حول منافع وتكاليف التخصّص، فإنّ كون الصناعات التي هي أكثر ما تكون حيوية للأمن القومي والقوّة العسكرية هي غالبا أكثر الصناعات ارتباطا بالتجارة الدّولية أمر هام (Condliffel, 1950, p. 799). وعلاوة على ذلك، غالبا ما تكون الصناعات الحسّاسة للواردات هي أهم جهة تؤمّن العمالة المحلّية. وبالتالي، يطرح التخصّص والتغيّرات في التخصّص مسائل جوهرية بالنسبة للبلد المعني.

إنّ الصدام بين الليبراليين والقوميين حول منافع وتكاليف التخصّص، رغم ارتكازه جزئيا على أهداف اقتصادية وسياسية مختلفة، يستند أيضا إلى افتراضين مختلفين حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الدّولية. فالليبراليون يعتبرون هذه العلاقات بأنّها متناسقة بصورة أساسية بينما يعتقد القوميون أنّ النـزاع حتمي. وحسبما ستتمّ مناقشته أدناه، فإنّ أيّا من هذين الافتراضين غير صحيح في حدّ ذاته. بل إنّ صحّته ترتكز على الشكل الأوسع للأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية في وقت معيّن. وتعتمد درجة التناسق أو التنافر على مقدار تكاملية التجارة فضلا عن مجمل العلاقات السياسية بين الدّول التجارية. فالممارسات التجارية الليبرالية تزدهر أفضل ازدهار حين تحكمها قوّة مسيطرة ليبرالية أو يحكمها اتّفاق بين دول ليبرالية مسيطرة.

وثمّة جدل آخر مثير للخلاف بشأن التجارة الحرّة والحمائية ويمكن تسميته بالجدل حول الصناعة "الشائخة" أو الهابطة؛ ويفترض هذا الجدل أنّ للتخلّف مزايا معيّنة وأنّ للمركز الأوّل مساوئ (Rostow, 1980). ومع لحاق البلدان السائرة في مجال التصنيع حديثا بالبلدان الصناعية الأقدم، فإنّ البلدان الأولى تتمتّع بمنافع معدّلات أجور أدنى وباستطاعتها اعتماد تكنولوجيات متقدّمة وكفوءة، وغير ذلك من المزايا (Gerschenkron, 1962). ولذلك، فإنّ الصناعة في البلدان الصناعية الأقدم بحاجة إلى حماية ضدّ التكتيكات العدوانية و"غير المنصفة" للوافد الجديد. وبينما يرفض الليبراليون حماية صناعات هابطة غير فعّالة باعتبارها تحويل متلاف لموارد نادرة عن الاستثمار في صناعات نموّ واعدة على نحو أكثر، يستخدم

القوميون مجموعة منوّعة من الحيل للدفاع عن قطاعات صناعية هابطة. وتتضمّن الحجج المطروحة الحاجة إلى حماية قطاعات صناعية حيوية للأمن القومي ومناشدات عاطفية لإنقاذ فرص العمل المهدّدة بممارسات غير منصفة يقوم بها منافسون أجانب. ورغم أنّه قد تحدث مناسبات تصحّ فيها هذه الحجج، فإنّ غرض الحمائية الحقيقي في معظم الحالات هو حماية صناعات معيّنة مهدّدة غير فعالة.

في ثمانينيات القرن العشرين، بذل بعض علماء الاقتصاد، بمن فيهم بعض من يعتنقون مذهبا ليبراليا، جهدا لتطوير أساس منطقي لحماية صناعة شائخة يكمل حجّة حماية الصناعات الوليدة[٧]. وهم يجادلون بأنّ المساوئ العادية لاحتلال المركز الأول قد تعزّزت بمعدّل سرعة التغيّرات العالمية المتزايدة في الميزة المقارنة واشتداد الهزّات الخارجية. ويلاحظون أنّه حينما ارتفعت أسعار الطاقة بمعدّل أربعة أضعاف في سنة ١٩٧٣، بات رأسمال الشركات الموجود في البلدان المتقدّمة غير صالح للاستعمال وتحوّلت فجأة أفضليات المستهلكين. وعلاوة على ذلك، تأخّر التكيّف مع هذه التغيّرات السريعة والهائلة وتفاقمت تكاليف الانتقال نتيجة انخفاض معدّلات النموّ الاقتصادي والتصلّب الاقتصادي المحلّي وعيوب السوق. ويجادل بأنّ تكاليف الانتقال المتعلقة بالإلغاء التدريجي للصناعات الأقدم لمصلحة الصناعات الأحدث قد ارتفعت كثيرا جدا لدرجة أنّ تكاليف التكيّف مع التغيير السريع قد تفوق منافعه. وعلاوة على ذلك، قد يثبط الاستثمار التجاري إذا جعل الإلغاء السريع والمنافسة الأجنبية الشديدة من المتعذّر على الأعمال التجارية انتزاع منافع الاستثمار. وفي ظلّ هذه الظروف، قد تجد صناعة نفسها حبيسة "عملية تغيير وتكيّف من العمق بمكان بحيث تجعلها في وضع مماثل لوضع صناعة وليدة"، على سبيل المثال، صناعة السيارات الأمريكية (Whitman, 1981, p. 22). ولذلك، ينبغي للدّولة أن تستنبط سياسة صناعية من أجل تخفيف ما ترتّبه التطوّرات الخارجية غير المؤاتية من آثار على الاقتصاد.

وعلى نحو أعم، هناك من يجادل بأنّ تحرير التجارة والتخصّص الصناعي قد بلغا نقطة المردود المتناقص ممّا سبّب تحولا في منافع وتكاليف التجارة الحرّة. ورغم أن نظرية التجارة التقليدية تتمسّك بأنّ منافع التجارة والتخصّص ستظلّ دائما أعلى من تكاليفها، فقد اتخذت معدّل تغيير بطيئا نسبيا من حيث الميزة المقارنة

---

(٧) يحدّد وتمان (Whitman, 1981) الأساس المنطقي لحماية صناعات "شائخة" أو ناضجة.

بحيث تكون إزاحة العمال تدريجية وتكاليف التكيف المرافقة لها منخفضة. بيد أنه في نهاية القرن العشرين، سرّع تحرير التجارة وزيادة عدد البائعين والطبيعة الديناميكية للميزة المقارنة معدّل التغيير الصناعي وبالتالي رفع تكاليف التكيّف.

يجادل بعض علماء الاقتصاد الليبراليين بأنّ التخصّص القائم على اعتبارات الميزة النّسبيّة الساكنة قد بات محفوفا بمخاطر بالغة في عالم متقلّب إلى حدّ كبير حيث تتدخّل الحكومات في السوق باستمرار (Brainard and Cooper, 1968). ويجعل التخصّص رفاه المجتمع سريع التأثر بالسوق وبالقوى السياسية التي تقع خارج نطاق السيطرة الوطنية. كانت هذه الحالة في الماضي لا تنطبق إلا على منتجي المواد الأولية، ولكنّها الآن تنطبق على نحو متزايد على المنتجين الصناعيين كذلك. ويجادل البعض بأنّ حلّ هذا التقلّب المتزايد وسرعة معدّل التغيير قد يكمن في قيام البلد بتطوير "حافظة" صناعات وتعريفات وقائية من شأنها أن تخفض تكاليف ومخاطر التخصّص. ويتمثّل أحد أهم أهداف السياسة الصناعية في التأكّد من عدم وضع الدّولة كلّ بيضها في سلّة صناعية واحدة وأنّ تطوّر أفضل وأنسب مستوى من التجارة الأجنبية.

وتلخيصا لما ذكر آنفا، ينتقد القوميون الاقتصاديون المبدأ الليبرالي للتجارة الحرّة لأنّ المبدأ ساذج سياسيا ويخفق في تقدير مدى ما تحدّده ممارسة القوّة من معدّلات تبادل تجاري وقواعد تحكم التجارة، لأنّ المبدأ ساكن ويهمل مشكلة تكاليف التكيّف ويتجاهل مشاكل عدم اليقين في تشديده على منافع التخصّص. ومع ذلك، رغم هذه التقييدات الخطيرة، تحافظ نظرية التجارة الليبرالية على صحّتها الأساسية؛ ولا يمكن نبذها بكلّ بساطة باعتبارها ترشيدا لمصالح الأقوياء. ومع أنّ التجارة لا تميل إلى نفع الأقوياء، لآجال قصيرة المدى على الأقل، يمكن أن يكسب الجميع بالقيمة المطلقة ويكسب البعض نسبيا ومطلقا على السواء، حسبما يشاهد في المثالين الحاليين لليابان والدّول الحديثة التصنيع. ومن المهم التذكّر بأنّ الجميع قد خسر حينما تحوّل العالم ثانية إلى السياسات التجارية القومية، مثلما فعل في ثلاثينيات القرن العشرين. وكما أشار سميث، فإنّ الدفاع النهائي عن التجارة الحرّة هو وجود منافع للجميع من تقسيم دولي للعمل يقوم على أساس إقليمي.

وكما يتوقّع المرء من النظرية الاقتصادية نفسها، للتجارة الحرّة تكاليف ومنافع، كما توجد دائما عمليات معاوضة. ويجب على كلّ دولة اخذ هذه الأمور بعين الاعتبار وهي تصوغ سياستها التجارية؛ ولم تختر أية دولة حتى الآن ممارسة سياسة تجارة حرّة حصرا أو سياسة قومية حصرا. وإنّ مزج الدّولة لهاتين السياستين

هو دالّة لاقتصادها المحلّي وللظروف السائدة في الاقتصاد العالمي. وقد أفرز تفاعل هذه العوامل المحلّية والدّولية تأرجحات بين النظامين الليبرالي والقومي على مدى السنوات المائتين السابقة. وفي أواخر القرن العشرين، يوضح تحليل لنظام التجارة المتحرّرة لفترة ما بعد الحرب أنّ الرقّاص أخذ يتأرجح مرّة أخرى باتجاه القومية الاقتصاديّة.

ولغاية أوائل السبعينيات، كان تاريخ النظام التجاري لفترة ما بعد الحرب هو تاريخ التحرّر المتزايد. فقد تحرّكت الدّول التجارية الكبرى، بقيادة المهيمن الأمريكي، باتجاه مبادئ النظرية التجارية الليبرالية. وانعكس اتجاه هذه الحركة مع الانخفاض النسبي للنفوذ الأمريكي وتطوّر أوضاع اقتصادية غير مؤاتية. وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت القومية الاقتصادية قوّة فعالة في العلاقات التجارية العالمية. وإدراكا لهذا التغيّر وأهميته، يجب أن يبدأ المرء بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات).

نظـــام الغـــات

The GATT System

أتاح الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، الذي أنشئ في سنة ١٩٤٨، القاعدة المؤسّسية للمفاوضات التجارية في حقبة ما بعد الحرب. وكان غرض الغات الأساسي هو تحقيق "تجارة أكثر حرية وإنصافا" من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التجارية الأخرى. وقد عمل الغات استنادا إلى ثلاثة مبادئ :

١. عدم التمييز، تعدّدية الأطراف، وتطبيق مبدأ الدّولة الأكثر رعاية على جميع الموقعين على الاتفاق.

٢. توسيع التجارة من خلال تخفيض الحواجز التجارية.

٣. المعاملة بالمثل غير المشروطة فيما بين جميع الموقّعين؛ كان هدف الغات هو إقامة نظام تجاري أو قواعد عالمية لتسيير سياسة تجارية (Whitman, 1977, p. 28).

بادئ ذي بدء، كانت هناك استثناءات هامّة لهذه المبادئ مثل الكومنولث البريطاني، جوازية إقامة أسواق مشتركة أو إبرام اتفاقات مناطق تجارة حرّة والمادّة التاسعة عشرة من الغات (أحكام تدابير وقائية)؛ وقد

أقرّت هذه الاستثناءات إقامة علاقات اقتصادية خاصّة أو شجعت البلدان على المجازفة بمزيد من الانتقال تجاه تجارة حرّة تامّة. وعلى الرغم من أنّ الكتلة الشرقية وبلدانا أقلّ نموّا معيّنة لم توقع قط اتفاق الغات ولم تقبل مبادئه وعلى الرغم من أنّ عددا من بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لم تف بالتزاماتها بموجب اتفاق الغات، فإنّ مبادئ الغات الأساسية أتاحت الأساس لتحرير التجارة العالميّة في حقبة ما بعد الحرب (Whitman, 1977, pp. 33- 35).

وبموجب معادلة ما سمّي في الفصل الرابع "الحل الوسط لليبرالية الراسخة"، يمكن أن تقبل البلدان التزامات الغات وتنضمّ إلى مفاوضات تخفيض التعريفات الجمركية دون أن تعرّض للخطر أهدافها الاقتصادية المحلّية. وكان الهدف هو عدم التمييز وتعدّدية الأطراف عوضا عن التخلي التّام عن الضوابط الوطنية على الحواجز التجارية (Ruggie, 1982, p. 396). وعلاوة على ذلك، تضمّن اتفاق الغات أحكاما تحوطية كافية وحماية ضدّ التأثير المحلّي الضار (Lipson, 1982, pp. 426- 27). وقد شجعت ضمانة زيادة الاستقرار الدّولي على التحرك باتجاه تحرير التجارة (Ruggie, 1982, p. 399).

في ثمانينيات القرن العشرين، تعرّضت مبادئ تعدّدية الأطراف وعدم التمييز فضلا عن "الحل الوسط لليبرالية الراسخة" لهجوم متزايد. فبالنسبة للعديد من البلدان والجماعات القوية، أضعفت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي شرعية ومبادئ الغات. وأثارت تحديات جديدة مسألة ما إذا كان بوسع الغات أو بديل وظيفي ما مواصلة الإبقاء على نظام التجارة المتحرّرة، وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هو شكل أو أشكال التجارة المحتمل أن تحلّ محل النظام التجاري الليبرالي لفترة ما بعد الحرب.

التحدّيات التي يواجهها الغات

Challenges to the GATT

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدّت جولات متعاقبة من المفاوضات التجارية ضمن إطار الغات إلى انخفاض مذهل في الحواجز التجارية وإلى نموّ في التجارة العالمية. ونتيجة لمفاوضات الغات العديدة في أوائل فترة ما بعد الحرب (جولة ديلون) (Dillon) في الفترة ١٩٦٠– ١٩٦٢، وجولة كيندي في الفترة ١٩٦٢–١٩٦٧ وهي الأهم من الجميع، زادت تجارة البلدان الصناعية في مجال السّلع في الفترة بين ١٩٥٠

ولغاية ١٩٧٥ بمعدّل وسطي قدره ٨ بالمائة سنويا، وهو ضعف معدّل نموّ ناتجها القومي الإجمالي أربعة بالمائة (Cline, 1983, p. 5). وبدأ تنامي شبكة التجارة الدّولية في إيقاع الاقتصادات الوطنية في شرك نظام من الترابط الاقتصادي و أدّى ببعض المراقبين إلى التكهّن بأنّ اقتصادا عالميا متكاملا بإحكام آخذ في الانبثاق بشكل حتمي. ثم بدأ الميزان بين قوى التحرير والقومية الاقتصادية بالتحوّل؛ وبحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت القومية الاقتصادية في قلب الموازين بعيدا عن التحرير التجاري، وبالتالي تباطأ نموّ التجارة.

لقد وضع تحرير التجارة في وضع دفاعي منذ خمسينيات القرن العشرين حين برزت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الوجود. واستهلّت الولايات المتحدة جولة ديلون (Dillon) لمواجهة تهديد التعريفة الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية والسياسة الزراعية المشتركة الخاصّة بإعانات الإنتاج. غير أنّ نهج هذه المفاوضات القطاعي أو على أساس مادّة مقابل مادّة أسفر عن نتائج ضئيلة. وحينما بدأت تخفيضات التعريفات في أوائل ستينيات القرن العشرين تصطدم بالقطاعات الصناعية الرئيسية وبمصالح الجماعات القوية، بات واضحا ضرورة وجود نهج جديد يؤدّي إلى تخفيض التعريفات (Scammell, 1983, p. 172).

استخدمت في جولة كيندي التي انتهت في سنة ١٩٦٧ طريقة جديدة للمفاوضات بشأن التعريفات؛ وأسفرت عن تخفيض عام قدره ٣٥ في المائة على ستّين ألفا من المنتجات، ووضعت اتفاقية لمكافحة الإغراق، ونصّت على تقديم مساعدة غذائية للبلدان الأقل نموّا. ورغم ذلك، أخفقت الجولة في ثلاثة نواح هامّة : لم تعالج المشكلة المتنامية للحواجز غير التعريفية، أو المشاكل الخاصّة للبلدان الأقلّ نموّا أو مشكلة المبادلات الزراعية (Scammell, 1983, p. 172). وعلى الرغم من هذه الإخفاقات، كانت جولة كيندي المرحلة الهامّة للتحرّك باتجاه تحرير التجارة في فترة ما بعد الحرب. وقد قارن أحد الثقاة الجولة بمعاهدة كوبدن (Cobden) لسنة ١٨٦٠، التي بدت أنها أوصلت العالم إلى "عتبة التجارة الحرّة" (المصدر نفسه). ولكن حتى أواخر القرن التاسع عشر، ظلّت قوى القومية الاقتصادية تزداد قوّة.

وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، كان نظام الغات والتجارة العالمية الليبرالية في وضع دفاعي إلى حدّ كبير. وحسب ما ورد في "***Economic Report of the President***" (التقرير الاقتصادي للرئيس) لسنة ١٩٨٥ الذي أعده مجلس المستشارين الاقتصاديين "إنّ العالم آخذ في الابتعاد عن التجارة الحرّة الشاملة

بدلا من الدنو منها. مثلا، في أهم البلدان الصناعية، ارتفعت نسبة مجموع التصنيع الخاضع للقيود غير التعريفية إلى حوالي ٣٠ بالمائة في سنة ١٩٨٣، مقابل ٢٠ بالمائة قبل ذلك بثلاث سنوات فقط" (1985, p. 114). ورغم استمرار قيمة التجارة العالمية في الاتساع في ثمانينيات القرن العشرين، فقد ازداد تأثير انتشار الحمائية في طبيعة النظام التجاري والموضع الدّولي للإنتاج الصناعي.

- تطوّرات جوهرية عديدة كانت وراء تباطؤ نموّ التجارة وإحياء الحمائية الاقتصادية:
- التحوّل إلى أسعار الصرف العائمة وما نجم عن ذلك من سلوك شاذّ للأسعار.
- ثورة منظّمة الدّول المصدرة للنفط (اوبك) في شتاء ١٩٧٣-١٩٧٤ والزيادة الهائلة في أسعار الطاقة العالمية.
- اشتداد حدّة المنافسة اليابانية.
- دخول البلدان الشديدة التنافسية والحديثة التصنيع في الأسواق العالمية.
- الانخفاض النسبي للاقتصاد الأمريكي.
- زيادة انغلاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- بروز الركود التضخّمي العالمي. هذه التطوّرات مجتمعة أبطأت التحرّك نحو تحرير التجارة وبدأت تعكس اتجاهه.

أسفرت الزيادات الهائلة التي طرأت على أسعار الطاقة العالمية في الفترتين ١٩٧٣- ١٩٧٤ و ١٩٧٩-١٩٨٠ عن تأثير ملحوظ في التجارة العالمية. وكانت إحدى النتائج أنّ الطاقة أصبحت عاملا أكبر بكثير بالقيمة الدّولارية للتجارة العالمية وسبّبت جزئيا استمرار قيمته العالية. وبالمثل، كثّف هذا التغيير المنافسة فيما بين الدّول المستوردة للنفط من أجل الحصول على أسواق للتصدير. كما أرغمت زيادة أسعار الطاقة العديد من الاقتصادات في العالم النامي على الاستدانة لتمويل واردات الطاقة. وأصبحت المصانع الصناعية في العالم المرتكزة على الطاقة الرخيصة عتيقة فجأة إلى حدّ كبير، ممّا أثار مشكلة تكيّف هائلة. وعلاوة على ذلك، فإنّ ارتفاع الأسعار تضخّميّا بلغ حوالي ٢ بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي من زيادة

أسعار فترة ١٩٧٣-١٩٧٤ فقط؛ وكان لارتفاع الأسعار تأثير متناقض ذو شقّين في الاقتصاد الدّولي. الأوّل هو أنّه كان تضخّميّا إلى حدّ كبير بسبب الدّور المركزي للنفط في الاقتصاد الحديث بوصفه وقودا ومادّة أوّليّة صناعية. والثاني هو أنّ زيادة الأسعار كانت أيضا بمثابة ضريبة ضخمة على الاقتصاد العالمي امتصّت الموارد المالية وخفضت الفعاليات الاقتصادية (Corden and Oppenheimer, 1974). وكان تأثير كل هذه التطوّرات أنّها خفضت تخفيضا مثيرا معدّل نمو التجارة العالمية. وكان من شأن الزيادة في معدّل التضخّم الأساسي والتحوّل إلى السياسة النقدية الانكماشية، وما نجم عن ذلك من ركود تضخّمي عالمي أن زاد من سرعة انتشار الحمائية التجارية (Corden, 1984b, p. 5).

وكانت زيادة حدّة المنافسة من جانب اليابان والبلدان الحديثة التصنيع تطوّرا آخر حوّل التجارة العالمية في سبعينيات القرن العشرين. كما أن تقدّم اليابان التكنولوجي السريع وكسر الاحتكار الغربي للصناعة الحديثة مع تصنيع كوريا الجنوبية والبرازيل وبلدان أخرى حديثة التصنيع رفعا عدد مصدّري السّلع المصنّعة في الوقت نفسه الذي كان فيه حجم التجارة العالمية آخذا في الانخفاض وكانت الأسواق العالمية تغلق أبوابها. وفي واحد تلو الآخر من القطاعات الصناعية، من المنسوجات إلى الفولاذ وإلى الإلكترونيات الاستهلاكية، كانت النتيجة فائضا في الاستطاعة. وبالنسبة للعديد في الاقتصادات المتقدّمة، فإنّ أشدّ تطوّر مدعاة للقلق هو أنّ اليابان والبلدان الحديثة التصنيع كانت تدمج آخر ما توصل إليه العلم من أساليب إنتاجية مع ما تتمتّع به البلدان النامية من ميزة تقليدية من حيث انخفاض الأجور. ومن جرّاء هذه الظروف التي لا سابقة لها، ثار جدل حول ضرورة فرض حمائية ضدّ الصادرات من اليابان والبلدان الحديثة التصنيع من أجل حماية مستويات معيشة أكثر الاقتصادات تقدّما (Culbertson, 1985).

كما أسهم الانخفاض النسبي في حجم وتنافسية الاقتصاد الأمريكي في إبطاء التجارة العالمية ونشوء الحمائية. في الفترتين ١٩٥٣- ١٩٥٤ و ١٩٧٩- ١٩٨٠، زادت الواردات كحصّة من الناتج القومي الإجمالي إلى أكثر من الضعف، من٣، ٤ بالمائة إلى ٦، ١٠ بالمائة (Cline, 1983, p. 9)[٨]. وفي ثمانينيات

(٨) إن ما يرمز إلى هذا التغيير هو أن التقرير السنوي الصادر سنة ١٩٨٣ عن مجلس المستشارين الاقتصاديين نقل الفصل المتعلق بالتطوّرات الدّولية من آخر التقرير إلى وسطه.

القرن العشرين انخفض مركز أمريكا التنافسي بسرعة مع ارتفاع نسبة الواردات من ١١،٤ بالمائة إلى ١٥،٣ بالمائة من إنتاج السّلع الوطنية من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤، ممّا كثّف مستوى المنافسة في فترة قصيرة لافتة (Destler, 1986, p. 101)، وكان ذلك من جرّاء سياسة الاقتصاد الكبير التي اعتمدتها إدارة ريغان وارتفاع قيمة الدّولار. وبحلول سنة ١٩٨٥، بلغ العجز التجاري الأمريكي ١٥٠ مليار دولار، منها ٥٠ مليار دولار مع اليابان. وحتى فيما يخصّ أوروبا الغربية، هبطت الولايات المتحدة من فائض قدره ٢٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى عجز قدره ١٥ مليار دولار في سنة ١٩٨٤. وفي الجزء الأول من سنة ١٩٨٦، حقّقت الولايات المتحدة المستحيل : كان لها عجز مع كل من شركائها التجاريين تقريبا. ولم يحدث منذ سنة ١٨٦٤ أن كان الميزان التجاري الأمريكي سالبا بهذا القدر (المصدر نفسه، p.100). وبدأت علاقات أمريكا مع شركائها التجاريين الرئيسيين بالتغيّر ردّا على هذا الانفتاح المتزايد والوضع التجاري المتدهور. كانت الاقتصادات الأوروبية الغربية واليابانية في السابق قد مارست سياسات تصدير هجومية بينما كانت في الوقت ذاته تستورد سلعا أمريكية لإعادة بناء اقتصاداتها التي مزّقتها الحرب. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، أصبح الاقتصاد الأمريكي الأصغر نسبيا، والأكثر انفتاحا والأقل منافسة شديد الحساسية للصادرات في الوقت نفسه الذي بدأت فيه اقتصادات أخرى في استيراد قدر أقل نسبيا من السّلع الأمريكية. ومع ارتفاع العجوز التجارية والبطالة المحلّية، زادت أيضا الضغوط الحمائية.

وكان توسيع وزيادة انغلاق الجماعة الأوروبية سببا آخر لزيادة الحمائية. فخلال الكثير من فترة ما بعد الحرب، أسهم تطوّر السوق المشتركة إسهاما كبيرا في مجمل توسّع التجارة العالمية. ومع ذلك، منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان الأوروبيون يحاولون حماية صناعاتهم التقليدية وحماية العمالة ضدّ الواردات من اليابان والبلدان الحديثة التصنيع. وقد تعزّز الاتجاه للتحوّل نحو الداخل باتّساع السوق الأوروبية المشتركة مع اندماج البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط ومع زيادة الروابط مع رابطة التجارة الحرّة الأوروبية ومع ارتباط البلدان الأقلّ نموّا مع السوق الأوروبية المشتركة عبر اتفاقيات لومي للأفضليات التجارية. وقد ازداد انغلاق السّوق الأوروبية الغربية في التّصنيع والمنتجات الزّراعيّة المعتدلة (لا سيّما الحبوب الغذائيّة) وتفاوضت الجماعة الاقتصاديّة الأوروبية على نحو متزايد مع قوى خارجيّة بوصفها كتلة موحّدة. والخلاصة كانت أوروبا الغربية تعمل بشكل متزايد كنظام تجاري إقليمي.

وهكذا، بحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين، بدأت تغييرات واسعة عديدة في إحداث تآكل في نظام الغات لتحرير التجارة. ومع سقوط حواجز التعريفات الجمركية داخل الغات، نشأت في معظم البلدان حواجز غير تعريفية. فقد ازدادت المقايضة أو التجارة المكافئة سريعا، وخاصّة فيما يتعلّق بالبلدان الأقلّ نموّا؛ وتقدر وزارة التجارة الأمريكية أن المقايضة زادت في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٣ من حوالي ٢ – ٣ بالمائة إلى ٢٥ – ٣٠ بالمائة من التجارة العالمية (Goldfield, 1984, p. 19). كما أصبحت الدّولة طرفا فاعلا أهم في العلاقات التجارية، من بيع الأسلحة إلى التفاوض بشأن صفقات معونة مشروطة واتحادات المنتجين الدّولية الاحتكارية (كارتلات) (Zysman and Cohen, 1982, pp. 42- 46). وقد ازداد تأثر أنماط المبادلات التجارية بالسياسات الصناعية وغيرها من السياسات المحلّية. وحسب أحد التقديرات، "ارتفعت نسبة التجارة المدارة إلى مجموع التجارة ارتفاعا حادّا، من ٤٠ بالمائة في سنة ١٩٧٤ إلى ٤٨ بالمائة في سنة ١٩٨٠" (مجلة الايكونومست – ٢٥ كانون الأول ١٩٨٢، صفحة ٩٣). وفي حال تضمين المبادلات التجارية داخل الشركات المرتبطة باتّساع دور الشركات المتعدّدة الجنسيات في التجارة العالمية، تكون نسبة التجارة الموجهة أكبر من ذلك أيضا.

وشكّلت المفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف (جولة طوكيو)، التي بدأت في سنة ١٩٧٣ وانتهت في سنة ١٩٧٩ الجهد الأول والرئيسي للدّول التجارية الكبرى من أجل العثور على طرق جديدة للتعامل مع الكثير من التغيّرات في الممارسات التجارية. وأيّا كانت أهمية جولة طوكيو لنظام التجارة المتحرّرة على المدى الطويل، فقد حوّلت الجولة الإطار الأساسي للمفاوضات الدّولية بشأن العلاقات التجارية. بيد أن طبيعة آثار جولة طوكيو على النظام التجاري الليبرالي يظلّ موضع جدل كبير جدّا. وقد عنْون أحد الكتّاب على نحو مناسب تقييمه الخاص للاتفاق : "جولة طوكيو : غسق حقبة ليبرالية أم فجر جديد ؟" (Corbett, 1979)[٩].

(٩) يمثل (Winham, 1986) التقييم الحاسم لمفاوضات جولة طوكيو.

جولة طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩

The Tokyo Round, 1973- 1979

بذلت جولة طوكيو أوّل محاولة منظّمة في مجال التجارة لحلّ النـزاع الناشئ بين الترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصادات الوطنية وميل الحكومة المتنامي للتدخّل في اقتصاداتها لتعزيز الأهداف الاقتصادية والرفاه المحلّي (Whitman, 1977, p. 9). كما عالجت الجولة لائحة متزايدة من الشكاوى الأمريكية ضدّ شركائها التجاريين الرئيسيين. وأرادت الولايات المتحدة أيضا إعادة تأكيد الالتزام بنظام تجاري متعدّد الأطراف، ولتقنين القواعد الدّولية التي تحدّ من السياسات المحلّية، وما زالة التمييز ضدّ الصادرات الأمريكية من قبل السوق الأوروبية المشتركة واليابانيين (Krasner, 1979).

وتضمّنت المجموعة الواسعة من المواضيع التي نوقشت في جولة طوكيو ما يلي:

انتهاكات عدم التمييز أو مبدأ الدّولة الأكثر رعاية من خلال الترتيبات التجارية التفضيلية (مثل اتفاقية لومي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان أقلّ نموّا معينة) وما نجم عن تلك الانتهاكات من زيادة في تجزئة الاقتصاد العالمي وتقسيمه إلى أقاليم؛

حل المسائل المتعلّقة بفرض قيود استيراد أحادية الجانب في حالات إلحاق ضرر خطير بالصناعة المحلّية (المادّة التاسعة عشرة أو نص "الوقاية" في اتفاق الغات) وزيادة استخدام "ترتيبات تسويق منتظمة" أو "قيود طوعية على الصادرات" (Hindley, 1980)؛

تخفيضات تعريفية إجمالية وإزالة الحواجز غير التعريفية؛

تحرير المبادلات التجارية في الزراعة وزيادة فرص وصول المنتجات الزراعية الأمريكية إلى السوق المشتركة واليابان؛

النظر في عقد اتفاقات سلعية تتعلّق بالقمح والحبوب الخشنة ومنتجات الألبان واللحوم؛

وضع مدوّنات قواعد سلوك في مجالات متنوعة، مثل المشتريات العامّة، إعانات التصدير، وأنواع شتّى من المعايير الحكومية.

كان الهدف الأساسي لجولة طوكيو هو تثبيت العلاقات التجارية فيما بين البلدان المتقدّمة التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقد عنى هذا إعادة صياغة المادّة التاسعة عشرة (تدابير وقائية)، ووضع مدوّنات قواعد سلوك جديدة لإعانات التصدير، وتنظيم الرسوم التعويضية والمشتريات العامّة، وإزالة الحواجز غير التعريفية. وتمّ الاعتراف جزئيا بهموم البلدان الأقلّ نموّا بشأن المعاملة "الخاصّة والتمييزية" المجسّدة في مطالبهم بنظام عالمي جديد (مثل توسيع نطاق "الأفضليات المعممة"، وإمكانية وصول صادراتها المصنّعة إلى البلدان المتقدّمة، وصياغة اتفاقات سلعية). وخلال سبعينيات القرن العشرين، اعتمدت الولايات المتحدة وبلدان متقدّمة أخرى نظام الأفضليات المعمّم، ممّا خفّض الرسوم الجمركية على عدد من صادرات البلدان الأقلّ نموّا في المنتجات المصنوعة، وتمّ الافتراض عموما بأنّ البلدان الأقلّ نموّا سوف تستفيد من إجراءات تضمن نموّا مستقرّا للتجارة العالمية. بيد أن أعلى أولوية في المفاوضات كانت معالجة العدد المتزايد من المشاكل التجارية فيما بين البلدان المتقدّمة نفسها.

نجحت جولة طوكيو في مجالات عديدة، بما فيها تخفيض إضافي في الحواجز التعريفية على المنتجات الصناعية للبلدان الرئيسية (OECD, 1985, p. 18). وكان أهم إنجاز حقّقته الجولة هو وضع عدد من "مدوّنات قواعد حسن سلوك" بشأن الحواجز غير التعريفية. وتنطبق مدوّنات القواعد هذه على تلك الحواجز غير التعريفية وسياسات تعزيز التجارة مثل القيود على المشتريات الحكومية، ومنح منافع ضريبية، واستخدام ائتمانات التصدير. وكان الغرض هو جعل الحواجز غير التعريفية مرئية على الأقل إن لم يكن إلغاءها كلّيّا، وكذلك تقليل الشكوك التي يولّدها التدخّل الحكومي في السوق، وبالتالي إضفاء الاستقرار على البيئة التجارية (Deardroff and Stern, 1984). و باختصار، صمّمت مدوّنات القواعد من أجل الحدّ من العودة إلى الممارسات التجارية المركنتلية و السياسات المدمّرة التي سادت ثلاثينيات القرن العشرين.

وحاولت الجولة كذلك توسيع نطاق قواعد التجارة لتشمل مجالات جديدة، مثل مستويات السلامة و الصحّة و المشتريات الحكومية، و توضيح المعايير الدّولية في مجالات مثل استخدام إعانات التصدير، و أنظمة مكافحة الإغراق، و استخدام التعريفات التعويضية[١٠]. وسعت الجولة عموما إلى إضفاء مزيد من

(١٠) لا يوجد على ما يبدو تعريف مقبول عموما لكلمة إعانة رغم أهميتها الحاسمة في الاحتكاكات والمفاوضات التجارية.

"الشفافية" على تلك الحواجز غير التعريفية وغيرها من الممارسات الوطنية المرتبطة بما يسمّى الحمائية الجديدة وجعلها متاحة لتمحيص دولي.

بيد أن مفاوضات طوكيو فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المجالات الهامّة. وتضمّنت هذه المجالات عددا من المشاكل الخاصّة التي تواجه أقل البلدان نموّا، والمسائل الزراعية (التي كانت موضع قلق كبير للولايات المتحدة)، وإيجاد أحكام لتسوية النـزاعات، ومسائل التمويل الأجنبي المتّصلة بالتجارة، وتوسّع التجارة في الخدمات والتكنولوجيا العالية. وتوضح زيادة استخدام الحواجز غير التعريفية منذ الجولة أنّ أخطر عيب في المفاوضات كان فشلها في تعديل فقرة "التدابير الوقائية"، التي تسمح لبلد بتقييد وارداته من أجل حماية قطاع اقتصادي. لقد وضع هذا النص التحوطي للتشجيع على إزالة القيود التجارية والحدّ من الضرر الذي يلحق بنظام التجارة الحرّة فيما إذا فرضت دولة ما حماية طارئة للتعامل مع ضرر خطير فعلي أو مهدّد قد تلحقه الواردات بصناعة ما. غير أنّ المادّة التاسعة عشرة تقتضي تلبية العديد من الشروط المسبقة : يتعيّن إثبات الضرر، ويتعيّن مشاورة وتعويض البلدان المصدّرة المتأثرة، ويتعيّن على أية قيود أن تنسجم مع مبدأ الغات الخاص بعدم التمييز.

في جولة طوكيو، طالب الأوروبيون الغربيون بحق تطبيق القيود انتقائيا على صادرات بلدان معيّنة (اليابان، وإلى حدّ أقل، البلدان غير الصناعية)، وهو تعديل كان سيستتبع انتهاكا لمبدأ عدم التمييز. وغني عن البيان أن اليابان والبلدان غير الصناعية عارضت بشدّة تعديلا كهذا؛ بينما اتّخذت الولايات المتحدة عموما موقف اللامبالاة. ولم يتم حلّ هذا الخلاف الجوهري المثير للجدل، و فرضت فرادى الحكومات و الجماعة الأوروبية "اتفاقات تسويق منتظمة" وقيود تصدير طوعية على نحو أكثر تواترا. كان لاستخدام قيود التصدير الطوعية، وهو ممارسة خارج إطار الغات وينتهك متطلّبات مبدأ "التدابير الوقائية"، تأثير متزايد في طبيعة النظام التجاري الدّولي(١١).

---

(١١) حسبما يشير هندلي (Hindley, 1980)، توجد اختلافات اقتصادية وسياسية هامة بين الاحتكام إلى المادة التاسعة عشرة واستخدام قيود التصدير الطوعية كوسيلة لمعالجة المشاكل التجارية. فمن بين الاختلافات الأخرى، تخلق تلك الأخيرة منافع رغم أنه يتم التفاوض نهائيا حول

إذا استعدنا ما جرى في الماضي يبدو مقدار النجاح الذي أحرزته جولة طوكيو لافتا للنظر. فقد كان عقد السبعينيات فترة ثوران اقتصادي. فقد أدّت مشكلة التضخّم المفرط وثورة الأوبك وانهيار نظام بريتون وودز إلى إجهاد شديد للعلاقات الاقتصادية الدّولية. فقد نجم عن انتشار الركود والتضخّم على النطاق العالمي بعد عام ١٩٧٣ ازدياد الضغوط من أجل تطبيق الحمائية التجارية. ففي هذه الظروف كانت جولة طوكيو بسنواتها العديدة من المفاوضات المكثفة مؤشّرة للطابع المتحوّل لنظام الاتجار الدّولي.

حدثت الدورة أثناء اتجاه عالمي نحو القومية الاقتصادية. ومع أن تطويرها مدوّنات قواعد جديدة ساعد على الحدّ من السلوك الحكومي التعسّفي ومن انتشار الحواجز غير التعريفية، فإنّ هذه المدوّنات الجديدة تعترف اعترافا واضحا بمدى التراجع عن المعايير الدّولية والنكسات التي ألّمت بالتخفيضات التعريفية السابقة للغات. وفي حين أنّ اتفاقيات الغات العديدة التي أبرمت في خمسينيات وستّينيات القرن العشرين قد تمّ التفاوض عليها تفاوضا متعدّد الأطراف واتبعت مبدأ الدّولة الأولى بالرعاية أو مبدأ عدم التمييز، فإنّ "قواعد" التجارة الدّولية منذ جولة طوكيو قد وضعت في أغلب الأحيان من جانب واحد، وتمّ التفاوض عليها ثنائيا، وفي بعض الحالات لم تشمل سوى بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أصبحت المصالح المحلّية الاصطفائية في البلدان الصناعية المتقدّمة في تحديد هذه القواعد متزايدة الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنطبق مدوّنات قواعد طوكيو إلا على البلدان الموقعة، وقد رفضتها عموما البلدان الأقل نموّا. ويمكن أن يؤدّي هذا إلى نظام تجارة دولية ذي طبقتين يتألّف من بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع شركائها التجاريين من البلدان الأقلّ نموّا من ناحية، ومن جميع بقية العالم، من ناحية أخرى (Curzon and Curzon Price, 1980). وهكذا، فإنّ مجمل نجاح جولة طوكيو كان محدودا في نواح هامّة رغم ما حقّقته من إنجازات.

تخصيصها حصصا سوقية وتوزيع هذه الحصص. يمثّل يوفي (Yoffie, 1983) تحليلا ممتازا لاستخدام الولايات المتحدة قيود التصدير الطوعية في مجال المنسوجات ضد البلدان غير الصناعية.

مسائل تجارية ناشئة

Emergent Trade Issues

على الرغم من أن جولة طوكيو كانت إلى حدّ بعيد أشد المفاوضات التجارية تعقيدا وأوسعها نطاقا مطلقا، فإنّها مع ذلك لم تعالج الكثير من المشاكل المعقدة والصعبة التي ازدادت أهمية في العلاقات الاقتصادية الدّولية منذ ذلك الحين. ومن بين المسائل الهامّة المهملة مسائل الزراعة، واتساع دور الخدمات العالمي، لا سيّما المال والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات العالية التقنية (R. Baldwin, 1984b, pp. 610-612). في سنة ١٩٨٦، شكّلت الخدمات حوالي ربع القيمة السنوية للتجارة الدّولية البالغة تريليوني دولار (نيويورك تايمز – ٢١ سبتمبر، ص١). ومن المهم الملاحظة أيضا أن الغات لم يشمل قط الزراعة والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط كلّ من الخدمات والصناعات العالية التقنية ارتباطا وثيقا بالاستثمار المباشر الأجنبي من قبل الشركات متعدّدة الجنسيات، الذي يقع أيضا خارج إطار الغات. جميع هذه النواحي الثلاث هي في غاية الحساسية سياسيا، ولهذا السبب قد لا تتلاءم مع مبادئ الغات الخاصّة بتعدّدية الأطراف والمعاملة بالمثل غير المشروطة.

ونظرا لزيادة أهمية هذه القطاعات، سياسيا إن لم يكن اقتصاديا، قد تكون جولة طوكيو آخر تفاوض تجاري في الحقبة الصناعية القديمة. فمنذ انتهاء جولة طوكيو، غدت المبادلات الأكثر تعقيدا بكثير في مجال اقتصاد "المعلومات" والصناعات "الكثيفة المعرفة"، إلى جانب الزراعة، المواضيع الرئيسية للجولة الثامنة من المفاوضات التجارية. وعلى أقل تقدير، توحي بيئة وأنماط التجارة العالمية المتغيّرة بأنّ المفاوضات التجارية المستقبليّة لابدّ وأن تختلف اختلافا شاسعا عن مفاوضات الماضي.

في سبتمبر ١٩٨٦، في بونتا دل استه (Punta Del Este)، بالأوروغواي، قرّر أعضاء الغات بعد نقاش مكثف إطلاق جولة ثامنة من المفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف لمعالجة هذه المسائل. وكانت الولايات المتحدة أقوى مؤيد لما سمّاه أحد المصادر "جولة أوروغواي" (نشرة صندوق النقد الدّولي، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦، ص.٢٩٩)، بدعم رئيسي من اليابان واقتصادات حوض المحيط الهادئ ومعارضة بعض أعضاء الجماعة الأوروبية والبلدان الأكبر الأقلّ نموّا. ولمّا كانت الخدمات المالية وغيرها من الخدمات تمثل

٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، ولّما كانت الزراعة الأمريكية تواجه مشاكل خطيرة، ومع تصاعد الضغوط الحمائية في الكونغرس، فقد طالبت الولايات المتحدة بأن تفتح دول أخرى اقتصاداتها في وجه الصناعات الخدمية الأمريكيّة (بما فيها الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات)، وبإلغاء الدعم المقدّم للصادرات الزراعية، وكتابة قواعد لمنع قرصنة براءات الاختراع والعلامات التجارية وغير ذلك من أشكال حقوق الملكية الفكرية. وكانت بلدان أخرى تدرك جيدا أن هذه المطالب الأمريكية كانت تخفي وراءها تزايد خطر صدور تشريع حمائي من الكونغرس. وثمّة صعوبات استثنائية متأصّلة في الجهود الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق متعدّد الأطراف حول أيّ من هذه المسائل.

إنّ مشكلة التجارة العالمية في الزراعة عصية على الحل تقريبا. فقد ارتفعت الاستطاعة المفرطة العالمية في الإنتاج الزراعي لأنّ كثيرا من البلدان أصبحت مكتفية ذاتيا في المواد الغذائية كما أنّ الدّولار العالي القيمة في ثمانينيات القرن العشرين قد شجّع على فتح مصادر عرض جديدة في العديد من السّلع. فهذا الفائض الهائل (الموجود مأساويا في عالم من المجاعة الجماعية) يستلزم إعادة هيكلة برامج دعم الزراعة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وفي بلدان أخرى. ومع ذلك، فإنّ قلّة من القطاعات الاقتصادية تنعم بنفوذ سياسي محلّي أكبر ممّا تنعم به الزراعة. ولذلك، فإن الاتجاه العالمي لا ينطوي فقط على إقامة حواجز تجارية بل على تقديم دعم للصادرات الزراعية. ورغم أن اليابان قد أقامت بعض أعلى الحواجز على الواردات، فإن دعم الصادرات الزراعية كان سائدا إلى أقصى حدّ في الجماعة الاقتصادية الأوروبية المتماسكة من خلال السياسة الزراعية المشتركة. وكانت الولايات المتحدة، التي باشرت هي نفسها في تقديم دعم واسع للصادرات في ثمانينيات القرن العشرين، وبعض البلدان الأقلّ نموّا، الخاسر الرئيسي من هذه السياسات الحمائية والتصديرية وفي طليعة مؤيدي الإصلاحات في التجارة الزراعية.

إن للمسائل التجارية في قطاع الخدمات والتقنية العالية خصائص هامّة تعزّز أهميتها الاقتصادية والسياسية وتجعلها عسيرة على الحل بوجه خاص. وقد أصبحت هاتان الصناعتان في المقام الأول قطاعي النمو الرئيسيين للاقتصادات المتقدّمة، لاسيّما للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، استهدف عدد متنام من البلدان غير الصناعية، مثل البرازيل والهند وكوريا الجنوبية هذين القطاعين من أجل تطويرهما وحمايتهما من المنافسة الأجنبية. وإذ يصبح هذان القطاعان سريعا "الذرى المسيطرة" للاقتصاد العالمي المعاصر، فلا بدّ أن

تصبح المنافسة والمنازعات شرسة. ثانيا، يشكّل هذان القطاعان (إضافة إلى الزراعة) أسواق التصدير الآخذة في الاتّساع للولايات المتحدة وبالتالي هما موضع اهتمام متزايد لصانعي السياسة الأمريكيين الذين يعتبرون إلغاء القيود الأوروبية الغربية واليابانية وقيود البلدان الأقلّ نموّا ضدّ الصناعات الخدمية الأمريكية الاختبار الحاسم للعلاقات التجارية المستقبلية. ثالثا، تخترق الصناعات الخدمية (المال والاتصالات وتجهيز المعلومات) العلاقات والمؤسّسات الاجتماعية المحلّية، ممّا يعني وجود مقاومة قوية للضغوط الخارجية من أجل التغيير وفتح أسواق وطنية. مثلا، تواجه المطالب الأمريكية من اليابان بفتح اقتصادها في هذين المجالين مقاومة بسبب الاعتقاد بأنّها تهدّد القيم الثقافية اليابانية والاكتفاء الذّاتي الوطني في قطاعين استراتيجيين.

لقد اشتدّت حدّة النـزاع بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية حول الخدمات والصناعات العالية التقنية. وتعتقد الولايات المتحدة ودول متقدّمة أخرى بأنّه يتعذّر على البلدان النامية المطالبة بإمكانية وصول أكبر للأسواق الشمالية لمنتجاتها المتزايدة من السّلع المصنّعة ما لم تكن تلك البلدان مستعدّة للمعاملة بالمثل من خلال فتح أسواقها للصناعات الخدمية والعالية التقنية التابعة للبلدان المتقدّمة. بيد أن التجارة الحرّة للبلدان الحديثة التصنيع وغيرها من البلدان الأقلّ نموّا في الخدمات والتقنية العالية سوف تعني إمكانية وصول المصارف والشركات متعدّدة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة إلى اقتصادات البلدان النامية وصولا غير مقيّد، ممّا يحرم هذه البلدان من حماية وتطوير صناعاتها المماثلة. وتجادل البلدان الأقلّ نموّا بأنّها ستكون عندئذ متخلّفة إلى الأبد ومعتمدة على الاقتصادات الأكثر تقدّما في الصناعات العالية التقنية الآخذة في الاتّساع.

من ناحية أخرى، زادت حساسية الولايات المتحدة وإلى حدّ ما الاقتصادات المتقدّمة الأخرى إزاء مسائل التقنية العالية. إذ إنّ زيادة أهمية الانتشار التكنولوجي وزيادة الطبيعة الاعتباطية للميزة المقارنة فضلا عن الاهتمامات الأمنية العسكرية تؤدّي بالولايات المتحدة إلى إيلاء حماية صناعاتها العالية التقنية أولوية هامّة. وإضافة إلى ما تبذله الولايات المتحدة من جهود لإبطاء تدفق المعرفة الصناعية إلى الخارج، فإنها قد أدرجت

الحماية الدّولية لحقوق الملكية الفكرية على جدول أعمال المفاوضات التجارية[١٢]. إنّ هذا الجهد المتنامي الذي تبذله الولايات المتحدة لحماية الوضع المنافس للشركات الأمريكية ضدّ القرصنة الفكرية والانتشار المفرط في السرعة لميزتها المقارنة يناقض رغبة البلدان الأخرى في تسلّق السلّم التكنولوجي.

إنّ القطاعات الخدمية في مجال المال وتجهيز المعلومات وفي مجالات مماثلة وثيقة الارتباط بعمل الشركات متعدّدة الجنسيات فيما وراء البحار، ممّا يطرح مشكلة صعبة إذ إنّ هذه القطاعات صناعات ذات صلة بالبنية التحتية وتؤثّر في مجمل التحكّم بالاقتصاد وبتنافسيته الدّولية. ولكون هذه القطاعات مركزية في طريقة عمل اقتصاد ما وطريقة إنتاجه الأساسية، فإنها تميل إلى أن تؤمّم أو تنظّم إلى حدّ كبير. وهكذا، فإن أعلى حاجز تجاري يتعيّن التغلب عليه هو دور الدّولة في هذه القطاعات، وبالتالي باتت المفاوضات من أجل مزيد من التحرير الاقتصادي في الصناعات الخدمية ومن أجل إمكانية وصول الشركات المتعدّدة الجنسيات حساسة للغاية سياسيا. فزيادة الانفتاح تطرح مسألة ما إذا كان يلزم أم لا إضفاء انسجام أكبر على الممارسات والمؤسّسات المحلّية. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا قويا بضرورة توفير الانسجام لتمكين الشركات الأمريكية من العمل بنجاح في اليابان والبلدان الأقلّ نموّا، ولكن هذه الأخيرة تشجب الضغوط الأمريكية في هذا الاتجاه بوصفها شكلا جديدا من الإمبريالية وانتهاكا للسيادة الوطنية (Diaz – Alejandro, 1983, pp. 307- 308). وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية من أجل عقد مفاوضات متعدّدة الأطراف في هذه المجالات، فإنّ إمكانية معالجة هذه المسائل من خلال نهج الغات المتعدّد الأطراف والدّولة الأكثر رعاية موضع شك. وعلى الأرجح سيتمّ التفاوض عليها ثنائيا دون الرجوع إلى مبادئ الغات.

تجلّى النـزاع بين مزيد من تحرير التجارة والممارسات المحلّية بأقصى قدر من الفعالية في حالة اليابان، إذ رغم أن اليابان خفضت معظم حواجزها التجارية الرسمية (مع بعض الاستثناءات الهامّة، مثل الزراعة وصناعات محدّدة في مجال التقنية العالية)، وهو ما يصفه الأجانب بالهيكل اللاليبرالي للاقتصاد الياباني، فإنّ دور "التوجيه الإداري" للبيروقراطية، والسلوك الاقتصادي لليابانيين أنفسهم يجعلان اختراق السوق

---

(١٢) ثمّة قدر هائل من الأدبيات حول الأهمية المتزايدة لنقل أو انتشار التكنولوجيا في العلاقات الاقتصادية. وفي واقع الأمر، أصبحت التكنولوجيا عاملا مستقلا من عوامل الإنتاج. تعد (Giersch, 1982) مجموعة نموذجية لمختلف الآراء.

اليابانية أمرا صعبا جدّا. ومن الأمثلة ذات الصلة بالموضوع نظام التوزيع الياباني التقييدي وغير الفعال إلى حدّ كبير (على الأقل حسبما تحكم عليه المعايير الغربية)، المقصود جزئيا لحماية المخازن الصغيرة وسلامة أحياء المدن. كما كثيرا ما يتمّ الاستشهاد بأمثلة أخرى من الحواجز اليابانية. إنّ وجود تجمعات صناعية في اليابان وعلاقات تجارية قديمة فضلا عن أفضلية اليابانيين على التعامل تجاريا بعضهم مع بعض و"شراء سلع مصنوعة في اليابان" يشكّلان عقبات هائلة تحدّ من دخول االأجانب إلى السوق. وتساهم الضغوط الأمريكية على اليابانيين من أجل جعل هياكلهم المحلّية منسجمة مع الهياكل المحلّية للبلدان الغربية ومن أجل فتح اقتصادهم، بجلاء في نشوب نزاع اقتصادي، خاصّة حينما تكون الحواجز التجارية اليابانية الرسمية ، على الأقل، أدنى من الحواجز الأمريكية.

ورغم أن إلغاء الضوابط التنظيمية والخصخصة أصبحا موضوعين مهمّين في الخطاب الاقتصادي المعاصر، يظل تدخل الدّولة لحماية القيم المحلّية هو المعيار العالمي. وعلاوة على ذلك، من الصعوبة البالغة على تحرير التجارة المضي قدما بينما توجد مقاومة الانفتاح الاقتصادي المتزايد في صلب طبيعة مجتمع ما وفي أولوياته الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، قد يتعذّر حقّا إزالة الحواجز التي تعترض التجارة، على الأقل من خلال الوسائل التقليدية للمفاوضات المتعدّدة الأطراف. ويظلّ السؤال عمّا إذا كان يمكن أو لا يمكن لنظام تجاري ليبرالي الظهور في عالم مكوّن إلى حدّ كبير من دول "لا ليبرالية" سؤالا بالغ الإشكالية.

ومن بين العقبات الأخرى في طريق النجاح هو أنّ الغات لم يعد النادي الأمريكي-الأوروبي الغربي الذي كان عليه في ستّينيات القرن العشرين حتى عندما كان اليابانيون طرفا ثانويا. فلدى الغات ما يربو على تسعين لاعبا، ممّا يجعل قدرة ائتلاف ما على إعاقة جميع الإجراءات أسهل ممّا كان عليه الوضع في الماضي. وسيكون من الصعب جدا تحقيق اتفاق. فمثلا، طالبت الولايات المتحدة بأن يكون تحرير الخدمات الشاغل الرئيسي للمفاوضات ومع ذلك، أبدت البلدان الحديثة التصنيع الأكبر، مثل البرازيل والهند ويوغسلافيا، تحفّظات قوية بشأن تضمين الخدمات في الغات، إذ إنها قلقة من أن تربط البلدان المتقدّمة فتح أسواق بلدانها أمام الصادرات المصنّعة للبلدان الأقلّ نموّا بتقديم تنازلات تتعلّق بالخدمات والشركات المتعدّدة الجنسيات. إن المطلب الرئيسي لمعظم البلدان الأقلّ نموّا هو أن تفتح البلدان المتقدّمة أسواقها أمام السّلع المصنّعة للبلدان الأقلّ نموّا دون أن يتعيّن على هذه البلدان تقديم تنازلات بشأن الخدمات.

فالأوروبيون الغربيون منقسمون وبعض البلدان الأوروبية قد لا تستفيد سوى القليل من المفاوضات بل إنها من منظورها هي، قد تخسر الكثير. ورغم تحبيذ اليابانيين استمرار تخفيض الحواجز التجارية، فإنهم متردّدون في تقديم تنازلات في مجالي الزراعة والخدمات. حتى في الولايات المتحدة هناك صناعات أساسية وتقليدية تعارض تقديم تنازلات في قطاعاتها مقابل تقديم تنازلات أجنبية لصناعتي الخدمات والتقنية العالية الأمريكيتين. ويصعب إبداء تفاؤل بشأن آفاق للمفاوضات بدون زعامّة بارزة من الولايات المتحدة وبوجود معارضة قوية في الخارج (Aho and Aronson، 1985).

وهكذا، توحي التطوّرات التي حصلت في ثمانينيات القرن العشرين بأن التقدّم المثير الذي حقّقته الجولات المتعاقبة من المفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف في حقبة ما بعد الحرب قد انتهى بانتهاء جولة طوكيو. وفي كلّ من المراكز المهيمنة الثلاثة للاقتصاد الدّولي – أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان – وكذلك بين البلدان الأقلّ نموّا، نشأت مقاومة شديدة لمزيد من إزالة ما يعتبره بعض النقاد حواجز تجارية عبر مفاوضات متعدّدة الأطراف على أساس مبادئ الغات. ورغم أن التغيّرات في المواقف الوطنية والمصالح المحدّدة لا تعني بالضرورة انتهاء الجهود لإلغاء التقييدات التعريفية وغير التعريفية، فإنّها توحي بتحوّل طبيعة ووتيرة تحرير التجارة تحوّلا ملحوظا؛ وفي بعض الحالات، تقتضي بعض السياسات الوطنية تراجعا فعليا عمّا تحقّق من إنجازات في العقود العديدة الماضية.

أنماط تجارية جديدة

New Trading Patterns

في ثمانينيات القرن العشرين، كانت الحمائية الجديدة وتنامي آثار الاهتمامات الاقتصادية المحلّية بشأن العلاقات التجارية وزيادة أهمية منافسة احتكار القلّة والسياسة التجارية الاستراتيجية هي سبب التحوّلات في الأنماط العالمية للتجارة الدّولية. وإضافة إلى ذلك، فإنّ سرعة ارتفاع التنافسية التجارية للبلدان الحديثة التصنيع والديناميكية المتزايدة للميزة النّسبيّة قد وضعتا ضغطا شديدا على النظام. وقد حفزت هذه التطوّرات بدورها وضع نظريات جديدة بشأن العوامل المحدّدة للأنماط التجارية العالمية وزيادة التكهّن بمستقبل النظام التجاري الدّولي.

الحمائية الجديدة

The New Protectionism

لقد أزالت الجولات المتعاقبة لمفاوضات الغات معظم أوجه "الحمائية القديمة"، وبخاصّة التعريفات المرتفعة المتبقية من الانهيار الاقتصادي الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين. ومع ذلك، أوجدت مجموعة واسعة من الحواجز غير التعريفية، ووسائل أخرى، "حمائية جديدة" أصبحت عقبة رئيسية أمام مزيد من تحرير التجارة العالمية. وتتألّف هذه من إقامة حواجز غير تعريفية، مثل تشريع خاص بالمكونات المحلّية ومجموعة من التدابير التقييدية الأخرى (Deardorff and Stern, 1984). وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الإجراءات مصحوبة بمحاولات حكومية لتوسيع نطاق الصادرات ودعم قطاعات صناعية معيّنة عبر تلك السياسات مثل الدّعم المقدّم للصادرات، وكفالات ائتمانية وحوافز ضريبية لصناعات معيّنة. وباختصار، تستلزم الحمائية الجديدة سلطات استنسابية حكومية موسّعة تؤثّر في الأنماط التجارية والموقع العالمي للفعاليات الاقتصادية.

وحسبما أوضح ماكس كوردن، يصعب بوجه خاص أن تتأثّر الحمائية الجديدة عبر أساليب تقليدية من التحرّر التجاري (Corden, 1984b). يعقد "انعدام الانفتاح أو الشفافية" تقييم المدى الفعلي للحمائية التجارية. بل يصعب في العديد من الحالات، حتى التمييز بين الحواجز غير التعريفية والأنشطة المتميّزة بدرجة أكبر من الخصائص التقليدية مثل التفتيش الجمركي، ومتطلّبات الأداء وغير ذلك من الأنظمة الحكومية. وأحد العوامل المعقّدة الأخرى هو "الانتقال من قواعد صارمة إلى استنساب إداري" من خلال تدابير تتراوح بين سياسات مشتريات حكومية وضوابط على صرف القطع الأجنبي. كما تؤدّي "العودة إلى الثنائية" إلى تفاقم الحالة.

إن المظهر الرئيسي للحمائية الجديدة هو الاستخدام الحكومي لتقييدات التصدير الطوعية والترتيبات السوقية المنتظمة، أو ما يتلطّف الفرنسيون في تسميته "التجارة الحرّة المنظّمة". وحسب أحد التقديرات، فإن ما يقرب من ثلث السوق الأمريكية وبعض الأسواق الأوروبية في مجال السّلع المصنّعة كانت مشمولة بالحواجز غير التعريفية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين (Cline,1983, p. 16). ورغم أن مجموع النسبة

المئوية للتجارة العالمية المشمولة بتقييدات التصدير الطوعية يظلّ قليلا نسبيا، فقد تضخّم تأثيرها لكونها كثيرا ما تتجمع في قطاعات حرجة عديدة مثل المنسوجات والإلكترونيات والسّلع الجلدية، والفولاذ، وبخاصّة السيارات (Hindley, 1980, p. 316). وعموما، تتميّز هذه القطاعات الموجهة بالاستطاعة المفرطة العالمية (Strange and Tooze, 1981). كما أنها عادة صناعات تخضع بشدّة لقواعد النقابات التي هي مصادر هامّة لعمالة الطبقة الكادحة. وقد أخذت الميزة النّسبيّة في هذه القطاعات كثيفة العمالة والتي كانت سابقا مصادر النموّ الاقتصادي في البلدان المتقدّمة تنتقل سريعا إلى البلدان الآخذة في التصنيع حديثا حيث تشكّل فرص تصدير هامّة (Sen, 1984, p. 191).

كان النهوض الصناعي للبلدان حديثة التصنيع أبرز ما يكون في مجال السيارات وقطاعات مرتبطة بها مثل الفولاذ والآليات. وقد ظهرت هذه البلدان لأوّل مرّة في هذا القطاع، الذي كان في يوم من الأيام شرطا لا بدّ منه لاقتصاد متقدّم غربي، حين بدأت في تصدير المكونات عبر آليات مثل الاستثمار الأجنبي والمشاريع المشتركة والترتيبات التعاقدية. وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كانت هذه البلدان تصنع السيارات، وكانت، بخاصّة في حالة كوريا الجنوبية، تصدّر إلى الاقتصادات المتقدّمة. وفي غضون بضع سنوات قصيرة، تحوّلت الميزة النّسبيّة في هذه القطاعات تحوّلا كبيرا باتجاه البلدان حديثة التصنيع.

وانتشرت الحمائية الجديدة كذلك إلى قطاع الخدمات وإلى قطاع الصناعات العالية التقنية اللذين يعتقد أنّهما قطاعان استراتيجيان وأنّهما صناعتا نمو البلدان المتقدّمة مستقبلا. وغدت البلدان الآسيوية حديثة التصنيع مصدّرة هامّة لتلك الخدمات مثل الإنشاء؛ كما أنّ شرق آسيا مركز ناشئ في مجال صناعة الإلكترونيات وصناعة المعلومات. وبسبب الأهمية الاقتصادية والسياسية للقطاعات الأقدم والأكثر تقدّما على السواء فقد انخرطت القوى الصناعية الكبرى في مفاوضات حامية الوطيس وفي إجراءات أحادية الجانب لحماية أو زيادة حصصها السوقية النسبية في هذه المجالات (Hindley, 1980). وباتت هذه النـزعة نحو الحمائية القطاعية سمة رئيسية من سمات النظام التجاري المتطوّر (Lipson, 1982, pp. 428- 33). وسوف يناقش الفصل الختامي لهذا الكتاب مسألة أهميتها.

لقد تمثل الجهد الأول والأهم لتقسيم السوق العالمي ولتجزئة الحصص بالترتيب الطويل الأجل بشأن تجارة المنسوجات القطنية لسنة ١٩٦٢ والذي اتّسع نطاقه لاحقا ليصبح اتفاق المنسوجات المتعدّدة الألياف

لسنة ١٩٧٣ (Blackhurst, Marian, and Tumlir, 1977). وانتشرت ترتيبات مشابهة مماثلة للاتحادات الاحتكارية إلى مجالي السيارات والفولاذ وغيرهما من المجالات. وأرغمت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اليابان والبلدان حديثة التصنيع على الحدّ من صادراتها من سلع معيّنة "طواعية"؛ وتصرفت اليابان على نحو مماثل إزاء البلدان الآسيوية حديثة التصنيع. وإضافة إلى ذلك، بدأت بلدان متطوّرة في سن تشريع "المحتوى المحلّي" أو التهديد بسنه، أي اشتراط دمج المكونات المنتجة محلّيا في السّلع الأجنبية.

ورغم الاتفاق العام بأن الحواجز غير التعريفية عامل محدّد هام للأنماط التجارية العالمية، فإنه يصعب إن لم يكن يستحيل، قياس مداها أو تأثيرها بدقة. فالحواجز غير التعريفية موجودة منذ وقت طويل، ولكن زادت أهميتها النسبية مع تخفيض أو إزالة حواجز تعريفية أخرى. وما من شك في أن أهميتها قد زادت أيضا لأن البنود التي غطّتها قد تحوّلت من منتجات الصناعات الخفيفة إلى منتجات عالية التقنية، مثل السيارات وأجهزة التلفزيون الملونة، ورقاقات الحواسيب المتناهية الصغر. وممّا يزيد من حدّة الوطأة السياسية لكون اليابان هي المصدّر المستهدف في أغلب الأحيان. ومن الواضح، أن الحواجز غير التعريفية وتقييدات التصدير الطوعية، تغيّر هيكل التجارة العالمية على أقل تقدير؛ فقد أثرت الحمائية الجديدة في الذي يتاجر والذي نحّي جانبا، والذي يتم الاتجار به. ومع ذلك، فإن مدى تأثير الحمائية الجديدة في مجموع حجم التجارة العالمية يظلّ غير واضح.

إنّ أحد الأسباب التي تجعل التقديرات تختلف اختلافا كبيرا وتجعل من الصعب قياس المدى الفعلي للحواجز غير التعريفية هو أنها خافية عن الأنظار بحكم طبيعتها. وفي العديد من الحالات، حتى تحديد حاجز غير تعريفي يكون تحديدا ذاتيا؛ إذ إن ما يعتبره شخص ما حاجزا غير تعريفي يكون نشاطا مشروعا لشخص آخر. (فيما يخص قياس الحواجز غير التعريفية، (انظر Deardorff and Stern, 1984). ومع ذلك، من المؤكّد تماما أن نسبة كبيرة ومتزايدة من التجارة العالمية تقع في ثمانينيات القرن العشرين خارج الغات وتحكمها الحواجز غير التعريفية، وخصوصا تقييدات تصدير طوعية تمّ التفاوض عليها ثنائيا.

ويوجد اتجاه ملحوظ للتقليل من أهمية الحمائية الجديدة بسبب استمرار نموّ حجم مجموع التجارة والصادرات في السّلع المصنّعة لأكثر البلدان تأثرا بالتقييدات. ويجادل البعض، وهم مصيبون تماما، بأنّ الكثير من الحمائية الجديدة كان على شكل بلاغة سياسية ولم يترجم بعد إلى سياسة اقتصادية (Judith

Goldstein, 1985). وبالتالي، يوجد اتجاه قوي لصرف النظر عن الحمائية الجديدة. ومع ذلك، حسبما يلاحظ ما ربّما يكون أكثر التقارير موثوقية حول الحمائية، توحي دلالة متزايدة بأنّ آثار الحمائية الجديدة حقيقية وبأنّ تحوّلا هامّا في النظام التجاري آخذ في الحدوث (OECD, 1985, p. 19). وتوجد قيود تجارية وتدّخلات حكومية هامّة في عدد صغير نسبيا ولكنّه متزايد من القطاعات التي تشكّل أكثر من ربع التجارة العالمية في السّلع المصنّعة. وتشمل هذه القطاعات تلك القطاعات المحمية تقليديا مثل المنسوجات والفولاذ والأحذية فضلا عن تلك القطاعات التي لم تتأثّر في السابق مثل السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية وماكينات صنع الآلات. إن آليات التدخّل الحكومي في هذه المجالات هي تعريفات مرتفعة، وحواجز غير تعريفية ودعم مشوّه (OECD, 1985, p. 19).

وتوحي تقديرات محافظة بأنّ حصّة المنتجات المقيدة في مجموع واردات السّلع المصنّعة للولايات المتحدة زادت في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ من ٦ إلى ١٣ في المائة وأنه فيما يخصّ الجماعة الاقتصادية الأوروبية كانت الزيادة من ١١ إلى ١٥ في المائة. وفيما يتعلّق بالاقتصادات الكبرى ككل، قفزت فئات المنتجات الخاضعة للقيود من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مجموع استهلاك السّلع المصنّعة. وحسبما يفيد تقرير منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإنّ "نطاق الحماية داخل القطاعات المحمية تعمق واتسع على السواء"، وإن "الرقم المطلق للحواجز غير التعريفية" ارتفع أربعة أضعاف في الفترة بين ١٩٦٨ و١٩٨٣. على سبيل المثال، فإنّ التجارة فيما بين البلدان المتقدّمة في مجال السيارات (باستثناء التجارة داخل السوق الأوروبية المشتركة) والتي تأثّرت بالممارسات التمييزية زادت من أقل من واحد في المائة في سنة ١٩٧٣ إلى ٥٠ في المائة تقريبا في سنة ١٩٨٣! ومن الأهمية بمكان، أن إحياء النموّ الاقتصادي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين قد أخفق في عكس هذا الاتجاه الحمائي(OECD, 1985, p. 18) .

وكان أحد المظاهر الأخرى للحمائية الجديدة تأثيرها في هيكل التجارة الدّولية وموقع الصناعة العالمية. وكانت اليابان والبلدان الآسيوية حديثة التصنيع الهدفين الرئيسيين للحواجز غير التعريفية وتقييدات التصدير الطوعية. ففي الفترة بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٣، زادت حصّة صادراتها المتأثرة بالقيود التمييزية من ١٥ في المائة إلى أكثر من ٣٠ في المائة (OECD, 1985, p. 18). ووفقا لأحد المصادر، يخضع ما بين ٢٥

و٤٠ في المائة من صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لأنواع شتّى من تقييدات التصدير (*Far Eastern Economic Review*, October 25, 1984, p. 81).

وكانت لهذه التقييدات بدورها آثار متناقضة نوعا ما على هيكل السوق وعلى التجارة وعلى موقع الصناعة الدّولي. أولا، لقد عزّزت احتكارات الأقلية؛ ويثبط تنظيم القطاعات السوقية في احتكارات دخول شركات جديدة (Calder, 1985). وثانيا، لقد اضطرت البلدان المستهدفة إلى صعود السلم التكنولوجي ضمن خط إنتاج إلى صادرات ذات قيمة مضافة أعلى. فمثلا، إن تقييدات التصدير الطوعية على السيارات اليابانية أدّت باليابانيين إلى تحويل صادراتهم باتجاه الطرازات الفاخرة. وكان التأثير الثالث بعثرة الصناعة، وبخاصّة عبر الاستثمار المباشر من قبل الشركات متعدّدة الجنسيات، إلى مواقع جديدة في البلدان النامية غير الخاضعة بعد لتقييدات الصادرات الطوعية أو لاتفاقيات تسويق منتظمة. على سبيل المثال، لقد أرغمت التقييدات المفروضة على اليابانيين تحوّل الإنتاج في الإلكترونيات والفولاذ ومنتجات أخرى إلى البلدان الآسيوية حديثة التصنيع، وإذ أصبحت هذه البلدان نفسها خاضعة لتقييدات التصدير الطوعية، فقد جرى التحوّل إلى بلدان أخرى أقلّ نموّا. وممّا يثير السخرية، أن نتيجة هذه الدينامية هي أن لدى تقييدات التصدير الطوعية نزعة للانتشار إلى مستويات تكنولوجيا أعلى وإلى عدد متزايد من البلدان المصدّرة ولتشجيع زيادة نظم واسعة النطاق لمنع الشحن من باخرة إلى أخرى (الأخطرمة)، فيما تحاول الحكومات وجماعات الضغط مجاراة هذه التطوّرات والحدّ من تأثيرها. وأدّى ذلك إلى استطاعة فائضة عالمية متزايدة في عدد متنام من القطاعات الصناعية وإلى تخط متواصل للحمائية الجديدة داخل مزيد من مجالات الإنتاج والبلدان المصدّرة.

ومن بين الآثار الأخرى للحمائية الجديدة تغيير آلية المفاوضات التجارية وزيادة مجمل مدى التمييز، ممّا ينتهك مبدأ الدّولة الأكثر رعاية غير المشروط. وحسب تقرير منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حصل تحوّل هام بعيدا عن المادّة التاسعة عشرة لاتفاقية الغات (المطبقة على أساس غير تمييزي) وباتجاه الثنائية والتميز(OECD, 1985, p. 18) . ولما كانت تقييدات التصدير الطوعية تخلق منافع اقتصادية مربحة يتقاسمها المصدرون الأجانب المميزون والصناعات المحلّية المحمية، فقد كثّفت إلى حدّ

كبير سياسة التجارة الدّولية ومسألة من يستفيد من هذه الممارسات. وبالطبع، كان المستهلكون في البلدان المستوردة الخاسرين الرئيسيين.

ولربّما أبطأت الحمائية الجديدة وشوّهت التحوّل العالمي في موقع الإنتاج الصناعي وما ينجم عن ذلك من تغيير في الأنماط التجارية ولكنّها بالتأكيد لم تمنع ذلك (Strange, 1985c). وبالفعل، فإنّ إحدى أبرز سمات الاقتصاد السياسي الدّولي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين هي سرعة نشوء البلدان حديثة التصنيع كمنتجة ومصدّرة للمنتجات المصنّعة (OECD, 1986). وتتركز عملية التصنيع السريع عموما في البلدان الحديثة التصنيع الأصغر في حوض المحيط الهادئ وفي عدد قليل نسبيا من البلدان الكبيرة ذات الإمكانيات الهائلة مثل الهند والبرازيل. ويتوازى هذا التحوّل التاريخي للتقسيم الدّولي للعمل مع التغيّرات التي رافقت التصنيع السابق للولايات المتحدة وأوروبا القارية.

حصل التحوّل السابق في عصر كان لا يزال فيه لمبدأ عدم التدخّل تأثير في الأقل في اقتصاد بريطانيا العظمى المهيمن الهابط. بيد أنه في نهاية هذا القرن، تقاوم الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بقوة عمل القوى السوقية. فقد أدخلت الشركات متعدّدة الجنسيات والإنتاج الدّولي تغييرا عميقا في الاقتصاد السياسي الدّولي. وحينما تحوّلت الميزة النّسبيّة إلى اليابان والبلدان الحديثة التصنيع، نقلت الشركات متعدّدة الجنسيات الأمريكية وغيرها موقع الإنتاج إلى بلدان أخرى. وغالبا ما استجابت الحكومات بتشجيع هذا التطوّر. إنّ شبكة معقّدة من التحالفات الاقتصادية وتقاسم الإنتاج آخذة في النشوء بين الحكومات الوطنية وشركات مختلفة الجنسيات، ممّا قد يخفّف بعض المنازعات السياسية التي ولدتها الحمائية الجديدة. وأخيرا، يساعد استمرار تفوّق الولايات المتحدة العسكري والروابط الأمنية بين القوى الاقتصادية المسيطرة على تهدئة المنازعات الدّولية. وهذه السمات الجديدة والمتناقضة للاقتصاد السياسي الدّولي تجعل من الصعب الاستقراء من التجارب السابقة.

ومع استمرار انتشار الحمائية الجديدة، ينبغي طرح عدد من الأسئلة بشأن ما رتّبته من آثار على اقتصادات وسياسات الاقتصاد السياسي الدّولي الناشئ:

- ما هي الشركات والبلدان التي سوف تدرج في النظم التجارية والأسواق العالمية المنضمّة في اتحادات احتكارية؟
- من الذي سيتقاسم المنافع الاقتصادية ومن الذي سوف يستبعد؟
- على أي أساس سياسي أو أساس آخر سيتمّ تقرير تلك الأمور؟
- هل ستسعى البلدان القوية إلى مكافأة أصدقائها ومعاقبة أعدائها من خلال تحديد تقييدات التصدير الطوعية واتفاقات التسويق المنظّمة[١٣]؟
- كيف يمكن تحديد عمليات المبادلة وكيف يمكن إبرام اتفاقات دولية بنجاح، بالنظر إلى الصعوبة المتأصّلة في قياس مدى الحواجز غير التعريفية وتكاليف الرفاه ومدى فوائد إزالتها؟
- هل تعني الحمائية الجديدة حتما انهيار الاقتصاد العالمي أشبه بالانهيار الذي حصل في ثلاثينيات القرن العشرين أم تعني مجرّد تحوّله إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية العالمية الأكثر استقرارا من الناحية السياسية والأكثر ديمومة من الناحية السياسية؟ لن تكشف الأجوبة عن هذه الأسئلة الهامّة إلا في العقود العديدة القادمة.

آثار السياسات المحلّية

The Effects of Foreign Policy

إنّ السياسات الاقتصادية المحلّية للحكومات الوطنية وتفاعلات هذه السياسات عوامل هامة لتحديد حجم واتجاه التجارة الدّولية. ومن المفارقات أنه، عندما زاد الترابط الاقتصادي الدّولي، ازدادت أهمية السياسات الوطنية فيما يخصّ العلاقات التجارية. وكان من المتوقع أن يؤدّي التحوّل من أسعار صرف ثابتة إلى مرنة إلى تقليل أهمية السياسات المحلّية ولكنّه زادها بدلا عن ذلك. إنّ تأثير سياسات الاقتصاد الكلّي في

---

(١٣) إن الحقيقة المشار إليها أعلاه بأن تقييدات التصدير الطوعية تخلق منافع اقتصادية وتنشئ اتحادا احتكاريا للتصدير تطرح الأسئلة السياسية العميقة الأهمية حول من الذي يجني المنافع ومن الذي يستفيد من الاندماج في الاتحاد الاحتكاري (Hindley, 1980).

التجارة الدّولية معقّد ومنتشر وهو موضوع جدل خلافي فيما بين مدارس متنافسة عديدة للنظرية الاقتصادية، بما فيها الكينيزيون، وأنصار نظرية النقدية التقليديون ومدرسة التوقعات العقلانية. بيد أنّه من المؤكّد أنّ السياسات النقدية والمالية على السواء تؤثّر بقوة في المتغيّرات الاقتصادية العديدة التي بدورها (إلى جانب السياسة التجارية) تحدّد أنماط العالم التجارية. إنّ الانكماش الهائل في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأولى من إدارة ريغان ومن ثمّ السياسات التوسّعية الأضخم بكثير التي بدأت في أواخر سنة ١٩٨٢ (في الوقت نفسه الذي كان فيه شركاء الولايات المتحدة الاقتصاديون الرئيسيون يمارسون سياسات تقييدية) ليسوا سوى أحدث وأكثر الأمثلة إثارة لما ترتّبه السياسات الاقتصادية الكلّية من آثار متقلّبة على العلاقات التجارية.

إنّ ما نجم من حالات اختلال التوازن الهائلة في التجارة والمدفوعات للولايات المتحدة قد أعطت زخما قويا للمشاعر الحمائية. كانت هناك فترة مطولة من النشاط الاقتصادي العالمي الدوري وقد زاد سلوك الاقتصاد العالمي هذا من ازدهار إلى تعثر في سرعة انتشار الحمائية من خلال وطأتها المدمرة على قطاعات اقتصادية محدّدة ومن خلال تأثيرها الأعم في التوقّعات الاقتصادية. وتحاول فرادى الاقتصادات التخفيف من الوطأة الداخلية للقوى الخارجية التي ليس لها سوى سيطرة قليلة عليها. ولا ريب في أنّ الضغوط الحمائية سوف تستمرّ في الازدياد ما لم يمكن حل المشاكل التي أوجدتها السياسات الاقتصادية الكلّية وتفاعلاتها من خلال تنسيق السياسات الدّولية فيما بين القوى الاقتصادية المهيمنة.

كما تؤثّر السياسات الاقتصادية الجزئية في أنماط التجارة الدّولية. وإن التطوّر الأهم والأكثر إثارة للجدل في هذا المجال هو اتّساع تعويل عدد من الاقتصادات المتقدّمة على السياسة الصناعية. ورغم أنّ السياسة الصناعية تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، "فهي تنطوي على المساهمة الفعّالة للدّولة في صوغ شكل النمط الصناعي للتنمية" (R. Baldwin, 1984c, p. 26)؛ وتتراوح الوسائل المستخدمة بين تقديم مساعدة مالية لصناعات محدّدة وتحديد حكومي لمستويات الإنتاج.

كما أنّ القصد من السياسة الصناعية، التي تستخدم أحيانا لمساعدة الصناعات الشائخة أو الفانية، هو خلق صناعات جديدة، وخصوصا صناعات تصدير في قطاعات ناشئة في مجال التقنية العالية. ومن خلال "انتقاء الفائزين" واستهداف صناعات معيّنة لتطويرها ودعمها ماليا، مثل دعم الصادرات، تحاول

الحكومات على نحو منهجي تطوير ميزة نسبيّة وتشجيع التنافسية الدّولية. وهناك في كلّ اقتصاد سوقي تقريبا شراكة هامّة بين الحكومة والشركات لغرض تشجيع الصادرات واقتناص أسواق عالمية. ويتجلّى هذا بشكل تام في بعض الاقتصادات، وبشكل أكثر مباشرة وبراعة في اقتصادات أخرى. مثلا، في الولايات المتحدة (حسبما يدّعي الأوروبيون الغربيون بحق)، يشكّل الإنفاق على البحث والتطوير العسكري مثل الإنفاق على مبادرة الرئيس ريغان للدفاع الاستراتيجي دعما هامّا للتكنولوجيات ذات الأهمية التجارية.

من الواضح أنّ التدخّل المنظّم لدولة ما في اقتصادها وتطوّرها الصناعي ليس بالأمر الجديد. ففي أواخر القرن التاسع عشر، كان الألمان أوّل من حوّلوا اقتصادهم واستحوذوا على أسواق عالمية من خلال اعتماد مثل هذه السياسات التدخّلية (Veblen, 1939). وتشكّل إيطاليا الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين وروسيا السوفياتية مثالين أقرب عهدا. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان أكثر من نفّذ سياسات صناعية على نحو منظّم – سياسات كان لها الفضل في دفع تلك الدّولة الجزرية من هزيمة ساحقة إلى وضع يأتي في طليعة الاقتصاد المنافس في العالم، أو على الأقل يحتلّ مركز ثاني أكثر اقتصاد منافسة (.C Johnson, 1982). ولقد حفز نجاح "اليابان المتحدة" بلدا تلو الآخر على اعتماد سياسات صناعية وسياسات ذات صلة لتحسين وضعه الاقتصادي والتجاري، رغم أنّ اليابانيين أنفسهم أخذوا يتخلّون عن أوجه عديدة من سياستهم الصناعية ويتحرّكون نحو تحرير أكبر لاقتصادهم.

إنّ الحمائية الجديدة والنجاح الملاحظ الذي حقّقته السياسة الصناعية اليابانية أخذا يغيّران قواعد اللعبة في نواح هامّة. ففي حين كان الغرض الرئيسي للحمائية القديمة هو حماية صناعات مهدّدة ودعم استراتيجية إحلال الواردات، فإنّ أحد الأهداف الرئيسية للحمائية الجديدة والسياسة الصناعية هو خلق ميزة نسبيّة وصناعات منافسة دوليا، وخصوصا من جهة "القيمة المضافة العالية" للطيف الصناعي، وكذلك تعزيز استراتيجية نموّ مستحثة بالتصدير. ويسعى مزيد من الدّول إلى تثبيت سيطرتها في إنتاج وتصدير سلع "دورة المنتج"، أي منتجات تتميّز باستخدام تقنية عالية. وستتمّ لاحقا في هذا الفصل مناقشة الممارسة المتزايدة "لحق الشفعة الصناعية أو التكنولوجية" التي من خلالها تحاول الدّول القفز فوق منافسيها إلى مستويات أعلى من التكنولوجيا الصناعية.

إنّ زيادة أهمية التكنولوجيا والتغيير التكنولوجي والانتشار التكنولوجي من أجل التنافسية الدّولية وما ينجم عن ذلك من الطبيعة الأكثر جزافية للميزة النّسبيّة في تحديد الأنماط التجارية تؤدّي إلى أشكال جديدة من الحمائية التكنولوجية وسياسة التدخّل الحكومي. وتحاول الدّول إبطاء انتشار تكنولوجياتها الخاصّة بها بينما ترغم أيضا دولا أخرى على مشاطرتها تكنولوجياتها. إنّ التقييدية الحكومية بشأن نقل التكنولوجيا لأسباب تجارية تتسع بتعزيز أهمية "التكنولوجيا المزدوجة" للأمن القومي، أي التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية والتجارية على السواء (Gilpin, 1982). وتنعكس هذه الأهمية المعزّزة للتكنولوجيا الصناعية في العلاقات الاقتصادية في مبادلة الوصول إلى الأسواق بعمليات نقل التكنولوجيا، ودور تقاسم التكنولوجيا في تحالفات بين الشركات، وما يتّصل بذلك من ممارسات (Nussbaum, 1983). وتتّجه المسائل التكنولوجية، لا محالة، إلى أن تصبح من بين أهم المسائل في الاقتصاد السياسي الدّولي.

إنّ تطوير أشكال جديدة من سياسة تدخّل الدّولة مثل التعويل على الشركات المؤمّمة والدّور الحاسم الذي تلعبه في معظم البلدان المتقدّمة المشاريع المشتركة التي تمولها وتنظمها الحكومة يعكسان عددا من التغيّرات في البيئة الاقتصادية والسياسية : مزيد من الترابط الاقتصادي العالمي وانفتاح الاقتصاد أمام السّلع الأجنبية، وابتكار مجموعة واسعة من أدوات السياسة التي تستطيع الدّول من خلالها التدخّل والتأثير في التطوّرات الصناعية، وتنامي دور منافسة تحتكرها أقلّية في تحديد الأنماط التجارية. ويتنامى الإدراك في سائر أنحاء العالم بأنّ التنمية الاقتصادية تحتاج إلى عمل صناعات تصديرية فعّالة؛ وتلجأ الحكومات (بحكمة أو بدون حكمة) إلى سياسات صناعية تحقيقا لهذا الهدف (Strange, 1985c). وبما أنّ اليابان هي النموذج الطليعي لهذه الجهود، فستكون سياساتها وإجراء تقييم لنجاحها محور مناقشتنا لسياسة تدخّل الحكومة.

وحسبما أوضح زميلي افيناش ديكسيت (Avinash Dixit)، يمكن تصنيف التدخّل الحكومي في الاقتصاد من حيث السياسات الكلّية والتعويضية أو التكيفية. ولكلّ منها درجات متفاوتة من النجاح، في اليابان ومقلديها على السواء. وإنّ الأسس المنطقية المختلفة والنجاحات النسبية لهذه السياسات بحاجة إلى أن يميّز أحدها عن الآخر، ولكن غالبا ما لا تتم هذه التمييزات؛ بل هناك بالفعل اتجاه لإدراجها جميعا تحت عنوان السياسة الصناعية وبالتالي إعطاء السياسة الصناعية بحدّ ذاتها فضلا لا تستحقّه.

تشير السياسات الكلّية إلى شتّى الجهود التي تبذلها الدّولة على مستوى إجمالي من أجل تسهيل تشغيل سلس للأسواق وتجميع عوامل الإنتاج الأساسية. ولا تشمل هذه السياسات فقط ما يسمّى عادة السياسة "الاقتصادية الكلّية"، أي السياسات المالية والنقدية، بل أيضا سياسات عامّة أخرى تؤثّر في مجمل الاقتصاد مثل دعم التعليم وتمويل البحث والتطوير الأساسيين، وتشجيع معدّلات مرتفعة من الادّخارات الوطنية. فمثلا، حافظت اليابان في فترة ما بعد الحرب على مستوى من الادّخارات والاستثمارات الوطنية بلغ ضعفي مستوى الولايات المتحدة. وشجّعت سياستها سرعة نموّ الإنتاجية، وزيادات أجور معتدلة واستيراد التكنولوجيا الأجنبية بموجب ترخيص بدلا من خلال استثمار مباشر، وتحويل العمالة من الزراعة إلى قطاعات صناعية أكثر إنتاجية. وداخليا، حفزت الحكومة اليابانية المنافسة الشديدة في قطاعات صناعية حرجة في الوقت نفسه الذي ثبطت فيه وزارة التجارة الدّولية والصناعة المنافسة المزعجة عبر البحار. وباختصار، كانت اليابان، مع بعض الاستثناءات الهامّة، مثالا على أفكار آدم سميث أكثر ممّا هي على أفكار جون مينارد كينيس في سياساتها الاقتصادية الإجمالية.

وثمّة نوع آخر من السياسة الاقتصادية يمكن تسميتها تعويضية. فالفعاليات الاقتصادية المستمرّة تفرز رابحين وخاسرين في كلّ مكان. ورغم أنّه ما من مجتمع بستطيع تعويض جميع الخاسرين، إذ قد تكون التكاليف في أوقات التغيّر السريع مؤلمة وضارة بصفة خاصّة لفئات معيّنة وبالتالي تستلزم مساعدة حكومية. فمثلا، قد تضع الحكومة برامج لكبح العمال الذين أصبحت مهاراتهم عتيقة من جرّاء التحوّلات في الميزة النّسبيّة الوطنية. وقد أصبحت هذه السياسات التعويضية سمة لا تتجزّأ من سمات دولة الرفاه الحديثة (Kindleberger, 1978c, p. 5).

ويوجد نوع من تدخّل الدّولة أكثر إثارة للخلاف في ما يسمّى التكيّف الهيكلي أو السياسات الصناعية التي تستهدف التأثير في الطرائق التي بموجبها يستجيب الهيكل الاقتصادي، أي التنظيم والتكوين الوطنيان للقطاعات الاقتصادية، للقوى الخارجية أو يحاول تولّي الزعامّة الدّولية في صناعة ما. وقد تشمل هذه السياسات استهداف قطاعات صناعية محدّدة من أجل التدخّل البحثي وصناعات وتقانات معيّنة للتنمية التجارية. ويعتقد معظم علماء الاقتصاد أنّ هذه السياسات ربّما لا تكون ضرورية في اقتصاد سوقي،

باستثناء محتمل لعدد قليل من المجالات التي قد يوجد فيها إخفاق سوقي أو سلعة جماعية (مثلا، الحدّ من التلوث، الصحة العامّة أو الأمن القومي).

ونجح اليابانيون وبعض البلدان الحديثة التصنيع نجاحا استثنائيا في استخدامهم السياسة الكلّية. فقد مارست اقتصاداتهم سياسات مالية ونقدية رائعة موجهة نحو النموّ، وقاموا باستثمارات كبيرة في مجال التعليم، وشجّعوا معدّلات مرتفعة من المدّخرات الوطنية على نحو استثنائي. وكانت القوّة الدّافعة لهذه السياسات هي تكديس عوامل الإنتاج الأساسية وزيادة مجمل فعالية الاقتصاد. ومع ذلك، يصحّ الاستنتاج أنّ هذا النوع من السياسة "الصناعية الكلّية" وتدخّل الدّولة يعمل بنجاح. كما مارست اليابان وعدد من المجتمعات الأخرى سياسات تعويضية بدرجة عالية من النجاح الاقتصادي.

إنّ سجل فعالية سياسة التكيّف الهيكلي (أي ما يسمّى عادة سياسة صناعية) غير واضح؛ إذ من الصعب، إن لم يكن متعذّرا، التوصل إلى أي استنتاج حاسم. فمثلا، من المشكوك فيه أن نجاح اليابان الباهر في مجال من المنتجات تلو الآخر يمكن أن يعزى بصورة أساسية إلى حدّة ذهن وزارة التجارة الدّولية والصناعة وإلى مديري اليابان الاقتصاديين. بل إنه ليس من المؤكّد حقّا أنّ هذه الوزارة وسياساتها الصناعية قد فاقت أداء السوق. هناك رواية تقول إنّ الوزارة عارضت في البداية دخول اليابان إلى السوق العالمية للسيارات. ومن ناحية أخرى، لا يكفي الردّ، مثلما يفعل المتشكّكون، بأنّ البيروقراطيين ورجال الأعمال اليابانيين بكلّ بساطة جالوا ببصرهم حول العالم ليروا ما كان يفعله الآخرون ثمّ استغلّوا الين الياباني المبخس القيمة وعوامل الإنتاج المتراكمة والميزة النّسبيّة في إنتاج الجملة المنخفض الكلفة لمنتجات منمّطة. وينبغي على أقل تقدير إرجاع الفضل للوزارة وسياساتها لتشجيع وتمكين الشركات اليابانية من ارتقاء السلم التكنولوجي (C. Johnson, 1982).

يعزو البعض إلى حدّ كبير نجاح اليابان إلى سياساتها الكلّية، وهي بلا ريب أفضل مثال عالمي على تطبيق علم اقتصاد "جهة العرض" (Gibney, 1982, p. 5). ويلفت آخرون الانتباه إلى الكلفة العالية لتلك السياسات الصناعية غير الصحيحة التي أدّت إلى توسّع زائد وطاقة فائضة في عدد من القطاعات الصناعية مثل بناء السفن والصب والمنسوجات. وقد أدّت السياسات اليابانية إلى تركيز مفرط في قطاعات صناعية معيّنة وما نجم عن ذلك من توليد للصادرات التي أثارت امتعاضا أجنبيا. وينبغي حاليا تعليق الحكم بشأن

قدرة اليابان أو أية دولة أخرى على انتقاء "الفائزين" وتوجيه عملية التكيّف الهيكلي توجيها ملائما. ومع ذلك، يمكن القول إنّ اليابانيّين حقّقوا نجاحا كبيرا في تحسين وتسويق الابتكارات التكنولوجية لمجتمعات أخرى، مثلما فعلت الولايات المتحدة إبان صعودها إلى التفوق الصناعي قبل قرن من الزمان.

إنّ أهم درس يجب استخلاصه من نجاح اليابان وقوى صناعية أخرى سريعة الصعود يتّصل بالمفهوم المتغيّر للميزة النّسبيّة وما يرتّبه من آثار على السياسة الوطنية والممارسات التجارية وفي النهاية على النظرية الاقتصادية. وما من شك في أنّ هذه البلدان أثبتت أنّه يمكن إيجاد ميزة نسبيّة بالمعنى الكلّي من خلال سياسات وطنية ملائمة تسهّل تراكم عوامل الإنتاج. وبالطبع، فقد أقرّ علماء الاقتصاد منذ زمن طويل بالطبيعة الديناميكية للميزة النّسبيّة؛ غير أنّ الأداء المنافس لليابان والبلدان الحديثة التصنيع في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد أضفى أهمية جديدة على هذه الميزة من النظرية التجارية.

وبصرف النظر عن الكيفية التي يقيّم بها المرء هذه التطوّرات، لا ريب في أنّ السياسة الصناعية (سواء تمّ تصوّرها بغباء أو بذكاء) والسياسة التجارية (ليبرالية كانت أم حمائية) تزدادان اندماجا محكما. وكما لاحظ عالم الاقتصاد جيه. ديفيد ريتشاردسون (J. David Richardson)، تستخدم السياسات التجارية والصناعية في محاولة لخلق أنواع معينة من الهياكل الصناعية (Richardson, 1984, p. 4). وتستخدم الدّول كلا من حماية الواردات وترويج الصادرات من أجل حماية صناعات تقليدية عالية العمالة وهي في الوقت ذاته تؤمّن مركزا قويا في صناعات المستقبل العالية التقنية.

وتختلف هذه الأنواع الجديدة من السياسات عن أشكال سابقة للحمائية وتدخّل الدّولة من حيث إنّها عادة انتقائية ولقطاعات معينة بدلا من كونها شاملة، والقصد منها حماية أو ترويج قطاعات صناعية محدّدة (Aggarwal, 1985). وإنّ الحمائية والسياسات الصناعية بجميع أنواعها آخذة في الازدياد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين وهي تستهدف في المقام الأوّل حماية وتنشيط تلك القطاعات الاقتصادية التي يعتبرها الزعماء السياسيون أوثق القطاعات صلة بالرفاه المحلّي وبالطموحات السياسية للأمة.

السياسة التجارية الاستراتيجية

Strategic Trade Policy

تتأثّر التجارة الدّولية أيضا بالأهمية المتزايدة للسياسة التجارية الاستراتيجية. إنها محاولة من قبل الدّولة لتغيير البيئة الاستراتيجية الدّولية بوسائل تعطي ميزة لمؤسّسات البلد الداخلية التي تحتكرها القلّة. وتسعى الدّولة من خلال سياسات الحماية والدعم وغيرها من السياسات إلى أن تؤمّن لشركاتها حصّة أكبر من السوق وبالتالي من المنافع الاقتصادية الموجودة في أية سوق تحتكرها القلّة. ولأنّ باستطاعة دول أخرى أيضا أن تسعى إلى التأثير في طبيعة المنافسة الدّولية، فإنّ السياسة التجارية وعلاقات التبادل التجاري تتميّز بتفاعل استراتيجي (Buckley, 1986, p. 3)

ورغم أنّ مدى وأهمية السياسة التجارية الاستراتيجية موضع خلاف شديد، فمن المؤكّد أنّ ممارسة سلطة الدّولة في الحلبة الدّولية عبر استخدام الوعد والوعيد وأساليب مساومة أخرى بغية تغيير النظام التجاري على نحو يحسّن وضع السوق ويزيد أرباح الشركات الوطنية إنّما هي ذات أهمية متزايدة. وإنّ العوامل التي تقف وراء هذا التغيير هي الطبيعة الديناميكية المتزايدة للميزة النّسبيّة ونشوء الشركة متعدّدة الجنسيات والزيادة الكبيرة في أهمية منافسة احتكار القلّة أو المنافسة غير الكاملة في العلاقات التجارية (Helpman and Krugman, 1985) [١٤].

وحسبما لاحظ عدد من علماء الاقتصاد، فإن البيئة الاقتصادية الدّولية هي بيئة تتميّز إلى حدّ كبير بمنافسة احتكار القلّة والتفاعل الاستراتيجي (Kierzkowski, 1984). في العالم المنافس على الوجه الأكمل لنظرية التجارة القويمة، فإنّ عدد الفاعلين كبير للغاية وحجمهم الفردي صغير للغاية بحيث لا يمكنهم تحديد النتائج الاقتصادية؛ وفي سوق اقتصادية كهذه تستند القرارات أساسا إلى متغيّرات مثل سعر السّلع وجودتها ومواصفاتها. فالبيئة الاستراتيجية هي بيئة تتكوّن من عدد قليل نسبيا من الفاعلين الكبار؛ وفي

---

(١٤) هناك جدل متنام وهام فيما بين علماء الاقتصاد حول إمكانية السياسة التجارية الاستراتيجية. والقضية هي ما إذا كان باستطاعة دولة أن تعتمد بنجاح سياسات تحوّل الأرباح باتجاه شركاتها هي. ويتضمّن كروغمان (١٩٨٦) أهم الآراء حول هذه القضية.

مثل هذه السوق غير الكاملة أو التي تحتكرها القلّة، يمكن للفاعلين الأقوياء التأثير في نتائج السوق بشكل ملحوظ. ويحتاج وضع استراتيجي ذو عدد محدود من المشاركين الهامّين إلى أن يولي كلّ لاعب مزيدا من الانتباه لسياسات واستجابات الفاعلين الآخرين.

يجب على الحكومات لدى صوغ سياساتها أن تحيط علما بأفعال حكومات أخرى وردود فعلها المحتملة وأن تحاول التأثير فيها، إذ إنّ تفاعلات السياسات تغدو ذات أهمية حاسمة. على سبيل المثال، هل سترد حكومات أخرى على مبادرة ذات علاقة بالسياسات بالثأر أم بالتعاون ؟ ما هي التهديدات أو الوعود التي يمكن لها أن تؤثّر في الرّدّ المحتمل؟ هل الإجراءات الوقائية أو الانتقامية هي أنجع سبيل ؟ إنّ تفاعل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين يؤثر في نحو متزايد في العلاقات التجارية من نواح هامّة.

بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، زادت أهمية التفاعل الاستراتيجي والمساومة الحكومية في الاقتصاد السياسي الدّولي نتيجة اتّساع الدّور العالمي للشركة متعدّدة الجنسيات وزيادة الترابط الاقتصادي فيما بين الاقتصادات الوطنية. ولم يكن الشيء الجديد في هذا الوضع هو منافسة احتكار القلّة في حدّ ذاتها، إذ إنّ هذه المنافسة كانت موجودة منذ زمن طويل، وإنّما كان زيادة أهمية العوامل غير السّعرية في المنافسة وبروز شركات قوية متعدّدة الجنسيات ذات جنسيات متنافسة، وتعزيز دور الدّولة في محاولة لمساعدة شركاتها هي والتأثير في "قواعد اللعبة" (Grossman and Richardson, 1985, p.6). ونتيجة لذلك، قلّت في عدد من القطاعات الاقتصادية وثاقة صلة النموذج الليبرالي القويم للمنافسة المتنافرة الأجزاء التي يفترض أن يكون فيها فرادى المستهلكين والمنتجين آخذي أسعار (أي حيث السوق بمفردها هي التي تحدّد السعر) ولا تكون الدّولة مشاركة فيها. وفي العديد من القطاعات الصناعية، وبخاصّة في مجالات التقنية العالية، أصبحت التجارة الدّولية تحت سيطرة الشركات المتعدّدة الجنسيات الضخمة التي يمكنها أن تؤثّر تأثيرا قويا في الأسعار النسبية والأنماط التجارية وموقع الفعاليات الاقتصادية.

تسمح سوق تحتكرها قلّة مكونة من شركات كبيرة جدّا بوجود أرباح هائلة وبحدوث تحوّل في الأرباح. ويستطيع فرادى المنتجين استغلال ميزة تكنولوجية أو أخرى لزيادة مردودهم الاقتصادي. وعندما تدرك الحكومات أنّ السوق الدّولية هي حقا سوق ذات منافسة غير كاملة بدلا من كونها المنافسة المثالية للنظرية الليبرالية، فقد تجادل حقّا بأنّه من الأفضل كثيرا لشركاتها، بدلا من شركات دول أخرى، التمتّع بالأرباح

العالية الناتجة عن ذلك (Dixit and Grossman, 1984, p.1). إنّ هذا العالم الحقيقي من المنافسة غير الكاملة والشركات المتعدّدة الجنسيات هو الذي يغري الحكومات بتقديم دعم للأبطال الاقتصاديين الوطنيين لبلد ما وتطوير سياسة تجارية استراتيجية تحوّل الأرباح إلى شركات وطنية (Grossman and Richardson, 1985).

تتحدّى النظرية التجارية الاستراتيجية النظرية التجارية الليبرالية التقليدية، إذ تشدّد على أن "سياسة تجارية فعالة" يمكن أن تعود بالنفع على بلد ما أكثر مما تفعله سياسة تجارة حرّة (Krugman, 1986, p.12). في المقام الأول، تستطيع سياسة وطنية فعالة الاستحواذ على "منافع" تخلقها حالة تجارية تحتكرها قلّة؛ ويمكن أن تمارس الدّولة سياسات تعطي مزايا كبيرة أو منافع مماثلة لشركاتها الوطنية. وثانيا، لدى الدّولة حافز قوي للتدخّل في العلاقات التجارية لأنّ الابتكار التكنولوجي قد أصبح عاملا هامّا في التنافسية الدّولية وأنّ الميزة النّسبيّة جزافية إلى حدّ كبير، وتوجد آثار دخيلة أو مخلفات من صناعة إلى أخرى؛ وتستطيع المعرفة المولّدة في قطاع واحد أن تعود بالنفع على قطاعات أخرى وترفع مجمل المستوى التكنولوجي للاقتصاد. وهكذا، ينبغي للدّولة أن تدعم وتحمي تلك القطاعات الصناعية التي تفرز منافع وتعتبر بأنّها ذات قيمة استراتيجية للتنافسية الدّولية.

إنّ الأهمية المتزايدة للسياسة التجارية الاستراتيجية هي ناتج ما جرى تحديده آنفا بكونه نظرية التنظيم الصناعي للتجارة الدّولية. في هذا العالم من المنافسة غير الكاملة، تمسّ السياسات الحكومية نجاح وعمليات الشركات متعدّدة الجنسيات مسّا وثيقا. وعلى الرغم من أنّ الدّول سعت دائما لمساعدة شركاتها الخاصّة بها، فقد توفّرت تكتيكات جديدة (Spence, 1984). وإنّ إحدى السياسات الهامّة على نحو خاص هي منع الوصول إلى أسواق محلّية ("حق الشفعة الصناعية")؛ ويعطي هذا التكتيك الشركة المحلّية وضعا قويا في الكلفة المنافسة. وكذلك، تستخدم الإعانات لتخفيض التكاليف التي تتكبّدها الشركة الوطنية ممّا يزيد الحصّة السوقية لشركة وطنية وأرباحها. وتتمثّل سياسة أخرى في دعم البحث والتطوير من خلال مشاريع بحثية مشتركة وإجراءات مماثلة ممّا يعطي الشركة الوطنية مزايا دينامية كبيرة ويولّد معرفة مفيدة

للشركة وللاقتصاد (Ranson and Klevorick, 1986). وبهذه الوسائل، تستطيع الدّولة اتخاذ إجراءات استراتيجية لتنفع شركاتها هي وتضرّ بشركات البلدان الأخرى (Buckley, 1986)[١٥].

ولدى استخدام تكتيك "حق الشفعة الصناعية" أو "تأثير السوق الداخلية"، تتم حماية السوق الداخلية لمنتج ما لكي تمكّن زيادة الطلب شركة محلّية من تحقيق وفر الحجوم وفعالية أيضا من خلال التقدّم على طول منحنى التعلم. لقد مارست اليابان وبعض البلدان حديثة التصنيع هذا التكتيك الخاص "بحماية الواردات من أجل ترويج الصادرات" بطريقة منهجية ومنتظمة للغاية؛ ويستتبع هذا الشكل من حماية الصناعات الوليدة حرمان المنتجين الأجانب ولا سيما المنتجين الأمريكيين من إمكانية الوصول إلى الأسواق، إلى أن "يحقّق صانع ياباني المستويات الدّولية للتكاليف والجودة" (Rosovsky, 1985). وعند نقطة التكافؤ المنافس، تبدأ الشركات اليابانية حملتها التصديرية للأسواق فيما وراء البحار ويتم فتح السوق اليابانية، مثلما حدث في مجالات السيارات والإلكترونيات وغيرها من المجالات عالية التقنية.

على الرغم من أن هذا النوع من الممارسة لا يحدّد مجمل ميزان اليابان التجاري، فإنه بكل تأكيد يؤثر في هياكل اقتصادها وتجارتها الخارجية. وحين يتم عكس اتجاه "دورة المنتج"، أي منع الشركات الأجنبية من الاستيراد أو الاستثمار المباشر، فإن الحكومة اليابانية وحكومات البلدان الحديثة التصنيع تمكّن شركاتها من جني قسط هام من المنافع والابتكارات الأجنبية ذات "القيمة المضافة". وهكذا يسبب "حق الشفعة الصناعية" ردود فعل سلبية شديدة في اقتصاد الولايات المتحدة واقتصادات أخرى.

وفي هذه البيئة الاستراتيجية المتطوّرة، فإنّ التجارة الدّولية والإنتاج الدّولي من قبل الشركات المتعدّدة الجنسيات متشابكان تشابكا وثيقا. فقد أصبحت المبادلات التجارية داخل الشركات والتعاقد من الباطن والمشاريع المشتركة نواحي هامّة من الاقتصاد السياسي الدّولي. وقد تأثّرت الأنماط التجارية والموقع العالمي للإنتاج الصناعي باستراتيجيات الشركات التي يقصد منها تخفيض الضرائب إلى أدنى حد، والالتفاف على الحواجز التجارية واستغلال التحوّلات العالمية في الميزة النّسبيّة. على سبيل المثال، يمكن إرسال المكوّنات

---

(١٥) يقدم دكست (١٩٨٦) وبرانسون (و) كليفورك (١٩٨٦)، وغروسمان (و) ريتشاردسون (١٩٨٥) تحليلات متباينة لآثار السياسات المحلّية على العلاقات التجارية.

المصنوعة في شركة فرعية أو بموجب عقد في بلد واحد أو أكثر إلى بلد آخر من أجل تجميعها بشكل نهائي لتصبح منتجا تامّ الصنع ومن ثمّ يمكن تصديره حتى إلى بلد آخر حيث يجري تسويق المنتج في نهاية المطاف. واستنادا إلى أحد التقديرات، فإنّ زهاء ٥٠ في المائة من الواردات الأمريكية في سنة ١٩٧٧ كانت تتكوّن من تحويلات داخل الشركات (Helleiner, 1980, p. 10). إن هذا الدمج للتجارة والإنتاج الأجنبي، الذي غالبا ما يتم ضمن حدود شركة واحدة، يخلق اقتصادا عالميا موجها على نحو أكثر ومعقدا على نحو متزايد (Deardorff, 1984, p. 501).

تفترض النظرية الاقتصادية الليبرالية مسبقا عالما مثاليا حيث يطرح تدويل الإنتاج الصناعي ودمج الأسواق الوطنية قلّة من المشاكل. فالتجارة الدّولية والإنتاج الأجنبي يكونان مجرّد وسيلتين متناوبتين لبلوغ الأسواق العالمية. وتتحدّد الأنماط التجارية وموقع الإنتاج بصورة أساسية بمعايير الكفاءة الاقتصادية ويزداد تشابه الاقتصاد الدّولي بالأسواق الوطنية المدمجة التي تميّز المجتمعات الصناعية المتقدّمة. وعلى الصعيد الدّولي، من شأن سوق منافسة كهذه أن تخلق حالة يكون فيها معدّل الربح مقيدا بتفاعل القوى السوقية. وتتشتّت بسرعة الأرباح الناشئة عن المقاولات بدخول منتجين جدد أو التهديد بدخولهم. بيد أنّ هذا ليس ما يحدث بالفعل في كثير من العالم الحقيقي في ثمانينيات القرن العشرين.

وبدلا من ذلك، فإنّ عملية الدّمج الاقتصادي في قطاعات عديدة تقوم بها شركات وطنية في عالم من الدّول المتنافسة يزداد ترابطا. إنّ الشركات التي تحتكرها القلّة والتي زاد تأثيرها في تحديد الأنماط التجارية والموقع العالمي للفعاليات الاقتصادية ليست متعدّدة الجنسيات حقا إذ إنها ليست مفصولة عن جنسية معينة. فالحكومات المحلّية ليس لديها الحافز فحسب وإنّما قد تكون لديها أيضا السلطة لصوغ سياسات تجارية وسياسات أخرى مصمّمة لتعود بالنفع على شركاتها متعدّدة الجنسيات على حساب الشركات المنافسة واقتصادات أخرى.

وهكذا، فإنّ العوامل التي تؤثّر في طبيعة الاقتصاد الدّولي والتجارة الدّولية في أواخر القرن العشرين مشابهة لتلك العوامل التي حوّلت هياكل الاقتصادات الوطنية. وعلى مدى قرن أو أكثر، شهد كلّ اقتصاد متقدّم حلولا جزئية لأسواق منافسة مكوّنة من العديد من الشركات الصغيرة مكان أسواق غير كاملة توجد فيها تركّزات هائلة من نفوذ الشركات. ومع انخفاض الحواجز التجارية وزيادة الترابط الاقتصادي،

برزت ظاهرة مماثلة على صعيد الاقتصاد الدّولي، فقد تمكّنت قلّة من الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية الكبرى فضلا عن بعض شركات البلدان الحديثة التصنيع من دمج الإنتاج وأنشطة أخرى عبر الحدود الوطنية. وإنّ اتّساع دور هذه الشركات الجبّارة في الأسواق العالمية عنى أنّ الاقتصاد العالمي قد بات يتميّز على نحو متزايد بمنافسة تحتكرها القلّة.

وفي العقود الختامية من القرن، تأثّرت الأنماط التجارية العالمية وتوزيع المنافع الاقتصادية والموقع الوطني للإنتاج بقدر غير محدّد بالتفاعلات الاستراتيجية بين شركات تحتكرها القلّة والحكومات الوطنية. وقد فشلت جولة طوكيو ومدوّنات قواعد سلوكها الصحيح في جلب هذا العالم الناشئ من التفاعل الاستراتيجي والمساومة الحكومية الدّولية تحت السيطرة الدّولية. وقد اتّسعت إلى حدّ كبير احتمالات حدوث نزاع قومي حول الحصص السوقية وتوزيع أرباح الشركات وذلك نتيجة زيادة أهمية المنافسة التي تحتكرها القلّة وما أتيح للحكومات من مجموعة متنوعة وواسعة من أدوات ذات صلة بالسياسات لمساعدة الشركات الوطنية ونتيجة ضعف الزعامّة الدّولية.

وتأثّرت الأنماط التجارية وموقع الصناعة في عدد من القطاعات الاقتصادية بممارسة القوّة وبالتفاوض الدّولي حول الحصص السوقية. وقد أصبح تحديد عدد السيارات التي يمكن أن تصدرها اليابان إلى الولايات المتحدة، أو تحديد كمية لحم البقر الأمريكي الذي سوف تشتريه اليابان، شأنا من شؤون السياسة العليا. ورغم أنّ إضفاء هذه الصبغة السياسية على تقسيم العمل الدّولي لا يعني تجاوزا كاملا للسوق أو اعتبارات ذات صلة بالفعالية، فإنّه يعني حقّا أنّ المنافسة السعرية باتت عاملا أقل أهمية يؤثر في تدفق التجارة. وتؤثّر الحمائية الجديدة والسياسات الصناعية لفرادى الدّول والسياسة التجارية الاستراتيجية في العلاقات التجارية الدّولية في نواح هامّة. وستؤثّر حدّة تفاعل السوق والدّولة والشركة إلى حدّ كبير في مستقبل التجارة الدّولية وستحدّد مصيره.

يظلّ مدى ما يمكن للدّول أن تمارسه من ممارسة فعالة لسياسة تجارية استراتيجية وتحوّل الأرباح (بخلاف قدرة شركات تحتكرها القلّة على جني منافع احتكار بناء على مبادرتها الذّاتية) مسألة جدلية. وتتراوح المسائل المتنازع عليها بين الجدوى العملية لتحويل الأرباح وحجم المكاسب المحتملة. ولأنّ بوسع أيّ كان أن يمارس اللعبة ولأنّ الثأر يمكن أن يشعل حربا تجارية يكون كلّ واحد فيها هو الخاسر، فإنّ ذلك قد

يردع الدّول عن ممارسة سياسة تجارية استراتيجية. غير أن الدليل التاريخي حول هذه المسائل من الضآلة بمكان بحيث لا يدعم أية استنتاجات ثابتة (Krugman, 1986, ch. 1).

غير أنّ الاعتبار الأوثق صلة هو أنّ الزعماء السياسيين قد بدؤوا يعتقدون أن الآخرين يستخدمون تكتيك السياسة التجارية الدّولية. ومع انحرافات عديدة عن مبادئ الغات، يزداد الخوف من أنّ الآخرين لا "يتصرّفون بإنصاف". وبسبب ضعف الزعامّة الدّولية، تزداد احتمالات حدوث نزاع قومي حول حصص السوق وتوزيع أرباح الشركات. وهكذا، رغم أن كفاءة السياسة التجارية الدّولية وأهميتها على المدى الطويل هما موضع شك، ليس هناك شك في وثاقة صلتها السياسية المتنامية.

إنّ التشديد الأمريكي المتجدد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين على "المعاملة بالمثل" في العلاقات التجارية والتحوّلات المماثلة في السياسة التجارية الأمريكية ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار هذه الخلفية إذ إنّ الاستراتيجية اليابانية بشأن حقّ الشفعة الصناعية والطبيعة متزايدة الجزافية للميزة النّسبيّة أدّت بالولايات المتحدة إلى أن تكون أكثر عدوانية في سياستها التجارية. وإنّ أحد البواعث الهامّة وراء هذه التغيّرات في السياسات هو الحيلولة دون حصول الاقتصادات الأجنبية على تكنولوجيات أمريكية وعلى منافع الاحتكار التي يولّدها الابتكار؛ إذ بدون هذه المنافع لن يتوافر سوى القليل من رأس المال أو الحافز للاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وهكذا، بصرف النظر عن مدى التصوّر الضعيف لسياسة المعاملة بالمثل، ينبغي النظر إليها جزئيا بمثابة ردّ فعل على سياسات الحكومات الأجنبية التي يبدو أنّها تهدّد أساس قدرة أمريكا على المنافسة في الأسواق العالمية.

تسبّب التغيّرات في السياسات التجارية الوطنية الأمريكية وغيرها تحوّلا في النظام التجاري العالمي. ومن الواضح أنّ التحوّل يسير باتجاه حصص السوق المتفاوض عليها، والمساومة الثنائية، والمبدأ المشروط للدّولة الأكثر رعاية (أي عدم منح امتياز تجاري إلا إذا جرى منح امتياز بالمقابل). إنّ هذه النهوج الأكثر قومية التي تفضي إلى التجارة الدّولية تزيح بدرجة كبيرة مبادئ الغات الأساسية فيما يخصّ عدم التمييز، وتعدّدية الأطراف، ومبدأ الدّولة الأكثر رعاية غير المشروط بوصفها السمات الحاكمة للاقتصاد السياسي الدّولي. وتقوم الاقتصادات المتقدّمة والبلدان حديثة التصنيع بصوغ نظام اقتصادي دولي، ولكنّه ليس ذلك النظام الذي ترغب فيه وتتصوّره الغالبية العظمى من البلدان الأقلّ نموّا.

التقارب بين النظريتين الليبرالية والقومية

The Rapprochement of Liberal and Nationalist Theories

انحرفت أنماط التجارة الدّولية في ثمانينيات القرن العشرين انحرافا كبيرا عن نظرية التجارة الدّولية المقبولة عموما والقائمة على أساس الموارد الطبيعية المتوافرة، والمنافسة الكاملة، وعوامل الإنتاج غير المتحرّكة. وكما لاحظ ريتشارد كوبر، فقد اتّسعت الفجوة بين نظرية وواقع العلاقات الاقتصادية الدّولية اتّساعا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية (Cooper, ١٩٧٠، p.437). ويحاول علماء الاقتصاد تضييق، إن لم يكن سد، هذه الفجوة الآخذة في الاتّساع بين النظرية التجارية الليبرالية ووقائع التجارة الدّولية. غير أن هذه الجهود تقلّل أيضا الفجوة بين النظريتين الليبرالية والقومية للتجارة الدّولية.

أثارت التغييرات في أهمية الأسواق غير الكاملة، وطبيعة الميزة المقارنة، ودور الدّولة في العلاقات التجارية مشاكل خطيرة للنظرية التجارية التقليدية. فقد أصبحت الحصص السوقية النسبية، ومعدّلات التبادل التجاري وتكوين الواردات والصادرات الوطنية تتأثّر بقوّة بالمساومة والمفاوضات بين الفاعلين وثيقي الصلة إذ إن الكفاءة النسبية والأسعار والطلب لا تكفي لتحديد النتائج. وسوف تزداد هذه اللاحتمية مع تنامي نفوذ الشركات متعدّدة الجنسيات والحكومات الوطنية ومهاراتها التفاوضية. وبالتالي تصبح النظرية التجارية مرتبطة بنظرية المساومة وتنشأ سياسة تجارية من تطوير استراتيجية صناعية وطنية وتكتيكات مساومة.

إنّ تصوّر الميزة النّسبيّة المتغيّر هو أهم تطوّر نظري. فقد افترضت نظرية التجارة الحرّة والغات على حدّ سواء وجود أسواق كاملة (أسواق بدون وفر الحجوم أو عوامل ديناميكية أخرى)، حيث تنشأ الميزة النّسبيّة من موارد طبيعية متاحة. غير أن ديناميكية تراكم العوامل والتغيير التكنولوجي وتأثير تحرّكات العوامل في التنافسية الدّولية (من خلال آليات مثل الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا) قد أضعفا هذا التصوّر التقليدي والساكن عموما للميزة النّسبيّة؛ فهو ينطبق الآن بصورة أساسية على تجارة المواد الغذائية والمواد الأولية وسلع أخرى. كما أنه مفيد في تعيين حدود مادّية معيّنة يمكن للميزة النّسبيّة أن تتطوّر ضمنها.

ويمكن للمرء التخمين بالطبع أنه حينما تميل المستويات العالية الكفاءة التكنولوجية إلى التعادل، يمكن للموارد الطبيعية المتاحة أن تعيد تأكيد نفسها بوصفها العوامل المحدّدة الرئيسية للأنماط التجارية. وهكذا،

يمكن أن تزداد أهمية ثروة الولايات المتحدة في مجال الزراعة والمواد الأولية حينما تنتشر مزايا أمريكا التكنولوجية السابقة إلى بلدان أخرى. بيد أن العوامل التكنولوجية والتنظيمية وما شابهها هي حاليا العوامل المحدّدة للميزة النّسبيّة، على الأقل بين البلدان المتقدّمة.

وأيّا كانت الحقيقة على المدى الطويل، يتعيّن أن تأخذ النظرية التجارية الليبرالية في الحسبان في الوقت الحاضر الأهمية المتزايدة "للميزة النّسبيّة الجزافية" التي وصفها وليام كلاين (William Cline) على النحو التالي :

في بعض منتجات التصنيع، قد لا تستمرّ القواعد التقليدية للتخصّص التجاري – مثل الاختلافات في التوافر الوطني النسبي للعمل ورأس المال، واليد العاملة الماهرة والتطوّر التكنولوجي – في السيطرة (عندما تصبح البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية أكثر تشابها في هذه النعوت)، في حين أن عوامل تقليدية أخرى محدّدة للتجارة (مثل الموارد الطبيعية المتاحة) قد لا تكون وثيقة الصلة بالموضوع. وفي مثل هذه المنتجات، قد يكون نمط التخصّص التجاري جزافيا ويمكن لعوامل مثل سلوك الشركات غير المنافسة والتدخّل الحكومي أن تحدّد البلد الذي يسيطر (Cline, 1982a, p.9).

يعني تحوّل الممارسات والنظرية التجارية أن النظريات التجارية القومية قد تقاربت بدرجة كبيرة (أكثر ممّا يقرّ به علماء الاقتصاد الليبراليون) على الأقل فيما يخصّ الاتجار في نطاق واسع من السّلع المصنّعة. وخلال القرن الماضي، انتقلت النظرية التجارية الليبرالية باتجاه خلافات قومية. في الصياغة الريكاردية الكلاسيكية، استندت التجارة إلى عوامل ثابتة غير قابلة للتغيّر مثل المناخ والموارد الطبيعية، والوفرة النسبية للعمالة، ولم تحدث هجرة دولية لعوامل الإنتاج. وبالتالي، افترضت إعادة الصياغة الكلاسيكية الجديدة لنموذج هكشر – اوهلن – سامويلسون (وفقا لتقرير هاملتون حول السّلع المصنّعة) أنماطا تجارية بوصفها أكثر مرونة وقائمة على الاختلافات في مجموع وفرة العوامل النسبية، وميزة نسبيّة وبوصفها أكثر ديناميكية، وعوامل إنتاجية وبوصفها تنتشر عن طريق الاستثمار الخارجي ووسائل أخرى. وفي أوائل فترة ما بعد الحرب، حاولت نظرية دورة المنتج ونظرية تمييز المنتج وأنواع أخرى من النظرية تبرير عالم حدّدت فيه المزايا التكنولوجية المؤقّتة أنماط التجارة والاستثمار إلى حدّ كبير، وانتشرت الميزة المقارنة سريعا من اقتصاد متقدّم نوعا ما، واستندت الصناعة داخل الشركات إلى أذواق مختلفة، وميّز وفر الحجوم والعوامل ذات الصلة التجارة بين البلدان المتقدّمة. وتحاول نظريات أقرب عهدا ضمّ عالم تؤدّي فيه هذه التطوّرات والميزة النسبية

الجزافية، على حدّ قول كروغمان، "إلى تقسيم للعمل بين البلدان تقسيما عشوائيا بصورة أساسية" (١٩٨٦، p.8). وقد يشعر معظم القوميين الاقتصاديين بأن هذا التحليل للعوامل المحدّدة للتجارة العالمية يمنحهم شعورا بالارتياح التام ويبرّر لهم آراءهم.

يوحي تطوّر النظرية التجارية الليبرالية أنّ علماء الاقتصاد الليبراليين بدؤوا يعطون مزيدا من التصديق للجدل القومي الأساسي بشأن الطبيعة الجزافية للميزة النّسبيّة. وقد تعيّن عليهم التوصل إلى تفاهم مع عالم تكون فيه الميزة النّسبيّة والتنافسية الدّولية وتقسيم العمل الدّولي ناجمة إلى حدّ كبير عن استراتيجيات شركات وسياسات وطنية. وإنّ جدل علماء الاقتصاد القائل إنه ما دامت الميزة النّسبيّة موجودة فإن منشأها غير ذي أهمية، هذا الجدل لم يعد مرضيا. في عالم تولي فيه الدّول والجماعات القوية أهمية كبرى لتحديد الجهة المنتجة والشيء الذي يتمّ إنتاجه فإن القليلين هم الذين يكونون مستعدّين لترك تحديد الأنماط التجارية للسوق بمفرده.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تحوّلت الممارسات التجارية والنظرية الليبرالية تحوّلا ملحوظا باتجاه التصوّر القومي للطبيعة الكيفية للميزة النّسبيّة. ورغم ذلك، يستمرّ الليبراليون والقوميون في الاختلاف حول مدى وأهمية التحوّل. إذ يميل القوميون إلى الاعتقاد بأنّه يمكن خلق الميزة النّسبيّة من خلال سياسات صناعية لقطاعات معيّنة؛ بينما يؤكّد الليبراليون على سياسات الاقتصاد الكلّي العامّة التي تستهدف تشجيع تراكم عوامل الإنتاج الأساسية وترك التطوّرات التجارية للسوق والقطاع الخاص. ويميل الليبراليون أكثر من الماضي إلى التشديد على دور سياسة الدّولة، ولكنّهم يركّزون أيضا على الأخطار المتأصّلة فيها ويحذرون ممّا يسبّبه النـزاع الاقتصادي من خسائر في مجمل الفعالية. ويظلّ التشديد الليبرالي على التفوق ومنافع الرفاه التي تتأتّى من تقسيم دولي للعمالة استنادا إلى التجارة الحرّة والتخصّص الاقتصادي، مختلفا جدّا عن آراء القوميين الاقتصاديين.

الآفاق المستقبلية للنظام التجاري الليبرالي

The Prospects for the Liberal Trade Regime

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تتفاوت الآراء تفاوتا كبيرا بشأن أهمية الحمائية الجديدة والتطوّرات المتّصلة بها لمستقبل النظام التجاري. ويرى البعض أن الابتعاد عن مبدأي الغات بشأن تعدّدية الأطراف وعدم التمييز كان يعني اتجاها يتعذّر عكس مساره بعيدا عن التحرّر التجاري، في حين يرى آخرون أن الثنائية ومزيدا من التمييز هما السبيل الوحيد لكبح التدهور المطرد للنظام التجاري. وكانت الاختلافات بين الفئتين أقلّ اهتماما بالتكاليف الاقتصادية الناجمة عن الابتعاد عن مبادئ الغات من الاهتمام بمسائل ذات جدوى سياسية.

يعتقد معظم علماء الاقتصاد أنّ الحمائية الجديدة وما يتّصل بها من تطوّرات تستتبع فقدانا هامّا في الفعالية الاقتصادية وتشكّل تهديدا للنظام التجاري الليبرالي. ولقد أدّى الاتجاه لاستبدال مبدأ الغات غير المشروط والمتعدّد الأطراف بشأن الدّولة الأكثر رعاية بالوضع المشروط للدّولة الأكثر رعاية إلى إبطاء الحركة نحو التجارة الحرّة في فترة ما بعد الحرب. ويخشى الكثيرون من احتمال أن تسفر مدوّنات قواعد طوكيو، لكونها لا تنطبق إلا على الموقعين عليها، عن نظام علاقات تجارية متعدّد الطبقات من شأنه أن يقسم الدّول استنادا إلى ما إذا كانت قد وقعت أم لا على مدوّنات قواعد معيّنة (Curzon and Curzon Price, 1980). ويمكن أن يسفر التمييز والمعاملة التفضيلية على أساس زيادة استخدام الحواجز غير التعريفية عن عودة إلى السياسات العدوانية لثلاثينيات القرن العشرين.

تعاقب هذه الممارسات منتجي السّلع الصناعية الفعّالين الناشئين وتعيق تكيّف الاقتصادات المتقدّمة مع التحوّلات العالمية المستمرّة في الميزة النّسبيّة وبالتالي تحول دون الانتقال إلى هيكل جديد من العلاقات الاقتصادية الدّولية. وتفاقم هذه التطوّرات وتطيل أمد أزمة أواخر القرن العشرين الاقتصادية بقدر ما فعلته الحمائية القديمة في ثلاثينيات القرن العشرين. ويعتقد بعض علماء الاقتصاد الليبراليين أن نظام التجارة الحرّة، شأنه تماما شأن الدرّاجة الهوائية، "غير مستقرّ من الناحية الديناميكية" وسوف يقع أرضا إذا

لم يواصل زخمه إلى الأمام (Cline, 1983, pp. 9- 10). وقد يسفر مثل هذا الانهيار في النظام الاقتصادي الدّولي عن منازعات اقتصادية تهدّد السّلم العالمي.

هناك آخرون أكثر تفاؤلا بشأن الآفاق المستقبلّية لنظام تجاري حرّ ولديهم نظرة إيجابية عموما للحمائية الجديدة والتغييرات الأخرى في النظام التجاري. ويجادلون بأن الترتيبات التفاوضية والثنائية فيما بين مجموعات صغيرة من دول لها نفس التفكير تشكّل أفضل وسيلة، بل في الواقع الوسيلة الوحيدة، لتوسيع نطاق التجارة في عالم من عدم التيقّن المتزايد ومن التركيز الأكبر على الأمن الاقتصادي المحلّي وسرعة تغيير لا سابقة لها في الميزة النّسبيّة. إن مجرّد آليات التفاوض على اتفاقيات الغات بين عشرات من الدّول في عالم يتحرّك بوتيرة سريعة تعتبر عائقا رئيسيا. فالحكومات لن تستمرّ بعد الآن في التخلّي عن استقلالها الاقتصادي في عالم متقلّب للغاية واقتصاد دولي مترابط. وحسبما كتبت سوزان سترينج، تحتاج عقيدة التجارة الحرّة إلى أن تخضع الدّول جميع قيمها الوطنية الأخرى مثل الحرّية والنظام والعدل لهدف زيادة الفعالية (Strange, 1985c).

يجادل البعض بأنّ مبدأي عدم التمييز والوضع المشروط للدّولة الأكثر رعاية قد يخفضان بالفعل سرعة وتيرة تحرير التجارة لأنهما يطلبان وجوب إعطاء الجميع الامتيازات التي تقدّم إلى أحد الأطراف، ممّا يشجع "الركوب المجّاني" (الانتفاع المجانيّ) (Conybeare, 1985, p. 27). إن الثنائية واستخدام المبدأ المشروط للدّولة الأكثر رعاية، وما سمّاه روبرت كيوهين (١٩٨٦) "التبادلية المحدّدة" من جهة أخرى لا يعانون من هذا العائق ويتغلّبون بالفعل على مشكلة "الراكب المجّاني"؛ وتتيح مبادلة امتياز بآخر حوافز للتعاون وتضفي الطابع المؤسسي على المعاملة المتساوية. ويجادل هذا الموقف بأن هذه "الحمائية التعاونية" أدّت إلى خلق تبادل تجاري وهي تشكّل في واقع الأمر طريقة جديدة لوضع القواعد ولا تعني انهيار النظم الدّولية (Keohane, 1984b, p 84)[(١٦)].

ويجادل هؤلاء المؤلّفون بأن تبادل الامتيازات الصريحة في قطاعات معينة وإيجاد نهج "شبكة عقود" يفضي إلى تحرير التجارة، يمكّنان الدّولة من حماية قيم أخرى وحماية نفسها من مشكلة "الراكب المجاني". ووفقا

(١٦) يمثّل اغاروال (و) كيوهان (و) يوفي بحثا (١٩٨٦) منهجيا للحمائية التعاونية.

لهذه الصيغة، لن يصبح مشاركا في النظام سوى أولئك المستعدّين لقبول الالتزامات. ويعتقد بأنّه حينما تختفي حواجز الزمان والمكان التاريخية بسبب مجالات التقدّم في النقل والاتصالات، تصبح الحواجز غير التعريفية وقيود التصدير الطوعية ضرورية لتخفيف الآثار المعوقة الناجمة عن اتّساع نطاق التجارة العالمية واستمرار نشر التكنولوجيا الصناعية والميزة النّسبيّة إلى اليابان والبلدان حديثة التصنيع. ومن خلال المفاوضات بين الدّول و"الاتفاقات المنفذة ذاتيا" بناء على التعاون والمصالح المشتركة، يمكن صون النظام التجاري في عالم أكثر قومية بكثير(Yarbrough and Yarbrough, 1986). ومن هذا المنظور، تكون الحمائية الجديدة تقييدا على مجمل التجارة العالمية أقلّ من كونها وسيلة للتحكّم بالآثار غير المؤاتية للتجارة غير المنظّمة.

أيّا كانت النتيجة النهائية للجدل بين منتقدي وأنصار التغييرات في طبيعة نظام الغات، فإن الحمائية الجديدة والسياسات المحلّية والمنافسة التي تحتكرها القلّة تعمل على تغيير طبيعة النظام التجاري الدّولي. ويشهد العالم نشوء شبكة متشابكة من العلاقات الثنائية والإقليمية. وقد أخذ مبدأ الوضع المشروط للدّولة الأكثر رعاية يحل محل المبدأ المشروط، وأصبحت التبادلية المحدّدة أكثر أهمية من نشر التبادلية وازداد حدوث التجارة خارج نطاق الغات. وفي واقع الأمر، فإن مبادئ الغات نفسها أصبحت موضع تحد. وتوحي هذه التطوّرات بأنّه قد يلزم قريبا وضع قواعد ومعايير جديدة لتنظيم العلاقات التجارية في عالم أكثر ترابطا بكثير.

وتوحي انتهاكات مبادئ الغات وتحدّي شرعيتها بأنّه إذا أريد للنظام التجاري الدّولي أن يستمرّ، فقد يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون الدّولي وإلى مزيد من المواءمة بين المؤسّسات المحلّية والسياسات الوطنية. ولربّما يتعيّن أن تطبّق مباشرة مجموعة جديدة من القواعد المقبولة دوليا على أعمال المجتمعات بدلا من التركيز فقط على إزالة حواجز الاستيراد الرسمية، مثلما هو الحال مع الغات. مثلا، حين جزّأت الولايات المتحدة شركة الهاتف والبرق الأمريكية (American Telephone and Telegraph Company) ورفعت الضوابط عن صناعتها السلكية واللاسلكية، فقد أزالت حاجزا هامّا كان يعيق الدخول الأجنبي إلى السوق الأمريكية. ورغم احتمال أن يكون المستهلكون الأمريكيون قد استفادوا، فإن هذا القرار الخاص بالسياسة المحلّية والمتّخذ من طرف واحد قد عاد على بقية العالم بمنفعة اقتصادية لم تحصل الولايات المتحدة على تعويض عنها، واستمرّت معظم البلدان الأخرى في فرض سيطرة حكومية صارمة على الصناعة (Branson and Klevorick, 1986, pp. 246- 47). ويوضّح هذا المثال عدم مناسبة النظر إلى قرارات

تتعلّق بالسياسة الداخلية في معزل بعضها عن بعض بعد أن جعلتها التجارة مترابطة إلى حدّ كبير. ويجب إدراك هذه الحقيقة عند القيام بإصلاح النظام التجاري. وقد يتعيّن وضع نظم دولية لتنظيم المنافسة غير الكاملة، ويجب جعل الممارسات الوطنية، مثل سياسات مكافحة الاحتكارات والدعم الحكومي لاتحادات الأبحاث، أكثر اتّساقا عبر الحدود الوطنية.

وعلى الصعيد الوطني، لعلّه يتعيّن أيضا على نظام تجاري أعيد ترتيبه أن يحدّد أيّ السياسات الحكومية والتدخّلات في الاقتصاد هي المشروعة وأيّها هي غير المشروعة. وربّما يجب وزن الآثار الإيجابية والسلبية لتغيّرات السياسة المحلّية على الدّول الأخرى والتوصل إلى قرارات بشأن الحاجة إلى تعويض ملائم أو إجراءات مقابلة. وقد يكون من الضروري تنسيق الممارسات الوطنية والعمل على انسجامها من أجل الحيلولة دون تدخل حكومي في السوق ودون وضع سياسات تعطي مزايا غير عادلة للشركات الوطنية. وبما أنّ للسلوك الوطني وسلوك الشركات تأثيرا ملحوظا في نمط ونتيجة العلاقات التجارية، فإنّ الحاجة تدعو إلى الحدّ من الضرر الذي يلحق بالدّول الأضعف ومنع حدوث تصدّع في النظام التجاري من خلال ممارسة سياسات "إفقار الجار".

يعتقد معظم علماء الاقتصاد أن إضفاء انسجام على السياسات المحلّية والممارسات ليس ضروريا لكي يؤدّي نظام تجاري ليبرالي عمله بفاعلية. ففي النظرية الاقتصادية، ينظر إلى الأمم بوصفها صناديق سوداء وأنّ كلّ ما هو مطلوب من أجل تجارة ذات منفعة متبادلة هو أن تكون معدّلات التبادل فيما بين الصناديق متوازنة. بيد أنّ تاريخ الجماعة الاقتصادية الأوروبية يثبت كما يبدو أن عملية التكامل الاقتصادي تحتاج إلى زيادة التعاون الدّولي وإضفاء مزيد من الانسجام على الممارسات الوطنية لمنع التشوهات والاحتيال (Robson, 1980). وعلى الصعيد العالمي، في حال عدم حدوث مزيد من التعاون وإضفاء مزيد من الانسجام على الممارسات الوطنية، من المحتمل أن تزداد حدّة المنازعات الاقتصادية حينما تسعى كلّ دولة إلى تحسين الوضع النسبي والميزة النّسبيّة لشركاتها متعدّدة الجنسيات.

حتى وإن كانت المؤسّسات الاقتصادية غير ذات أهمية، حسبما يؤكّد العديد من الاقتصاديين الليبراليين، وحتى وإن كان التوفيق بين الممارسات المحلّية ليس ضروريا، فإن الدّول والجماعات القوية تعتقد اعتقادا قويا بأن المؤسّسات والممارسات المحلّية عامل هام في تحديد التجارة. وسواء أكانت السمات الهيكلية

للاقتصاد الياباني بالفعل بمثابة حواجز غير تعريفية لإبعاد المنتجات الأجنبية أم لا، فإن معظم الأمريكيين والأوروبيين الغربيين يعتقدون أن جوانب المجتمع الياباني غير الليبرالية تشكّل حقّا عقبات هائلة في وجه صادراتهم؛ وعلاوة على ذلك، يعتقد الأمريكيون والأوروبيون الغربيون أن هذه المؤسّسات "غير الليبرالية" غير مشروعة(١٧).

بما أن المفاوضات التجارية قد قلّصت الحواجز بين الاقتصادات الوطنية وأنّ العالم قد أضحى أكثر ترابطا. فقد انتقلت مسألة شرعية الهياكل المحلّية وإضفاء الانسجام عليها إلى مقدّمة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدّولية، حسبما أوضح غاري ساكسونهاوس (Gary Saxonhouse):

إنّ التقدير المتزايد للكيفية التي يمكن من خلالها للحواجز في الحركة الدّولية لرأس المال والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلّي المحلّية التمييزية أن تقوّض المنافع العالمية الناجمة عن اتفاقيات ليبرالية بشأن المبادلات التجارية في السّلع قد عنى زيادة توسّع قواعد اللعبة بالنسبة للمشاركين في النظام الاقتصادي الدّولي. فإذا كان يمكن لأدوات السياسة المحلّية أن تكون بدائل جيّدة وفعّالة لأدوات السياسة الاقتصادية الأجنبية التي هي الأشياء التقليدية للدبلوماسية الدّولية، فإنه يبدو أن إتباع السياسة الاقتصادية الليبرالية من قبل جميع أهم المشاركين في النظام الاقتصادي الدّولي بدلا من قبل البعض منهم فقط، هو مطلب ضروري لاستمرار شرعية ذلك النظام. وهكذا، فإن قوّة دفع الدبلوماسية الاقتصادية الدّولية قد انتقلت بالفعل من التعريفات إلى الحصص ومن الحصص إلى المعايير وإلى الإعانات والمشتريات الحكومية. ويتطلّب برنامج الانسجام الاقتصادي الدّولي الآن أن تكون الشؤون الاقتصادية المحلّية للمشاركين في النظام الدّولي محكومة بعلاقات تعاقدية وعطاءات مفتوحة منافسة على أتمّ وجه. وأوضح تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب أن المهمّة المتزايدة الصعوبة في الحفاظ على شرعية النظام الاقتصادي الدّولي تحتاج ضمنيا، وليس صراحة حتى الآن، لا إلى معاملة لا تمييزية للسّلع الأجنبية فحسب، بل أيضا إلى إضفاء مزيد من الانسجام الأبعد مدى على مؤسّسات الاقتصاد الفردي (Saxonhouse, 1983, pp. 269- 70).

(١٧) يقدّم ساكسونهاوس (١٩٨٣، صفحة ٢٧٠-٢٧١) قائمة بالمؤسّسات الاقتصادية والممارسات التجارية غير اليابانية الليبرالية المزعومة.

ما لم يصبح بالإمكان حلّ مسألة الشرعية أو تجاوزها نوعا ما، سوف تحدث القومية الاقتصادية والنـزعة الإقليمية انتهاكات أعمق في نظام التجارة المحرّرة لفترة ما بعد الحرب. وتثبت زيادة حدّة هذه المشكلة وجوب أن يرتكز نظام اقتصادي ليبرالي دولي على قاعدة سياسية وعقائدية راسخة. لقد سيطرت الولايات المتحدة وتصوّرها لنظام ليبرالي على حقبة ما بعد الحرب. ومع الانخفاض النسبي للنفوذ الأمريكي ونشوء قوى اقتصادية لديها تصوّرات مختلفة حول الشرعية، بات الاقتصاد العالمي الليبرالي عرضة لتهديد شديد.

إنّ أرجح نتيجة لهذه التطوّرات هي نظام "مختلط" للعلاقات التجارية. فمن غير المحتمل أن ينهار النظام التجاري مثلما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ يوجد ما يكفي من الزخم لمنع دراجة تحرير التجارة من السقوط. ومع ذلك، من غير المحتمل أيضا أن تكون هناك عودة إلى الاتجاهات التحريرية للعقود الأولى لفترة ما بعد الحرب. ورغم أن عناصر قوية من تعدّدية الأطراف القائمة على مبادئ الغات سوف تستمرّ في تمييز العديد من أوجه التجارة العالمية، فسوف تنضمّ إليها ترتيبات ثنائية وتكتّلية وإقليمية. وسيظلّ نظام الغات، رغم تشديده على القواعد العالمية، في خصام مع زيادة أهمية التحفظ والتدخّل الحكوميين لتعزيز المصالح الوطنية والأولويات المحلّية.

إنّ اتّساع نطاق الحمائية القطاعية سيكون بلا ريب أبرز سمات النظام التجاري الناشئ وأهم ابتعاد عن الأنماط التاريخية. ففي عدد جوهري ومتنام من الخدمات والصناعات الأساسية ومجالات التقنية العالية، تبرم الحكومات والشركات اتفاقات لتقاسم الأسواق. إنّ هذه الاتفاقات الأفقية التي تشمل بصورة أساسية الاقتصادات المتقدّمة والبلدان حديثة التصنيع يقصد منها كسب الوصول إلى الأسواق وحيازة تقنيات استراتيجية وصون العمالة. ورغم أن وجود نظام تجاري دولي يستند إلى حدّ كبير إلى حصص سوقية وتكتّلات سيكون غير فعّال بدرجة كبيرة ويتميّز بظلم فادح، فإن القوى ذات النفوذ تواصل دفعها العالم في ذلك الاتجاه[١٨].

---

(١٨) يناقش أغاروال (١٩٨٥) وباتريك وروسوفسكي (١٩٨٣) وسترينج (١٩٨٥د) نشوء الحمائية القطاعية.

الخاتمة

استند نظام الغات لتحرير التجارة إلى فكرة السّماح للسوق بتحديد الموقع الدّولي للفعاليات الاقتصادية. وقد سقطت الحواجز التجارية واتّسع مجموع حجم التجارة العالمية اتّساعا كبيرا بناء على قواعد سلوك الغات الليبرالية. على أن صلب نجاح هذا التحرّر المستمر قد أثار جملة من القضايا الجديدة والمزعجة. ففي العديد من المجتمعات، يعتقد أن التكاليف الاجتماعية المحلّية للتكيف مع الأنماط المتغيّرة للميزة النّسبيّة ترجح مزايا مزيد من تحرير التجارة. فالأسواق الكاملة نسبيا التي أمكن فيها التوصل إلى حلول توازن قد حلّت محلّها بدرجة غير محدّدة المساومة الاستراتيجية فيما بين كيانات الشركات والسلطات الوطنية.

لقد حاولت مختلف مدوّنات القواعد التي وضعتها جولة طوكيو لتنظيم التدخّل الحكومي في الاقتصاد معالجة الاقتصاد الدّولي الجديد والمتقلّب الذي بات فيه التفاعل الاستراتيجي والمساومة بين الدّول والشركات هو المعيار بشكل متزايد وحيث أصبحت السياسة الصناعية والسياسة التجارية مجرّد وجهين مختلفين لعملة واحدة. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة قد زاد الفعالية العالمية، فقد كانت لها وطأة شديدة على الكثير من المجتمعات بل إنها طرحت مسألة ما إذا كان بإمكان تحرير التجارة أم لا المضي قدما بدون زيادة مواءمة المجتمعات الوطنية. هل بوسع تحرير التجارة الاستمرار في عالم يتألّف من مجتمعات ذات هياكل اجتماعية واقتصادية شاسعة الاختلاف؟ في الاقتصاد العالمي الناشئ، لم يعد تحديد الأنماط التجارية مجرّد مسألة تخفيض الحواجز التجارية أو "ترك السوق ليقرر". وبدلا من ذلك، تتحدّد حصص الصادرات والواردات لبلدان وشركات معيّنة وموقع الإنتاج الصناعي من خلال عوامل سياسية بقدر ما تتحدّد بعوامل اقتصادية.

وهكذا، توجد تطوّرات متضاربة عديدة في التجارة الدّولية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. ومع أن وتيرة تحرير التجارة قد تباطأت من جرّاء عوامل دورية وقرنيّة على السواء، فإن القوى الاقتصادية المسيطرة تستمرّ في تحبيذ إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ورغم ذلك، تشكّل الحمائية الجديدة والنـزعة الإقليمية الاقتصادية والهياكل المحلّية غير الليبرالية قيودا تجارية و تؤدّي إلى منافسة دولية في عدد متكاثر من القطاعات الاقتصادية. وتوجد حالة في غاية الالتباس حيث يوجد مدّ وجزر من تحرير التجارة إلى

الحمائية الاقتصادية عبر القطاعات الاقتصادية بدلا عن تحرير التجارة الذي واصل اتّساعه في خمسينيات وستّينيات القرن العشرين أو قومية تعيد الوضع إلى الفوضى التي سادت ثلاثينيات القرن العشرين.

إنّ النظام التجاري المختلط هو ناتج تفاعل اتجاهين متناقضين. فمن ناحية، لم يحدث قط من قبل أن كانت التجارة شبه حرّة أكثر ممّا هي عليه الآن أو كان الترابط الاقتصادي بمثل هذا الحجم الكبير. فقد انخفضت الحواجز التجارية انخفاضا هائلا خلال فترة ما بعد الحرب، واتّسع نطاق القطاع الأجنبي في معظم الاقتصادات وزادت المنافسة الدّولية. ومع ذلك، فقد أدّى هذا القدر الأكبر من الانفتاح إلى اتجاهات مضادة قوية وتوازى معه : الانغلاق الاقتصادي على شكل حمائية جديدة، والقومية الاقتصادية المجسّدة في السياسة الصناعية، وإغراءات السياسة التجارية الاستراتيجية التي أتاحتها زيادة أهمية منافسة تحتكرها القلّة. ولا يزال الميزان النهائي الذي سيتمّ وضعه بين هذه القوى غير محدّد حتى الآن.

يشكّل التكيّف مع هذه التطوّرات الاقتصادية تحدّيا خطيرا للمجتمع الدّولي. ورغم ذلك، فإنّ الولايات المتحدة ومجتمعات معيّنة أخرى مقيّدة في تكيّفاتها بالتزامها الثّابت بمبدأ التجارة الحرّة، رغم أن هذا الهدف لم يعد واقعيا في ظلّ الظروف الحالية. وبالفعل، فإن محاولات تحقيق ما يتصوّر الأمريكيون أنه تجارة حرّة من خلال الضغط على الآخرين لفتح أسواقهم ومواءمة هياكلهم المحلّية قد تؤدّي إلى عكس النتائج المرجوّة إذ، كما هو الحال بالنسبة لليابان، قد تخلق تلك المحاولات ردود فعل سلبية قوية. ورغم ما للثنائية والترتيبات المماثلة من أخطار، فقد تكون السبيل الوحيد للتحرّك، وإن يكن تحرّكا متقطعا، باتجاه نظام تجاري أكثر انفتاحا.

ومن السخرية بمكان، أن جون مينارد كينـز، عالم الاقتصاد الذي ارتبط اسمه في معظم الأحيان بالنظام الاقتصادي الدّولي في فترة ما بعد الحرب، ربّما كان أيضا أكثر بصيرة من الآخرين في تنبؤ ما حصل للغات من تآكل. فقد كتب إلى أحد أقرانه في شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٣ يقول :

كما تعلم، إنني، بكلّ أسف، متشكّك يائس بشأن هذه العودة إلى سياسة عدم التدخّل التي سادت القرن التاسع عشر، وهي سياسة يبدو أنك تحنّ إليها أنت ووزارة الخارجية الأمريكية.

أعتقد أنّ المستقبل يكمن في :

أ. تولّي الدّولة المسؤولية عن التجارة في السّلع؛

ب. تكتّلات دولية للسّلع المصنّعة الضرورية؛ و

ج. فرض قيود كمّية على واردات السّلع المصنّعة غير الأساسية.

ورغم ذلك، فأنتم تسعون إلى إبطال كلّ هذه الوسائل المستقبلّية اللازمة لتحقيق حياة اقتصادية منظّمة ومنهجية في المستقبل (مقتبسة في (Harrod, 1951, pp.56-68). لا يزال يتعيّن تحديد ما إذا كانت هذه القيود على التجارة الدّولية التي أوصى بها كينس ستبرهن على أنها أدوات استقرار أم أدوات نزاع.

الفصل السادس

الشركات متعدّدة الجنسيات والإنتاج الدّولي

Multinational Corporations and International Production.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن ناحية من نواحي الاقتصاد الدّولي مثيرة للجدل والانقسام في الرأي مثل قضية التوسّع العالمي للشركات متعدّدة الجنسيات[١]. ويعتبر البعض أن هذه الشركات القوية نعمة على البشرية، إذ تحلّ محلّ الدّولة القومية، وتنشر التكنولوجيا والنموّ الاقتصادي في البلاد النامية وتربط الاقتصادات القومية في ترابط موسّع ومفيد. وينظر آخرون إليها على أنّها مفترسة إمبريالية تستغل الكلّ من أجل مصلحة الشركات القليلة، بينما تخلق شبكة من التبعيّة السياسية والتخلّف الاقتصادي[٢]. وقد تنبأ بضعة من الخبراء في لحظات حماسة أنه عند نهاية القرن العشرين سوف تسيطر على اقتصاد العالم فعليا بضع دزينات من الشركات الضخمة[٣].

والتعريف العملي البسيط للشركة متعدّدة الجنسيات هو أنها الشركة التي تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في قطرين أو أكثر. وفي معظم الأحيان، فإن ذلك يستلزم استثمارا أجنبيا مباشرا تقوم به شركة ما وكذلك امتلاك وحدات اقتصادية (مثل خدمات، وصناعات استخراجية، أو تجهيزات صناعية) في عدّة أقطار. ومثل هذا الاستثمار (بعكس الاستثمار في السندات والأوراق المالية) يعني امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود القومية.

(١) مع أن كثيرا من أنواع الشركات تعمل دوليا، فإن الشركات متعدّدة الجنسيات هي الأكثر أهمية بسبب أثرها في توحيد وتكامل الاقتصادات القومية

(٢) تجد في (Modelski, 1979) مجموعة ممتازة من الآراء حول الشركات المتعدّدة الجنسيات.

(٣) لقد اقتبست عدة مقاطع في هذا الفصل بتصرّف من (Gilpin, 1975) وكتابات أخرى.

وإن التشغيل الدّولي لهذه الشركات منسجم مع الليبرالية ولكنّه معاكس مباشرة لعقيدة القومية الاقتصادية ولوجهات نظر الأقطار الملتزمة بالاشتراكية ومعارض أيضا للتدخّل الحكومي في الاقتصاد.

إنّ كلا من الآمال والمخاوف المتعلّقة بالشركات متعدّدة الجنسيات لها أساس جيد يبرّرها. وكثير من الشركات متعدّدة الجنسيات إنما هي مؤسّسات قوية للغاية وتمتلك موارد تتجاوز ما تملكه معظم الدّول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد ازدادت أهمية هذه الشركات إذ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي نصف تريليون دولار في ١٩٨١ (وزارة التجارة الأمريكية، ١٩٨٤، ص١). وإنّ مجالها وعملياتها واتّساع المنطقة التي تمتدّ عليها بعض هذه الشركات متعدّدة الجنسيات أكثر في اتّساعها الجغرافي من أية إمبراطورية سبق أن وجدت في الماضي. وقد وحّدت الاقتصاد العالمي بشكل شامل وموسّع أكثر من أيّ وقت مضى. وسارت بالترابط الاقتصادي العالمي إلى ما وراء مجالات التجارة والنقد إلى مجالات الإنتاج الصناعي. ويؤثّر هذا التدويل للإنتاج في الاقتصادات القومية تأثيرا كبيرا.

ومع كون هيمنة الشركات متعدّدة الجنسيات على الاقتصاد العالمي قد بدت مؤكّدة في الستينيات، فقد وقعت حادثة في عام ١٩٧٣ تحدّتها تحدّيا عميقا وغيّرت كثيرا من مركزها في الاقتصاد العالمي الذي بدا وطيدا لا يقهر. فالحظر على النفط التي قامت به منظّمة أوبك OPEC وما تلا ذلك من ارتفاع حاد في أسعار النفط، كلّ ذلك أثبت أنّ الحكومات القومية لم تفقد بعد قدرتها على أن تجابه بهجوم مضاد. ففي فترة زمنية قصيرة نسبيا عملت شركات النفط العملاقة – التي كان يظن سابقا أنها الشركات الدّولية المثالية – على تأميم كثير من شركاتها التابعة الأجنبية وأصبحت خانعة لدول كانت تعتبر سابقا عاجزة ومستسلمة. ولم يسجّل التاريخ العالمي سوى حالات قليلة مماثلة من إعادة توزيع الثروة والقوّة في مثل هذه الفترة القصيرة.

وتلا ذلك، حدوث تغيّر هام. فمع أن بعض أقدم الشركات متعدّدة الجنسيات وأعظمها نجاحا، لم تكن أمريكية، فإنّ شركات الولايات المتحدة الأمريكية هيمنت على المشهد (الاقتصادي الدّولي) خلال ستّينيات القرن العشرين وامتدّ ذلك إلى العقد التالي. ولكن وبعد منتصف السبعينيات جابه تفوّقها تحدّيات وفي بعض الحالات تمّ التفوق عليه، ليس من قبل شركات يابانية وأوربية فحسب بل من قبل شركات متعدّدة الجنسيات تابعة لأقطار بدأت عمليات تصنيعها حديثا كالبرازيل والهند، وكوريا الجنوبية (*The Economist*, July 23, 1983, pp. 55- 56) إنّ انبعاث الدّولة الأمّة وظهور شركات غير أمريكية قوية هو

ما جعل الصورة أكثر تعقيدا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين عمّا كانت عليه من قبل.وسنناقش فيما يلي هذا التحوّل إلى تعدّديه الجنسيات الجديدة.

طبيعة الشركات متعدّدة الجنسيات

The Nature of the Multinational

ما هي الخصائص المميّزة للشركات متعدّدة الجنسيات؟ تميل الشركات متعدّدة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية حيث تكون فيها الملكية، والإدارة، والإنتاج وأنشطة المبيعات ممتدّة فوق نطاق سلطة عدّة كيانات قومية. وتتألّف من مركز رئيسي في قطر ما مع مجموعة من الفروع في الأقطار الأخرى. والهدف الأساسي للشركة هو تأمين أقل كلفة لإنتاج البضائع من أجل الأسواق العالمية. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالحصول على أفضل وأكفأ المواقع لمرافق الإنتاج أو الحصول على تنازلات ضرائبية من الحكومات المضيّفة لهذه الشركات.

وتمتلك الشركات متعدّدة الجنسيات مجمّعا كبيرا من المواهب الإدارية، والموجودات (الممتلكات) المالية، والموارد الفنية، وتقوم بإدارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسّقة. وتحاول الشركات متعدّدة الجنسيات توسّعة وإدامة مراكزها في السوق وذلك بالتوحيد والتكامل العمودي وبمركزية اتّخاذ القرارات في الشركة. ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع من الشركات، شركة آي. بي. إم. (IBM) وأكسون (EXXON)، وجنرال موتورز (General Motors)، وميتسوي (Mitsui)، وتويوتا (Toyota)، وفيات (Fiat)، ونستله (Nestlé). وحتى الربع الأخير من هذا القرن، فقد كان النوعان الأكثر تميّزا من الاستثمار الأجنبي هما: الاستثمارات التصنيعية (manufacturing investments) في الاقتصادات المتطوّرة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) واستثمارات الصناعات الاستخراجية، وخاصّة استخراج البترول في العالم الأقل تطوّرا. وفي العقود التالية ازدادت سيطرة الشركات متعدّدة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد.

ويكوّن الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا متكاملا من الاستراتيجية العالمية للشركات العاملة في الأسواق الاحتكارية (Caries, 1982). وفي حين أن الاستثمار التقليدي في السندات والأوراق المالية تحفزه أسعار

العائدات التفاضلية بين الاقتصادات الوطنية، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر تحدّده استراتيجيات النموّ والتنافس بين الشركات الاحتكارية. ومع أنه يغلب على الأولى أن تكون مركزة في قروض الحكومة وفي أنواع الاستثمار في البنية التحتية (infrastructure investment) فإنّ الاستثمار المباشر يميل إلى أن يكون متخصّصا بقطاعات معيّنة ويكون عادة مستندا إلى وجود ميزة تنافسية على الشركات المحلّية؛ تلك الميزات التي ترغب الشركة في استغلالها والمحافظة عليها. وبما أن هذا النوع من الاستثمار يخلق علاقات اقتصادية ذات طبيعة تكاملية ويشْرك الشركة في الشؤون الاقتصادية الداخلية لقطر ما، فقد أصبحت هذه الشركات مثيرة للجدل للغاية.

وقد عانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ستّينيات القرن العشرين من تحوّلات في شكلها لأسباب عدّة، منها: انضغاط واختصار الزمان والمكان بسبب تحسّن المواصلات والاتصالات، والسّياسات الحكومية المواتية للشركات متعدّدة الجنسيات، والبيئة الدّولية المعاضدة التي وفرتها القوّة الأمريكية وزعامتها الاقتصادية. وبما أنّ الشركات الأمريكية كانت تريد المحافظة على توسّعها وحصولها على منفذ إلى أسواق مغلقة نسبيا ولكنّها تزداد نموّا، فقد بدأت بالقيام باستثمارات مكثّفة في أوروبا الغربية كردّ فعل إلى حدّ كبير على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وما تلا ذلك من إقامة تعريفة خارجية مشتركة وقد توسّعت أيضا الاستثمارات المباشرة من قبل شركات أمريكية كانت تبحث عن البترول وغيره من الموارد في الشرق الأوسط وغيره من المناطق. وتلا ذلك أن قامت الشركات الأوروبية واليابانية وغيرها من الشركات بتقليد الأمريكيين حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى أن وصلت شركات من عدّة جنسيات إلى كل أنحاء العالم[٤].

ومع ازدياد أهمية هذه الشركات حاول الاقتصاديون وغيرهم جاهدين أن يفسّروا هذه الظاهرة الجديدة. وفي البداية وجد نوعان من التفسيرات هما: حركات رأس المال الدّولي والتجارة الدّولية. فقد علّلت التفسيرات المستندة إلى حركة رأس المال الدّولي بمجرّد ارتفاع أسعار العائدات في الخارج – وكان هذا التفسير وافيا بالغرض بالنسبة للاستثمارات في السندات والأوراق المالية ولكنّه كان غير كاف للاستثمارات

(٤) يناقش (Wilkins, 1986 a, b) التاريخ المبكر المجهول للشركات اليابانية والأوروبية متعدّدة الجنسيات.

المباشرة. أمّا نظرية التجارة التقليدية فلم يكن لديها ما تدلي به وتجاهلت الموضوع إلى حد كبير. وقد أصبح من الواضح أنه ثمّة حاجة إلى نظرية جديدة وتركّزت الجهود الأولى على أهمية الحواجز التجارية، وأسعار الصرف، والسياسات العامّة المواتية الواعدة. كما أنّها أكّدت على أهمية التطوّرات التكنولوجية مثل الطائرات النفاثة، والأقمار الصناعية، التي خفّضتْ كلفة المواصلات والاتصالات. وكان هنالك أيضا توكيد متزايد على دور التنافس الاحتكاري.

كان المقصود من الطريقة الاصطفائية إدماج الدوافع الكثيرة المختلفة الباعثة على الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواع هذه الاستثمارات. ولكن وبمضي الوقت بدأ الاقتصاديون يقدمون تفسيرات أكثر شمولا.

إنّ عرض هذه النظريات المعقدة وغير الحاسمة سيجعل هذا الكتاب ينحرف كثيرا عن اهتماماته المركزية. ولكنّ الدراسة المختصرة لهذه الجهود النظرية ستساعد على تأكيد أهمية ظهور الشركات متعدّدة الجنسيات بالنسبة للاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية.

ومع أنه لمّا تطوّر بعد نظرية موحّدة توضح كلّ حالات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنّ العامل الأساسي الذي يوضّح الشركات متعدّدة الجنسيات هو الأهمية المتزايدة للتنافس الاحتكاري كأحد أبرز الملامح في اقتصاد السوق العالمي المعاصر (Kierzkowski, 1984). فالإنتاج الأجنبي قد أصبح مكوّنا حيويا من مكونات الاستراتيجيات العالمية الموحّدة والمتكاملة للشركات متعدّدة الجنسيات والتي تهيمن الآن على الاقتصاد الدّولي. وهكذا، فإن نفس التطوّرات التي حولت نظام التجارة الدّولي والتي ناقشناها في الفصل الخامس هي التي تفسر لنا موضوع الشركات متعدّدة الجنسيات. وتعزى هيمنتها العالمية إلى ازدياد أهمية وفْر الحجوم والميزة الاحتكارية، والعوائق في وجه الدخول في قطاع اقتصادي معيّن. وقد كانت الشركات متعدّدة الجنسيات قادرة عن طريق استراتيجيات إنتاجها الأجنبي واستراتيجيات تجارتها أن تستفيد من الاقتصاد العالمي الأكثر انفتاحا نسبيا والذي نجم عن عدّة جولات من المفاوضات التجارية.

وتبرز نظريّتان من بين تلك النظريات التي تؤكّد الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات. فالنظرية الأولى هي: نظرية دورة المنْتج (product cycle theory) التي استحدثها أساسا رايموند فرنون (Raymond Vernon) ثمّ فصلها اقتصاديون آخرون. والنظرية الأخرى المغايرة والأحدث زمنا هي نظرية التنظيم الصناعي للتكامل

الرأسي (***Industrial Organization Theory Of Vertical***) (*Krugman, ١٩٨١a, p.8*). وتنطبق نظرية دورة المنتج بشكل أفضل على الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والتوسّع المبكر للشركات الأمريكية عبر البحار، وعلى ما يدعى الاستثمارات المتكاملة أفقيا (horizontally integrated Investments) أي في إنشاء مصانع لعمل نفس البضائع أو ما يماثلها في كلّ مكان. ومن ناحية أخرى فإنّ نظرية التنظيم الصناعي الأكثر شمولا تنطبق أفضل ما تكون على تعدّدية الجنسيات الجديدة وعلى ازدياد أهمية الاستثمارات المتكاملة رأسيا (vertically integrated investments) أي إنتاج مخْرجات في بعض المصانع تصلح لأن تكون مدْخلات لمصانع أخرى تابعة للشركة. إنّ هذا الإنتاج للمكوّنات أو للبضائع المتوسطة (intermediate goods) قد امتدّ امتدادا عظيما عن طريق التعاقد أو المشاريع المشتركة. ومع أن كثيرا من الشركات متعدّدة الجنسيات تساهم في كلا النوعين من أنواع الاستثمار الأجنبي أو في تنوعات من هذه الترتيبات فإن التمييز بينها أمر مهم لكي نفهم السلوك المشترك وآثاره ونتائجه[٥].

ومع أنّ نظرية دورة المنتج لا تلم بكل النواحي الهامّة للتجارة والاستثمار فإنها تضمّ بعض أهم العناصر: كتطوير وانتشار التكنولوجيا الصناعية كمحدّد أساسي لنشوء وتطوّر الاقتصاد الدّولي، والدّور المتزايد للشركات متعدّدة الجنسيات، وتوحيدها للإنتاج الدّولي والتجارة الدّولية. وهذه النظرية ملائمة تماما لتوضيح الاستثمار الأمريكي الأجنبي في ستّينيات القرن العشرين والسبب الذي جعل هذا الاستثمار يولّد عداوة شديدة، ليس في الخارج فحسب بل أيضا من العمال الأمريكيين. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإنّ نماذج التجارة الدّولية، ونماذج الاستثمارات الدّولية في البضائع الصناعية يحدّدها إلى درجة كبيرة ظهور تكنولوجيا وصناعات حديثة ونموّها وبلوغها مرحلة النضج. وتقرّر النظرية أنّ كلّ تكنولوجيا أو منتج ينشأ ويتطوّر خلال ثلاث مراحل في تاريخ حياته وهي:

أ. الطور الاستهلالي أو الطور الابتكاري (innovative phase)،

ب. طور السير نحو النضج أو طور تطوير العمليات (maturing or process development phase).

---

(٥) انظر (Caves, 1982, Ch.1) من أجل الاطلاع على تحليل لهذا التمييز بين الأنواع المذكورة أعلاه.

ج. الطور الموحد (القياسي) أو طور النضج (standardized or maturing phase). وفي أثناء كلّ من هذه الأطوار فإن الأنواع المختلفة من الاقتصادات يكون لها منافع تنافسية في إنتاج المنتج أو إنتاج مكوّناته. ويفسّر تطوّر التكنولوجيا وانتشارها من اقتصاد إلى اقتصاد آخر، والانتقال المقابل في الميزة النّسبيّة بين الاقتصادات القومية، يفسّر كلا من أنماط التجارة ومواضع الإنتاج الدّولي (Hirsch, ١٩٦٧S).

ينـزع الطور الأول لدورة المنْتج إلى أن يكون في القطر أو الأقطار الصناعية الأكثر تطوّرا، مثل بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة المبكرة لما بعد الحرب، واليابان إلى درجة متزايدة في أواخر القرن العشرين. وتتمتّع الشركات الاحتكارية في هذه الأقطار بمزايا نسبيّة في تطوير منتجات جديدة وفي العمليات الصناعية نظرا لكون السوق المحلّية لديهم واسعة (أي الطلب) وبسبب الموارد المكرّسة للفعاليات الابتكارية (العرض) وفي الطور الاستهلالي تتمتّع الشركات التابعة للاقتصاد أو الاقتصادات الأكثر تقدّما بمركز احتكاري وذلك بسبب ما لديها من تكنولوجيا في المقام الأول.

وبازدياد الطلب الأجنبي على منْتج هذه الشركات، فإنّها في البداية تصدّر منتجها إلى الأسواق الأخرى. ولكن بمرور الزمن، فإن تنامي الطلب الخارجي ووصول التكنولوجيا إلى المنافسين الخارجيين المحتملين، وازدياد الحواجز التجارية، كلّ ذلك يجعل الإنتاج الخارجي للبضاعة ممكنا وضروريا في نفس الوقت. وأثناء هذا الطور الثاني السائر نحو النّضج، تستمرّ عمليات التصنيع في التحسّن وينـزع موضع الإنتاج للانتقال إلى الأقطار المتقدّمة الأخرى. وفي المردّ الأخير، فإن المرحلة الثالثة للدورة، وهي مرحلة توحيد عمليات التصنيع لدرجة قياسية معيارية تجعل من الممكن نقل الإنتاج إلى الأقطار الأقل تطوّرا وخاصّة إلى الأمم التي بدأت في التصنيع حديثا، والتي تكمن ميزتها بالمقارنة مع غيرها في انخفاض أسعار الأجور لديها؛ ومن منصات التصدير هذه يشْحن إما المنتج نفسه أو مكوّناته إلى الأسواق العالمية. وقد أصبحت هذه التجارة بين الشركات ملمحا بارزا من ملامح الاقتصاد العالمي المعاصر.

ومع أن دورة المنْتج كانت موجودة بشكل من الأشكال في كل من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن تغيّرات هامّة في تشغيلها قد حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تسارعت معدّلات الابتكارات التكنولوجية ومعدّلات انتشارها تسارعا مثيرا، وعزّزت الأبحاث الحديثة وفعاليات التطوير والاتصالات كلا من الأهمية التنافسية للابتكارات وشجعت كذلك انتشارها السريع إلى المنافسين ضمن

النظام الاقتصادي العالمي. وأصبح الإنتاج الدّولي أحد المكوّنات الهامّة في استراتيجيات الشركات وذلك بازدياد محاولة الشركات الاحتكارية السعي للمحافظة على مركزها الاحتكاري وعلى إمكان الوصول إلى الأسواق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرا، فإنّ الجمع بين المنتجات وتقنيات الإنتاج الموحّدة إلى درجة عالية قياسية مع وجود عمالة رخيصة نسبيا، كل ذلك جعل الأقطار المصنّعة حديثا مصادر هامة للمنتجات والمكوّنات الصناعية. إنّ ما تلا ذلك من الإسراع في عمليات انتقال الميزة النّسبيّة ومن تغيّرات في مواضع الإنتاج الدّولي، كلّ ذلك قد جعل التجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي يتمتّعان بديناميكية عالية[٦].

وباختصار فإنّ نظرية دورة المنتج تساعد على تفسير عدد من الملامح الهامّة للاقتصاد العالمي المعاصر ومن ذلك مثلا: أهمية الشركات متعدّدة الجنسيات والتنافس الاحتكاري، ودور تطوير وانتشار التكنولوجيا الصناعية كمحدّدات أساسية للتجارة ولتحديد الأماكن العالمية للفعاليات الاقتصادية، ودمج وتكامل التجارة والإنتاج الخارجي في استراتيجية الشركات. وقد حفّزت هذه التطوّرات كلا من الحكومات الوطنية والحكومات المضيّفة إلى استخدام السياسات الصناعية وغيرها من السياسات لتجعل هذه المؤسّسات القومية تخدم ما تراه كلّ منها أنه مصلحتها القومية الخاصّة.

وقد أدّت قيود نظرية دورة الإنتاج إلى جهود موحّدة لتطوير نظرية أكثر عمومية وشمولا للشركات متعدّدة الجنسيات وللاستثمار الأجنبي المباشر. وتجمع نظرية التنظيم الصناعي للتكامل الرأسي كلاًّ من نظرية التنظيم الصناعي ونظرية الاقتصاد الدّولي؛ فهي تبدأ بالنظرية الحديثة للشركة ثمّ تنقلها إلى الاقتصاد الدّولي. وتساعد أفكارها المركزية، والتي سنذكرها هنا باختصار، في تفسير تعدّد الجنسيات الحديثة والدّور المعاصر للشركات متعدّدة الجنسيات.

وقد بدأ أسلوب التنظيم الصناعي بإدراك أن "تكاليف القيام بالأعمال في الخارج" تتضمّن تكاليف أخرى تتكبدها الشركة غير مجرّد التصدير من مصانعها الوطنية، ولذلك لابدّ أن يكون لدى الشركة بعض المزايا التعويضية أو "مزية خاصّة للشركة" مثل الخبرة التقنية والمهارات الإدارية، أو وفْر الحجوم ممّا يمكّنها من

(٦) يضرب (Whitman, 1981, pb. 12-13)مثلا صناعة السيارات العالمية المتغيّرة.

الحصول على ريع احتكاري من عملياتها في بلدان أخرى. "هذه الموجودات الفريدة"، المنشأة أساسا في السوق الوطنية، كانت قابلة للنقل إلى الخارج بكلفة قليلة، وذلك ضمنيا عن طريق الأسواق الداخلية، ووفّرت القدرة على التنافس بنجاح مع شركات القطر المضيف (Cassom, 1483 , p.38)، وهذه المقاربة الأساسية، التي طوّرها في البداية ستيفن هايمر (Stephen Hymer) وتشارلز كيندلبرجر (Charles Kindleburger) قد جرى توسيعها إلى درجة كبيرة استنادا إلى نظرية التنظيم الصناعي [٧].

وقد تضمّن توسّع ونجاح هذا الشكل الرأسي من المؤسّسات متعدّدة الجنسيات ثلاثة عوامل. فالعامل الأوّل هو التدويل أو الإدماج الرأسي لمختلف مراحل العمل، لتقليل تكاليف العمليات في المقام الأوّل. فقد حاولت المؤسّسات أن تجعل كلّ أوجه العملية الإنتاجية؛ كالموارد وأسعار نقل المواد الخام، والمنتجات المتوسّطة ضمن حدود الشركة وتحت سيطرتها. والعامل الثاني هو إنتاج واستغلال المعرفة التقنية، فبسبّب تزايد كلفة الأبحاث والتنمية؛ تحاول الشركة جاهدة أن تستحوذ على نتائج أبحاثها وتنميتها وأن تحتفظ بالاحتكار أطول مدّة ممكنة. والعامل الثالث هو فرصة التوسّع للخارج والتي صارت ممكنة بازدياد التحسينات في الاتصالات والمواصلات. وإنّ نفس العوامل التي أدّت إلى هيمنة الشركات الاحتكارية على الاقتصادات القومية، هي نفسها التي تؤدّي إلى تحويل الاقتصاد الدّولي. وكانت نتيجة هذا التطوّر أنه أدّى إلى وجود بنية دولية متقدّمة ومعقدة.

إنّ استراتيجية الشركات متعدّدة الجنسيات المتكاملة رأسيا هي أن تضع المراحل المختلفة لإنتاجها في مواقع مختلفة في العالم، وإنّ الدافع الأوّلي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج، ومزايا الضرائب المحلّية، وخاصّة بالنسبة للشركات الأمريكية، والاستفادة من جداول التعرفة الأمريكية التي تشجع الإنتاج الأجنبي للأجزاء المكوّنة. وكانت نتيجة هذا التدويل لعملية الإنتاج تزايد سرعة توسّع التجارة بين الشركات، وقد صار جزء كبير من التجارة العالمية مؤلّفا من تصدير واستيراد المكوّنات والبضائع الوسيطة بدلا من التجارة بالمنتجات النهائية المقترنة بنظرية لتجارة أكثر تقليدية من السابق.

---

(٧) لقد ناقش كلّ من (,Caves١٩٨٢)، و (Casson, 1983)، هذه المقاربة مناقشة ممتازة.

وبالإضافة إلى الدوافع الأخرى التي نوقشت آنفا، فإنّ الشركات متعدّدة الجنسيات تحاول أن تنشئ عوائق في وجه الدخول بواسطة استثماراتها الأجنبية. ففي الصناعات الاحتكارية حيث سيكون وفر الحجوم والطلب الوطني عاملين هامّين في التنافس الدّولي، تستثمر الشركة في عدّة اقتصادات لكي تعرقل ظهور منافسين لها من الأجانب. وتساعدها في هذا السعي غالبا السياسات التجارية والصناعية لحكوماتها الوطنية وهكذا فإن هذا العنصر من عناصر الاستراتيجية العالمية للشركات متعدّدة الجنسيات هو تكتيك الشركة المناظر لتكتيك الأولوية الصناعية الذي ناقشناه آنفا في الفصل الخامس.

وكما هو الحال في التجارة الدّولية، فإنّ قيام الشركة متعدّدة الجنسيات بنقل نظامها المحلّي للتنظيم الاقتصادي إلى المجال الدّولي كانت له عواقب اقتصادية وسياسية هامّة. وإنّ كون الاستثمار الأجنبي المباشر وتدويل الإنتاج قد حدث في نظام سياسي منقسم دوليا لدول قادرة على المنافسة نجمت عنه مشكلات سياسية كبيرة. إذ قد أتاحت إمكانية قيام الدّول الوطنية وتسخير الشركات متعدّدة الجنسيات لتحقيق أهداف سياسية خارجية وغير ذلك من الأهداف.

وتعتبر قطاعات هامّة من العمالة في القطر الوطني الاستثمار الأجنبي المباشر تهديدا لمصالحها الخاصّة، كما تخشى الدّول المضيفة من اختراق الشركات متعدّدة الجنسيات لاقتصاداتها وتراه خطرا مهدّدا لمصالحها الاقتصادية والسياسية ولغير ذلك من المصالح. وستناقش هذه المواضيع بعد سرد تاريخ مختصر للشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الدّولي في أوائل الفترة التي بعد الحرب.

فترة الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات

The Era of American Multinationals

لقد كان المصطلح "الشركات متعدّدة الجنسيات" تعبيرا لطيفا عن أمر بغيض مختص بالتوسّع الأجنبي للشركات الاحتكارية الأمريكية العملاقة (Wilkins, 1974). ولقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في الخارج من ١١,٨ مليار دولار في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٢٣٣,٤ مليار دولار تقريبا في عام ١٩٨٤ (وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤: ١١ مجلس المستشارين الاقتصاديين ١٩٨٦: ٣٧١). وفي عام ١٩٨١، بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر في الخارج أكثر من خُمْسيْ (٢/ ٥) مجمل الاستثمار

المباشر الأجنبي العالمي (وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤: ١). وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، استقطبت أمريكا اللاتينية معظم هذا الاستثمار، ثم بعد ذلك، جاء دور كندا، ثم أوروبا الغربية، وتلقّت معظمه المناطق الصناعية الأخرى. وكان الاستثمار في إنتاج المواد الخام وفي الصناعات التصنيعية التقليدية التحويلية كبيرا ولكن أكبر جزء من استثمار ما بعد الحرب كان من حصّة الصناعات التحويلية المتقدّمة، حيث كانت مركزة بكثافة في القطاعات الصناعية المتقدّمة، (خاصّة السيارات، والكيماويات، والإلكترونيات). وكان القسم الآخر الكبير من الاستثمار الأمريكي المباشر في الخارج في صناعة النفط (المصدر نفسه). وفي وقت من الأوقات كان هذا الاستثمار يمثل حوالي (٢٦) في المائة من الاستثمار الأمريكي المباشر في أقلّ الأقطار نموّا.

و بحلول عام ١٩٧٠ وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستثمرة خارجية أكثر منها مصدّرة لبضائع مصنوعة محلّيا. وقد فاق الإنتاج الدّولي للشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات، التجارة باعتباره المكون الرئيس للتبادل الاقتصادي الدّولي لأمريكا. وقد ازداد الإنتاج الأجنبي من قبل الشركات التابعة للشركات الأمريكية إلى أربعة أضعاف الصادرات الأمريكية تقريبا. وفضلا عن ذلك، فقد كان جزء كبير من الصادرات الأمريكية للبضائع المصنّعة في الحقيقة عبارة عن منقولات من فرع أمريكي إلى فرع خارجي عبر البحار لشركة من الشركات متعدّدة الجنسيات. وبحلول ١٩٦٩، أنتجت الشركات متعدّدة الجنسيات لوحدها ما قيمته (١٤٠) مليار دولار تقريبا من البضائع وكان ذلك أكثر من أيّ اقتصاد قومي ما عدا الاقتصادين القوميين الأمريكي والسوفياتي. وقد وضعت كثير من الشركات الأمريكية الكبرى أكثر من نصف موجوداتها خارج البلاد، وكان أكثر من نصف أرباحها يأتي من وراء البحار.. وقد صارت هذه الأرباح بدورها عاملا مهمّا في المركز الإجمالي لميزان المدفوعات الأمريكي. ومع أنّ معدّل نموّ الاستثمار الأجنبي تدهور في ثمانينيات القرن العشرين، فقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة اعتمادا كبيرا على شركاتها متعدّدة الجنسيات كوسيلة للوصول للأسواق الأجنبية ومن أجل الأرباح التي تنتجها. وفي الحقيقة، يمكن وصف السياسة التجارية الأمريكية منذ نهاية الحرب على أنها سياسة تتبع دورة المنتج.

وبحلول أوائل سبعينيات القرن العشرين بدأ تدفّق الاستثمار الدّولي للشركات متعدّدة الجنسيات ينتقل من جهات هامة، فقد وصل معدّل الاستثمار الأجنبي للشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات إلى قمّته ثم بدأ

ينحدر ويتناقص تدريجيا؛ وبدأت الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيات ثم تلتها الشركات اليابانية، بالاستثمار المكثّف وفي الإنتاج في الخارج، وكانت عدّة شركات متعدّدة الجنسيات من الأقطار المصنّعة حديثا، وحتى من الكتلة الشرقية تقوم بالاستثمار في الخارج. ومع أن الأمريكان استمروا في هيمنتهم على الميدان فإن الشركات متعدّدة الجنسيات الأوروبية واليابانية توسّعت بسرعة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بشكل خاص وبذلك صارت متوازنة مع التفوّق الأمريكي السابق. وقد أنتج هؤلاء الدخلاء الجدد صورة مختلطة ومعقّدة للاستثمارات المتقاطعة المتشابكة للشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصادات الوطنية. **(**Ohmaz, 1984**)**

لقد بدأ نمط الاستثمار وراء البحار يتغيّر لأن الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين اقتصادات الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى كانت قد تقلّصت. ومع نهضة الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني أصبحت ظاهرة دورة المنتج أقلّ مناسبة بالنسبة للشركات الأمريكية وتمتّ بصلة أكثر للشركات الأجنبية. ثمّ أصبحت أسعار الصرف المتقلبة والعملات غير المستقرة عوامل هامة تؤثّر في الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد دفع ازدياد حدّة الأوضاع السياسية المجهولة الشركات متعدّدة الجنسيات إلى تقليص استثماراتها في كثير من البلدان النامية وشجع على الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الزيادة المثيرة للحواجز التجارية في العالم أصبحت أهم عنصر محدّد للاستثمار الأجنبي في كلّ من الاقتصادات المتطوّرة والأقل تطوّرا. وقد تعلّمت الشركات أنه يتعيّن عليها إنشاء شركات فرعية لها في عدد متزايد من البلدان أو الدخول في مشاريع مشتركة أو في تدابير أخرى مع شركات محلّية من أجل الوصول إلى الأسواق المحمية. وبناء على ذلك، فقد أصبحت المنافسة الحادّة بين الشركات متعدّدة الجنسيات من عدّة جنسيات في العقود الأخيرة من القرن العشرين موجودة في جميع الأسواق العالمية تقريبا.

في هذا الظرف الجديد من حالات عدم الاطمئنان الاقتصادي والسياسي أخذت الشركات متعدّدة الجنسيات اليابانية في التوسّع السريع ودخول الأسواق الأمريكية، وإلى درجة أقل الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق. كانت الشركات اليابانية قد درجت على الاستثمار في الخارج بشكل رئيسي للحصول على المواد الأولية أو المكونات منخفضة التكاليف والتي كانت ترسل بعدئذ إلى اليابان حيث يتمّ تجهيزها وإدخالها في المنتجات النهائية ليتم تصديرها إلى الأسواق العالمية. وقد جادل أحد الخبراء اليابانيين أنه في

حين أن الاستثمار المباشر الأمريكي كان "مناهضا للتجارة" وحلّ محلّ الصادرات من الولايات المتحدة، فقد كان اليابانيون يتبعون استراتيجية "تدعم التجارة" وكما قال كيوشي كوجيما(**Kioshi Kojima**) فإن الشركات اليابانية احتفظت بمرحلة الإنتاج الصناعي "ذات القيمة المضافة العالية" في الاقتصاد الياباني نفسه. (**Kojima,1978**)

ومع أنه استمرّ تطبيق هذه الاستراتيجية "الداعمة للتجارة" حتى الربع الأخير من القرن فإنّ الحواجز المتزايدة التي وضعت في وجه البضائع اليابانية في الولايات المتحدة وفي السوق الأوروبية المشتركة وفي أماكن أخرى، قد دفعت الشركات اليابانية إلى زيادة الاستثمار والإنتاج في الخارج. وفي الواقع، فإنّ شركاء اليابان الاقتصاديين قد أجبروا الشركات اليابانية على أن تتحوّل إلى شركات متعدّدة الجنسيات، وذلك من خلال وضع كوابح تصدير طوعية على اليابانيين ومن خلال التهديدات بإصدار تشريعات "ذات محتوى محلّي"، ومن خلال ممارسة ضغوط لزيادة الحواجز التجارية. وفي ثمانينيات القرن العشرين تسارعت هذه النـزعة من جراء ارتفاع قيمة الين. وأصبح مانجم عن ذلك من "تعدّدية جنسيات" الصناعة اليابانية إحدى السمات المتميّزة للاقتصاد السياسي الدّولي.

يمكن إصدار بضعة تعميمات عن الشركات متعدّدة الجنسيات في نهاية القرن العشرين. فهي تميل إلى أن تكون شركات احتكارية أمريكية وبدرجة أقل، أوروبية. ومع ذلك فإنّ الشركات اليابانية وشركات البلدان التي بدأت التصنيع حديثا، ولاسيّما كوريا الجنوبية، التي تقف الحواجز التجارية المتزايدة في وجه وصولها إلى الأسواق المحلّية تتجه بشكل متزايد إلى الانضمام إلى تلك الشركات العملاقة والتفوّق عليها في بعض الأحيان.

وكذلك فإنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي غالبا شركات احتكارية وتقع في قطاعات تمكّنها من الاستفادة من وفْر الحجوم، والاستفادة من الكلفة المنخفضة للمواصلات – أو من تفوّقها في ميدان الأبحاث والتنمية. وهي تعمل بكفاءة قصوى في أقطار منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (**OECD**) بسبب وجود أسواق موحّدة نسبيا وبسبب انخفاض الحواجز التجارية والاستثمار الأجنبي بشكل عام؛ باستثناء إنتاج المكوّنات فهي توجد إلى درجة أقل في الكتلة الشرقية وفي الأقطار الأقلّ تطوّرا.

وإن أهميتها آخذة بالازدياد بسبب حضورها الكبير في صناعات حسّاسة واستراتيجية معيّنة عالية التكنولوجيا.(Whitman , 1977 , p.38)

الشركات متعدّدة الجنسيات وأقطارها الوطنية (الأم)

The Multinationals and Home Countries

تصنّف معظم الكتابات حول القضية المثيرة لكثير من الجدل والمتعلّقة بالصّلة بين الشركات متعدّدة الجنسيات وبين حكومات أقطارها الوطنية، تصنّف في واحد أو أكثر من المواقف الأساسية الثلاثة المتعلّقة بالصّلة بين العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية: وهذه المواقف هي كما يلي:

الموقف الليبرالي (أو التقليدي) أو الموقف الماركسي (أو الراديكالي) أو الموقف القومي (أو التجاري الجديد) (Gilpin, 1975, ch.6). وكلّ واحد من هذه المواقف يقدّم تفسيرات مختلفة للعلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات وحكوماتها الوطنية. ولأنّ الشركات الأمريكية كانت في المقام الأول من بين المستثمرين الأوائل في الخارج ولأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتّبع أكثر من غيرها استراتيجية إنتاج فيما وراء البحار، لذلك فسيكون التأكيد في هذا القسم على العلاقة بين الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن المناقشة العامّة هنا تنطبق أيضا على شركات الأقطار الأخرى وعلاقاتها بحكوماتها.

ومع أنّ مصالح الشركات الأمريكية قد اصطدمت بأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عدّة مناسبات فإن ثمّة تكاملا في المصالح بين الشركات وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان زعماء الشركات والزعماء السياسيون الأمريكيون يعتقدون عموما أن التوسّع الخارجي للشركات الأمريكية يخدم مصالح قومية هامّة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجّعت السياسات الأمريكية توسّع الشركات في الخارج وكانت ميّالة لحمايتها(Sigmund,1980). وتجلّى هذا الاقتران للمصالح في عدّة مجالات.

وحتى السبعينيات من القرن العشرين كانت الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات تسيطر إلى حدّ كبير على وصول العالم غير الشيوعي إلى المواد الخام وخاصّة البترول. وقد ضمن هذا أمن الإمدادات البترولية وتفضيل الزبائن الأمريكيين في أوقات نقص الإمداد (Krasner, 1978). واستخدمت هذه السيطرة أيضا

لتلطيف الزيادات في الأسعار أثناء الفترات الحرجة مثل فترات الحرب الكورية وحرب فيتنام، كما استخدمت في بعض المناسبات كمصدر لممارسة النفوذ السياسي [٨]. فبعد إنشاء لجنة سياسة المواد (لجنة بالي)(Paley) بعد اندلاع الحرب الكورية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية للوصول غير المعوق إلى مصادر المواد الخام أولويّة كبيرة. وقد تمّ تحقيق هذا الوصول من خلال ملكيّة الشركات متعدّدة الجنسيات الأمريكية المختصّة بالاستخراج وسيطرتها على تلك الموارد المستخرجة. ومع أنّ سيطرة الشركات الأمريكية على الوصول إلى المواد الخام قد تناقصت كثيرا في ثمانينيات القرن العشرين فلا يزال استمرار الحضور الأمريكي في أسواق البضائع العالمية ذا أولوية كبيرة. وتجدر الملاحظة أن القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى قد حاولت جاهدة أن تحصل على مركز لشركاتها متعدّدة الجنسيات في هذه الأسواق[٩].

وعلاوة على ذلك، فقد كان القادّة السّياسيون الأمريكيون يؤمنون أنّ المصالح القومية تتمّ خدمتها بواسطة التوسّع الأجنبي للشركات الأمريكية المختصّة بالتصنيع والخدمات. فالاستثمار الأجنبي المباشر اعتبر أداة أساسية تستطيع الولايات المتحدة بواسطتها المحافظة على مركزها النسبي في الأسواق العالمية واعتبر التوسّع وراء البحار الذي تقوم به الشركات متعدّدة الجنسيات وسيلة للمحافظة على مركز أمريكا الاقتصادي العالمي المهيمن في الاقتصادات الأخرى الآخذة بالتوسّع مثل اقتصادات أوروبا الغربية واليابان. وكان من المعتقد أنّ هذا التوسّع يقود إلى زيادة وليس نقص صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. كما أنّ الإنتاج الخارجي للبضائع أو كثافة العمالة والمكوّنات تمكن الشركات الأمريكية من منافسة المنتجين الآخرين من ذوي الأسعار المنخفضة. ومع أن هذه الاستراتيجية تعني أن الشركات الأمريكية تصدّر رأس المال والتكنولوجيا على حدّ سواء، فإنّ الموضع الحقيقي لقوّة الشركات المتمثّل بالتمويل والأبحاث والتنمية والسيطرة الإدارية، كلّ ذلك يبقى في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد

(٨) وفضلا عن ذلك، فقبل عام ١٩٧٣ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مركزها شبه الاحتكاري للبترول كسلاح سياسي. وأفضل مثال هو أزمة السويس عام ١٩٥٦. فالتهديد الأمريكي بقطع البترول عن البريطانيين والفرنسيين كان عاملا مهمّا في إجبارهم على الانسحاب من غزوهم لقناة السويس ومصر.

(٩) تجد في كتاب (Vernon, 1983:ch.2,3) مناقشة لهذه القضايا.

توسّعت الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة لدول أخرى في إنتاجها في الاقتصادات الخارجية لتحافظ على حصّتها في الأسواق العالمية أو تزيد من تلك الحصّة.

وقد اعتبرت الشركات متعدّدة الجنسيات أيضا أنها تخدم ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تقدّر الحكومة الأمريكية هذه الحالة حتى أواخر ستّينيات القرن العشرين عندما بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي والتجارة الأمريكية يتدهوران لأول مرّة بشكل حاد. وعندئذ تمّ الاعتراف بأن الشركات متعدّدة الجنسيات جهات رئيسية لتحصيل القطع الأجنبي (والقطع الأجنبي كان ضروريا لشراء البضائع وللمحافظة على مركز أمريكا العالمي سياسيا وعسكريا)، وبذلك فقد اعتبرت عاملا مهمّا في الرفاهية الاقتصادية الأمريكية والنفوذ الأمريكي العالمي. ومع أن الأرباح المستحقّة والمعادة إلى الوطن من قبل الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات لم تصل قط إلى المستوى المتوقع قبل تأميم كثير من الاستثمارات البترولية وغيرها من الموارد في سبعينيات القرن العشرين، إلا أنها مع ذلك تؤلّف جزءا كبيرا من المركز الإجمالي الأمريكي لميزان مدفوعاتها.

وقد اعتبرت الشركات متعدّدة الجنسيات أيضا أداة للتنمية الاقتصادبة العالمية وآلية لنشر النظام الاقتصادي الحرّ وابتداء من خطة مارشال رأى الكثيرون أن الشركات متعدّدة الجنسيات وسيلة لتقوية الاقتصادات الأجنبية وبالتالي لاحتواء الشيوعية وذلك بتقديم بديل عن النماذج الشيوعية أو الاشتراكية للتبعية الاقتصادية عن طريق تصدير التكنولوجيا الأمريكية ورأس المال الأمريكي والخبرة الإدارية.

وقد أعطى الرئيس الأمريكي ريغان في برنامجه المخصص للدّول الأقلّ تطوّرا والذي أعلنه في ١٥ أكتوبر ١٩٨١ الشركات متعدّدة الجنسيات دورا قويا، معتبرا إيّاها عنصرا أساسيا. ويتجلّى هذا الالتزام بالشركات متعدّدة الجنسيات كأداة لنشر نظام الاقتصاد الحر والموقف الأمريكي حيال جميع القضايا الاقتصادية الدّولية تقريبا، وتراوح بين مستقبل البنك الدّولي وحلّ مشكلة الديْن العالمي. وقد فضّل الاستثمار الأجنبي الخاص على الاعتماد على المنظّمات الدّولية أو الاستدانة من قبل الحكومات الأجنبية في أسواق رأس المال العالمي كوسيلة لتطوير وتنمية أقلّ البلدان نموّا وإدماجها في اقتصاد السوق العالمي.

وقد اعتبرت الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات أداة دبلوماسية وكان ذلك في معظم الأحيان ممّا لا يسرّ زعماء هذه الشركات. فقد حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضبط فعاليات هذه الشركات الأمريكية أو تسخّرها لتحثّ الحكومات الأخرى أو تجبرها على القيام بالتزاماتها أو ما تأمرها به. فعلى سبيل المثال تتمثّل العناصر الأساسية المكوّنة لسياسة الانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي التي كان يدعو إليها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، بوعده الاتحاد السوفياتي بزيادة التجارة الأمريكية والاستثمار الأمريكي والصادرات التكنولوجية. وكان كيسنجر يأمل من وراء ذلك أن يعدّل السلوك السوفياتي عن طريق إيجاد نسيج من الترابط بين روسيا والعالم الخارجي. بينما اتّبع الرئيس ريغان أسلوبا آخر وهو حرمان الاتحاد السوفياتي من التكنولوجيا الأمريكية كأداة تستخدم للإكراه السياسي، وللحرب الاقتصادية كما في حالة اتفاقية أنابيب الغاز بين السوفيات وأوروبا الغربية. وهناك عدّة أمثلة مشابهة من محاولات قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات لتجنيد الشركات متعدّدة الجنسيات في تنفيذ سياستها الخارجية.

ومع أنّ الدّور الهام للشركات متعدّدة الجنسيات في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية العامّة للولايات المتحدة الأمريكية لا يوازيه شيء فإنّ الأمم الأخرى اعتبرت شركاتها متعدّدة الجنسيات أدوات لسياستها القومية. فقد استخدمت الشركات متعدّدة الجنسيات الأوروبية واليابانية من قبل حكوماتها لجعل مواردها الخاصّة من المواد الخام أكثر أمانا وضمانا. وبما أنّ تأثير شركات البترول الأمريكية متعدّدة الجنسيات قد ضعف، فقد حاولت الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة لليابان ولغيرها من الدّول الأخرى أن تحلّ محلّ الشركات الأمريكية (Vernon, 1983, ch. 5).

وعندما بلغت الاقتصادات الأخرى مرحلة النضج وازدادت في قوّتها الاقتصادية قامت بتقليد المثال الأمريكي إلى درجات متفاوتة في الاعتماد على الشركات متعدّدة الجنسيات لتعزيز مصالحها القومية كما تراها هي. (Spindler, 1984) فمثلا، عندما ازدادت الحواجز التجارية شجّعت الحكومات شركاتها متعدّدة الجنسيات على الاستثمار في الخارج لتساعد على المحافظة على حصّتها القومية من الأسواق العالمية. وممّا أساء لإدارة ريغان وأحزنها أنّ حكومات ألمانيا الغربية وغيرها من حكومات الأقطار الأوروبية

اعتبرت شركاتها متعدّدة الجنسيات وسيلة لزيادة روابطها مع الكتلة السوفياتية، يحدوها لذلك جزئيا ضمان العلاقات السياسية الودية معها.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن مصالح الشركات والمصالح القومية بدأ يضعف بعد أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣. وقد كانت العمالة المنظّمة والنقّاد الأكاديميون قلقين منذ فترة طويلة إزاء ماينطوي عليه الاستثمار الخارجي من آثار على العمالة المحلّية الوطنية وعلى توزيع الدخل القومي وعلى المركز التنافسي للاقتصاد الأمريكي. وصار هذا الانتقاد أكثر شيوعا في غضون الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر من عام ١٩٧٣، عندما اعتبرت شركات النفط الأمريكية على أنها هي التي ساعدت على الحظر النفطي العربي على الأقطار الغربية. وتلا ذلك الانحدار النسبي للصناعة الأمريكية وبدء حالات العجز التجاري الضخم، وكذلك نسبة البطالة العالية، والمصاعب المزمنة في ميزان المدفوعات الأمريكية، عند ذلك ساد الاعتقاد بأن الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات تصدر فرص العمل الأمريكية وتقلل الصادرات الأمريكية. وقد جادل بعضهم بأنّه يجب إجبار الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات على الاستثمار في الاقتصاد الأمريكي وأن تقلّل كثيرا نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى الاقتصادات المنافسة.

ومع أن الاستثمار الخارجي المباشر لاقى دعما قويا بصورة مستمرّة حتّى ثمانينيات القرن العشرين وأثناءها، فإن المشاعر السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أكثر غموضا والتباسا. وأثناء العقود الأولى فيما بعد الحرب، كان النمط الاقتصادي الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الاقتصاديين الأساسيين قد مكّن الولايات المتحدة من الوصول إلى الأسواق العالميّة عن طريق الإنتاج الخارجي بينما قامت الأقطار الأخرى بتصدير البضائع المصنوعة محليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تقلص الحجم النسبي للاقتصاد الأمريكي حاول الذين يرسمون سياسة الولايات المتحدة عكس هذه العلاقة بزيادة المنتجات المصنوعة في أمريكا وبتشجيع الشركات الأجنبية على أن تستثمر استثمارا مباشرا في الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك فقد احتفظت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتزامها الأساسي بالاستثمار المباشر الخارجي الذي تقوم به الشركات الأمريكية.

لقد كان عكس اتجاه تدفق الاستثمار وازدياد الاستثمار الخارجي في ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية بلا ريب عاملا مهما في التقليل من حدة العداوة نحو الاستثمار فيما وراء البحار، كتلك

التي تمثلت في مشروع قانون بورك هارتكه (Burke Hartke) الصادر في منتصف سبعينيات القرن العشرين (Calder, 1985, p.603). ومع ذلك فقد أصبح الرأي العام الأمريكي في ثمانينيات القرن العشرين أكثر انتقادا للشركات متعدّدة الجنسيات وكذلك للاستثمار فيها وراء البحار. وبالرغم من زيادة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صار عديد من الأمريكيين قلقين من كون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الأمريكية قد ساهم في إزالة طابع التصنيع عن الاقتصاد الأمريكي. وعندما ارتفع العجز التجاري الأمريكي في ثمانينيات القرن العشرين، ازدادت المخاوف حدة من أن الاقتصاد الأمريكي قد أصبح مجرّد مجمّع للمكونات التي تصنعها الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات في الخارج.

وبالرغم من المجلّدات التي كتبت عن هذه المناقشات والمجادلات فإن الجدل بين المؤيدين للشركات متعدّدة الجنسيات وبين نقاد هذه الشركات لم يتوصل إلى حل حاسم. فمثلا قد يتساءل المرء فيما إذا كانت إحدى الشركات ستقوم بالاستثمار نفسه في الاقتصاد الأمريكي لو أنها لم تقم باستثمار خارجي أم أنها كانت لن تقوم بأي استثمار على الإطلاق؟ ومن المستحيل أن نجزم بما سيكون عليه الحال لو منعتْ الشركات الأمريكية من الاستثمار في الخارج. وعلى حد قول رايموند فرنون (Raymond Vernon) فإن الحكم على ما إذا كان الاستثمار الخارجي يزيح أو يكمّل الاستثمار المحلّي، يستند إلى مجموعة من الفرضيات غير القابلة للإثبات أساسا (Vernon, 1971, p.157) ومع ذلك فمن المهم أن نلاحظ أن المفاهيم الأمريكية آخذة بالتغيّر وأن السياسات الأمريكية تجاه الشركات متعدّدة الجنسيات قد أصبحت أكثر حذرا.

الشركات متعدّدة الجنسيات والأقطار المضيّفة

The Multinationals and Host Countries

قال أحد الاقتصاديين الليبراليين في الجواب عن أسئلة وجهها إليه مجموعة من الطلاب مستفسرين عن وجهات نظره عن الشركات متعدّدة الجنسيات: "إن الشركة متعدّدة الجنسيات غير موجودة" وكان يقصد بقوله ذاك أن كل شركة تستجيب لمؤشّرات الأسعار وغيرها بشكل متماثل بغض النظر، عن كونها شركة وطنية أو متعدّدة الجنسيات، وإن مسألة الملكية القومية لوسائل الإنتاج لم تدخل في النموذج الاقتصادي

الليبرالي للسلوك الاقتصادي. وكما قرّر الاقتصادي نفسه في مناسبة أخرى: "أن وظيفة ساعي البريد هي إيصال البريد، بغض النظر عن زيّه".

ولكن وجهة النظر هذه تختلف جدا في تلك الأقطار المضيّفة للشركات الدّولية الأجنبية. وقد شجب الرئيس الفرنسي شارل ديجول الموجة العارمة للاقتصاد الأمريكي التي اخترقت أوروبا الغربية في ستينيات القرن العشرين وحاول أن يكبح جماحها. وقد دعا المؤلّف الفرنسي الذي تعدّ كتبه الأكثر مبيعا وهو جان جاك سرفان شريبر (Jean - Jacques Servan - Schreiber)، دعا الأوروبيين إلى أن يواجهوا ما أسماه "التحدي الأمريكي". وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت الانتقادات المماثلة ضمن الأقطار قد أسكتت. فالتوسّع الأمريكي في الشركات التي تعمل فيما وراء البحار كان قد تباطأ وبدأت الاستثمارات الأوروبية واليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج شبكة من الاستثمار المباشر المتقاطع ضمن هذه الاقتصادات المتقدّمة. وازداد الاستثمار الخارجي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٤ من ٣٤,٦ مليار دولار إلى ١٥٩,٦ مليار دولار (مجلس المستشارين الاقتصاديين، ١٩٨٦، ص ٣٧١٠). وفي الحقيقة، فقد ازداد القلق إزاء تسارع الاستثمار الياباني المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية وخاصّة في قطاعات التكنولوجيا العالية وقطاعات النموّ.

كان الصدام بين الشركات متعدّدة الجنسيات وبين الأقطار المضيّفة لها شديدا جدا في الاقتصادات الأقل نموا. فقد وجّه فرادى المسؤولين الحكوميين تهما صاخبة ضد سياسات الشركات الدّولية وعواقبها السلبية المزعومة على الرفاه الاقتصادي وعلى التنمية وعلى الأمم المضيّفة لهذه الشركات. وسيتمّ في هذا القسم تقييم هذه الانتقادات.

إن الاستثمار الخارجي الذي تقوم به شركات الاقتصادات المتقدّمة في اقتصادات الأقطار الأقلّ نموّا قديم قدم أنشطة شركة الهند الشرقية وغيرها من شركات المغامرين من التجار. وفي العالم الحديث كانت هناك ثلاث موجات من هذه الاستثمارات. ففي فترة "الاستعمار القديم" في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أنشأت الشركات الإسبانية والهولندية والإنجليزية مناجم ومزارع في العالم الجديد وفي أجزاء من آسيا؛ وكانت هذه الفعاليات في معظم الحالات تسلب وتستغل المواطنين المحلّيين من أجل الاستحواذ على ثرواتهم المعدنية وغيرها من الثروات. وأثناء الموجة الثانية لـ "الإمبريالية الجديدة" في القرن التاسع عشر،

أدخلت أفريقيا وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق ضمن النظم الإمبريالية المتعدّدة، ومع أن الاستغلال لم يتوقّف، فإن الاستثمارات الأوروبية في مرافق الموانئ، والسكك الحديدية، والمراكز المدينية آنذاك أوجدت فعلا بنية تحتية لا تزال مهمّة لكثير من الأقطار الأقلّ نموّا.

وقد بدأت الموجة الثالثة في ستينيات القرن العشرين عندما بدأت هذه الأقطار الأقل نموا في تطبيق استراتيجيات إحلال الواردات وذلك كأقصر طريق نحو التصنيع. وقد شجعت الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات المتطوّرة من خلال وضع عوائق كبيرة ومختلف الإغراءات الضريبية في وجه التجارة، وإغراء ضريبي متنوع وغير ذلك من السياسات، على أن تنشئ فروعا تصنيعية ضمن حدودها. وقد أنشأت الشركات أيضا مصانع فرعية في بعض الأقطار التي بدأت التصنيع حديثا وذلك لإنتاج المكوّنات ولكي تصلح لتكون منصّات تصدير لأسواق الاقتصاد المتطوّرة. ولكن هذا النجاح ذاته لهذه السياسات أثار جدلا حول دور الشركات الصناعية متعدّدة الجنسيات في الأقطار الأقل نموا وحول مطالباتها بالتنظيم الدّولي التي أصبحت عناصر رئيسة في نضال الأقطار الأقل نموا، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. ومع إزالة الاستعمار السياسي، والتأميم وزيادة السيطرة المحلّية في النصف الثاني من القرن العشرين تقلّصت أهمية الاستثمار الأجنبي في إنتاج البضائع في اقتصاد الدّول الأقلّ نموّا.

ويمكن تصنيف التهم الموجهه ضد الشركات متعدّدة الجنسيات من قبل الحكومات المضيّفة والنقاد المتطرفين، إلى عدة فئات. الحجة الاقتصادية هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشوّه الاقتصاد ويشوه طبيعة النمو الاقتصادي في الأقطار الأقلّ نموّا. إذ يزعمون أن لهذه التنمية المقترنة أو "التابعة" عواقب اقتصادية عدة ضارة (Evans, 1979)؛ فالشركات متعدّدة الجنسيات تتهم بأنّها تخلق اقتصادا فرعيا لشركات صغيرة غير كفوءة وغير قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة؛ فالفروع المحلّية موجودة كملحقات للشركة في الإقليم الأم، وكجيوب محاطة بأرض أجنبية ضمن الاقتصاد المضيّف بدلا من كونها محركات النمو المعتمد على الذّات. وكذلك فإن الشركات تتّهم بأنّها تدخل أنواعا غير ملائمة من التكنولوجيا تعرقل التطوّرات التكنولوجية المحلّية وتعرقل استخدام تقنيات إنتاجية كثيفة رأس المال وبذلك فإنّها تسبب البطالة وتمنع ظهور التكنولوجيات المحلّية. والتهمة الأخرى هي أن الشركات متعدّدة الجنسيات تحتفظ بالسيطرة على

التكنولوجيا الأكثر تطوّرا ولا تنقلها إلى الأقطار الأقل نموا بأسعار معقولة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكّد كثيرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من سوء توزيع الدخل في الأقطار الأقلّ نموّا. وعن طريق إعادة الأرباح إلى الخارج وتفوقها في الوصول إلى التمويل المحلّي، فإن الشركات متعدّدة الجنسيات تستنـزف من القطر المضيّف رأس المال المخصّص للتنمية وتمنع نشوء المقاولين من أهل البلاد (Vaidsos, 1974).

ويجادل نقاد آخرون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت له عواقب سياسية سلبية على الأقطار الأقلّ نموّا. فهم يؤكّدون مثلا، أنه لأنّ الشركات تحتاج إلى وجود حكومة مضيّفة مستقرة ومتعاطفة مع الرأسمالية، فإن التنمية التابعة تشجع ظهور النظم الاستبدادية في القطر المضيّف وتخلق تحالفات بين الرأسمالية الدّولية وبين النخبة المحلّية المتصفة بالرجعية. ويدعم هذا التحالف الاستغلالي تدخّل حكومات هذه الشركات الأجنبية في الشؤون الداخلية للأقطار الأقل نموا. وبهذا الأسلوب فإن الاستثمار الأجنبي يجعل القطر المضيّف تابعا سياسيا للإقليم الأم المتمدّن.

وهناك زعم آخر بأن ثمّة تأثيرات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الرفاهية الاجتماعية والثقافية للأقطار الأقلّ نموّا وأن الوجود المسيطر للشركات الأجنبية في المجتمع المضيف يوصف بأنّه يؤلف نوعا من الاستعمار الثقافي أو تحويل المجتمع إلى عشاق الكوكا كولا، ممّا يؤدّي إلى أن يفقد القطر النامي السيطرة على ثقافته الخاصّة وعلى تنميته الاجتماعية. ويُنْظر إلى الشركة متعدّدة الجنسيات على أنها تقوّض القيم التقليدية للمجتمع وتدخل بدعاياتها وإجراءات أعمالها قيما جديدة وأذواقا جديدة غير ملائمة للأمة المضيّفة. ويرى البعض أن هذه القيم الأجنبية ليست سيئة بحد ذاتها فحسب ولكنّها خطرة على تطوّر القطر لأنها تخلق طلبا للترف وغير ذلك من البضائع التي لا توفر الاحتياجات الحقيقية للجماهير.

ويجب أن نعترف بأن ثمّة أساسا ما لكل هذه التهم. فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الدّولية، في الأقطار الأقلّ نموّا يمكن أن يكون له بل قد كان له آثار سيئة يؤسف لها على الاقتصاد والسياسة والتنمية الاجتماعية لهذه الأقطار الأقل نموا. فكارثة بهوبال (Bhopal Disaster) التي حدثت عام ١٩٨٥ والإهمال المزعوم الذي ارتكبته شركة يونيون كاربايد (Union Carbide) إنما هو مثل لما سبق أن بيّناه. وبالتأكيد من غير الصعب أن نجد أمثلة عديدة أخرى لحالات قامت فيها هذه الشركات بارتكاب أعمال محظورة. ولكن القضية لا تقتصر على ذلك، فالنقاد يتهمون الشركات متعدّدة الجنسيات والاستثمار

الأجنبي المباشر بأنّها بحكم طبيعتها تعمل بشكل مدبر ومنظّم لجلب الضرر للمجتمعات المضيّفة، ويبدون حجّتهم أن العلاقة بين الشركات الأجنبية والحكومات المضيّفة يجب أن تكون بالضرورة مدمرة للحكومات المضيّفة. ولا يوجّه هذا الانتقاد لشركات خاصّة بعينها، ولكنّه موجه إلى الشركات متعدّدة الجنسيات بوصفها كيانا مؤسسيا.

والأدلة المتوفّرة لا تدعم الاتهام الذي يوجّه بهذا الشكل المبالغ فيه للغاية، ولكن بشكل إجمالي، فسجلّ الشركات متعدّدة الجنسيات في الأقطار النامية إنما هو سجل إيجابي ومرْض. وفي الحقيقة، فإن دورها – سواء أكان خيّرا مفيدا أم كان على العكس من ذلك – مبالغ فيه من قبل المؤيدين والخصوم على حد سواء. فكثير من أمثلة العواقب السلبية المشهودة للاستثمار الخارجي إمّا أن تكون نتيجة سياسات الأقطار الأقل نموا نفسها أو أنها جزء ملازم لعملية التنمية نفسها: ويمكن دعم هذا التقييم بمراجعة موجزة لبعض الاتهامات الخاصّة الموجهة ضد الشركات متعدّدة الجنسيات من قبل الأقطار الأقلّ نموّا [١٠].

ومع أن الشركات متعدّدة الجنسيات غالبا ما كانت تنشئ بالفعل فروعا تصنيعية غير فعالة في الأقطار الأقلّ نموّا فإن ذلك يمكن أن يكون، بل قد كان في الأساس، ناجما عن السوق المحلّي المحدود في معظم هذه البلدان. وقد شجعت الأقطار الأقلّ نموّا الشركات على الاستثمار في أسواق محميّة حيث يصعب تحقيق وفْر الحجوم وحيث تكون الكلفة عالية بالضرورة. وقد فعلت هذه الأقطار ذلك كجزء من استراتيجيتها المتمثلة بتصنيع إحلال الواردات والتعريفات العالية. وهذا الإجراء قد يؤدّي أو لا يؤدّي إلى نوع مغلق من اقتصاد التصنيع عندما تنشأ الفروع المنتجة للمكوّنات. وفي الأقطار الآسيوية التي بدأت التصنيع حديثا فإن الأثر النافع لهذا النوع من التنمية قد انسحب على بقية الاقتصاد وأصبح جزءا من عملية التصنيع السريع. ويبدو أن هذا لم يحدث في المكسيك وبعض الأقطار الأخرى. وسواء حصلت تنمية مواتية أو حصل عكس ذلك فقد كان ذلك ناجما بالدرجة الأولى عن السياسات المتّبعة في الحكومات المضيّفة.

ولدى النظر في قضية نقل التكنولوجيا غير المناسبة يجب أن نلاحظ أن الأقطار الأقل نموا لا تريد أرقى أنواع التكنولوجيا فحسب بل تريد التكنولوجيا كثيفة اليد العاملة (labor-intensive technology)

---

(١٠) انظر (Dunning, 1981:ch.13) للاطلاع على هذه القضايا.

(ما يسمّى بالتكنولوجيا الملائمة) وذلك لغرض زيادة العمالة إلى الحد الأقصى. وغالبا ما يتعارض هذان الهدفان. ومع ذلك فالأقطار التي بدأت التصنيع حديثا والتي نقلت إليها أرقى أنواع التكنولوجيا – مثل تايوان وسنغافورة – لديها بطالة قليلة نسبيا وذلك بسبب إنجازها الاقتصادي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، فإن نقل التكنولوجيا كثيفة رأس المال (capital - intensive technology) الذي تقوم به الشركات متعدّدة الجنسيات لابد أن يكون مفيدا، إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة رأس المال في الاقتصادات الأقل نموا. وبالإضافة إلى ذلك فليس لدى الشركات متعدّدة الجنسيات حافز قوي لتطوير تكنولوجيات أكثر ملاءمة بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، لأن استثمارها إنما هو في سوق محميّ وقليل التأثر بالمنافسة الدّولية. وفي الواقع، فإن قضية نقل التكنولوجيا إنما هي في المقام الأول قضية تضارب المصالح بين الشركات وبين الدّول المضيّفة أي أن القضية هي أساسا قضية تحديد السعر الذي ستبيع به الشركات التكنولوجيا للحكومات.

وإذا اعتبرنا قضية علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسوء توزيع الثروة في الاقتصاد المضيف، فعلينا أن نلاحظ أن النمو الاقتصادي نفسه يميل إلى أن يخلق تباينا في الثروات (R. Frank and Freeman, 1978). وكما بيّن سيمون كوزنيتس (Simon Kuznets) فيبدو أن النمو الاقتصادي السريع يسبب منحنى على شكل حرف U لعدم تساوي الزيادة ثم النقصان (Ruggie, 1983a. p.5). ولأن الشركات متعدّدة الجنسيات تستثمر على الغالب في الاقتصادات الآخذة بالنموّ السريع فمن الصعب أن نفصل بين تأثير الشركات متعدّدة الجنسيات عن تأثير عملية النمو نفسها. ومع أن الشركات متعدّدة الجنسيات تدفع فعلا أجورا أعلى من أجور الشركات المحلّيةّ مما يؤدّي إلى التضخّم، فليس ثمّة دليل يدعم وجهة النظر القائلة إن التوزيع القومي للدخل مرتبط ارتباطا سببيا بالاستثمار الأجنبي المباشر (Russett, 1983). وعلى نقيض ذلك، فإن لدى عدد من الأقطار ذات الاستثمارات الأجنبية المكثفة مثل تايوان وكوريا الجنوبية، توزيعا منصفا للدخل أكثر من تلك الأقطار الأقلّ نموّا التي قيدت الاستثمار الخارجي (*Far Eastern Economic Review*, February 23, 1984, p.63). وكما أثبت أتول كوهلي (Atul Kohli) وزملاؤه في أبحاثهم فإن المحدّدات الدّولية لتوزيع الدخل، على الأقل في الأجل القصير، إنما هي سياسات حكومات الأقطار الأقلّ نموّا نفسها (Kohli, 1984, et. al).

وجواب السؤال عما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعرقل أو لايعرقل التنمية الصناعية المحلّية إنما يعتمد على القضية الجوهرية التي طرحها فرنون (Vernon) آنفا وهي: هل الاستثمار الأجنبي يحل محل الاستثمار المحلّي أم يكمّله؟ فالشركات متعدّدة الجنسيات تمارس فعلا استثمارا بحق الشّفعة، ولذلك فثمّة أساس للاعتقاد بأنّها تستطيع أن تزاحم وتطرد الصناعات المحلّية. ومع ذلك، فإن الشركات متعدّدة الجنسيات تجلب رأس مال جديدا وتكنولوجيا منتجة وتقدّم حافزا اقتصاديا للاقتصاد بشكل عام. وعلى ضوء هذه الاتجاهات المتضاربة، لا يمكن التوصل إلى إجابة عامّة أو حاسمة عن هذا السؤال. وعلى كل حال، ففي معظم الأقطار المصنّعة حديثا، تبدو الاستثمارات الأجنبية والمحلّية مكمّلا بعضها لبعض.

إن صحّة الحجّة القائلة إن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات سياسية معاكسة وغير مواتية إنما هو أمر غامض أيضا، إذا أخذنا بعين الاعتبار خاصّة أن كثيرا من حكومات الأقطار الأقلّ نموّا إنما هي حكومات فاشية. ومما لاشكّ فيه أن الشركات الدّولية ترغب بوجود حكومات مستقرة ولاشك أنها تقدّم مساندتها للحكومات المحافظة. ويمكن أن نضرب أمثلة شنيعة للتدخّل السياسي في الشؤون الداخلية للأقطار الأقل نموا والذي قامت به الشركات الأجنبية وحكوماتها الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي اضطلعت به كل من الـ CIA وITT في خلع الرئيس سلفادور ألندي في تشيلي[١١]. وما توليه الشركات متعدّدة الجنسيات كثيرا من الأهمية هو الاستقرار السياسي وليس شكلا معينا من الحكومات. وبالتالي، فخلال العالم الأقل نموا، يوجد تحالف مصلحة بين الشركات والحكومات المحلّية ذات الصبغات السياسية الكثيرة المختلفة. ففي أنجولا الاشتراكية مثلا، توجد حالة متناقضة حيث قامت فرق كوبا الشيوعية بحماية مرافق ووسائل إنتاج النفط لشركة نفط الخليج الرأسمالية (Gulf Oil Company) من "المناضلين" الذين تدعمهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١١) مع أن أعمال الـ ITT ضد ألندي كان دافعها في المقام الأول حماية استثماراتها، فإن دافع الحكومة الأمريكية نفسها كان في المقام الأول الاعتبارات الأمنية. لقد كان الاهتمام الأول لإدارة الرئيس نيكسون الاختراق السوفياتي المشهود في أمريكا اللاتينية وليس حماية مصالح الشركات الأمريكية. فعندما جاء ألندي للحكم كانت الاستثمارات الأمريكية الأساسية في تشيلي قد سبق وأن أمّمت (Moran , 1974).

ويمكن أيضا دعم تهمة الاستعمار الثقافي جزئيا حيث يوجد بالتأكيد أمثلة من شركات دولية كان لها، حسبما يلاحظ، تأثير مدمّر في مجتمع معيّن من خلال تشجيعها لاستهلاك بعض المنتجات. على أنه يجب أن نعترف مرّة أخرى بأن عملية التطوّر الاقتصادي نفسها مدمّرة للقيم التقليدية، لأنها تتضمّن بالضرورة خلق أذواق جديدة، ورغبات غير معتادة. وذلك ما تسعى عملية التنمية لإيجاده أصلا. وفضلا عن ذلك، مع أن الشركات قد تعزّز الرغبة في ما يدعى ببضائع الترف غير الملائمة، فإن نماذج استهلاك الأقطار المتطوّرة لها ذاتها تأثير عملي في النتيجة وفي الجماهير في كل مكان في عالم اليوم الذي تسود فيه الاتصالات السريعة. وإن القلائل من الأقطار الأقلّ نموّا، بما في ذلك الأقطار الاشتراكية، هي التي تمتلك الانضباط الاجتماعي، أو التي لديها دولة قوية إلى حد يكفي لمقاومة إغراء الجينـز، والمرسيدس، وأجهزة راديو الترانزستور، سواء وجد استثمار أجنبي مباشر أو لم يوجد.

ومهما كانت المزايا الذّاتية لهذه الانتقادات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن بعض الأقطار الأقلّ نموّا قد ربحت كثيرا أثناء سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على حساب هذه الشركات وعلى حساب الأقطار الوطنية لهذه الشركات. وإن توازن القوى في البترول وإلى درجة أقل في غيره من الصناعات الاستخراجية كان قد حوّل بشكل حاسم إلى الأمم المضيفة في سبعينيات القرن العشرين. وفي مجال التصنيع وحتى في مجال التكنولوجيا الرّاقية فإن عددا من الأقطار النامية اتبعت بنجاح سياسات زادت في استفادتها من الاستثمار الأجنبي. وإن فرْض الأقطار الأقل تطوّرا متطلبات الإنجاز والأداء على المستثمرين الأجانب قد غيّر شروط الاستثمار لمصلحة الأقطار المضيّفة؛ وتضمّنت هذه التغيّرات زيادة في المساهمة المحلّية، وزيادة في المشاريع المشتركة، وتوسّعا في نقل التكنولوجيا، وتصدير البضائع محليّا، وزيادة المحتوى المحلّي من المنتجات النهائية، والقيود المفروضة على إعادة الأرباح إلى القطر (الأم) إلخ.. على أنّه بالرغم من الأرباح الكبيرة التي جنتها بعض الأقطار الأقلّ نموّا. فإن هذه الأقطار لم تربح بمجموعها، كما لم تنجح في سنّ تنظيمات للشركات الدّولية بحيث تغيّر شروط الاستثمار لمصلحتها. ومهما كانت الشروط الخاصّة للأقطار الأقل نموا في علاقتها بالشركات متعدّدة الجنسيات فإن هذه الشروط تقرر عادة بمفاوضات ثنائية بين الشركات وبين الحكومات المضيّفة ووفقا لمهارات المساومة والقوّة النسبية لممثلي كلا الجانبين (Reisinger, 1981).

إنّ ترافق الضغوط السياسية للدّول الأقل نموا مع التغيّرات العالمية في اقتصادات الأماكن التي تقام فيها الصناعة كان يعني أن بعض الأقطار الأقل نموا استفادت استفادة عظيمة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر. وسواء كان الأمر متعلّقا بتلبية المتطلبات السياسية للقطر المضيّف، أو الوصول إلى الأسواق المتوسّعة أو خلق منصّات تصدير، فإنّ الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات وسواها من الشركات قد قامت بنقل تكنولوجيا متقدّمة إلى الهند وكوريا الجنوبية وغيرهما من الأقطار الأقل نموا مما أدّى إلى مساعدتها على تطوّرها التكنولوجي (Grieco, 1982). وفي حالات عدة، تحوّلت بعض الأقطار المضيّفة والشركات إلى شركاء – طوعا أو خلاف ذلك – وأخذت تتنافس مع شركات وحكومات أخرى على الأسواق العالمية. إن هذا النوع من التعاون أو التحالف الاقتصادي قد أصبح جانبا هامّا من النقل العالمي للميزة النّسبيّة لمنتجات عدة لمصلحة الأقطار النامية، وكذلك للنظام التجاري الذي ناقشناه آنفا.

ليست الشركات إيجابية ولا سلبية إلى الدرجة التي يوحي بها الليبراليون أو نقّادهما. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن له أن يساعد أو يعرقل، غير أن المحدّدات الأساسية للتنمية الاقتصادية إنما تقع ضمن الأقطار الأقل نموا نفسها. وكموازنة للأمر، وكما خلص إلى ذلك حتى بعض الكتاب الماركسيين، فإن تأثير الشركات متعدّدة الجنسيات قد كان نافعا بشكل عام (Warren, 1973). والقضية الحقيقية في العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات وبين الأقطار الأقلّ نموّا هي شروط الاستثمار. فكيفية اقتسام الفوائد الناجمة عن الاستثمار هي التي ينقسم عليها بالضرورة كلّ من الشركات وحكومات الأقطار الأقلّ نموّا. ومهما كانت مشروعية مخاوف البلدان فإن القليل منها هي التي حظرت الاستثمار الأجنبي في التصنيع أو طلبت من الشركات الصناعية أن تعود إلى وطنها.

النـزعة الجديدة لتعدّدية الجنسيات

The New Multinationalism

لقد ثبت خطأ مراقبين ممن لهم وجهات نظر متباينة في تنبؤاتهم عن الشركات متعدّدة الجنسيات. فالشركات متعدّدة الجنسيات لم تحل محل الدّولة الأمّة ولا سلكت طريق شركة الهند الشرقية(١٢)، وقد ثبت أن الشركات والدّول تتمتع بقدر من سعة الحيلة والتنوع في تعاملهما بعضهما مع بعض. ولم تنجح جهود الأمم المتحدة ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظّمات الإقليمية الرامية إلى فرض معيار دولي للأنظمة على الشركات. وكذلك لم تنجح الجهود الأمريكية لتنفيذ الأنظمة التي تقيّد سلوك الحكومات المضيّفة تجاه الشركات متعدّدة الجنسيات (Krasner, 1985, ch.7). إنّ تشكيل نظام الاستثمار الدّولي جار من خلال المفاوضات بين فرادى الشركات وحكوماتها الوطنية وبين الحكومات المضيّفة وليس حسب قواعد عالمية أو الحرية الكاملة لعمل الشركات. ينجم عن هذا التفاعل نمط معقد ومتضارب من العلاقات بين الشركات متعدّدة الجنسيات وبين الحكومات، نمط قد يمتدّ إلى مستقبل غير محدّد، إلا إذا وقعت كارثة كبيرة، وهذا المستقبل سيكون مختلفا عن الماضي من جوانب خاصّة عدة ذات أهمية حاسمة.

وقد حدث في المقام الأول والأهم، تباطؤ في معدّل نموّ المستوى الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر كما يبدو وذلك بسبب تناقص معدّلات النموّ الاقتصادي وازدياد التقلبات السياسية في أرجاء العالم. وقد تزامن ذلك مع ازدياد حدة التنافس بين الأقطار المتقدّمة والأقطار الأقل تقدّما من أجل رأس المال والتكنولوجيا. فالأقطار المتقدّمة التي تكتنفها درجة عالية من البطالة (تمثل اليابان استثناء رئيسيا) تتنافس بقوة أكبر لجذب الاستثمار. وقد فتحت الأقطار الأقل نموا أبوابها للشركات متعدّدة الجنسيات في ثمانينيات القرن العشرين بسبب تأثيرات الكساد العالمي والمعاناة من أزمة الديْن العالمي، وتناقص توفر الأشكال الأخرى من رأس

(١٢) على أني أعترف بأني في كتاباتي السابقة كنت كثير التشاؤم حول إمكانية تلاؤم الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات مع التغيّرات في الحالة العالمية. فتباطؤ الاستثمار الأمريكي في الخارج وازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية أحدثا ثلما في كثير من اهتماماتي السابقة. ومن ناحية أخرى، فإن على الشركات متعدّدة الجنسيات أن تعمل الآن.... ....في بيئة سياسية مقيّدة إلى درجة بعيدة وقد تغيّرت طبيعة عملها بشكل مهم بظهور ما أدعوه " التعدّدية الجديدة للجنسيات ".

المال أو وسائل الحصول على التكنولوجيا (*The Economist*, February 19, 1983, pp. 86- 87). ومع أن التحسّن الاقتصادي لكثير من الأقطار الأقل تطوّرا وازدياد التنافس بين الشركات متعدّدة الجنسيات قد قوّيا موقف المساومة لبعض حكومات الأقطار الأقلّ نموّا فقد اتجه الاستثمار بقوة أكبر نحو الأقطار المتقدّمة. وكما أوضحنا آنفا، من الأهمية بمكان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تظل أكبر قطر منشئ للشركات متعدّدة الجنسيات فحسب ولكنّها أصبحت أكبر قطر مضيّف لهذه الشركات.

ثم إن الأقطار الأقلّ تطوّرا تباينت بشكل متزايد في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي. فازدياد التقلبات السياسية والاقتصادية قد غيّر بيئة العمل وجعل الشركات متعدّدة الجنسيات تنوّع استثماراتها وخاصّة ضمن الأقطار المتقدّمة (Whitman, 1981, p.14). فالثورة الإيرانية، وازدياد عدد الحكومات الاشتراكية، ومصادرة موجودات وممتلكات الشركات جعلت الشركات حذرة من تنفيذ مشاريع كبيرة وطويلة الأجل في العالم الأقل نموا. وقد اتجه الاستثمار هناك إلى التركيز المتزايد في أقطار قليلة مثل كوريا الجنوبية والمكسيك، وتايوان، والفليبين، وسنغافورة، وهونغ كونغ، والبرازيل. فهذه الأقطار تؤكّد على النموّ الاقتصادي الناجم عن التصدير، وتحتوي على تجمعات من العمالة الماهرة الرخيصة، ولديها أسواق واسعة وتزداد اتساعا. وقد كانت هذه الاستثمارات بالدّرجة الأولى في ميدان الخدمات والتصنيع لخدمة الأسواق المحلّية أو الأجنبية بدلا من الاستثمارات الاستخراجية التي كانت في الماضي. إن ازدياد عزوف المصرفيّين عن منح قروض للأقطار الأقلّ نموّا – والتي هي مثقلة أساسا بالديون أكثر من اللازم – كل ذلك قد أدّى إلى ازدياد التنافس بين هذه الأقطار على الاستثمار المباشر. وقد أدّت هذه الاتجاهات إلى تفاقم نمط التنمية غير المتساوية بين أقلّ الأقطار نموّا، مما جعل الأقطار التي تجاوزها الاستثمار تكيل تهمة تنطوي على المفارقة والتّناقض مفادها أن رفض الشركات أن تستثمر فيها هو نوع جديد من الإمبريالية الرأسمالية.

وضمن هذا السياق العام، يمكن تمييز بعض الاتجاهات المترابطة وهي كما يلي: الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر رأسيا مقابل الاستثمار الأفقي. توسّع التحالفات فيما بين الشركات عبر الحدود القومية. الأهمية المتزايدة للإنتاج اللاإقليمي والبحث عن موارد للمكوّنات والبضائع المتوسّطة. وقد شجّعت الشركات متعدّدة الجنسيات على تنويع إنتاجها للمكوّنات ومنتجاتها ضمن الدّولة المصنّعة حديثا لأن الحواجز غير التعريفية نشأت ضمن الأقطار المتقدّمة. وتعمل هذه التطوّرات التي أصبحت أكثر وضوحا

وبروزا في أواخر سبعينيات القرن العشرين على أن تساهم كلها مجتمعة في تشكيل نظام التجارة والاستثمار الدّوليين (Strange, 1985).

وكما لاحظنا آنفا، فإن الاستثمار الرأسي يتضمّن تكرارا في الخارج لبعض جوانب العمليات المحلّية لشركة من الشركات، وأما الاستثمار الرأسي فإنه يحدث عندما تستثمر الشركة في الخارج في فعاليات توفّر مدْخلات لعملية الإنتاج الوطني، أو تستخدم مخْرجات المصانع الوطنية. أي أن الاستثمار المباشر الأجنبي الرأسي يستلزم تجزئة عملية الإنتاج وتحديد مواقع في العالم تتم فيها المراحل المختلفة من إنتاج المكوّنات والتجميع النهائي للمكوّنات. والمقصود من هذه التجزئة أن تحقّق وفر الحجوم، للاستفادة من فروق الكلفة في أماكن مختلفة، ولاستغلال السياسات الحكومية المواتية مثل مدوّنات التعريفات التي تنصّ على إعفاء المنتجات شبه المصنّعة أو البضائع المجمّعة في الخارج من مكوّنات منتجة محلّيا، من الرسوم الجمركية. وقد أدّى تطوير وزيادة تخصيص المصانع الفرعية إلى زيادة مذهلة في التجارة داخل الشركة نفسها أو التجارة التي تديرها الشركة بنفسها كما ناقشنا ذلك آنفا. في إجراء أحد الحسابات، تبين أن هذا النمط من التجارة يفسّر حوالي ٦٠٪ تقريبا من الواردات الأمريكية (Ruggie, 1983 b, p.475).

وقد أدّت كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية إلى تسارع التحوّل من الفروع المملوكة بالكامل في الخارج إلى مشاريع مشتركة وغير ذلك من التحالفات بين الشركات وهذه العوامل هي كما يلي:

- إن الوصول إلى سوق كثيرا ما يتطلب شريكا محليّا.
- إن السير السريع للتكنولوجيا وكلفتها يستلزمان توزيع المجازفة حتى من قبل الشركات الكبيرة.
- ضرورة وجود رأس مال ضخم للعمل على مستوى العالم وفي كل الأسواق الرئيسية.
- وبالنسبة للشركات الأمريكية، فقدان الزعامّة التكنولوجية في عدة مجالات.
- وبالنسبة للشركات اليابانية، أن تحبط النـزعة إلى الحماية. وهكذا يروى مثلا عن شركة جنرال موتورز (General Motors) أن لها نحو ثلاثين تحالفا مع غيرها من الشركات (*The New York Times*, August, 1986, p. D2).

وقد أضفى الترشيد العالمي للإنتاج الدّولي أهمية متزايدة على التحالفات بين الشركات متعدّدة الجنسيات وموردي المنتجات والمكوّنات وراء البحار. وفي قلب أو محور كثير من، إن لم يكن كل، هذه الترتيبات نجد المورّدين اليابانيين للسيارات، والإلكترونيات، والتكنولوجيات المتقدّمة. فاليابان تورّد ما يقرب من ٤٠٪ من الأجزاء المكوّنة الأمريكية في الإلكترونيات، والسيارات، وغير ذلك من القطاعات. وإن دور الأقطار المصنّعة حديثا في هذا التدويل للإنتاج يسير هو الآخر نحو الاتساع السريع (Grunwald and Flamm, 1985). وعن طريق مثل هذه الآليات مثل المشاريع المشتركة، والترتيبات التعاقدية، أو إنشاء فروع مملوكة بالكامل، تقوم الشركات الأمريكية والشركات متعدّدة الجنسيات الأخرى بنقل تكنولوجيا أكثر تقدّما إلى الأقطار المصنّعة حديثا وتدخل في تنظيمات تعاونية مع عدد متزايد من الأقطار كالمكسيك وتايوان وكوريا الجنوبية.

وبالجمع بين التكنولوجيا الإنتاجية والمنظّمات التسويقية العالمية للشركات، مع العمالة الماهرة المنخفضة الأجور في الأقطار المصنّعة حديثا يمكن لكلّ من الشركات والأقطار المصنّعة حديثا أن تزيد قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. فمثلا، تقوم الشركات الأمريكية والكورية حاليا بإقامة روابط بطريقة نموذجية لتوازن القوى للتصدّي للهيمنة المتزايدة للشركات اليابانية في شرائح الكمبيوتر (*The New York Times*, July, 15, 1985, p. D1). وقد شجّع ارتفاع سعر الين وارتباط العملة الكورية بالدّولار هذا التحالف. ومن الشيق بشكل خاص ملاحظة التطوّرات في البر الصيني حيث إن شأت الحكومة الشيوعية مناطق صناعة خاصّة للاستفادة من تكنولوجيا الشركات وإنتاج صادرات للأسواق وراء البحار.

وفي الواقع، فقد حدث اختصار لدورة الإنتاج التقليدية. فبينما كان مكان الميزة النسبية وإنتاج البضائع المقارن في الماضي قد انتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى غيرها من الأقطار المتقدّمة ثم إلى الأقطار المصنّعة حديثا،، فإن الإنتاج المبدئي لبضاعة ما أو مكوّن ما كان من الممكن أن يحدث في أواخر ثمانينيات القرن العشرين في القطر نفسه المتجه للتصنيع حديثا. أما تجميع المنتج النهائي فقد يحدث في الاقتصاد المتقدّم. ومن الواضح أن ذلك مفيد للشركات متعدّدة الجنسيات والأقطار المصنّعة حديثا، غير أن ذلك يثير استياء كبيرا لدى قطاعات واسعة من العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية.

وقد ازدادت أيضا أهمية التحالفات والتعاون بين الشركات، وهي ترتيبات كثيرا ما تجيزها وتعزّزها الحكومات الوطنية (Whitman, 1981, p. 24). وقد جعلت الكلفة المتزايدة للتنمية التكنولوجية وأهمية

وفر الحجوم، وانتشار الحمائية الحديثة كل ذلك قد جعل المساهمة في الأسواق العالمية الرئيسية - أي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان - أمرا لازما للشركات متعدّدة الجنسيات؛ وقد استلزم ذلك بدوره في كثير من الأحيان الحصول على شريك محلّي(Ohmae, 1985). وكنتيجة لذلك فإن الشركات متعدّدة الجنسيات تقوم بغزو الأسواق الوطنية الخاصّة بكل منها وقد نشأ عن ذلك إجراءات جديدة (*The Economist* , February II , 1984 , p. 63). فشركة يونايتد موتور للتصنيع الجديدة (United Motor Manufacturing Company)المنشأة في ١٩٨٣ من قبل الشركتين المتنافستين القويّتين جنرال موتورز وتويوتا (General Motors and Toyota) وذلك لإنتاج سيارات تحت مدمجة (subcompact) في الولايات المتحدة الأمريكية (تمثّل أهم مثال جدير بالاعتبار. وكما أبدت مجلة أسبوع الأعمال (*Business Week*) الصادرة في ٢١ (يوليو) ١٩٨٦، فإن التحالفات المعقدة بين الشركات تزداد أهميّة[١٣].

هذه التطوّرات تنذر بنهاية تعدّدية الجنسيات القديمة. وقد مضت الأيام التي كانت فيها شركات الولايات المتحدة الأمريكية وقليل من شركات الأقطار المتطوّرة، تستطيع أن تعمل بحرية في الاقتصادات المضيّفة وحتى أن تسيطر عليها، وعندما كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعني امتلاك وإدارة فروع تمتلكها بالكامل. وبدلا من ذلك، فقد وضعتْ أنواع عديدة جدا من الترتيبات المتفاوض عليها، مثل: الترخيص المتقاطع (cros-licensing) للتكنولوجيا بين الشركات التابعة لجنسيات مختلفة، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات التسويق المنظّم، وإيجاد المصادر الثانوية، والإنتاج اللا إقليمي للمكوّنات، وملكية الأسهم المتقاطعة (cross-cutting equity ownership). ولاشكّ أن تحالف جنرال موتورز وتويوتا في الأقطار المتقدّمة إنما هو مبشّر بما سوف يستجد من أشياء في المستقبل. وفي العالم النامي فإن الشركات تعتبر الأقطار الأقل نموا أنّها لم تعد مصدرة مرنة للمواد الخام، بقدر ما هي أسواق محلّية متوسّعة وشركاء صناعيون. أو حتى منافسة محتملة. وهكذا، فإن النماذج البسيطة نسبيا لكل من الليبراليين ومنظّري التبعية يتزايد اعتبارها ذات طراز قديم في الربع الأخير من القرن العشرين.

---

(١٣) يقدّم (Ohmae , 1985) مراجعة جيدة لهذه التطوّرات.

وهذه التطوّرات آخذه في تغيير الاتجاهات والسياسات في كل من الأقطار المتطوّرة والأقلّ نموّا. فالأقطار الأقلّ نموّا أصبحت أكثر تقبّلا للشركات متعدّدة الجنسيات ولكنّها أيضا تتبع سياسات لتغيير شروط الاستثمار لمصالحها. إن ردود فعل الأقطار المتقدّمة – والتي سيكون لها دور حيوي في تحديد نجاح تعدّدية الجنسيات الحديثة هذه في خاتمة المطاف – هي أكثر إشكالا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان بدأ الحوار لتوّه بين الرابحين والخاسرين من هذه التغيّرات وتهيئ كل من الدّول والشركات نفسها لمعركة في السوق العالمية حيث تؤثّر الاستراتيجيات القومية واستراتيجيات الشركات بقدر ماتؤثّر العوامل التقليدية للمزايا النسبية؛ وكل ذلك سيؤثر تأثيرا كبيرا في نتائج التنافس الاقتصادي.

وكما لاحظنا آنفا، بدأت المواقف في الولايات المتحدة حيال الاستثمار، تتغيّر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ومع أن الآراء استمرت تحبذ الشركات متعدّدة الجنسيات فإن التشكك في الاستثمار الأجنبي المباشر قد ازداد كثيرا وخاصّة في تلك الأقسام من القطر التي هي الأكثر اهتماما بتقلص الصناعات التقليدية والتي تعاني من المستويات العالية للبطالة. وقد اتخذت الشركات الأمريكية خطوات متواضعة لتقليص الإنتاج الأجنبي وللتصدير من المصانع المحلّية للخارج استجابة للضغوط المتغيّرة، كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أن تزيد حصتها من الاستثمار العالمي ومن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به شركات من أقطار أخرى. ومن خلال التهديد بإصدار تشريع ذي محتوى محلّي وإقامة حواجز حمائية، بذلت جهود لتشجيع الشركات اليابانية وغير اليابانية على توجيه استثماراتها المستقبلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ولكن في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، نجم عن المبالغة في تقييم الدّولار، ومعدّلات الأجور العالية، والكلفة العالية لرأس المال، مع غيرها من العوامل، تسارع انتقال الإنتاج الصناعي إلى الخارج وتوسّع الحيازات اللا إقليمية، وقد جعل الاتجاه القوي نحو الاستثمار المباشر الرأسي الأجنبي وازدياد الاعتماد على استيراد المكوّنات، كل ذلك جعل مجلة أسبوع الأعمال (*Business Week*) تشعر بالقلق من أن الاقتصاد الأمريكي في طريقه لأن يصبح مجرّد مجمّع للمكونات المصنوعة من قبل الأجانب وأن الشركات الأمريكية في طريقها لأن تصبح "شركات جوفاء" أصبحت مهمّتها الأولية أن تجمّع وتوزع البضائع المستوردة (March 11, 1985, p.60 and March 3, 1986). فعلى سبيل المثال لقد اختفت السيارة "الأمريكية"

تقريبا وهي إلى حد كبير عبارة عن تجميع لمكونات مستوردة (*The New York Times*, August 10, 1985, p. 31). أو إذا أخذنا مثالا آخر، فإن ٦٢٥ دولارا من ال-٨٦٠ دولارا من كلفة تصنيع تلك الرائعة من روائع الإبداع الأمريكي وأعني بها الكمبيوتر الشخصي لشركة آي. بي. إم (IBM) قد تكبّدتها وراء البحار شركات فرعية للشركات متعدّدة الجنسيات الأمريكية (٢٣٠ دولارا) وتكبدت الشركات الأجنبية (٣٩٥ دولارا). وباختصار فقد كان ثمّة خشية من أن تتحوّل الولايات المتحدة الأمريكية من اقتصاد تصنيعي إلى اقتصاد توزيع بشكل رئيسي.

وقد انتاب القلق كثيرا من الأمريكيين لفقدانهم أعمالهم في التصنيع ومايتبع ذلك من تأثيرات في توزيع الدخل. وقد أشير إلى أن رأس المال يستفيد من الاستثمار عبر البحار كما يستفيد بالنسبة للعمالة الأجنبية أيضا، ولكن العمالة المحلّية تخسر من تدفّق رأس المال للخارج مالم يعوّض عن ذلك بطريقة ما (Samuelson, 1972 , p. 10). وقد شجّعت إدارة الرئيس ريغان انتشار الضغوط الحمائية لأن اتجاه سياساتها كان بعيدا عن فكرة التزام الحكومة بمساعدة الذين يتعرّضون للخسارة وتطوير سياسات تكييف لمساعدة الأعمال والعمال المتضرّرين.

وقد تمثّل قلق أطول أجلا بالأثر العكسي المرتد. فقد وجه النقاد تهما مفادها أن زيادة الاعتماد على التعاقد من الباطن والمكونات المستوردة في الأجل القريب يكون معقولا كوسيلة لمواجهة المنافسة الأجنبية، غير أن استيراد هذه البضائع كان يزيد في إضعاف الصانعين الأمريكيين ويسارع بنقل التكنولوجيا والخبرة الأمريكية للمنافسين المحتملين من الأجانب. وفي أوائل فترة مابعد الحرب كانت الاستراتيجية الأمريكية المتّبعة لدورة المنتج، كانت تعني أن البضائع الكاملة الصنع والتي لم يعد للولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية منها، كانت تنتج في الخارج؛ وبحلول ثمانينيات القرن العشرين صارت الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات تنتج بشكل متزايد أحدث منتجاتها في الخارج ثم تستوردها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الأجل الطويل، فإن مثل هذه السياسة المعتمدة بشكل متزايد على صانعي المكوّنات الأجانب ستؤدّي إلى تقوية الضغوط التنافسية على الاقتصاد الأمريكي. بهذه الطريقة أثارت تعدّدية الجنسيات الجديدة لدى الشركات مجموعة من الفرص والتحدّيات كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجهها.

وأثناء ثمانينيات القرن العشرين لم يكن الأوروبيون الغربيون قد تكيّفوا مع تعدّدية الجنسيات الجديدة ورغم وجود اختلافات مهمّة بين الأوروبيين تتراوح من خصخصة بريطانيا العظمى اقتصادها إلى التأميم الذي قامت به فرنسا، فإنّه من الممكن تمييز بعض الاتجاهات الرئيسية. فالاقتصاد القارّي أصبح مغلقا بشكل متزايد في وجه البضائع المستوردة والتي جرى تصنيعها في مكان آخر، وخاصّة من اليابان والأقطار المصنّعة حديثا. وفي غضون ذلك، فقد شجّعت الجهود التعاونية التي بذلتها الشركات الأوروبية مع الشركات الأمريكية واليابانية مثل المشاريع المشتركة ومنح رخص للتكنولوجيا، كل ذلك قد جرى تشجيعه لرأب الصدع التكنولوجي المتزايد بين أوروبا والاقتصادات المتقدّمة الأخرى. ولأن السوق المشتركة قد زادت حواجزها في وجه الواردات، فقد كان على الشركات متعدّدة الجنسيات أن تستثمر في أوروبا أو على الأقلّ أن تشارك في تكنولوجيا الغير بغية الوصول إلى السوق الأوروبية المغلقة نسبيا.

وقد ازدادت إجراءات تدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق التأميم الكلّي، ومساهمة الحكومة، وإنشاء الحكومات مشاريع تنموية مشتركة مثل مشروع طائرة الإيرباس (Airbus). كما جرى تأميم جزء كبير من القطاع الخاص في أوروبا الغربية. وقد استولت الحكومات الأوروبية، الواحدة بعد الأخرى، على قطاعات أساسية من اقتصاد الشركات وذلك سعيا منها لمحاكاة "الدّولة التنموية الرأسمالية" اليابانية وهو مصطلح وضعه شالمرز جونسن (Chalmers Johnson)، أو ببساطة لإيجاد العمالة، يحاول الأوروبيون من خلال ترشيد صناعاتهم وتركيزها، خلق شركات "رائدة" تتنافس مع الشركات الأمريكية واليابانية متعدّدة الجنسيات في الأسواق الأوروبية وعبر البحار. ويجري إنشاء هذه الشركات الأوروبية لتصبح أدوات لسياسة صناعية ناشئة تعضد النـزعة إلى الإقليمية (regionalization) في الاقتصاد السياسي العالمي.

ولاشكّ أن أهم تطوّر في أوائل ثمانينيات القرن العشرين هو ازدياد النـزعة إلى تعدّدية الجنسيات في الاقتصاد الياباني. ومع أن توسّع الشركات اليابانية متعدّدة الجنسيات كان أقل تقدّما بكثير من الدور العالمي للشركات الأمريكية والأوروبية فإن هذا التوسّع في ثمانينيات القرن العشرين قد كان لافتا للنظر حقا. ومع كونه لا يزال صغيرا من وجهة نظر كميّة في عام ١٩٨٥ إذا قيس بالمقاييس الأوروبية أو الأمريكية، فإنه – مع ذلك – كان ذا أهمية متزايدة في الولايات المتحدة الأمريكية (*The New York Times*, August 9, 1986, p: 1). ومع كونه لا يمثّل إلا حوالي ٧٪ من إجمالي الاستثمار العالمي الأجنبي

المباشر فقد كان مركّزا تركيزا شديدا في الصناعات الأساسية وفي التكنولوجيا العالية (high-tech) المتزايدة الأهمية وفي قطاعات الخدمات (*The Economist*, February 19, 1983, p: 87). وكما أشارت مجلة أسبوع الأعمال (*Business Week*, July 14, 1986) كان اليابانيّون يبنون إمبراطورية صناعية ضمن الاقتصاد الأمريكي نفسه.

إن التأكيد الياباني التقليدي على التصدير من المصانع الوطنية المحلّية والاستثمار عبر البحار وبشكل أساسي في الصناعات الاستخراجية بدأ بالأفول في منتصف سبعينيات القرن العشرين. واستجابة لأزمة الطاقة وتزايد كلفة العمل في اليابان بدأت الشركات اليابانية تستثمر مبدئيا في الأقطار الأقلّ نموّا لتحصل على بضائع شبه مصنّعة متضمنة للطاقة. ونقل الإنتاج إلى الخارج إلى أقطار آسيوية أخرى في تلك الصناعات التي لم تعد لليابان فيها ميزة نسبية تذكر. وفي الحقيقة فحتى في منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان معظم الاستثمار الياباني الأجنبي المباشر يجري في آسيا (Abegglen and Stalk, 1985, pp. 244- 59). وكانت البضائع المنتجة في الخارج في هذه الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، للاستهلاك المحلّي أو للتصدير إلى اقتصادات العالم الثالث. ولقد كان التأثير المرتد في آثاره السيئة ضئيلا – أي تصدير القليل من البضائع ثانية إلى اليابان نفسه.

وتلا ذلك إقامة حواجز تجارية وازدياد قيمة الين في منتصف ثمانينيات القرن العشرين مما جعل اليابانيين يسارعون في الإنتاج الخارجي في القطر المتطوّر الذي كان المنتج يرسل إليه. وقد صار هذا النوع من الاستثمار الخارجي المباشر مهمّا بشكل خاص للأسواق للأمريكية، وإلى مدى أقل لأسواق أوروبا الغربية. وبينما بلغ إجمالي الاستثمار الياباني المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في الفترة ١٩٥١– ١٩٧٢ (٣٠٣) ملايين دولار فقط، فقد بلغ الاستثمار الياباني المباشر في عام ١٩٨٤ في الولايات المتحدة الأمريكية (١٦,٥) مليار دولار، وبلغ في أوروبا الغربية (١,١) مليار دولار(Fukushina, 1985, pp:23-24) . وفي ثمانينيات القرن العشرين، كانت الميزة النسبية المنخفضة في الوطن (الأم) هي الحافز الأساسي للاستثمار الخارجي المباشر للأوروبيين والأمريكيين، بينما كان المقصود من الاستثمار الياباني الخارجي المباشر في الاقتصادات الأخرى المتقدّمة كلّيا تخطّي الحواجز التجارية التي رفعت في وجه شركاتها ذات الكفاءة

المتميّزة. وفي الواقع، فإن هذه الشركات اليابانية كانت قد أكْرهت ضد إرادتها على أن تصبح متعدّدة الجنسيات (Nussbaum, 1983, p. 246).

وكان الاستثمار الياباني الخارجي المباشر عموما مؤيّدا للتجارة (pro-trade) ومصمّما لكي يكمّل الاستراتيجية الاقتصادية الإجمالية. وقد أدّى التعاون بين الشركات والدّولة إلى تسهيل إرسال صادراتها إلى الأسواق الأجنبية وضمان الوصول إلى الموارد وواردات معينة. وقد كان الحافز هو الرغبة في تجنب الاحتكاك التجاري وفي الحيلولة دون نشوء حواجز حمائية في الخارج. وقد اعتبرت اليابان أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة أساسية للمحافظة على دورها وتوسيع هذا الدور في الاقتصاد الدّولي الناشئ.

إن تغلغل الشركات اليابانية متعدّدة الجنسيات في الاقتصادات الأمريكية، وإلى درجة أقل في اقتصادات أوروبا الغربية آخذ في تغيير العلاقات بين الأقطار المتقدّمة[١٤]. لقد تمّ عن طريق تأسيس فروع مملوكة بالكامل وشراء مساهمات في الشركات الأجنبية، وخاصّة الأمريكية، وتأسيس مشاريع مشتركة في ميادين السيارات مثلا، الفولاذ، والإلكترونيات، تمّ التطوّر السريع للاستثمارات اليابانية من مجالات الصناعات البسيطة والتجميع البسيط، وإنتاج المكوّنات الخفيفة، إلى الإنتاج الثقيل المتميّز بتكنولوجيا عالية تستلزم وفر الحجوم. وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت الشركات اليابانية المصنّعة في الولايات المتحدة الأمريكية، في مجموعها أحد أكبر منتجي السيارات ضمن القطر الأمريكي. وإن السرعة غير الاعتيادية في ازدياد الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى المنتجات المشمولة بهذا الاستثمار، وغرس اليابانيين الأساليب الصناعية ذات الميزة النسبية التي لا تبارى في الاقتصاد الأمريكي، بدأ يحدث آثارا عميقة في الاقتصاد الأمريكي وإلى إثارة قلق عميق. وقد تحدث حاكم ولاية كولورادو ريتشارد د. لام (Richard D. lamm) عن "استعمار اقتصادي" من قبل اليابانيين (*The New York Times*, September16, 1985, p: d9).

وفي تاريخ هذه الكتابة، كانت عواقب نقل الطيف الكامل للديناميكية التنافسية اليابانية إلى الأسواق الأمريكية مدعاة للتأمل، ولكنّها مع ذلك كانت تعتبر مهمّة. ففي المقام الأول كان للحواجز التجارية ضدّ

---

(١٤) إن العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات اليابانية والأمريكية هي أقدم مما يتصوّر تقديره عموما (Wilkins, 1982).

الواردات اليابانية أثر متناقض مفاده زيادة شدّة المنافسة ضمن الاقتصاد الأمريكي نفسه عندما قفزت الشركات اليابانية من فوق الحواجز وأسّست عمليات تصنيعية في الولايات المتحدة الأمريكية. وثانيا، إن الحواجز التجارية الأمريكية ونموّ التعاون الأمريكي – الياباني المشترك قد يحل محل مبيعات الأوروبيين والأقطار الحديثة التصنيع ويؤثر تأثيرا ضارا في الأسواق الأمريكية، ما لم تتبع الأخيرتان سبلا مماثلة. وثالثا، فإن مجموعات مهمّة في الولايات المتحدة بدأت تستجيب استجابة سلبية إزاء "عمليات استيلاء" اليابانيين على الاقتصاد الأمريكي وخاصّة في الصناعات الحساسة ذات التكنولوجيا العالية، وهي تبدي جميع المخاوف التي ظهرت من قبل في أوروبا الغربية والأقطار الأقل نموا فيما يتعلق بالشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات. ولن تكون لنتائج هذه التطوّرات المتضاربة في اقتصاد نيتشي (Nichiei) آثار تقتصر على مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل ستؤثّر أيضا في شكل الاقتصاد السياسي الدّولي.

الخاتمة

تعكس الشركات متعدّدة الجنسيات والإنتاج الدّولي عالما ازدادت فيه حركة رأس المال والتكنولوجيا، بينما بقي العمل غير متحرك نسبيا. وتشجّع التغيّرات المستمرّة في الميزة النسبية بين الاقتصادات القومية، وتقدّم المواصلات والاتصالات الحديثة، والسياسات الحكومية المواتية للشركات على إنشاء مرافق إنتاجها في أكثر المواقع فائدة حول الكرة الأرضية. وتتضمّن بعض هذه الفوائد وجود تجمعات من العمالة الماهرة منخفضة الأجور، والقرب من الأسواق، والميزات الضريبية. وقد كانت نتائج هذا التدويل للإنتاج الصناعي خلق نسيج معقّد من علاقات متشابكة بين الدّول القومية والشركات العالمية العملاقة. وقد أصبحت العواقب السياسية والاقتصادية للإنتاج الدّولي ولتشكيل تحالفات اقتصادية عبر الحدود القومية قضايا مثيرة للتأمل والجدل. وتواجهنا هذه التطوّرات بالقضايا الكلاسيكية التي تحاور فيها الليبراليون، والماركسيون والقوميون حول الرأسمالية الدّولية. فهل تمثل هذه التحالفات عبر القوميات تجاوزا لـ "قانون التنمية غير المتساوية" أم أنها مجرّد تحالفات مؤقتة ستنحلّ مع استمرار التطوّر غير المتساوي للاقتصادات القومية[١٥].

(١٥) يحلّل كيوهين (Keohane, 1984 a, pp. 43- 44) هذه القضايا المتزايدة الأهمية.

وفي تقاليد الليبراليين في القرن التاسع عشر الذين مجّدوا التجارة بوصفها قوة مؤدية للسلام، كان بعض الكتاب يعتقدون أن اقتسام الدّول والشركات المختلفة القوميات للإنتاج سيخلق روابط ذات مصلحة متبادلة تواجه وتلطف الميل التاريخي لأن يؤدّي تطوّر الاقتصادات القومية المتفاوتة إلى تضارب اقتصادي. ويقال إنّه إذا كانت شركات الاقتصادات الآفلة قادرة على الاستمرار بوصفها جهات منتجة صناعيّة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها ستكون أقل قدرة على مقاومة نشوء قوى اقتصادية جديدة. وهكذا، فالبعض يتنبأ بأن الشركات متعدّدة الجنسيات وحلفاءها السياسيين سيدافعون عن اقتصاد العالم الليبرالي ويقاومون قوى النزعة القومية الاقتصادية (Sen, 1984, pp. 241- 245).

إن مراقبي "تدويل الإنتاج" الآخرين الذين يتبعون التقاليد اللينينية والقومية هم أكثر تشككا، ويعتقدون أن هذه التحالفات بين الدّول والشركات يمكن لها أن تحول الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة وتجمعات اقتصادية. فمثلا، إن هذه التحالفات التّي تتخطّى الحدود القوميّة (transnational alliances) لاتحل مشكلة استيعاب الفائض، وقضية من سينتج أي منْتج أو قضية كيفية التعويض للخاسرين. وإذا لم تحلّ هذه القضايا فإن المتشكّكين يعتقدون أن تعدّدية الجنسيات الجديدة يمكن لها أن تخلق عالما يمكن أن تنخرط فيه الشركات وحلفاؤها فيما أسماه مستشار ألمانيا الغربية السابق هلموت شميدث في ١٩٧٤ "الصراع من أجل الإنتاج العالمي". وقد تكون هذه عبارة ملائمة لوصف تعدّدية الجنسيات الجديدة.

إن المستقبل وحده هو الذي سيكشف عما تنبّأ به فيما إذا كان سيثبت في خاتمة المطاف إمكان التعاون والتضارب ضمن الاقتصاد الرأسمالي، كما تنبأ بذلك كاوتسكي (Kautsky) ولينين (Lenin). وما يمكن أن يقال في منتصف ثمانينيات القرن العشرين هو أن استقرار اقتصاد السوق العالمي يعتمد في المرد الأخير على نوعية الزعامّة (المهيمنة أو التعدّدية)، وعلى حل مشكلة التّكيّف، وخلق معايير دولية تزيد الاستقرار الاقتصادي العالمي وتضمن للدّول درجة كافية من الاستقلال الاقتصادي على حدّ سواء. وسوف نعود إلى بحث هذه القضايا في الفصل العاشر.

لقد أدّى ازدياد حركة رأس المال والطبيعة الاعتباطية للميزة النسبية، على الأقل، إلى اشتداد التنافس الدّولي من أجل الاستثمار. وتسعى الحكومات إلى أن تجذب استثمارات الشركات وأن تؤثّر في اختيار المواقع الدّولية للفعاليات الاقتصادية وذلك عن طريق السياسات والضريبة وإقامة حواجز تجارية، وحتى عن طريق خلق عمالة ماهرة منضبطة (كما في تايوان مثلا). وتتنافس الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة لأقطار مختلفة فيما بينها للوصول إلى هذه الاقتصادات، وبذلك تعطي الدّول المضيّفة شيئا من القدرة على المساومة بشأن شروط الاستثمار.

ونتج عن هذه التطوّرات نموذج معقد للعلاقات بين الشركات، والحكومات الوطنية والأقطار المضيّفة مما صبغ الاستثمار الأجنبي بصبغة سياسية بشكل متزايد في كل من الوطن وفي الخارج. ويحاول كل طرف فاعل أن يقوي مركزه الخاص عن طريق الأعمال الفردية وبالتحالف مع غيره من الناشطين. فبالقدر الذي تنتزع فيه إحدى الحكومات تنازلات من الشركات فإنها تسبب ضغوطا معاكسة في أقطار أخرى. وعندما تحاول الدّول المضيّفة أن تحول شروط الاستثمار لمصلحتها، فإنها تخلق قلقا واهتماما في وطن الشركة حول حالات اختلال التوازنات التجارية، والأعمال الضائعة والمعامل "الهاربة". وهكذا، فالجماعات والدّول تحاول أن تتلاعب بالشركات لأجل مصالحها الخاصّة بها.

تشعر الحكومات والشركات الآن أن عليها التكيف مع بيئة دولية تغيّرت تغيّرا واسعا وأصبح فيها للمكان الّذي تجري فيه الفعاليّات الاقتصادية العالمية والشروط التي يحدث فيها الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية حيوية. فأي الأقطار والصناعات الّتي ستمتلكها تلك الأقطار والجهات الّتي ستجني الفوائد؟ وستتحدّد الإجابات جزئيا من جرّاء قوى السوق وذلك من خلال سعي في الشركات للعثور على أقل المواقع كلفة لإنتاجها، ولكن هذه القضايا ستحدّدها أيضا قوة ومصالح المساهمين المتعدّدين أنفسهم في تنافسهم على الميزة النسبية لكل منهم.

الفصل السابع

قضية التبعية والتنمية الاقتصادية

The Issue of Dependency and Economic Development

إن مستقبل البلدان الأقلّ نموّا هو إحدى أكثر القضايا إلحاحا في الاقتصاد السياسي الدّولي في عصرنا الراهن. وسوف يترك حل هذه القضية أثرا عميقا على مستقبل كوكبنا. فالرغبة الشديدة لغالبية الجنس البشري للتخلص من فقرهم الموهن والانضمام إلى العالم المتقدّم هو إحدى السّمات الحاسمة في السياسة الدّولية. ومع ذلك فقد شهدت العقود الأخيرة للقرن العشرين نزاعا حادا يتعلق بأسباب هذه المشكلة وحلولها المحتملة.

ولقد كان الفقر دائما نصيب معظم أفراد الجنس البشري. غير أنه حدث ما يمكن وصفه بأنّه ثورة فيما يتعلق بالأهمية السياسية والأخلاقية لهذه القضية. وقد أدّى هذا التغيير إلى خلق قضية جديدة ومتفجرة من الفجوة الهائلة بين نصف الكرة الشمالي الغني ونصفها الجنوبي المتعرض للإفقار إلى حدّ كبير، ولبعض أسباب هذا التغيّر التاريخي أهمية خاصّة في تفسير المغزى السياسي الدّولي الراهن للإفقار الجماعي الكبير.

ولقد نقص تحمل حالة الفقر عما كان عليه في الماضي، نظرا لوجود الاتصالات الفورية. فالمذياع الصغير وجهاز التلفزيون جعلا الناس حتى في أقاصي أصقاع الأرض النائية على وعي بغنى الآخرين وفوائد التقدّم المادي، فهناك الآن مجتمعات بأكملها تريد ما لم يكن يقدر إلى التطلع إليه في الماضي سوى الأغنياء. إذ إن الأمم المتقدّمة قد علّمت باقي أمم العالم أن التخلص من قدرها ممكن، وأدّى هذا بدوره إلى جعل الرغبة في النمو الاقتصادي، والتحديث، والتصنيع السريع المذهب العالمي للنخبة السياسية في جميع البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك لم يعد المجتمع يعتبر الفقر شيئا طبيعيا وعقوبة من الله، وقدر المرء المكتوب وعاقبته الأخلاقية. ونظرا لاعتقاد الناس عموما بأن الفقر وعواقبه من صنع البشر فقد صارت هذه الأحوال غير مقبولة. فتقدّم الدّول المتطوّرة وما يظهر من أوضاعها والمسافة الهائلة التي لا يزال على البلدان الأخرى أن

تقطعها، كلّ هذا يؤدّي فقط إلى تعزيز الوعي بحيث يتناقص عدد الناس المستسلمين للفقر والقابلين به قدرا لهم (Hirschman, 1983, ch. 3)، وقد أصبحت الثورة الناشئة عن التوقعات المتزايدة أحد الملامح العالمية لعصرنا. ويكاد يكون قانونا من قوانين السلوك الإنساني أن ازدياد توقعات الناس يتخطى قدرة المجتمع على تلبيتها.

ومن التغيّرات الحيوية الأخرى أن قضية المساواة والمطالبة بها صارتا دوليتين (Carr, 1945) فحتى العصر الحديث، كانت الفوارق في الثروة ضمن المجتمعات أكثر بكثير من فوارق الثروة بين المجتمعات. وفي الفترة التي سبقت عصرنا الحديث كانت هناك نخبة ثرية صغيرة مفروضة على جمهور المعرّضين للإفقار في كل مكان، وهذا وضع لا يزال ينطبق في أماكن عديدة. أما اليوم، ففوارق الثروة ضمن البلدان المتطوّرة هي أقل أهمية من الفوارق بين البلدان، إذ إن الفرد الذي يعيش في فقر في أوروبا وأمريكا أغنى بكثير من الكتلة البشرية الساحقة الكبرى التي تعيش في العالم الثالث. ففي العالم الحديث، صار كون المرء غنيا نسبيا أو فقيرا نسبيا يعْزى بشكل متزايد إلى الجنسية المعينة التي يولد فيها. ونتيجة لذلك فإن الصراع الطبقي ضمن المجتمعات (كما يصفه الماركسيون) قد أزاحه جزئيا، إن لم يكن قد ألغاه وحل محله، الصراع بين المجتمعات على التوزيع الدّولي للثروة المادّية.

ومن اللافت للنظر أن يدرك المرء أن الأمم الغنية في القرن الثامن عشر تشكّل معظم الأمم الغنية اليوم. والواقع أن الفجوة بين الحضارة الأوروبية والحضارات الأخرى بدأت تنفتح في العصور الوسطى المتأخّرة (Jone, 1981) ووسعت الثورة الصناعية المسافة أكثر. وباستثناء كبار مصدري النفط العرب، فإن الاستثناء الوحيد من هذا التعميم هو اليابان، التي بدأ صعودها إلى المرتبة الثالثة في الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ومن الجدير بالملاحظة تاريخيا أن القوى الاقتصادية في عصرنا الراهن تضغط للانضمام إلى نادي الأمم الصناعية، ذلك أن صعود البلدان حديثة التصنيع بدأ فعلا يترك أثرا هاما على الميزان الدّولي للقوّة الاقتصادية والاقتصاد السياسي، وهو أثر قد يثبت أنه يعادل في أهميته بروز الحضارة الأوروبية باعتبارها القوّة المسيطرة في الاقتصاد الدّولي.

وأدّت هذه التغيّرات في الحقائق والمدركات الحسية إلى جعل التقدّم والتخلف الاقتصادي قضية مركزية في الاقتصاد السياسي الدّولي. وذلك أن القلق العالمي حول توزيع الثروة هو قضية جديدة حقا في السياسة

العالمية. فليس في التواريخ الدبلوماسية السابقة سوى اهتمام ضئيل بهذا الموضوع. ورغم أن فرادى الأمم كانت ترغب دائما في تحسين اقتصاداتها فإن قضايا التنمية الاقتصادية، والتوزيع الدّولي المنحرف وغير المتماثل للثروة لم يكونا على جدول أعمال الدبلوماسية الدّولية.

في الماضي، كان الخط الفاصل بين الغنى والفقر مرسوما بين النخبة وبين عامّة الناس؛ أما في أواخر القرن العشرين فإن هذا الخط يفصل بين الأمم، والأعراق، ونصفي الكرة. فهو يضع الجنوب الفقير في مواجهة الشمال الغني، والعالم الثالث في مواجهة العالم الأول ذي اقتصادات السوق، وإلى حدّ أقل: العالم الثاني ذي الاقتصادات المخطّطة. إن مضاهاة خط الفقير العالمي الآن للحدود السياسية قد أعطت توزيع الثروة بعدا دوليا وجعلته إحدى القضايا الكبرى في السياسة العالمية.

ويتركز الجدل المتّسم بالضغينة حول ما يسمّى قضايا الشمال والجنوب على مسائل ذات صعوبة خاصّة، ولكنّها هامة. فالبعض يعتقدون أن عمل اقتصاد السوق العالمي والممارسات الشريرة للرأسمالية هي الأسباب الأساسية للأحوال المعاشية التي يرثى لها التي تعاني منها شريحة كبيرة من البشرية. ويعتقد آخرون أن المشكلة تكمن في عوامل اقتصادية أكثر موضوعية، أو في السياسات سيئة التوجيه للدّول الفقيرة نفسها. أما البت فيما إذا كان الاندماج في الاقتصاد العالمي أو الانفصال عنه هو أفضل طريق للتنمية الاقتصادية فإنه يعتمد على المعتقدات حول أسباب الوضع[١].

إن أبرز النظريات التي تشرح التنمية هي نظريات الليبرالية الاقتصادية، والماركسية الكلاسيكية، وموقع التخلف. فالليبراليون الاقتصاديون والماركسيون التقليديون يشتركون في نظرية الاقتصاد الثنائي للاقتصاد العالمي؛ فهم ينظرون إلى تطوّر الاقتصاد العالمي على أنه نشر النمو الاقتصادي من الاقتصادات المتقدّمة إلى الاقتصادات التقليدية. فالاقتصادات الأقل نموا تندمج في اقتصاد عالمي آخذ بالاتساع، وتتحول من اقتصادات تقليدية إلى اقتصادات حديثة عن طريق تدفق التجارة، والتكنولوجيا، والاستثمار. غير أن الليبراليين يعتقدون أن هذه العملية حميدة ومتناسقة، بينما يعتقد الماركسيون التقليديون أنها تقترن بالصراع

(١) إن أحد الملخصات الممتازة عن الأدلة الموجودة على هذه القضايا هو (Ruggie, 1983a, pp.18- 23).

والاستغلال. وعلى عكس ذلك فإن وجهة النظر المتخلفة، سواء في نسختها الهيكلية أم في نسخة التبعية، تعتبر عمل الاقتصاد العالمي مضرّا بمصالح البلدان الأقلّ نموّا في الأجلين القصير والطويل على حدّ سواء.

وجهة النظر الليبرالية في التنمية الاقتصادية

The Liberal Perspective on Economic Development

من وجهة النظر الليبرالية، فإن الاقتصاد العالمي عامل مفيد في التنمية الاقتصادية؛ إذ إن الترابط والروابط الاقتصادية بين الاقتصادات المتقدّمة وتلك الأقل نموا تميل إلى أن تكون لمصلحة المجتمعات الأخيرة. وعن طريق التجارة، والمساعدات الدّولية، والاستثمار الأجنبي، فإن الاقتصادات الأقلّ نموّا تكسب أسواق التصدير والرأسمال، والتكنولوجيا المطلوبة للتنمية الاقتصادية. وقد لخصّ هذا الرأي في عنوان تقرير بيرسون (Pearson) *"Partners in Development"* (شركاء في التنمية) (١٩٦٩). ومع ذلك، فعلى الرغم من قدرة الاقتصاد العالمي على مساعدة التنمية أو عرقلتها عن طريق عملية الانتشار فإن هذا الرأي يعتقد أن أهم عامل يؤثر في التنمية الاقتصادية هو التنظيم الكفء للاقتصاد المحلّي نفسه.

ورغم أن هناك نظرية ليبرالية للتجارة الدّولية والمال والاستثمار فليست هناك نظرية مضاهية للتنمية الاقتصادية. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الجزء الأساسي من النظرية المتعلّق بالتجارة والمال وما إلى ذلك يفترض وجود سوق؛ وتهتم النظرية الاقتصادية بأفراد عقلانيين يسعون إلى زيادة رفاهيتهم حتى إلى الحد الأقصى في ظروف السوق. غير أن التنمية الاقتصادية تتطلب – عند الاقتصاديين الليبراليين – إزالة العقبات السياسية والاجتماعية التي تعرقل عمل نظام السوق وفاعليته؛ ولذا فإنهم مهتمّون أولا بالبت في كيفية تحقيق ذلك. وبينما تميل مجالات أخرى في الاقتصاد إلى افتراض إطار ساكن من القواعد والمؤسّسات التي يحدث ضمنها النشاط الاقتصادي، فإن على نظرية التنمية الاقتصادية أن تشرح التغيّر السلوكي والمؤسّسي (Davis and North, 1971). ورغم أن دراسة التنمية الاقتصادية قد عجزت عن إنتاج كتلة من النظرية الإنمائية تتقبلها أسرة الاقتصاديين الليبراليين بكاملها، فإن هناك اتفاقا عاما على نقاط عديدة.

فالمذهب الليبرالي يعتقد أن الاقتصاد العالمي القائم على الترابط، والتجارة الحرّة، والتخصص، والتقسيم العالمي للعمل، يسهل التنمية المحلّية. فتدفقات البضائع ورأس المال والتكنولوجيا تزيد الكفاءة الفضلى في

تخصيص الموارد، ولذا فإنها تنقل النمو من الأمم المتقدّمة إلى البلدان الأقلّ نموّا. فيمكن للتجارة أن تخدم باعتبارها "آلة نموّ" عندما يكسب الاقتصاد الأقلّ نموّا رأسمالا، وتكنولوجيا ووصولا إلى الأسواق العالمية[٢] وهذه علاقة منفعة متبادلة ما دامت الاقتصادات المتطوّرة تستطيع بموجبها الحصول على مواد أولية رخيصة وعلى منافذ لرأسمالها وبضائعها المصنّعة. وبما أن الاقتصادات الأقلّ نموّا لديها أسواق أصغر، فإن من المعتقد أن فتحها للتجارة مع الاقتصادات المتقدّمة يفيدها نسبيا أكثر مما يفيد الاقتصادات المتطوّرة. وبالإضافة إلى ذلك فبما أن عوامل الإنتاج تتدفق على المناطق التي تنتج فيها أعلى المكافآت فإن الاقتصاد الأقل نموا والذي لديه فائض في العمالة ونقص في المدّخرات يستطيع أن يحصل على حقن من رأس المال الأجنبي تجعل النمو يتسارع.

وتعتقد نظرية النموّ الاقتصادي هذه أن كثيرا من عوامل النمو الاقتصادي المطلوبة تنتشر من قلب الاقتصاد العالمي المتقدّم إلى الاقتصادات الأقل نموا في الأطراف المحيطة به. أما معدّل فعل الانتشار هذا واتجاهه فإنهما يعتمدان على عدد من العوامل هي: هجرة العوامل الاقتصادية (رأس المال، والعمالة، والمعرفة)؛ وحجم التجارة الخارجية، وشروطها، وتركيبها؛ والجانب التقني من نظام النقد الدّولي. ورغم أن الليبراليين يدركون أن التقدّم الاقتصادي ليس متجانسا ضمن الاقتصاد كله (سواء المحلّي منه أم الدّولي)، فإنهم يعتقدون فعلا أن عمل قوى السوق يؤدّي على المدى الطويل إلى التوجه نحو التساوي في المستويات الاقتصادية، وفي الأجور الحقيقية وعوامل الأسعار فيما بين أمم العالم وأقاليمه (Rostow, 1980, p. 360).

ولدعم هذه الفرضية فيما يتعلّق بتأثيرات التجارة الدّولية المشجعة للنموّ، يقارن الاقتصاديون الليبراليون بين النجاح الاقتصادي المذهل لاستراتيجيات النمو "الموجهة نحو التصدير" لدى بلدان آسيا حديثة التصنيع، مع فشل استراتيجية "إحلال الواردات" التي اتبعتها بلدان أمريكا اللاتينية (Krueger, 1983, p. 6- 8)[٣] ويجد الاقتصاديون الليبراليون العقبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ضمن البلدان الأقلّ نموّا نفسها (Bauer, 1976): رجحان كفّة زراعة الكفاف، ونقص التعليم الفني، وقلّة النـزوع إلى الادّخار، والنظام المالي

(٢) يقدّم (Lewis, 1974, pp.49-59) تحليلا جيدا لدور الصادرات في التنمية الاقتصادية.

(٣) رغم اقتران النموّ الاقتصادي والتجارة الخارجية تاريخيا فإن العلاقة بين النموّ اوالتجارة معقّدة (Findley , 1984).

الضعيف والأهم من ذلك كله السياسات الحكومية غير الكفوءة. وهم يعتقدون أنه ما ان تزاح هذه الاختناقات ويبدأ السوق في العمل بكفاءة حتى يبدأ الاقتصاد بالنجاة من التخلف الاقتصادي.

ويرى معظم الليبراليين أن مفتاح التنمية الاقتصادية هو قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه استجابة للظروف المتغيّرة؛ ويعتقدون أن فشل كثير من البلدان الأقلّ نموّا في التكيّف مع الأسعار المتغيّرة والفرص الاقتصادية يكمن سببه في أنظمتها الاجتماعية والسياسية وليس في تشغيل نظام السوق الدّولي (Kindleberger, 1962, pp.109-112). وكما قال لويس، فإن أي اقتصاد يستطيع أن ينمو إذا توفّرت له ثلاثة مكونات بسيطة هي كمية كافية من المطر، ونظام للتعليم الثانوي، وحكومة حصيفة. ولذا فإن السؤال عند الليبرالي ليس هو سبب فقر الفقراء بل كما صاغه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" هو لماذا تغلبت مجتمعات معيّنة على عقبات التنمية، وطوّرت نفسها وأصبحت غنية عن طريق التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيّرة، والجواب هو أن هذه المجتمعات الناضجة سمحت لسوقها بالتطوّر دون أن يعيقه التدخّل السياسي (Lal, 1983).

ويعزى فشل التنمية إلى عيوب السوق المحلّي وعدم الكفاءات الاقتصادية، وحالات الجمود والتصلب الاجتماعي. فالفساد السياسي، والتركيب الاجتماعي الطفيلي والبيروقراطي، والعجز عن القيام باستثمارات كافية وملائمة في التعليم، والزراعة، وغيرها من المتطلبات المسبقة للتنمية الاقتصادية، كلها أشياء تقيّد هذه الأمم. فالسياسات العامّة غير المناسبة، مثل التعريفات الجمركية العالية، والعملات المقدرة بأعلى من قيمتها، مما يضر بمصالح التصدير الّتي تتبناها البيروقراطيات الثقيلة الوطأة، والتحيز الحضري للمدن والقومية الاقتصادية[٤]. ورغم أن الاقتصادات المتقدّمة قادرة حقا على عرقلة تقدّم الاقتصادات الأقل نموا عن طريق ممارسات تقييدية كالسياسات الحمائية ضد صادرات العالم الثالث، كما أنها تستطيع تسريع تنميتها عن طريق المساعدة الأجنبية، فإن الليبراليين يعتقدون أن كلّ بلد يتحمّل مسؤوليته الخاصّة به عن تحقيق تغيير ذي مغزى.

(٤) يناقش ليبتون (١٩٧٧) مشكلة التحيز الحضري كمعوّق للتنمية الاقتصادية.

إن تسارع تراكم رأس المال أساس حيوي للتنمية؛ وهذا يتطلّب زيادة في المعدّل المحلّي للادّخار. ورغم أن الاقتصادات المتقدّمة تستطيع، وربّما يجب عليها، أن تساعد على عملية تكوين رأس المال عن طريق القروض، والاستثمار الأجنبي، والمساعدات الدّولية، فإن المهمّة تقع على عاتق الأمم الأقلّ نموّا نفسها. فعدم الاستعداد لكبح الاستهلاك المحلّي والادّخار كثيرا ما يعتبر أخطر معوّق للنموّ الاقتصادي. وكما جادل لويس (Lewis)، الباحث المتعاطف مع مشاكل أقلّ البلدان نموّا، فإنه "ليست هناك أمة يبلغ بها الفقر أن تعجز عن ادّخار ١٢ في المائة من دخلها القومي إذا أرادت" (Lewis, 1970, p.236)، وهذه الكمية كافية لوضعها بشكل ثابت على طريق التنمية الاقتصادية.

وللدفاع عن هذا الموقف، يشير مؤيدوه إلى أن انجح الاقتصادات بين الدّول الأقل نموا هي بالضبط تلك التي قامت بترتيب بيوتها والتي تشارك في الاقتصاد العالمي بأكبر قدر من الاندفاع. فهناك ما يسمّى بعصابة الأربعة: وهي هونغ كونغ، وسنغافوره، وكوريا الجنوبية، وتايوان. ورغم أن هذه البلدان الحديثة التصنيع قد تلقت دفقات كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا من البلدان المتقدّمة، فإنها قد ساعدت نفسها بشكل رئيسي وأنشأت أسواقا تصديرية مزدهرة. وأقلّ الاقتصادات اندماجا، كحالة ألبانيا وبورما هي أكثرها تخلّفا. وفي تلك الأثناء في ثمانينيات القرن العشرين، كانت حتى الصين الشيوعية قد أدركت الحاجة إلى المساعدة الغربية، كما أن أوروبا الشرقية، بما فيها الاتحاد السوفياتي نفسه، تسعى للحصول على رأس المال والتكنولوجيا المتقدّمة من الغرب.

وفيما عدا الاتفاق العام على أولوية العوامل الداخلية، فإن نظريات التنمية الليبرالية تختلف فيما بينها اختلافا عميقا حول الاستراتيجية الملائمة لاقتصاد أقل نموا. ففي المقام الأول، فإنها لا تتّفق على الدّور الذي تستطيع البلدان المتقدّمة أن تؤدّيه، أو ينبغي عليها أن تؤدّيه، ومدى هذا الدور، لمساعدة البلدان الأقلّ نموّا؛ فبعضها يؤيّد برامج مساعدات كثيفة لكسر ما يسمّى "الحلقة المفرغة لفقر البلدان الأقلّ نموّا"؛ بينما يعتبر اقتصاديون آخرون أكثر محافظة أن هذه الجهود الخارجية تنطوي على التبذير وتعطي نتائج عكسيه. كما انهم يختلفون فيما بينهم حول ما إذا كانت هناك سلسلة من المراحل المحدّدة التي يجب أن يتقدّم عبرها الاقتصاد النامي أم أنّ طرق التنمية متعدّدة كتعدّد التجارب الوطنية. وقد يشدّد بعضهم على النموّ المتوازن باعتباره الوسيلة المناسبة للخلاص من الفقر التاريخي؛ بينما يشدّد البعض الآخر على النمو غير المتوازن.

فهم يختلفون فيما يتعلق بالتوكيد المعطى للزراعة أو للتنمية الصناعية. كما أنهم يتّخذون مواقف مختلفة إزاء قضية الكفاءة في مقابل قضية العدالة في عملية التنمية الاقتصادية، وإزاء دور الدّولة في تحقيق هذا أو ذاك. ولكن هذه القضايا وأمثالها تقع خارج نطاق هذا الكتاب، وهي تشكّل موضوع التنمية الاقتصادية كما يعالجها الاقتصاديون الليبراليون.

والخلاصة أنه في غياب كتلة مقبولة من الأفكار النظرية، تتركز المناقشة بين الاقتصاديين الليبراليين على الخيارات الاستراتيجية والطرق البديلة إلى التنمية الاقتصادية، أي البتّ في السياسات الاقتصادية لتحقيق اقتصاد سوق كفء. وهم يتشاطرون الاعتقاد بأن أهم سببين للفقر الدّولي هما الاندماج غير الكافي للدّول الأقلّ نموّا في الاقتصاد العالمي، والسياسات غير العقلانية للدّول، التي تعيق تطوّر سوق يعمل بصورة جيدة. وعليه فإن معظم الاقتصاديين الليبراليين يرون أن الفقراء فقراء لأنهم غير أكفاء.

غير أن النظرية الليبرالية تميل إلى إهمال الإطار السياسي الذي تحدث ضمنه التنمية الاقتصادية. ومع ذلك فإنه لا يمكن فصل عملية التنمية الاقتصادية عن العوامل السياسية. إذ إن التشكيلات المحلّية والدّولية للسلطة، ومصالح المجموعات والدّول القوية هي عوامل هامة للبتّ في التنمية الاقتصادية، وليست النظرية الليبرالية مخطئة بالضرورة في إهمالها لهذه العوامل وتركيزها على السوق حصرا؛ بل إنها نظرية غير كاملة. وعلى سبيل المثال فإن المرونة الاقتصادية وقدرة الاقتصاد على الاستجابة للفرص الاقتصادية المتغيّرة تعتمدان إلى حد كبير على الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجتمع. وإلاّ فكيف يمكن للمرء أن يشرح الانجازات الاقتصادية الرائعة لليابان الفقيرة الموارد ومتاعب الأرجنتين ذات الموارد الغنية؟ أو إذا أخذنا قضية أخرى، فإن من الصحيح بالتأكيد أن يتركز الانتباه على الدور الهام لزيادة الانتاجية الزراعية في التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية و"أراضي الاستيطان الحديث" مثل أمريكا الشمالية، والأرجنتين، وجنوب افريقيا. غير أن حقيقة استيلاء الأوروبيين على هذه الأراضي الخصبة المعتدلة عن طريق استخدام القوّة العسكرية لها أهميتها أيضا في فهم الأبعاد العنصرية للانقسام الشمالي الجنوبي. وباختصار فإن العوامل الاقتصادية وحدها لا تكفي لتفسير نجاح التنمية الاقتصادية أو فشلها. وكما يشرح هذا الكتاب، فإن القوى الاقتصادية تعمل ضمن سياق سياسيّ أكبر منها.

المنظور الماركسي التقليدي للتنمية الاقتصادية

The Classical Marxist Perspective on Economic Development

كان ماركس (Marx) وإنغلز (Engels) أهم منظري التنمية الاقتصادية الغربية وأبرزهم؛ وكان الجزء الأعظم من أعمالهما مكرّسا لانتقال المجتمع الأوروبي من الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية وإلى استنباط القوانين المتأصّلة في صلب التنمية الرأسمالية. كما أنهما صاغا ما يمكن اعتباره نظرية للتنمية الاقتصادية قابلة للتطبيق على الاقتصادات الأقلّ نموّا. ثم قام لينين (Lenin) وماركسيون من أواخر القرن التاسع عشر بتوسيع هذه الأفكار بعد ذلك عندما صاغوا النظرية الماركسية للاستعمار الرأسمالي.

كان ماركس يعتبر الرأسمالية عملية اقتصادية فاعلة متحركة وتوسّعية على نطاق العالم كله؛ وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت قد انتشرت من أصولها في بريطانيا العظمى لتشمل أوروبا الغربية. وكان يعتقد أنها في آخر الأمر ستشمل العالم كله عن طريق التوسّع الاستعماري وستخْضع كل المجتمعات لأسلوبها في إنتاج السّلع. بل إن ماركس أكد أن الرسالة التاريخية للرأسمالية هي تطوير قوى الإنتاج في العالم كله. وعندما تكتمل هذه المهمّة في التحوّل والتراكم الرأسمالي تكون الرأسمالية قد أدّت الدور الموكول إليها في التاريخ. فتستسلم لوارثيها من الأنظمة الاشتراكية والشيوعية.

إن آراء ماركس في الدور الثوري للاستعمار الرأسمالي أو البورجوازي في تحويل المجتمعات التقليدية، ودمج العالم كله في اقتصاد عالمي مستقل، جديرة بالاقتباس:

"عن طريق التحسن السريع في جميع أدوات الإنتاج وعن طريق وسائل الاتصال المحسنة بشكل هائل سوف تجر البورجوازية الأمم كلّها، وحتى أكثرها همجية، إلى الحضارة. فالأسعار الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي تهدم بها كل الجدران الصينية، والتي ترغم بها كراهية الهمج الشديدة العناد للأجانب على الاستسلام. فهي ترغم كل الأمم، تحت التهديد بالفناء، على اعتماد أساليب الإنتاج البورجوازية؛ وترغمها على إدخال ما تسميه الحضارة إلى وسطهم، أي تجعلهم أنفسهم بورجوازيين. وبكلمة واحدة، فإنها تخلق عالما على صورتها (Marx and Engels .1972 (1848), p. 339)".

لقد مرّ تطوّر الحضارة الغربية، عند مارك، بمراحل واضحة التحديد نسبيا. فالاقتصادات القديمة لإنتاج السّلع البدائي، كما في اليونان القديمة، تبعها إقطاع العصور الوسطى؛ ثم جاء أسلوب الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي، الذي ستتلوه الاشتراكية والشيوعية. وإن الصراع الطبقي بين مالكي وسائل الإنتاج وغير المالكين يقدم القوّة الدافعة في كل مرحلة، وتقوم جدليات منطق هذا الصراع الطبقي بتحريك التاريخ من مرحلة إلى أخرى.

وعندما وجّه ماركس انتباهه إلى خارج القارة الأوروبية، إلى آسيا، والشرق الأوسط وغيرهما- حيث اضطر إلى ذلك استجابة للصدامات الاستعمارية وحالات الجيشان السياسي المتزايدة - اكتشف أن نظريته عن التطوّر الأوروبي لم تكن منطبقة عليها. ففي هذه التجمعات البشرية الهائلة لم تكن مراحل ما قبل الرأسمالية موجودة؛ فقد بدا أنه لم تكن هناك مراحل تشبه أساليب الإنتاج القديمة والإقطاعية. وبالإضافة إلى ذلك، بدت هذه الحضارات خالية من أية آلية داخلية للتغيير الاجتماعي ولم يكن هناك صراع طبقي من شأنه أن يحركها من مرحلة من التنمية الاجتماعية إلى المرحلة التي تليها. فاعتقد ماركس أنها معطّلة تاريخيا وعاجزة عن التحرك إلى الأمام[٥].

ولتفسير هذا الشذوذ عن القاعدة أدخل ماركس مفهوم "أسلوب الإنتاج الآسيوي"؛ وجادل بأنّه يتميّز بمايلي: (١) الوحدة والاكتفاء الذّاتي النسبي للإنتاج الزراعي والتصنيعي على مستوى القرية و(٢) وجود دولة مستقلّة وطفيلية على قمة المجتمع منفصلة عن باقي المجتمع. (Avineri, 1969, p. 13) واعتقد بأن هذا التركيب الاجتماعي المحافظ كان مسؤولا عن ألوف السنوات من الركود الاجتماعي والاقتصادي الذي عانت منه هذه المجتمعات غير الغربية. وعندما لم يجد ماركس قوى داخلية تحرك هذه المجتمعات تاريخيا إلى الأمام، اعتقد بأن الحاجة تدعو إلى القوّة الخارجية للاستعمار الغربي.

يعبّر النّص التّالي عن رأي ماركس المعقد في الاستعمار كقوة تقدّمية تاريخيا تعبيرا جيدا: "إن على انجلترا أن تؤدّي رسالة مزدوجة في الهند: جانب منها مدمّر، والآخر مجدّد - إبادة المجتمع الآسيوي القديم، وإرساء الأسس المادّية لمجتمع غربي في آسيا" مقتبس في (Avineri, 1969, p.13). وهكذا فإن ماركس وآنغلز على

(٥) إن (Avineri, 1969) مجموعة ممتازة حول كتابات ماركس عن هذا الموضوع.

عكس منظري الماركسية الجديدة ونظرية التبعية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته وشجبهم للاستعمار الرأسمالي- قد اعتبرا التمدد العالمي لنظام السوق، ولو من خلال الوسائل العنيفة خطوة إلى الأمام بالنسبة للبشرية. فقد اعتقد ماركس أن الرسالة التاريخية للبورجوازية والاستعمار هي تحطيم أسلوب الإنتاج الإقطاعي والآسيوي الذي يعيق تحديث ما نسميه اليوم بالعالم الثالث، وجادل في مقالته المعنونة "النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند" (١٨٥٣) بأن الاستعمار البريطاني ضروري لتحديث الهند وبأن إقامة نظام للسكك الحديدية على أيدي البريطانيين هو "البشير بالصناعة الحديثة" (مقتبسة في المصدر السابق نفسه، ص ١٣٦).

فالاستعمار يزعزع استقرار الحالة الراهنة من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، ويخلق مجموعة من الطبقات المتضادة في المناطق المستعْمرة، وبذلك يزرع الآلية التي ستحرك المجتمع نحو التطوّر الاقتصادي. وما أن تتمّ إزالة أسلوب الإنتاج الآسيوي، حتى تنطلق قوى التراكم الرأسمالي والتصنيع لتقوم بعملها في تحويل المجتمع ووضعه على مسار التطوّر التاريخي. ورغم أن الاستعمار غير أخلاقي، فقد كان ماركس يعتقد أنه قوة تقدّمية أيضا، ما دامت الاقتصادات الأقلّ نموّا في آسيا وافريقيا ستظل من دونه في حالتها من السبات إلى الأبد.

وفي الهجوم على شرور الاستعمار الرأسمالي نقل لينين هذا الرأي الماركسي التقليدي خطوة أبعد. فهو أيضا كان يعتبر الاستعمار والاستعمار الجديد قوة تقدّمية ولازمة لتحديث البلدان الأقل نموا في آخر الأمر. فقد جادل بأن تصدير رأس المال والتكنولوجيا والخبرة إلى المستعمرات والبلدان التابعة سيطوّر المستعمرات، ويؤخّر في الوقت نفسه التطوّر في الدّول الرأسمالية المتقدّمة(Lenin, 1939 [1917], p. 65) . فعندما تصدّر هذه الأخيرة رأس المال والتكنولوجيا إلى مستعمراتها، فإن اقتصاداتها الداخلية ستصبح اقتصادات دخل، وتتجمد قاعدتها الصناعية والتقنية، ممّا يتيح للبلدان الأقلّ نموّا فرصة سبق الاقتصادات المتقدّمة.

وجادل لينين بأن التناقض المتأصّل في قلب الرأسمالية هو أنها تنّمي العالم بدلا من أن تؤخّره. فالاقتصاد الرأسمالي المسيطر يبذر بذور دماره بنفسه عند قيامه بنشر التكنولوجيا والصناعة وبذلك يقوّض موقعه بنفسه. فهو يشجّع المنافسين الأجانب ذوي الأجور الأكثر انخفاضا، الّذين يتفوّقون عندئذ على الاقتصادات الرأسماليّة الأكثر تقدّما في الأسواق العالميّة. ثم إن اشتداد المنافسة الاقتصادية بين القوى

الرأسمالية الآفلة والصاعدة يؤدّي إلى صراعات اقتصادية ومنافسات استعمارية. واعتقد لينين أن هذا سيكون مصير الاقتصاد العالمي الليبرالي المتمركز حول بريطانيا في القرن التاسع عشر. ويجادل ماركسيو أواخر القرن العشرين بأنّه عندما يتعرض مصير الاقتصاد الأمريكي إلى ضغوط متزايدة من منافسين أجانب صاعدين، فإن هناك مصيرا مماثلا ينتظر الاقتصاد العالمي الليبرالي المتمركز حول الولايات المتحدة.

والخلاصة، تعتقد الماركسية الأصولية المألوفة من ماركس إلى لينين بأن الرأسمالية تطوّر العالم، ولكنّها لا تفعل ذلك بصورة متساوية، أو مستمرّة أو بدون حدود. غير أن الماركسيين التقليديين يختلفون مع الليبراليين حول الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية و/ أو السياسية في تطوّر الاقتصاد الدّولي. فالليبراليون يرون أن دمج اقتصادات الأطراف الهامشية في الاقتصاد العالمي وتحديثها اللاحق فيما بعد هو عملية اقتصادية لا احتكاك فيها نسبيا. أما الماركسيون فيرون من جهة أخرى أن هذه العملية مشحونة بالصراع السياسي عندما تتنازع الأمم على مراكزها في التقسيم الدّولي للعمل. بل إن الماركسيين يعتقدون أن هذه العملية ستصل إلى حدّها، مما يجعل من الضروري أن يتمّ التحوّل إلى الاشتراكية والشيوعية. وكان لينين يعتقد بشكل جازم أن الاستعمار الرأسمالي سيعطي "أعراق العالم الملونة" أدوات تحرّرها. وأن دمج المجتمعات غير الغربية في الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة والاستثمار سيؤدّي إلى تنميتها.

وضع التخلّف

The Underdevelopment Position

تكاثرت نظريات التخلف استجابة للحقيقة القائلة إن المستعمرات الأوروبية، رغم أنها حقّقت استقلالها السياسي، فإنها لم تحقّق التنمية أو أنها ظلّت على الأقل تابعة للاقتصادات الرأسمالية الأكثر تقدّما[٦]. فمعظم البلدان في إفريقيا السوداء، وآسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية لا تزال تابعة لغيرها، اقتصاديا وتكنولوجيا؛ فهي مستمرّة في تصدير السّلع والمواد الأولية في مقابل البضائع المصنّعة. وقد تم اختراق عدد كبير من تلك البلدان على أيدي الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة للبلدان المتقدّمة. وبدلا من التقدّم إلى

(٦) كما يشير (Kuznets, 1968, p.2, footnote2) فإن مفهوم التخلّف شديد الغموض وله عدة معان عدة متميّزة تماما.

مراحل أعلى من التنمية الاقتصادية، فإن بعض هذه البلدان قد ازداد اعتمادها في الحقيقة والواقع على الاقتصادات المتقدّمة للحصول على الغذاء، ورأس المال، والتكنولوجيا الحديثة. وتضع نظرية التخلّف مسؤولية هذا الوضع على اقتصاد العالم الخارجي وليس على البلدان الأقلّ نموّا نفسها.

إن جوهر كل نظريات التخلّف هو أن الاقتصاد الرأسمالي الدّولي يعمل بصورة منهجية منظّمة على تخلف اقتصادات البلدان الأقلّ نموّا وعلى تشويه تلك الاقتصادات. وتعتقد تلك النظريات أن تلك سمة متأصّلة في العمليات الطبيعية لاقتصاد السوق العالمي، وأن طبيعة النظام ضارّة لمصالح البلدان الأفقر. فالأغنياء الذين يسيطرون على الاقتصاد العالمي هم المسؤولون عن فقر العالم الثالث. بسبب ما أسماه آرغيري إيمانويل (Arghiri Emmanuel) (١٩٧٢) التبادل غير المتكافئ. ولأسباب متنوعة شتّى يقال إن معدّلات التبادل التجاري بين البلدان المتقدّمة والبلدان الأقل نموا منحازة ضدّ هذه الأخيرة(٧).

إن الجهود المبدئية الأولى لتفسير هذا النقص الظاهر في تقدّم العالم الثالث كانت مرتبطة ببحوث علماء من أمثال راغنار (Ragnar)، وغونار ميردال(Gunnar Myrdal)، وهانس سينغر (Hans Singer). وقد ارتبط مركزهم ارتباطا وثيقا بعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بقيادة راؤول بريبيتش (Raul Prebisch). وركزت نظريتهم الهيكلية حول التخلف على ملامح الاقتصاد العالمي التي زعموا أنها تقيد آفاق تنمية الاقتصادات الأقلّ نموّا، وتركز بشكل خاص على معدّلات التبادل التجاري المتدهورة لصادرات سلع أقل البلدان نموا. فاعتقدوا أن إصلاح الاقتصاد الدّولي وتطوير استراتيجية تقوم على أساس إحلال الواردات سيشكّلان حلاّ لهذه المشاكل. ولذا فإنّه على الاقتصادات الأقل نموا أن تلجأ إلى التصنيع السريع وأن تنتج بنفسها المنتجات التي كانت تستوردها سابقا من الاقتصادات الأكثر تقدّما.

وكان من نتيجة ذلك في أواخر ستّينيات القرن العشرين وطيلة سبعينياته أن حلّت نظرية التبعية محل الهيكلية كأبرز تفسير لتخلف العالم الثالث. وكان هذا التحليل الأكثر جذرية بكثير، والحل لمشاكل البلدان الأقلّ نموّا هو إلى حدّ كبير استجابة للفشل الواضح لاستراتيجية إحلال الواردات التي جاء بها الهيكليون والمشاكل الآخذة في التعمّق في أقلّ البلدان نموّا، والاختمار الفكري الذي نجم عن الحرب الفيتنامية.

---

(٧) هناك نقد قوي لهذه الحجّة عند (Samuelson, 1976, pp.96-107).

فحسب هذه النظرة، فإن حلّ مشكلة التخلف الاقتصادي يمكن العثور عليه في الثورة الاشتراكية والتنمية الذّاتية، وليس في إصلاح اقتصاد السوق العالمي.

البنيوية

Structuralism

تجادل البنيوية بأن الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي العالمي يميل إلى الإبقاء على حالات عدم المساواة أو زيادتها بين الاقتصادات المتطوّرة والاقتصادات الأقلّ نموّا[٨]. فبينما كانت التجارة بالفعل آلة نمو في القرن التاسع عشر، فإن البنيويين يجادلون بأنّها لا تستطيع أن تستمرّ في تأدية هذا الدّور بسبب التأثيرات المترابطة للتجارة الحرّة والظروف الاقتصادية، والاجتماعية السكانية (التركيبات) السائدة بين الاقتصادات الأقلّ نموّا في القرن العشرين(Nurkse, (1953). وتشمل هذه الظروف مزيجا من كثافة سكانية زائدة، وزراعة الكفاف، والتوقعات المتزايدة المسبّبة لتناقص النـزوع إلى الادّخار، والاعتماد المفرط على صادرات سلع غير مستقرة، والسيطرة السياسية لرجال النخبة الإقطاعية. وهذه التركيبات تحبس البلدان الأقل نموا في حالة دائبة ذاتيّا من التوازن المتخلّف الذي لا تستطيع أن تنجو منه بدون مساعدة خارجية(Myrdal, 1971).

ورغم أن الاقتصاديين الليبراليين يعتقدون أن تدفّقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا تنشر التنمية الاقتصادية وتقلل حالات عدم المساواة الدّولية، فإن البنيويين يجادلون بأن ما يحدث هو العكس. إذ إن عيوب السوق الدّولية تزيد حالات عدم المساواة بين البلدان المتطوّرة والبلدان الأقلّ نموّا، حيث تميل البلدان المتطوّرة إلى الاستفادة على نحو غير متناسب من التجارة الدّولية. ورغم أن البلدان ذات "التنمية المتأخّرة" في القرن التاسع عشر قد تمتعت فعلا بما يسمّى مزايا التخلف التي مكنتها من التعلم من تجارب الاقتصادات الأكثر تقدّما، فقد قيل إنّ بلدان القرن العشرين ذات "النموّ المتأخّر المتأخّر" (late late developing) تواجه عقبات لا يمكن التغلّب عليها، وهي : الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع، وتجربتها الطويلة وهي مهمّشة ونقص النظام الاجتماعي المنضبط والتركيبات الاجتماعية المحافظة، والمشاكل

(٨) هناك خلاصة جيدة للفرضية الهيكلية أو فرضية بريبيتش روكسبوره (Prebisch Roxborough, 1979,ch.3).

السكانية الموروثة، والظروف المناخية والجغرافية القاسية. وهكذا فإن هذه الاقتصادات واقعة في حلقة مفرغة من الفقر الذي يكاد الخلاص منه يكون مستحيلا. ولا تفعل التجارة الحرّة شيئا سوى زيادة وضعها سوءا كما جاء في وصف نوركس بأن "بلدا ما فقير لأنه فقير" بينما "النموّ يولد النموّ" (Nurkse, 1953, p. 40).

ورغم أن الأفكار الأساسية للموقف البنيوي قد تمّ تطويرها في الوقت نفسه في خمسينيات القرن العشرين على يد اقتصاديين عديدين وعلى يد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فإنّه لم يكتسب بروزا على المستوى الدّولي حتى عام ١٩٦٤، عند نشر التقرير المعنون "نحو سياسة تجارية دولية من أجل التنمية". وقد كتب بريبيتش (Prebisch) هذا التقرير. وكان عندئذ قد عين حديثا في منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فطرح الحجة البنيوية بأن الاقتصاد العالمي كان متحيزا ضد جهود التنمية التي تبذلها البلدان الأقلّ نموّا فأصبح التقرير نقطة التركيز لدورة الأونكتاد عام ١٩٦٤ وأرسى مع النقد الأكثر تشدّدا والقائم على نظرية التبعية، أسس ما سيصبح في سبعينيات القرن العشرين مطالب البلدان الأقل نموا لإيجاد نظام اقتصادي دولي جديد.

وتقول الحجّة البنيوية (أو ما صار يعْرف بنظرية سينغر– بريبيتش(Singer - Prebisch) إن الاقتصاد العالمي يتألّف من قلب أو مركز من البلدان العالية التصنيع ومحيط كبير متخلف (Prebisch, 1959). فالتقدّم الفنّي الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية هو القوّة المحركة في هذا النظام، ولكن التقدّم التقني له عواقب مختلفة بالنسبة إلى المركز المصنّع والمحيط غير المصنّع، نظرا للسمات البنيوية للاقتصادات الأقلّ نموّا وللتقسيم الدّولي للعمل الموروث من الماضي.

ويرتكز قلب هذه الحجّة على أن طبيعة التقدّم التقني والتحركات الدورية للأسعار، والفروق في الطلب على البضائع الصناعية والمنتجات الأولية تسبب تدهورا قرنيا (طويل الأجل يمتد أجيالا متلاحقة) في معدّلات التبادل التجاري لمصدّري السّلع، أي تدهورا في الأسعار التي تتلقاها أقلّ الدّول نموّا كثمن لصادراتها السّلعية بالقياس إلى أسعار البضائع المصنّعة التي تستوردها من البلدان المتقدّمة. ففي القلب الصناعي، يقال إن التقدّم التقني ينجم عن عمليات عفوية للاقتصاد، وينتشر متغلغلا في الاقتصاد كلّه بحيث إن العمالة التي تزيحها الكفاءة يمكن أن يمتصها الاستثمار في قطاعات صناعية أخرى آخذة في التوسّع. وبدون بطالة واسعة النطاق، وبضغوط من اتحادات العمال القوية، توجد زيادة في الأجور

الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الاحتكارية تستطيع أن تحافظ على مستوى الأسعار رغم زيادات الإنتاجية، وتناقص كلفة الإنتاج. وهكذا فإن ثمار التقدّم الفني وزيادة الإنتاج يتم الاحتفاظ بها في اقتصاد القلب، وتمتصها شريحة كبيرة من المجتمع.

أما في المحيط غير الصناعي، فإن التقدّم التقني يتمّ إدخاله من الخارج، وينحصر في الدرجة الأولى في إنتاج السّلع والمواد الأولية التي تصدّر إلى القلب. والتراكيب غير المرنة والعوامل غير المتحركة تجعل التكيف مع تغيّرات الأسعار مستحيلا. ثم إن زيادة الإنتاجية في القطاع الرئيسي ونقص رأس المال بسبب المعدّل المنخفض للادّخارات ونمط الاستهلاك النخبوي المقلد للبلدان المتقدّمة، تجتمع كلها لترفع المستوى الوطني للبطالة. ومع العمالة الزائدة في المهن الأساسية وغياب نقابات العمال القوية فإن الأجور الحقيقية لاقتصاد المحيط تأخذ عندئذ في التدهور، فتحوّل ثمار الاقتصاد التقني من اقتصاد المحيط إلى اقتصادات القلب عن طريق أسعار سلع التصدير الهابطة.

ويستنتج البنيويون من هذا التحليل أن معدّلات التبادل التجاري بين البلدان الصناعية وبلدان المحيط تميل إلى التدهور باستمرار لمصلحة الفئة الأولى ولغير مصلحة الفئة الثانية من البلدان. ونتيجة لهذا الهبوط القرني، ترغم بلدان المحيط على تصدير كميات متزايدة باطراد من الأغذية والسّلع لتمويل استيراد البضائع المصنّعة من البلدان الصناعية. ولذا كان البنيويون شديدي التشاؤم حول قدرة الأقطار الأقلّ نموّا على قلب وضعها إلى الاتجاه المعاكس عن طريق التوسّع في صادراتها. فهم يعتقدون أن تلك الأمم حتى لو حصلت على كسب من الناحية المطلقة من التجارة الدّولية، سوف تخسر من الناحية النسبية.

وقد دعا البنيويون إلى سياسات متعدّدة لمعالجة هذه المشاكل، إحداها سياسة إيجاد منظّمات دولية مثل الأونكتاد لتعزيز مصالح البلدان الأقلّ نموّا، وخاصّة في تصدير بضائع مصنّعة إلى البلدان المتطوّرة، وبذلك يتم كسر الدوران السببي في حلقة مفرغة. وكانت السياسة الأخرى هي تشريع سياسات ولوائح تنظيمية، مثل برنامج استقرار السّلع الذي من شأنه حماية عائدات التصدير للبلدان الأقلّ نموّا. وأهم مسار للعمل تمّت الدعوة إلى اتخاذه هو التصنيع السريع للتغلب على تدهور معدّلات التبادل التجاري لبلدان المحيط ولامتصاص عمالتها الزائدة. فاقتصادات بلدان المحيط هذه ينبغي أن تتبع "استراتيجية إحلال

الواردات" عن طريق سياسات الحماية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة، وخلق الأسواق المشتركة بين الاقتصادات الأقلّ نموّا نفسها.

وفي الدفاع عن هذه الحلول للتخلف و"تشاؤمها التجاري" يشير البنيويون إلى أنه أثناء تلك الفترات التي كانت فيها أمريكا اللاتينية منقطعة عن البضائع المصنّعة للبلدان الصناعية الشمالية (كما حدث أثناء الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الثانية)، حدثت اندفاعات مفاجئة من التصنيع السريع. وعندما استؤنفت العلاقات أصيب التصنيع بنكسة. ولذا فإن التخطيط الوطني وسياسات التصنيع ينبغي أن تقلص اعتماد البلدان الأقلّ نموّا على السوق العالمي وأن تضْعف قوة تلك النّخب المحافظة التي عارضت توسّع الصناعة في قطاعات السّلع والتصدير. وكان من الممكن للاقتصادات الصناعية لأقلّ البلدان نموّا أن تحسّن معدّلات التبادل التجاري، وتكون في طريقها إلى التنمية الاقتصادية.

ومن الصعب تقويم الموقف البنيوي القائل إن معدّلات التبادل التجاري متحيزة ضدّ البلدان الأقلّ نموّا[٩]. فهناك مفاهيم عدّة أو تعريفات مختلفة لمعدّلات التبادل التجاري يتمّ استخدامها. وإن استخدام تعريف أومقياس بنيوي بدلا من تعريف أو مقياس آخر يمكن أن يؤدّي إلى استنتاجات متعارضة تعارضا كليا كاملا حول التغييرات في معدّلات التبادل التجاري. وعلى أيّة حال، وبغضّ النظر عن التعريف المستخدم، فإن قياس مثل هذه التغييرات مع مرور الزمن شيء لا يعتمد عليه في أفضل الأحوال، لأن التغيير لا يقتصر على الأسعار وحدها، بل يمتدّ ليشمل تكوين التجارة كذلك، وعوامل مثل الهبوط السريع في كلفة النقل ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم معدّلات التبادل التجاري والأسعار التي تقاس بها لا يمكن أن تندمج فيه بسهولة التحسينات النوعية في الصادرات المصنّعة لأقلّ البلدان نموّا. ومع ذلك فإن هناك ما يبرّر إيراد ملاحظات عامّة عدّة تتعلّق بمعدّلات تبادلها التّجاري هذه.

إن أبرز الملامح الملاحظة في معدّلات التبادل التجاري بين البلدان هي أنها تتذبذب على امتداد الأمدين القصير والطويل على حدّ سواء. فليس هناك اتجاه قرنّي مستمر على المدى الطويل، بل تذبذبات دورية. وعلى سبيل المثال، فإن معدّلات التبادل التجاري بالنسبة للمنتجات في المنتجات الأولية قد ساءت في

(٩) هناك مناقشة ممتازة لهذه القضية في (Findlay, 1981) .

العقدين اللّذين سبقا عام ١٩٠٠ ثم تحسنت بعد ذلك من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩١٣ (Meier and Baldwin, 1957, p. 265). وفي الفترات الأقصر أمدا قد تتغيّر تلك الشروط تبعا للتغيّرات في السياسة التجارية، أو التباينات في أسعار الصرف والظواهر الدّورية. وعلى سبيل المثال، فإن معدّلات التبادل التجاري للبلدان النامية غير النفطية قد تذبذبت بصورة كبيرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٤. وفي أوائل ستينيات القرن العشرين كانت للدّول المتقدّمة معدّلات تبادل تجاري مؤاتية؛ غير أن تلك الشروط انقلبت بصورة مفاجئة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ولا سيّما بعد ثورة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك). وكانت معدّلات التبادل التجاري ممتازة بالنسبة لمنتجي السّلع في أواخر الستينيات، ونجم عن ذلك تنبؤ نادي روما بأن النمو سوف يتوقّف لأن موارد العالم كانت آخذة في النضوب[١٠]. ثم عاد هذا الوضع غير العادي إلى الانقلاب في منتصف السبعينيات نظرا للهبوط العالمي في معدّلات النموّ، وهبطت أسعار السّلع إلى نقطة لعلّها كانت أخفض نقطة في تاريخها في الثمانينيات.

ومن المؤكّد أن هناك أساسا جيدا يدعو أقلّ البلدان نموّا إلى القلق من كونها هي وصادراتها السّلعية واقعة تحت رحمة تقلبات دورة التجارة والأعمال الدّولية أكثر من وقوع الاقتصادات المتطوّرة وصادراتها المصنّعة. ويعود السبب في هذا الوضع جزئيا إلى فشل كثير من البلدان الأقلّ نموّا في تحويل اقتصاداتها وتغيير تركيب صادراتها. غير أن الحجّة القائلة إن هناك تحيّزا منتظما ضدّها ليس لها أساس مادّي يدعمها. ومن سخريات القدر، كما هو ملاحظ أدناه، أن الولايات المتحدة كانت واحدة من الضحايا الذين تأثروا تأثرا كبيرا بهبوط أسعار السّلع في الثمانينيات.

ولقد كان الاقتصاديون بالطبع يدركون منذ زمن طويل أن بلدا ما، وخاصّة إذا كان كبيرا، يستطيع أن يحسن معدّلات تبادله التجاري ورفاهيته الوطنية عن طريق فرض ما يسمّى بالتعرفة الفعالة أو التعرفة الفضلى. ذلك أن التلاعب بجداول التعرفة على أنواع مختلفة من المنتجات (السّلع، والبضائع شبه المجهزة، والمصنّعة) واستغلال الموقع الاحتكاري فيما يتعلق ببضاعة معينة أو سوق معين يستطيع أن يمكن اقتصادا

(١٠) كانت حجّة "حدود النمو" في الواقع إحياء لموقف الاقتصاديين التقليديين الكلاسيكيين القائل إن معدّلات التبادل التجاري على المدى البعيد تحابي مصدري السّلع (Findlay 1981, p. 428).

ما من تحسين معدّلات تبادله التّجاري، كما أثبتت منظّمة الدّول المصدرة للنفط (أوبك) في السبعينيات. وتستطيع الاقتصادات الكبيرة أن تتلاعب بسياساتها التجارية وسياساتها الأخرى لكي تحسن شروطها التجارية (Hirschman, 1945, pp. 10- 11). ولا شكّ أن البلدان الأقلّ نموّا قد عانت من التعرفات التي تميّز ضدّ صادراتها ومنتجاتها شبه المصنّعة (Scammell, 1983, pp. 166- 167). ومع ذلك فإن تكاليف القيود الناجمة عن ذلك على مجمل التجارة وعلى العلاقات الخارجية تكفي لجعل آثارها الكلّية مؤقتة وفي أدنى حد (Dixit, 1983, pp. 17. 62). فالتعرفة الفضلى قد تؤدّي وقد لا تؤدّي إلى مزايا مفيدة من جانب واحد، تبعا للظروف (H. Johnoson, 1953-1954).

وبقدر ما تعاني الاقتصادات الأقلّ نموّا من معدّلات التبادل التجاري غير المؤاتية، فإن أهم الأسباب داخلية تخص اقتصاداتها نفسها وليست كامنة في بنية الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن معدّلات التّبادل التّجاري لأي اقتصاد سوف تتضاءل إذا فشل في التكيف وتحويل اقتصاده بالانتقال من المنتجات الفائضة إلى الصادرات الجديدة. وقارن على سبيل المثال بين حالتي الهند وبيرو. فقد نجحت الأولى في تحويل قطاعات كبيرة من اقتصادها، أما الأخيرة فلم تبذل جهدا يذكر لتحقيق ذلك. والواقع أن نجاح البلدان الآسيوية الحديثة التصنيع، بالمقارنة مع أقلّ البلدان نموّا يعود بالدرجة الأولى إلى كونها أكثر مرونة. أما البلدان الإفريقية، من جهة أخرى، فقد تضرّرت بالدرجة الأولى بسبب فشلها في الابتعاد عن تصدير السّلع.

وكما جادل آرثر لويس (Arthur Lewis) على نحو مقْنع فان معدّلات التبادل التجاري لكثير من أقل البلدان نموا غير مؤاتية بسبب فشلها في تنمية زراعتها. ذلك أن المزيج المكوّن من نموّ السكان السريع (الذي يخلق عرضا غير محدود للعمالة) والإنتاجية المنخفضة في الحبوب الغذائية يجعل أسعار الصادرات والأجور الحقيقية في البلدان الأقلّ نموّا تتلكّأ متباطئة خلف ما هو موجود في الاقتصادات المتطوّرة (Lewis, 1978). وفي مثل هذه الظروف، فحتى الانتقال من تصدير السّلع إلى تصدير المنتجات المصنّعة، كما يطالب المروّجون للنظام الاقتصادي الدّولي الجديد، لن يفعل شيئا يذكر لتحسين الشروط التجارية والإسراع بالتنمية الاقتصادية الشاملة. ومهما كانت الفوائد الأخرى المجنية من وراء مثل هذا التغيّر في الاستراتيجية التصديرية (مثل تزايد العمالة في المدن أو انتشار الفوائد التقنية كإنتاج جانبي عرضي) فإن

تلك البلدان تظل منتجة غير كفوءة؛ وإلى أن يتم حل مشاكلها الداخلية الأساسية، فإنها سوف تستمرّ في إحلال واردات أغلى ثمنا من البلدان المتطوّرة بصادراتها المصنّعة "الرخيصة".

ولذا ينبغي العثور على حلّ لمشاكل أقلّ البلدان نموّا، عن طريق إصلاحات محلّية بالدرجة الأولى وليس عن طريق تغييرات في التركيب البنيوي للاقتصاد العالمي. ورغم أن البلدان المتطوّرة تستطيع، بل يجب عليها، أن تساعد البلدان الأقلّ نموّا، فإن مفتاح التقدّم الاقتصادي والصناعي هو ثورة زراعية مسبقة، كما حدث في الغرب، وفي اليابان، وفي البلدان الآسيوية الحديثة التصنيع، وخصوصا في تايوان وكوريا الجنوبية. وعلى حدّ قول لويس فإن "أهم بند على جدول أعمال التنمية هو تحويل القطاع الغذائي وخلق فوائض زراعية لإطعام سكان المدن، وبذلك يتم خلق الأساس المحلّي للصناعة والخدمات الحديثة. فإذا استطعنا إحداث هذا التغيير المحلّي، فإنه سيصبح لدينا بصورة تلقائية نظام اقتصادي دولي جديد" (Lewis, 1978a, p. 75).

وفي رأي واحد على الأقل ممّن هم حجّة في هذا الموضوع فإن الاقتصاديين لن يتفقوا أبدا على موضوع معدّلات التبادل التجاري (Condliffe, 1950, p. 201) ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى كون معدّلات التبادل التجاري تعتمد على عدد كبير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية بما في ذلك المعدّلات النسبية للنمو الاقتصادي للاقتصادات النامية والمتطوّرة، والتغيّرات في العرض والطلب، وقوة مساومة المشترين والبائعين ومهاراتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقويم الموضوع يجب أن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى غير المذكورة آنفا ومنها – كما يؤكّد الليبراليون – أن الحجم الإجمالي للتجارة يمكن أن يكون أكثر أهمية لازدهار اقتصاد مّا وتنميته من معدّلات التبادل التجاري. فالحجم الأكبر للصادرات يزيد العملة الأجنبية، ويوسّع القطاع الحديث، وينقل التكنولوجيا المتقدّمة، ويمتصّ امدادات فائض اليد العاملة المسؤولة إلى حدّ كبير عن الأجر الحقيقي المتدنّي في كل اقتصاد أقل نموا تقريبا. ومن هذا المنظور، كانت المشكلة الكبرى هي الحواجز العالية التي تقيمها البلدان المتقدّمة في وجه المواد الغذائية والصادرات السّلعية لأقلّ البلدان نموّا.

وعلاوة على ذلك، فإن قياس معدّلات التبادل التجاري لا يستطيع أن يأخذ في الحسبان التحسينات النوعية في الصادرات المصنّعة، وعلى الأقل تلك التحسينات غير المسجلة في الأسعار، التي تقدّم الأساس في حساب معدّلات التبادل التجاري. وعلى سبيل المثال فإن أسعار أجهزة الحاسوب قد انخفضت بصورة

مثيرة، وفي الوقت نفسه تحسّنت نوعيتها تحسنا كبيرا، ومن الحقائق الأخرى التي ينبغي إدراكها أن العديد من أغنى بلدان العالم هي من مصدري المواد الزراعية (مثل الدانمرك ونيوزيلندا واستراليا). أما تصنيع اليابان فقد موّله تصدير الحرير، وحتى الولايات المتحدة هي أحد المصدّرين الكبار للمواد الغذائية. وليست هناك أدلة تدعم فكرة البنيويين القائلة إن معدّلات التبادل التجاري لمصدري السّلع قد ساءت على المدى الطويل وأن ذلك هو سبب محنتها الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن معظم البلدان الأقلّ نموّا ربّما تكون قد استفادت بشكل غير متناسب من التحسّن الكمّي والنوعي في وارداتها من البلدان المتطوّرة (Viner, 1952).

وهناك تنويع على الحجّة البنيوية كسب شيئا من الدعم مع ازدياد اهتمام المنظّرين التجاريين بالمنافسة غير الكاملة القائمة على اقتصادات المقاييس وعلى الحواجز المعيقة للدخول إلى القطاع الصناعي. ويجادل هذا الموقف بأن "التباين الأولي في نسب رأس المال إلى العمل بين [الشمال والجنوب] سوف يتراكم تدريجيا بمرور الزمن، ممّا يؤدّي إلى تقسيم العالم إلى إقليم صناعي غني بالرأسمال، من جهة، وإقليم زراعي فقير بالرأسمال، من جهة أخرى" (Krugman, 1981b, p. 119). إن سبق البداية التصادفي للبلدان الصناعية في تكديس رأس المال (أو "التراكم البدائي") والتناسب المؤاتي لها بين العمل ورأس المال قد مكنها أحيانا من حصاد أرباح مفرطة أو أجور تكنولوجية من البلدان الأقلّ نموّا (Krugman, 1979).

غير أن هذا الطرح للفرضية يستدعي سؤالا. فهو لا يفسّر فائض العمالة في الجنوب أو تخلفه التكنولوجي. فلماذا قام الشمال بالتصنيع أولا؟ تشير كل الأدلة المتاحة إلى أن الإنتاجية الصناعية في أوائل العصر الحديث في أوروبا قد قامت على أساس تحسينات سريعة سبقت ذلك في الزراعة. ومع ذلك فإن مجادلة كروغمان تتضمّن التواء ينذر بالشؤم للشمال. فالشمال يتعيّن عليه أن يستمر في التجديد، ليس فقط للحفاظ على مركزه النسبي، بل حتى للحفاظ على دخله الحقيقي بالأرقام المطلقة (Krugman, 1979). وهكذا فعلى الرغم من أن الأقطار المتقدّمة قد تجمع أجورا تكنولوجية من الجنوب في المدى القصير فإن تأثير هذه العلاقة التجارية على المدى البعيد، كما قدر لينين وهوبسون (Hobson)، وكما شهدت أواخر القرن العشرين، هو أن تنتقل إلى الجنوب ودوله الحديثة التصنيع التكنولوجيا الصناعية التي أعطت الشمال ميزته التنافسية. وعند حدوث ذلك، فان الشمال بهياكل أجوره وتكاليفه الأعلى، سوف يتعيّن عليه أن يبدع

تكنولوجيا جديدة، بوتيرة أسرع من انتشار التكنولوجيا القديمة بين منافسيه الآخذين في الصعود. وفي النتيجة، فإن على الشمال أن يجري أسرع فأسرع للحفاظ على مركزيه النسبي والمطلق.

ويمكن التوصّل إلى بعض الاستنتاجات عن الفرضية البنيوية المطروحة والحجج الجدلية المتّصلة بها. أولا إن مفهوم "معدّلات التبادل التجاري" مشوش، ويصعب قياسه، وهو غير ثابت على المدى البعيد إلى حدّ كبير. وثانيا: إن معدّلات التبادل التجاري بين اقتصادات القلب واقتصادات المحيط يمكن أن تكون أقلّ أهمية من اعتبارات أخرى مثل الحجم الكلّي للتجارة وفوائد التجارة في تحديث الاقتصاد المحيطي. وثالثا فإنه حتى لو استطاع المرء أن يثبت أن معدّلات التبادل التجاري بين بلدان القلب وبلدان المحيط ليست لمصلحة الأخيرة فإن أسباب هذا الوضع يتعيّن العثور عليها بالدرجة الأولى ضمن الاقتصادات الأقلّ نموّا نفسها.

ومهما كانت المزايا الفكرية للحجج البنيوية، فإن آراء البنيويين ساءت سمعتها بحلول منتصف الستينيات من القرن العشرين. فقد استمرّ اعتماد معظم البلدان الأقل نموا على صادراتها السّلعية. وازدادت حاجة أقلّ البلدان نموّا إلى الواردات المصنّعة فأدّى ذلك إلى مشاكل قاسية في ميزان مدفوعاتها. كما أدّت استراتيجية إحلال الواردات إلى تحريض الشركات الصناعية متعدّدة الجنسية في البلدان المتقدّمة على التوسّع إلى داخل أسواق أقلّ البلدان نموّا، مما أثار مخاوف من شكل جديد من الاستعمار الرأسمالي (Roxborough, 1979, pp. 33- 35). واستجابة لهذه التطوّرات ظهر تفسير أكثر تشدّدا لمحنة العالم الثالث، وخطة عمل ذات صلة بهذا التفسير.

موقف التبعية

The Dependency Position

أصبحت أدبيات التبعية[١١] صناعة نموّ ولكن أكثر تعاريف التبعية اختصارا واقتباسا في الاستشهاد هو تعريف الباحث البرازيلي، ثيوتونيو دوس سانتوس (Theotonio Dos Santos) : "نعني بالتبعية الوضع

---

(١١) هناك ملخص ممتاز للأدبيات المتعلّقة بنظرية التبعية عند (Palma, 1978)وثمّة تقويم أكثر نقدا عند (T. Smith, 1981, pp.68- 84) ولدى (Caporaso, 1978) (١٩٧٨) سلسلة من الآراء المختلفة حول هذا الموضوع.

الذي يتكيّف فيه اقتصاد بلدان معيّنة بتنمية وتوسّع اقتصاد آخر يخضع له اقتصاد تلك البلدان وتتخذ علاقة التبعية المتبادلة بين اقتصادين أو أكثر، وبين هذه الاقتصادات والتجارة الدّولية، شكل التبعية عندما لا تتمكّن بعض البلدان من فعل ذلك إلاّ كانعكاس لذلك التوسّع الذي قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على تنميتها المباشرة" (Dos Santos, 1970, p. 231).

إن التنويعات العديدة لنظرية التبعية تجمع بين عناصر من الماركسية التقليدية مع القومية الاقتصادية. فيأخذ منظّرو التبعية تحليلهم للرأسمالية، وخاصّة النظرية الماركسية عن الاستعمار الرأسمالي، واهتمامهم بالتوزيع المحلّي للثروة من الماركسية. ويأخذون من منظّري القومية الاقتصادية برنامجهم السياسي لبناء الدّولة وقلقهم الشديد حول توزيع الثروة بين الأمم. وهكذا على عكس الماركسية التقليدية، لا يجد المرء اهتماما بالبروليتاريا الأممية؛ فليس هناك نداءات إلى عمال العالم كي يتحدّوا ويخلعوا الأغلال التي تكبّلهم.

ورغم أن منظّري التبعية المختلفين يميلون إلى واحد أو آخر من الاتجاهين – نحو الماركسية أو نحو القومية–، فإنهم يشتركون جميعا في افتراضات وتوضيحات بخصوص أسباب مشاكل البلدان الأقلّ نموّا وحلول هذه المشاكل. وهذا الموقف تلتقطه عبارة آندريه غاندر فرانك (Andre Gunder Frank) القائلة إن "الرأسمالية، العالمية والقومية على حد سواء، هي التي أنتجت التخلّف في الماضي، وهي التي لا تزال تولده في الوقت الراهن" (مقتبس في(Brewer, 1980, p. 158) . وكما قال توماس ويسكوبف (Thomas Weisskopf): "إن أكثر المقولات السببية أصولية وتجذّرا [المقترنة] بأدبيات التبعية هو أن التبعية تسبب التخلف" (Weisskopf, 1976, p.3). وهكذا فإن نظرية التبعية متصلة بمفهوم نظام العالم الحديث، الذي نوقش في الفصل الثالث.

ويعرّف الليبراليون التخلّف بأنّه حالة تجد معظم الأمم نفسها فيها لأنها لم تواكب الطليعيين؛ ويراها المنظرون على أنها عملية تقع ضحيّتها أقلّ البلدان نموّا بسبب العلاقة المتأصّلة بين البلدان المتطوّرة والبلدان المتخلّفة[١٢]. فالتنمية والتخلّف يشكّلان نظاما يولد ثروة اقتصادية للقليلين وفقرا للكثيرين. وقد أطلق فرانك على ذلك اسم "تنمية التخلّف" (Frank, 1969). وبينما يؤكّد الليبراليون الطبيعة المزدوجة

(١٢) يمثل (D. Baldwin, 1980)تحليلا ممتازا لمفهوم التبعية ومكانها في أدبيات العلاقات الدّولية.

ولكن المرنة للاقتصادات المحلّية والدّولية، أي التناقض بين القطاعات الحديثة المندمجة في الاقتصادات الوطنية والدّولية، والقطاعات المتخلفة المنعزلة وغير الكفوءة، يجادل منظرو التبعية بأنّه ليس هناك سوى كل واحد متكامل وظيفيا يكون فيه المحيط المتخلف متخلفا بالضرورة لأن الرأسمالية الدّولية وحلفاءها الرجعيين المحلّيين في اقتصادات العالم الثالث نفسها يستغلون المحيط ويمنعونه من التنمية بصورة منهجية منظّمة.

وهذه العلاقة الوظيفية أو العضوية بين البلدان المتطوّرة والمتخلفة يقال إن الاستعمار هو الذي خلقها في بادئ الأمر. ويزعم البعض أن هذه العلاقة تبقى حتى بعد تحقيق الحرية السياسية الرسمية، بسبب عمل القوى الاقتصادية والتكنولوجية التي تركز الثروة في البلدان العاصمية بدلا من توزيعها على الأمم الأقل نموا. ويؤكّد الليبراليون أن هناك تباطؤا زمنيّا ولكن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تختفي في آخر الأمر مع انتشار الأساليب الاقتصادية والتكنولوجيا الغربية عبر العالم كله؛ أما موقف التبعية فهو أن التخلف سببه عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وقد نشأت نظرية التبعية في منتصف الستّينيات بشكل جزئي كاستجابة للفشل الظاهر للتحليل الهيكلي ووصفاته. ويجادل منظرو التبعية بأن استيراتيجية تصنيع إحلال الواردات التي جاء بها الهيكليون قد فشلت في إنتاج نموّ اقتصادي مستدام في البلدان الأقلّ نموّا لأن الظروف التقليدية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا بقيت متماسكة كما هي. بل إن استراتيجية إحلال الواردات قد عزّزت التحالف الاستعماري الجديد بين النخب الإقطاعية المحلّية والرأسمالية الدّولية. وكانت النتيجة مزيدا من سوء توزيع الدّخل، وطلبا محليا أضعف من أن يديم دعم التصنيع المتواصل، واعتمادا متزايدا بشكل مطرد على الشركات متعدّدة الجنسيات التابعة للاقتصادات المتقدّمة التي استفادت من سياسة إحلال الواردات. ونتيجة لذلك فقدت البلدان الأقلّ نموّا سيطرتها علىاقتصاداتها المحلّية وزاد اعتمادها أكثر فأكثر على الرأسمالية الدّولية. ولذا فإن الحل ينبغي أن يكون ثورة اشتراكية وقومية يكون من شأنها أن تشجع قيام مجتمع أكثر مساواة وأمة مستقلّة بذاتها.

وتشمل المكونات الكبرى في نظرية التبعية تحاليل لكل من:

- طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وقواه المحرّكة.
- العلاقة أو الرابطة بين البلدان الرأسمالية المتقدّمة والبلدان الأقلّ نموّا.
- الخصائص الداخلية للبلدان التابعة نفسها. ورغم أن المنظّرين يختلفون حول نقاط محدّدة، فإن جميع منظري التبعية يعتقدون أن مكونات النظرية هذه تفسّر تخلّف أقلّ البلدان نموّا وتشير إلى طريق الحل. وستتمّ مناقشة كل جانب من هذه الجوانب أدناه.

إن أحد المكونات المركزية لنظرية التبعية هو النقد الماركسي المعمّق للرأسمالية الذي طرحه لينين وآخرون. وتؤكّد هذه النظرية أن قوانين حركة الرأسمالية والتناقضات الموجودة في الاقتصاد الرأسمالي ترغم الرأسمالية على التوسّع إلى داخل المحيط الأقلّ نموّا للاقتصاد العالمي. وبسبب نقص الاستهلاك وهبوط معدّل الأرباح داخل الوطن، فلا بدّ أن تسيطر الاقتصادات الرأسمالية وتستغل البلدان الأقلّ نموّا. فيؤدّي ذلك إلى هيكل هرمي للسيطرة بين القلب الصناعي والمحيط التابع للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

غير أن نظرية التبعية تختلف في نواح هامّة عدّة عن التحليل الماركسي التقليدي للاستعمار الرأسمالي. فهي تجعل وسيلة التبعية والخضوع اقتصادية بدلا منها سياسية؛ وبينما كان لينين يعتقد أن السيطرة السياسية هي السمة الرئيسية للاستعمار الرأسمالي فإن نظرية التبعية تجعل الاستعمار الاقتصادي الجديد والسيطرة غير الرسمية تحل محل الاستعمار السياسي الرسمي. كما أن منظري التبعية يرفضون الرأي الماركسي التقليدي القائل إن الاستعمار ينمّي الاقتصاد المستعمر حتى يصل إلى نقطة يستطيع فيها أن يتخلص من قيوده؛ ويؤكّدون أنه حتى إذا تمّت التنمية فعلا، فإن الاقتصاد لن يستطيع أن يتخلّص من قيوده ما دام تابعا. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يعتبرون الشركة متعدّدة الجنسيات، وخاصّة في الصناعة والخدمات، الأداة الرئيسية للسيطرة والاستغلال الرأسماليين في أواخر القرن العشرين. فقد قيل إن الشركات الكبرى حلّت محل تمويل النخبة والحكومات الاستعمارية التي كانت تسيطر على البلدان الأقلّ نموّا في تحليل لينين[١٣].

(١٣) كان لينين واعيا لما يسميه الماركسيون الجدد اليوم علاقات "التبعية" ولاحظ في كتابه الاستعمار (١٩٣٩ [١٩١٧]، ص ٨٥) اعتماد الأرجنتين على بريطانيا العظمى غير أنه يبدو أنه لم يكن يعتقد أن هذا النوع من العلاقة الاقتصادية كان هاما بالقياس إلى الإلحاق السياسي

ويختلف المدافعون عن نظرية التبعية في تحديداتهم للآلية الصحيحة التي سببت التخلف. ويمكن تصنيف المواقف العامّة الخاصّة بالعلاقة بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة والاقتصادات الأقلّ نموّا إلى ثلاث فئات، هي: نظرية الاستغلال، ومذهب "الإهمال الإمبراطوري" ومفهوم التنمية التابعة. ورغم أن كلا منها يعمل بطريقة مختلفة تماما فهناك زعم بأنّها جميعا لها تأثير ضار في أقلّ البلدان نموّا.

فنظرية "الاستغلال" تعتقد أن العالم الثالث فقير لأنه قد تعرض للاستغلال بشكل منتظم (Amin, 1976). فتخلف العالم الثالث متصل وظيفيا بتنمية القلب. وقد أتاح النظام العالمي الحديث للقلب المتقدّم أن يستنزف المحيط من فائضه الاقتصادي، وينقل الثروة من الاقتصاد الأقلّ نموّا إلى الاقتصاد الرأسمالي المتطوّر عن طريق آلية التجارة والاستثمار. ونتيجة لذلك فإن التبعية لا تعيق التنمية الكاملة للعالم الثالث فحسب، بل إنها تجعل الاقتصادات الأقل نموا بائسة، وحتى أقلّ نجاحا ممّا لو تسنىّ لها أن تنمو بشكل مستقل.

أما موقف "الإهمال الامبراطوري" فله رأي يختلف اختلافا قاطعا فيما يتعلّق بتأثير الاقتصاد العالمي في الاقتصادات الأقلّ نموّا (Brown, 1970). فهو يجادل بأن مشكلة الاقتصادات الأقلّ نموّا وبالتأكيد مشكلة أقلّ البلدان نموّا هي أن قوى الاستعمار الرأسمالي قد تجاوزتها عمدا. ذلك أن توسّع الرأسمالية العالمية عن طريق التجارة، والاستثمار، والهجرة الأوروبية قد خلق تقسيما دوليا للعمل كان لمصلحة بعض البلدان، وأهمل بلدانا أخرى فأضّر بها. فالاستعمار الرأسمالي أرسى أسس التنمية الصناعية عن طريق حافز التجارة الدّولية والاستثمارات في البنى التحتية (مرافق الموانئ، وسكك الحديد، والمراكز الحضرية) في مجموعة تتمتّع بالامتيازات من البلدان الأقلّ نموّا، ولا سيما في "أراضي الاستيطان الحديث". وفي الأماكن الأخرى لم يكن تغلغل الرأسمالية وتأثيرها كافيين لتدمير أساليب الإنتاج القديمة وبالتالي لفتح الطريق إلى التقدّم الاقتصادي. ويتفجع الذين تم تجاوزهم متسائلين : "لماذا لم يستعمرونا؟" وحتى في منتصف الثمانينيات فإن الاستثمار الذي تقوم به الشركات متعدّدة الجنسيات يجلب الصناعة إلى بعض البلدان ويهمل

الرسمي. وإضافة إلى ذلك فإن رأي لينين الماركسي التقليدي بأن الاستعمار الرأسمالي ينمي المستعمرة قد تم تعديله عام ١٩٢٨ في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية لمصلحة الصياغة المعاصرة لنظرية التبعية (Mandle , 1980, p. 736).

الغالبية العظمى إهمالا كاملا في الوقت نفسه. وهكذا، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي مسؤول في آخر الأمر عن التخلف، لأن أنماط التجارة والاستثمار التي يعتمدها ويغذيها كان لها تأثير تفاضلي متفاوت في المحيط.

أما مدرسة "التنمية التابعة أو المرتبطة" فهي أحدث تفسير لنظرية التبعية (Evans, 1979) فهذا الموقف يعترف بالنجاح الرائع اللافت للنظر لعدد من الاقتصادات الأقل نموا مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان، وهو موقف يؤمن بأن علاقات التبعية في ظروف معينة يمكن أن تؤدّي إلى نموّ اقتصادي سريع. غير أنه يجادل بأن هذا النمط من النمو ليس تنمية حقيقية لأنه لا يؤدّي إلى استقلال وطني. ويعتقد مروّجو هذا الرأي أن مثل هذا النموّ له تأثيرات ضارّة في اقتصاد البلد الأقلّ نموّا.

فالتبعية الاقتصادية المستمرّة هي شرط مقيّد للتنمية الاقتصادية، وهناك زعم بأنّها تستتبع العواقب المؤذية التالية:

- الاعتماد المفرط على صادرات المواد الأولية بأسعارها المتذبذبة، مما يؤدّي إلى عدم استقرار الاقتصاد المحلّي.
- سوء توزيع الدخل القومي، مما يخلق لدى النخبة تذوقا غير مناسب لبضائع البذخ الكمالية الأجنبية ويهمل حاجات الجماهير الحقيقية وبذلك تستمر حالات عدم المساواة الاجتماعية وتتعزّز سيطرة رأس المال الخارجي.

إن الاستثمارات الصناعية التي تقوم بها الشركات متعدّدة الجنسيات والتصنيع التابع، التي تؤدّي إلى خلق اقتصاد مصنع فرعي، بتكاليف إنتاج عالية، تدمّر روح المغامرة والمبادرة المحلّية والتجديد التكنولوجي، وتستنـزف البلد من جراء خروج الأرباح منه.

المؤسّسات الأجنبية التي تسيطر على قطاعات صناعية هامّة، وتطرد المؤسّسات المحلّية في الأسواق الرأسمالية.

- إدخال تكنولوجيا غير ملائمة، أي كثيفة رأس المال بدلا من كثيفة العمالة.
- خلق تقسيم دولي للعمل بين التكنولوجيا العليا في القلب والتكنولوجيا المنخفضة في المحيط.

- منع التنمية الذّاتية أو المستدامة ذاتيا والقائمة على أساس التكنولوجيا المحلّية، ومشاريع الأعمال التي يقوم بها أصحاب المشاريع من أهل البلد الأصليين.

تشويه سوق العمالة المحلّية؛ لأن الشركات المتعدّدة الجنسيات تدفع أجورا أعلى مما يدفعه أرباب العمل المحلّيون ولذا تسبّب الهدر والبطالة المتزايدة.

وأخيرا الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ممّا يشجّع بصفة عامّة ذلك النوع من الحكومات المتسلطة على أن تتعاون مع الشركات الأجنبية وتوفر لها الاستقرار السياسي الذي تطالب به. ويجادل منظرو التبعية بأنّه لهذه الأسباب كلها لا يمكن للتنمية التابعة أو المرتبطة أن تؤدّي إلى تنمية حقيقية.

ويعتقد جميع منظري التبعية أن التخلف ناجم بالدرجة الأولى عن القوى الخارجية للنظام الرأسمالي العالمي، ولا يعود إلى سياسات البلدان الأقلّ نموّا نفسها. ذلك أن تخلف هذه البلدان والتنمية الرأسمالية كليهما نتيجة توسّع الرأسمالية الدّولية. وهذا الوضع التاريخي لم يتغيّر بصورة جذرية. فالميزان الدّولي للقوى الاقتصادية والسياسية لا يزال مائلا لمصلحة الاقتصادات الرأسمالية المتطوّرة. ورغم أن الاقتصاد التابع الأقل نموا قد يتقدّم بالمقاييس المطلقة فإنه سيظل متخلفا على الدوام بالمقاييس النسبية.

أمّا المكون الثالث لنظرية التبعية فهو التحليل شبه الماركسي للاقتصاد التابع؛ إن هذا الجانب من نظرية التبعية هو أفضل ما يميزه عما يعتبره المتمسكون به موقف الهيكليين الإصلاحي البورجوازي. وعلى وجه التحديد، تؤكّد نظرية التبعية أن البلد التابع مرتبط بالاقتصاد العالمي برابطة طبقية تتخطى الحدود القومية. ويوجد تحالف منفعة ومصلحة مشتركة بين مراكز رأس المال الدّولي والطبقة العميلة التي تمارس السلطة في الاقتصاد التابع ويتألف هذا التحالف الطفيلي أو الإقطاعي- الرأسمالي من المصالح الزراعية، والعسكريين، والمديرين المحلّيين للشركات متعدّدة الجنسيات، الذين لهم مصلحة في الحفاظ على الارتباط مع الرأسمالية الدّولية، وفي منع تطوير اقتصاد صناعي قوي مستقل عن طريق الإصلاحات الاجتماعية والسياسية. ويجادل منظرو التبعية بأن هذه النخبة المختارة تقاوم فقدان امتيازاتها، بينما تبقيها قوى الرأسمالية العالمية في السلطة، وبأن استراتيجية إحلال الواردات التي يؤيدها الهيكليون إنما تزيد التسلط الأجنبي على الاقتصاد.

إن النقطة الحيوية الحاسمة في هجوم كتاب التبعية على النخب البورجوازية الحاكمة في العالم الثالث هي تأكيدهم أن تعاون هؤلاء النخب مع الرأسمالية الدّولية واندماج المجتمع في الاقتصاد العالمي يثبطان التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، والاستقلال السياسي للمجتمع. وهذه النخب البورجوازية الوطنية متهمة بمتابعة مصالح طبقتها الخاصّة، بدلا من أن يكونوا وطنيين حقيقيين ومدافعين عن المجتمع ضد الرأسمالية الدّولية.

إن الحلّ الذي يؤيّده منظّرو التبعية لمشكلة التخلف هو تدمير الرابطة بين الرأسمالية الدّولية والاقتصاد المحلّي عن طريق الانتصار السياسي لقيادة وطنية ثورية تقوم بإسقاط النخبة العميلة، وإحلال نخبة أخرى في مكانها تكرس جهودها لتنمية ذاتية مستقلّة. وسيكون من شأن هذه النخبة الجديدة أن تكرس نفسها لتصنيع الاقتصاد والاستئصال الفوري للامتيازات الإقطاعية وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وعن طريق حلول الاشتراكية محل الرأسمالية، واتباع طريق التنمية المعتمدة على الذّات، تخلق النخبة الجديدة دولة عادلة وقوية.

إن مفاهيم التنمية والتخلف التي يؤمن بها منظّرو التبعية هي مفاهيم سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية؛ فهؤلاء المنظّرون لا يرغبون بالنموّ الاقتصادي للاقتصاد فحسب، بل يريدون تحويل المجتمع وتنميته في اتجاه اجتماعي وسياسي معيّن. وهم يعتقدون أن هذا الهدف يتطلب تحويلا للنظام الاجتماعي والسياسي.

ورغم أن المواضيع الكبرى في نظرية التبعية قد بقيت بلا تغيير، فإن بعض الكتاب قد أدخلوا تحويرات دقيقة ولكنّها هامة. فقد اعترفوا بالتنمية الواضحة لعدد من البلدان الحديثة التصنيع، ولذا غيرّوا تأكيد النظرية من كونها تفسيرا "للتخلّف" إلى كونها تفسيرا "للتنمية التابعة". ومع النجاح الواضح للبلدان الحديثة التصنيع واستراتيجيتها في النمو الموجه نحو التصدير يمكن ملاحظة حركة مفهومة للعودة إلى الفكرة الماركسية الأصلية القائلة إن الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، رغم الشرور المرافقة له، هو قوة لمصلحة التنمية الاقتصادية.

ورغم هذه التغييرات في التأكيد، تبقى نظرية التبعية أيديولوجية بناء دولة في اقتصاد عالمي شديد الترابط. ورغم أن هذه النظرية تعتمد أسلوبا ماركسيا في التحليل ومثلا اشتراكية، فقد امتصت عناصر قوية من تقاليد الدّولة في النـزعة التجارية المركنتلية في القرن الثامن عشر والنـزعة الاقتصادية الوطنية في القرن التاسع عشر. وتعتقد النظرية أن أقلّ البلدان نموّا تستطيع ــ من خلال استراتيجية للتنمية الذّاتية المستقلّة أو المعتمدة على نفسها- أن تصبح دولة-الأمّة مستقلّة.

نقد لنظرية التبعية

Criticism of the Dependency Theory

إن جوهر حجّة التبعية هي أن السوق العالمية أو الاقتصاد الرأسمالي الدّولي يعمل بصورة منتظمة على تثبيط تنمية العالم الثالث. ولذا، فإن الأدلّة على أن فرادى البلدان قد استغلّت غير كافية لدعم النظرية. ورغم أنه لا يمكن إنكار كون التحالف بين الرأسماليين الأجانب والنخب المحلّية قد أسهم – في حالات معيّنة – في تخلّف اقتصاد ما، كما هي الحال في فلبين فرديناند ماركوس،(Ferdinand Marcos) ، فإنه لا يمكن دعم التهمة بوجود علاقة منهجية ووظيفية بين الرأسمالية والتخلّف.

وينبغي ملاحظة أن متغيّرا مستقلا واحدا – هو عمل الاقتصاد الدّولي – يستخْدم لتفسير ثلاثة أنماط من المظاهر متميّزة تماما وموجودة في العالم الثالث، وهي : التخلف، والتهميش، والتنمية التابعة (Russett, 1983). ومن وجهة نظر منهجية بسيطة، هناك خطأ مّا في أية نظرية تستخدم متغيّرا مستقلا وحيدا لتفسير نتائج يستبعد بعضها بعضا. فنظرية التبعية غاصّة بالفرضيات الخاصّة، والحجج المكرّرة بلا فائدة والهادفة إلى تفسير هذه الظواهر شديدة الاختلاف.

فالحجة العامّة القائلة إن أقل البلدان نموا قد ظلّت مجموعة من مصدري السّلع، وأنها قد استغلّت وأبقيت متخلفة هي ببساطة حجة غير صحيحة. ورغم استمرار وجود أمثلة كثيرة من هذا النمط من علاقة التبعية في أواخر القرن العشرين، فإن الحجة العامّة الشاملة لا يمكن دعمها. فبحلول أواخر الثمانينيات لم يكن هناك سوى بلدان جنوب الصحراء الإفريقية وبضعة بلدان أخرى قد بقيت مصدرة فقيرة للسلع. ورغم أن معدّلات النمو التجاري للسلع لم تظهر أي ميل قرنّي بعيد المدى نحو الهبوط، فإن دورة الأعمال التجارية

ضارّة جدّا بالبلدان الأقلّ نموّا التي فشلت في تحويل اقتصاداتها. ومن جهة أخرى، وباستثناء هام هو اليابان، فإن أقلّ البلدان نموّا كمجموعة قد نمت في السنوات الأخيرة على نحو أسرع من نموّ البلدان المتقدّمة (Krasner, 1985, pp. 97-101) وباختصار، ليست هناك أدلة تذكر لدعم الاتهام القائل إن الاقتصاد الدّولي يعمل بصورة منتظمة لغير مصلحة أقلّ البلدان نموّا.

أما تهمة التخلّف التي تجعل منظري التبعية يقولون إن اقتصاد السوق العالمي قد أهمل وتجاوز بلدانا كثيرة في العالم الثالث فهي تهمة صحيحة. ذلك أن عملية الدمج الاقتصادي العالمي التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، ووسعت التجارة والاستثمار بين البلدان المتطوّرة والبلدان الأقلّ نموّا كانت غير متساوية وينقصها التجانس إلى حدّ كبير. فالحقيقة البسيطة هي أن استعمار القرن التاسع عشر وعمليات الشركات متعدّدة الجنسيات في القرن التاسع عشر قد تركت اقتصادات العالم التقليدية دون أن تمسّها لأنهما لم يجدا فيها شيئا يستحق "الاستغلال". غير أن هذا التهميش للمناطق المعدمة (في العالمين الرابع والخامس) مثل السّاحل وأجزاء أخرى من إفريقيا إنما هو خطيئة إهمال أكثر منه خطيئة ارتكاب. والحقيقة إن أخطر تهديد يواجهه جزء كبير من العالم الثالث ليس هو التبعية، بل احتمال استمرار الإهمال والمزيد من التهميش. ذلك أن ما ينقص عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية،كما لاحظ جون روغي (John Ruggie) (١٩٨٣ ب) هو نظام عالمي ملائم غايته التنمية الاقتصادية العالمية. ولكن هذا الفشل لا يقتصر على العالم الرأسمالي وحده؛ بل هو أيضا فشل للكتلة الاشتراكية ولمنتجي النفط الأغنياء. وينبغي ملاحظة أن الغرب كان أكرم بكثير من الكتلة الاشتراكية أو بلدان منظّمة أوبك.

أما الزعم بأن التنمية التابعة أو المرتبطة التي تمثلها الدّول الحديثة التصنيع، كالبرازيل وكوريا الجنوبية وغيرهما من البلدان ليست تنمية "حقيقية" فإنه بالطبع معياريّ إلى حدّ كبير (Brewer, 1980, p. 219). غير أن المرء إذا قبل الموقف القائل إن الغرض من التنمية هو الاستقلال الوطني، والرفاه الاجتماعي والتصنيع الذّاتي، فإن الأدلة على هذا مختلطة متناقضة. ذلك أن كثيرا من البلدان المتطوّرة والمستقلّة اليوم كانت قد اتّبعت في السابق طريق التنمية التابعة. وكما يقّدر الكتاب الماركسيون الذين يضمنّون كتاباتهم آراء ماركس في الموضوع، فإن التنمية التابعة في عدد متزايد من البلدان الأقل نموا قد بدأت عملية مستدامة من

التصنيع والنمو الاقتصادي (Brewer, 1980, pp.286-294) والواقع أن نجاح البلدان الحديثة التصنيع يمكن عزوه جزئيا إلى تركة الاستعمار الياباني (Cumings, 1984, p.8).

وعندما كتب بيل وارن (Bill Warren) حسب الأسلوب التقليدي لماركس ولينين وغيرهما من الماركسيين، فقد قدم تقويما واضحا لما هو آخذ بالحدوث فيما بين البلدان الأقلّ نموّا: "إذا كان امتداد الرأسمالية إلى المناطق غير الرأسمالية من العام قد خلق نظاما من عدم المساواة ومن الاستغلال يدعى الامبريالية، فإنه قد خلق في الوقت نفسه ظروف تدمير هذا النظام عن طريق انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في جميع أنحاء العالم غير الرأسمالي. تلك كانت فرضيتنا، كما كانت فرضية ماركس ولينين، ولوكسمبرغ (Luxemburg) وبوخارين (Bukharin) (Warren, 1973, p. 41). غير أنه يجب أن يضاف إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية لن تحدث إلاّ إذا كان المجتمع قد رتب منـزله بانتظام كاف من الداخل. وكما يؤكّد الليبراليون، فإن التنمية الاقتصادية لن تحدث إلاّ إذا كان المجتمع قد خلق مؤسّسات اقتصادية كفوءة.

وتشير الأدلة المتوافرة إلى أنه ليس بوسع الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا الانعزال الاقتصادي ضمان حدوث التنمية الاقتصادية. فالاندماج قد يورط البلد في تخصص تصديري يؤذي التنمية الشاملة لاقتصاده. إذ إن العائدات المرتفعة من تصدير سلعة معينة والمصالح التصديرية القوية يمكن أن تعيق التنويع؛ فالاعتماد المفرط على التصدير، وتذبذب الأسعار يخلقان نقاط ضعف شديدة التأثر قد تضرّ بالاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن الانعزال الاقتصادي يمكن أن يسبّب سوء تخصيص ضخم للموارد وانعداما في الكفاءة يثبّط نموّ الاقتصاد على المدى الطّويل. إنّ المهم بالنّسبة للتّنمية الاقتصاديّة والخلاص من التّبعيّة هو قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه. وهذه المهمّة هي آخر الأمر مسؤوليّة قيادته الاقتصاديّة والسّياسيّة نفسها. وكما أوضح نورمان غول (Norman Gall) (١٩٨٦) بصورة مقْنعة تماما فإن عددا كبيرا للغاية من البلدان الأقلّ نموّا قد عانت من عواقب القيادة السيئة.

تقويم استراتيجيات أقلّ البلدان نموّا

An Evaluation of LDC Strategies

يمكن تلخيص كلّ نظرية للفقر والخلاص منه، مهما تكن مفصلة ومعقدة، بإحدى الصيغ التالية أو بمزيج من بعضها: (١) إن الفقراء فقراء لأنهم ليسوا أكفاء (وهذا من حيث الجوهر هو موقف الليبرالية الاقتصادية، ولذا فإن عليهم أن يخلقوا اقتصادا كفؤا؛ (٢) إن الفقراء فقراء لأنهم مغلوبون على أمرهم أو مستغلّون (وهذه حجّة معظم الماركسيين المحدثين ومنظري التبعية، ولذا فإن عليهم الحصول على السلطة الوطنية؛ (٣) إن الفقراء فقراء لأنهم فقراء، أي واقعون في حلقة مفرغة من الفقر لا يستطيعون الخلاص منها (وهذا رأي الماركسيين التقليديين وهيكليّي العصر الحاضر)، ولذا لا بد من السعي إلى كسر هذه الحلقة بطريقة مّا[١٤]. ذلك أن استراتيجية التنمية المروّج لها للبلدان الأقلّ نموّا تعتمد إلى حدّ كبير على أي التفسير الّذي يؤمن المرء بصحته.

وتقويم هذه المواقف صعب للغاية لأن النظريات الكامنة تحتها غير دقيقة، وهي في طبيعتها فرضية أكثر منها بيانات علمية، لأن الفسحة الزمنية ليست كافية لدعم الحكم بالنجاح أو الفشل على الاستراتيجيات المختلفة، ولأن هذه الاستراتيجيات لها أغراض وتعريفات مختلفة للتنمية الاقتصادية. وإذا أخذتْ كل نظرية واستراتيجية من منطلقاتها، فيجب الحكم عليها وفق مجموعة فريدة من المعايير. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الليبراليين لديهم اهتمام بنوعية الحياة والرفاهية المحلّية، فإنهم يعرّفون التنمية الاقتصادية بصورة أساسية بأنّها زيادة في حصة الفرد من الثروة بغض النظر عن الكيفية التي تتولّد بها تلك الثروة أو ماهية تأثيراتها في الاستقلال الوطني؛ غير أن منظري التبعية، والهيكليين، من جهة أخرى، يعرفون التنمية الاقتصادية وفق مصطلحات المثل الاشتراكية، والتصنيع ذاتي الاستدامة، وازدياد قوة الأمّة.

وبما أن هذا الكتاب يركز على النظام الدّولي، فإنه معنيّ على نحو أساسي بصلة كل نظرية واستراتيجيتها بقوة الدّول الأمم الجديدة الآخذة في الظهور واستقلالها. وإنني أقبل بصورة عامّة موقف منظّري التبعية

(١٤) يبدو أن (Nurkse, 1953) هو أول من وضع هذه الصيغة.

والهيكليين القائل إن اسم "اللعبة" (ماهية القضية) هي بناء الدّولة، كما هو الرأي عند هاملتون (Hamilton)، وليسْت (List) وغيرهما من الاقتصاديين القوميين. وهكذا فإنه من المناسب التساؤل على أساس الأدلة المحدودة المتوفرة في أواخر القرن العشرين، ما هي أفضل استراتيجية كان على أحد الاقتصادات الأقلّ نموّا أن يتبعها، سواء أكان بمفرده أم بالتحالف مع بلدان أخرى، كي يصبح أمة موحدة وقوية؟

إن المناقشة التالية سوف تحلّل الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها الاقتصادات الأقل نموا في واقع الأمر على مدى العقود العديدة الماضية. وباستثناء بضعة بلدان مثل بورما وليبريا التي يظهر أنها اختارت الخروج من لعبة التنمية الوطنية كلها، فإن هذه الاستراتيجيات كانت تتراوح بين التنمية المستقلّة أو المعتمدة على ذاتها التي ينادي بها منظّرو التبعية وبين المشاركة النشيطة في الاقتصاد العالمي التي اختارتها البلدان الحديثة التصنيع. إن المناقشة التالية لكلّ واحدة من تلك الاستراتيجيات سوف تكون مختصرة، وغير كاملة، وتجريبية مؤقتة في أحكامها. فرغم كل شيء لا تزال الدراما التاريخية لخلق الدّول بين البلدان الأقلّ نموّا في بداياتها.

التنمية المستقلّة المعتمدة على الذّات

Autonomous or Self-Reliant Development

لقد دعا الهيكليون ومنظرو التبعية على حدّ سواء إلى استراتيجية إنمائية تقوم على أساس الاعتماد على الذّات وطنيا. وبالنسبة إلى الهيكليين كان ذلك يعني تركيزا على استراتيجية احلال الواردات، والتصنيع السريع خلف أسوار تعريفات عالية، وإصلاح المؤسّسات الدّولية. أما نظريات التبعية فتذهب إلى أبعد من ذلك وتجادل بأن التنمية المستقلّة المعتمدة على الذّات تتطلب تحولا اجتماعيا من مجتمع إقطاعي – رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي. فالعدالة المحلّية لا يمكن تحقيقها، كما تجادل تلك النظريات إلا بتقليص الروابط مع الاقتصادات الرأسمالية العالمية أو تحطيمها بالفعل. فهل نجحت هذه الاستراتيجيات في الممارسة العملية؟

فتصنيع إحلال محل الواردات بدأ في أمريكا اللاتينية وبلدان معيّنة أخرى أقلّ نموّا أثناء الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وتسارع أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد بدأت كثير من البلدان الأقل نموا في تطوير صناعاتها الإنتاجية بنفسها نتيجة لانخفاض أسعار سلعها المصدرة، وعدم توفر واردات مصنّعة من

الدّول الصناعية. ورغم أن هذه الاستراتيجية قد أدّت إلى تصنيع سريع، كما هي الحال في البرازيل، فإن نتائجها كانت مخيّبة للآمال في جوانب هامة. فنظرا لعدد من الأسباب، وفي معظم البلدان، عندما كانت الحكومات تشجع إقامة صناعات ليست لاقتصاداتها فيها مزية معيّنة نسبيا، فإنها كانت تخلق هيكلا صناعيا غير كفء وعالي الكلفة؛ فكانت الشركات الأجنبية متعدّدة الجنسيات تستثمر في مثل هذه المشاريع كي تتحايل للتخلّص من العوائق التجارية. ولكن البلدان الآسيوية الأقل نموا والتي حقّقت قدرا أكبر من النجاح طبقت استراتيجية تصديرية بالتعاون مع شركات متعدّدة الجنسية أميركية ويابانية. وفي ثمانينيات القرن العشرين بدأت العديد من أقلّ البلدان نموّا، والتي اختارت احلال الواردات تتحرك نحو استراتيجية نموّ موجّهة إلى التصدير لأنها أدركت الحاجة إلى كسب عملات أجنبية وتنمية صناعات كفوءة تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية (Strange, 1985 c, p. 252).

إن الأسباب المحدّدة لفشل استراتيجية إحلال الوارادات تشمل ما يلي: إن حجم الأسواق الوطنية الصغير نسبيا أدّى إلى مصانع غير اقتصادية، وأدّت الحماية المفرطة إلى إضعاف الحافز لتحسين نوعية الإنتاج، كما أن الحاجة إلى استيراد التكنولوجيا الصناعية والسّلع الرأسمالية سبّبت مشاكل ضخمة في ميزان المدفوعات والديون وبحلول منتصف الثمانينيات اتضح أن استراتيجية التصنيع القائمة على احلال للواردات لم تكن مناسبة أو كافية.

وكانت كل من كوبا، وتانزانيا، والصين قد اختارت في أوقات متفاوتة الطريق البديل للتنمية المستقلّة التي كان يدعو إليها منظرو التبعية عن طريق التحوّل الاجتماعي. وكانت هذه البلدان الثلاثة تسمّي نفسها اشتراكية أو شيوعية، فأرادت أن تقلّل إلى الحدّ الأدنى علاقتها مع ما كانت تعتبره اقتصادا عالميا رأسماليا استعماريا معاديا، وأن تكسب عدالة اجتماعية محلّية. وقد فشلت استراتيجيتها في تحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي المرغوب فيه (Rydenfelt, 1985) وبالإضافة إلى ذلك فإن علاقات التبعية تميّز الاتحاد السوفياتي الاشتراكي وزبائنه في العالم الثالث مثل كوبا، واليمن، وفيتنام. فالتبعية ليست سمة فريدة قاصرة على الرأسمالية الدّولية (Clark and Bahry, .1983)

ورغم أن كوبا والصين قد حقّقتا درجة معينة من الرفاه الاجتماعي والعدالة الاقتصادية، فإن من المؤكد أن هذا لا يمكن مقارنته بما توصّلت إليه بلدان مثل تايوان وكوريا الجنوبية اللتين اندمجتا في الرأسمالية العالمية

اندماجا كاملا. ذلك أن النمو الموجه نحو التصدير لهذين الاقتصادين الأخيرين كان بالتأكيد أكثر مساواة في تأثيراته من استراتيجية البرازيل العائدة إلى إحلال الواردات، التي يظهر أنها قد زادت من سوء توزيع الدخل القومي. ومع أن أدلّة هذه المسائل غير قاطعة فإن توزيع الدخل القومي هو نتاج ظروف تاريخية وسياسات حكومية أكثر مما هو حصيلة موقع الاقتصاد في سلّم النظام الرأسمالي الدّولي(١٥).

إن مستوى النجاح الذي حقّقته استراتيجية التنمية الذّاتية المستقلّة لا يمكن وصفه إلاّ بأنّه مخيب للآمال. فاقتصاد كوبا لم يشهد تغيّرا يذكر منذ أن انفصلت عن الغرب؛ فلا تزال صادراتها الرئيسية تتمثّل بالسكر، والتبغ، وسلع أخرى. ويلقى اقتصادها دعما كبيرا من الاتحاد السوفياتي لأسباب سياسية؛ والنتيجة هي أن كوبا قد استبدلت مجموعة من علاقات التبعية بمجموعة أخرى. أما أداء تانزانيا الاقتصادي فأقل ما يقال فيه إنه بائس كئيب؛ فهو متخلف عن اقتصاد جارتها كينيا، التي اختارت بشكل مفتوح صريح الطريق الرأسمالي إلى التنمية، وتعتمد إلى حدّ كبير على جنوب إفريقيا. ولذا فإن على المرء أن ينظر إلى الصين للحصول على تقويم لاستراتيجية التنمية الذّاتية المستقلّة.

ومع أن الصين تلقّت دعما سوفياتيا في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، فإن الصينيين في ظل حكم ماوتسي تونغ (Mao Zedong) قد ألزموا أنفسهم بطريق التنمية المعتمدة على الذّات. فخطّطوا لتحديث اقتصادهم خارج إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فحشدوا رأس المال من أعمالهم وجهودهم الخاصّة بهم، وخلقوا تقنيّتهم الخاصّة بهم كذلك. وبذلك قام التصنيع الصيني على أساس التكنولوجيا كثيفة العمالة. وتمّت تنميته محليا لسوق كبيرة بالجملة. وقد تسارعت خطوات هذه الاستراتيجية المعتمدة على الذّات على يد ماو في "القفزة العظمى إلى الأمام" (١٩٥٨ – ١٩٦١). وقد امتدح المراقبون الغربيون المتعاطفون مع الصين مصانع الحديد في الفناء الخلفي التي كانت ترمز إلى هذا الجهد الجماهيري الضخم لتحديث الصين،

---

(١٥) إن البحث الذي جرى تحت إشراف هنري بينين (Henry Bienen)في برنامج بحوث التنمية الاقتصادية في كلية وودرو ويلسون بجامعة برنستون ودراسات (Atul Kohl, 1984)وشركائه وهلا مينتْ (Hla Myint, 1985) في صندوق البنك الدّولي تستنتج أن قوى السوق المحلّية والسياسات الاقتصادية لها أهمية قصوى في التحكّم في توزيع الدخل القومي.

وأعلن المتحمّسون حكمة "النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية" ونجاحه وأوصوا به للراغبين في الخلاص من نير الرأسمالية العالمية.

غير أن "القفزة العظمى" تحوّلت إلى عثرة للاقتصاد الصيني. وتسارع زخم المشاكل الناجمة عنها بفعل الانشقاق الصيني – السوفياتي والمحاولة الروسية لتخريب الاقتصاد الصيني عندما قام الرّوس بسحب فنيّيهم وإلغاء كل مساعدة للصين. ثم جاءت "الثورة الثقافية"، التي ألحقت أضرارا إضافية بالاقتصاد وبالأسس العلمية التقنية للبلد. فراحت الصين تنـزلق إلى الوراء على مدى سنوات وهي آخذة بتمزيق نفسها. فوجدت القيادة التي برزت بعد وفاة ماو (Mao) نفسها موضع نفور في الشرق والغرب معا، وأدركت أن الصين لا تستطيع وحدها أن تحقّق أهدافها وأنها تحتاج إلى مساعدة غربية. وبكلمات دينغ هسياوبينغ (Deng Xiaoping): "لا يستطيع أي بلد أن ينمو الآن بإغلاق بابه... فالعزلة قد أوصلت الصين إلى الفقر والتخلّف والجهل" (مقتبسة في *The New York Times*, January 2, 1985, p. A1). وممّا لاشكّ فيه أن ماركس كان سيوافق على هذه العبارة بقوة.

و في أثناء تأليف هذا الكتاب، كان الوقت لا يزال مبكّرا لمعرفة ما ستكون عليه آثار عودة الصين إلى دخول الاقتصاد العالمي. فقد انفتحت الصين للاستثمار الغربي، ولكن ذلك الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتوسيع الفعاليات التجارية، لا تزال كلها في مرحلة مبكرة. ومع ذلك فإن من الواضح في منتصف الثمانينيات أن استراتيجية التنمية الذّاتية المستقلّة التي يدعو إليها منظرو التبعية الأكثر تطرفا، لا تحمل أي وعد يذكر للاقتصادات الأقلّ نموّا. فإذا كانت الصين، وهي المتمتّعة بمزايا دولة قوية، وموارد وفيرة، وسوق داخلية كبيرة نوعا ما بالنسبة إلى أحد أقلّ البلدان نموّا، لم تستطع أن تعتمد على نفسها، فهل هناك من أمل لتانزانيا؟ وينبغي التذكر بأنّه حتى الاتحاد السوفياتي كانت لديه قاعدة اقتصادية قوية قبل الثورة. وقد استمرت عمليات ضخ التكنولوجيا الغربية فيه بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة في عشرينيات القرن العشرين. وكما قال لي الكاتب اليوغوسلافي مليوفان دجيلاس (Milovan Djilas) ذات مرّة، ليس هناك مجتمع شيوعي قد تطوّر أو يستطيع النمو بصورة كاملة دون مساعدة الاقتصادات الرأسمالية. وبصورة عامّة، فإن كل تنمية هي تنمية تابعة بدرجة متفاوتة؛ فلا يستطيع أي مجتمع أن ينمو دون أن يحصل على الأقل على التكنولوجيا الانتاجية من الاقتصادات الأكثر تقدّما.

الاقليمية الاقتصادية

Economic Regionalism

وهناك استراتيجية ثانية استخدمتها الاقتصادات النامية وغيرها، وهي الاقليمية الاقتصادية، حيث تحاول مجموعة من البلدان في منطقة محدودة جغرافيا، من خلال التعاون والتحالف الاقتصادي، أن تحسّن موقعها الشامل بالنسبة للاقتصادات الأكثر تقدّما. ويمكن أن يتخذ التعاون أشكالا شتّى؛ أهمها مايلي:

- تشكيل مناطق تجارة حرّة أو اتحاد جمركي لزيادة نطاق السوق الداخلية، وحماية المنتجين المحلّيين في الوقت نفسه ضد المنافسين الخارجيين.
- سنّ قوانين استثمار واتفاقات لتقوية مركز أعضائها في المساومة إزاء الاقتصادات المتطوّرة، ولا سيّما الشركات المتعدّدة الجنسيات التابعة لتلك الاقتصادات.
- تطوير سياسات صناعية إقليمية لترشيد الشركات المحلّية المجزّأة وتركيزها لتجعل منها عمالقة إقليميين (من القطاع العام أو الخاص) في مجالات كالمنسوجات، والحديد، والسيارات.

وعندما أخذت استراتيجية إحلال الواردات بالفتور، شرعت لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد)، بقيادة بريبيتش (Prebisch) في الحث على اتباع نهج إقليمي لمعالجة مشكلة البلدان الأقلّ نموّا. وظهرت حجج تجادل بأن على هذه الأمم أن تشكّل احتكارات إقليمية في قطاعات صناعية هامّة، وأن تخلق تقسيما إقليميا للعمل يقوم على أساس التخصّص، وأن تصوغ قواعد توجّه العلاقات مع الشركات الخارجية المتعدّدة الجنسيات، من أجل التغلب على مشكلة الأسواق الوطنية الصغيرة، وتحسين مركزها التساومي مع الشركات المتعدّدة الجنسيات الكبيرة.

وقد نجمت عن هذه الجهود للتعاون الإقليمي نتائج مختلطة. فقد جرت محاولات في شرق إفريقيا وغربها، وفي حوض الكاريبي، وجنوب شرقي آسيا، وأمريكا الوسطى ومنطقة الآنديز. ورغم تحقّق أهداف محدودة في الشؤون النقدية أو في مجال هجرة العمالة، فإن الجهود الأكثر طموحا لخلق سوق مشتركة موحّدة قد مزقتها النـزاعات الإقليمية والمنافسات الاقتصادية لا محالة. فالتنافس على الاستثمار الأجنبي والتجارة كان

كثيرا ما يقوّض الجبهة المشتركة ضد الشركات متعدّدة الجنسيات. فالمحاولات لترشيد الصناعات وتركيزها من أجل خلق تقسيم إقليمي للعمل كانت تواجهها رغبة كل بلد في أن يتبوأ مركز الصدارة الإقليمية. ذلك أن قوى القومية الاقتصادية التي كانت الدافع وراء الالتزام المبدئي بالتعاون الإقليمي هي نفسها التي أدّت إلى تدميره، عندما راحت كل أمة تحاول تقديم مصالحها الخاصّة.

والواقع أنه ليس هناك حتى الآن سوى مثالين ناجحين نسبيا من الإقليمية الاقتصادية هما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو السوق المشتركة، والكوميكون في أوروبا الشرقية، وقد نتجت عنهما معا درجة عالية من التكامل الاقتصادي. ومع ذلك فإن الظروف غير العادية التي أحاطت بالجهدين كليهما والطبيعة المحدودة لنجاحهما تقيّد الفائدة منهما كنموذجين للبلدان الأقلّ نموّا. وفي كل حالة، لعبت واحدة أو أخرى من القوى الكبرى دورا هاما في تكوين المنظّمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، كانت للدوافع الأمنية أهمية قصوى. وعلاوة على ذلك فحتى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عجزت عن التقدّم كثيرا فيما وراء تعرفتها الخارجية المشتركة وسياستها الزراعية. ومع أن الاتحاد السوفياتي قد أرغم أعضاء كتلته الشرقية على التخصص في "تقسيم دولي اشتراكي للعمل" فقد كانت المقاومة قوية، وسعتْ تلك الاقتصادات إلى فتح منافذ اقتصادية على الغرب. ففي أوروبا، كما في الاقتصادات الأقلّ نموّا، تعيق القومية الاقتصادية التكامل الإقليمي.

ويتجسّد شكل ثان من الإقليمية في خلق علاقات تجارية خاصّة بين البلدان المتطوّرة ومجموعات معينة من البلدان الأقلّ نموّا. فاتفاقات لومي(Lome Conventions) بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبلدان معيّنة أقلّ نموّا ومبادرة الرئيس ريغان في حوض البحر الكاريبي هي أمثلة على نمط الإقليمية التي تقدّم أفضلية تجارية وفوائد أخرى إلى بلدان منتقاة. وعلى سبيل المثال فإن اتفاقات لومي تتيح لستّين أو أكثر من دول إفريقيا، وحوض الكاريبي والمحيط الهادئ امكانات وصول متميّزة لصادراتها السّلعية ولأنواع معينة من مصنوعاتها إلى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. غير أن هذه الترتيبات تكتنفها قيود على كل من الصادرات الزراعية والمصنّعة من أقل البلدان نموا بلا استثناء. وعلى وجه الخصوص فإنها تقيّد الصادرات التي تنافس منتجات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبذلك تقيد هذا النمط من الإقليمية كأداة للتصنيع ووسيلة للخلاص من علاقة التبعية.

وفي السنوات الأخيرة بدأ نوع ثالث من الإقليمية الاقتصادية يكتسب قوة، وهو "فكّ روابط التجارة" بين الاقتصادات المتطوّرة والاقتصادات الأقلّ نموّا، وصياغة علاقات تجارية وتقسيم للعمل بين جميع البلدان الأقلّ نموّا، مع التصرف بصورة مستقلّة في الوقت نفسه عن الاقتصادات المتقدّمة (Lewis, 1980b). ورغم أن التجارة فيما بين بلدان العالم الثالث، أو التجارة الجنوبية – الجنوبية لم تشهد نموا هاما في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، فإنها تعد بأن تكون أكثر أهمية في المستقبل[١٦] غير أن البلدان المتطوّرة سوف تظل على مدى سنوات قادمة تشكّل المحرّك للاقتصاد العالمي، وأكبر المستوردين لكل أنواع الصادرات من أقلّ البلدان نموّا (المصدر السابق نفسه).

وعلاوة على ذلك فإن استراتيجية فك الروابط تعاني من الضعف العام للإقليمية الاقتصادية التي تسعى فيها البلدان الأقلّ نموّا للحصول على فوائد لأنفسها على حساب الآخرين وتحاول أن تستمرّ في التجارة المفيدة وعلاقات الاستثمار مع البلدان المتقدّمة. وكثيرا ما تشكّل فرادى أقلّ البلدان نموّا تحالفات مع الشركات متعدّدة الجنسيات من أجل الحصول على رأس المال، والتكنولوجيا، والوصول إلى أسواق أجنبية فهي تأمل – عندما تعطي الشركات متعدّدة الجنسيات موقعا احتكاريا داخل أسواقها المغلقة نفسها أن تستفيد من موارد تلك الشركات لتعزيز موقفها الاقتصادي. ورغم المبالغات الرنّانة عن "تضامن العالم الثالث" فلا يوجد سوى عدد قليل من البلدان الأقلّ نموّا على استعداد للتضحية بمصالحها الوطنية المميزة في سبيل آخرين من أقلّ الدّول نموّا.

تكوين اتحادات احتكارية للسّلع

The Formation of Commodity Cartels

وهناك استراتيجية أخرى تدعو إليها دول معينة في العالم الثالث، وهي محاكاة منظّمة أوبك وتشكيل اتحادات احتكارية للسلع تستطيع إحداث تحسن كبير ومفاجئ في معدّلات التبادل التجاري المتّصلة بمواد العالم الثالث الأولية وسلعه الغذائية المصدّرة. وقد اقترحت مثل هذه الاتحادات (الكارتلات) للنحاس،

(١٦) هناك مناقشة جيدة لاستراتيجية فك الروابط في مؤلّف (Stewart, 1984).

والبوكسيت وغيرهما من السّلع. وكان هناك كلام كثير في هذا الاتجاه في أعقاب النجاح الأولي للأوبك، وكانت هناك استجابات مختلفة في البلدان المتطوّرة. فتحدث البعض عن التهديد من العالم الثالث، وتنبأ بتكاثر الاتحادات السّلعية في الجنوب، مما يمكن أن يحدث فوضى شديدة للشمال. وجادل آخرون بأن "النفط هو الاستثناء" وأنه لايوجد تهديد آخر (Krasner, 1974) وتوحي الأدلّة المتوفّرة بأن الموقف الأخير قد ثبتت صحّته.

وكان نجاح أوبك في مضاعفة سعر البترول أربع مرات يعود إلى مجموعة فريدة من الظروف المؤاتية. فقد كان عاملا العرض والطلب كلاهما ناضجين عندما جعلت الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة العرب يفرضون حظرا على الغرب عام ١٩٧٣. فاستفاد شاه إيران من الوضع لرفع أسعار الصادرات البترولية بشكل كبير. وخلال الأشهر التي سبقت الحرب مباشرة، كان الطلب على النفط وسلع أخرى قد ازداد بصورة عظيمة بينما أدّى التضخّم المتسارع إلى تخفيض السعر الحقيقي للنفط. وعلى جانب العرض، لم تعد هناك طاقة إضافية متاحة للغرب كي يستمدّ منها ما يعوّضه عن النقص الذي أحدثه العرب. والواقع أن المرء يستطيع أن يجادل بأن أزمة الطاقة كانت قد بدأت في الحقيقة في وقت أبكر عندما بدأت الولايات المتحدة تنتج إنتاجا كاملا من حقول نفطها المحلّية، مما جعلها تفقد طاقتها الإضافية، وتترك لكارتل أوبك السيطرة الفعلية على سوق النفط العالمي.

ينطوي الكارتل (الاتحاد الاحتكاري) على ميل قوي لتقويض نفسه. إذ إن الحفاظ عليه يتطلّب وجود منتج كبير لديه طاقة زائدة تمكّنه من فرض الضبط والنظام؛ فمثل هذا القائد يستطيع أن يؤثّر بقوة في الأسعار العالمية عن طريق زيادة إجمالي الإمدادات أو إنقاصه. وبحلول عام ١٩٧٣، كان هذا المركز الحيوي المحوري قد انتقل من الولايات المتحدة وشركاتها النفطية إلى ملك العربية السعودية. ونتيجة لذلك تحكم السعوديون في أسواق الطاقة العالمية أكثر من عشرة أعوام. وبزيادة إنتاجهم أو إنقاصه كانوا يحافظون على الكارتل ويؤثرون في السعر العالمي. وهكذا فقد سخّروا الكارتل لمنفعتهم الوطنية، ومنفعة بعض المنتجين الآخرين على الأقل.

وفي أوائل الثمانينيات، تقوض هذا التأثير السعودي في الكارتل وانقلبت أقدار أوبك بشكل مثير ذلك أن نجاح إجراءات التوفير في استهلاك الطاقة، ودخول منتجين جدد وخصوصا المكسيك وبريطانيا العظمى،

من غير أعضاء الأوبك، والكساد العالمي، كل ذلك خفض الطلب العالمي على النفط. وفي الوقت نفسه، زاد الإنتاج الإجمالي عندما حاول فرادى المنتجين أن يمنعوا هبوط عائداتهم الإجمالية من النفط. و أدّى الهبوط الناجم عن ذلك في أسعار النفط من المستوى المرتفع السابق البالغ ٣٥ دولارا أو أكثر للبرميل الواحد إلى مستوى منخفض يقل عن ١٢ دولارا في صيف عام ١٩٨٦، إلى قيام السعوديين بزيادة إنتاجهم كثيرا كي يرغموا الأسعار على الانهيار وبذلك يعيدون تثبيت نفوذهم على الكارتل. ورغم أن عواقب "حرب الأسعار" هذه لم تكن قد تقررت عند كتابة هذه السطور، فإن توقّعات المستقبل توحي بأن الطلب العالمي على النفط سوف يعود إلى تجاوز العرض في وقت مّا من أوائل التسعينيات[١٧]. فإذا حدث ذلك، فإن العربية السعودية سوف تستعيد عند حدوثه سيطرتها على الكارتل، وتعود مرّة أخرى إلى التأثير بقوّة في سعر النفط والطاقة العالمي.

ورغم أن الاتحادات المحتكرة للسلع قد أحرزت درجات متفاوتة من النجاح في رفع الأسعار والحفاظ عليها، فإنه لا يبدو أن هناك أية سلعة أخرى في وضع يشبه وضع النفط. فالبدائل عن كل السّلع الأخرى تقريبا جاهزة ومتاحة. وقد هبط الطلب العالمي على كثير من السّلع بسبب التقليصات المفاجئة في محتوى مورد البضائع المصنّعة (Larson, Ross and Williams, 1986). وباستثناء بضعة معادن فبوسع الولايات المتحدة أو أحد حلفائها إنتاج السّلع. ولكن الأهم من ذلك هو أنه لا يوجد منتج وحيد كالعربية السعودية قادر على التحكّم في العرض، وبالتالي في السعر. وأخيرا فعلى الرغم من أن الكارتلات قد تفيد بعض البلدان الأقلّ نموّا (كما حدث في حالة النفط) فإنها لا تفعل ذلك إلا على حساب معظم أقلّ البلدان نموّا. ولعدة أسباب فإن الكارتلات المحتكرة للسلع النادرة لا يبدو أنها تقدّم أسلوبا واعدا لتحسين حظ البلدان الأقلّ نموّا.

---

(١٧) أجرى روبرت وليامز (Robert Williams) من مركز دراسات الطاقة والبيئة في جامعة برنستون حسابات تشير إلى أن التصنيع المتزايد للبلدان الأقلّ نموّا، والنموّ السريع لمتطلّباتها من النفط سوف يصل بالطلب إلى مستوى يتمشى مع العرض المتاح.

المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد

The Demand for a New International Economic Order

لقد أدّى الفشل المدرك للاستراتيجيات البديلة (إحلال الواردات، والاعتماد على الذّات، والإقليمية الاقتصادية)، ونجاح أوبك، إلى تدشين استراتيجية جديدة في الدورة الخاصّة السادسة للجمعية العامّة للأمم المتحدة ١٩٧٤. ففي تلك الدورة اعتمدت مجموعة من البلدان الأقلّ نموّا (هي مجموعة الـ ٧٧) بقيادة عدد من الأعضاء في منظّمة أوبك إعلانا وبرنامج عمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يشمل مايلي:(١) حق أقلّ البلدان نموّا في تكوين رابطات المنتجين، (٢) ربط أسعار السّلع المصدرة بأسعار الصادرات المصنّعة من الدّول المتطوّرة، (٣) حق أقلّ البلدان نموّا في تأميم المشاريع الأجنبية وتحقيق السيادة على مواردها الطبيعية، و(٤) صياغة قواعد لتنظيم الشركات متعدّدة الجنسيات. وفي ١٢ ديسمبر اعتمدت الجمعية العامّة هذه الأهداف على شكل ميثاق حقوق الدّول وواجباتها الاقتصادية[١٨].

ورغم أن هذه الرغبة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد تأثّرت تأثرا عميقا بالدراسات النقدية الجذرية والتبعية للرأسمالية العالمية، فقد كانت بصورة عامّة ضمن روح الهيكلية، والإيمان بأنّه يمكن تحقيق هدف التصنيع والتنمية الاقتصادية ضمن إطار الاقتصاد العالمي وأنه ليس من الضروري إسقاط النظام الرأسمالي، بل إن المطلوب هو إجراء إصلاحات للسياسة والمؤسّسات يكون من شأنها جعل النظام الاقتصادي الدّولي يعمل لمصلحة البلدان الأقل نموا ويوسع دورها في تسيير النظام. وكان من بين أهم المطالب لتغيير شروط مشاركة أقلّ البلدان نموّا في الاقتصاد العالمي المطالب التالية:

١. إجراءات لزيادة سيطرة العالم الثالث على اقتصاداته، وخاصّة في الموارد الطبيعية،

٢. اتفاقات للحفاظ على القوّة الشرائية لتلك البلدان وزيادتها وتحسين معدّلات التبادل التجاري لصادراتها من المواد الأولية،

٣. سنّ مدونة سلوك لزيادة سيطرتها على الشركات متعدّدة الجنسيات ضمن حدودها،

---

(١٨) يقدّم (Krasner, 1985) تقويما ممتازا لمطالب أقلّ البلدان نموّا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٤. تخفيضات في كلفة التكنولوجيا الغربية وزيادات في توفرها،

٥. زيادات في تدفّق المساعدة الأجنبية وتحريرها،

٦. تخفيف مشاكل ديون أقلّ البلدان نموّا،

٧. معاملة تفضيلية ووصول أكبر للسلع المصنّعة من أقلّ البلدان نموّا في الأسواق المتقدّمة،

٨. سلطة أكبر في اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدّولي، والبنك الدّولي، والأمم المتحدة، والمنظّمات الدّولية الأخرى، وجعل تلك المؤسّسات أكثر استجابة لحاجات أقلّ البلدان نموّا.

ولقد كان جوهر الاقتراح المبدئي بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكذلك إعادة الصياغات اللاحقة هو وجوب اخضاع عمليات الاقتصاد العالمي لحاجات التنمية المدركة للاقتصادات الأقلّ نموّا (Krasner, 1985). وفي أثناء العمل باتجاه هذا الهدف، دعت لجان وتقارير مختلفة إلى إجراء تغييرات في القواعد التي تحكم التجارة الدّولية، والنظام النقدي، وقضايا أخرى وعلى وجه الخصوص فقد دعت إلى تغييرات في المنظّمات الدّولية – الأمم المتحدة، والبنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي – يكون من شأنها منح أقلّ البلدان نموّا نفوذا أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي وأنظمته.

وحدث ارتباك وتشويش في بادئ الأمر، وبرزت ردود متناقضة بين القوى الغربية. وعقدت مؤتمرات دولية عديدة للنظر في مطالب العالم الثالث غير أنه بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ورغم استمرار الجدل والخلاف حول أكثر المحاولات تضافرا وأهمية والتي قامت بها البلدان الأقلّ نموّا لتغيير الميزان الدّولي للقوّة الاقتصادية والسياسية، فإن النظام الاقتصادي الدّولي الجديد قد تمّ دحره بشكل فعلي. وتشمل أسباب الفشل في تنفيذ مثل هذا النظام مايلي:

برغم الخلافات الخطابية والهامشية في مواقف الاقتصادات المتطوّرة، فإن أيّا منها لم يكن مستعدّا لتقديم أية تنازلات ذات شأن. وكانت مقاومة المطالب بقيادة الولايات المتحدة بشكل رئيسي، إذ إنها كانت تعتبرها إمّا غير قابلة للتطبيق أو مناقضة لالتزامها باقتصاد السوق الحرّ. ورغم أن بعض البلدان الأوروبية الأخرى أخذت موقفا أكثر ميلا إلى روح التوافق، فإنها قد دعمت الموقف الأمريكي بشكل أساسي.

على عكس تصريحات أعضاء الأوبك والتوقّعات التي ولّدتها، فإنهم لم يكونوا مستعدين لوضع قوتهم وثروتهم في خدمة دول العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فإنهم لم يستخدموا مواردهم النقدية لتمويل صندوق عام للسلع أو الجهود الإنمائية لأكثر من بضعة بلدان. وبدلا من ذلك فقد استخدموا قوتهم الاقتصادية التي كسبوها حديثا لدعم مصالحهم القومية ذاتها واستثمروا معظم فائضهم المالي في الأسواق الغربية.

كان لارتفاع أسعار النفط العالمية تأثير مدمّر في البلدان غير المنتجة للنفط، ولا سيما بلدان العالم الثالث. فبالإضافة إلى إثقال كواهلها بفواتير استيراد مرتفعة، فقد فجّرت تلك الزيادة كسادا عالميا خفض الطلب العالمي المتزايد على صادراتها السّلعية. وهكذا فإن نجاح الأوبك في رفع أسعار الطاقة العالمية والتسبب في كساد عالمي قد قلص قوة المساومة لأقلّ البلدان نموّا، وثلمت مطالباتها بنظام اقتصادي دولي جديد.

ويوضح تاريخ النظام الاقتصادي الدّولي الجديد المأزق الأساسي للبلدان الأقل نموا، التي تحاول باسم القومية أن تغيّر عمل اقتصاد السوق العالمي، وتحسّن موقعها النسبي. والمأزق هو أن الروح القومية نفسها كثيرا ما تقوّض جهودها للتعاون بعضها مع بعض وتشكيل تحالف اقتصادي ضدّ البلدان المتطوّرة. وعلى الرغم من أن المواجهة مع الشمال والجاذبية الأيديولوجية للنظام الاقتصادي الدّولي الجديد تقدّمان أساسا لاتفاق سياسي، فإن المصالح القومية القوية والمتعارضة تضعف وحدة العالم الثالث إلى حدّ كبير.

ورغم فشل النظام الاقتصادي الدّولي الجديد في إنتاج الإصلاحات التي يرغب فيها المروّجون له، فإن ذلك لا يلغي بالضرورة صحّة المظالم التي تشكو منها أقلّ البلدان نموّا، ولا يقلّل من الرغبة في إجراء تغييرات معيّنة في العلاقة بين الشمال والجنوب. إذ إن كثيرا من مطالب تلك البلدان لها قيمة فعلا، ويمكن أن تصبح أساسا لإصلاحات يكون من شأنها تحسين عمل الاقتصاد العالمي ككل مع إفادة الاقتصادات المتطوّرة والأقلّ نموّا على حدّ سواء. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن البلدان المتطوّرة تنفر من قبول اقتراحات تؤدّي إلى رفع السعر الحقيقي للسلع بما يتجاوز قيمتها السوقيّة، فإن من مصلحتها أن تستقر عائدات صادرات أقلّ البلدان نموّا. ويمكن للمرء أن يتصوّر ترتيبات مماثلة ذات فائدة متبادلة في مجالات أخرى كتخفيف الدّيْن وتقديم المساعدات الأجنبية. كما أنه من الحيوي أن تحافظ الاقتصادات المتطوّرة على أسواق مفتوحة للصادرات المصنّعة القادمة من أقل البلدان نموا. غير أنّه من الحمق أن يتوقع المرء، في ظلّ الظروف الراهنة أن يتمّ تشريع إصلاحات كاسحة تُحْدث تغييرا شاملا في مركز البلدان الأقلّ نموّا في العالم.

عمليات النموّ المتفاوت

The Process of Uneven Growth

والحقيقة أن التنمية الاقتصادية للعالم الأقلّ نموّا قد حدثت بمعدّل مذهل على مدى العقود القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية[١٩]. وانتشرت عملية النمو الاقتصادي بسرعة من القلب إلى أجزاء معينة من المحيط في الاقتصاد العالمي كما حدث في القرن التاسع عشر. وأدّى عمل القلب "كمحرك للنمو" ونقل الموارد إلى المحيط، والأثر التوضيحي الظاهر للنجاح، إلى مساعدة التنمية على الانتشار في جميع أنحاء العالم الذي كان مستعْمرا في السابق. ورغم أن أقلّ البلدان نموّا لا تزال تتلكّأ متأخّرة وراء البلدان المتطوّرة، فإنها تشارك في الإنتاج الإجمالي العالمي الآخذ في الارتفاع بسرعة (Reynolds, 1983).

وفي الوقت نفسه، ينبغي المبادرة إلى الاعتراف بأن هذه العملية كانت شديدة التفاوت بحيث لا تخلق أساسا للتفاؤل. فالجهد الإنمائي في افريقيا السوداء قد انهار على ما يبدو؛ إذ إن تلك البلدان قد تدهورت اقتصاديا منذ أيام الاستعمار. وفي ثمانينيات القرن العشرين توقف النموّ السريع لبلدان أمريكا اللاتينية بفعل أزمة الديون والتباطؤ في النموّ العالمي. وكانت عملية النموّ مركزة بصورة أساسية في البلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا، وعدد قليل من البلدان النامية الأكبر حجما.

ويمكن تحديد ثلاثة شروط مسبقة للتنمية في اليابان وبلدان شرق آسيا الحديثة التصنيع. فأولا يجب أن تكون هناك دولة "قوية" وبيروقراطية اقتصادية قادرة على ترتيب الأولويات، وتنفيذ سياسة اقتصادية متماسكة، وإجراء الإصلاحات المطلوبة. وينبغي أن يعمل المديرون الاقتصاديون معا في القطاعين العام والخاص لصياغة سياسة صناعية "غير مسيّسة" إذ تقع على عاتقهم مهمّة جعل التجارة، والاستثمار والترتيبات التجارية الأخرى تخدم المصلحة الوطنية؛ فهم يحدّدون الشروط التي بموجبها يتفاعل الاقتصاد المحلّي مع الاقتصاد العالمي الأكبر. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجتمعات قد قامت باستثمارات كبيرة ومستمرّة في التربية والتعليم ورأس المال البشري. كما نفذت برامج لإصلاح الأراضي، وإعادة توزيع

(١٩) يمثل (Reynolds, 1983) استعراضا مختصرا وممتازا لتجربة التنمية الاقتصادية.

الدخل، والتنمية الريفية؛ وقد تجنبوا "التحيز إلى المدن" كالدعم الباهظ الكلفة للمواد الغذائية، والعملات المغالى في قيمتها، في سياساتهم. وثالثا فإنهم عملوا بما يتمشّى مع السوق وليس ضدها؛ وكان التدخّل الحكومي قائما على أساس آلية السوق. وقامت اليابان والدّول حديثة التصنيع بتشجيع سوق تعمل جيدا وحفز المبادرة الفردية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. وقد بينت أن الليبراليين كانوا مصيبين تماما في تأكيدهم على فوائد آلية الأسعار في التخصيص الكفء للموارد. وباختصار، فإن الدّولة القوية والاستثمار في الموارد البشرية، والسوق الكفوءة هي المعالم المميزة للاقتصاد المتنامي بنجاح (Hofheinz and Calder, 1982).

إن ما دعاه تروتسكي "قانون التنمية الموحّدة والمتفاوتة" يعمل في هذه البلدان الحديثة التصنيع. (انظر (Knei-Paz, 1978, p.89). ففي عملية تصنيع روسيا المتأخّر (كما لاحظ تروتسكي في تحليله)، وفي صعود اليابان السريع إلى أعلى السلّم التكنولوجي، والآن في عدد من البلدان النامية يجد المرء أمثلة على الدّول الناشطة التي تشجع استيراد التكنولوجيا الأجنبية، وتزاوج بين تلك التقنية والأشكال الاجتماعية التقليدية. فقد استفادت هذه الدّول النامية بسرعة من نمو التجارة الدّولية والاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد سهّل الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ التنمية السريعة لأقلّ البلدان نموّا، التي استطاعت أن تستغلّ الفرص العالمية للنموّ الاقتصادي.

وكما أشار آتول كوهلي (Atul Kohli) فإن نجاح البلدان حديثة التصنيع يغير شروط الجدل حول الفقر العالمي. ورغم أن الهيكلية ونظرية التبعية تستمران في السيطرة على المناقشة في أقل البلدان نموا وفي أماكن أخرى فإن كون العديد من أقلّ البلدان نموّا آخذة في نموّ سريع يتعدّى حتى معدّلات النموّ في البلدان المتطوّرة قد حوّل مركز الانتباه إلى السبب الذي يجعلها تنمو دون البلدان الأخرى في هذه الفئة الأقلّ نموّا. ولم يعد من الممكن صرف الأنظار عن البلدان حديثة التصنيع باعتبارها حالات من التنمية التابعة؛ إذ إن كلّ بلد متطوّر، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، هو مثال على التنمية التابعة وتبقى اليابان بلدا يعتمد كثيرا على الأسواق الأجنبية والمواد الأولية. وهكذا فإن السؤال الحاسم أصبح يدور حول ما الذي عملته البلدان الحديثة التصنيع بصورة صحيحة كي تصير غنية، وليس لماذا لا تزال معظم أقلّ البلدان نموّا فقيرة.

إن مسألة استمرار أو عدم استمرار الوضع المؤاتي للبلدان حديثة التصنيع هي مشكلة بالغة الصعوبة. وكما لاحظ جون روغي (John Ruggie)، فإنه "لكي يقوم المصنّعون في المستقبل باتباع الطريق الذي سارت

عليه الطبقة الأولى من البلدان حديثة التصنيع، يتعين أن تزداد طاقة الأسواق العالمية على الاستيعاب إلى حجم يصعب التنبؤ بإمكانية تحقيقه." ويمضي فيقول، وهذا لا يقل أهمية، أنه "حتى قدرة الطبقة الأولى على إدامة مسارها الماضي يعتمد بصورة حاسمة على ما تسمّيه منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) – من باب التلطيف سياسات التكيف الإيجابي" (Ruggie, 1983b, pp. 479- 480). والخلاصة، فإن نجاح البلدان حديثة التصنيع في المستقبل وقدرة البلدان الأخرى على مضاهاة استراتيجيتها للنموّ الموجه نحو التصدير سوف يعتمدان على المعدّل العالمي للنمو الاقتصادي، وانفتاح الاقتصادات المتقدّمة، والطابع المتغيّر للتكنولوجيا الصناعية. وهذه الظروف البيئية سوف تؤثّر تأثيرا عميقا في النجاح النهائي للبلدان نفسها وإمكانية تطبيق استراتيجيتها الإنمائية على غيرها من البلدان الأخرى الأقل نموا[٢٠].

وهكذا عاد هذا الفصل إلى موضوع متغلغل في ثنايا هذا الكتاب كله، وهو: أن عمل اقتصاد السوق العالمي ينمي العالم، ولكن بطريقة متفاوتة، كما لاحظ ماركس ولينين لأول مرة. ففي القرن التاسع عشر، انتشرت عملية النموّ هذه من بريطانيا العظمى إلى أوروبا الغربية، واليابان، والدنيا الجديدة. أما في أواخر القرن العشرين، فقد أخذت البلدان حديثة التصنيع (تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة)، وبلدانا معينة أخرى مثل البرازيل، والهند، والصين، تنضمّ إلى صفوف البلدان الصناعية. ورغم أن استراتيجياتها الإنمائية قد تراوحت بين النموّ الموجّه نحو التصدير وبين إحلال الواردات، فإن عمل الاقتصاد العالمي كان عاملا إيجابيا بدرجات متفاوتة في كلّ حالة. غير أن قدرة الدّولة على تنظيم أولوياتها واستعدادها لإطلاق قوى السوق كانا أهم عاملين في تلك البلدان التي قامت بتنمية اقتصاداتها بنجاح.

الخاتمة

إذا عرّف المرء التبعية بأنّها العامل المكيف الذي يؤثر بعمق في استراتيجيات الاقتصادات النامية المتعلقة بالتنمية، فلن يكون بالإمكان إنكار حقيقة التبعية. فمن المؤكد أن كلّ اقتصاد أقلّ نموّا يعتمد على ظروف

(٢٠) يستخدم (Cline, 1982b)غالطة الإنشاء ليقترح أن ما كان استراتيجية مفيدة للبلدان حديثة التصنيع قد لا تنجح إذا لجأ عدد آخر من أقل البلدان نموا إلى إحداث نموّ موجه نحو التصدير، إذ إن الطاقة الزائدة الناتجة عن ذلك وطوفان الصادرات سوف يفجران ردود فعل حمائية. وفي تفنيد مختصر، لا يتفق غوستاف رانيس (Gustav Ranis, 1985) مع هذا التقويم.

السوق العالمية المتذبذبة؛ فكل اقتصاد منها يتعيّن عليه أن يستورد رأس المال، والتكنولوجيا والخبرة الصناعية. فأسواق التصدير يصعب اختراقها مع وجود مزايا يتمتّع بها مصدرون أقوياء راسخون، وأسواق محمية في البلدان المتطوّرة. فهذه الجوانب من التبعية موجودة بالتأكيد. وهناك سلسلة متواصلة يعتمد فيها كل بلد اعتمادا قليلا أو كثيرا على بلدان أخرى، ومن المؤكد أن بعض البلدان أكثر اعتمادا على الآخرين من غيرها. غير أن المرء إذا استخدم حالة التبعية هذه كتفسير للتخلّف، فإن الحجة تفقد كثيرا من قوتها. ولسوء الحظ فإن هناك اتجاها للخلط بين هذين المعنيين للتبعية والافتراض بأن حقيقة التبعية تقدّم التفسير للتخلّف الاقتصادي.

وللبلدان الأقلّ نموّا درجة عالية من التبعية، وهي تظل ضعيفة ومكشوفة لأنها متخلفة بالضبط وليس العكس بالعكس فهي الضعيفة في عالم الأقوياء؛ فهي تابعة لأنها متخلفة وأهم ما عوقها هو انعدام استراتيجية إنمائية فعالة ومناسبة وكافية للتغلّب على هذا الوضع. وأهم مشاكلها ليست هي التبعية الخارجية، بل انعدام الكفاءة الداخلية. فالبلدان الأقلّ نموّا التي خلقت اقتصادات محلّية كفؤة بمبادرتها الذّاتية هي التي نجحت في تحقيق معدّلات سريعة من النمو الاقتصادي. غير أن كلّ هذه الجهود قد لا تنجح بدون اقتصاد عالمي نام ومفتوح لصادرات تلك البلدان.

غير أنه ما من شكّ في أن الفجوة الهائلة بين الاقتصادات المتطوّرة وتلك الأقل نموا مع ظروف السوق العالمية قد زادت من صعوبة التخلص من التبعية في أواخر القرن العشرين، بحيث صارت أكبر من الصعوبة التي تعرّضت لها تنمية الاقتصادات في القرن التاسع عشر، ورغم ذلك فإن كثيرا من المجتمعات في جميع أنحاء العالم الثالث قد أرست استقرارا سياسيا ونظاما اجتماعيا منضبطا وأسواقا كفوءة هي الشروط المسبقة للتنمية الاقتصادية. ولقد تعلم أعضاء النخبة المهتمة بالتحديث في القطاعين الخاص والعام كيف يستغلون الفرص التي تقدّمها التجارة والاستثمار الأجنبي والواردات التكنولوجية للحصول على معدّل سريع للنموّ الاقتصادي والصناعي.

فالعالم الثالث لم يعد موجودا ككيان واحد ذي معنى. وفي مكانه الآن توجد مجموعة من الدّول الأمم شديدة الاختلاف والتفاوت: بلدان آسيا الحديثة التصنيع الناجحة اقتصاديا والدّول ذات القوّة المحتملة والتي تعاني مع ذلك من متاعب اقتصادية وهي الهند والبرازيل والصين والمكسيك وإندونيسيا وغيرها، ثم

الدّول البائسة في الساحل وإفريقيا الشرقية، وآسيا الجنوبية. فلايبقى إلا الخطب الرنانة عن وحدة العالم الثالث بينما تتنازع هذه الأمم بعضها مع بعض في اقتصاد عالمي ذي نزعة تجارية زائدة وحسبما يقول جون روغي فإنّ هذه الأمم "مرغمة على التنافس على أفضل الصفقات الإقليمية والثنائية الممكنة مع بلدان صناعية محدّدة" (Bhagwati and Ruggie, 1984, p. 42). ومثل أي أمة غربية مفترسة لم تتردد البلدان حديثة التصنيع في اتباع سياسات تضر باقتصادات بلدان أخرى من العالم الثالث. وسنعود في الفصل العاشر إلى آثار تحول الاقتصاد السياسي الدّولي على البلدان الأقلّ نموّا.

إن نظام الدّول الأمم، بكل قدرته على الخير وعلى الشر آخذ بالانتشار في العالم الثالث وفي تحويل ذلك العالم. ولقد تطوّر مفهوم العالم الثّالث استجابة للحرب الباردة ذات القطبين ورفض قادته الكتلتين الأمريكية والسوفياتية ورغبوا في أن يطوّروا أنفسهم بصورة مستقلّة، وأن يحافظوا على وحدتهم كقوة ثالثة. ونتيجة لذلك نشأت حركات توحيدية متنوعة ومنظّمات إقليمية أو زادت قوتها مثل جماعات "الوحدة القومية العربية" ومنظّمة الوحدة الإفريقية الخ. وقد استلهمت تلك الحركات الهيكلية ونظرية التبعية فصاغت مسارات ذاتية وتعاونية نحو التنمية الاقتصادية وبناء الأمم وكان من المتوقع أن يتميّز نظامهما العالمي الجديد بالفكرتين المثاليتين عن عدم الانحياز السياسي وأممية العالم الثالث.

وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين أخذت فكرة العالم الثالث ككتلة متجانسة وموحدة من المجتمعات الأقل نموا تتآكل بسرعة مع حدوث فوارق في منجزات تلك البلدان وسياساتها. ففي كلّ إقليم، ثمّة دول أمم قيد الظهور كمراكز قوة مثل البرازيل والهند والمكسيك وفنـزويلا ونيجيريا وإيران، والعربية السعودية، واندونيسيا، وفيتنام، والصين، وغيرها. وهي تتّبع سياسات خارجية مصممة لخدمة أهدافها الخاصّة، بينما تنتج الخلافات في المصالح والمطامح القومية صراعات، بل حروبا طاحنة بين هذه القوى الآخذة في الظهورحديثا.

وبينما يتكاثر نظام الدّول الأمم الحديث فيما كان ذات مرّة يعتبر العالم الثالث الموحد، تبدأ الدّول الأمم النامية حديثا في التصرف بصورة مستقلّة. فالمعتقدات التي يؤمن بها الهيكليون ومنظّرو التبعية من أن البلدان الأقلّ نموّا لا تستطيع أن تتطوّر ضمن نطاق عالم رأسمالي غير منصلح وأن عليها أن تتعاون لتحرير نفسها. هي معتقدات تناقضها حقائق أواخر القرن العشرين. ورغم أن عملية النموّ الاقتصادي العالمي

شديدة التفاوت ومتفرقة فقد كانت التنمية لافتة للنظر في عدد من المجتمعات فالبلدان المصنّعة الآخذة في الظهور أصبحت من المشاركين الفاعلين في أول نظام عالمي حقيقي من العلاقات الدّولية.

إن شكل واستمرار عملية الانتشار هذه واستمرارها سوف يتأثّران تأثّرا عميقا بعمل النظام المالي الدّولي الذي مهمته تخصيص الموارد لأقطاب النموّ في الاقتصاد العالمي. غير أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بوجود حلّ لأزمة الديون العالمية وامكان حدوث انتقال هادئ من الولايات المتحدة إلى اليابان كقوة مالية مسيطرة. ومع إبقاء هذه الاعتبارات حاضرة في الأذهان ينتقل الفصل التالي إلى مناقشة الأمور المالية الدّولية.

الفصل الثامن

الاقتصاد السياسي للتمويل الدّولي

The Political Economy of International Finance

إن التمويل الدّولي قوّة رئيسة في عملية تكامل الاقتصاد العالمي الحديث. فمنذ عهد مجموعة فجرز (Fuggers) وغيرهم من مصرفيي عصر النهضة ما زال رأس المال الخاص يدعم الاقتصاد العالمي من خلال القروض واستثمار المحفظة (الأوراق المالية والسندات). وفي العصر الحاضر ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعدّدة الجنسيات ولا يزال في زيادة هذه الوسائل التقليدية لتدفّق رأس المال. كما أصبحت الحكومات والمنظّمات الدّولية أيضا مصادر هامّة لرأس المال من خلال تقديمها للقروض ومنحها المساعدات الرسمية، خاصّة إلى البلدان الأقل نموا. وبما أنه سبق بحث موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل السادس، فإن هذا الفصل سوف يركز على أشكال أخرى للتمويل الدّولي.

تتمثّل الوظيفة الأساسية للتمويل الدّولي من منظور علم الاقتصاد الليبرالي في نقل رأس المال المتراكم إلى الموقع الذي يحقّق فيه أعلى نسبة حدّية من المردود، وحيث يمكن أن يستخدم لهذا السبب بأكبر قدر من الفعالية. إن تدفق رأس المال على المستوى الدّولي قوة دافعة قوية للاقتصاد العالمي، ونقل رأس المال من مناطق يتوفر فيها فائض رأسمالي، حيث تكون نسبة المردود منخفضة نسبيا، إلى مناطق تتميّز باحتمالات إنتاجية أكبر هو عامل رئيس في القوى المحركة للنظام العالمي وسعة انتشاره. إذ يتمكن كلّ من المقرضين والمتلقّين من الاستفادة من الإمدادات الضئيلة من رأس المال العالمي القابل للاستثمار في استخدامات أكثر إنتاجية. ويوسّع هذا الاستثمار دائرة الطلب في العالم، ويتغلّب على النّزعات المتأصّلة في اقتصاد السوق المغلقة نحو خفض الاستهلاك، ونحو رأس المال الفائض.

إن التمويل الدّولي حلقة تربط أركان الاقتصاد العالمي، كما أنه يساهم في طبيعته الديناميكية. لكن التمويل العالمي هو أيضا أضعف حلقة في الاقتصاد العالمي، إذ يمكن للتدفقات الرأسمالية التي تستهدف المضاربة

وتتّسم بالتقلّب أن تكون مصدرا رئيسا لعدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي. وكما قال تشارلز كندلبرغر (Charles Kindleberger, 1978d)، فإن النظام المالي الدّولي عرضة لحالات "الهوس والهلع والانهيار" لأسباب كامنة فيه. فهو يتعرّض لأزمات دولية تزعزع استقراراه، وكذلك لمضاربات رأس المال وهروبه بحثا عن نسب عوائد أعلى، أو ملاذات آمنة.

وعلى كلّ حال تبقى للتمويل الدّولي أيضا عواقب سياسية هامّة في عالم منقسم إلى دول متنافسة. فهو يؤدّي إلى قيام علاقات تبعيّة، كما أنه مصدر هام للنفوذ بين الأمم. ذلك أن الاستثمار الأجنبي والمساعدة الرسمية ينطويان كلاهما على اختراق واسع النطاق للاقتصاد، وهما يؤدّيان، في حالات كثيرة، إلى تسلط خارجي مستمرّ على الأنشطة الداخلية. ورغم أن العلاقات التجارية والنقدية يمكن أن تمسّ بالاقتصاد أيضا، فإن الاستثمارات والمساعدات والقروض الأجنبية تميل بصورة أكبر إلى خلق علاقة رئيس ومرؤوس أو علاقة تبعيّة، وبالتالي إلى اتهامات بالإمبريالية. فقد عرف عن المساهمين والمقرضين دعوتهم إلى حكومات بلدانهم للتدخّل في مجتمعات أخرى لحماية استثماراتهم الخاصّة، وكثيرا ما أثارت الاستثمارات الخارجية والتمويل الدّولي المشاعر السياسية والقومية.

وتتسبّب العوامل النفسية والسياسية الكامنة في التمويل الدّولي بقدر أكبر من الحساسية. فعندما تجرى المفاوضات المتعلّقة باستثمار أو قرض ما فإن الفائدة المباشرة والظاهرة تعود للاقتصاد المتلقّي أو المدين، وبهذا يكون الدائن عادة في موقع المساومة الأقوى، وهو يستطيع أن ينتزع شروطا ملائمة للتسديد ولغير ذلك. ولكن عندما يخرج الاستثمار إلى حيّز الوجود، ويتمّ تقديم القرض، فقد يصبح الاقتصاد المتلقي في الموقع الأقوى، ويتمكن من ممارسة الضغط من أجل إعادة النظر في شروط الاستثمار أو القرض. وقد يتّهم المدين الدائن بالاستغلال، وربّما يوجّه الدائن للمدين تهمة الإخلال بحسن النية والالتزامات العقدية. ويميل كلا الطرفين إلى الإحساس بالاضطهاد، ويتمّ تسييس أمر كان بالأصل شأنا تجاريا خالصا.

إن التمويل الدّولي وممارسة القوى المهيمنة لنفوذها على الشؤون الاقتصادية والسياسية الدّولية أمران مترابطان بصورة وثيقة. فالقوّة المهيمنة هي الجهة التي تدير النظام المالي، وهي المستفيد الأساسي من هذا النظام في الوقت نفسه. فهي المصدر الأولي لرأس المال بالنسبة للاقتصادات النامية، وعملتها هي أساس العلاقات المالية على مستوى العالم. فإذا نشأت أزمة مالية، فإن القوّة المهيمنة هي الممثل الوحيد الذي

بوسعه أن يلعب دور من أطلق عليه تشارلز كندلبرغ "مقرض الملاذ الأخير"، وهو الذي يستطيع أن يتّخذ الإجراء اللازم للحدّ من التهديد الذي يواجه النظام[١]. وفي القرن التاسع عشر كانت بريطانيا العظمى هي التي تتولى هذه المسؤولية المتمثلة بإدارة الأزمات المالية والتغلب عليها، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة إدارة النظام المالي العالمي. ومع انحسار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية يبرز السؤال عمّا إذا كانت اليابان، بصفتها القوّة الاقتصادية الناشئة، تستطيع أن تتولّى هذا الدور الحاسم في قيادة الاقتصاد.

لقد كانت السيطرة الأمريكية على التمويل الدّولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عاملا حاسما في محافظة الولايات المتحدة على مركزها السياسي العالمي وعلى رخائها الداخلي في الوقت ذاته. ولولا دورها المحوري في النظام المالي الدّولي لما كان بوسع الولايات المتحدة أن تخوض غمار صراعين كبيرين في آسيا، وأن تحافظ على مركز قوي لنفسها في أوروبا الغربية، وأن تتحمل أعباء إقامة بنية دفاعية كبيرة خلال الثمانينيات، دون انخفاض جليّ في مستوى معيشة الأمريكيين. إذ من خلال استغلالها لسيطرتها على الشؤون المالية على مستوى العالم تمكّنت الولايات المتحدة من تغطية نفقات موقعها المهيمن، والمحافظة على رخاء داخلي زائف، والتغطية على عواقب تراجعها الاقتصادي والسياسي النسبي.

المراحل الزمنية الثلاث للتمويل الدّولي

Three Eras of International Finance

عرف الاقتصاد العالمي ثلاث مراحل للتمويل الدّولي خلال القرن المنصرم توزعت كما يلي: اعتبارا من عام ١٨٧٠ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم فترة ازدهار قصيرة بعد انتهاء تلك الحرب وحتى انهيار أسواق الائتمان، والذي اقترن بأزمة "الكساد الكبير"، وتلت ذلك المرحلة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(١) يناقش كندلبرغ (Kindleberger, 1978 d) وظائف "مقرض الملاذ الأخير" ومدى الحاجة إليه. فمهمته الأساسية هي تقديم السيولة أو المال للأعمال المعسرة بحيث يتيح لها الوقت لتجاوز الصعوبات التي تعانيها. ومصرف البلاد المركزي هو الذي يتولّى عادة هذه المسؤولية المتمثلة بالحيلولة دون نشوء الأزمات المالية.

المرحلة الأولى (١٨٧٠- ١٩١٤)

The First Era (1870- 1914)

أدّى التكديس الضخم لرأس المال في بريطانيا العظمى، وبالتالي في الاقتصادات الصناعية المتقدّمة، بدأ من عام ١٨٧٠، أدّى إلى تصدير رأس المال، كما أصبح عاملا رئيسا جديدا في علوم الاقتصاد والسياسة الدّوليين(٢). ورغم أن فرنسا وألمانيا، وحتى الولايات المتحدة، كانت قد أصبحت دولا مصدّرة لرأس المال بحلول نهاية القرن، فقد بقيت بريطانيا العظمى المورّد الأهم لرأس المال التمويلي. وضاعفت "مدينة لندن" من موجوداتها الأجنبية بما يزيد على خمسة أمثال مابين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤، وأصبح أكثر من ربع ثروة بريطانيا مستثمرا في أوراق مالية حكومية أجنبية، وفي سكك حديدية أجنبية. والحقيقة أن بريطانيا كانت تستثمر في الخارج أكثر بكثير مما تستثمر داخل البلاد. وقد فاضت العائدات المستردّة من هذه الاستثمارات عما تحتاج إليه بريطانيا للتعويض عما كانت تعانيه من عجز تجاري مزمن في تلك الفترة. إذ كانت بريطانيا قد أضحت اقتصادا قائما على دخل الأملاك بحلول نهاية القرن، وكانت تعيش بفضل المداخيل التي تحقّقها من استثماراتها الضخمة عبر البحار.

لقد كان الأثر الاقتصادي لهذه الصادرات الرأسمالية عميقا. إذ بالنسبة للبلدان المقترضة فقد موّلت الرأسمالية عمليات إقامة البنى التحتية في المراكز المدينية، ومرافق المرافئ، والسكك الحديدية التي أرست قاعدة التنمية الاقتصادية. وبينما كانت خطوط السكك الحديدية تمتد كانت تفتح المناطق الداخلية في القارّات، وتمّ ربط المناطق التي كانت معزولة حتى ذلك الوقت بحركة التجارة العالمية. وكانت "أراضي الاستيطان الحديث" (كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا) هي المستفيدة الرئيسية من هذا الاستثمار. وفي الوقت نفسه أصبحت دول كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير الغذاء والمواد الخام واستيراد رأس المال لتحقيق التوازن في حساباتها. وقد جعلها هذا أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي ودورة الأعمال الدّولية.

---

(٢) يعد كتاب كوندليف (Condliffe, 1950, ch.8) تاريخا ممتازا وموجزا لتلك الحقبة. ويعتمد ما ورد في هذا المقطع اعتمادا كبيرا على ذلك المصدر. كما أن (Kindleberger, 1984) هو عرض تاريخي أكثر تفصيلا لها.

وكانت العواقب الاقتصادية لذلك الأمر على البلدان المصدّرة لرأس المال، وخاصّة بريطانيا، متباينة. فقد حقّق المستثمرون والممولون البريطانيون عائدا مرتفعا من استثماراتهم عبر البحار، كما استفاد الاقتصاد البريطاني عموما من مستورداته من الأغذية والمواد الخام رخيصة الثمن. ولكن، وكما هاجم ذلك جون هوبسون (John Hobson) وغيره ممن انتقدوا ذلك، فإن التدفّق الضخم لرأس المال الاستثماري إلى الخارج ساهم بلا شكّ في تراجع الصناعة البريطانية والاقتصاد البريطاني عموما، كما أنه عجّل بتفوّق القوى الصناعية الصاعدة على بريطانيا ([Hobson, 1965 [1902). ففي حين حاولت بريطانيا العظمى أن تحافظ على قوتها في صناعات الثورة الصناعية (الفحم والحديد والمنسوجات) فقد احتلّت الولايات المتحدة وألمانيا واقتصادات أخرى موقع الصدارة في الصناعات الناشئة التي أفرزتها الثورة الصناعية الثانية (النفط والفولاذ والكهربائيات والكيماويات والسيارات).

وقامت بريطانيا العظمى على مدى فترة طويلة من القرن التاسع عشر بدور ما أسميناه آنفا "مقرض الملاذ الأخير". وكما سجّل ذلك للمرّة الأولى والتر بيجهوت (Walter Bagehot) في دراسته المتميّزة عن المؤسّسات المالية البريطانية "شارع لومبارد" (Lombard Street) الصادرة عام ١٨٧٣، فإن إقامة نظام مالي حديث يستند إلى الإقراض يتطلّب وجود سلطة تستطيع تقديم السيولة بسرعة إلى المؤسّسات المالية المثقلة (التي تتجاوز نسب مطاليبها أصولها الجارية) أو المهدّدة، في حال حدوث هلع أو أزمة على الصعيد المالي. وفي الاقتصادات المحلّية تقع مهمّة الانقاذ هذه على عاتق المصرف المركزي. وقد تولت كل من بريطانيا العظمى وبنك انجلترا هذا الدور بسبب اهتمامهما باستقرار النظام المالي الدّولي. وقامت بريطانيا العظمى، بصفتها القوّة الاقتصادية المهيمنة، بإدارة النظام المالي العالمي حتى انهياره مع نشوب الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الثانية (١٩٢٠- ١٩٣٩)

The second Era (1920- 1939)

وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية للمرحلة الأولى للتمويل الدّولي، كما أنها تركت أثرا عميقا في طبيعته وبنيته. إذ أجبرت شدّة تلك الحرب وطول أمدها الدّول الأوروبية المتقاتلة الرئيسية على تقليص استثماراتها عبر البحار، بل وحتى تصفيتها في بعض الحالات، كي تسدّد أثمان المواد الغذائية واللوازم الحربية

الضرورية. كما مهدت الحرب الطريق بصورة فعالة أمام التحرر السياسي للمستعمرات بصورة نهائية. ومع ظهور الولايات المتحدة في الحرب كأهم وأبرز الدّول المقرضة، فإنها بدأت تغيّر نظرتها إلى الشؤون العالمية تدريجيا.

ورغم أن الولايات المتحدة انسحبت بالفعل نحو عزلة سياسية إثر الهزيمة التي منيت بها معاهدة عصبة الأمم في مجلس الشيوخ عام ١٩١٩، فقد استمرّ انخراطها في النشاط الاقتصادي مع بقية العالم في التوسّع. وأخذ قطاع المال الأمريكي يدرك قيمة حصّة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. وأخذ التمويل الأمريكي على عاتقه دورا دوليا متزايدا، فكانت له أهميته الخاصّة في تمويل دفعات التعويضات الألمانية إلى فرنسا ودول أخرى. وكانت تلك السيولة التي قدّمتها الولايات المتحدة عاملا رئيسا في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال عشرينيات القرن العشرين، كما أن قطعها عام ١٩٢٩ فاقم من شدّة "الكساد الكبير"، مما أدّى إلى اختزال مدة الفترة الثانية من التمويل الدّولي[٣].

وخلال تلك الفترة تعزّز التعاون، كما اشتدّ التنافس، مابين لندن ونيويورك كمركزين للتمويل الدّولي. وتميل الأسواق المالية إلى المركزية الشديدة والتسلسل الهرمي في بنيتها بسبب أهمية وفر الحجوم والمعلومات المجمعة. إذ يؤدّي هذا إلى التنافس بين فرادى المراكز سعيا منها للسيطرة على قمة النظام (Kindleberger, 1978b, p. 74). ويقوم ذلك المركز الذي يحتل مركز الصدارة بالإقراض الخارجي، وتسديد المدفوعات، وتوجيه الاحتياطي الأجنبي، كما أنه يقوم بمهمّة "مقرض الملاذ الأخير". فهو باختصار، يدير النظام المالي الدّولي.

يمثل تاريخ التمويل الدّولي تاريخ مركز انتقل من منطقة البحر المتوسط إلى شمال الأطلسي (Kindleberger, 1978b, ch.4). ففي القرن السادس عشر حلّت أمستردام محلّ فلورنسا في هذا المركز، وتبع ذلك أن حلّت لندن محل[٤] أمستردام. وفي خطوة مشابهة بدأت نيويورك خلال العشرينيات من القرن

(٣) كانت أسباب "الكساد الكبير" معقّدة، وهي الآن موضع خلاف شديد. فهي بالتأكيد لايمكن أن تختصر في عامل أو اثنين مثل دور التمويل الدّولي وغياب قوة مهيمنة، على الرغم من أن الناحية الأخيرة كانت بالتأكيد ذات صلة بسبب سعة مجالها وشدّتها. وكما رأى كينيث أوي (Kenneth Oye, 1983) فإن خيارات السياسة الداخلية كانت لها أهميتها الحاسمة.

(٤) على الرغم من أن أمستردام أدّت خلال القرن السابع عشر دور "مقرض الملاذ الأخير" فإنها لم تتولّ المهام الأخرى للقوّة المهيمنة.

العشرين بإزاحة لندن عن هذا الموقع. غير أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة آنذاك القدرة ولا الإرادة على إدارة النظام المالي الدّولي وتأمين استقراره. وعندما انهارت القيادة الاقتصادية خلال ثلاثينيات القرن العشرين أضحى التمويل الدّولي يتسم بالتدخّل الحكومي المتزايد في الأسواق المالية، وبالتنافس مابين الإمبراطوريات وبالفوضى الاقتصادية (Kindleberger, 1973). ووضع "الكساد الكبير" الذي جاء محصلة لذلك نهاية للمرحلة الثانية.

المرحلة الثالثة (١٩٤٧– ١٩٨٥)

The Third Era (1947-1985)

اختلفت المرحلة الثالثة للتمويل الدّولي، والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عن المرحلتين الأولى والثّانية من نواح عديدة. ففي حين كانت التدفّقات الرأسمالية تتألّف فيما مضى من رؤوس أموال خاصّة بصورة شبه كاملة أصبحت المساعدات بعد الحرب تشكّل أيضا جانبا هاما من التمويل الدّولي. في البداية، أرسلت الولايات المتحدة المساعدات إلى أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال الّذي تفيد التقديرات بأن قيمته بلغت ما نسبته ٥ , ٤ ٪ من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٢ (*New York Times*, April 23, 1986, p. D2). ومن ثم قامت دول غنية أخرى حال خلاصها من آثار الحرب بتقديم المساعدات إلى الاقتصادات الأقل نموا. وأنشئت منظّمات دولية بهدف توجيه مسار رأس المال والمساعدات الأخرى أولا نحو الاقتصادات المتطوّرة، ومن ثم نحو الاقتصادات الأقلّ نموّا. وأدّت تدفقات الدّولار الأمريكي الضخمة اعتبارا من أواخر ستّينيات القرن العشرين إلى قيام سوق للعملات الأوروبية القابلة للتحويل، وإحداث تغيير في حجم وطبيعة التمويل الدّولي، وساهمت أخيرا في نشوء مشكلة الديون التي شهدها العالم خلال عقد الثمانينيات. ومع اقتراب هذه المرحلة من نهايتها كانت اليابان قد أصبحت الدّولة الدائنة الأساسية، بينما أصبحت الولايات المتحدة إحدى الدّول المستفيدة الرئيسية من التدفقات الرأسمالية. ومن هنا فإن هذه تعتبر فترة تاريخية، إذ هي بدأت بالهيمنة المالية الأمريكية، وانتهت وأمريكا تعتمد اعتمادا متزايدا على رؤوس الأموال اليابانية للمحافظة على مركزها العالمي ورخائها الداخلي.

وأدّى النجاح المتميّز لمشروع مارشال، واحتدام الصراع العقائدي بين الشرق والغرب، والإدراك المتزايد لمأزق الدّول الأقل نموا إلى وضع برامج كبيرة للمساعدات الرسمية أحادية الجانب خلال خمسينيات القرن العشرين. وقدمت الولايات المتحدة ودول متقدّمة أخرى هبات مباشرة أو قروضا "بفوائد منخفضة إلى الاقتصادات الأقلّ نموّا". ومع إطلاق "عقد التنمية" خلال ستينيات القرن العشرين التزمت الدّول الغنية بتقديم ما نسبته ١٪ من اقتصاداتها الوطنية إلى البلدان الفقيرة. ورغم أن عددا قليلا جدّا من البلدان المتقدّمة أوفت بالتزامها هذا، فإن مقدار هذه المساعدات الرسمية أحادية الجانب أصبح ضخما.

أحاطت الخلافات بالمساعدات الرسمية أحادية الجانب منذ بداياتها الأولى. إذ تعتبرها مجموعات مختلفة في البلدان المتقدّمة بمثابة "صب للأموال داخل جحر جرذ" لأن البلدان الأقل نموا كانت تفتقر عموما إلى القاعدة الاجتماعية والسياسية التي تمكّنها من استخدام المساعدات بصورة فاعلة. ويعارضها المحافظون لاعتقادهم بأن المساعدات الأجنبية تشجّع على تدخل الدّولة في الاقتصاد وتعيق توجّهات السوق نحو التنمية الاقتصادية. ويفضل هؤلاء الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعدّدة الجنسيات، وكذلك استراتيجيات التنمية ذات التوجّه الخارجي والتي تقودها عملية التصدير. أما الماركسيون والوطنيون فيعترضون لأن مثل هذه المساعدات كثيرا ما تقترن بشروط سياسية واقتصادية، كما أن المساعدات تؤمن للدّول المانحة سيطرة على شؤون البلدان الأقل نموا. وأخيرا فإن المنتقدين والمسؤولين في البلدان الأقلّ نموّا يشجبون مثل هذه المساعدات الرسمية بوصفها شكلا جديدا للإمبريالية الرأسمالية.

ورغم أن الاهتمامات الإنسانية والتنموية تلعب بالتأكيد دورا هامّا، فإن الدوافع الأساسية للمساعدات الرسمية التي تقدّمها فرادى الحكومات هي دوافع سياسية وعسكرية وتجارية. إن رغبة الدّول المانحة في إنشاء دوائر لنفوذها السياسي، وفي تعزيز أمنها العسكري، أو الحصول على مزايا اقتصادية، عناصر لها أثرها في طبيعة وأشكال هذه المساعدات. ومن أمثلة ذلك أنه عندما تحولت السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية عام ١٩٧١ تم تخفيض إجمالي المساعدات الخارجية وتخصيص جزء أكبر من هذه المساعدات للحلفاء السياسيين (Scammel, 1983, pp. 76, 183). وأصبحت مصر وإسرائيل الدّولتين المتلقيتين لأكبر قسط من المساعدات الأمريكية. وخلال ثمانينيات القرن العشرين نرى أن الدوافع التجارية هي التي تفسر تقديم اليابان لقسط من المساعدات أكبر من ذلك الذي ترغب اليابان أن تعترف بتقديمها فعلا. لقد

كانت المساعدات الرسمية أحادية الجانب، في جوهرها، ولا تزال إحدى أدوات السياسة الخارجية أو التجارية للدّولتين المانحتين الأكبر في العالم.

كما شهدت فترة ما بعد الحرب من تاريخ التمويل الدّولي قيام وكالات المساعدات متعدّدة الأطراف؛ فالبنك الدّولي، وبنوك التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدّولي هي بعض من أهم الوكالات[٥]. ومصارف التنمية متعدّدة الأطراف هي أكبر مصدر للمساعدات الرسمية للدّول النامية، كما أنها تقدّم لها المشورة الخاصّة بسياسة التنمية، وكذلك المعونة الفنية. ورغم أن الولايات المتحدة كانت أكبر مساهم منفرد في هذه المصارف، فقد تراجعت حصتها بصورة نسبية ومطلقة على السواء خلال ثمانينيات القرن العشرين. وفي السنوات العشر التي سبقت ذلك ساهمت البلدان الأخرى بخلاف الولايات المتحدة بجزء كبير من إجمالي موارد بنوك التنمية متعدّدة الأطراف، كما قامت هذه البنوك بالاقتراض من أسواق رأس المال الخاصّة لدعم الموارد المالية التي تم منحها بصورة رسمية. ورغم أن الغاية الأساسية لهذه المصارف هي تقديم التمويل لمشاريع تنموية محدّدة، فإن البنك الدّولي قد وسّع نطاق مسؤولياته العامّة على ضوء مأزق العديد من الدّول الأقلّ نموّا. وفي حين كانت غاية مصارف التنمية متعدّدة الأطراف مساندة عملية التنمية، فإن صندوق النقد الدّولي أنشئ لمساعدة الدّول التي تعاني من مشاكل تتصل بميزان المدفوعات. ويقدم الصندوق السيولة اللازمة في مرحلة تنفيذ البلاد لتعديلات على اقتصادها، وعلى أسعار صرف عملتها، من شأنها تسوية مشكلة المدفوعات لديها. وعلى الرغم من هذه الاختلافات في الغايات، فقد تلاقت مهام البنك الدّولي والصندوق في السنوات الأخيرة نظرا لضرورة معالجة مشكلة الديون العالمية.

وقد كانت قضية المساعدات متعدّدة الأطراف، مثلها مثل المساعدات الرسمية أحادية الجانب، موضوع خلاف كبير. فبعض المحافظين في الدّول المتقدّمة يعتبرون البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي مصدري تمويل للاشتراكية وتوزيع الثروة على بلدان مبذرة تعيش على ما يتجاوز مواردها المالية. وكانت هذه بالتأكيد وجهة نظر إدارة الرئيس ريغان إلى أن أدركت هذه الإدارة عام ١٩٨٢ أنها بحاجة إلى صندوق النقد الدّولي لإنقاذ النظام المصرفي الأمريكي، الذي تعرض آنذاك لخطر أزمة الديون العالمية. ويشجب

(٥) يقدّم (Krasner, 1985, ch.6) عرضا مركزا لهذه الوكالات.

المنتقدون الراديكاليون بالمقابل هذه المؤسّسات التي يهيمن عليها الغرب بصفتها عميلة إمبريالية للرأسمالية الدّولية. أما البلدان المتلقية نفسها فتميل إلى اعتبار المساعدات ضئيلة إلى الحد الأدنى، كما أنها في الوقت نفسه تدين اقتران هذه المساعدات بشروط، لأن في ذلك انتهاكا لسيادتها الوطنية. وبغض النظر عن الإنجازات الكبيرة التي حقّقتها المساعدات متعدّدة الأطراف فإنها تبقى محور خلافات شديدة.

يمثل الاشتراط إحدى القضايا المثيرة للخلافات، أي فرض المقرضين لشروط معيّنة على المقرضين لتلقي المساعدة، مثل خفض عجوزات الموازنة وتخفيض قيمة العملة(٦). وتعتبر الدّول المتقدّمة الاشتراط ضروريّا لضمان فعالية استخدام المساعدات، وفي بعض الحالات، لتحقيق أهداف سياسية، مثل تعزيز إدارة كارتر لـ"حقوق الانسان الأساسية" وتعزيز إدارة ريغان لـ"التجارة الحرّة". وتشجب الجهات المتلقّية، خاصّة في البلدان الأقلّ نموّا، فرض الشروط على أنه تدخل إمبريالي في شؤونها الداخلية، وخاصّة عندما يطلب منها اتخاذ إجراءات اقتصادية تنطوي على مخاطر سياسية. وهكذا تبقى عملية فرض الشروط قضية شديدة الانفجار.

وهناك قضية أخرى تتّصل بالقروض الميسّرة أو "السهلة"، وهي القروض التي تمنح بفوائد منخفضة أو بدون فوائد، وبصورة رئيسة من قبل الرابطة الدّولية للتنمية (IDA) ومؤسسة التمويل الدّولية (IFC) التابعتين للبنك الدّولي. وعلى الرغم من ازدياد عدد هذه القروض المقدّمة إلى أفقر البلدان، فقد اقترحت البلدان الأقل نموا، وكذلك بلدان محدّدة أخرى، اقترحت عملية توسيع ضخمة إضافية. لكن الولايات المتحدة ما برحت تنتقد بصورة عامّة توسيع دور البنك، وذلك لأسباب أيديولوجية وأخرى تتعلق بالميزانية على السواء. وقد ربطت الولايات المتحدة من حين لآخر مابين القروض الميسرة واهداف السياسة الخارجية، كما هو الحال في مبادراتها في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى، وتحذو بلدان مانحة معيّنة أخرى حذو الولايات المتحدة، ولو من خلال ممارسات أقل صراحة وحزما. وقد لا تصبح المساعدات الميسّرة العامّة أبدا سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي، بل ستبقى بالتأكيد خاضعة لأهداف السياسة الخارجية للدّول المانحة.

---

(٦) للاطّلاع على تحليل متوازن لهذه القضية راجع (Bienen and Gersovitz, 1985).

وتمثل السيطرة على الوكالات المقرضة وعلى الهدف النهائي منها جوهر خلاف رئيس آخر. فقد كانت إحدى القضايا الهامّة التي طرحت خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول المفاوضات العالمية في قمة الشمال والجنوب، والذي عقد في مدينة كانكون المكسيكية عام ١٩٨١، هي مسألة السيطرة على مصارف التنمية متعدّدة الأطراف وعلى الاتفاقية العامّة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وصندوق النقد الدّولي. وتم تقديم اقتراح يقضي بأن توكل هذه السيطرة إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة، حيث تتمتّع الدّول الأقلّ نموّا بالأغلبية، وبإمكانها بذلك أن تغيّر من السياسات الخاصّة بمسائل مثل فرض الشروط والقروض الميسّرة. وطالب اقتراح آخر بقيام صندوق النقد الدّولي بزيادة السيولة العالمية من خلال اصدار "حقوق سحب خاصّة" وتوزيع الأموال على تلك الدّول الأكثر حاجة إليها. ولم يكن من المفاجئ ان الولايات المتحدة وبلدانا متقدّمة أخرى مابرحت تعارض بشدّة نقل هذه المؤسّسات الاقتصادية إلى سلطة الجمعية العامّة.

وتتجلّى القضية الخلافية الأساسية مابين الدّول المتقدّمة والدّول الأقلّ نموّا في تحديد الغاية من هذه المنظّمات الاقتصادية الدّولية والجهة التي تسيطر عليها. وترى البلدان المتقدّمة أن الغاية من المساعدات الرسمية أحادية الجانب ومتعدّدة الأطراف على السواء هي مساعدة الدّول الأقل نموا على الوصول إلى السوق، ولذا فإن سياسات المساعدات يجب أن تخضع لمعايير نظام السوق. هذا في حين أن الدّول الأقلّ نموّا تعطي الأولوية القصوى للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي، إذ إن معايير السوق، من منظورها، يجب أن تخضع لأهداف الحكم الذّاتي الوطني، وأن السيطرة على هذه الوكالات يجب أن تظلّ منوطة بالبلدان الأقلّ تطوّرا نفسها. وتكمن قضايا الغاية من هذه الوكالات والسيطرة عليها في صلب مطالب هذه الدّول بـ (نظام اقتصادي عالمي جديد)، وهو ماورد بحثه في الفصل الأخير (Krasner, 1985).

وانتهت المرحلة الثالثة من التمويل الدّولي عام ١٩٨٥. ففي ذلك العام أصبحت الولايات المتحدة نفسها بلدا مدينا، وحلت اليابان محلها بصفتها الدّولة الدائنة الأولى في العالم. ورغم أن هذا التحوّل في مركز الولايات المتحدة المالي قوبل بالترحيب، وبحق، على أنه تحوّل مثير وتاريخي، إلا أنه كان بمثابة الذروة والنتيجة الحتمية للسياسات المفرطة والإدارة السيئة للأنظمة النقدية والمالية الدّولية والتي اعتمدتها الولايات المتحدة منذ تصعيدها الحرب في فيتنام وإطلاقها برنامج "المجتمع العظيم" في وقت واحد. إذ في

حين كانت الولايات المتحدة تدير النظام المالي، كانت تستخدم هذا النظام لمصلحتها الوطنية الخاصّة بحيث وضعت بذلك أسس المشاكل التي واجهها النظام المالي الدّولي خلال ثمانينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من استمرار مشاكل الاشتراط والمساعدات الميسّرة، ومشاكل تحديد غايات المؤسّسات الدّولية والجهة التي يجب أن تسيطر عليها، فقد برزت قضايا أكثر إرباكا مع قيام سوق الأرصدة الدّولارية الأوروبية، ومع الاشتعال المفاجئ لفتيل أزمة الديون الدّولية، وضعف مركز القيادة الدّولي.

سوق الأرصدة الدّولارية الأوروبية

The Eurodollar Market

أطلق الاسم على هذه السوق نسبة الى الدّولارات الأمريكية المودعة في المصارف الأوروبية (ومصارف لندن بصورة أساسية)، والتي تبقى مع ذلك خارج نطاق النظام النقدي المحلّي والرقابة الصارمة للسلطات النقدية[٧]. وانضمت عملات أخرى أواخر ستينيات وخلال سبعينيات القرن العشرين إلى الدّولار في هذه السوق، وتوسّعت سوق الأرصدة الدّولارية، أو الأرصدة بالعملات الأوروبية، لتصل إلى المراكز المالية القائمة في بلدان كثيرة، كما تحركت المصارف الأمريكية نحو الخارج لتشارك في هذه السوق. وكما اشرنا في الفصل الرابع فقد بلغ اجمالي تجارة العملات الأجنبية عام ١٩٨٤ ما يقرب من ٣٥ تريليون دولار أمريكي. وبذلك يكون حجم هذه السوق من الضخامة بحيث يصغر أمامه أيّ شيء عرفه التمويل الدّولي في الماضي.

ومن الأسباب الرئيسية لقيام سوق الأرصدة الدّولارية الأوروبية أو أرصدة العملات الأوروبية، السياسة النقدية التوسّعية الصريحة التي اعتمدتها الولايات المتحدة أواخر ستّينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين. فعلى الرغم من أن رسملة السوق تعزى عادة إلى فائض أعضاء منظّمة الدّول المصدّرة للنفط (أوبك)، والناجم عن مضاعفة أسعار الطاقة إلى أربعة امثالها عام ١٩٧٣، فإن المصدر الأساسي لها كان في الواقع فائض الكتلة الدّولارية الضخم. ففي عام ١٩٧٥ كان اجمالي الأرصدة الدّولارية الخاصّة غير

(٧) لقد كان للمساعدة التي قدمها ديفيد سبيرو (David Spiro) وللرسالة التي أعدها لنيل درجة الدكتوراه (١٩٨٠) أثرهما الكبير في المناقشة الواردة في المقطعين القادمين.

المصرفية لبقية دول العالم (١٣٠) مليار دولار أمريكي، ولكن بحلول عام ١٩٨٤ كانت هذه الأرصدة قد بلغت (٨٠٠) مليار دولار، وبرز خطر إمكان بلوغها رقما مدهشا قدره (١,٢) تريليون دولار عام ١٩٩٠ (Marris, 1985, p. 99). كانت كلّ من إدارة الرئيس جونسون، في سياق تنفيذها لسياستها الخارجية والداخلية، وإدارة الرئيس نيكسون، في سياق سعيها لإعادة انتخابها، قد قامتا بطباعة كميات من الدّولارات وجدت طريقها في نهاية المطاف إلى سوق الأرصدة الدّولارية الأوروبية. وكان استعداد حلفاء أمريكا للاحتفاظ بدولارات تفيض عن حاجتهم، والقرار الحاسم الذي اتخذته الدّول الرئيسية أعضاء منظّمة (أوبك) (وهي أيضا دول صديقة للولايات المتحدة) بأن تستمرّ في تسعير نفطها بالدّولار، كان ذلك يعني وجود الدّولارات في السوق حيث يمكن أن يتم تداولها بين أيدي الدّول المستهلكة والدّول المنتجة لتعود إلى السوق ثانية على شكل أرصدة لمنظّمة "أوبك".

وكانت الحكمة التقليدية التي اعتمدتها الحكومة الأمريكية وقطاع الاقتصاديين تقول إن الكتلة الضخمة لفائض منظّمة "أوبك" إنما كانت تودع في سوق الأرصدة الدّولارية الأوروبية، ومن هناك يعاد تدويرها من قبل المصارف الدّولية الكبيرة إلى الدّول الأقلّ نموّا والمفتقرة إلى النفط، وأن هذه "الخصخصة" المزعومة للنظام المالي الدّولي جعلت المساعدات الرسمية أمرا لاضرورة له[٨]. إذ إن المصارف التجارية قامت من خلال سلسلة معقدة من عمليات الوساطة المالية بتدوير الفائض الذي تملكه الدّول المنتجة لمصلحة الدّول المستهلكة الأكثر حاجة وفقرا. ومن هنا يسود الاعتقاد بأن السوق قد سعت بصورة فعالة إلى إعادة حال الاستقرار والتوازن إلى النظام بعد الأثر الذي خلفته صدمة النفط.

وكما بيّن دافيد سبيرو (Spiro, 1987) فإن ماحدث في الحقيقة كان أمرا مختلفا جدّا. لقد قامت السوق بعملها إلى حدّ ما، ولكنّها استفادت أيضا من توجيه القوّة المهيمنة الأمريكية التي أخذت بيدها. ففي المقام الأول تم استثمار قدر كبير من الفوائض المالية، وخاصّة فوائض المملكة العربية السعودية، في الولايات المتحدة، وفي سندات الخزانة الأمريكية، وبالمحصّلة فإن هذه الدّولة الصديقة الهامّة للولايات المتحدة استخدمت قسطا من الفائض الذي تملكه لمساعدة ميزان المدفوعات الأمريكي. وثانيا لم يتوفّر للبلدان

(٨) تقرير ماكركن (Mc Cracken, OECD, 1977) هو مثال ممتاز لهذا الموقف.

الأشدّ فقرا بين مجموعة البلدان الأقلّ نموّا سوى قدر صغير نسبيا من فوائض دول منظّمة (أوبك) وأموال الإقراض المصرفي التجاري، وقد عمدت غالبيتها إلى تسوية أوضاعها بصورة أساسية بخفض مستورداتها النفطية، وما دام أنها كانت تلقى المساعدة على تسديد فواتيرها النفطية فإن قسطا كبيرا من تلك المساعدات كان يأتيها من وكالات المساعدات متعدّدة الأطراف. وكانت القروض المصرفية التجارية تمنح بصورة أساسية للبلدان الأقل نموا ذات الدخول المتوسطة، والتي كان بعضها بلدانا مصدرة للنفط بحد ذاتها. والواقع أن عددا قليلا نسبيا من البلدان المصنّعة حديثا والبلدان الأكبر الأقلّ نموّا فازت بالنصيب الأوفر من القروض: وهي الجزائر والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك وفنـزويلا ونيجيريا. وكانت المصارف التجارية الدّولية، والولايات المتحدة (وإلى حدّ ما البلدان المتقدّمة الأخرى) وبعض البلدان الأغنى بين مجموعة البلدان الأقلّ نموّا هي المستفيدة الرئيسية من الفائض المالي لدول منظّمة "أوبك".

ودفع هذا "التحالف" الاقتصادي الدّول المصنّعة حديثا والدّول الأخرى الأقل نموا إلى إطلاق استراتيجية جديدة تمثلت في "التصنيع المدين" (Frieden, 1981). وأخذت المصارف التجارية العالمية على عاتقها مسؤولية إعادة تدوير فائض دول منظّمة "أوبك" والتكيف مع طموحات المقترضين، وذلك لأسباب خاصّة بهذه المصارف – كالركود في الاقتصادات المتقدّمة والوعود بتحصيل أرباح غير عادية – وكذلك الاعتقاد الساذج الذي ساد تلك المصارف، والذي أوجزه مصرفي أمريكي بالقول إن "الأمم لاتفلس مطلقا". وهكذا كانت الدّول التي شاء لها الحظ أن تصنف على أنّها "ذات ملاءة" من ضمن مجموعة الدّول الأقلّ نموّا قد وجدت أخيرا طريقة للتملص من "اشتراط" وكالات المساعدات متعدّدة الأطراف، ومن نفوذ الجهات المانحة للمساعدات أحادية الجانب، ومن هيمنة الشركات متعدّدة الجنسيات. وبهذه الطريقة كسبت الاقتصادات المتقدّمة، والولايات المتحدة بصورة خاصّة، أسواقا جديدة آخذة بالاتّساع لصادراتها من المنتجات الزراعية وعدد الآلات وغيرها، بينما كانت الأسواق الأخرى في حالة ركود. وخلال هذه الفترة، كما أوضح وليام برانسون (William Branson, 1980) حدث تحوّل كبير في التجارة الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ والبلدان الأقلّ نموّا.

وأدّت هذه العلاقة التكافلية مابين الجهة المصرفية المقرضة، والبلدان الأقلّ نموّا المقترضة، ومصدّري الدّول المتقدّمة، أدّت الغرض منها بصورة فعالة على مدى معظم سبعينيات القرن العشرين. ولقيت السوق

المديح لنجاحها في إعادة تدوير دولارات النفط. وحلّت بعد ذلك أزمة النفط الثانية عام 1979، والركود الذي شهدته إدارة كارتر في مرحلة متأخّرة من ولايته، والركود الأشدّ وطأة في السنوات الأولى من ولاية إدارة ريغان. وتلت هذه الأحداث المزعجة "ثورة" ريغان في حقل السياسة الاقتصادية. وكما سبقت الإشارة في الشكل التوضيحي رقم –٢– (انظر الفصل الرابع)، فقد شهد اقتصاد العالم ودور أمريكا فيه تحوّلا مثيرا.

كان للعجز الكبير في الميزانية الأمريكية، وللسياسة النقدية التقييدية التي رافقته، أثرهما العميق على البلدان المدينة الأقل نموا. فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع معدّلات الفائدة بغية تمويل عجز ميزانيتها غير المسبوق، وأدّى هذا الى امتصاص رأس المال العالمي. وبالاضافة إلى رفع معدّلات الفائدة والعمولات العالمية، تسببت السياسات الأمريكية في ركود عالمي أدّى إلى تناقص مداخيل البلدان المدينة من صادراتها السّلعية. كما وضع تخلف البلدان المدينة غير المتوقع عن تسديد الفوائد في وضع مستحيل، ذلك أن وقوف حواجز الحمائية في وجه صادراتها المصنّعة فاقم من مأزقها بسبب تناقص مداخيلها من التصدير. ووجدت البلدان المدينة نفسها فجأة محاصرة مابين مدفوعات الفوائد المتزايدة بسبب ظاهرة "التراكم" التي سببها العجز في الميزانية الأمريكية من جهة، وانخفاض أسعار السّلع وغيرها من صادرات هذه البلدان بسبب الركود العالمي من جهة أخرى. وهكذا كانت أزمة الديون العالمية قد بدأت.

وباختصار، فقد تبيّن أن تضافر فائض دول "أوبك" المالي الضخم، واللهفة المفرطة من جانب المصارف الدّولية الخاصّة لإعادة تدوير ذلك الفائض (وهي لهفة كثيرا ما جاءت بتحريض من حكوماتها)، وذلك العدد الوافر من اقتصادات أوروبا الشرقية والعالم الثالث المتعطشة لرأس المال، تبين أنه مزيج خطر. إذ إن هذا التحالف الغريب مابين مصرفيين رأسماليين يأملون بتحقيق الأرباح من فائض دول منظّمة "أوبك" المكدس من جهة، وحكومات البلدان الأقلّ نموّا وحكومات بلدان أوروبا الشرقية الساعية وراء دعم مالي بدون قيود لبرامج النموّ الاقتصادي سريع الخطى التي توجّهها تلك الحكومات، من جهة أخرى، هذا التحالف أوصل العالم الرأسمالي إلى حافة الكارثة المالية. ورغم أن الحكاية معقدة، وخاتمتها لم تظهر للعيان عند كتابة هذه السطور بعد، فمن الواضح أن مشكلة الديون قد أدخلت عنصرا جديدا وغير مستقرّ على النظام المالي الدّولي في مرحلة ما بعد الحرب.

مشكلة الدّيون في ثمانينيات القرن العشرين

The Debt Problem in the 1980S

رغم أن الديون وحالات التخلّف عن السداد كانت سمة دائمة من سمات الاقتصاد الدّولي، فإن حجم مشكلة الدين العالمية الحالية يفوق التصوّر. فقد ارتفع إجمالي الديون العالمية من حوالي (١٠٠) مليار دولار أوائل السبعينيات إلى مايقرب من (٩٠٠) مليار دولار بحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين. وقد وصفت مجلة تايم هذا الواقع بعبارة ملائمة تقول "لم يشهد التاريخ مطلقا هذا العدد الكبير من الدّول المدينة بهذا القدر الكبير من المال مع هذا الاحتمال الضئيل بالسداد". (*Time*, January 10, 1984, p.42). أما حقوق الحجز لاستيفاء هذه الديون فهي في أيدي حكومات ومنظّمات دولية، والأهم من ذلك، في أيدي عشرات المصارف التجارية في البلدان المتقدّمة. وشملت قائمة الدّول المثقلة بالديون عام ١٩٨٥، والتي يعجز معظمها عن تسديد خدمة ديونها، الدّول من عشرة اقتصادات من بين تلك الأقلّ نموّا. وكانت البرازيل (٩٩ مليار الدّول دولار) والمكسيك (٩٧ مليار دولار) والأرجنتين (٤٨ مليار دولار) الدّول الثلاث الأكبر ديونا (*The Economist*, March1, 1986, p. 69). وفي ظلّ هذه الأوضاع تخشى الدّول الدائنة من إمكانية أن يؤدّي تخلف أحد البلدان المدينة الرئيسية عن السداد إلى إحداث حالة هلع مالي يهدم صرح التمويل الدّولي بكامله.

وعلى مدى سنوات عديدة من سبعينيات القرن العشرين بدا أن التمويل الدّولي يعمل بصورة طيبة إلى حدّ معقول. فلم ترتفع مستويات الاستهلاك في مجتمعات كثيرة فحسب، بل إن استراتيجية التصنيع المدين كانت إيذانا بتأمين طريق جديدة لتطوير البلدان الأقلّ نموّا بسرعة، ولإعادة دمج بلدان الكتلة الشرقية في الاقتصاد العالمي من جديد. فالمصارف التجارية، وخلافا لحال صندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي، لم تكن تفرض سوى شروط قليلة على المقترضين. وفضلا عن ذلك، فإن البلدان الأقلّ نموّا كانت تتوقّع أن يقلّ اعتمادها على الشركات متعدّدة الجنسيات عندما تؤمن المصارف لهذه الدّول رأس المال الذي يمكنها أن تشتري به التكنولوجيا الأجنبية، وأن تنشئ صناعات تحلّ محلّ المستوردات. وخلقت عملية تدوير كتلة ضخمة من الأموال حافزا كينيزيا لاقتصاد عالمي كان يعاني لولا ذلك من الركود، وتبين ان هذه العملية

كانت نعمة هبطت على مصدري البضائع الاستهلاكية والرأسمالية في البلدان المتقدّمة، حيث ارتفعت صادرات وإيرادات الدّول الأقل تطوّرا بسرعة أكبر من ديونها ودفعات الفوائد المستحقّة عليها. وساد الشعور بالتفاؤل، ودارت عجلة السوق.

ورغم استمرار عمليات الإقراض فإن الشعور بالتفاؤل تلاشى عام ١٩٧٩ مع ظهور أزمة النفط الثانية التي سببها سقوط الشاه. ومع الزيادة الضخمة الأخرى التي طرأت على أسعار الطاقة، وتحوّل الاقتصادات المتقدّمة إلى اعتماد سياسات للتقليص الاقتصادي تضررت بسببها الإيرادات التي كانت تحقّقها الصادرات السّلعية للدّول الأقلّ نموّا، وارتفاع معدّلات الفائدة بسرعة، كلّ ذلك أدّى إلى وضع دول مدينة كثيرة على حافة الإفلاس. وفي حالة أكبر الدّول المدينة كالأرجنتين والبرازيل فإن "نسبة الدين إلى الصادرات زادت بنسبة لافتة للنظر بلغت سبعين بالمائة بالنقاط" (من ١٣٠ إلى ٢٠٠)، بينما ازدادت دفعات الفوائد بأكثر من الضعف كنسبة مئوية من الصادرات مابين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢- من ١٠٪ إلى مايتجاوز ٢٠٪، ووصلت إلى ٥٠٪ بالنسبة إلى الأرجنتين، وإلى مايقرب من ذلك في حال البرازيل (Hormats, 1984, p. 168).

وأدّى توجّه الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ نحو سياسة نقدية أكثر تقييدا، وكذلك انتشار الركود على المستوى العالمي، وجهود الحفاظ على الطاقة من قبل الاقتصادات المتقدّمة، أدّى إلى حدوث صدمة نفطية ثالثة، وإلى تراجع كبير في إيرادات الدّول المصدرة للنفط كالجزائر ونيجيريا والمكسيك. كانت هذه الدّول قد اثقلت نفسها بالديون بهدف تمويل مشاريع التنمية، ودعم مستورداتها الغذائية، وتوسيع برامج الرعاية فيها. ومع هبوط الإيرادات التي يحقّقها النفط، وجدت هذه الدّول نفسها عاجزة عن تمويل أعباء ديونها.

وأدّى الركود العالمي، وارتفاع نسب الفائدة الحقيقية الناجم عن انخفاض معدّل التضخّم، وتراجع معدّلات التبادل التجاري بالنسبة لصادرات الاقتصادات المدينة، أدّى إلى خلق مشكلة الديون العالمية، وإلى تعريض سلامة النظام المالي الدّولي لتهديد خطير. ولم تتمكن السوق من معالجة الأزمة المتفاقمة. وحلّ التشاؤم الشديد محل التفاؤل عام ١٩٨٢ عندما وصلت ديون الاقتصاد المكسيكي إلى ٨٦ مليار دولار، وأصبحت البلاد على حافة إعلان تخلفها عن السداد. وأصبح من الواضح أن الأمر يتطلّب عملا فوريا فعالا.

وأخذت الاستراتيجية الموحّدة للبلدان الدائنة تتّضح شيئا فشيئا أثناء أزمة إعادة جدولة الديون المكسيكية خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٢[٩]. ذلك أن إدارة الرئيس ريغان، التي تنبهت فجأة لمدى خطورة التهديد الخارجي على النظام المالي الأمريكي، وأدركت أن الحلّ الآتي من "السوق" لن يؤدّي الغرض، تزعمت عملية إنقاذ المكسيك، وأرست أسس الطريقة التي رسمت لاحقا، ومع بعض التعديلات، خطوط طريقة معالجة الدّول الدائنة للمشكلة (Kahler, 1985, p. 369).

وتشمل الاستراتيجية الأساسية للبلدان الدائنة ثلاثة عناصر رئيسة، هي (١) قامت مجموعة من المصارف والحكومات والمنظّمات الدّولية بدور مقرض الملاذ الأخير، وقدمت السيولة للبلد المدين بينما كانت تجري مباحثات إعادة جدولة الدين. (٢) طلب من البلد المدين أن يقبل ببرنامج قاس للتسوية أو التقشّف. (٣) ورغم أن العناصر الفاعلة والمؤسّسات الأخرى كالاحتياطي الفيدرالي ونادي باريس للدّول الدائنة قد لعبت أدوارا هامة، فقد أوكلت لصندوق النقد الدّولي المسؤولية الأساسية في فرض التسويات على أساس مبدأ الاشتراط، والمصادقة على مدى أهلية البلدان المدينة للحصول على المساعدة المالية[١٠]. ورغم إدخال تعديلات لاحقة على استراتيجية البلدان الدائنة، فإن مبدأها الأساسي القائل إن المهمّة الرئيسية في حل هذه المشكلة تقع على عاتق البلدان المدينة نفسها لم يتغيّر بصورة جوهرية.

وخلال المفاوضات بين الدّول الدائنة والدّول المدينة بادرت الأولى إلى تحديد طبيعة مشكلة الديون وطريقة حلها. فقد كانت الدّول الدائنة هي التي قرّرت، وإلى حدّ بعيد، الشروط التي سوف تتم على أساسها إعادة جدولة الديون، والسياسات التي يتعين على الدّول المدينة تنفيذها. ورغم التهديدات التي أطلقتها بعض البلدان المدينة ومؤيدوها باللجوء إلى إنشاء تكتّل يجمع البلدان المدينة، فإن البلدان الدائنة سيطرت على الموقف. فما الذي يمكن أن يكون مثالا أكثر تعبيرا عن مدى فشل البلدان الأقلّ نموّا في تحقيق هدفها في إقامة "نظام اقتصادي دولي جديد"؟

---

(٩) يعتبر كتاب (Kraft, 1984) مصدرا مفيدا في هذا الموضوع.

(١٠) نادي باريس هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات الخاصّة بمفاوضات تسديد مؤجّلات الديون، والترتيبات الأخرى. (Rieffel, 1985, p.3).

والواقع أن صندوق النقد الدّولي، وبدعم قوي من الدّول الدائنة، شدّد السيطرة الدّولية على المصارف التجارية، وعلى النظام المالي الدّولي، عندما حدّد أحكام إعادة جدولة الديون وشروطها للبلدان المدينة والمصارف على السواء. ومن خلال استخدام الترغيب والترهيب في قضايا مثل إمكانات الوصول إلى مصادر التمويل أو أسواق التصدير مستقبلا، تمكّن صندوق النقد الدّولي وتحالف الأطراف الدائنة من إسكات الدعوات إلى انشاء تكتّل للأطراف المدينة وإلى اعتماد أحكام أكثر يسرا. وفرضت الأطراف الدائنة إرادتها بنجاح على الأطراف المدينة.

وتمثل موقف كبار البلدان المدينة (ومعظمها من بلدان أمريكا اللاتينية)، وهو الموقف الذي عرف بـ (إجماع كارتاجينا)، بالقول إن مشكلة الديون كانت في الحقيقة مشكلة متّصلة بالنموّ تسببت بها السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدّول المتقدّمة، والتي اتسمت بالتقليص المفرط. أما الحلّ الذي طرحته هذه البلدان فكان صفقة تسوية شاملة تتجنّب برامج التقشّف الشديد ولاتتطلّب التضحية بالنموّ الاقتصادي في البلدان الأقلّ نموّا[١١]. وطالبت البلدان المدينة أن تكون المسؤولية عن المشكلة وحلّها مسؤولية مشتركة مع البلدان الدائنة. كما أنها حثّت على خفض معدّلات الفائدة، واستمرار تدفّق رأس المال الخارجي نحو اقتصاداتها، وربط دفعات الفوائد بإيرادات التصدير وبالقدرة على الدفع. لكن الجبهة الموحدة التي أقامتها الجهات الدائنة، إلى جانب نقاط الضعف والانقسامات التي عانت منها البلدان المدينة، أدّت إلى انتصار طريقة العلاج التي اعتمدتها المجموعة الأولى.

كانت استراتيجية الجهات الدائنة لـ "التعاون بدون اصلاح" تعني التعامل مع كل بلد مدين على اساس كل حالة على حدة، بدل محاولة إيجاد حل منهجي إجمالي (Kahler, 1985, p. 372). وكانت هذه الاستراتيجية القائمة أساسا على مبدأ "فرق تسد" تعني أن المصارف وصندوق النقد الدّولي، والحكومات الدائنة سوف تقدّم العون والمكافأة لكل دولة على حدة. وفقا لقدرتها واستعدادها على إظهار "تقدّم" من خلال تنفيذها للإجراءات التقشفية الشديدة وغير ذلك من الإصلاحات الداخلية. وكان هذا الحل ينطوي بداهة، بالطبع، على أن المسؤولية الرئيسية عن التسبّب في مشكلة الديون تقع على كاهل البلدان المدينة، كما

(١١) وجهة نظر الأطراف المدينة قريبة مما يقوله كينيس (Keynes) في بريتون وودز (Bretton Woods) .

أن الحلّ كان يفترض أن عليها تحمل أعباء حل هذه المشكلة. وبنتيجة ذلك، سادت مشاعر الاستياء العميق في البلدان المدينة نظرا لانخفاض مستويات المعيشة، وتعرض الاستقرار السياسي الدّاخلي للخطر.

وفشلت طريقة معالجة الأطراف الدائنة للمسألة في إدراك الطبيعة غير العادية لمشكلة الديون، أو المخاطر السياسية التي تنطوي عليها. فهي لم تأخذ بالحسبان حقيقة مفادها أن البلدان المدينة كانت إلى حدّ ما ضحية تغيّرات شاملة وعميقة في الأسعار النسبية سبّبتها الصدمتان النفطيتان، والزيادة الضخمة في قيمة الدّولار وفي معدّلات الفائدة العالمية، وكذلك، في حال البلدان المدينة المصدرة للنفط، انهيار أسعار الطاقة أواسط ثمانينيات القرن العشرين. وأدّت كل هذه التطوّرات إلى تغيّر جذري في البيئة الدّولية المواتية التي كانت تتّسم بالنموّ الاقتصادي المعتدل، ومعدّلات الفائدة المنخفضة نسبيا، وأسواق التصدير الجيدة، والتي كانت قائمة عندما تكبّدت البلدان المدينة قسما كبيرا من هذه الديون.

كانت الاقتصادات النامية بطبيعة الحال تستقرض دائما من مستورداتها ومشاريعها التنموية. ففي القرن التاسع عشر موّل رأس المال البريطاني والأوروبي استثمارات البنية التحتية في الولايات المتحدة وغيرها من "أراضي الاستيطان الحديث"، وأصبحت هذه الأراضي بدورها مستوردا هامّا للمصنوعات البريطانية والأوروبية. وعلى الرغم من حدوث حالات التخلف عن السداد والذعر من حين لآخر، فإن إيرادات التصدير الناتجة عن الاستثمارات المنتجة أتاحت لمعظم المقترضين تسديد ديونهم. واستفاد من ذلك كلّ من الدائن والمدين.

لا تنطوي المديونية على مشكلة في المديونية بحدّ ذاتها، بشرط أن يستخدم التمويل على نحو منتج، وأن يسجّل الاقتصاد العالمي نموّا، وأن تكون الاقتصادات الدائنة مفتوحة أمام صادرات البلدان المدينة. ولا تواجه البلدان المدينة في مثل هذه الظروف أي صعوبات في تسديد ديونها. لكن هذه الظروف المثالية لم تكن موجودة خلال ثلاثينيات القرن العشرين لسوء الحظ، وهكذا انهار هذا النظام. كما أن ظروف الربع الأخير من ذلك القرن لم يكن من شأنها أن تضمن حلا لمشكلة الديون. وبدلا من ذلك، فإن السّمات الهيكلية للاقتصاد العالمي، ومعها تطوّرات معينة، قد فاقمت المشكلة، وجعلت حلها أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك لاتزال حال من عدم الاستقرار المالي الدّولي المحفوف بالمخاطر مستمرّة.

ويكمن جوهر المشكلة (من منظور الدّول الدائنة على الأقل) في حجم المديونية الكبير المترتب على كاهل عدد صغير نسبيا من البلدان المرشحة لعدم الاستقرار اقتصاديا وسياسيا في آن واحد. فالدّول الثلاث ذات المديونية الأكبر في أمريكا اللاتينية (وهي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) كانت عام ١٩٨٥ مدينة بمايقرب من (٢٦٠) مليار دولار، وكانت ٤٠٪ من ديون أمريكا اللاتينية البالغة (٤٠٠) مليار دولار هي لمصارف أمريكية. وكانت غالبية هذه البلدان المدينة تعاني من صعوبات شديدة في تسديد دفعات الفوائد، وكان السبب الأبرز لذلك تراجع إيرادات التصدير المترافق مع ارتفاع معدّلات الفائدة. ففي أواسط الثمانينيات، على سبيل المثال، وصلت دفعات الفوائد إلى مايقرب من ٤٠٪ من إيرادات التصدير السنوية للمنطقة (Kuczynski, 1985). وخلال عام ١٩٨٥ وحده كان من المقرّر أن تدفع البرازيل والمكسيك (٢٤) مليون دولار كفوائد على ديونهما. (The New York Times, Oct. 3, 1985, p. D6).

لقد أصبحت المكسيك أكثر هذه الحالات فداحة. فما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٦ ارتفعت مديونيتها الخارجية بشكل فعلي من حوالي (٤٠) مليار دولار إلى مايقرب من (١٠٠) مليار دولار. وتضرر اقتصادها تضررا شديدا من جراء نسبة التضخّم المرتفعة وهجرة كمّيات ضخمة من رؤوس الأموال خارج البلاد. وإثر تعرّضها لزلزال عنيف عام ١٩٨٥، ولعواقب انهيار أسعار الطاقة، وجدت المكسيك أن مركزها المالي ينـزلق من حال الافتقار للسيولة إلى حال الإفلاس القومي. ولم يكن بالإمكان المحافظة على الاقتصاد المكسيكي لولا الدعم المالي وغير المالي الأمريكي المستمر. والحقيقة أن المكسيك أصبحت بمثابة القاصر الموضوع تحت وصاية جارته الشمالية القوية.

وتضررت دول مدينة كثيرة، مثل المكسيك، من مشاكل تسببت بها لنفسها. إذ أدّت الضرائب المفرطة، وسوء الإدارة الاقتصادية في بعض هذه الدّول، إلى "فرار رؤوس الأموال" بعشرات المليارات من الدّولارات، وصلت نسبة رأس المال الهارب ووفق بعض التقديرات إلى مايعادل (٨٠) إلى (١٠٠) بالمائة من القروض التي التزمت بها هذه الدّول. وكثيرا ما اقترضت هذه البلدان المُفْقرة لتمويل استيراد بضائعها الاستهلاكية المستوردة، وللقيام بالتصنيع بوتيرة ثبت لاحقا أنها كانت أسرع من اللازم على ضوء الحالة العامّة لاقتصاداتها؛ كما كان اختيار عدد مبالغ فيه من مشاريع الاستثمار خاطئا. ثم إن معظم البلدان المدينة كانت تعاني من معدّلات تضخّم محلّية غير عادية، الأمر الذي زاد من صعوبة تنفيذ التسويات الاقتصادية

التي طالبت بها الجهات الدائنة وصندوق النقد الدّولي. وكشف العدد المتزايد من القروض التي أعيدت جدولتها، أي صفقات القروض التي أعيد التفاوض بشأنها من جديد، كشف مدى الضعف الأساسي الذي يعاني منه النظام المالي العالمي.

في القرن التاسع عشر كانت معظم الديون على شكل سندات تصدرها المئات من الهيئات العامّة والخاصّة إلى عدد يصل فعلا إلى آلاف من المستثمرين، وكانت الحكومات أقل انخراطا في السوق. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت هذه السمات قد تغيّرت بطريقة جعلت النظام المالي أكثر تأثرا بعدم الاستقرار، وعرضة لعملية التسييس. كانت الأسواق المالية قد أصبحت أكثر تركيزا، وأكثر رضوخا للأنظمة الحكومية. كانت التجمّعات المصرفية العملاقة التي تقدّم القروض لعدد قليل نسبيا من الدّول قد حلّت محلّ أسواق السندات اللامركزية. وقد أدّى هذا التحوّل نحو الاقراض المصرفي إلى تراكم هرمي لمطاليب مصرفية ضخمة محفوفة بالمخاطر على قاعدة ضئيلة من الأصول. وتصبح مثل هذه البنى المالية المعقّدة هشّة للغاية، ويؤدّي انهيار أيّ منها إلى تعريض الجميع للخطر. كما تحل المساومات السياسية وممارسة السلطة كآلية لتسوية مشكلة الديون مكان الحلول النابعة من السوق، والقائمة على المنافسة (Fishlow, 1985).

وعلاوة على ذلك تغيّرت البيئة الاقتصادية ككل بطريقة تجعل حل مشاكل الديون أكثر صعوبة إلى حدّ بعيد. ففي حين تميّزت مرحلة "قاعدة الذهب" بمعدّلات تضخّم ومعدّلات فائدة منخفضة، فإن التسويات وإعادة الجدولة خلال عقد ثمانينيات القرن العشرين كثيرا ما تمّت في ظروف تضخّمية غير عادية؛ ففي احدى المراحل وصل معدّل التضخّم في الأرجنتين إلى (٨٠٠) بالمائة. وبعد عام ١٩٨٢ اضطرت بعض الحكومات، كحكومة المكسيك مثلا، إلى أن تطلب من مواطنيها القبول ببرامج التقشّف لا لكي تتمّ خدمة ديونها الدّولية فحسب، بل أيضا لخفض معدّل التضخّم.

وبينما كانت دفعات الفوائد تتزايد، والبلدان المدينة تطالب بزيادة صادراتها لكي تسدد ديونها، كانت البلدان المتقدّمة تغلق أسواقها أمام بضائع البلدان الأقل نموا. وبهذه الطريقة تفاقمت مشكلة الديون إلى حد بعيد، بسبب سياسات الاقتصاد الكلّي لإدارة الرئيس ريغان، والسياسات الحمائية التي اعتمدتها البلدان المتقدّمة كافة. وعندما حوصرت البلدان المدينة داخل هذه الحلقة المفرغة تساءلت كيف يمكن أن يتوقع أحد منها أن تسدد الفوائد أو حتى الديون بحد ذاتها دون أن تلقى بعض العون من دائنيها. وفي حين كانت

حالات التخلّف عن السداد في السابق متقطعة ولاتشكّل تهديدا للنظام، فإن وجود اقتصادات عديدة مثقلة بالديون تحاصرها أعباء الفوائد المتزايدة وانخفاض المداخيل شكل تهديدا عاما للنظام المالي برمّته خلال ثمانينيات القرن العشرين.

أدّى وضع مشكلة الديون ضمن سياق سياسي إلى زيادة صعوبة البحث عن حلول وسط. إذ تحولت البيئة المحلّية والدّولية عما كانت عليه في السابق عندما كانت السوق تعمل بطريقة تلقائية نسبيا إلى بيئة مسيّسة بنسبة أكبر (Kahler, 1985, pp. 365- 68). فتنظيم الحكومات لعمل المصارف، واهتمامها باستقرار الوضع المالي الداخلي في الدّول الدائنة، يؤدّيان إلى تعقيد المفاوضات مع البلدان المدينة. ومع ظهور دولة الرفاه والسياسات التي تراعي مواقف عامّة الجماهير أصبحت حكومات البلدان المدينة تخاطر بالانتحار السياسي عندما تحاول تلبية متطلبات التقشف وغير ذلك مما تطالب به الحكومات الدائنة وصندوق النقد الدّولي. ذلك أن من شأن زيادة معدّلات البطالة، والاقتطاع من مخصصات البرامج الاجتماعية، وانخفاض معدّل النمو، وغير ذلك مما يلي تطبيق برامج التقشف، أن تقوّض الاستقرار السياسي الداخلي.

وتعترض البلدان المدينة، وعندها بعض المبررات لذلك، على أن المصارف دسّت الأموال كرها في جيوب هذه البلدان، وعلى أن حكومات البلدان الدائنة سمحت بحدوث ذلك. وهي – أي البلدان المدينة – تجادل قائلة إنه لهذا السبب يتوجب على الدائنين والمدينين معا أن يقدّموا على الأقل تضحيات متساوية لحل المشكلة، بدل وضع العبء بكامله على عاتق المدينين على شكل برامج تقشف يفرضها صندوق النقد الدّولي. وقد دعت البلدان المدينة إلى اعتماد حلول تتراوح بين خفض معدّلات الفائدة وربط التسديد بإيرادات التصدير. وقد رفعت هذه الضغوط السياسية قضية الديون إلى مستوى السياسات الدّولية، وأصبح الإعفاء من الديون أحد مطالب الدّول الأقل نموا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ومن بين القضايا التي تطلّبت الحل ما يلي:

١. كيف ينبغي توزيع نفقات التسوية مابين الأطراف الدائنة ذات السيادة، والمصارف الدّولية، ودافعي الضرائب في الاقتصادات المتقدّمة؟

٢. وهل يتوجب على الدّول المدينة أن تدفع النفقات كاملة، لأن تصرفاتها المسرفة المزعومة هي التي تسببت بالأزمة أصلا، كما تعتقد الدّول الدائنة على ما يبدو،

٣. أم ينبغي تحميل قسط كبير من هذه النفقات للمصارف والبلدان المتقدّمة والتي أدّت سياساتها النفعية إلى أزمة طالت بآثارها النظام القائم ضمن الرأسمالية الدّولية، كما يرد على ذلك كثير من الاقتصاديين والزعماء السياسيين في البلدان الأقلّ نموّا؟

٤. أم هل ربّما يتوجب على الولايات المتحدة أن تدفع حصة غير متكافئة من النفقات لأن سياساتها النقدية لعبت دورا بالغ الحيوية في خلق هذه الأزمة وتفاقمها كما يعتقد بعض المنتقدين؟

٥. وهل يمكن إيجاد حلّ يجمع بين كل ماورد أعلاه؟ هذه القضايا وغيرها من القضايا ذات الطّابع السّياسي الشّديد أصبحت جزءا لايتجزأ مطلقا من المناقشات الاقتصادية والفنية الجارية حول إجراءات مثل خفض معدّلات الفائدة، وربط دفعات الفوائد بإيرادات التصدير، وإطالة مهلة التسديد، وكذلك جزءا لايتجزّأ من المقترحات المطروحة لحلّ مشكلة الديون، والتي كثيرا ماتتّسم بالابتكار والتجديد.

ومهما تكن الطريقة التي يمكن أن تحل بها هذه القضايا في المستقبل، فإنه بالامكان التوصل إلى بعض الاستنتاجات فيما يخصّ العواقب الاقتصادية والسياسية لمشكلة الديون. فلو وضعنا جانبا الظروف الخاصّة لكل من إسرائيل والبلدان الأفريقية، هناك في الواقع ثلاث مشاكل ديون مستقلّة وواضحة المعالم. إحداها هي مشكلة دول الكتلة الشرقية، والأخرى تتعلّق بالبلدان الآسيوية المصنّعة حديثا، والثالثة هي مشكلة الدّول المدينة الكبرى في أمريكا اللاتينية. إن هذه المشاكل المحدّدة والمصالح المتباينة التي تنطوي عليها كلّ منها تجعل من المستبعد إيجاد، أو حتى توفّر امكانية لإيجاد، حلّ لها موحّد أو متعدّد الأطراف. وبدلا من ذلك، فإن الحلول (أو بالأحرى ما يمرّر على أنه حلول) قد تمّ استنباطها من خلال مفاوضات ثنائية، وكثيرا ماكانت اقليمية، وعلى أساس كلّ حالة على حدة.

وعلى الرغم من أن مشكلة الدّول المدينة من الكتلة الشرقية لم تشكّل تهديدا كبيرا لاستقرار النظام المالي الدّولي، فقد كانت هذه المشكلة على جانب من الأهمية لأنها أظهرت فشل الجهود الهادفة لإعادة دمج هذه

الدّول في الاقتصاد العالمي، حتى الآن على الأقل. كانت هذه الاقتصادات قد تبنت استراتيجية للتحديث التكنولوجي السريع من خلال اقتراض رأس المال لشراء التكنولوجيا الغربية، ومن ثم تسديد الديون من خلال تصدير المنتجات المصنّعة. ولكن من المؤسف أنه في حالات كثيرة جدّا استخدمت هذه البلدان رأس المال المقترض والتكنولوجيا المستوردة بطريقة تعوزها الكفاءة والفعالية، كما كان الحال، مثلا، في بولونيا. واتبعت البلدان المصنّعة حديثا" في آسيا استراتيجية مماثلة للتصنيع المدين، ولكن استراتيجيتها أثبتت نجاحها، ولم تلبث بضائعها المتفوّقة أن دفعت ببضائع أوروبا الشرقية خارج الأسواق العالمية (Poznanski, 1985). ورغم أن بلدان الكتلة الشرقية سوف تستمرّ في الاقتراض من أسواق رأس المال الغربية، فإن احتمالات عودة انضمام هذه البلدان قريبا إلى المشاركين البارزين في الأنظمة التجارية والمالية العالمية الأكبر تبقى احتمالات ضئيلة.

ومشكلة ديون البلدان المصنّعة حديثا في آسيا أكثر قابلية للتدبير نظرا لنسبة الديون المنخفضة قياسا إلى إجمالي الناتج القومي. فمثلا، لم يكن هناك قلق شديد حول خدمة كوريا الجنوبية لديونها وتسديدها في نهاية المطاف لأن استراتيجية التصنيع المدين نجحت هناك تماما، وكذلك كان الحال في بلدان آسيوية حديثة التصنيع غيرها. وتم في الواقع استئناف عمليات الإقراض الصافي لعدد كبير من هذه البلدان، أواسط الثمانينيات من القرن العشرين. ومع ذلك برزت في الولايات المتحدة، الداعم الدّولي الرئيسي لهذه البلدان، تحفظات شديدة حول استراتيجية تطوير كهذه يلعب فيها تدخل الدّولة في الاقتصاد دورا كبيرا على هذا النحو، وقال منتقدون كثيرون إنهم يفضلون العودة إلى تركيز أكبر على الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات متعدّدة الجنسيات بصفتها أدوات لتصدير رأس المال. وتتساءل الاتحادات ومؤسّسات الأعمال الأمريكية: لماذا يتوجب على الولايات المتحدة أن تدعم تنمية صناعات سوف تنافسها في عقر دارها وفي أسواق العالم الأخرى؟ ولهذا يبدو من غير المؤكد، ولأسباب اقتصادية وسياسية، أن تواصل المصارف الدّولية تمويل استراتيجية التصنيع المدين إلى ما لا نهاية بالحماسة نفسها التي كانت تبديها في الماضي.

وكما سبقت الإشارة فإن البلدان المدينة الكبرى في أمريكا اللاتينية كانت جوهر مشكلة الديون. فهي معا تنوء بحمل قسط كبير من المديونية العالمية؛ كما أنها الأكثر عرضة للتخّلف عن التسديد، أو الرفض الفعلي للإقرار بالديون. وقد فشل بوجه عام التزام دول أمريكا اللاتينية باستراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد

وباقتصاد الدّولة، ووجدت هذه الاقتصادات نفسها في حالة لا تطاق لكونها مصّدرة لرأس المال، وذلك بالدرجة الأولى على شكل دفعات فوائد ديونها المتراكمة المستحقة للاقتصادات المتقدّمة. وبما أن هذه البلدان قد سجّلت أعلى نسبة نموّ سكاني في العالم فإن أي تخفيضات في الاستثمارات الداخلية تنذر بكارثة اقتصادية وسياسية.

ورغم أن برامج التسوية وإعادة جدولة الديون والتنازلات الممنوحة لبلدان مدينة معينة فيما يخص معدّلات الفائدة وغيرها قد خفضت من حدة أزمة الديون بعد عام ١٩٨٤، لكن الحلّ على المدى الطويل ربّما أصبح أكثر تعقيدا. فبعد أن اشتدّت الأزمة خلال عام ١٩٨٢ أخذت الديون تتزايد بمعدّل ٣٠٪ سنويا بحيث بلغ مجموعها عام ١٩٨٤ (٣٨٠) مليار دولار. وكان السبب الرئيس لهذه الزيادة حالات الاقتراض الجديدة التي دعت الحاجة إليها لتسديد دفعات الفوائد. ورغم أن معظم هذه القروض الجديدة قدّمت من صندوق النقد الدّولي، والبنك الدّولي وبنك التنمية الأمريكي، وبمعدّلات فوائد أدنى، وفترات استحقاق أطول، مما كان عليه حال القروض السابقة فإنها بقيت قاصرة عن معالجة المشكلة الأساسية طويلة المدى.

وفي حين رأت البلدان الدائنة أن برامج التقشف وإنعاش النمو الاقتصادي العالمي سوف يحلان في النهاية مشاكل دول أمريكا اللاتينية المدينة، فإن الدّول المدينة كانت تعتقد أن على البلدان الرأسمالية المتقدّمة أن تتغلّب على تلك المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي والتي تحول دون إنعاش النموّ الاقتصادي. وترد الأخيرة بالقول أنه ليس بوسع البلدان المدينة أن تفعل الكثير لحلّ مشكلة الديون ما لم ينتعش النموّ الاقتصادي وتخفض معدّلات الفائدة. فالبلدان المدينة التي كانت تتوقّع خلاصها من التبعية بفضل عمليات التصنيع الممولة بالديون تشعر أنه قذف بها إلى الوراء لتعود إلى هذا الموضع بينما تؤكّد البلدان الدائنة في الوقت نفسه أن الأمر يتطلب إعادة النظر بصورة جذرية في توجهات السياسة الاقتصادية للبلدان الأقل نموا، وأن على الدّول المدينة أن تتحوّل عن التصنيع المدين وعن الاستعاضة عن الاستيراد إلى سياسة تتوجّه نحو الخارج بإعطاء دور أكبر للشركات متعدّدة الجنسيات.

وخلال ثمانينيات القرن العشرين كانت بلدان مدينة كثيرة تدفع ثمنا باهظا على شكل نفقات تتكبدها اقتصاداتها، وعلى حساب رفاه شعوبها، وذلك بسبب برامج التقشف التي فرضها عليها صندوق النقد الدّولي. ورغم أن الحكومات المدينة قاومت برامج التقشّف هذه بقوة، ولم تكن صارمة في تطبيقها على

النحو الذي تدعيه، فإن هذه البرامج ولّدت مشاعر المعارضة لأمريكا، كما هددت بالقضاء على التقدّم غير المطّرد نحو الديمقراطية السياسية في دول أمريكا اللاتينية. وفضلا عن ذلك فإن هذه البرامج لم تكن فعالة حقا لأن إجمالي الديون كان يتزايد بسرعة أكبر من المداخيل التي تحقّقها الصادرات، ومن قدرة البلدان المدينة حتى على الوفاء بخدمة هذه الديون (Bogdanowicz- Bindert, 1985- 1986, p. 272). ومن الواضح أن هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر كانت تتطلّب أسلوب معالجة جديدا، بل أقرب إلى الراديكالية.

وخلال الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي في سيؤول، كوريا الجنوبية، في شهر أكتوبر من عام ١٩٨٥، أرادت الولايات المتحدة أن تعالج مشكلة بطء برامج التسوية وأن تستجيب للقلق المتزايد حيال عواقبها السياسية، فطرحت ما وصف بأنّه مقاربة جديدة للمشكلة. وهكذا اقترحت الخطّة المسمّاة خطّة بيكر صفقة ثلاثية الأطراف ما بين البلدان المدينة، والدّول الدائنة، والمصارف التجارية الكبرى بهدف التوصل إلى حلّ من خلال النموّ الاقتصادي بدل اعتماد إجراءات التقشّف. حيث تتّخذ البلدان المدينة خطوات لفتح أبواب اقتصاداتها للتجارة والاستثمار الخارجي المباشر، ولتقليص دور الدّولة في الاقتصاد عبر "الخصخصة"، كما تتبنّى سياسات موجّهة نحو السوق وتدعم فيها قوى العرض. هذا في حين تعمل الدّول الدائنة على تحفيز اقتصاداتها وفتحها أمام صادرات البلدان المدينة وتوسّعة دور البنك الدّولي في مساعدة تلك البلدان، وزيادة عمليات تمويلها، وخاصّة منها البلدان المدينة الأشدّ فقرا (في افريقيا بصورة رئيسة). أما المصارف التجارية فسوف تقرض البلدان المدينة المزيد من المليارات بغية تسهيل تحولها نحو السياسات الجديدة، وزيادة المعدّل الإجمالي لنموّها الاقتصادي.

وبهذا الإجراء أقرّت الولايات المتحدة للمرة الأولى بأن أزمة الديون هي مشكلة اقتصادية وسياسية طويلة المدى وتهدد بأخطارها تطوّر البلدان الأقلّ نموّا والانتعاش الاقتصادي العالمي على السواء (Bagdanowicz – Bindert, 1985- 86, p. 259). وأدركت الخطّة مدى الحاجة لممارسة الولايات المتحدة لدور قيادي أكبر، ولضخ مبالغ كبيرة من رأس المال الخارجي في البلدان المدينة لتحفيز اقتصاداتها التي تعاني من الركود. أما المشكلة المتمثلة في كيفية ممارسة الولايات المتحدة لهذا الدور، وكيفية توفير رأس المال

هذا في وقت كانت الولايات المتحدة نفسها تتحول فيه من حال دولة دائنة إلى دولة مدينة، وفي وقت يعاني العالم فيه من نقص حاد في رأس المال، هذه المشكلة تركت دون حل.

وكانت هناك على كلّ حال حقيقة لا تقلّ أهمية مفادها أن خطّة بيكر كشفت النقاب أيضا عما لم تكن الولايات المتحدة ولا البلدان الدائنة الأخرى مستعدة للقيام به لحل مشكلة الديون. ذلك أن مقاربة البلدان الدائنة للبلدان المدينة ستبقى على أساس كلّ حالة على حدة. ورغم أن دور البنك الدّولي سوف يزداد، فإن صندوق النقد الدّولي سيحتفظ بدوره كسلطة مركزية تشرف على السياسات التي تتبعها البلدان المدينة. ولن تساهم الحكومات الدائنة نفسها بأيّ مبالغ كبيرة إضافية من أموالها الخاصّة في هذه الخطّة. ولن تخفض دفعات الفوائد المستحقّة على الديون على نحو يستفيد منه الجميع، ولن تزاد أسعار السّلع التي تتلقّاها البلدان المدينة. وسيبقى عبء حل المشكلة على عاتق البلدان المدينة مباشرة، وعلى أمل أن يؤدّي انتعاش النموّ الاقتصادي العالمي إلى حلّ المشكلة بطريقة ما. وكما اشتكت مجموعة كارتاجينا فإن الخطّة لم تنص على زيادة الدعم المالي وتخفيض الفوائد. وبهذا فإن الخطة لم تتخلّ عن الاستراتيجية القائمة للدّول الدائنة، وهي لم تؤد إلى تغيير جذري في الموقف.

إن وضع خطة بيكر موضع التطبيق سوف يعزّز تطوّرات أخرى في حقلي التجارة والعلاقات النقدية من شأنها أن تزيد من صعوبة المحافظة على اقتصاد دولي ليبرالي. وربّما تكون أهم آثارها زيادة تجزئة الاقتصاد العالمي على أساس المناطق. إذ على الرغم من النّزاعات القائمة بينها فإنّ البلدان المدينة والبلدان الدائنة ضمن مناطق معينة تشدّ بعضها إلى بعض مصالح واهتمامات مشتركة. وهناك أسباب اقتصادية وسياسية تجعل أوروبا الغربية تركز اهتمامها على الدّول المدينة في أوروبا الشرقية، وتجعل الولايات المتحدة تركّز على الدّول المدينة في أمريكا اللاتينية. ذلك أن المصارف الأوروبية معرّضة لأكبر المخاطر في شرق أوروبا والمصالح الأمنية والسياسية الأوروبية أكثر تعرّضا للمخاطر في تلك المنطقة. والمصارف الأمريكية أكثر انخراطا بالعمل في أمريكا اللاتينية، بينما هموم أمريكا السياسية أكبر ما تكون هناك. كما اتّخذت اليابان مبادرات لمساعدة كوريا الجنوبية (Strange, 1985C, pp. 250- 51). وهكذا فإن القوى الاقتصادية المسيطرة تندفع بقوة إلى تقديم المساعدة أو المزايا التجارية التفضيلية للبلدان المدينة الرئيسية في مناطقها. وسوف يصبح

الربط بين الديون والتجارة عاملا متزايد الأهمية في استمرار تجزئة الاقتصاد العالمي على أسس إقليمية، وهو ما سيأتي بحثه بمزيد من التفصيل في الفصل العاشر.

كانت مشكلة ديون ثمانينيات القرن العشرين تعني أيضا أنه من غير المحتمل أن تعود التدفّقات الرأسمالية الدّولية نحو دول كثيرة إلى المستويات التي كانت عليها خلال سبعينيات ذلك القرن. إذ بحلول عقد الثمانينيات كان تدفّق كلّ أشكال رأس المال إلى البلدان النامية غير الأعضاء في منظّمة "أوبك" قد انخفض بصورة شديدة (*The Economist*, March 15, 1986, p. 67) . لقد انقسمت السوق المالية الدّولية، وبصورة متزايدة، وفق خطوط واضحة المعالم تماما ما بين مقترضين ذوي ملاءة وبقية باقية هم أولئك الذين سيواجهون صعوبات كبيرة في الاقتراض في أسواق المال العالمية. (Sargen, Hung and Lipsky, 1984, p. 2) هناك، على سبيل المثال، إدراك عام بأن غالبية دول كتلة أوروبا الشرقية تفتقر إلى القدرة على استخدام حجم القروض الكبير الذي توفر لها في الماضي بصورة فعالة. وخلال ثمانينيات القرن العشرين لم تتمكّن الدّول المدينة في أمريكا اللاتينية من الاقتراض إلا بغية خدمة ديونها السابقة. وأصبحت المصارف أكثر حذرا إلى حدّ بعيد حيال تقديم قروض جديدة، وأصدرت حكومات البلدان الدائنة أنظمة جديدة فرضت بموجبها قيودا مشددة على القروض الخارجية. ورغم أن البلدان حديثة التصنيع في آسيا، و"أصدقاء" الدّول الدائنة، والأراضي الغنية بالمواد الخام ستبقى تتمتع بلا شك بامتيازات الحصول على القروض المصرفية، فإنه يكاد يكون من المؤكد أن عددا كبيرا من البلدان الأقلّ نموّا (مثل بلدان افريقيا الاستوائية) لن ينطبق عليها ذلك. وهي ستستمرّ في الاعتماد على المساعدات الحكومية التي لا تلبّي المطلوب. والخلاصة أننا نشهد تقلّصا في موارد رأس المال على المستوى العالمي، وسوف تلعب المعايير السياسية دورا أكثر أهمية في القرارات المتصلة بالتمويل الدّولي. ويبدو أن نزعة تسييس الاقتصاد العالمي وتوزّعه على أساس المناطق سوف تزداد تسارعا.

ومن المحتمل أيضا أن تبقى مشكلة الديون عامل كبح لنمو التجارة الدّولية، كما أنها سوف تشجع على انتشار قوى السياسات الحمائية، القوية أصلا. فعلى مدى عقد سبعينيات القرن العشرين خلقت عملية تداول العملات الأوروبية القابلة للتحويل حافزا كينيزيا في الاقتصاد العالمي، وهو ما استفاد منه المصدّرون الأمريكيون بصورة خاصّة. إذ بينما كان العالم المتطوّر آنذاك غارقا في الكساد، كان للمشتريات

المموّلة بالديون أثر محفّز في الاقتصاد الدّولي. واستخدمت الدّول المدينة أموال البترول المقترضة عبر سوق العملات الأوروبية في شراء البضائع الأمريكية، بينما اشترت الولايات المتحدة صادرات البلدان المتطوّرة الأخرى والبلدان الأقلّ نموّا، واشترت هذه الدّول بدورها البترول، وبهذا عادت الأرصدة إلى سوق العملات الأوروبية. وخلال ثمانينيات القرن العشرين أدّى الإحجام المتزايد عن إقراض العملات الأوروبية القابلة للتحويل إلى إضعاف هذا الحافز النقدي العالمي، كما كان لهذا الإحجام أثره في كساد الاقتصاد العالمي برمته.

الدّعم الياباني للهيمنة الأمريكية

Japanese Subsidization of American Hegemony

ترافق قيام سوق العملات الأوروبية القابلة للتحويل وبداية نشوء مشكلة الديون العالمية مع تطوّر ثالث غير عادي في حقل التمويل الدّولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ألا وهو التبادل التاريخي في المراكز المالية بين الولايات المتحدة واليابان. فقد كان هذا الانقلاب المالي تحولا في العلاقات السياسية والاقتصادية بين القوتين الرأسماليتين المسيطرتين. ودخلت كل منهما لأسباب خاصّة بها في علاقة أصبحت اليابان في سياقها الضامن الرئيس للهيمنة الأمريكية.

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كانت الولايات المتحدة قد حلت محل بريطانيا العظمى كأبرز دولة دائنة في العالم. وقد تعزّز هذا التفوق المالي في فترة ما بين الحربين العالميتين، وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة القوّة المالية المهيمنة. وعلى الرغم من الضعف الذي اعترى مركزها المالي خلال سبعينيات القرن العشرين فقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها المالي المسيطر حتى أيام إدارة ريغان بعد ذلك، وخلال ثمانينيات القرن العشرين، حلت اليابان محل الولايات المتحدة بصفتها الدّولة الدائنة والقوّة المالية المسيطرة. ولم يسبق في تاريخ التمويل الدّولي أن حدث مثل هذا التحوّل المثير خلال مدّة قصيرة نسبيا إلى هذا الحدّ على الإطلاق.

وفي عام ١٩٨١ أصبحت اليابان أهم مصدّر لرأس المال في العالم. وتمكّنت بفضل فائضها التجاري الضخم، والذي ارتفع من حوالي ٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ما يزيد على ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٥،

تمكّنت من الارتقاء بسرعة بصفتها قوة مالية. ولم تكن تدفقات اليابان الخارجية الصافية تزيد على ١٧,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣، لكنّها كانت قد قفزت بعد عام واحد على نحو مثير إلى ٤٩,٧ مليار دولار، لتصل إلى رقم مدهش قدره ٦٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٥. (*The New York Times*, April 27, 1986, p.16). وكان هذا الرقم الأخير أكبر من تدفقات دول منظّمة "أوبك" مجتمعة عندما كانت الأخيرة في ذروة الغنى (المرجع السابق، ٣١ أغسطس ١٩٨٦، صفحة F-٧). وبحلول عام ١٩٨٦ كانت موجودات اليابان الخارجية الصافية قد ارتفعت إلى ١٢٩,٨ مليار دولار لتجعل منها أكبر دولة مقرضة في العالم. وكانت موجودات بريطانيا العظمى الخارجية الصافية آنذاك ٩٠ مليار دولار، وموجودات ألمانيا ٥٠ مليار دولار (*The Japan Economic Journal*,June 7, 1986, p. 13). وخلال الفترة نفسها كان وضع الموجودات الأمريكية الصافية يقترب من الصفر.

ورغم أنه يصحّ القول إن إجمالي الاستثمارات الخارجية لدول منظّمة "أوبك" أواسط ثمانينيات القرن العشرين كان أكبر بنسبة ملموسة فإن هذه الاستثمارات كانت موضوعة بصورة رئيسة على شكل ودائع مصرفية وبذلك كان يعاد تداولها من قبل المصارف التجارية الغربية. هذا في حين كان قسط كبير من الاستثمارات الخارجية اليابانية على شكل سندات، وكما وصف مسؤول مصرفي ياباني الواقع بالقول "إننا نسيطر على أموالنا سيطرة مباشرة" (Globe and Mail Report on Business Magazine, April 1986, p. 28). ذلك أن أكبر أربعة مصارف، وكذلك ستّة من أصل العشرة الأولى في العالم، هي يابانية. وتتمتّع هذه المصارف وغيرها من المؤسّسات المالية، وكذلك الحكومة اليابانية، بنفوذ كبير في طريقة التصرف بمدّخرات اليابان الضخمة، وقد أصبحت سلطتها على التمويل الدّولي وعلى كيفية توزيع رأس المال هائلة حقا. وأواسط ثمانينيات القرن العشرين اختارت كبريات المؤسّسات المالية اليابانية وضع قسط كبير من استثماراتها عبر البحار في سندات الخزانة الأمريكية(١٢).

---

(١٢) رغم أنه في حكم المؤكّد أن المؤسّسات المالية اليابانية قد استثمرت في الولايات المتحدة بسبب تفاضل أسعار الفائدة وغير ذلك من اعتبارات السوق، فإننا يجب ألا ننكر السلطة الاستنسابية التي يتمتّع بها اليابانيون، كما بينت تجارب الماضي.

كان هذا التحوّل البارز في موقع اليابان التجاري والمالي قد بدأ أوائل سبعينيات القرن العشرين عندما قامت اليابان، على أثر زيادة منظّمة "أوبك" لأسعار النفط، بخفض استهلاكها من النفط بصورة حادة، وبتوسيع صادراتها لتغطية زيادة كلفة الطاقة، وبزيادة سرعة ارتقائها لسلم التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت سمات هامّة عدّة يتميّز بها الاقتصاد الياباني في فائض التجارة والمدفوعات الكبير الذي حقّقه. وتشمل هذه السمات معدّل الادّخارات المرتفع (والبالغ حوالي ١٨٪ أواسط ثمانينيات القرن العشرين) يضاف إليه معدّل الاستثمار المحلّي المنخفض، والإنتاجية العالية للصناعة اليابانية، والتحوّل أواسط سبعينيات القرن العشرين نحو سياسة الانكماش الاقتصادي والنموّ الموجّه نحو التصدير (Yoshitowi, 1985). وكانت البنية غير العادية لتجارة اليابان، والمتمثلة في تصدير منتجات مصنّعة ذات قيمة مضافة عالية واستيراد سلع غير معالجة، كانت تعني أن اليابان هي في نهاية المطاف المستفيد الرئيس من حال التخمة وانهيار أسعار الغذاء والنفط والسّلع الأخرى الذي حدث خلال ثمانينيات القرن العشرين. وأفرزت هذه التطوّرات فائضا "هيكليا" في تجارة اليابان وموازين مدفوعاتها.

ولو استخدمنا اللغة الماركسية لأمكننا القول إن اليابان كانت قد أصبحت في أواسط ثمانينيات القرن العشرين اقتصادا رأسماليا تامّ النموّ يعاني من المشاكل التقليدية المتمثلة في قلّة الاستهلاك وفائض رأس المال. فهو لم يكن قادرا على استيعاب كمّيّة البضائع الضخمة التي تنتجها معامله، كما لم يتمكّن من إيجاد استخدامات محلّية منتجة لفائض رأس المال المتراكم لديه. على أن أسباب قلّة الاستهلاك وهبوط معدّل الربح في الاستثمارات المحلّية مرتبطة بالسياسات اليابانية الداخلية أكثر من ارتباطها بالقوانين الحتمية لحركة الرأسمالية. فلو كانت مصالح الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم على غير ما هي عليه لكان من السهل استخدام رأس المال هذا لتحسين نوعية حياة اليابانيين. ونظرا لعدم استعدادها لإجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة فقد كانت الرأسمالية اليابانية بحاجة إلى "مستعمرة" تتخلّص فيها من هذه الفوائض المالية. ووجد اليابانيون "منفذ الفوائض" المطلوب في أمريكا التي كانت آنذاك تختبر النظريات

الاقتصادية الريغانية؛ وهكذا كانت "منطقة شراكة الرخاء اليابانية" تقع على الجانب الآخر من المحيط الهادئ وفي أمريكا الرئيس ريغان(١٣).

وبينما كانت اليابان تتحوّل إلى دولة دائنة كانت الولايات المتحدة تتحوّل إلى دولة مدينة. كانت الولايات المتحدة قد نجحت عام ١٩٨١ في كبح جماح التدهور الذي تعرّض له مركزها الاقتصادي الدّولي فسجل حسابها الجاري فائضا قدره ٦,٣ مليار دولار، وكانت إيراداتها الصافية العائدة إلى البلاد من الاستثمارات الخارجية قد بلغت الذروة (٣٤ مليار دولار)؛ على أن تلك كانت على كل حال آخر سنة تحقّق فيها أمريكا فائضا في الحساب الجاري (*Council of Economic Advisers*, 1986, p. 366). وبحلول عام ١٩٨٥ كان هذا الوضع الإيجابي قد اتّخذ منحى معاكسا، وكانت الولايات المتحدة قد غدت دولة مدينة خالصة لأول مرّة منذ عام ١٩١٤. وما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ هبط الإقراض الخارجي المقدّم من المصارف الأمريكية بصورة حادّة من ١١١ مليار دولار إلى حوالي ١٠ مليارات دولار (Emminger, 1985, p. 9) . واقترضت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار (المرجع السابق، صفحة ٧). وفي العام نفسه سجّلت عجزا تجاريا غير مسبوق عبر التاريخ قدره ١٠٨,٣ مليار دولار، منها ٣٤ مليار دولار لمصلحة اليابان! وبحلول نهاية عام ١٩٨٥ كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم، إذ كانت قد اقترضت من الخارج ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار خلال ذلك العام وحده، وهو مبلغ يزيد على مجموع ديون البرازيل بكاملها.

و أواسط ثمانينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تقترض ما يتراوح بين (١٠٠) و (١٢٠) مليار دولار صافية كل عام، كما زادت الأرصدة الأجنبية من الأوراق المالية الرسمية الأمريكية بمعدّلات كبيرة. وأشارت تقديرات الاقتراض المستقبلي إلى أنه بحلول نهاية ذلك العقد من الممكن أن يصل الدين الخارجي الأمريكي إلى تريليون دولار. وهكذا، وخلال أقلّ من خمس سنوات، كان البلد الأغنى في العالم قد عكس مسار توجّه استمرّ قرنا كاملا، وأصبح الدّولة ذات المديونية الأكبر في العالم (Drobnike, 1985, p. 1).

أمّا السبب المباشر لهذا التحوّل التاريخي في الوضع المالي للولايات المتحدة فيكمن في السياسات الضريبية والنقدية التي اتبعتها إدارة ريغان. كان الخفض الكبير في الضرائب، والذي لم يواكبه خفض متمم في نفقات

---

(١٣) يعرض (Calder, 1985) ملخّصا ممتازا عن الروابط الاقتصادية المتنامية عبر المحيط الهادئ.

الحكومة الاتحادية، قد أدّى إلى عجز ضخم ومستمر في الميزانية. وخلق هذا العجز بالتالي حافزا نقديا أو كينيزيا قويا للاقتصاد الأمريكي، وإلى حدّ أقل، للاقتصاد العالمي. لكن المدّخرات الأمريكية غير الكافية كانت تعني أن الولايات المتحدة مضطرة إلى تمويل عجز الميزانية من خلال اقتراض مبالغ كبيرة من أسواق المال العالمية. وبدأ من عام ١٩٨١ فصاعدا أدّى الدّولار المبالغ في قيمته والزيادة في أسعار الفائدة إلى عجز تجاري أمريكي ضخم، وإلى تفاقم أزمة الديون العالمية بصورة شديدة.

لقد كان ما استتبعته المرحلة الثانية من السياسات الاقتصادية الريغانية فعلا كنتيجة لا بدّ منها (أي بعد ما جاءت به من كساد محفّز) انتعاشا اقتصاديا يموّله الدائنون الأجانب. وكما أشار أي. جيرالد كوريغان (E. Gerald Corrigan) رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك "إننا نعتمد اعتمادا حيويا على تدفّق المدّخرات الأجنبية التي تموّل حاليا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نصف عجز الميزانية، أو ما يزيد على ذلك" (*New York Times*, Nov. 7, p. D1). وأصبحت السياسات الاقتصادية التوسّعية، والاستثمار المحلّي – وإن يكن مخفّضا– وتعزيز القدرات العسكرية غير المسبوق، والتي أقدمت عليها إدارة ريغان، أصبحت كلّها ممكنة لأن تمويلها جاء من دول أخرى.

كانت أكبر ثلاثة مصادر لرأس المال هذا هي فوائض مدّخري العالم وهم: بعض الدّول العربية المنتجة للنفط أعضاء منظّمة أوبك (وعلى رأسها المملكة العربية السعودية) وألمانيا الغربية، وكذلك اليابان التي كان لها دور خاص. إذ في حين لم يتجاوز إجمالي مشتريات اليابان من سندات الخزانة طوال عام ١٩٧٦ ما قيمته (١٩٧) مليون دولار، فإن هذا الرقم وصل إلى (١٣٨) مليار خلال شهر أبريل من عام ١٩٨٦ وحده (*The New York Times*, July 28, 1986, p. D-6). ومن أصل (٨١,٨) مليار دولار استثمرتها اليابان في الخارج عام (١٩٨٥) توجّهت (٥٣,٥) مليار دولار نحو السندات، وخاصّة إصدارات الخزانة الأمريكية. (المصدر السابق، عدد ٢٧ نيسان/ أبريل،١٩٨٦، الصفحة ١٦). كان اليابانيون أواسط ثمانينيات القرن العشرين يقدّمون جزءا كبيرا من المبلغ الذي يتراوح ما بين (١٠٠) و (١٢٠) مليار دولار، والذي كانت الحكومة الأمريكية تقترضه كلّ عام، كما كانوا يستثمرون مبالغ كبيرة في الأصول الأمريكية على اختلاف أنواعها. ولولا ضخ هذه التدفّقات الرأسمالية اليابانية في الاقتصاد الأمريكي لما تمكّنت إدارة ريغان من تنشيط الاستهلاك الداخلي الأمريكي والشروع في الوقت نفسه بأكبر عملية توسيع للقدرات

العسكرية عرفها التاريخ الأمريكي في وقت السلم. ولو لم تكن هناك تدفّقات رأسمالية خارجية لاضطرت الإدارة إما إلى خفض النفقات العسكرية بصورة حادّة، أو إلى السماح بزيادة سعر الفائدة المحلّية ووضع نهاية للازدهار الاقتصادي.

ويمكننا تقدير مدى أهمية التمويل الياباني في نجاح برنامج الرئيس ريغان الاقتصادي والدفاعي من خلال مقارنته مع حادثة سبقته. ففي شهر أكتوبر من عام ١٩٧٩ كان رفض ألمانيا الغربية دعم الدّولار واستيراد التضخّم الأمريكي عاملا حاسما في جعل الولايات المتحدة تغيّر سياستها الاقتصادية الداخلية وتتحوّل نحو سياسة نقدية متشدّدة. وقام الاحتياطي الفيدرالي بتقليص الإمدادات النقدية، وتسبّب ذلك في حال الكساد، ما ساعد على انتخاب رونالد ريغان. وكانت تلك المرّة الأولى في فترة ما بعد الحرب التي تدخل فيها الولايات المتحدة تغييرا رئيسا في سياستها الاقتصادية الداخلية استجابة لضغوط خارجية. وكان هذا الانقلاب في الحقل الاقتصادي بمثابة نهاية للهيمنة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين فصاعدا أصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى دعم اليابانيين المالي[١٤].

بحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين كانت اليابان قد حلّت محلّ ألمانيا الغربية بصفتها الحليف الأساسي للولايات المتحدة، والسند المالي للهيمنة الاقتصادية والسياسية الأمريكية. فاستثمار اليابانيين لمدخراتهم ولفائض مدفوعات دولتهم الضخم في الولايات المتحدة دعم الدّولار، وساعد على تمويل إنشاء البنية العسكرية، كما ساهم في رخاء الأمريكيين. والأهم من ذلك أنه غطّى على التراجع الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة. ومكّنت المساعدة المالية اليابانية الشعب الأمريكي، لبعض الوقت على الأقل، من تأجيل قيامه بالمهمّة الصعبة المتمثّلة في تقبّل المشكلة التقليدية التي تواجه كلّ قوّة تعيش حالة انحسار؛ ألا وهي تحديد كيفية استعادة حال التوازن الاقتصادي والسياسي ما بين قدرتها من جهة والتزاماتها من جهة أخرى (Gilpin, 1981, p. 187).

(١٤) كان هذا التغيير بالتحديد تحوّلا عن الجهود الهادفة للتحكم بمعدّلات الفائدة نحو تحديد أهداف للنموّ النقدي بغية فرض ضوابط أشد على المؤونات المالية ومعدّل الفائدة... .....وقد أشار وزير الخزانة الأمريكي السابق (مايكل بلومينتال) إلى أن الموعد المناسب لهذا التغيير في الموقف الاقتصادي الأمريكي هو قبل ذلك بسنة، أي في شهر نوفمبر ١٩٧٨. وقد أدّى الخوف من التدافع على الدّولار إلى زيادة في سعر الخصم، وإلى تباطؤ الاقتصاد.

وهكذا، وبحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين، كان النظام النقدي والمالي العالمي الذي يتّخذ الدّولار أساسا له قد أصبح إلى حدّ بعيد مغطى بضمانة رأس المال الياباني. ذلك أن الدّولار المبالغ في قيمته بصورة كبيرة كان سيتراجع، وربّما انهارت قيمته، بسبب السياسات الاقتصادية لإدارة ريغان لولا هذا الدعم المالي الياباني. ولعلّ عنوان دراسة المصرفي الألماني البارز المتخصّص بشؤون المصارف المركزية (أوتمار إيمينجر (Otmar Emminger)المنشورة عام ١٩٨٥ وهو "قوة الدّولار المقترضةْ" (The Dollar's Borrowed Strength)، لعلّ هذا العنوان قد صوّر الواقع بكلّ دقّة.

كان السبب الرئيس لتدفق رأس المال الياباني هذا نحو سندات الخزانة الأمريكية الزيادة الحادة في الفارق ما بين معدّلات الفائدة الحقيقية الأمريكية واليابانية؛ إذ كان اليابانيون قد جعلوا رأس مالهم مفتوحا وحرّا في فترة تزامنت تقريبا مع التخفيضات الضريبية والعجز في الميزانية اللذين شهدتهما أمريكا (Caleder, 1985, p. 607- 608). لكن معدّلات الفائدة المتفاوتة لا تحكي القصة كاملة على كل حال. بل إن العلاقة السياسية التي كانت تزداد رسوخا ما بين أمريكا بزعامّة رونالد ريغان واليابان بزعامّة ياسوهيرو ناكاسوني كانت بالتأكيد عاملا هامّا في تلهّف اليابانيين إلى الاستثمار في الولايات المتحدة. وقد تعزّزت هذه الشركة العالمية المتنامية بفضل المصالح التكافلية بين ولايات متحدة تعيش على ما يتجاوز إمكاناتها بكثير، ويابان تشتدّ حاجتها إلى أسواق ومنافذ خارجية لفائض رأس المال المتوفّر لديها.

كانت الخطوط القانونية للعلاقات المالية الخاصّة بين أمريكا واليابان قد وضعت في التقرير الذي أصدرته في شهر مايو عام ١٩٨٤ "لجنة الين – الدّولار اليابانية الأمريكية" حول تحرير وتدويل النظام المالي الياباني (Yoshitomi, 1985, p. 18). وكانت هذه اللجنة قد شكّلت لدى زيارة الرئيس ريغان إلى طوكيو في شهر نوفمبر عام ١٩٨٣. ورغم أن الغاية المعلنة لهذه اللجنة وتوصياتها كانت تصحيح وضع انحياز الين غير الملائم فقد كان جوهر الاتفاقية ومغزاها هما فتح الأسواق المالية اليابانية، وتأمين فرص أكبر لوصول الولايات المتحدة والبلدان الأجنبية الأخرى إلى رأس المال الياباني. كما أنها ساهمت في زيادة دور الين على

المستوى الدّولي وعجّلت من ظهور طوكيو كمركز مالي رئيس، ومن حركة الانتقال نحو نظام نقدي ثلاثي قائم على الدّولار والين والمارك الألماني(١٥).

جاءت هذه الاتفاقية، والتي تشبه "الاتفاقية النقدية الثلاثية" التي وقّعت عام ١٩٣٦ وأرست قاعدة التعاون المالي لمرحلة ما بعد الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، جاءت نتيجة ضغوط أمريكية على اليابانيين ليفتحوا أسواقهم المالية ويجروا إصلاحات معينة في اقتصادهم (Fukushima, 1985, p. 31-32). ويبدو أنه كانت لدى الولايات المتحدة دوافع عديدة لممارسة الضغوط على اليابان لفتح أبواب نظامها المالي ورفع القيود التنظيمية والقانونية المفروضة عليه، إذ اعتقد الأمريكيون أن زيادة استخدام الين على المستوى الدّولي سوف تؤدّي إلى زيادة سعر صرفه، وبالتالي تناقص الصادرات اليابانية، وتوقّعوا أن يخسر مجتمع الأعمال الياباني مزايا المنافسة التي يتمتّع بها بفضل انخفاض كلّ من معدّلات فوائده وكلفته الرأسمالية، كما كانت تحدوهم الرغبة في فتح أبواب المدّخرات اليابانية المحلّية الضخمة أمام المؤسّسات المالية الأمريكية(١٦). وكانت إدارة الرئيس ريغان تعتقد أن الولايات المتحدة تتمتّع بميزة تنافسية في حقل الخدمات المالية (كما كان حال اليابان في حقل التصنيع)، وأن المنافسة الأمريكية في حقل المال والخدمات المتّصلة به سوف تمكّن الولايات المتحدة من إعادة إرساء التوازن الاقتصادي بين البلدين (Mc Rae, 1985, p. 21- 22). ومن هنا كانت الاتفاقية عاملا أساسيا في سياسات إدارة ريغان تجاه اليابان، وفي طريقة معالجتها للعجز المالي الأمريكي.

أثبتت الاتفاقية فعاليتها في ضمان استقرار العلاقات الأمريكية – اليابانية، حيث تم رفع الضغوط التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على اليابان لزيادة الدور العسكري الذي تلعبه الأخيرة، كما شدّدت إدارة ريغان من معارضتها للتشريعات الحمائية. وبهذا كانت اليابان والولايات المتحدة قد وضعتا الأساس لعلاقة خاصّة تعكس نقاط القوّة التي تملكها كل منهما وكذلك اهتماماتها السياسية. وكما أشار بيتر دراكر

---

(١٥) يمثّل (Frankel, 1984) تحليلا جيّدا لهذه الاتفاقية.

(١٦) كان السبب الذي يجعل أعضاء بارزين في إدارة الرئيس ريغان يعتقدون أن زيادة التدفّقات الرأسمالية اليابانية نحو الخارج سوف تؤدّي إلى ارتفاع قيمة الين كان لغزا محيّرا لمعظم الاقتصاديين.

(Peter Drucker) فقد كانت العلاقة الاقتصادية بين أمريكا واليابان أواسط ثمانينيات القرن العشرين علاقة غير عادية (*Wall Street Journal*, Oct. 11, 1985, p. 28). كان العنصر الأساس هو أن الولايات المتحدة كانت تقترض عملتها هي من اليابانيين، وكذلك من جهات أخرى. وكان حجم هذا الوضع ومغزاه حالة غير مسبوقة في التمويل الدّولي. "إذ لأول مرة تتمكن دولة مدينة من تحقيق مكاسب في حساب رأس المال وفي حساب المتاجرة الخاصّين بها على السواء بفضل خفض قيمة عملتها" (المرجع السابق). فمن خلال خفض قيمة الدّولار صادرت الولايات المتحدة عمليا وشطبت جزءا كبيرا من الديون المترتبة عليها، وربّما كان هبوط قيمة الدّولار ما بين شهري مارس ١٩٨٥ ومارس ١٩٨٦ قد أدّى في الحقيقة إلى خفض هذه الديون بنسبة تصل إلى الثلث. وفي الوقت نفسه أتاح خفض قيمة الدّولار للولايات المتحدة استعادة أسواق كانت قد خسرتها بسبب قيمة الدّولار المبالغ فيها بصورة مفرطة.

من خلال إعادة إقراضهم الدّولارات للأمريكيين كان اليابانيون يحافظون على أهم سوق لصادراتهم ويقطعون دابر البطالة داخل بلادهم؛ إذ كان ما يزيد على ١٠٪ من وظائف اليابانيين مرتبطا بالصادرات. وكان معدّل الطلب داخل البلاد متدنّيا بسبب الامتناع عن تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة عجز الميزانية الذي كان كبيرا أصلا. وخسارة السوق الأمريكية كانت ستنجم عنه آثار خطيرة على الصناعات الاستراتيجية وصناعات التكنولوجيا المتقدّمة. وقد كان الخاسرون الفعليون والمحتملون في هذا الشكل من السياسة المبنيّة على الربح هم على السواء المنتجون الأمريكيون، الذين يخسرون أسواقهم لمصلحة المصدّرين اليابانيين، والمدّخرون المقتصدون اليابانيون، الذين سيتلقّون دولارات مخفضة القيمة.

ورغم الفوائد التي تحقّقها هذه العلاقة التكافلية الأمريكية – اليابانية على المدى القصير فإن آفاقها طويلة المدى تنطوي على إشكالات. فمن غير المؤكد أن تتمكن الولايات المتحدة والبلدان المتقدّمة الأخرى من تحمل الضغوط التي سيسببها لها الفائض التجاري والرأسمالي الياباني الهائل. كانت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة قد انتقلتا قبل ذلك من وضع الدّولة المدينة إلى وضع الدّولة الدائنة عبر معدّل تراكم لرؤوس الأموال منخفض عموما، وعلى فترة امتدّت لعشرات السنين (هذا باستثناء الأثر الذي خلّفته الحرب العالمية الأولى على مركز الولايات المتحدة). يضاف إلى ذلك أنهما، كاقتصادين دائنين، أيضا مستوردان رئيسيان للصادرات الصناعية من الاقتصادات الأخرى. وبالمقابل كانت السرعة التي تحوّلت

بها اليابان من دولة مدينة إلى دولة دائنة، وحجم تدفقاتها الرأسمالية الضخمة نحو الخارج كانا أمرين يفوقان المعتاد، وهو ما فرض على الاقتصادات الأخرى تغييرات لا تقلّ سرعة وحجما. وفضلا عن ذلك، فإن بنية اقتصاد اليابان كمستورد للمواد الخام ومصدّر للمنتجات الصناعية قد أضافت عبئا جديدا يتّصل بالتوافق على كاهل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. فعلى الرغم من أن توافق الاقتصادات الصناعية الناجح مع الدور الاقتصادي الجديد لليابان على المستوى الدّولي سوف يعتمد في نهاية المطاف على العودة إلى تحقيق معدّل عال للنموّ الاقتصادي العالمي، فإن سرعة السير التي فرضتها خطوات اليابان الواسعة نحو الأمام فيما يخصّ مزاياها النسبية وبنية تجارتها سوف تبقى سببا للإجهاد الشديد مهما كانت الظروف.

واشتدّت المخاوف بصورة كبيرة، وخاصّة فميا يعرف بمنطقة "حزام الصدأ"[*] الأمريكية، من قوة اليابان التجارية والمالية المتعاظمة خلال ثمانينيات القرن العشرين. وشعر الأمريكيون بالقلق من حقيقة مفادها، كما قال أحد المختصّين باقتصاد الأعمال ساخرا، أنه "لم تعد سياراتنا وحدها هي التي تصنع في اليابان، ولكن معدّلات الفائدة أيضا، وعلى نحو يزداد يوما بعد يوم" (*Wall Street Journal*, Feb.24, 1986, p.1). هذا في حين لاحظ آخرون حقيقة مفادها أن قسما متزايدا من الأوراق المالية والعقارات وغير ذلك من الأصول المادّية الأمريكية قد أصبحت في أيدي اليابانيين أو غيرهم من الأجانب. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم ١٢ فبراير ١٩٨٦، وفي صفحتها د٢٤، عن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز قوله: "أعتقد أنه بوسع المرء أن يقول إنه إذا رضي العالم بأن يسمح لليابانيين بتقديم جزء كبير من المدّخرات بحيث ينتهي بهم الأمر وقد امتلكوا المزيد والمزيد، فلا بأس في ذلك. ولكن هذا ليس توجّه الولايات المتحدة على الأقل". وفات الوزير أن يضيف أن السّياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس ريغان هي التي أدّت إلى هذا الوضع المؤسف.

ومع ذلك، ورغم أن البعض عبّر عن القلق من واقع العجز التجاري وعجز الميزانية أواسط ثمانينيات القرن العشرين فقد كان هناك إجماع عام على التفاؤل في الولايات المتحدة. فقد كانت مؤشّرات سوق

(*) حزام الصدأ هو الاسم الذي يطلقه الأمريكيون على الولايات الشمالية الشرقية والولايات الغربية الوسطى التي تراجعت صناعاتها الثقيلة. (المترجم).

الأوراق المالية آخذة في الصعود، كما أعلنت إدارة الرئيس ريغان أنه تم القضاء على بلاء التضخّم. أما بالنسبة للمشكلة طويلة الأمد والمتمثلة في حجم الدين المتراكم والهائل لمصلحة اليابانيين وغيرهم من الدائنين في الخارج فقد تجلّى التعبير عن مشاعر التفاؤل في وجهة نظر أحد كبار المسؤولين السابقين الذي قال: "إننا ببساطة نعيد عقارب الساعة إلى الوراء"، أي أن الولايات المتحدة سوف تخفّض قيمة الدّولار وتحقّق فائضا تجاريا تستطيع بفضله تسديد الدين. وبحسب الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين مارتن فيلدشتاين (Martin Feldstein, 1986, p. 4) فإن الولايات المتحدة ستحتاج إلى فائض في ميزانها التجاري يقارب (١٠٠) مليار دولار سنويا، ولسنوات عدّة، كي تسدّد ديونها الخارجية المتراكمة.

وسوف يتسبّب مثل هذا التحوّل في الموقف التجاري الأمريكي بمشاكل كبيرة للدّول الأخرى. ذلك أن مثل هذا الانقلاب في التجارة العالمية سوف يستدعي بالضرورة خفضا كبيرا في قيمة الدّولار يرافقه ارتفاع في أسعار العملات الأخرى. وقد علمت التجارب السابقة كلا من اليابانيين ودول أوروبا الغربية أن يعارضوا بقوة أي ارتفاع في أسعار عملاتهم لما لذلك من عواقب على معدّلات البطالة المحلّية. ويتطلب الأمر على الأقل قدرا كبيرا من التعاون الدّولي حول سياسة الاقتصاد الكلّي إذا أردنا تجنب صراع تجاري مدمر على الأرباح. وقد تمت مناقشة آفاق مثل هذا التعاون في الفصل الختامي من هذا الكتاب.

وتكشف الفكرة القائلة إن السياسات يمكن أن توضع في مسار معاكس وإن عقارب الساعة يمكن أن تعاد إلى الوراء تكشف مدى ثقة الاقتصاديين وصناع القرار الأمريكيين الكبيرة بالمفهوم الليبرالي لحال التوازن في السوق. ففي عالم الاقتصاديين الأمريكيين النظري يمكن أن يصح تطبيق المعادلات في الاتجاهين؛ إذ يعتقد هؤلاء أنه بمجرّد تغيير إشارة أحد المتغيّرات من زائد إلى ناقص، أو من ناقص إلى زائد، أو تغيير سعر وكمية هذه المادّة أو تلك، فإن هذه الحركة التاريخية يمكن أن توضع في الاتجاه المعاكس. وبطريقة مشابهة يعتقد الكثيرون بأن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الدّولي نتيجة عجز الميزانية الذي تسبّبت به إدارة ريغان يمكن أن تعالج ببساطة من خلال تغيير سعر واحد فقط؛ هو سعر صرف الدّولار.

وتتجاهل هذه النظرة المفرطة في التفاؤل إلى المأزق الذي واجهته الولايات المتحدة أواخر ثمانينيات القرن العشرين، عددا من التغيّرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات العالمية الأخرى والتي سنناقشها بالتفصيل في الفصل التاسع. ويكفينا القول هنا إن استيراد مبالغ ضخمة من رؤوس

الأموال الأجنبية، وما استتبعه ذلك من زيادة في قيمة الدّولار، كانت له آثاره العميقة طويلة الأمد على الاقتصاد الأمريكي. أولا، تضرّر المركز التنافسي لقطاعات هامّة في الاقتصاد الأمريكي على نحو دائم، كما شوّهت بنية الاقتصاد برمّته (Emminger, 1985, p. 17). ثانيا، إن تسديد الديون الخارجية الهائلة ودفعات الفوائد المرتبطة بها سوف يمتص قسما كبيرا من موارد أمريكا المنتجة لسنوات عديدة قادمة، ومن شأن هذه النفقات أن تؤدّي إلى انخفاض كبير في مستوى المعيشة لفترة طويلة، حتى ولو تمّ تقليص النفقات الدفاعية بنسبة كبيرة. وثالثا، إن تفضيل الأمريكيين المكتسب حديثا للبضائع الأجنبية، وتوسيع الطاقات الانتاجية للدّول الأخرى، قد أجهزا على القسم الأعظم من صناعات كثيرة كانت الولايات المتحدة تتمتع فيها في يوم من الأيام بالميزة التنافسية؛ وسيتطلب الأمر قيام الولايات المتحدة بتطوير منتجات وصناعات جديدة إن أرادت أن تستعيد، ولو جزئيا، موقعها التنافسي السابق في أسواق العالم. وسوف تكون مهمّة وضع توجّهات التخلّي عن التصنيع في الاتجاه المعاكس مهمّة شاقّة وباهظة الكلفة(١٧).

اقتصاد نيشيبي (Nichibei) وآفاقه المستقبلية

The Nichibei Economy and Its Prospects

أدّى العجز النقدي الذي تسبّبت به إدارة ريغان والدورة الاقتصادية العالمية الناجمة عنه، كما هو موضح في الشكل ٢، أدّيا إلى تغيير جذري في الاقتصاد السياسي الدّولي. ومع هبوط الولايات المتحدة إلى مركز المدين الدّولي، ومع ما نجم عن ارتفاع قيمة الدّولار من تسارع عملية التخلي عن تصنيع الاقتصاد الأمريكي، استخدم اليابانيون فائض ميزان مدفوعاتهم الهائل في تمويل بناء "اقتصاد نيشيبي"؛ وهو الاقتصاد القائم على زيادة التكامل بين الاقتصادين الأمريكي والياباني. ورغم أن الاختراق الاقتصادي الياباني للاقتصاد الأمريكي بدأ قبل ذلك بمدة طويلة، فإن سياسات إدارة ريغان دفعت بهذا التغيير الهيكلي قدما إلى الأمام وزادت وتيرته. ذلك أن تكثيف الاستثمارات اليابانية في الاقتصاد الأمريكي، وتوسيع شبكة التحالفات

---

(١٧) يقدّم (Feldstein, 1986) تقييما صريحا للأضرار التي تعرض لها تكوين رؤوس الأموال والنواحي الأخرى للاقتصاد الأمريكي بسبب السياسات الاقتصادية لتلك الإدارة.

بين الشركات الأمريكية واليابانية، والتطوّرات المتصلة بذلك جعلت من اقتصاد نيشيبي العلاقة الاقتصادية الأساسية في العالم.

إن العواقب طويلة المدى لإيجاد اقتصاد نيشيبي وما ينطوي عليه بالنسبة للاقتصاد السياسي الدّولي هي أمور لا يمكن التنبؤ بها في هذه المرحلة. وعلى كل حال فإن هناك أسئلة كثيرة يمكن طرحها فيما يخص استقراره وتأثيره في الاقتصادات الأخرى، وخاصّة فيما يتعلق بالسؤال السياسي الأساسي حول من ستكون له السيطرة على من. وكما ردّ كينت كالدر (Kent Calder) بصورة مؤثرة بالقول إن مصالح قوية في كل من الولايات المتحدة واليابان تفضل استمرار وتعزيز الشراكة، لكن هناك أيضا أسبابا ذات شأن للشقاق والخلاف (Calder, 1985). فخلال ثمانينيات القرن العشرين كانت مجموعات قوية في كلا البلدين بحاجة بعضها إلى بعض. ولكن لم يتقرر بعد إلى متى ستستمر هذه العلاقة المفيدة للطرفين.

ورغم أن الاعتماد على التمويل الياباني وغيره من التمويل الخارجي على هذا النحو كان حيويا للاقتصاد الأمريكي وللمركز الدّولي للولايات المتحدة على المدى القصير، فإن استمرار ذلك على المدى الطويل سوف يزيد من ضعف الولايات المتحدة ويقوي اليابانيين. ولهذا تجد الولايات المتحدة نفسها محاصرة ضمن حلقة مفرغة. فهي من ناحية تحتاج إلى رأس المال الخارجي لتمويل العجز في ميزانيتها. لكن توفّر رأس المال الأجنبي يؤدّي من ناحية أخرى إلى ارتفاع قيمة الدّولار، وهذا ينقص القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي ويضعف قاعدته الصناعية. ثم إن الاقتصاد المضْعف يزيد بدوره من الحاجة إلى رأس المال الأجنبي، ليؤدّي نزيف دفعات الفوائد إلى مزيد من الضعف في قدرة الاقتصاد التنافسية. ويتجلى أكبر الأخطار في مثل هذه الحالة في أن قدرة الاقتصاد الأمريكي التنافسية وقاعدته الصناعية قد تتآكل إلى حدّ يتعذّر معه عكس مسار عملية التراجع الاقتصادي.

كما ثارت الشكوك أيضا على الجانب الياباني حول العلاقة الأمريكية-اليابانية الخاصّة، ويخشى كثيرون هناك من حركة ارتجاعية سياسية أمريكية مفاجئة. وقد بدأ عدد من الزعماء السياسيين والاقتصاديين بالتساؤل عما إذا كان في مصلحة اليابان على المدى الطويل تمويل الرخاء الأمريكي وتمويل قوة هيمنة دولية لها مصالحها التي تختلف عن مصالح اليابان. وقد عبّر تقرير صادر عن "معهد نومورا للأبحاث" (Nomura Research Institute) المعروف بنفوذه، عبّر عن الرأي القائل إن اليابان بوسعها أن تستفيد

بصورة أفضل من قوتها المكتسبة حديثا ومن دورها المستجد كمركز مالي. وفي معرض الإجابة عن سؤال عما ينبغي أن يكون عليه دور مركز طوكيو المالي الدّولي في المستقبل، حدّد التقرير أربعة أهداف هامة:

أولا، ينبغي أن تكون سوق طوكيو السوق الأساسية لعمليات التمويل والاستثمار بالين.

ثانيا، ينبغي أن تصبح طوكيو موقع تمويل هام للشركات متعدّدة الجنسيات والحكومات والمؤسّسات العابرة للحدود.

ثالثا، ينبغي أن تكون طوكيو مركزا للمعلومات المتعلقة بإدارة المحافظ الدّولية. **رابعا**، ينبغي أن تكون طوكيو المركز المالي الدّولي الأساسي لمنطقة غرب المحيط الهادئ بحيث تقوم بدور قناة لتوجيه الأموال التي يتم تبادلها على المستوى العالمي نحو الأسواق الإقليمية.

خامسا، ينبغي أن تكون طوكيو مصدرا يقدم أفكارا مبتكرة في الحقل المالي، ويساهم في توزيع المخصصات المالية على مستوى العالم بصورة فعالة" (Nomura Research Institute, 1976 b, p. 179) والخلاصة أن اليابان ينبغي أن تعزّز موقعها بصفتها القوّة المالية المهيمنة لأسرع مناطق العالم نموا، وألا تكتفي بمجرّد تقديم الدعم للهيمنة الأمريكية.

فإذا استمرّ أداء اليابان على ما كان عليه في الماضي لتصبح أحد المراكز المالية الرئيسية في العالم، فكيف ستستخدم القوّة التي تصاحب هذا الدور؟ وكيف ستكون علاقاتها مع المركزين الماليين الرئيسين الآخرين القائمين في لندن ونيويورك؟ وهل ستستمر اليابان في دعم الدّولار، أم أنها ستتحالف مع أوروبا الغربية؟ (Mc Rae, 1985, p. 18) وفي عصر تناقص فيه رأس المال في العالم هل سيستخدم اليابانيون مواردهم المالية ليتولّوا قيادة العالم الثالث المثقل بالديون، أم لتعزيز علاقاتهم مع الاقتصادات المتقدّمة الأخرى، أم، كما يلمح معهد نومورا للأبحاث، ليقتطعوا لأنفسهم مجال نفوذ اقتصادي في منطقة المحيط الهادئ؟ هل سيقومون بتمويل تنمية الصين أم سيبيريا السوفياتية؟ ومهما تكن القرارات التي سيتخذها اليابانيون بشأن استخدامهم لقوتهم المالية المتزايدة فستكون لهذه القرارات أهميتها بالنسبة لمستقبل النظام الاقتصادي والسياسي الدّولي.

قرّر اليابانيون أواسط الثمانينيات من القرن العشرين استخدام مواردهم المالية لدعم الولايات المتحدة. وجاء ذلك لأسباب تجارية من جهة، بهدف تأمين سوق للصادرات اليابانية، ولأسباب تتصل بجاذبية أسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة من جهة أخرى. ولكن على المدى الطويل نرى أن الاهتمامات والمصالح السياسية هي التي ستحدّد مدى استعداد اليابان للاستمرار في تقديم الدعم المالي للهيمنة والرخاء الأمريكيين. وتتجلّى إحدى المشاكل السياسية والنفسية في أن مثل هذه العلاقة من شأنها أن تحوّل القوّة العسكرية الأمريكية إلى قوة مرتزقة تدافع عن اليابان مقابل رأس المال الياباني. ومع ذلك فإن ضغوط الولايات المتحدة على اليابانيين كي يأخذوا على عاتقهم حصة أكبر من العبء الدفاعي قد قوبلت باستياء شديد من قبل اليابانيين(١٨). وما لم يتم إرساء العلاقات السياسية والأمنية الأوسع بين الحليفين على أساس أكثر ثباتا فلن يكون من المرجح أن تستمرّ الروابط التي تجمعهما إلى ما لا نهاية.

الخاتمة

ربّما كان التمويل الدّولي أكثر أوجه الاقتصاد السياسي الدّولي إثارة للخلاف وعرضة للانتقاد، بدءا من اتهام لينين لـ (تمويل النخبة) بأنّه سبب الإمبريالية والحرب العالمية وصولا إلى الانتقادات التي وجّهتها البلدان الأقل نموا خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى المصارف الدّولية والمساعدات الرسمية. لقد تسببت الأزمة التي واجهها النظام المالي العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين في انهيار الاقتصاد العالمي خلال "الكساد الكبير". وهاهي مشاكل ديون الدّول الأقلّ نموّا تعود مع نهاية القرن العشرين لتهدد العالم بأزمة مالية يمكن أن تؤدّي إلى انهيار الاقتصاد العالمي، وزيادة حدّة التوجّهات الاقتصادية القومية.

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب ثلاثة تطوارات تاريخية في النظام المالي العالمي. كان الأول ظهور سوق العملات الأوروبية القابلة للتحويل، الأمر الذي أضعف سيطرة السياسة الدّولية على النظام المالي. وكان الثاني ظهور أزمة الديون العالمية بصورة مفاجئة أوائل ثمانينيات القرن العشرين، والمساعي التي بذلت

(١٨) بوسع المرء في الحقيقة أن يردّ بالقول إن شراء اليابانيين للأوراق المالية الحكومية الأمريكية يرقى إلى مستوى المشاركة في تحمل العبء. ويبدو أن شكاوى الأمريكيين في هذا الصدد قد تراجعت بعد إبرام اتفاقية الين – الدّولار في شهر مايو من عام ١٩٨٤. وسواء أكانت هناك صلة واضحة لذلك أم لا، فإن العلاقات الأمنية والمالية بين هذين الحليفين وثيقة الروابط.

لإعادة ترسيخ نفوذ صندوق النقد الدّولي. أما الثالث فكان انتقال الولايات المتحدة السريع والمفاجئ إلى موضع دولة مدينة، وتحول اليابان إلى موضع القوّة المالية الرئيسية. وقد أدّى هذا التطوّر الأخير إلى تغيّر في طبيعة النظام المالي، بل والسياسي، الدّولي. وتثير هذه التطوّرات قضايا عويصة تتصل بالاستقرار المستقبلي والعواقب السياسية للنظام المالي الدّولي.

لقد أصبحت مهمّة إدارة النظام المالي الدّولي عموما، ومشكلة الديون خصوصا، أكثر تعقيدا بكثير مما كانت عليه في الماضي. (Kahler, 1985, p.p.361-362). إذ في ظلّ فلسفة عدم التدخّل التي سادت في الماضي، كانت حالات التخلّف عن الدفع والتسويات تعتبر جزءا طبيعيا من نظام السوق مهما اشتدّت المعاناة التي تسببها. هذا في حين أن هناك اليوم في البلدان الدائنة والمدينة على السواء مجموعات أكبر عددا وقوة من الناخبين والمؤيدين قادرة على الوقوف في وجه التسويات. وقليلون هم أولئك الذين يميلون إلى ترك مسألة حلّ المشكلة للسوق، وبالتالي فإن القضايا المالية لا تلبث أن تسيّس.

وكما أشارت جوان غووا (Joanne Gowa) فإن الولايات المتحدة لم تعد مهتمّة بالاضطلاع "بمسؤولياتها" كقوة مهيمنة ما لم يمس ذلك مصالحها الحيوية المباشرة (Gowa, 1983). وقد تخلت الولايات المتحدة عموما عن دورها في إدارة النظام النقدي الدّولي، ولم تستجب إدارة ريغان لأزمة الدين إلا عندما تعرض استقرار النظام المصرفي الأمريكي للخطر. ورغم استمرارها في لعب دور قاطرة النمو بالنسبة لبقية العالم فإن الولايات المتحدة قد أضحت عبئا على كاهل النظام.

ولعلّ أكبر لغز في حقل التمويل الدّولي يحيط بالعواقب التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد العالمي نتيجة تحوّل مركز الولايات المتحدة والدّولار في النظام الدّولي. ومع مضي الوقت فإن آثار هذا التغيّر في المركز، وكذلك آثار ضعف الدّولار، سوف تبدّل بالتأكيد من تصوّرات أمريكا لمصالحها وعلاقاتها مع البلدان الأخرى. فالولايات المتحدة كدولة مدينة لا بدّ لها بالضرورة من تحقيق فائض في التصدير كي تموّل ومن ثم تسدّد ديونها، ولكن لا يسع المرء إلا أن يتساءل ما الذي ستصدّره أمريكا وإلى من، خاصّة على ضوء استراتيجيات النموّ الهادفة للربح والموجهة نحو التصدير التي اعتمدتها بلدان كثيرة أخرى. ذلك أنه في عالم مؤلّف من المجموعة الأوروبية التي تزداد انغلاقا، واليابان التي تتسم بكون نزعتها الطبيعية لاستيراد البضائع المصنّعة ضعيفة جدا وبوجود حواجز عالية فيها أمام دخول منتجات زراعية أمريكية كثيرة، في عالم

كهذا ليس من الواضح أين ستجد الولايات المتحدة أسواقا للتصدير. فقد تباطأت التجارة الأمريكية مع الدّول الأقل نموا، والتي توسّعت بسرعة خلال سبعينيات القرن العشرين، إثر ظهور أزمة الديون؛ في حين فرضت قيود على التجارة مع دول الكتلة السوفياتية لأسباب سياسية. وبينما تتكيف الولايات المتحدة مع دورها الجديد كدولة مدينة، فإن علاقاتها مع هذه الدّول ومع غيرها من العناصر الاقتصادية الفاعلة لا يمكن إلا أن تتغيّر بالتأكيد.

لقد أدّى سوء إدارة أمريكا لشؤونها الداخلية الخاصّة وللنظام المالي العالمي إلى انتقال قسط كبير من مسؤوليات القوّة المالية المهيمنة إلى عاتق اليابانيين. وقد كانت القوّة المالية القيادية في العالم تتولى تاريخيا مسؤوليتين رئيستين هما: توزيع مخصّصات رأس المال على المناطق والصناعات التي ستستخدمه على النحو الأكثر فعالية، والقيام بمهمّة "مقرض الملاذ الأخير" بحيث تقي النظام أزمة مالية. وقد أحسنت بريطانيا العظمى أداء هذا الدور خلال القرن التاسع عشر، وكذلك فعلت الولايات المتحدة لبعض الوقت خلال القرن العشرين. والآن جاء دور اليابان في موضع القيادة المالية. ولسوف يعتمد مستقبل الاقتصاد الدّولي المتحوّل هذا على ما إذا كانت اليابان سوف تتولى هذا الدور و تؤدّيه بمهارة أم لا.

الفصل التاسع

تحوّل الاقتصاد السياسي العالمي

The Transformation of the Global Political Economy

كان العصر الاقتصادي الممتد ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وثمانينيات القرن العشرين أحد أبرز العصور في التاريخ البشري. فبعد فترة إعادة البناء التي شهدها عقد الخمسينيات كان هناك معدّل نمو اقتصادي غير مسبوق خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات. وتضاعف الناتج القومي في العالم ثلاث مرات على مدى الفترة التي امتدت حوالي أربعين عاما. وازدادت أهمية الترابط الاقتصادي الدّولي في حقول التجارة والعلاقات النقدية والاستثمار الخارجي بمعدّل لم نشهده من قبل، ما أدّى إلى ظهور تكهنات ونظريات حول العواقب المحتملة لهذه التطوّرات على المدى الطويل. وتبنى الليبراليون مقالة مفادها أن البشرية آخذة في الاندماج في اقتصاد سوقي عالمي تفقد فيه الدّولة والحدود الوطنية أهميتها الاقتصادية والسياسية.

وما ان حل منتصف ثمانينيات القرن العشرين حتى كان حلم الليبراليين هذا بقيام اقتصاد عالمي آخذ في الاتساع تنظّمه سوق تحكمها قوانينها الذّاتية قد تحطم. إذ كانت الظاهرة المستجدة التي عرفت بالركود والتضخّم (stagflation) – وهي مزيج من معدّل نموّ منخفض وبطالة متفشّية ومعدّل تضخّم مؤلّف من مرتبتين– كانت قد حلّت في السبعينيات محل النموّ الاقتصادي السريع والمستقر. وتبع ذلك انخفاض كبير في معدّل النموّ الاقتصادي العالمي خلال ثمانينيات القرن العشرين. وكانت الانجازات التي حقّقتها جولات متتالية لتحرير التجارة قد أخذت تتآكل بسبب انتشار الحواجز غير المتصلة بالتعريفات وكذلك بسبب أشكال شتى من السياسات الاقتصادية الحمائية، كما كان النظام النقدي الدّولي في حالة من الفوضى، بينما تعرض استقرار البنية المالية العالمية لمخاطر مشاكل الدين الهائلة التي كانت الاقتصادات الأقلّ نموّا تواجهها. وهكذا بدأ الترابط الاقتصادي الدّولي تراجعه المستمر على جبهات كثيرة.

وقد شغلت جهود فهم وتفسير هذا الانقلاب الذي لا يصدق لتوجّهات المصائر الاقتصادية العالمية وما ينطوي عليه ذلك بالنسبة لمستقبل الاقتصاد السياسي الدّولي، شغلت أذهان العلماء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال، والمسؤولين الحكوميين. ورغم كثرة النظريات والتفسيرات المتعارضة التي غطت مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي بدءا من المنظّرين أصحاب التوقّعات العقلانية على اليمين وانتهاءا بالماركسيين على اليسار فإن المراقبين توزّعوا بصورة أساسية على أسلوبين للتحليل؛ وهما الموقف التأزّمي والموقف البنيوي. ورغم أن المحللين الذين يمكن أن يصنّفوا ضمن أصحاب هذا الموقف أو ذلك بصورة مطلقة هم قلّة، فإن بالإمكان التمييز بين مجموعتين متباينتين.

الموقف التأزّمي يقول إن الاقتصاد العالمي تلقى ضربات عنيفة ناتجة عن سلسلة من الصدمات خارجية المنشأ، وعن إدارة اقتصادية غير مسؤولة (منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٧). (OECD) وتشمل هذه التطوّرات الخارجية الكارثيّة الأثر التضخّمي لحرب فيتنام، والزيادتين الضخمتين في أسعار النفط (١٩٧٣– ١٩٧٤ و١٩٧٩– ١٩٨٠)، والعجز في الميزانية الأمريكية. ورغم أن أنصار هذه المدرسة في التفكير يقرّون بأن بروز عدد من التوجهات القرنية (التي تحدث مرّة كل قرن) أو طويلة المدى، مثل تعاظم دور الدّولة في الاقتصاد، وتراجع نموّ الانتاجية في اقتصادات كثيرة، من شأنه أن يعيق الأنشطة الاقتصادية فإنهم بالمقابل يقولون إن سوء الحظ أو إخفاق السياسات كانت لهما أهمية كبرى في تفسير سوء أداء الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد عام ١٩٧٣، وأنه يمكن إصلاح حاله وإعادته إلى مسار النموّ الاقتصادي المستقر وغير التضخّمي من خلال سياسات أكثر تنوّرا ووعيا. عندها تبدأ من جديد مسيرة زيادة الترابط الاقتصادي.

وعلى النقيض من هذه النظرة المعتدلة بعض الشيء يرى أصحاب الموقف البنيوي أن تغيّرات سياسية واقتصادية وتكنولوجية هامّة عديدة قد بدّلت بنية وطريقة عمل الاقتصاد الدّولي. ويقال إن هذه التطوّرات، التي تتراوح ما بين التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي والتغيّرات الكبيرة التي طرأت على ظروف العرض والطلب، يقال إنها تسبّبت في تحوّل جذري في سمات الاقتصاد العالمي. ومن عواقب هذه التغيّرات الهيكليّة أنه سوف يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، العودة إلى مستويات النموّ

الاقتصادي المرتفعة والترابط العالمي اللذين شهدناهما في الماضي ما لم نتمكّن من إيجاد ترتيبات جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي.

وكما هو الحال في معظم المناظرات من هذا القبيل فإن لكلّ من هذين الموقفين مزاياه الخاصّة. فمن جهةٍ من المؤكد ان تضافر الأحداث سيئة الطالع مع السياسات المتهورة خلال سبعينيات القرن العشرين أدّى بالفعل إلى جعل الاقتصاد العالمي ينحرف عن مساره السليم بصورة حادّة، ولسوف يكون من الحمق فعلا الإيحاء بأن الخيارات السياسية السليمة لا يمكنها أن تعيده إلى مساره من جديد. ومن جهة أخرى سيكون من العبث تجاهل التغيّرات الهيكليّة العميقة التي كانت قد طرأت بحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين، والتي من شأنها أن تجعل هذه المهمّة عسيرة على نحو استثنائي. ولكي يستوعب المرء مغزى هذه التطوّرات بالنسبة للاقتصاد السياسي الدّولي لا بد له من البدء بدراسة الأسباب الأساسية للنجاح المتميّز الذي حقّقه اقتصاد ما بعد الحرب، وكيفية تأثر هذه الأسباب بالتغيّرات الهيكليّة. وبهذه الطريقة فقط يمكن وضع منظور لهذه القضايا وإدراك كيف أن مجموعة من العوامل التأزميّة والهيكليّة قد أفرزت المشكلة الاقتصادية العالمية.

التغيّرات البنيوية في الاقتصاد السياسي الدّولي

Structural Changes in the International Political Economy

يمكن أن تعزى أسباب الأداء غير العادي للاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب لثلاث سمات رئيسة. الأولى البيئة السياسية المواتية، والثانية وجود عوامل عرض مجدية، والثالثة هي زيادة الطلب. كانت هذه التغيّرات البنيوية، في الحقيقة، هي التي جعلت السياسة الاقتصادية ناجحة إلى هذا الحد. وللسبب نفسه أدّت التغيّرات التي طرأت على هذه الظروف البنيوية اعتبارا من سبعينيات القرن العشرين أدّت إلى تعقيد المهمّة السياسية الهادفة إلى التغلب على مشاكل الاقتصاد السياسي العالمي المعاصرة.

صعود وانحدار الهيمنة الأمريكية

The Rise and Decline of American Hegemony

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بصفتها القوّة الاقتصادية والعسكرية المسيطرة أو المهيمنة في النظام الدّولي. وكان تدمير الاقتصادات الصناعية الأخرى خلال الحرب أحد أسباب صعود أمريكا إلى هذا الموضع الرفيع الذي لا ينافسها عليه أحد. ومن هذا المنظور كانت الطبيعة الآمرة والناهية للقيادة الأمريكية في السنوات الأولى بعد الحرب طبيعة "غير عادية"، ومقدر لها أن تتراجع يوما ما مع استعادة الاقتصادات الأخرى لعافيتها. لكن هذا الوضع المصطنع تسبّب في انتشار آمال اقتصادية زائفة وكبيرة على نحو غير طبيعي في أوساط الشعب الأمريكي استمرت رائجة حتى ثمانينيات القرن العشرين، وجعلت التكيّف مع الانحدار الاقتصادي والسياسي أمرا بالغ الصعوبة. كما أن هذه الآمال شجعت الولايات المتحدة على أن تأخذ على عاتقها التزامات دولية، الأمر الذي ثبّط همّة حلفائها عن تقديم مساهمات مناسبة للحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي الدّولي، وهي التزامات كانت تتجاوز قدراتها على المدى الطويل[١].

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الولايات المتحدة ملتزمة بإحياء الاقتصاد الليبرالي الدّولي وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. وبالتالي فإن الروابط السياسية والأمنية بين الولايات المتحدة وحلفائها الأساسيين في أوروبا الغربية واليابان وفّرت الإطار السياسي الذي تمكن اقتصاد السوق الليبرالي العالمي من العمل من خلاله بسهولة نسبية. ومن أجل المحافظة على تماسك هذا التحالف كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها على السواء مستعدين بصورة عامّة للتغاضي عن مصالحهم الضيقة قصيرة المدى في سبيل خير الجميع.

وفرت زعامّة أمريكا وإطار هذا التحالف أساسا راسخا وآمنا لتنمية العلاقات الاقتصادية العالمية. ولأول مرة على الإطلاق كانت كل الاقتصادات الرأسمالية حلفاء سياسيين. وأدّت المبادرات الأمريكية في حقل

(١) في الفصل الأول من كتاب (Oye, Lieber, and Rothchild, 1983) تقييم ممتاز لهذه التكاليف.

التجارة إلى جولات متتابعة لتحرير التعريفات. وقام الدّولار مقام أساس للنظام النقدي الدّولي، في حين سهّلت المساعدات الخارجية والاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا، والتي وردت من أمريكا، سهلت عملية التطوير السريعة للاقتصادات المتقدّمة، وكذلك لاقتصادات معيّنة أقلّ نموّا. ومهما يكن من أمر، ربّما تكون أكبر مساهمة قدمتها أمريكا لمسيرة إحياء وإنجاح الاقتصاد الليبرالي الدّولي هي مساهمة سياسية ونفسية. فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها عبء الدفاع عن الديمقراطيات الصناعية بحيث مكّنت الأوروبيين الغربيين، وكذلك اليابانيين بصورة خاصّة، من تركيز جهودهم ومواردهم على التنمية الاقتصادية. ووفرت الهيمنة الأمريكية بيئة مواتية أطلقت قوى العرض والطلب من خلالها عصرا من النموّ الذي لم يسبق له مثيل، وكذلك اقتصادا دوليا منفتحا بشكل متزايد.

وعلى عكس مفهوم السلام البريطاني الذي امتدّ قرنا كاملا فإن عصر الهيمنة الأمريكية لم يستمر لأكثر من بضعة عقود. وبدأ أفوله مع الانتقال إلى ما سيصبح سياسات كينيزية مفرطة، ومع التصعيد الذي شهدته الحرب الفيتنامية في ستّينيات القرن العشرين. وبحلول أواسط ثمانينيات ذلك القرن أضحى الدليل على التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي جليا (Ilgen, 1985). إذ في أوائل خمسينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة، التي كان يقطنها ستة بالمائة من مجموع سكان العالم، مصدر ما نسبته أربعون بالمائة تقريبا من إجمالي الناتج العالمي؛ ولكن بحلول عام ١٩٨٠ كانت حصّة الولايات المتحدة كانت انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى ما يعادل اثنين وعشرين بالمائة تقريبا (Oye and Gilpin, 1986, p. 14). وفي حين أنتجت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثلاثين بالمائة من صادرات العالم المصنّعة فإن حصتها كانت قد انخفضت بحلول عام ١٩٨٦ إلى ما لا يزيد على ثلاثة عشرة بالمائة. أما الانتاجية الأمريكية والتي بقيت تتقدّم مثيلاتها في بقية دول العالم لمدة عقود، فقد تراجعت بصورة حادة من معدّل نمو قدره ٣٪ سنويا في في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إلى معدّل منخفض على نحو لايصدق قدره ٨ , ٠٪ سنويا خلال سبعينيات القرن العشرين (Sawhill and Stone, 1984, p. 73). ومع تخلف انتاجية أمريكا وراء انتاجية الاقتصادات المتقدّمة الأخرى، وخاصّة اقتصادات اليابان وألمانيا الغربية والدّول المصنّعة حديثا، أصبح اقتصادها أقل قدرة على المنافسة. وانخفض مستوى المعيشة في أمريكا انخفاضا كبيرا من جرّاء ذلك. كانت الولايات المتحدة تتخلف عن الآخرين من حيث التشكيل الرأسمالي،

والتقدّم التكنولوجي، ونوعية اليد العاملة (أي رأس المال البشري)، وذلك ضمن ميدان يزداد اتّساعا من المتنافسين الصناعيين. وحتى من جهة المواد الخام، التي كانت على مدى تاريخها مصدر قوّة تنافسية أمريكية، كان الاكتفاء الذّاتي الأمريكي منها يتناقص باستمرار (Rosenberg, 1977). ولم تحتفظ الولايات المتحدة بشيء من نقاط القوّة التي كانت في السابق تتفوّق فيها على الجميع باستثناء ما يخصّ الزراعة وصناعات تقنية متقدّمة معيّنة. (Maddison, 1982, p. 41)وبحلول أواسط الثمانينيات كان مركز الولايات المتحدة قد تراجع في كلّ مستوى آخر من مستويات القوّة الاقتصادية تراجعا كبيرا(٢).

وقعت الأحداث التي تدلّ على التحوّل في مركز الاقتصاد الأمريكي على المستوى العالمي لأول مرّة عام ١٩٧٣. فخلال تلك الفترة فقدت الولايات المتحدة التحكّم أولا بالنظام النقدي العالمي إثر انهيار بريتون وودز والتحوّل إلى المعدّلات المرنة، وثانيا بسوق الطاقة العالمي. وفي حين كان العمل الحاسم في الحالة الأولى هو رفض ألمانيا الغربية الاستمرار في دعم الدّولار الذي كان يواجه المتاعب، وقرارها تولي مهام قيادية نقدية أكبر في المجموعة الأوروبية، فإن العمل الحاسم في الحالة الثانية جاء من طرف منظّمة "أوبك". وهكذا، وللمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انكمش الرخاء الاقتصادي وسياسة الاقتصاد الكلّي الأمريكيان، وبصورة جذرية، بسبب أعمال قامت بها حكومات أجنبية.

وبحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين كان المركز القيادي المهيمن الذي احتلته أمريكا، والبيئة السياسية المواتية التي وفّرها ذلك الاقتصاد العالمي الليبرالي، قد تآكلا إلى حد بعيد. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة بقيت القوّة الاقتصادية والعسكرية المسيطرة فإن تراجعها النسبي ترك آثارا عميقة في الدور الذي كان باستطاعتها أن تلعبه، أو أنها ستلعبه، في الاقتصاد الدّولي، وكذلك في علاقاتها مع الاقتصادات الأخرى. وتركت مشاكل في الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والمال والديون دون حلول. ومع انحسار

---

(٢) أواسط ثمانينيات القرن العشرين أنكر عدد من الكتاب وجود أي تراجع في قوة الولايات المتحدة. ورغم أن هذا كان صحيحا بالمعايير المطلقة فإن التراجع كان أمرا غير قابل للرد أو الشك بالمعايير النسبية. وبدا أن هؤلاء الكتاب كانوا يقولون إن النفوذ الأمريكي كان لا يزال أقوى من اللازم، وإنه في تقديرهم يضر ببقية دول العالم.

قوة الولايات المتحدة أضحت سياساتها أكثر تركيزا على الذّات، وأدّت إلى زيادة حالات الصراع بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى.

وبدءا بحرب فيتنام مرورا بولاية الرئيس ريغان كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أقرب إلى "القوّة المهيمنة الضارية"، ولو على حدّ تعبير جون كونيبير (John Conybeare, 1985)، الأقلّ استعدادا لإخضاع مصالحها الخاصّة لمصالح حلفائها، وهي بدلا من ذلك، أخذت تميل أكثر فأكثر إلى استغلال مركزها المهيمن لمصلحة غاياتها الخاصّة ضيقة الحدود. وتحولت السياسة الاقتصادية الأمريكية، في نظر كثير من غير الأمريكيين، من الإهمال الحميد إلى الإهمال الخبيث. وقوبل استغلال أمريكا لمركزها الاقتصادي المسيطر باستياء متزايد من قبل شركائها الاقتصاديين، ومع ذلك فإن هؤلاء الشركاء أنفسهم كانوا غير قادرين أو غير راغبين بتولّي حصّة أكبر من مسؤوليات إدارة النظام، وكانوا يسعون وراء أهدافهم القومية ضيّقة الحدود.

وزادت السياسات التي اتبعتها إدارة ريغان من سرعة تدهور المركز الاقتصادي للولايات المتحدة على المدى الطويل. ورغم تشديد إدارة ريغان على الاقتصاد الذي يتناول جانب العرض وعلى رفع معدّل المدّخرات الوطنية والاستثمار المحلّي، فإن كلا العنصرين شهدا تراجعا حادّا على مدى ولاية هذه الإدارة، في حين وصلت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي إلى مستوى مقلق غير مسبوق[٣]. ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ أدّت ضرورات تمويل عجز الميزانية السنوي البالغ ٢٠٠ مليار دولار أو أكثر إلى هبوط معدّل المدخرات الأمريكية بما يقارب (١٧) إلى (١٢) بالمائة، وخلال الفترة نفسها سجل معدّل المدخرات الشخصية انخفاضا قياسيا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ليصل إلى (٤) بالمائة، بل وفي بعض الأحيان إلى ما دون ذلك. (وبالمقابل بقي معدّل المدّخرات اليابانية أقرب إلى ٢٠ بالمائة، ووفقا لبعض التقديرات فإنه وصل حتى ٣٠ بالمائة). وقد تمّت موازنة هذا الانخفاض في المدخرات الوطنية، والبالغ حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنويا، من خلال خفض الاستثمار المحلّي، والاقتراض الخارجي.

(٣) رغم أن هذه النسبة لم ترتفع إلى المستويات التي وصلت إليها في بعض المجتمعات الأخرى، فقد كانت لها دلالة أكبر نظرا لأهمية وحجم الاقتصاد الأمريكي في العالم.

كما أن عجز الميزانية كان يعني هبوطا كبيرا في التراكم الرأسمالي (Feldstein, 1986, p. 2- 3). فهو من خلال امتصاصه لأكثر من نصف إجمالي المدّخرات الوطنية أدّى إلى رفع أسعار الفائدة وحال دون دخول الاستثمارات المحلّية؛ إذ إن خفض معدّل تراكم رؤوس الأموال من حوالي (١٧,٥) بالمائة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٧٩ إلى (١٦,٢) بالمائة عام ١٩٨٥. أما أثر هذا الانخفاض في تراكم رؤوس الأموال الخاصّة على المدى البعيد، والبالغ ١,٦ تريليون دولار، فكان "خسارة ١٦٠ مليار دولار سنويا وإلى الأبد" (المصدر السابق ص٣). وتمثّلت عواقب هذا التراكم المنخفض في نموّ أدنى للانتاجية، وفي تسارع خطى تراجع تصنيع الاقتصاد الأمريكي، وفي مستوى معيشة سيكون أدنى بصورة كبيرة مستقبلا. ومن خلال دفع ضرائب أدنى خلال ثمانينيات القرن العشرين، والاقتراض من الخارج استهلك الأمريكيون أكثر من السابق، لكنّهم سيضطرون إلى دفع الحساب على شكل ارتفاع في الضرائب، وعودة للتضخّم، أو من خلال الأمرين معا، وهذا هو الاحتمال الأقرب.

وخلافا لنظرية جانب العرض التي اعتمدتها إدارة ريغان فقد استجاب أفراد الشعب الأمريكي للتخفيض الضريبي بزيادة الانغماس في الديون بدل زيادة مدّخراتهم. وترافق الانتعاش الاقتصادي بتراكم الدين الخاص والعام والخارجي، بل إن هذا الدين كان في الواقع قوة دافعة لهذا الانتعاش. إذ ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ تضاعف تقريبا إجمالي الدين غير المسدّد من ٤,٣ تريليون إلى ٨,٢ تريليون دولار، وخلال عام ١٩٨٥ ازداد بنسبة (١٥) بالمائة عمّا كان عليه عام ١٩٨٤، هذا في حين لم يرتفع الناتج القومي الإجمالي بأكثر من ٢,٣ بالمائة (*The New York Times*, April 30, 1986, p. D2) وقد رسم ليونارد سيلك (Leonard Silk) هذه الحالة بعبارات مثيرة قائلا:

"ازداد إجمالي الدين غير المسدّد في الولايات المتحدة بأكثر من الضعف خلال السنوات السبع الماضية، إذ ارتفع من (٣,٣) تريليون دولار نهاية عام ١٩٧٧ إلى (٧,١) تريليون دولار نهاية عام ١٩٨٤. وبينما كان الدين الفيدرالي يتزايد بمبلغ ٧٥٤ مليار دولار خلال تلك الفترة كان الدين الخاص يتّجه صعودا بزيادة قدرها (٢,٣) تريليون دولار. وخلال فترة السنتين الماضيتين وحدها ازداد إجمالي الدين غير المسدد بحوالي (١,٥) تريليون دولار. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٨٤ كان إجمالي الدين العام والخاص يزداد بمعدّل سنوي قدره تريليون دولار أمريكي، وذلك للمرة الأولى في التاريخ. وخلال العام الماضي اقترضت

الحكومة الفيدرالية مبلغ (١٩٨,٨) مليار دولار لتمويل عجزها، في حين أضاف قطاع الأعمال الخاص والعائلات مبلغ (٥٣٥) مليار دولار إلى ديونهما (*The New York Times*, Sep. 4, 1985, p.D2).

خلال السنوات الخمس الأولى من ولاية إدارة الرئيس ريغان اقترب الدين القومي من مستوى (٢) تريليون دولار (*The New York Times*, Sep 22, 1985, p.E5). وبحلول عام ١٩٩٠ قد يصل إلى ما يقارب (٢,٣) تريليون أو ما يعادل (٤٠) بالمائة من الناتج القومي الإجمالي، ولو اعتمدنا معدّلات الفائدة السائدة عام ١٩٨٦، فإن مدفوعات الفوائد ستكون قد ازدادت بمقدار (٢٠٠) مليار دولار، وبحلول ١٩٩٠ من شأنها أن تستحوذ على (٤٠) بالمائة من ضرائب الدخل الشخصي (Feldstein, 1986, p. 2). وكانت الولايات المتحدة بذلك ترهن مستقبلها إلى درجة لم يعرفها تاريخ العالم من قبل. وبلغ مستوى الدين الخاص والعام والخارجي الذي يدين به الشعب الأمريكي، ونفقات خدمة هذا الدين، وبكلمات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، "مستوى غير مسبوق" يهدّد الاستقرار النقدي للولايات المتحدة وبقية العالم (Corrigan, 1985). وكما سبق أن حدث في حال دول أخرى كانت في طور الانحدار في الماضي، فإن الولايات المتحدة كانت قد أطلقت العنان لنفسها لجهة الإفراط في الاستهلاك وقصور الاستثمارات لمدة أطول من اللازم.

وبما أن المدّخرات الوطنية، بالإضافة إلى المواد الخام والتكنولوجيا والمهارات البشرية، تشكّل الموارد المنتجة لأي اقتصاد فإن احتمالات مواجهة عواقب سلبية طويلة المدى لهذا الإسراف من جانب الشعب الأمريكي أصبحت تثير القلق. فقد كان الأمريكيون يستهلكون مصدر ثروتهم القومية وكذلك مصادر ثروات مجتمعات أخرى أيضا، بدلا من وضعها في استثمارات منتجة. وبدأ الاقتصاديون يشعرون بالقلق من أن دفعات الفوائد التي تسدد للجهات الدائنة سوف تقحم الولايات المتحدة في حلقة مفرغة لن يكون بإمكانها الخلاص منها بسهولة؛ ذلك أنها مثل الكثير من البلدان الأقلّ نموّا ستضطر للغوص أبعد من أي وقت مضى في الديون بغية خدمة دفعات الفوائد المتراكمة. فإذا كان معنى ذلك أن تزيد دفعات الفوائد المستحقّة للجهات الخارجية في نهاية المطاف عن إيرادات الصادرات وغيرها من الإيرادات الخارجية فسوف يصبح من الضروري اقتراض المزيد لتمويل خدمة الدين، وسوف يصعب على الولايات المتحدة بالفعل أن توقف مسار انحدارها الاقتصادي والسياسي.

خلال فترة العقود الأخيرة من القرن العشرين وجدت الولايات المتحدة نفسها محاصرة ما بين التزاماتها الكثيرة من جهة وقوتها المتراجعة من جهة أخرى، وهو وضع تقليدي تواجهه أي قوة مهيمنة يميل نجمها إلى الأفول (Gilpin, 1981, p. 187). ومع توسّع القوّة العسكرية السوفياتية كانت الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها نفقات متزايدة بهدف المحافظة على مركزها السياسي والعسكري المهيمن، كما كان ظهور منافسين صناعيين جدد، وخسارة الاحتكارات الاقتصادية السابقة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والزراعة في الوقت نفسه قد أضعفا قدرة الولايات المتحدة على تمويل هيمنتها. ومع تراجع معدّل النمو الاقتصادي وانخفاض معدّل الادّخارات الوطنية كانت الولايات المتحدة تعيش، وتدافع عن التزامات، بما يتجاوز مواردها إلى حدّ بعيد. ولكي توازن الولايات المتحدة ما بين التزاماتها وقوتها فإنها ستضطر يوما ما إلى إجراء مزيد من التخفيضات في التزاماتها عبر البحار، أو خفض مستوى معيشة الأمريكيين، أو تقليل الاستثمار الداخلي المنتج حتى إلى أبعد مما فعلت سابقا. وفي غضون ذلك، كانت الهيمنة الأمريكية مهددة باحتمال مواجهة أزمة نقدية مدمّرة (Hace, 1981).

تمكّنت الولايات المتحدة لبعض الوقت من التستّر على انحدارها وتأجيل خياراتها الصعبة وذلك من خلال استغلال مركزها الاقتصادي المهيمن. فخلال حرب فيتنام واجهت إدارة الرئيس جونسون التحدّي بطباعة الدّولارات وإغراق العالم بالسيولة الفائضة؛ وقد فعلت إدارة الرئيس نيكسون الشيء نفسه بغية تحفيز الاقتصاد وبالتالي ضمان إعادة انتخاب الرئيس. وكانت نتيجة هذه التجاوزات التضخّم الكبير الذي قضى أخيرا على نظام بريتون وودز. وفي ثمانينيات القرن العشرين قامت إدارة الرئيس ريغان بتمويل البنية العسكرية الضخمة التي أقامتها، والانتعاش الاقتصادي اللافت للاقتصاد الأمريكي، من خلال الاقتراض من الخارج، وخاصّة المساعدة المالية من اليابانيين. وكان أكثر المتحمسين لاقتصاد العرض هم وحدهم الذين كانوا يعتقدون أن هذه الهيمنة، وهذا الرخاء الاقتصادي، اللذين تموّلهما الديون، يمكن أن يستمرّا إلى ما لا نهاية. فقد مكّن الدور الدّولي للدّولار الولايات المتحدة من تمويل عجزها التجاري الضخم ومركزها العالمي من خلال اللجوء إلى رهن مستقبلها. وسوف يحلّ يوم الحساب في نهاية المطاف عندما يطالب مقرضو أمريكا بالتسديد.

إن الدّين المتراكم على كاهل الولايات المتحدة لا يتسبب بأية مشاكل شريطة أن يبقى دائنوها على ثقتهم بقدرتها واستعدادها للتسديد في نهاية المطاف. على أنه إذا ما أصبح دائنو أمريكا الخارجيون أقلّ استعدادا بكثير لتمويل العجز في ميزانية أمريكا، وكذلك مستورداتها المفرطة ومركزها الدّولي فعندها سوف تواجه الولايات المتحدة خيارات قاسية عدّة، أو مجموعات مركبة منها (Dorbnik, 1985). وأحد هذه الخيارات هو العمل على خفض قيمة الدّولار بنسبة كبيرة بهدف تأمين فائض تصدير وتسديد الديون، وسوف نناقش الصعوبات التي تحيط بهذا الحل لاحقا. وهناك مقاربة أخرى تتمثّل في رفع معدّل الفائدة لجذب رأسمال إضافي كاف لتمويل عجز الميزانية، وسيؤدّي ذلك إلى هبوط كبير في الاستثمارات المحلّية، ويلقي على عاتق الاقتصاد الأمريكي أعباء فوائد متزايدة بسرعة، ويزيد من تفاقم المشكلة على المدى الطويل. والخيار الثالث هو فرض ضوابط على العملة بهدف الحدّ من عمليات تصدير رؤوس الأموال واستيراد السّلع، وهذا سوف يقضي على ما تبقى من عناصر نظام بريتون وودز. ومع ذلك هناك حلّ آخر هو أنه يمكن بيع المزيد من الأصول الأمريكية المنتجة، كالشركات الأمريكية والأراضي الزراعية والعقارات وما تملكه أمريكا في الشركات متعدّدة الجنسيات وكذلك التكنولوجيا الأمريكية، وقد كانت عملية "بيع أمريكا" على هذا النحو قد بدأت بحلول أواسط سبعينيات القرن العشرين، وهي إذا استمرّت فسوف تعني حتى خسارة المزيد من موارد أمريكا المولّدة للثروة.

يضاف إلى ذلك أن بوسع الولايات المتحدة، من خلال مزيج من عمليات خفض قيمة العملة، والتضخّم، والتقليل من وزن العملة، أن تمتنع في الواقع عن تسديد ديونها؛ وهذا الاحتمال الأخير سوف يؤدّي إلى أضرار سياسية كبيرة جدا في علاقات أمريكا مع دائنيها الرئيسيين المتمثلين باليابان وألمانيا الغربية وبعض الدّول العربية المصدرة للنفط. هناك بالطبع أيضا الخيار الذي يتضمّنه القول المأثور إنه إذا كان المرء مدينا بمبلغ صغير كان المدين تحت رحمة الدائن، ولكن إذا كان المرء مدينا بالكثير فإن خطر امتناع المدين عن التسديد يضع بين يدي المدين وسيلة ضغط هامة على الدائن. وباختصار فإن التخلص من التركة المالية التي خلفتها سياسة الرئيس ريغان الاقتصادية قد يجبر الولايات المتحدة على اعتماد بعض الخيارات الاستثنائية الصعبة فعلا.

تمثّلت مأساة تجربة الاقتصاد الريغاني في كونه فشل في معالجة الصعوبات الأساسية التي واجهت الولايات المتحدة، بل إنه زاد في تفاقمها. فهو لم يخفف بصورة جذرية من المطالبات التي تفرضها الحكومة على الاقتصاد المنتج. وعوضا عن ذلك قامت إدارة الرئيس ريغان ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ بنقل حوالي ١,٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي من مخصصات الإنفاق غير الدفاعية (باستثناء الضمان الاجتماعي) إلى مخصصات الدفاع دون أن يكون لذلك أثر جوهري بصورة أساسية على العجز (Feldstein, 1986, p. 7). وقد جعلت تلك الإدارة حل مشاكل الولايات المتحدة الهيكلية طويلة المدى أمرا أكثر صعوبة إلى حدّ بعيد، كما أنها خلّفت وراءها إرثا مرهقا، وذلك بسبب إعاقتها لمهمّة التكيّف مع الظروف الاقتصادية المتغيّرة.(Keohane, 1984 b, p. 37).

يظهر حال الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين ما اعتبره كارلو سيبولا (Carlo Cipolla) في دراسة مقارنة له عن تراجع القوّة الإمبريالية المظاهر التقليدية للقوّة السياسية والاقتصادية الآخذة بالأفول: وهي فرض الضرائب المفرطة، والتضخّم المزمن، والصعوبات في ميزان المدفوعات (Cipolla, 1970, p.13). ورغم الصيحات التي أطلقها بعض أصحاب النبوءات السيئة فإن الرخاء المزيف الذي جلبته "معجزة ريغان الاقتصادية" أخفت عن أفراد الشعب الأمريكي حقيقة وضعهم الفعلي، وكذلك حقيقة كونهم يتمتعون بالرخاء بأموال شعوب أخرى فحسب. ولم تتمكّن البلاد برمّتها من تقدير المعنى التاريخي لعجز الميزانية والمضامين بعيدة المدى التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة للمجتمع. ولكي توقف تراجعها الاقتصادي والسياسي لا بدّ للولايات المتحدة من حل ثلاث مشاكل كبيرة للغاية.

إن المهمّة الأولى للولايات المتحدة، كما أسلفنا، هي تسديد ديونها الخارجية الضخمة المتراكمة، وهو ما يتطلب فائضا تجاريا مقداره حوالي (١٠٠) مليار دولار سنويا، ولسنوات عديدة، بغية خدمة هذه الديون (Feldstein, 1986, p. 4). وكما أشار وليام برانسون، فإنه لكي يحدث هذا سيكون من الضروري أن تنخفض قيمة الدّولار بالنسبة إلى العملات الأخرى إلى ما دون المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨١، وهي آخر سنة سجّلت الولايات المتحدة فيها فائضا في حسابها الجاري. وهناك سببان لهذا الواقع. الأول هو حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة قد أصبحت بلدا مدينا، وفقدت إيراداتها الضخمة الصافية من الاستثمار الخارجي. ولا بدّ لها من تحقيق فائض تجاري كبير بما يكفي للتعويض عن تلك الإيرادات التي

فقدتها، وكذلك تأمين خدمة ديونها. والسبب الثاني هو الآثار الضارة طويلة المدى للدّولار ذي القيمة المرتفعة (Branson, 1986). ويهدّد خفض قيمة الدّولار بصورة حادة كهذه بإذكاء شعلة التضخّم من جديد بقوة، كما أنه سيؤدّي إلى زيادة انخفاض مستوى المعيشة في أمريكا؛ وأي من هاتين النتيجتين تنطوي على مضامين سياسية خطيرة. كما أن أيّة خطوة تجارية هجومية أمريكية سوف تطرح بالطبع السؤال "أين ستوجد أسواق التصدير، وصادرات من هي تلك التي ستزيحها الصادرات الأمريكية لتحل محلها؟". ويمكن لهذه الخطوة أن تفجر صراعا تجاريا شديدا.

أمّا المجموعة الثانية من المهام التي تواجه الولايات المتحدة فهي قلب مسار عملية تفكيك الصناعات والتراجع الكبير في معدّل الانتاجية، وإعادة بناء اقتصاد أمريكا القائم على التصدير(٤). ورغم أنه كان لا مفر من بعض التقليص في اقتصاد أمريكا الصناعي في مواكبة التحوّل نحو الخدمات فإن عجز الميزانية وأسعار الفائدة المرتفعة أدّيا إلى انخفاض الاستثمار المحلّي؛ وتفيد التقديرات بأن الزيادة في قيمة الدّولار خلال ولاية الرئيس ريغان الأولى، والتي وصلت إلى ما نسبته ٦٠٪، قد أدّت إلى انخفاض نسبته ١٣٪ من إجمالي العمالة في مجالات التصنيع، أو ما يعادل ٢,٦ مليون فرصة عمل (Branson, 1986, p. 3). يضاف إلى ذلك أن ارتفاع قيمة الدّولار جعل أذواق المستهلكين الأمريكيين تتحول نحو البضائع المستوردة، وقد أضعف هذا "التسرب" للطلب المحلّي إلى البلدان الأخرى النمو الاقتصادي المحلّي، وأدّى إلى قصور في الاستثمار في المشاريع الصناعية الأمريكية، كما شجع البلدان الأخرى، وخاصّة اليابان والبلدان المصنّعة حديثا، على إنتاج بضائع كانت الولايات المتحدة فيما مضى تتمتّع فيها بميزة نسبية. وللتعويض عن ذلك سيتطلّب الأمر من الولايات المتحدة زيادة سرعة الاستثمار المحلّي بغية تحديث مصانعها، وعكس مسار تراجع الانتاجية، واستحداث صناعات جديدة للأسواق الداخلية وأسواق التصدير.

ثالثا، وبانتظار أن تحقّق الولايات المتحدة فائضا تجاريا وتقيم اقتصادا أكثر قدرة على المنافسة، لا بد لها من مقاومة الضغوط المتصاعدة من جانب العمال والمنتجين الأمريكيين المطالبين بالحماية. ذلك أن اعتماد السياسات الحمائية بدل التعديل والتكيّف كحل للصعوبات الاقتصادية التي تواجه أمريكا لن يؤدّي إلا إلى

(٤) تأثّرت آرائي حيال هذه القضايا تأثرا شديدا بآراء زميلي وليام برانسون.

زيادة سرعة الانحدار على المستوى القومي. وقد أضحت هذه المهمّة أكثر صعوبة لأن الدّولار القوي شجّع على توسّع ضخم في الطاقات الصناعية والإنتاج الزراعي خارج أمريكا مما أدّى إلى تفاقم مشكلة الفوائض العالمية وخلق مصالح تصديرية خارجية سوف تقاوم أيّ تراجع للمركز الذي بلغته حديثا. وكل هذا يعني أن تنسيق برنامج للتعديل الاقتصادي في مرحلة ما بعد ريغان سيكون أمرا بالغ الصعوبة بالفعل.

وخلافا للرأي الذي طرح في الفصل السابق، والقائل إنه من خلال تغيير السياسة المتبعة يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إرساء حالة توازن وضعية أمريكا لجهة التجارة والمدفوعات فقد بدأ عدد من الاقتصاديين الأمريكيين بالشعور بالقلق أواسط ثمانينيات القرن العشرين متسائلين عما إذا كان هذا ممكنا حقا. فهم يخشون من أن يكون الدّولار المبالغ في قيمته قد تسبب في تدهور شديد في المركز التنافسي لقطاعات كبيرة من الصناعة الأمريكية إلى حدّ أن هناك "تخلفية"(*) في قدرة الولايات المتحدة على معالجة الأضرار الناجمة عن انزياح أسعار الصرف لمدّة طويلة كهذه. وقد يكون من شأن آثار ذلك على الاقتصاد الأمريكي أن تستمرّ في الدّفع به نحو الأسفل ولمدّة طويلة بعد أن يكون قد تم خفض قيمة الدّولار، ولربّما لا يكون بالإمكان أن يستعيد عافيته التامّة (Baldwin and Krugman, 1986).

هذا التدهور الحاد في مركز الولايات المتحدة الاقتصادي الملازم لهذا الواقع سوف يجبرها على الاختيار الصعب ما بين الاستخدامات التالية لثروتها الوطنية: الاستهلاك، والاستثمار، والدفاع. وهي إن لم تعد قادرة على الاقتراض الخارجي لتمويل نفقات هيمنتها أو رخائها الداخلي فسوف تكون مطالبة بخفض استهلاكها المحلّي، والتقليل من التشكيل الرأسمالي إلى أبعد ممّا هو عليه الحال، و/ أو خفض التزاماتها العسكرية في أوروبا الغربية وشرق آسيا ومناطق أخرى بصورة كبيرة. وباختصار يجب إعادة تخصيص النفقات القومية بهدف استعادة التوازن ما بين الموارد القومية من جهة والأهداف القومية من جهة أخرى.

أدّى التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية إلى تقويض خطير للإطار السياسي المستقر الذي قام عليه توسّع الاقتصاد العالمي الليبرالي في مرحلة ما بعد الحرب، بحيث برزت سياسات حمائية متزايدة، وحالة من عدم الاستقرار النقدي والأزمة الاقتصادية. ولا تبدو إمكانيات إرساء أساس سياسي جديد، وإعادة تنشيط

(*) التخلفية هي في علم المغناطيسية نزعة المادة إلى البقاء في حالة ما. (المترجم).

التوجّهات الليبرالية، إمكانيات مشرقة. ويوحي ما سجّله لنا التاريخ أن الانتقال إلى قوة مهيمنة جديدة قد ترافق على الدوام مع ما أسميته في موضع آخر بحرب الهيمنة (Gilpin, 1981). وفي العصر النووي يبدو هذا "الحل" لمشكلة الزعامّة الاقتصادية الآفلة مستحيلا لحسن الحظ، ومع ذلك فليست هناك أي آلية واضحة أخرى للتغيير بين أيدينا، كما أنه ليس هناك أيّ مرشحين بارزين لتولّي دور الزعامّة الاقتصادية. ونادرا ما تنهار الأنظمة الاقتصادية الدّولية دفعة واحدة. وكما لاحظ تشارلز كندلبرغر فإنه خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حافظت قوى القصور الذّاتي على الترتيبات الاقتصادية التي كانت ملازمة للهيمنة البريطانية، وذلك لفترة امتدت طويلا بعد أن كانت تلك القوّة قد أخذت بالانحسار. والواقع أنه كانت هناك فترة قاربت الخمسين عاما ما بين إعادة توكيد التوجهات الاقتصادية الوطنية بعد عام ١٨٧٠ والانهيار النهائي للتجارة العالمية ولقاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى.

لجأت الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون الأساسيون خلال أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى ترتيبات بديلة مؤقّتة للمحافظة على بقايا الأنظمة الاقتصادية التي أقيمت بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وحافظ الاتفاق على التعديلات التي اعتمدت مرحليا لهذه الغاية على عناصر الأنظمة التجارية والنقدية والمالية. وتمثل الخطر خلال الثمانينيات وما بعدها في إمكانية أن تؤدّي أزمة اقتصادية أو سياسية إلى تحطيم الأنظمة متزايدة الضعف التي كانت مرتبطة بالهيمنة الأمريكية المتراجعة. وبما أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على إدارة الأنظمة الواهنة في فترة ما بعد الحرب بمفردها، وهي لن تفعل ذلك، فإن الحلّ المفضّل يكمن في توجيه الأنظمة المتجددة وإنجاز التعاون الدّولي (Keohane, 1984 a).

أما إن كان مثل هذا الحل التعاوني ممكنا أم لا فيعتمد على الظروف العالمية إلى جانب اعتماده على الظروف الأمريكية الداخلية. فهنا أيضا قضت التغيّرات الهيكلية على العوامل المواتية التي شهدتها العقود الأولى لفترة ما بعد الحرب، وأضعفت القوى المناصرة للتعاون الدّولي، وعرّضت للخطر استمرار وجود اقتصاد عالمي ليبرالي. ولا بدّ لنا من دراسة التحوّل الذي اعترى ظروف العرض والطلب كي نستوعب هذه التطوّرات الاقتصادية ومغزاها بالنسبة لاستمرار نظام اقتصادي دولي ليبرالي.

التغيّر في ظروف العرض

The Change in Supply Conditions

كان العديد من ظروف العرض المواتية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب قد تغيّر كثيرا بحلول ثمانينيات القرن العشرين، على الأقل فيما يخصّ الاقتصادات المتقدّمة. إذ لم يقتصر الأمر على أن هذه الاقتصادات لم تعد تملك إمدادات من العمالة الرخيصة، بل إنها في بعض الحالات اضطرت إلى استيراد "العمال الضيوف"، أو اللجوء إلى استراتيجية الاستثمار الخارجي المباشر في الاقتصادات ذات الأجور المنخفضة. و أدّى النقص العالمي في رأس المال إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي انخفاض معدّلات النمو. أما من الناحية الإيجابية، وبالنسبة للبلدان المستوردة على الأقل، فإن العالم شهد أواسط ثمانينيات القرن العشرين حالة إغراق بالبترول وغيره من السّلع تعود بعض أسبابها إلى إجراءات الحماية المتخذة، وإلى خفض محتويات البضائع المصنّعة من المواد الخام. (Larson, Ross and Williams, 1986). ولكن هذا الناتج الفائض عن السّعة، وخاصّة في النفط، كان أيضا أحد عواقب سياسات النموّ المقيّد التي اتبعتها حكومات كثيرة، ولم يكن يمثل فقط انقلابا في حالة العرض التي كانت قد تسببت في الركود العالمي عام ١٩٧٣؛ ذلك أن حكومات كثيرة كانت قد استبدلت خفض مستويات البطالة ومعدّلات النمو الاقتصادي مقابل تخفيضات في نسبة التضخّم وكلف الطاقة. وكما سبقت الإشارة فإنه مع استمرار عملية تصنيع البلدان الأقلّ نموّا قد يتجاوز الطلب العالمي على النفط كميات العرض مرّة أخرى في وقت ما خلال تسعينيات القرن العشرين.

لقد كان الجانب الأكثر إشكالية في ظروف العرض هو التغيّر الذي اعترى الوضع التكنولوجي. فعلى الرغم من وجود فرص تكنولوجية جديدة في حقول استثمار الحواسيب، والتكنولوجيا الحيوية وحقول متقدّمة أخرى، يبقى من المشكوك فيه إلى حدّ بعيد أن تؤدّي هذه إلى استعادة معدّل النموّ الاقتصادي العالمي غير المسبوق الذي شهدته مرحلة ما بعد الحرب. وأدّى هذا الوضع غير العادي إلى بناء آمال كبيرة في تحقيق مستوى معيشة يرتقي باستمرار وبرامج للرعاية الاجتماعية واسعة القاعدة في اقتصادات كثيرة، مما جعل عملية التوافق والتكيّف أكبر صعوبة.

عندما حلّت نهاية الحرب كان هناك في مخابر الاقتصادات المتقدّمة (وبالنسبة للأوروبيين واليابانيين في الاقتصاد الأمريكي بحدّ ذاته) كم متراكم ضخم من التقنيات القابلة للاستغلال، وبالتالي من فرص الاستثمار المتاحة(٥). وفي حين كان القرن التاسع عشر قد شهد انتشارا تدريجيا مطّردا للتقانات الصناعية إلى كل القوى التصنيعية الرئيسية فإن الكوارث الثلاث الكبرى التي شهدها القرن العشرون - وهي الحرب العالمية الأولى، والكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية - كانت قد أعاقت إلى حدّ بعيد انتشار التقانات من المخبر إلى السوق، ومن الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية واليابان. وكان من شأن هذه التقانات أن توجد القطاعات الرائدة في الازدهار الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب: وهي السيارات والالكترونيات وغيرها من السّلع الاستهلاكية المعمّرة. أمّا القوّة الدافعة للنمو غير المسبوق الذي بدأ أواخر ستّينيات القرن العشرين فقد تولدت من الجهود التي بذلتها هذه الاقتصادات للوصول إلى أقصى الحدود التي انتهت إليها التقانات، -كما هو الحال في حقل السيارات - كانت الولايات المتحدة قد بلغته منذ عشرينيات القرن العشرين. وقد شكلت عمليات استغلال التقانات الجديدة ونشر التقانات الأمريكية في البلدان المتقدّمة الأخرى مساهمات رئيسة في معدّل النمو الاقتصادي السريع الذي شهده عقدا الخمسينيات والستينيات اللاحقان من القرن العشرين. (Lewis, 1978 b, p. 156). وقد ساهمت هذه الحالة التكنولوجية العرضية مساهمة كبيرة في التوسّع السريع للتجارة الدّولية، وفي التخفيف من تصادم المصالح الاقتصادية.

وتمكّنت الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون الأساسيون من إقامة علاقات اقتصادية تكاملية. واستغلّت الولايات المتحدة تفوقها التكنولوجي فاتبعت استراتيجية اقتصادية تقوم أساسا على تعقب دورة المنتج، أولا من خلال التجارة ومن ثم من خلال الاستثمار الخارجي المباشر من قبل شركاتها متعدّدة الجنسيات. وبالمقابل اتّبعت دول أوروبا الغربية واليابان استراتيجية للتجارة الخارجية أصبحت في العام ١٩٧٣ بعد أزمة النفط الأولى استراتيجية نموّ يقودها التصدير.

وكان من نتائج تضاعف المنتجات الناجم عن ركام التقانات المتبقية وتخصص الشركات أن بدأت التجارة ضمن الصناعة ذاتها، أي عملية تبادل المنتجات ضمن القطاع الصناعي الواحد، بدأت تميّز التجارة القائمة

(٥) يناقش (Rostow, 1993) أهمية الوضع التكنولوجي غير العادي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية.

بين البلدان المتقدّمة. وانطوى توسّع التجارة على "زيادة موازية في الوقت نفسه في كل من الصادرات والواردات ضمن كل قطاع من القطاعات الصناعية الرئيسية على حدة" (Blackhurst, Marian, and Tulmir, 1977, p.11) ولم يتم التخلي عن قطاعات صناعية كاملة، لأن التخصّص القومي تحقّق أساسا من خلال تركيز شركات منفردة على منتجات أقلّ بغية الاستفادة من وفر الحجوم، وبالتالي كان عدد الخاسرين المطالبين بالحماية من المنافسة الأجنبية قليلا. وهذا الوضع، الذي استمرّ حتى أواسط سبعينيات القرن العشرين، خفّف من حدّة مشكلة التوافق والتكيّف، كما شجع على خفض مستوى الحواجز التجارية (المرجع السابق).

ومع اختفاء كلّ من النفط الرخيص والتجمعات الكبيرة من اليد العاملة المستثمرة بصورة قاصرة تباطأت الإنتاجية والنموّ الاقتصادي خلال سبعينيات القرن العشرين (Bruno and Sachs, 1985). ولا شكّ أن استكمال عملية اللحاق بركب التقانات كان أيضا أحد عوامل تراجع معدّل نموّ الإنتاجية في البلدان الصناعية المتقدّمة كافّة. وبالنسبة للولايات المتحدة بصورة خاصّة فإن انتشار عناصر تفوقها التكنولوجي في الخارج استتبع بالنتيجة تراجعا في قدرتها التنافسية على الصعيد الاقتصادي، إلى جانب خسارتها لريع الاحتكار الذي كان قد حافظ لها على معدّلات أرباح عالية على نحو غير طبيعي، وعلى نموّ في الأجور الحقيقية. وقد أدّت الجهود التي بذلها العمال في كلّ من أوروبا الغربية والولايات المتحدة لاستعادة خسائر الدخل التي تسببت لهم بها الزيادات العالمية في أسعار الغذاء والطاقة أدّت إلى تفاقم الضغوط التضخّمية على هذه الاقتصادات، وإلى جعل سياسات إدارة الطلب صعبة بدرجة استثنائية.

وأدّى انقلاب حظوظ أمريكا وأوروبا الاقتصادية إلى إطلاق قوى فاعلة تتبنى السياسات الحمائية. وفرض إغلاق حدود التكنولوجيا، وتضييق الفجوة التكنولوجية ما بين الولايات المتحدة وبقية العالم، إن لم نقل ردمها بالكامل، فرض تحدّيات جديدة. إذ مع احتدام المنافسة اليابانية، والانتقال المستمر للميزة النسبية في مجال التقانات التي كانت القوّة الدّافعة للنموّ الذي حقّقته الاقتصادات المتقدّمة في مرحلة ما بعد الحرب مع انتقالها إلى البلدان حديثة التصنيع عادت التجارة بين القطاعات الصافية المختلفة تفرض نفسها، مهددة بذلك كل القطاعات الصناعية في عدد من البلدان المتقدّمة ومحرضة على اعتماد السياسات الحمائية.

وطرحت هذه التطوّرات أمام البلدان المتقدّمة السؤال عن أين ستوجد صناعات النموّ المستقبلية، وكذلك السؤال الآخر الذي لا يقلّ عنه أهمية وهو أي دولة أو دول ستكون في الطليعة في قطاعات النموّ الناشئة.

القيود على إدارة الطلب

The Limitations on Demand Management

كان وجود طلب قوي وفعال في مرحلة ما بعد الحرب عاملا مكملا للبيئة السياسية المواتية ولتوفّر الموارد وفرص الاستثمار بكثرة. وقد لعبت الثورة الاقتصادية الكينيزية والسياسات الحكومية الخاصّة بإدارة الطلب لعبت فيما بعد دورا حاسما في تحفيز النمو الاقتصادي. واعتبارا من مرحلة تولّي إدارة الرئيس كينيدي أوائل ستّينيات القرن العشرين جعلت سياسات الحكومة الأمريكية التوسّعية لجهة الاقتصاد الكلّي جعلت من الاقتصاد الأمريكي قاطرة نموّ الاقتصاد العالمي. وبعد عام ١٩٧٣ على وجه الخصوص سهّل النموّ في أمريكا وكذلك مستورداتها النموّ الاقتصادي لشركائها السياسيين والاقتصاديين.

وقد أمكن اعتماد "تسوية الليبرالية المتأصّلة" التي تبنّت بموجبها الاقتصادات المتقدّمة السياسات الكينيزية الخاصّة بإدارة الطلب وأقامت دولة الرفاه لأن الأنظمة الدّولية المتعلقة بالمال والتجارة، والتي وضعت في الفترة المبكّرة بعد الحرب، التزمت الفصل ما بين الحقلين المحلّي والدّولي في صنع السياسات. فحتى أواخر ستّينيات القرن العشرين على الأقلّ كان بمقدور البلدان منفردة أن تتبع سياسات داخلية لإدارة الطلب كانت إلى حدّ كبير معزولة جزئيا بعضها عن بعض. كان بوسع الحكومات تلبية مطالب ناخبيها المحلّيين وتعزيز فرص استخدام الجميع من خلال سياسات تحفيز الطلب وبرامج الرعاية دون التضحية بالتزامها باقتصاد دولي مستقر. وشكّل الانسجام ما بين استقلالية الاقتصاد المحلّي من جهة ومعايير النظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي من جهة أخرى عاملا رئيسا من عوامل استقرار النظام السياسي والاقتصادي الدّولي. وكما لاحظ أحد العلماء في هذا الصدد، كان هنا كينيس (Keynes) في داخل البلاد وسميث (Smith) خارجها[٦].

(٦) يرسم جيمس مايول (James Mayall) هذه الصورة للتناقض بين دولة الرفاه في الداخل وسياسة إطلاق الحرية وعدم التدخّل على مستوى العلاقات الدّولية.

وخلال ستّينيات القرن العشرين بدأ الترابط الاقتصادي المتزايد بوضع هذا الحل لمسألة التناقض ما بين الاستقلال الداخلي والمعايير الدّولية موضع الاختبار (Kenen, 1985, pp. 634-36). وجعلت التدفّقات المتزايدة من البضائع والنقود ورؤوس الأموال عملية الفصل ما بين المجالين الداخلي والدّولي عملية أكثر صعوبة. وكان من شان زيادة انفتاح الاقتصادات الوطنية أن جعلت ترابط الاقتصادات الكلّية عاملا أكثر أهمية، كما أن السياسات الاقتصادية لدولة ما أخذت تمسّ بالآخرين بصورة وثيقة. وكان مزيج من مطالب المجتمع المتزايدة من الحكومة، وتراجع استقلالية سياسات الحكومات الوطنية، والتشابه المتزايد بين مختلف الاقتصادات الوطنية، كان هذا المزيج يفعل فعله في تقويض أسس النظام. فالدّول كانت تعيش في عالم مترابط بصورة متزايدة، لكنّها بقيت تتصرّف وكأن حالها لم يكن كذلك (Cooper, 1985, p. 1200- 1213).

كان نجاح "تسوية الليبرالية المتأصّلة" يعتمد على عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصّة: انضباط اقتصادي عام وخاص، معدّل نموّ عال في الانتاجية، وظروف عرض مواتية. واضطرت الحكومات لمقاومة إغراء التلاعب بسياسات الاقتصاد الكلّي خدمة للمصالح الوطنية أو لمصالح أنصارها. وكان لا بدّ من كبح جماح المطالب التي تفرضها على كاهل الاقتصاد قطاعات الأعمال والاتحادات العمالية ومجموعات المصالح الخاصّة.

ولسوء الحظ، وكما كان شومبيتر (Schumpeter) يخشى، لم يكن تمارس السيطرة التي أحرزتها الحكومات الديمقراطية على النظام النقدي المحلّي بضبط النفس. وفي حالة كل اقتصاد تقريبا، خاصّة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ازدادت المطالب العامّة والخاصّة إلى ما هو أبعد بكثير من قدرة الاقتصاد على تلبيته. وازدادت النفقات الاجتماعية التي تصرفها الحكومات الوطنية بسرعة فاقت بكثير سرعة زيادة الناتج القومي الإجمالي. (OECD *The Observer*, Jan. 1984). وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي بمعدّلات منذرة بالخطر في كل اقتصاد تقريبا. (*The Economist*, June 14, 1986, p. 67). وقد أدّى اتباع سياسات نموّ كينيزية بغية خفض معدّل البطالة، وما تبع ذلك من ارتفاع بالأجور الحقيقية، والتوسّع الكبير في برامج الخدمة الاجتماعية (وبرامج الدفاع في حالة الولايات المتحدة) وتزايد الدين العام، أدّى هذا كلّه إلى ترسيخ حالة من الانحياز التضخّمي في هذه الاقتصادات.

وكانت العاقبة طويلة المدى لهذه التطوّرات هي التخفيف من فعالية سياسات إدارة الطلب. وألقت عملية توسيع الدين العام، والمستويات العالية للضرائب، والأجور الحقيقية المرتفعة، ألقت أخيرا أعباء ثقيلة على كاهل كلّ اقتصاد تقريبا. ودفعت النّزعة التضخّمية القوية التي قامت داخل الاقتصاد ببعض الحكومات إلى اتباع مسار النموّ التقييدي؛ إذ قامت الحكومات بكبح اقتصاداتها خشية إطلاق نوبات جديدة من التضخّم الشديد. ونجم عن ذلك الكساد العالمي طويل الأمد الذي شهدته سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ورغم أن تخفيف أسعار الطاقة وسلع أخرى أواسط الثمانينيات خفف بعض هذه الضغوط التضخّمية إلا انه بالتأكيد لم يقض على هذه الضغوط تماما.

ثمّة متطلّبات متعدّدة لتحقيق نجاح طويل المدى من خلال سياسات اقتصادية كينيزية. إذ لا بدّ أن تكون الحكومات مستعدة لاتّباع سياسات اقتصاد كلّي معاكسة للاتجاه الدوري؛ يجب أن تكون مستعدّة لا لتخفيض الضرائب، وتسجيل عجز في الميزانية، وتحفيز الاقتصاد في فترات الكساد فحسب، بل أن تكون مستعدّة أيضا لزيادة الضرائب، وتسجيل فائض في الميزانية وتخفيف الضغوط التضخّمية في اقتصاد مفرط التوسّع. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة، وبدءا من ستينيات القرن العشرين، سجلت عجزا في الميزانية لأسباب سياسية داخلية خلال كل مراحل الدورة الاقتصادية. (Calleo, 1982, p. 156). ويجب أن تكون الحكومات مستعدّة أيضا للمناوبة ما بين العجوزات والفوائض في ميازين مدفوعاتها بغية تأمين استقرار النظام النقدي العالمي، لكن تحقيق هذا أيضا محفوف بصعوبات بالغة. فالولايات المتحدة، ولأسباب اقتصادية وأمنية، ما برحت تسجّل عجزا كل عام تقريبا منذ عام ١٩٥٩، وهناك اقتصادات تسجّل فوائض ولا تزال تمانع في إعادة تقييم عملاتها ومواجهة عجز (في الميزانية) وذلك بسبب توجّهاتها التجارية الربحية وخوفها الشديد من تفشي البطالة داخل بلادها. وأخيرا يجب أن يكون بإمكان معدّل الأجور أن ينخفض إضافة إلى قدرته على الارتفاع، أو على الأقل أن يرتفع بصورة معتدلة فقط؛ لكن فترة ما بعد الحرب قد تميزت بمعدّلات أجور حقيقية ترتفع بصورة مستمرّة تقريبا مع محاولات الحكومات خفض معدّلات البطالة.

كان العامل الجديد في مرحلة ما بعد الحرب، وهو العامل الذي ميز هذه الفترة عن العصر الليبرالي الذي شهده القرن التاسع عشر، هو الارتفاع المستمر لمعدّل الأجور الحقيقية. وتسبّب الأجر الحقيقي المرتفع الناجم عن ذلك بـ"لولبية أجور وتكاليف" أو بالتضخّم الذي تدفعه الكلفة، وكان هذا يعني أن مستويات

تضخّم متصاعدة أضحت أمرا ضروريا لخفض مستوى البطالة في البلاد[٧](Lewis, 1980a, p.p. 430- 31). كان ظهور التضخّم العالمي، والذي ناقشناه في الفصل الرابع، في جزء منه إحدى عواقب هذا الضغط. وبإيجاز نقول إن المتطلّبات السياسية لاتّباع سياسات كينيزية غير تضخّمية ومستقرّة دوليا لم تكن موجودة لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الدّولي.

وكما ناقش الأمر على نحو مقنع عالم الاقتصاد كيري شوت (Kerry Schott) فإن النجاح الأولي اللافت للنظر للسياسات الكينيزية ولدولة الرفاه أوائل ستّينيات القرن العشرين إنما كان بسبّب توزيع معين للسلطة في المجتمعات الرأسمالية (Schott, 1984, ch3). لكن هذا الوضع الملائم تغيّر في سياق عصر ما بعد الحرب مع انتقال السلطة باتّجاه الطبقة العاملة ودولة الرفاه. ذلك أن نموّ التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية المستندة إلى القوّة العاملة، والتزايد السريع في حجم القطاع العام، وتوسّع برامج العمل الاقتصادي للدّولة كل ذلك أدّى إلى تحول في التوازن المحلّي للقوّة السياسية والاقتصادية.

وتمثّلت النتيجة غير المقصودة لهذا التحوّل السياسي في كلّ الاقتصادات الرأسمالية تقريبا في ارتفاع ضخم للأجور الحقيقية، وفي نموّ الإنفاق العام وزيادة دور الدّولة في الاقتصاد. وتمّ اتّباع سياسات توسّعية وتضخّمية لتسريع خطوات النمو وخفض معدّلات البطالة. وعلى مدى معظم تلك الفترة كان العجز الأمريكي في المدفوعات يمهّد السبيل للسياسات الموجهة للتصدير التي كان يتبعها حلفاؤها، ويتيح لهم بالتالي تكديس فوائض التجارة والمدفوعات، لكنّه أدّى في الوقت نفسه إلى تضخّم عالمي أضر ضررا شديدا بنظام بريتون وودز. وعلى المستوى الداخلي والدّولي زرع اقتصاد السوق بذور خرابه بنفسه من خلال إعادة توزيع السلطة داخليا ودولياً ممّا أدّى إلى تقويض الأسس السياسية المواتية التي كان يقوم عليها (Schott, 1984).

أدّت إعادة توزيع السلطة لمصلحة الطبقات العاملة وأصحاب المصالح الخاصّة والدّولة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى قيام اقتصاد عالي الكلفة تعوزه المرونة وتفتقد فيه أدوات الإدارة الاقتصادية الكينيزية (وهي السياسات الضريبية والنقدية) فعاليتها بصورة متزايدة. وأدّت مقاومة المصالح القوية

(٧) بعبارات أكثر تقنية، انتقل (منحنى فيليبس) أي المبادلة بين التضخّم والبطالة، انتقل نحو اليسار وازدادت نسبة البطالة الطبيعية. وقد كان لهذه الحقيقة مضامينها العميقة بالنسبة للسياسات الكينيزية. ويعرض (Calleo, 1982, p.37) مناقشة غير تقنية مثيرة للاهتمام لهذا التطوّر.

الجديدة للتغييرات في الميزة النسبية إلى جعل تنفيذ سياسات التوافق والتكيف أمرا صعب المنال، وخلقت حالة من تصلّب الشرايين الصناعية (Olson, 1982). ومالت كلّ الحكومات إلى نقل نفقات التكيّف الاقتصادية إلى جيرانها.

ومع ارتفاع الأجور الحقيقية بسرعة أكبر من سرعة زيادة إنتاجية القوّة العاملة انخفض معدّل الأرباح (Blackhurst, Marian and Tumlir, 1977, p.45)، ممّا أدّى بدوره إلى تثبيط همة قطاع الأعمال على الاستثمار. وعلى الرغم ممّا تنبّأ به ماركس من أن هبوط معدّلات الأرباح في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة وما يستتبعه ذلك من غياب الحافز لدى الرأسماليين للاستثمار سوف يترافق مع إفقار الطبقة العاملة، فإن هذه التطوّرات كانت في الواقع نتيجة إعادة توزيع السلطة والثروة لمصلحة البروليتاريا. وكما أورد بول ساموبلسون (Paul Samuelson) في معرض ردّه على ماركس "فإن الرأسمالي في سياق محاولته إنقاذ وزيادة أرباحه الخاصّة ينتهي به الأمر إلى القضاء على إجمالي الأرباح لمصلحة العمال" نقل ذلك عنه في: (Heertje, 1973, p.48).

كانت "تسوية الليبرالية المتأصّلة"، من خلال تأكيدها على سياسات التدخّل ودولة الرفاه الكينيزية، كانت ضحية للنجاح الذي حقّقته هي ذاتها. وكما لاحظ جاك دي لاروزيير (Jacques de Larosiere)، مدير صندوق النقد الدّولي، في شهر مارس من عام ١٩٨٥، فإن الطلب الاقتصادي العالمي كان مدفوعا بقوة في مرحلة ما بعد الحرب بسياسة نقدية مفرطة. وبعد انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة أوائل سبعينيات القرن العشرين "تضاعف تقريبا العجز النقدي بصفته نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في العالم بمجمله" (de Larosiere, 1982, p.1). ورغم أن صدمات العرض والكساد كانت مسؤولة جزئيا عن اللجوء إلى تمويل العجز في الاقتصادات المتقدّمة والاقتصادات الأقلّ نموّا على السواء، فإن السبب الكامن وراء ذلك كان "ثورة من الآمال الآخذة بالارتفاع". وبكلمات لاروزيير:

"ينبغي البحث عن السبب الأساسي لحالات انعدام التوازن النقدي في المواقف المتغيّرة تجاه الدور الملائم للحكومة وفي استجابة صنّاع السياسة لتلك المواقف المتغيّرة. فعلى مدى العقود الأخيرة تغيّرت النظرة إلى ما يتعيّن على الحكومة أن تقوم به تغيّرا كبيرا. ففي حين كان الفكر السائد في العصور الماضية الأكثر بساطة يحصر دور الحكومة بعدد قليل من المهام المحدّدة جيدا، فإن هذا الدور قد توسّع خلال السنوات الأخيرة توسّعا كبيرا ليشمل: أ- استقرار الاقتصاد، ب- تحفيز نموّه، ج- إعادة توزيع المداخيل، د- ضمان

مستويات الدّخل وفرص العمل، هـ- الحيلولة دون زوال المؤسّسات المعتلة وغير الرابحة، و-تقديم سلع وخدمات معيّنة بأسعار مدعومة، ز- تنظيم عدد لا يحصى من الأنشطة الأخرى (المصدر السابق، ص٣)".

كان لهذا الارتفاع الضخم في الضرائب بهدف تمويل هذا التوسّع الحكومي أثر تضخّمي، كما أنه أدّى إلى تدني الفعالية الاقتصادية (de Larosiere, 1982, p.6). واشتملت آثار هذه التطوّرات على "التضخّم، واختلال توازن ميزان المدفوعات، وارتفاع معدّلات الفائدة، وسوء تخصيص الموارد، وانخفاض معدّلات النموّ، وتفشي البطالة، وأخيرا التوتر الاجتماعي" (المصدر السابق، الصفحتان ٧-٨). وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت المشكلة الاقتصادية الأساسية في البلدان المتقدّمة قد تحوّلت تحوّلا كبيرا من عدم كفاية الطلب على الشكل الذي تمثّل في الكساد الكبير الذي شهدته ثلاثينيات القرن العشرين إلى الخطر المتمثّل في أن تحفيز الاقتصاد سيؤدّي إلى التضخّم وارتفاع معدّلات الفائدة. ولم يعد علم الاقتصاد الكينيزي ودولة الرفاه هما الحل، بل كانا قد أصبحا جزءا من المشكلة، وذلك عندما أضحى التضخّم، وبصورة متزايدة، مشكلة نموذجية يبتلى بها العالم الرأسمالي برمّته تقريبا.

إن إضعاف "تسوية الليبرالية المتأصّلة" يمكن أن يؤدّي إلى ما يسمّيه الماركسيون أزمة شرعية لدولة الرفاه الرأسمالية (Oconnor, 1973). وتتمثّل مشكلة رأسمالية الرفاه، كما تنبّأ الماركسي ميشال كاليكي (Michal Kalecki)، في أنها ستكون تضخّمية إلى حدّ بعيد بسبب مساعي السياسات الكينيزية وسياسات الرفاه الرامية إلى خفض معدّلات البطالة (Kalecki, 1943). وقد جادل بالقول إن سياسات الاستخدام الشامل من هذا القبيل ستؤدّي إلى حالات ركود مدبّرة بصورة متعمدة توضع بهدف خفض معدّلات الأجور دوريا. وبسبّب المبادلة ما بين الاستخدام والتضخّم، أو ما يسمّى منحنى فيليبس، فإن الحكومات الديمقراطية ستكون مطالبة باتباع ما أطلق عليه لاحقا "دورة اقتصادية سياسية".

وقد أثبت هذا "الحل" لمشكلة الانحراف التضخّمي للاقتصاد المختلط أنه لا يحقّق سوى نجاح جزئي. فالحكومات الديمقراطية غضت الطرف، ولو لمدّة على الأقل، عن معدّلات تضخّم غير مسبوقة وعن تراكم ديون ضخمة، وعندما أمكنها ذلك نقلت نفقات سياساتها إلى كاهل مجتمعات أخرى (Ruggie, 1982, p.p. 413- 15). ويعود سبب نجاح هذه السياسة الكينيزية العالمية إلى حدّ كبير إلى أن الولايات المتحدة لم تكن معنيّة بالمركز التجاري وبوضعية المدفوعات الخاصّين بها. وقد أدّى تحوّل الولايات المتحدة

من دولة دائنة إلى دولة مدينة يتعين عليها خدمة ديونها ومن ثم تسديد هذه الديون يوما ما، أدّى إلى تغيّر في هذا الوضع. فهناك خطر دخول الدّول في صراع تجاري عنيف على أسواق العالم ومن ثمّ محاولتها نقل مشكلة البطالة إلى اقتصادات أخرى. لا بد من التعاون الدّولي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلّي، وهما عنصران جوهريان إن نحن أردنا تجنب المزيد من سياسات إفقار الجيران. ولا بد من وضع معايير دولية لتأمين التوافق ما بين السياسات الصدامية المحتملة للحكومات الوطنية الساعية لتحسين مركزها التصديري.

إن الفوضى السياسية للنظام الاقتصادي الدّولي تتعارض مع الإدارة السياسية للنظام الاقتصادي الداخلي. إذ كيف يمكننا أن نوفّق بين عالم مؤلّف من دول رفاه تتمتّع بالاستقلال تسعى كلّ منها وراء مصالحها الاقتصادية الخاصّة التي كثيرا ما تكون متعارضة من جهة، وبين اقتصاد عالمي مترابط لا توضع فيه مبادئ رأسمالية الرفاه موضع التطبيق من جهة أخرى؟ فلا توجد حكومة دولية تقوم بتعويض أولئك الذين لا مناص من تعرضهم للخسائر على طريق التقدّم الاقتصادي، وبإدارة الطلب العالمي بطريقة غير تضخّمية، أو تقديم المنتجات الجماعية. وعلى مدى القسم الأعظم من فترة ما بعد الحرب قامت القوّة المهيمنة الأمريكية بتولّي مهام الحكم هذه بصورة فعّالة وجعلت النظام يعمل بنجاح (Keohane, 1984 a, pp. 37- 38). فإذا أردنا تجنب قيام صراعات ما بين القوى الرأسمالية لا بدّ لنا من إرساء أساس سياسي جديد للنظام الاقتصادي الدّولي، والتوصّل إلى حلول للمشاكل التي تطرحها رأسمالية الرفاه.

مشكلة المرحلة الانتقالية

The Transition Problem

خلقت التغيّرات الهيكلية في الزعامّة الاقتصادية، وفي ظروف العرض وإدارة الطلب بيئة جديدة لا بدّ للسياسة الاقتصادية أن تعمل ضمنها ولا بدّ للاقتصاد العالمي من التلاؤم معها. وقد أضعف التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي مدى الالتزام الأمريكي بنظام اقتصادي دولي ليبرالي، كما أنه أفرز عنصرا جديدا من عدم اليقين غيّر التوقعات وأدّى إلى مزيد من الحذر حيال الاستثمارات طويلة الأجل والنشاطات الاقتصادية الأخرى. وفرض الخوف المتعاظم من التضخّم، إلى جانب استنفاد صناعات النموّ التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب (على الأقل بالنسبة للبلدان المتقدّمة)، فرض قيودا جديدة على الحدود

العليا للنموّ الاقتصادي العالمي لفترة المستقبل المنظور؛ ذلك أن تجاوز هذه الحدود يمكن أن يشعل فتيل زيادة في أسعار الطاقة، أو يعيد النفخ في جذوة التضخّم (Cooper, 1982, p.106). وقد أدّت هذه القيود المفروضة على النمو الاقتصادي العالمي إلى حالة يمكن أن تكون وضعية تعادل بلا ربح ولا خسارة محتملة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ورغم أنه من الممكن لاقتصاد أو اثنين من الاقتصادات الرئيسية اتباع سياسة اقتصاد كلّي تقوم على تحفيز الطلب فإن ذلك قد يكون أمرا تضخّميا ومحبطا إلى حدّ كبير إذا أرادت كل الاقتصادات الرئيسية أن تتوسّع في آن واحد معا (J. Williamson, 1983, p. 399).

لقد أدّى الجمع بين الآمال التي أحيتها دولة الرفاه، والدّفع باتجاه زيادات الأجور الحقيقية وتأمين استخدام كامل القوّة العاملة، وتعاظم بناء القوّة العسكرية في فترة ولاية إدارة ريغان، أدّى الجمع بين هذه العوامل إلى تجاوز حجم الطلب الممكن إمكانات الاقتصاد العالمي خلال ثمانينيات القرن العشرين بنسبة كبيرة. وقد كان بين عواقب ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية الحقيقية، وزيادة اعتماد السياسات الحمائية، إلى جانب ضغوط تضخّمية قوية. ولهذا السبب يجد كلّ من الولايات المتحدة وشركاؤها الاقتصاديون أنفسهم في وضع يحدوهم فيه حافز قوي إلى التعاون، وإلى تنسيق سياساتهم بغية حل مشاكل العرض والطلب، ولكن يحدوهم فيه أيضا حافز قوي إلى الخداع وإلى محاولة حل مشاكلهم الداخلية الخاصّة على حساب الآخرين.

يجد الاقتصاد العالمي في ثمانينيات القرن العشرين نفسه يمرّ بمرحلة انتقال هامة من المعايير والعلاقات التي يشتمل عليها نظام بريتون وودز نحو شكل آخر من أشكال التنظيم والأداء للعلاقات الاقتصادية العالمية. لقد كان من شأن مسيرة النموّ غير المتوازنة للاقتصاد العالمي أن قوّضت الإطار السياسي والظروف الاقتصادية التي كانت تفضي إلى معدّل اقتصادي سريع، وإلى زيادة انفتاح وترابط الاقتصاد العالمي على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن هذه التغيّرات الهيكلية والقيود الجديدة على السياسة الاقتصادية وعلى النمو قد طالت بآثارها كل الاقتصادات تقريبا فإنها تفعل فعلها بصورة خاصّة في أوروبا الغربية حيث تميل عملية جدولة الأجور إلى إبقاء الأجور في مستوى عال وتضخّمي. يضاف إلى ذلك، وكما أكّد رئيس الوزراء الفرنسي السابق ريمون بار، أن الميزانيات الوطنية لمختلف دول أوروبا الغربية خلال ثمانينيات القرن العشرين قد بلغت ما يعادل ٥٠٪ تقريبا من الناتج القومي الإجمالي، وأن فوائد الدين العام باهظة؛ وهذا يفرض قيدا

صارما على السياسة النقدية (Pierre, 1984, p.5). وقد أدّى امتناع دول أوروبا الغربية عن تحفيز اقتصاداتها خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى جعلها تعتمد على صادراتها إلى الولايات المتحدة اعتمادا كبيرا، كما جعل الاقتصادات الأوروبية حسّاسة بصورة متزايدة حيال البضائع المستوردة.

ورغم أن اليابانيين لا يعانون من الأعباء كما هو حال الأوروبيين الغربيين فإن تجربتهم مع التضخّم، وعجوزات ميزان المدفوعات الكبيرة، وعجوزات الميزانية الوطنية خلال سبعينيات القرن العشرين علمتهم الانضباط النقدي. وقد مكّنهم خفض الأجور الحقيقية وغيره من التعديلات التي تلت ذلك من تحقيق معدّل نموّ غير عال بالمقاييس العالمية، رغم أنه منخفض جدا بالمعايير اليابانية لما بعد الحرب. كما تعرض اقتصادهم أيضا لمرحلة انكماش نسبي، وأصبحوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على النمو القائم على التصدير، وخاصّة إلى السوق الأمريكية. وقد استكملت الاستراتيجية الاقتصادية اليابانية من خلال تصدير مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة ودول قليلة أخرى.

حقّق الاقتصاد الريغاني نجاحا كبيرا جدا خلال النصف الأخير من ولاية الرئيس ريغان الأولى، وذلك بفضل عوامل داخلية قائمة في الاقتصاد الأمريكي نفسه، وكذلك بفضل عوامل دولية؛ ولم تكن الأخطار الكامنة بعودة الانهيار التضخّمي قد زالت بالضرورة. وكان خفض نسبة التضخّم من ١٢,٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣,٨٪ عام ١٩٨٣ قد تحقّق على حساب ركود شديد فرض على العالم بأجمعه (Drobnick, 1985, p. 9). وترافق معدّل النموّ الاقتصادي المرتفع ونسبة التضخّم "المعتدلة" مع معدّل بطالة تجاوز المعتاد. ولم ينج الاقتصاد الريغاني من منحنى فيليبس وعملية المبادلة التي لا بد منها ما بين التضخّم والتباطؤ الاقتصادي (Sawhill and Stone, 1984). على أن الأهم من ذلك هو أن الاقتصاد الريغاني استفاد من ظروف عرضية طارئة.

في المقام الأول كانت الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة، كما كان حالها في اليابان وبخلاف وضع أوروبا الغربية، قد انخفضت انخفاضا كبيرا بحلول الحافز النقدي الضخم والمتمثّل بخفض الضرائب الذي شهده العام ١٩٨١، وبذلك تمّ إضعاف تأثيره التضخّمي المحتمل. ثانيا، وكما سبقت الإشارة، فقد اتّبعت الاقتصادات الأخرى سياسات تقييدية ممّا سمح للولايات المتحدة باتباع سياسة توسّعية إلى حدّ بعيد؛ وتمّ كبح الطلب العالمي الإجمالي والضغوط التضخّمية (Marris, 1984, p. 22). وكان من عواقب ارتفاع قيمة الدّولار، وركود الاقتصادات الأخرى أن حظيت الولايات المتحدة بأسعار متدنّية نسبيا للطاقة وللسلع

الأخرى والمستوردات المصنّعة. وثالثا، تمكّنت الولايات المتحدة من تمويل عجز ميزانيتها الحكومية الضخم والحيلولة دون ارتفاع معدّل أسعار الفائدة، وذلك من خلال الاقتراض من أسواق المال العالمية، ولو لم يكن ذلك ممكنا لأدّى ارتفاع سعر الفائدة اللازم لتمويل عجز الميزانية إلى خنق النموّ الاقتصادي. والواقع أن ما عاشته الولايات المتحدة والمصدّرون الخارجيون تحت راية الاقتصاد الريغاني والاقتصاد الذي يميل إلى "جانب العرض" إنما كان ازدهارا ممولا بالديون يدفعه حافز نقدي كينيزي قوي.

اعتمد "النجاح" الاقتصادي لإدارة ريغان إلى حدّ بعيد على تراكم ديون هائلة وعلى ضخ رأس المال من بقية دول العالم. وسواء جاء ذلك من خلال تفاهم صريح أو من مجرّد ترتيب ضمني فإن اليابانيين كانوا عنصرا لا غنى عنه في تمويل فورة الازدهار الاقتصادي التي استفادوا هم والمصدّرون الآخرون منها. أما النفقات الملازمة للارتفاع الناتج في قيمة الدّولار وفي أسعار الفائدة العالمية العالية فقد فرض معظمها على كاهل المستهلكين غير الأمريكيين، والجهات المدينة في البلدان الأقلّ نموّا، وعلى قطاعات كبيرة من الصناعة الأمريكية. وشكل تمرّد هؤلاء المنتجين الأمريكيين المتضررين خلال ثمانينيات القرن العشرين، ومطالبتهم بسياسة حمائية، شكّل خطرا على التحالف الاقتصادي الغريب القائم بين إدارة ريغان والدائنين اليابانيين.

وبحلول عام ١٩٨٦ بدا أن القوّة الدافعة وراء فورة الازدهار الاقتصادي قد استنفدت ذاتها. إذ على الرغم من مجموعة عوامل اقتصادية مواتية – دولار وعجز ميزانيّة متراجعان، وتضخّم وأسعار فائدة متدنيان، وأكلاف طاقة منخفضة– فقد كان معدّل نموّ الاقتصاد الأمريكي قد انخفض بصورة كبيرة اعتبارا من أواسط الثمانينيات. وقد كانت أسباب هذا التحوّل المفاجئ موضع نقاش مكثف، لكنّها تشمل بالتأكيد الإرث الذي خلفه الاقتصاد الريغاني نفسه، مثل تسرّب الطلب الأمريكي إلى الخارج وتراكم مختلف أنواع الديون. ومهما تكن الأسباب فإن مسيرة توافق وتكييف الاقتصادات الوطنية، وانتقال الاقتصاد العالمي إلى قاعدة جديدة ستكونان معقدتين ما لم يتم وضع معدّلات النموّ الاقتصادي الأمريكية والعالمية على مسار الاتجاه المعاكس.

الخاتمة

كانت عواقب هذه التغيّرات الهيكلية في الاقتصاد السياسي العالمي عميقة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والسياسية. ومن المؤكّد أنها ستجعل حل مشكلة الديون العالمية واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أمرا صعبا بصورة خاصّة. وتبعث هذه التطوّرات شبح الحروب التجارية وانتشار السياسات الحمائية إذ تتبع الدّول استراتيجيات نمو تنافسية شديدة تستند إلى التصدير، كما أنها تحاول تصدير البطالة إلى الاقتصادات الأخرى، وحماية صناعاتها الخاصّة. وربّما كان أخطر ما في الأمر هو المضامين المنذرة بالسوء التي تنطوي عليها هذه التغيّرات الهيكلية بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. فإذا فشلت هذه البلدان الرئيسية في حل المشاكل التي تطرحها هذه التطوّرات فإن "مأزق السجين" الذي شهدته ثمانينيات القرن العشرين يمكن أن يتدهور نحو صراع اقتصادي وسياسي خطير.

لقد أدّت التغيّرات الهيكلية إلى ما يطلق عليه الماركسيون "تناقضات" في الاقتصاد السياسي الدّولي لا بدّ من حلّها من قبل الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين الأساسيين إن أردنا للاقتصاد العالمي الليبرالي أن يبقى على قيد الحياة. والمشكلة الأولى التي تتطلّب الحلّ هي مشكلة الزعامّة السياسية والاقتصادية. فإذا كان الاقتصاد العالمي، كما يقول روبرت كيوهين، اقتصادا يمكن وصفه بـ "ما بعد الهيمنة"، فلا بدّ للمرء من أن يتساءل عن من وما الذي سيحلّ محلّ الزعامّة الأمريكية للنظام الاقتصادي الليبرالي (Keohane, 1984a). هل ستكون قوة مهيمنة أخرى، أم شكلا ما من أشكال الإدارة الجماعية، أم ربّما انهيار الاقتصاد العالمي الليبرالي؟ والمشكلة الثانية هي التوافق والتكيف الاقتصادي الذي تتطلّبه عملية إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، والتحوّل نحو قطاعات صناعية قيادية جديدة. فهل ستتمّكن الاقتصادات المتقدّمة التي تفقد الآن ميزتها النسبية في صناعات قائمة، هل ستتمّكن من التحوّل إلى أنشطة اقتصادية جديدة، وهل ستتولى القوى الاقتصادية الناشئة المسؤوليات المطلوبة منها إن أردنا لاقتصاد دولي ليبرالي أن يعمل بكفاءة؟ والمشكلة الثالثة هي إيجاد حلّ للتعارض المتزايد بين الاستقلالية الداخلية والمعايير الدّولية. هل من الممكن التوفيق ما بين كينيس في الداخل وسميث في الخارج، أم أن أحدهما سينتصر على الآخر؟.

وعندما نمعن النظر بهذه القضايات المتّصلة بالزعامّة والتوافق والتكيف الاقتصادي وتعارض الاستقلالية الداخلية مع المعايير الدّولية، على النحو الذي سيتم في الفصل العاشر، من المهم أن نحدّد ما الذي سيحل، أو يمكن أن يحلّ، محلّ الأنظمة الدّولية التي قامت في فترة ما بعد الحرب والتي تستند إلى مبادئ الليبرالية في عدم التمييز، والتعدّدية، والدّولة الأولى بالرعاية. عندما تعذّر حلّ هذه القضية خلال ثلاثينيات القرن العشرين انهار الاقتصاد العالمي. يبقى علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان بوسع الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين تسيير الأمور على نحو أفضل.

الفصل العاشر

النظام الاقتصادي العالمي الناشئ

The Emergent International Economic Order

يفترض هذا الكتاب أن خلق اقتصاد دولي ليبرالي، وصيانته وتشغيله بنجاح، يتطلب ممارسة قيادة سياسية. إذ يجب أن تكون هناك آلية من حسن التدبير تقدّم بعض الأشياء الجماعية كالعملة المستقرّة، وتشجع الأسواق المنفتحة. وكثيرا ما يكون في العلاقات الاقتصادية الدّولية حوافز قوية للاحتيال على حساب فاعلين آخرين، وهناك حاجة إلى قيادة سياسية لتأدية دور الإداري أو الشرطي.

ومن المفارقات أن دولة الرفاه الحديثة، وما وصفه جون روغي (John Ruggie) بأنّه (تسوية الليبرالية المنغرسة) قد زادا الحاجة إلى قائد، بدلا من تخفيضها إلى الحدّ الأدنى. ففي عالم تعْتبر فيه الحكومات مسؤولة بشكل متزايد عن رفاه شعوبها، يصبح الإغراء طاغيا لاتباع سياسات تفيد مواطني المرء على حساب المجتمعات الأخرى. فالتوتّر المتأصّل بين اقتصاد عالمي قائم على مبادئ السوق من جهة، واقتصادات محلّية قائمة على تدخّل الدّولة من جهة أخرى، يتطلّب تنسيقا مكثفا بين السياسات الوطنية والممارسات الاقتصادية.

وعلى مدى عقود عديدة، مارست الولايات المتحدة هذه القيادة أو المسؤولية المهيمنة. وابتداء من ستينيات القرن العشرين، صارت هذه المهمّة أصعب فأصعب. وأخيرا فإن التغيّرات الهيكلية في شروط العرض والطلب، وكذلك تناقص قدرة واستعداد الولايات المتحدة لتقديم القيادة، قد جعلت الاقتصاد الليبرالي الدّولي يتدهور بشكل خطير.

وكما لاحظ تشارلز كيندلبرغر (Charles Kindleberger)، وآخرون فإن لدى الهيمنة الاقتصادية ميلا قويا لتقويض نفسها؛ ولم تكن الولايات المتحدة استثناء. فمنذ عام ١٩٥٩ كانت تستهلك أكثر ممّا تدّخر أو تستثمر في اقتصادها نفسه. فالاستهلاك المفرط في القطاعين الخاص والعام (بما في ذلك الإنفاق على الشؤون العسكرية والسياسة الدّولية) قد أضعف الاقتصاد الأمريكي كثيرا. غير أن الولايات المتحدة،

بسبب موقعها المتميّز في الاقتصاد العالمي، استطاعت أن تستورد من البضائع والخدمات أكثر بكثير ممّا صدّرت، وتمكّنت من تمويل حالات العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها عن طريق تصدير الدّولارات والاقتراض من البلدان الأخرى.

إن التذبذبات العنيفة في الاقتصاد الأمريكي، وخطر انتشار الحمائية، واعتماد النمو الاقتصادي الأمريكي على رأس المال المستورد، كل ذلك يشير إلى أن القيادة الاقتصادية للولايات المتحدة قد ضعفت كثيرا في ثمانينيات القرن العشرين. فما الذي يقدر على الحلول أو يكون مستعدّا للحلول محلّ القيادة الأمريكية الآخذة بالأفول، وعلى أي أساس يمكن الحفاظ على الاقتصاد العالمي؟

للعثور على أجوبة لهذه الأسئلة تبحث الصفحات التالية في القضايا التي نوقشت في ختام الفصل التاسع. فإذا أريد تحقيق الانتقال من مؤسّسات نظام بريتون وودز (Bretton Woods) المتداعية إلى نظام اقتصادي دولي أكثر استقرارا، فإنه يجب حل المشاكل التي ناقشها الفصل الأول باعتبارها القضايا الأساسية في الاقتصاد السياسي الدّولي. أي أنه (١) ينبغي التغلب على مصاعب القيادة السياسية، (٢) وينبغي حلّ مشكلة التكيّف، و(٣) ينبغي استحداث وسيلة للتوثيق في الصراع المتنامي بين الأنظمة الدّولية والاستقلال الذّاتي المحلّي.

مشكلة القيادة السياسية

The Problem of Political Leadership

ليست هناك بالطبع طريقة لإثبات أو بيان أن القيادة السياسية مطلوبة في الواقع لنجاح عمل اقتصاد عالمي ليبرالي. فمعظم الاقتصاديين، وخاصّة المتمسكين بالمذهب النقدي يدافعون بالتأكيد عن الرأي المعاكس القائل إن الأسواق تعمل بأفضل طريقة عندما تتْرك وشأنها. وفي كتاب بعْد الهيمنة (After Hegemony) يقدم روبرت كيوهين (Robert Keohane, 1984a) حجّة قوية بأن التعاون أو الإدارة التعدّدية يمكنهما النجاح في غياب الهيمنة. ولسوء الحظ فإن التجربة التاريخية التي يتعين على المرء أن يعتمد عليها بالضرورة لحلّ هذه القضية هي شحيحة حقا. فالاعتبارات التاريخية والنظرية المناقشة في هذا الكتاب تدعم حجّة القيادة المهيمنة.

غير أن القائد المهيمن ينبغي أن يكون مستعدّا لإخضاع مصالحه الاقتصادية الذّاتية القصيرة الأجل لمصالحه طويلة الأجل وللمصلحة الكبرى للاقتصاد الدّولي. وكانت الولايات المتحدة تميل إلى فعل ذلك لأسباب سياسية وأمنية بالدرجة الأولى أثناء جزء كبير من فترة بريتون وودز. غير أن الولايات المتحدة بدأت منذ أواخر ستّينيات القرن العشرين تستخدم النظام بصورة متزايدة لأغراضها الذّاتية المحدّدة بطريقة أضيق نطاقا. ولقد نجم كثير من متاعب الاقتصاد العالمي في ثمانينيات القرن العشرين عن هذا التغيّر في السياسة الأمريكية. وباختصار، فعلى الرغم من كون حجّة القيادة المهيمنة غير حاسمة، وعلى المرء ألا يستبعد إمكانية القيادة التعدّدية، فإنه من غير المحتمل أن يتمكّن اقتصاد عالمي ليبرالي من البقاء بدون هيمنة ليبرالية ملتزمة بالحفاظ عليه.

ومع التناقص النسبي للهيمنة الأمريكية، هل تستطيع الإدارة الجماعية وتنسيق السياسة الحلول محلّ الولايات المتحدة كأساس سياسي للاقتصاد العالمي الدّولي الليبرالي؟ لقد أصبحت الإدارة التعدّدية وتنسيق السياسة على ما يبدو ضروريين لأن السياسات الوطنية غير المنسقة قد أدّت إلى نتائج اقتصادية لم تكن هي الفضلى للتشغيل السلس للاقتصاد الدّولي. فمنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين نجمت حالات التذبذب وعدم الاستقرار الاقتصادي عن فشل الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين في تنسيق سياساتهم الاقتصادية. غير أنه يمكن أيضا طرح الحجّة المؤيّدة لتنسيق السياسة أو القواعد التي تحكم السياسيات الاقتصادية الوطنية أيضا على مستوى أكثر تعميما[١].

وفي السوق التنافسية الحقيقية، يمكن إيجاد حلّ متوازن بصورة تلقائية لأنه يتعيّن على المرء أن يدفع ثمن الحصول على المزيد من بضاعة مّا. وعند نقطة معيّنة تتساوى التكاليف والفوائد، ويكفّ الفاعل عن الحصول على بضاعة محدّدة. غير أن عملية التوازن هذه لا توجد بالضرورة في مجال السياسة لأن الاقتصاد قد يكون قادرا على الحصول على الفوائد بدون دفع تكاليف مساوية لها. فالتغيّرات الهيكلية الحديثة في الاقتصاد العالمي والتّصادم المتزايد بين الأولويات المحلّية والمقاييس الدّولية زادت الحوافز لاكتساب المرء

---

(١) رغم أن الاقتصاديين يتجادلون في المزايا النسبية للقواعد في مقابل التنسيق، فإنهما يتطلّبان – على حدّ سواء – درجة عالية من التّوافق السياسي بين القوى الاقتصادية الكبرى.

المزايا لنفسه على حساب الآخرين. وفي عالم تزداد فيه قسوة القيود على المعدّل العالمي للنمو الاقتصادي، هناك إغراء عميق لتصدير البطالة واتباع سياسات مؤذية للجيران. وقد يتبع فاعل قوي سياسة فيها فائدة كبيرة لنفسه، بينما يتم تحويل تكاليف تلك السياسة إلى اقتصادات أخرى. ولقد كانت هذه هي الحال في مناسبات عدة بخصوص السياسة النقدية الأمريكية والسياسة التجارية اليابانية. غير أن الاحتمال الأقوى هو أن محاولة دولة مّا للاحتيال وتحسين موقعها النسبيّ ستؤدّي إلى نتيجة أقل من فضلى للجميع بسبب سياسة انتقام تأتي من دول أخرى (مثل سياسة الحمائية).

الحاجة إلى القيادة التعدّدية

The Need for a Pluralist Leadership

لقد نجمت عن الطبيعة المتغيّرة للاقتصاد الدّولي حاجة إلى قيادة تعدّدية وتنسيق السياسة، وأدّت التغييرات الهيكلية إلى تحويل دور السوق والسياسة الاقتصادية. وفي البداية، كان الاقتصاديون يعتقدون أن الاقتصاد العالمي حلبة كاملة للمنافسة تحكمها عمليات توازن تلقائية مثل آلية هيوم (Hume) للتدفّق السعري – العيني. وبعد ذلك، ومع انهيار الاستقلال الذّاتي بسبب تغييرات مثل مقاومة الأجور لأي حركة نحو الأسفل، وصعود دولة الرفاه. تمّ تطوير نظرية السياسة الاقتصادية وتطبيقها على ما كان يفْترض بأنّه اقتصادات منعزلة؛ وكانت النظرية تعتقد أنه باتّباع قواعد سياسة مفروضة، تستطيع الحكومات أن تجعل الأسواق تعمل وتنجح في تحقيق التوازن المحلّي والانسجام الدّولي معا (H. Johnson, 1972, p. 409)، غير أن النظرية انطبقت على اقتصاد وحيد. ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، والتحوّل إلى بيئة أكثر استراتيجية، فإن أعمال حكومة مّا تمسّ بالضرورة رفاه مجتمعات أخرى، ولذلك تزيد الحاجة إلى التعاون الدّولي.

إن التنافس في السياسة بين الحكومات الوطنية إمكانية دائمة الوجود في اقتصاد عالمي مؤلّف من دول مستقلّة ولكنّ بعضها شديد الاعتماد على بعض بشكل متبادل. فنجاح حكومة مّا في تحقيق أغراض سياستها قد يؤثر سلبا في أغراض سياسة حكومات أخرى، وكثيرا ما فعل. إن البتّ في أيّ السّياسات ستنجح يعتمد جزئيا على تركيب الاقتصاد وعلى حكمة السياسات نفسها. ولكنّه يتقرّر أيضا من خلال

القوّة النسبية والمهارات السياسية للدّول، (Bergsten, Keohane and Nye, 1975, p.23). فالعوامل الاقتصادية والسياسية معا تقرّر النتائج الاقتصادية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدّولية.

إن سياسة الاقتصاد الكلّي هي أفضل حلبة يمكن أن يحدث ضمنها التنافس في السياسة، ويجب أن يحدث فيها تنسيق السياسة. ففي الماضي، كان الاقتصاديون يركزون ببساطة على الصراعات حول السياسة التجارية؛ فوجدوا الحل للصراع في مذهب التجارة الحرّة (Bergsten, Keohane and Nye 1975, p. 24) ومع اشتداد الاعتماد المتبادل، ازدادت أهمية سياسة الاقتصادات الكلّية بسبب تأثيرها إلى أسعار الصرف، والمتغيّرات الاقتصادية الأساسية الأخرى. وكما لوحظ آنفا، فإن الانتقال من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار مرنة، واندماج الأسواق المالية الدّولية، قد أثرا تأثيرا عميقا في عمل الاقتصاد العالمي وأثره في رسم سياسة الاقتصاد المحلّي. وأدّت التدفقات المالية الكثيفة بسبب أسعار الفائدة المتفاوتة، وسلوك المضاربين وحالات انعدام الأمن السياسي إلى تقليص الاستقلال النقدي المحلّي، وسببت أسعار صرف متذبذة. وغيرت قدرة الاقتصادات الوطنية على المنافسة.

واعتبارا من منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت الأنظمة الدّولية المالية والنقدية والتجارية شديدة التداخل، ولم يعد من الممكن النظر إليها بصورة منعزلة. فالسياسات الاقتصادية الكبرى وتفاعلاتها لها تأثير أكبر بكثير من تأثير السياسات التجارية في الموازين التجارية. غير أن العاقبة العكسية لهذا الوضع هي أنه لما كانت للأنظمة المالية الدّولية أسواق وطنية مندمجة على نحو أكثر إحكاما فإن الدّول راحت تردّ على ذلك بزيادة مستوى الحمائية التجارية.

فالنّزاع التجاري الشديد والخطير بين اليابان والولايات المتحدة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان سببه الأساسي الخلافات في سياسة الاقتصاد الكلّي. وكان واضحا كذلك أن عوامل أخرى مثل نزعة الحمائية اليابانية وطبيعة الاقتصاد الياباني غير الليبرالية لها أهميتها. ولكن – كما أظهرت دراسة موثوقة – فقد كانت معظم حالات العجز التجاري الأمريكي البالغة ١٥٠ مليار دولار وأكثر في ثمانينيات القرن العشرين ناجمة عن الدّولار الأمريكي المبالغ في قيمته كثيرا، نتيجة لعجز الميزانية وسياسات الاقتصاد الكلّي شديد التوسّع في إدارة ريغان، وخاصّة في وقت كانت فيه اليابان وبلدان أخرى تتّبع سياسات تقييدية

(Bergsten and Cline, 1985). وكانت نتيجة هذا التنافر الخارق للعادة في سياسات الاقتصاد الكلّي هي أعظم حالات العجز التجاري والعجز في ميزان المدفوعات في تاريخ العالم.

إن مهمّة تنسيق السياسة، كمهمّة القيادة المهيمنة، هي تقديم القيادة، والبضائع الجماعية التي يتطلبها التشغيل الكفؤ لأي اقتصاد، سواء أكان وطنيا أم دوليا. ففي المجال الدّولي، تشمل هذه المسؤوليات استقرار العلاقات النقدية والتجارية وإعادة توزيع الدخل بواسطة المساعدة الخارجية والبرامج المتصلة بها، وتنظيم وضبط حالات إساءة الاستخدام (Whitman, 1944) فطوال فترة ما بعد الحرب، كانت مؤسّسات بريتون وودز، مدعومة بقوة الولايات المتحدة، تقوم بهذه المهام من حسن الإدارة. إلاّ أنّ إرادة الولايات المتحدة وقدرتها على تقديم هذه البضائع الجماعية قد تضاءلت. إن تنسيق السياسة مطلوب لتجنب المنافسة في التجارة والسياسات الصناعية والاقتصادية الكلّية بين القوى الاقتصادية المسيطرة.

وفي الوقت نفسه الذي صار فيه تنسيق السياسة ضروريا، أصبح هذا التنسيق أكثر صعوبة وتعقيدا على نحو لا نهاية له بسبب انتشار القوّة دوليا، وبروز بيئة استراتيجية، والأهمية المتزايدة لاتّساع الأولويات المحلّية. فالروابط بين مجالات السياسة، كالتجارة والنقود والسياسة النقدية صارت وثيقة وحميميّة إلى درجة أكبر، ممّا أوجب تنسيقا أكبر عبر الأنظمة الاقتصادية وليس ضمنها فقط(R. Baldwin, 1984, p.45). ولا شكّ في أن التجديد في النظرية وفي السياسة مطلوب إذا أريد للتنسيق أن يتحقّق على الإطلاق (Cooper,1985).

وكما كتب ريتشارد كوبر (Richard Cooper) في كتابه المليء بما ينذر بتطوّرات في المستقبل والمعنون "*The Economy of Interdependence*" (1968) (اقتصاد الاعتماد المتبادل)، فإن الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي يثير المشاكل التالية: عدم كفاية أدوات السياسة، وحالات التضارب المحتمل في أهداف السياسة، وانعدام الكفاءة الدينامية الناجمة عن قيام صانعي السياسة الوطنيين بتكييف أدوات السياسة ذات الأبعاد والتأثيرات الدّولية القوية بطريقة غير منسّقة (J. Williamson, 1983, p. 3818). ومنذ أن ألّف كوبر كتابه، اشتدّت المشاكل بسبب ازدياد الاعتماد المتبادل في التجارة والمال ومجالات أخرى.

لقد أخذ استقلال السياسة المحلّية وفعاليتها في الاضمحلال نتيجة لعدد كبير من التغيّرات الهامّة، مثل الاندماج العالمي للأسواق المالية، وتركّز القوّة الاقتصادية بأيدي فاعلين قادرين على إرغام التكاليف

والأجور على الارتفاع، وتدويل التجارة (Padoa - Schioppa, 1983). وفي المجالات التي لم تعد فيها الدّول الوطنية قادرة على ممارسة السيطرة، صار تنسيق السياسة بين الحكومات ضروريا بصورة متزايدة كذلك. وسوف يكون حلّ المشاكل التقنية لتنسيق السياسة، سواء أكان أفقيا عبر الأنظمة الدّولية، أم عموديا، بين مستويات السياسة المحلّية والدّولية من التحدّيات الكبرى لعلم الاقتصاد، هذا على أقلّ تقدير (Cooper 1985).

غير أن المشكلة الأساسية في تنسيق السياسة والإدارة التعدّدية ليست هي تأصّل الرغبة فيها أو إمكانية تطبيقها تقنيا، بل هي غياب الغايات المشتركة. فتنسيق السياسة يتطلب استعداد الحكومات الوطنية لإخضاع استقلالها في القضايا السياسة لكيان صانع للتقارير هو أكبر من تلك الحكومات. ويشير تاريخ القمم الاقتصادية منذ عام ١٩٧٥ إلى أن عدد القوى الاقتصادية الكبرى المستعدة لقبول النوع المطلوب من تنسيق السياسة كان قليلا، إن وجد على الإطلاق (Butnam and Bayne, 1984). كما أنه ليست هناك أدلّة كافية على استعداد القادة الاقتصاديين الرئيسيين لقبول إصلاح الأنظمة الاقتصادية الموجودة، وهو الإصلاح الذي يدافع عنه كتاب عديدون باعتباره يشكّل حلولا لمشاكل الأنظمة النقدية والتجارية الدّولية. إن تفحّص السّياسات والمواقف المتغيّرة للمراكز الثلاثة للقوى الاقتصادية العالمية لا يشير إلى وجود أيّ ميل يذكر لديها لقبول مسؤوليات القيادة الاقتصادية[٢].

وقد ظلّت الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين محجمة على وجه الخصوص عن إخضاع سياساتها الاقتصادية لإشراف دولي. فعلى الرغم من تزايد اعتمادها على الاقتصاد الدّولي، تستمرّ أمريكا في التصرّف وكأنها اقتصاد مغلق أو القائد الذي يتعين على الآخرين جميعا أن يتبعوه بصورة تلقائية. لم تبذل أمريكا

(٢) كما ذكر آنفا، فإن محتوى ومحدّدات التجارة، وغيرها من الأنواع الأخرى من السياسة التجارية ليست اهتماما أساسيا لهذا الكتاب، بل لقد تمّ حصر التركيز في القضايا التي حدّدها الفصل الأول باعتبارها هي القضايا المركزية للاقتصاد السياسي العالمي. ورغم أن تركيب الاقتصاد السياسي العالمي وعمله عنصران محدّدان هامّان وواضحان في تقرير السياسات التجارية لأمم معينة، كما هي الحال في السياسة الخارجية وأنماط أخرى كثيرة من سياسات الدّول، فإن شرح السياسات الخارجية والتجارية والاستثمارية وما شابهها من....السياسات الاقتصادية يتطلّب النظر في العوامل والظروف المحلّية لدى كل أمة. وتتضمّن الأدبيات ذات الصلة تحليلات للسياسة والاقتصاد السياسي للتجارة تتجلى أمثلة ممتازة عليها في أعمال (R.Baldwin (1985), Destler (1986), Aggarwal, Keohane and Yoffie (1986)).

جهدا يذكر لوزن آثار قراراتها على الآخرين أو لمشاورة أولئك الآخرين حول مبادرات السياسة الكبرى. وكان أبرز الأمثلة على ذلك بالطبع السياسة النقدية لإدراة ريغان، بأثرها المدمّر على أسعار الفائدة العالمية، ومشكلة الديون العالمية.

وبالنسبة للأوروبيين الغربيين واليابانيين، كان تنسيق السياسة يعني لجم سياسات أمريكا الخاصّة بالاقتصاد الكلّي. غير أن إدارة ريغان قد فسّرت ذلك بأنّه يعني أن على الأوروبيين الغربيين واليابانيين أن يصلحوا اقتصاداتهم، ويتّخذوا إجراءات لسدّ (فجوة النموّ). وعليهم أن يحفزوا اقتصاداتهم ويقلّدوا الإصلاحات التي نفّذتها الولايات المتحدة تحت راية اقتصاد جانب العرض، وبذلك يزيلون العقبات المحلّية المعيقة للنموّ الاقتصادي (Nau, 1985).

بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان الأمريكيون قد أخذوا ينفرون مما اعتبروه سياسات وممارسات غير عادلة لشركائهم الاقتصاديين، وصاروا أقلّ فأقلّ استعدادا لممارسة القيادة الاقتصادية. مع ذلك ظلّ التزام الولايات المتحدة بتحرير التجارة بعد الحرب العالمية الثانية هو السياسة الرسمية. وكما فعلت في جولة طوكيو، فقد ضغطت لاستمرار تخفيض الحواجز التجارية واستئصال الممارسات التجارية (غير المنصفة). وكانت الولايات المتحدة ترغب على وجه الخصوص في إحداث تغيّرات كبرى في التجارة الزراعية، ولا سيما فتح السوق الياباني، وإزالة مبالغ دعم التصدير. وضغطت الولايات المتحدة أيضا لإصلاح السياسات الصناعية الخارجية (أنماط الدعم المختلفة، وسياسات الشراء الحكومية وما شابه) وتحرير الخدمات (الأعمال المصرفية، والاتصالات، الخ). ورغم وجود نكسات خطيرة، مثل احتكار سوق المواد شبه الموصلة وقرار إلغاء نظام الأفضليات المعمم لأقل البلدان نموا، وكلاهما حدث في عام ١٩٨٦، فقد كان الموقف الرسمي لإدارة ريغان هو مقاومة سياسات الحمائية ومتابعة هدف الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الخاص بإيجاد نظام تجاري متعدّد الأطراف قائم على عدم التمييز وعلى قواعد عالمية تحكم العلاقات التجارية.

وكانت المفارقة أن الدّعم السياسي لموقف التجارة الحرّة هذا كانت تقوضه الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتصاد الكلّي للإدارة الأمريكية، وإضعافها لبرامج الرفاه المحلّية. وأدّت المغالاة في قيمة الدّولار الناجمة عن عجز الميزانية إلى تشجيع طوفان من الواردات وأرغمت الصناعة الأمريكية على أن تنتج في الخارج

أعدادا أكبر فأكبر من مكوّنات تلك الصناعة والمنتجات المرسلة إلى الأسواق الأمريكية والأجنبية على حدّ سواء. فصناعة السيارات الأمريكية التي كانت لها مكانة عظيمة ذات يوم لم تعد موجودة ولكنّها صارت بدلا من ذلك خليطا من الأجزاء المستوردة المكوّنة لتلك السيارات. إن نزع الصفة الصناعية عن قطاعات هامّة من الاقتصاد الأمريكي، والبطالة المتزايدة، قد غذّيا قوى تفضل الحماية الاقتصادية. أما الزراعة الأمريكية، التي ظلّت زمنا طويلا حصنا من حصون التجارة الحرّة، فقد دمّرتها معدّلات سعر الفائدة المرتفعة والدّولار المغالى في قيمته؛ وتعرّض الفلاحون الأمريكيون لأزمة ديون في الوقت نفسه الذي كانوا فيه يخسرون أسواقا تقليدية خارجية. فكان على السياسات المحلّية للإدراة إما أن تعكس مسارها، وإمّا أن تضطر ذات يوم إلى الرضوخ للضغوط الحمائية المتزايدة. وكان يبدو أن القادة السياسيين والمعلّقين العامّين لم يفهموا العلاقة بين سياسة الاقتصاد الكلّي الأمريكية والعجز التجاري. وجادل بعضهم بأن الأسباب الرئيسية وراء العجز التجاري الأمريكي هي السلوك الياباني غير اللائق أو السياسات التجارية الأوروبية. ولم يدرك إلاّ قليلون منهم أن عجز الميزانية الأمريكية كان هو المسؤول الأولي الأساسي. وما يلي هو بيان مختصر لهذه العلاقة ذات الأهمية الحاسمة:

إن سياسة الاقتصاد الكلّي تمسّ العجز التجاري عن طريق اثنين من قوانين الحساب الاقتصادي. أولهما أن النقص الصافي في مدخراتنا، أي نقص المدخرات بالنسبة للطلب عليها في الداخل، يجب تمويله بواسطة صناديق يتم توليدها إمّا في الداخل أو في الخارج، وثانيهما أن عجز حساباتنا يعادل صافي رأس المال المتدفّق من الخارج. وهذا معناه ببساطة أن المال الذي يحصل عليه الأجانب من بيعنا بضائع وخدمات إذا لم ينفق على شراء بضائع وخدمات منّا، فلا بدّ من إنفاقه على شراء أصولنا [العقارات، والسندات المالية، وسندات الخزينة.

وحسب معدّلات أسعار الصرف والفائدة السائدة، فإنه إذا كان استعداد الناس للبيع والشراء، والاقتراض والإقراض، غير متناسب مع هاتين المعادلتين، فسوف تتغيّر الأسعار حتى تسْتعاد التوازنات.

تعاني الولايات المتحدة من نقص كبير في المدّخرات الوطنية لأن نقص الادّخار في القطاع العام (العجز في الميزانية الاتحادية) يتجاوز صافي مدّخرات القطاع الخاص. وهذا يرفع أسعار الفائدة عندنا إلى أن تتدفّق

أموال أجنبية كافية لسدّ الفجوة. وهذا بدوره يرفع قيمة الدّولار ويزيد عجزنا التجاري بكمية مساوية (Avinash Dixit)، في (*The New York Times*, July 15, 1985, p.A18)

وبلغة اصطلاحية أكثر، فإن العلاقة بين عجز الميزانية والعجز التجاري يمكن التعبير عنها بهذه المعادلة المتطابقة الكينـزية البسيطة:

الانفاق الحكومي – الضرائب + (إجمالي الاستثمار المحلّي الخاص – المدّخرات الخاصّة) = (الواردات– الصادرات)

عجز الميزانية + الاستثمار مطروحا منه المدّخرات = العجز التجاري وهذا بدوره يساوي = صافي الاقتراض الأجنبي.

وبغضّ النظر عن حقيقة كون العجز التجاري شيئا تسبّبت به إدارة ريغان لنفسها إلى حد كبير، فقد شرعت تلك الإدارة باتباع سياسة ترغم البلدان الأخرى، ولاسيّما اليابان، على أن تحل لأمريكا مشاكلها وأن: ١– تفتح أسواقها. ٢– تقيم مصانع إنتاج في الولايات المتحدة. ٣– تحفز اقتصاداتها نفسها. غير أن هذه الاستراتيجية اصطدمت اصطداما مباشرا بتركيز أوروبا الغربية واليابان على النموّ الموجّه نحو التصدير وخوفها من تجدد التضخّم. وهكذا سارت السياسات الأمريكية على نحو معاكس مباشرة لمصالح هامّة لحلفاء الولايات المتحدة.

وبالرغم من الموافقة على الرغبة في الاقتصاد العالمي الليبرالي المنفتح، فإن طيفا واسعا من الرأي العام الأمريكي كان يعتقد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أن شركاء أمريكا الاقتصاديين ولاسيّما اليابانيين لم يكونوا "يؤدّون أدوارهم بشكل منصف" في استخدامهم للحواجز أمام الواردات والدعم للصادرات (R. Baldwin, 1984a.). وفي السابق كانت أمريكا تتسامح مع التمييز الأوروبي والياباني ضدّ البضائع الأمريكية، باعتباره ضروريا لإحياء تلك الاقتصادات وتعزيز علاقات التحالف؛ غير أن المطالبة بإجراءات "تبادلية" بدأت تتزايد في ثمانينيات القرن العشرين، مشيرة إلى ضرورة اتّخاذ موقف أكثر هجوميّة إزاء البلدان الأخرى.

فقد شرع كثير من الأمريكيين يجادلون بأن على الولايات المتحدة ألا تكتفي بفرض رسوم مضادّة وإجراءات مماثلة ضدّ الممارسات الأجنبية غير المقبولة فحسب، بل إن عليها أيضا أن تقيم استمرار اقتصادها المفتوح على الاستجابة الفعالة للحكومات الأجنبية لمطالب الولايات المتحدة في انفتاح ليبرالي أكبر. فقد اعتقد أولئك الأمريكيون أن حالات عدم التوازن التجاري الأمريكي هي أدلّة بديهية ظاهرة على تجارة غير عادلة، ولذلك فإنهم يريدون تطبيق مبدأ التبادل على النتائج الفعلية للأعمال الأجنبية، وليس فقط على إزالة الحواجز الخارجية الرسمية. ذلك أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، مشفوعا بالهبوط النسبي لاقتصاد الولايات المتحدة كان آخذا في إحداث تغيير أساسي في سياساتها الاقتصادية الخارجية. وفي محاولة لاستباق تشريع حمائي يسنّه الكونغرس، استرجعت السياسات التجارية الجديدة مفهوم التبادل المحدّد الذي كان متروكا في السابق.

فإذا تمّ التطبيق بشكل كامل، فإن إعادة التفسير الهامّة هذه لمفهوم التبادل سوف تستتبع عودة ما أطلق عليه كونيبير اسم السياسات التجارية الأمريكية المفترسة الضارية في ثلاثينيات القرن العشرين (Conybeare, 1985, p.408) فبموجب قانون اتفاقية التجارة المتبادلة لعام ١٩٣٤، تستخدم الولايات المتحدة نفوذها الاقتصادي لكسب ميزة في الترتيبات الاقتصادية الثنائية (المصدر السابق، ص، ٣٧٨). وبدلا من اتّباع التبادل غير المشروط وفق الاتفاقية العامّة بشأن التعرفات والتجارة (الغات). ومبدأ الأمّة الأولى بالرعاية، فإن الولايات المتحدة ستّتبع سياسة التبادل المشروط، الذي يتمّ فيه تبادل امتيازات أو تنازلات محدّدة بين دولتين أو أكثر، ولكن دون أن تمتد لتشمل أقطارا أخرى. وفي مثل هذه المفاوضات تكون قوة الأطراف الفاعلة النسبية ذات أهمية حاسمة.

وكانت هذه الحركة بين مجموعات أمريكية قوية مبتعدة عن تعدّد الأطراف والتوجّه نحو ما سمي "تعدّد الأطراف المصغّر" تعني أن الولايات المتحدة ستتوقّف عن إخضاع مصالحها الاقتصادية لمصالحها السياسية والأمنية بعيدة الأمد. وعلى وجه التحديد فإن "تعدّد الأطراف المصغر ينطوي على تغيّرات معينة في أهداف السياسة الأمريكية، هي:

أن تقوم البلدان الأخرى باتباع الممارسة الأمريكية بتفكيك دولة الرفاه وإزالة التدخّل الحكومي، والتوجه بذلك نحو انسجام أكبر بين الشركاء التجاريين في المؤسّسات والممارسات المحلّية.

أن المؤسّسات الأمريكية ينبغي أن يكون لها وصول إلى الأسواق الخارجية يعادل وصول المؤسّسات الأجنبية إلى السوق الأمريكية.

ولتحقيق هذه الغايات ينبغي على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها الاقتصادي وأشكال نفوذها الأخرى في المفاوضات الثنائية على أساس كلّ قطاع على حدة.

وكان من العوامل الكبرى في السياسة التجارية الأمريكية التدهور المطرد في تحالف التجارة الحرّة في فترة ما بعد الحرب، حيث بدأت الحركة العمالية المنظّمة، والصناعات المتحسّسة من الواردات، وأقسام كبيرة من الولايات الشرقية والغربية – الوسطى تتّجه نحو الحماية. وقام الحمائيون الجدد والداعون إلى مثل تلك السياسة الصناعية بحثّ الولايات المتحدة على الردّ بالمثل على القيود الأجنبية على الواردات، ودعم الصادرات، و"الاستهداف" الصناعي وغيره من الممارسات "غير المنصفة". وقد تفاقمت هذه المشاعر كثيرا بسبب كساد أواخر السبعينيات، وما تلاه من انعدام القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية في الثمانينيات بسبب ارتفاع قيمة الدّولار. وعلاوة على ذلك فان الثورة التكنولوجية المستمرّة والأهمية الجديدة لما يسمّى التقنيات المزدوجة (الحواسيب ووسائل الاتصال ومعالجة المعلومات) التي لها تطبيقات عسكرية وأهمية تجارية كذلك قد أدّت إلى المطالبات بحماية هذه الصناعات الناشئة. وصار شعار دعاة الحماية الجدد هو "التجارة المنصفة وليس التجارة الحرّة".

ورغم استمرار توافق وطني داعم لتعدّدية الأطراف وحرية التجارة في منتصف الثمانينيات، فقد تآكل هذا التوافق بشكل خطير، وطوقته اهتمامات سياسية واقتصادية وأمنيّة. فعلى الرغم من الخطب الأمريكية الداعمة للتجارة الحرّة والانفجارات الغاضبة على سياسات الحماية الأوروبية واليابانية، فإن ما هو أهم هو أن القيود الأمريكية على الواردات الأجنبية في قطاعات كثيرة كانت في الواقع معادلة للقيود التي يفرضها شركاء أمريكا التجاريون أو أشدّ منها، مثل فرض حصص على استيراد المنسوجات، والسيارات، وسلع أخرى. ففي قطاع صناعي بعد آخر راحت الولايات المتحدة تنـزلق بعيدا عن التزامها بالتجارة الحرّة في فترة ما بعد الحرب. فقد انتقلت السياسة التجارية الأمريكية إلى دعم المصالح التجارية والاقتصادية المحلّية التي أضرّت بها التجارة الحرّة، وابتعدت عن دورها المعزّز لعلاقاتها الأمنية العالمية (R. Baldwin, 1984, p.1).

وفي أوروبا الغربية، حدث ابتعاد اكبر حتى من الابتعاد الأمريكي عن الالتزام بتحرير التجارة، وذلك في منتصف ثمانينيات القرن العشرين (Hine, 1985). غير أن أوروبا، على عكس الولايات المتحدة، لم تكن في الحقيقة قط ملتزمة بفضائل حرية التجارة؛ فقد كان الأوروبيون الغربيون يفضّلون دائما ترك الأمور للتقدير الإداري واتباع نهج تفضيلي في العلاقات التجارية بدلا من القواعد العالمية والنهج العالمي في ميدان تحرير التجارة كما يفضله الأمريكيون (Whitman, 1977, p.29) وفي الثمانينيات أضيفت هموم جديدة وشديدة إلى هذا الرأي المائع الملتبس في حرية التجارة.

ويشعر عدد متزايد من الأوروبيين بأن عليهم أن يختاروا بين الدّولية الليبرالية ومكاسب الرفاه المحلّية لفترة ما بعد الحرب (Keohane, 1984 b, pp.34-35) فهم يعتقدون أن انفتاح اقتصاداتهم يهدّد السّلام الاجتماعي والسياسي الذي حقّقته دولة الرفاه في فترة ما بعد الحرب. ذلك أن التكاليف الاجتماعية والسياسية للتكيّف مع وتيرة التغيّر المتسارع في الميزة النسبية، ولاسيّما كلفة البطالة الجماعية الكبيرة، ترْجح بثقلها على كفّة الفوائد الاقتصادية. ويعتقد كثيرون أن اليابان والبلدان حديثة التصنيع قد أقامت إيقاعا لمعدّل التنافس يتجاوز بكثير معدّل التكيف الاجتماعي والاقتصادي الذي يبدي الأوروبيون استعدادا لإجرائه (Hager, 1982). ولذلك تعتبر سياسة الحماية ضرورية. وقد صاغ المفكرون الأوروبيون نظريات اقتصادية ومذاهب لافتة للنظر تماما لتبرير وتغطية تراجعهم عن تحرير التجارة (Kahler, 1985)[٣].

إن التحدّي المزدوج للولايات المتحدة واليابان في الصناعات ذات التقنية العالية، والأجور المنخفضة للأقطار الحديثة التصنيع في الصناعات التقليدية يشكّل تهديدا لمركز الأوروبيين الاقتصادي ولمكاسب رفاههم الاجتماعي. فالمزيج المكون من الأجور الحقيقية المرتفعة، والهياكل الاقتصادية غير المرنة، والتدخّل الحكومي المستفيض يجعل من الصعب على الأوروبيين بشكل استثنائي أن يتكيّفوا مع التغييرات في الميزة النسبية (Patterson, 1983). فالبطالة المحلّية وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في فترة ما بعد الحرب، وهبطت الإنتاجية والنموّ الاقتصادي هبوطا خطيرا[٤]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بفقدان كثير من الأسواق

---

(٣) تمثل (Strange, 1985c) جزءا هامّا من الرأي الأوروبي.

(٤) يقدّم (lindbeck, 1985) تحليلا جيدا جدا لمشاكل أوروبا الغربية الاقتصادية.

الخارجية نظرا لصعود المنافسة من اليابان والبلدان الحديثة التصنيع، انسحب الأوروبيون الغربيون منكفئين على أنفسهم. إذ إن الصناعات التي حرّكت نموّ أوروبا قد شاخت وتناقصت أهميتها كمصادر للنموّ الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٧٣ مرّت اقتصادات أوروبا الغربية بتجربة قاسية من نزع الصفة الصناعية عنها (Linder, 1986, p.108).

فبعد أن قام الأوروبيون بدور رائد في المرحلتين الأولى والثانية من الثورة الصناعية، تنبه وعيهم بصورة حادة إلى أن موقع التجديد العالمي التقني صار خارج أوروبا. وفي هذه الظروف تزايد اعتبار التحرير التجاري متنافرا مع الحفاظ على دولة الرفاه، ومع بقاء الصناعة الأوروبية، ومع الجماعة الاقتصادية الأوروبية نفسها؛ وعلى سبيل المثال فإن الضغوط الأمريكية لتغيير السياسة الزراعية المشتركة قد اعتبرتْ تهديدا لأحد الأعمدة المركزية للجماعة. ولذا فقد نشأ اتجاه نحو التراجع إلى ما وراء جدران الحماية للسوق الأوروبية المشتركة وحواجز التجارة الوطنية، في بعض الحالات، كرد على مايسمّيه الأوروبيون "التقسيم الدّولي الجديد للعمل" فالنسبة المئوية الاجمالية لتجارة الجماعة الأوروبية الخاضعة للسيطرة أعلى من مثيلاتها في التجارة الأمريكية أو اليابانية. وبالتالي فإن ما نجم من تحوّل في صادرات اليابان والبلدان الحديثة التصنيع إلى الولايات المتحدة قد زاد الضغط في تلك السوق كثيرا، وحرض النّزعة الحمائية الأمريكية ضدّ اليابانيين على نحو أكبر.

كما أن الطبيعة المتغيّرة للتكامل الأوروبي الغربي ومكانته في العالم قد شجعت الاتجاه الغربي على الانكفاء إلى الداخل. وفي الربع الأخير من القرن العشرين راح التكامل الاقتصادي المحْكم لأعضاء الجماعة الستّة ("أوروبا الصغرى") يتحوّل إلى اتحاد فضفاض نسبيا لاثنتي عشرة دولة ("أوروبا الكبرى")، مع انضمام الطبقة الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط الاقتصادية المتنامية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة، وتوسّع التجارة مع دول الكوميكون واتفاقيات لومي قد شكلت كتلة اقتصادية جديدة على نطاق كبير تتركز على الجماعة. ورغم وجود مشاكل خطيرة في عملية الاندماج والتكامل فإن أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية يأخذ بعضهم حصصا متزايدة من صادرات بعض (*The Economist*, June 1986, p.50).

وكما ذكر أحد أبرز الاقتصاديين الفرنسيين فإنه نظرا للمشاكل الاقتصادية القاسية في أوروبا الغربية فقد تم اقتراح "إدخال بعض القيود النظامية المخططة دوليا على الواردات في بلدان مختارة لديها نواقص هيكلية في تجارتها الخارجية" (Malinvaud, 1984). وبينما بدأت الأمريكتان تتحدثان عن "التجارة العادلة" ردّا على التحدّي التجاري القادم من اليابان والبلدان الحديثة التصنيع بدأ الأوروبيون الغربيون يفكرون بأسلوب "التجارة المخططة". فقد صار التنسيق في السياسة الدّولية بالنسبة إليهم يعني إزاحة الليبرالية ليحلّ محلّها تركيز احتكار الأسواق الدّولية وإبرام اتفاقيات لتقاسم الأسواق تتفاوض عليها المراكز الثلاثة الكبرى للقوّة الاقتصادية.

إن توسّع "التجارة المنظّمة" والنّزعة الحمائية القطاعية في أوروبا الغربية معناه أن المؤسّسات الأمريكية واليابانية وغيرها يتعيّن عليها أن تكسب الوصول إلى هذه السوق المغلقة نسبيا عن طريق آليات مثل الاستثمار الأجنبي، والمشاريع المشتركة وتراخيص التكنولوجيا. وقد حاول الأوروبيون الغربيون أن يحموا أسواقهم وصناعاتهم المحلّية ضد المنافسين الأجانب من خلال وسيلة الحماية القطاعية، مع إرغام أولئك المنافسين (كما تفعل أقل البلدان نموّا) على تقاسم تقنيتهم ورأسمالهم الاستثماري. وممّا لا شكّ فيه أن هذه الاستراتيجية الأوروبية للتغلّب على مشاكلها الاقتصادية وتخلفها التكنولوجي سوف تستمرّ في تسييس علاقاتها التجارية.

إن أوروبا المغلقة والأكثر اعتمادا على الاكتفاء الذّاتي ستترك آثارا عميقة على مستقبل الاقتصاد العالمي. فالانفتاح النسبي والحيوية الحركية للسوق الأوروبية المشتركة كانا من بين أهم عوامل نموّ التجارة العالمية في فترة ما بعد الحرب. ذلك أن أوروبا الغربية، بصفتها مستوردة للبضائع المصنّعة، كانت مساهما كبيرا في استراتيجيات النمو الموجه نحو التصدير لدى البلدان الحديثة التصنيع ومشاركتها المتزايدة في الاقتصاد الدّولي. ومع انغلاق أوروبا وتناقص نزعتها إلى استيراد البضائع المصنّعة فإن أثر ذلك لن يقتصر على الإضرار بالبلدان الحديثة التصنيع وغيرها من البلدان، بل إنه سيمتدّ ليشمل تشجيع نزعات إقليمية أكثر في الاقتصاد السياسي الدّولي. ففي منتصف ثمانينيات القرن العشرين يبحث المرء عن دور أكبر لأوروبا في قيادة الاقتصاد الدّولي فلا يجد منه شيئا (Lewis, 1981, p.24).

كما كان اليابانيون مرشّحين مساوين لأوروبا في العجز عن القيام بدور اقتصادي قيادي. إذ إن طبيعة اقتصادهم قد جعلت من المستحيل عليهم تحمل مسؤوليات هيمنيّة. ذلك أن تركيبتهم التجارية – استيراد المواد الأولية وتصدير السّلع المصنّعة – قد جعلت من غير المحتمل أن يقدّموا سوقا كبيرة لصادرات البلدان الصناعية كما فعلت بريطانيا وأمريكا. فما لم تتمكّن اليابان من إحداث تحوّل هام بعيدا عن استراتيجيتها الاقتصادية الضاغطة لتقليل الطلب المحلّي لمصلحة النمو الموجّه نحو التصدير، فلن يكون باستطاعتها إزاحة الولايات المتحدة عن مكانتها العالمية بصفتها "آلة النموّ الاقتصادية". وكما يقدر كثير من اليابانيين أنفسهم. فإن اليابان لا تستطيع في الحقيقة أن تمارس دورا قياديا عالميا بلا قوة عسكرية. (Fukushima, 1985). وعلاوة على ذلك، وكما ورد في تقرير مؤثّر عن اليابان في عام ٢٠٠٠ فإن جماهير الشعب الياباني، وكذلك أنظمة اليابان المحلّية – السياسية، والثقافية، والاجتماعية والتعليمية – ليست مهيأة بعد لمهام القيادة الدّولية (*Japan Times*, 1983). وحتى يحين ذلك الوقت، فإن اليابان ترى أن دورها يكمل الهيمنة الأمريكية بدل أن يقتلعها ليحلّ محلّها.

وطيلة معظم فترة ما بعد الحرب، تحقّق نجاح لافت للنظر لاستراتيجية اليابان الاقتصادية في متابعة دورة الإنتاج والتحرك صعودا على منحنى القيمة الإضافية. فوجدت علاقة متتامّة بين استراتيجيتها التجارية واستراتيجية الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة. وفي الثمانينيات، أدّى ردم الفجوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة، مشفوعا بتغييرات هيكلية نوقشت آنفا، إلى وضع اليابان في موضع النّزاع مع اقتصادات متقدّمة أخرى (Calder, 1985, p.609). ومع اشتداد المنافسة اليابانية في مستويات أعلى فأعلى من التكنولوجيا، تزايد قلق الأمريكيين والأوروبيين مما اعتبروه "استهداف" اليابانيين لهم لإغراق أسواقهم بالبضائع اليابانية "وسرقة" الابتكارات الأمريكية. وراح كثير من الأمريكيين والأوروبيين ينظرون إلى اليابانيين على أنهم يتحدّون القوى الغربية للحصول على مركز المسيطر في الحقبة الجديدة من الاقتصاد السياسي الدّولي.

وبدأ التحدّي الاقتصادي الصادر عن (شركة) "جابان انك" يثير أسئلة مقلقة حول "المشكلة اليابانية". ولم يتسامح إلاّ قليل من الأوروبيين والشعوب الأخرى مع ماراح اليابانيون أنفسهم يعتبرونه الحالة الطبيعية للأشياء – أي الفائض التجاري الهائل في ميزان مدفوعاتهم. وكانت اليابان في الواقع تستورد أقل وتصدّر

أكثر من الناحية النسبية. وعلاوة على ذلك فإنه رغم مدائح اليابان الخطابية لتعدّدية الأطراف ولجماعة حوض المحيط الهادئ، فإنها لم تفتح أسواقها إلا ببطء للصّادرات المصنّعة القادمة إليها من جيرانها الآسيويين. فشجعتهم على أن يتّبعوا استراتيجياتها ذاتها في إقامة تصنيع مبكر والشروع في التصدير إلى الولايات المتحدة. ومع انغلاق أوروبا الغربية راحت سياسات اليابان التصديرية والاستيرادية تشدّد ضغطها على السوق الأمريكية، وتثير ردود فعل تنْزع إلى فرض الحماية على نحو متزايد.

وقد اعتقد كثير من المراقبين الأجانب، كما ذكر مارتن فيلدشتاين (Martin Feldstein) ، أن عنصرا واحدا من المشكلة على الأقل كان هو معدّل المدّخرات المرتفع لدى اليابان، وعدم استعدادها للتحوّل من سياسة النموّ الموجهة نحو التصدير إلى سياسة مبنية على الطلب المحلّي (Feldstein, 1985). ذلك أن سياسة اقتصادية كساديّة ونقصا في الاستهلاك المحلّي قد أرغما البضائع اليابانية على الخروج إلى السوق العالمية (ولاسيّما السوق الأمريكية)، ومنعا الاقتصاد الياباني من الإسهام في النموّ الاقتصادي للاقتصادات الأخرى. وكانت "فجوة النموّ" هذه من الأسباب الكبرى في عدم التوازن التجاري، والاحتكاك الاقتصادي بين اليابان وبلدان أخرى.

ومن جهة أخرى فإن اليابانيين يعتقدون أنهم قد تعرّضوا للّوم بسبب حصافتهم وكفاءتهم. فمع تزايد عدد السكان الكبار في السن بمعدّل سريع، عليهم أن يدّخروا ويكبتوا الاستهلاك الحالي. وقد اعتبروا أن الشكاوى الأجنبية، والضغوط من أجل تحرّر أكبر، والسياسات الاقتصادية التوسّعية، وتناغم الهياكل الاقتصادية المحلّية، موجّهة ضدّ قيم يعتزّ بها اليابانيون، وأن الدافع وراء تلك الشكاوى هو أن اليابان قد فازت في المنافسة الاقتصادية العالمية، وهي تلعب اللعبة حسب قواعد نظام الغرب الليبرالي الدّولي.

وتنبع قوة اليابان من الدرجة العالية من التوافق المحلّي فيها. فمن خلال ما سمّاه سابورو أوكيتا (Saburo Okita) "الولاء للشركة"، أي الولاء بين العمال والإدارة، فقد وجدت اليابان طريقة أكثر فاعلية للتوفيق بين الطلب المحلّي للإنصاف والأمن وبين الحاجة الدّولية إلى الكفاءة والقدرة التنافسية أكثر مما فعل الغرب. فقدرة اليابانيين على تعديل التضخّم، ومرونة اقتصادهم قد مكنتهم من رسم الخطوات وضبط الايقاع لبقية أنحاء العالم.

إن الخلافات الاقتصادية بين اليابان وشركائها الاقتصاديين ليست مجرّد نزاعات اقتصادية؛ بل إنها ناجمة عن صدام ثقافي بين مجتمعات لديها أولويات وطنية، وقيم اجتماعية، وهياكل محلّية مختلفة. ويشكو آخرون من أن اليابانيين يقيمون في "زرائب أرانب" ويرفضون إنفاق مدّخراتهم على تحسين حياتهم. بينما يشير اليابانيون إلى أوروبا باعتبارها "متحفا" وإلى أمريكا باعتبارها "مزرعة". وهناك خطر دائم من أن النّزاع الاقتصادي بين اليابان وشركائها التجاريين، وخاصّة الولايات المتحدة، يمكن أن يتدهور إلى نزاع سياسي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعجزة الاقتصادية اليابانية تحتوي على جوانب قصور خطيرة، ونقاط ضعف وانكشاف محتملة تجعل من الصعب على اليابان أن تمارس قيادة اقتصادية أكبر. والحقيقة أن اليابان لديها كثير من خصائص الاقتصاد الناضج. فالأجور فيها مرتفعة بالقياس إلى ما هي عليه لدى منافسيها الصاعدين من بين البلدان حديثة التصنيع، وسكانها الطاعنون في السن عبء يستنْزف مواردها. وهي معتمدة أكثر من اللازم على نموّ موجّه نحو التصدير، وعلى السوق الأمريكية، وعلى سلسلة ضيّقة نسبيا من القطاعات المصدرة كالإلكترونيات والسيارات. كما أن ارتفاع قيمة الين تتسبب في إحداث البطالة؛ والأهمية المتزايدة لتصدير رؤوس الأموال سوف تتطلب إجراء تغييرات كبرى في الاقتصاد الياباني. ومع ذلك فإن هناك مصالح قوية في الزراعة وقطاعات أخرى تقاوم التكيف في الاقتصاد والانفتاح الأكبر. ذلك أن السياسات الضريبية والمالية وغيرها قد حدّت من قدرة الحكومة اليابانية على تكييف استراتيجيتها الاقتصادية من نمو موجه نحو التصدير إلى الحفز المحلّي واستيراد البضائع الأجنبية. فإذا أريد لليابان أن تؤدّي دورا قياديا أكبر في الاقتصاد العالمي وأن تقلل الصدام الاقتصادي بالبلدان الأخرى فإن ذلك سيتطلب تعديلا هيكليا كبيرا في الاقتصاد الياباني (Calder, 1985).

وكما ورد في توصية تقرير اللجنة الاستشارية للتعديل الاقتصادي الهيكلي من أجل التنسيق الدّولي (وهذا عنوان مثير للاهتمام حقا) الذي رفع إلى رئيس الوزراء ناكاسوني (Nakasoni) في خريف عام ١٩٨٦، فإنه يتعيّن على اليابان أن تتحوّل إلى سياسة من النموّ المتّجه إلى الداخل وإلى زيادة الواردات من أجل تقليل الصدام مع البلدان الأخرى. فقد أشار ما سمي بتقرير مايكاوا (Maekawa) إلى أن هذا بدوره يتطلّب تحوّلات أساسية في تجارة اليابان وهيكلها الصناعي. إن مهمّة إعادة توجيه الاقتصاد الياباني وإزالة الفائض الضخم في تجارتها الهيكلية ومدفوعاتها مهمّة هائلة، وسوف تستغرق وقتا طويلا قبل أن تبدأ في إظهار

نتائج، وهي تتطلّب صبرا أكبر على السلوك الاقتصادي الياباني من جانب شركاء اليابان التجاريين أكثر مما كان عليه الحال حتى الآن.

آفاق تنسيق السياسة

The Prospects for Policy Coordination

عند حلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كانت الخلافات الاقتصادية والسياسية بين مراكز القوّة الاقتصادية الثلاثة قد جعلت قدرة الإدارة المتعدّدة وتنسيق السياسة على إنقاذ الاقتصاد الليبرالي العالمي الماضي شيئا بعيد الاحتمال. فكلّ واحد من تلك المراكز يستغلّ النظام لأغراضه الضيقة، وليس أيّ منها مهتمّا بإخضاع أغراضه الوطنية للأهداف الأكبر المرتبطة بتنسيق السياسة. ورغم أن الولايات المتحدة قد مارست قيادتها بصورة متقطّعة في بعض المناسبات، كما في استجابتها في أغسطس ١٩٨٢ لأزمة الديون، والمحاولة الفعالة نسبيا في سبتمبر ١٩٨٥ لتخفيض قيمة الدّولار، فإنها قد تخلّت عن مسؤولياتها الهيمنيّة السابقة إلاّ عندما يكون هناك مساس مباشر بمصالحها. ولم تكن أوروبا الغربية ولا اليابان في مركز يمكنهما من شدّ هذا التراخي، كما أنهما لم تهتما بالقيام بذلك.

ورغم النداءات من أجل إحداث إدارة متعدّدة الأطراف، فإن دور الولايات المتحدة في إدارة الاقتصاد الدّولي ونجاح تنسيق السياسة قد بقي هامّا وحسّاسا. ورغم أن وصف روبرت كيوهان (Robert Keohane, 1984a) للثمانينيات بأنّها عقد "ما بعد الهيمنة" قد يبدو مناسبا، فقد بقيت قوة أمريكا الاقتصادية وثقلها في مجال المساومة كبيرين. فالولايات المتحدة تبقى أكبر اقتصاد منفرد وواحدا من الاقتصادين الأكثر حركة وحيوية في العالم. فلم تتعرّض لمنافسين أقوياء ومعادين لها على الأغلب من كل الجوانب كما كان الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى الآخذة في الهبوط في ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى العكس، فما دام حلفاؤها معتمدين عليها من أجل أمنهم، فلن يكون لهم خيار يذكر سوى اتباع القيادة الأمريكية مهما كانت متعثّرة.

ومع انقسام أوروبا الغربية، وعدم جاهزية اليابان للقيادة الاقتصادية حتى الآن، لا يوجد بديل في منتصف الثمانينيات للدّور المركزي المنوط بالولايات المتحدة. ورغم أن الإطار السياسي للنظام القائم على الهيمنة

الأمريكية قد ضعف كثيرا، فإنه ظلّ قائما متماسكا إلى حدّ كبير. فالدّولار (ولو كان مدعوما بتمويل أجنبي) بقي هو أساس النظام النقدي الدّولي. والسوق الأمريكية تبقى هي الأكبر، وهي السوق التي تسعى كلّ الأمم الأخرى إلى الوصول إليها. ورغم أن القيادة التكنولوجية للولايات المتحدة قد اختفت في بعض المجالات، فإنها لا تزال كبيرة. وشركاؤها التجاريون الكبار إمّا حلفاء لها أو معتمدون عليها في أمنهم العسكري. ومهما كان النظام الذي سيحلّ آخر الأمر محلّ الهيمنة الأمريكية المتراجعة، ينبغي أن يظلّ للولايات المتحدة صوت بارز في البت فيه.

ومن الصعب حتى في أفضل الظروف أن يتمّ التوصل إلى قرارات السياسة الوطنية التي تمكّن تشغيل السوق من تسوية العلاقات الاقتصادية. وفي فترة انتقالية كالعقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن هناك حاجة إلى قوة كبيرة وحافزا قويا للتغلب على الهياكل المقاومة، ولإحداث التعديل في الحقائق الاقتصادية الآخذة بالظهور. ففي الانتقال إلى نظام بريتون وودز (Bretton Woods)، لعبت الولايات المتحدة مثل هذا الدور. وسواء أكانت الولايات المتحدة تملك أم لا تملك القوّة والحافز للتغلب على الخلافات الهيكلية والمصالح المتنازعة التي تسبّب تآكل النظام الليبرالي في نهاية القرن فإن ذلك يبقى في علم الغيب الذي ننتظر أن يوضّحه لنا المستقبل.

لقد قاد البريطانيون الاقتصاد العالمي تحت شعار عدم التدخّل في حرية العمل التجاري؛ غير أن ذلك قد ثبت أنه غير مرض مع تزايد مطالب المجتمع من الدّولة بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت الهيمنة الأمريكية تقوم على التوفيق بين الاقتصاد الكينيزي والأعراف الدّولية. وقد انهار هذا الحل الوسط المنطوي على الليبرالية مع دخول التضخّم الدّولي، فحلّت محلّه ترتيبات خاصّة ومؤقّتة مرتبطة بالقمم الاقتصادية.

وما لم يتمكّن الاقتصاديون من حلّ المشكلة الفكرية والسياسية للتوفيق بين العمالة الكاملة والنموّ الاقتصادي وبين التضخّم المنخفض في اقتصاد عالمي شديد الاستقلالية فإن أية أمة أو مجموعة تحاول تحقيق تنسيق السياسة ستجد ذلك مهمّة صعبة جدا[٥]. وكما وصف ريتشارد كوبر (Richard Cooper) المشكلة، فإن التّصادم بين القوى الضاغطة باتجاه الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الدّولة المستقلّة الطّاردة لذلك

(٥) انظر Cooper, 1985, pp. 1213-14 للاطّلاع على المشاكل النظرية التي يتعيّن حلها.

الاندماج قد أصبح أحد المواضيع المركزية في العلاقات الدّولية المعاصرة فهو يثير مشكلة من سيتعاون مع من، ولأي غرض. فإذا لم يكن من الممكن حلّ هذه المشكلة، إما عن طريق شكل من أشكال القيادة الموحّدة أو من خلال التعاون بين القوى الاقتصادية المسيطرة، فإن السياسة سوف تنتصر في آخر الأمر على الاقتصاد وتكون العاقبة – على الأقل – فكّ ارتباط الاقتصادات الوطنية، وفي أسوأ الحالات تفكّك الاقتصاد الليبرالي العالمي (Cooper 1985, pp. 1220-21).

في أوائل فترة ما بعد الحرب، كانت الزعامّة السياسية تقوم على التعاون الأمريكي والبريطاني؛ وكانت تلك "العلاقة الخاصّة" قد بدأت في فترة ما بين الحربين العالميتين، واشتدّت صلابتها بتجربة الحرب العالمية الثانية فقامت القوى الأنكلو ساكسونية بصياغة نظام بريتون وودز وأعادت تأسيس الاقتصاد العالمي الليبرالي. وفي عام ١٩٦٧ أرغم الضعف الاقتصادي بريطانيا على تخفيض عملتها والابتعاد عن الأمريكيين وحلّت ألمانيا الغربية محلّ بريطانيا العظمى كأقوى شريك وداعم اقتصادي للولايات المتحدة. وطيلة حرب فيتنام ومع دخول عقد سبعينيات القرن العشرين، دعم الألمان الهيمنة الأمريكية بتخزين الدّولارات وشراء السندات الحكومية الأمريكية وأدّت الكلفة التضخّمية التي تكبّدها الألمان من هذه العلاقة الخاصّة الجديدة إلى إضعاف هذه العلاقة في عام ١٩٧٣ وإلى تصدعها آخر الأمر في عام ١٩٧٩. فأخلى الألمان بدورهم مكانهم لليابانيين، الذين قدّموا بعد ذلك الأرضية المالية الداعمة للهيمنة الأمريكية.

إن العلاقة الأمريكية – اليابانية الخاصّة، والّتي وضعت آنفا باقتصاد نيشيبي [Nichibei] هي علاقة ضعيفة غير واضحة المعالم تدفعها حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد كميات كثيفة من رأس المال الياباني لتمويل عجز الميزانية الأمريكية، واستخدام اليابانيين السوق الأمريكية كمصدر لأرباح مرتفعة على نحو استثنائي وحل لمشكلة البطالة المرتفعة التي يحتمل أن تصبح خطيرة في الصناعات المحلّية الهامّة وبديلا لإصلاحات بعيدة المدى لاقتصاد شديد الاعتماد على النموّ الموجّه نحو التصدير.

وممّا يثير القلق أن التكامل الآخذ في الاتساع بين الاقتصادين في التجارة، والتمويل، والإنتاج، كما أشار كنت كالدر (Kent Calder) قد أطلق "حلقة مفرغة من حالات العجز في الميزانية، والتدفّقات السلبية لرأس المال، وانعدام التوازن التجاري، تنْزع الصفة الصناعية عن أمريكا..." (Calder, 1985, p. 621). وما لم تتّخذ إجراءات تصحيحية فإن هذا التركيب الهش سيقوّض نفسه بمرور الوقت، ويتعرّض لتهديد

متزايد بفرض الحماية التجارية الناجمة عن التوترات الاقتصادية والسياسية الأمريكية – اليابانية والضعف الأساسي لنظام نقدي عالمي قائم على أساس الدّولار المدعوم يابانيا، وهذه نسخة محدثة من مأزق تريفين (Triffin) الذي ينطوي على نزاع محتوم بين استمرار تقديم اليابان للسيولة الأمريكية وثقة السوق بالدّولار، ولذا فإنها تشير إلى أن الهيمنة الأمريكية المموّلة يابانيا قد تنهار ذات يوم، وتنهار معها إمكانات ظهور نظام سياسي دولي مستقر.

فالتحالف الاقتصادي الأمريكي – الياباني، خصوصا، ومشكلة القيادة التعدّدية، عموما، تثير مرّة أخرى المسألة التي طرحتها من قبل المناقشة بين لينين وكاوتسكي وهي: أيمكن للقوى الرأسمالية أن تحلّ مشكلة التنمية المتفاوتة وتتجنّب الصراع؟ فعلى الرغم من أن روابطها الأمنيّة في الفترة المعاصرة تشجّع التّعاون الاقتصادي فإنه لا يمكن بالتأكيد استبعاد الصراع نتيجة صعود تلك الاقتصادات وهبوطها، غير أنّني سأعدل الصياغة الماركسية بالمجادلة بأن مصدر المشكلة موجود في المطامح السياسية المتنافسة ومصالح الدّول المتضاربة أكثر من وجوده في القوانين الحتمية لحركة الرأسماليّة. فعندما تقوم عملية التنمية الاقتصادية بإعادة توزيع السلطة وتقوّض بذلك الأسس السياسية للاقتصاد العالمي الليبرالي، تصبح مهمّة القوى الاقتصادية المسيطرة هي التكيّف مع هذا التحوّل في علاقات السلطة وإيجاد أساس جديد للتعاون الدّولي (Keohane, 1984b, p.3c-37) وإن قدرة الولايات المتحدة وشركائها الاقتصاديين على حلّ مشكلة التكيّف هذه لها أهمية حاسمة لمستقبل النظام الاقتصادي الدّولي.

مشكلة التكيّف

The Adjustment Problem

إن الغرض الأساسي من تنسيق السياسة هو – أو على الأقل يجب أن يكون – تسهيل التكيّف المستمر للاقتصادات الوطنية مع التغيّرات في الميزة النسبية وعلى نحو أكثر عموما مع التطوّرات الأخرى المقترنة بالاقتصاد الدّولي العالمي الآخذ في الظهور. وهذه المهمّة في الجزء الأخير من القرن العشرين تستتبع إيجاد الأنظمة وتجديدها في ميادين التجارة، والمال، والطاقة، والديون، والاستثمار، (والتنمية إن كان لأقلّ البلدان نموّا أن تحقّق ما تريد). وهذه الأنظمة المستصلحة، التي لم يتم البت فيها بعد، يتعيّن عليها أن تأخذ

في الحسبان، من بين جملة أمور، التحوّلات العميقة في الموقع العالمي للأنشطة الاقتصادية، والقيود الجديدة على السياسات الاقتصادية. إن صياغة أنظمة جديدة، سواء أكانت قائمة على قواعد موضوعة ثابتة أم على تنسيق السياسة، كي تحكم العلاقات الاقتصادية الدّولية، تكمن في قلب ما يسمّى عملية التكيّف.

وتنشأ مشكلة التكيّف من التغيّرات الكثيفة في الأسعار والتغيّرات الهيكلية التي حوّلت الاقتصاد العالمي ففي سبعينيات القرن العشرين صار التكيّف الاقتصادي لازما بسبب ازدياد كلفة الطاقة والتخلّي عن أسعار الصرف الثابتة. أما في الثمانينيات فقد نجم التكيف عن الزيادة الضخمة في قيمة الدّولار وما تبعها من تخفيض قيمته، وعن التحوّل المستمر في النّمط العالمي للميزة النسبية، والصعود السريع لقوى صناعية جديدة (Blackhurst , Marian and Tumlin, 1977, pp.1-2) وقد أثرت كل هذه التطوّرات في الاقتصاد العالمي.

ولم تكن نتائج الجهود المبذولة لإجراء هذه التكيفات مرضية على نحو خاص[٦]. فقد بذل اليابانيون والألمان الغربيون جهدا متناسقا لتقليل اعتمادهم على النفط (Ikenberry, 1986) ولكن الولايات المتحدة من جهة أخرى قد بذلت جهدا أقل بكثير لتخفيض استهلاكها الهائل للنفط المستورد (الذي قدرت قيمته بـ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥). وكما رأينا آنفا فقد كانت هناك مقاومة للتكيّف مع التغيّرات العميقة التي حدثت في الأنظمة النقدية والمالية والدّولية، فأعطيت أفضلية للترتيبات الخاصّة. وباستثناء اليابان، وألمانيا الغربية، وبعض البلدان الصناعية الأصغر كالنمسا والسويد وسويسرا، فقد فشلت معظم الاقتصادات في مواجهة التحدي الذي أوجدته التحوّلات العالمية في الميزة النسبية (Katzenstein) فكانت أبرز استجابة لصعود قوى صناعية جديدة هي النّزوع إلى الحمائية التجارية.

إنّ مشكلة التكيّف مع التحوّلات العميقة الحادثة في الميزة النسبية وتغيّر مواقع الأنشطة التجارية هي مشكلة معقدة. فبينما تهدف الحماية إلى تأخير ردود الفعل على تلك التغيّرات فإن غرض التكيّف هو تحويل قاعدة المجتمع الاقتصادية من الصناعات التي لم تعد له فيها ميزة تنافسية إلى الصناعات التي له فيها مثل

---

(٦) كانت الاقتصادات الأوروبية الغربية الأصغر من بين أنجح البلدان في التكيف مع التغيّر الاقتصادي، كما يوضح (Katzenstein, 1984 and 1985).

هذه الميزة. غير أن هذه المهمّة ينبغي أن تتواءم مع التغيّرات الحديثة الكبرى في طبيعة الاقتصاد السياسي الدّولي.

و أول هذه التغيّرات هو نشوء "فجوة نموّ" بين الولايات المتحدة والمركزين الآخرين للاقتصاد العالمي (Marris, 1985) ففي منتصف ثمانينيات القرن العشرين لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في أن تكون الآلة الأساسية للنموّ لبقية بلدان العالم، ذلك أن النموّ قد تباطأ كثيرا في عهد إدارة ريغان الثانية فأمريكا باعتبارها بلدا مدينا يتعيّن عليها أن تحقّق فائضا في تجارتها ومدفوعاتها مرّة أخرى كي تسدّد لدائنيها. وبما أن التكيّف سيسهّل كثيرا إذا كان معدّل النموّ الاقتصادي العالمي أعلى، فقد كان من المهم أن تتبع ألمانيا الغربية واليابان معا سياسات أكثر توسّعا بكثير.

غير أن كلاّ من ألمانيا الغربية واليابان قد أحجمتا عن الاضطلاع بهذه المسؤولية. فبالنسبة لألمانيا يشكّل حفز الاقتصاد المحلّي تهديدا بتجدد التضخّم، نظرا لمعدّلات الأجور العالية والسياسات الضريبية، وعوامل أخرى. أما اليابان فباعتبارها دائن العالم الآخذ في الصعود بسرعة فقد كان من المتوقّع أن تقوم بالمهام الاقتصادية التي تخلّت عنها الولايات المتحدة، وأن تستورد مزيدا من سلع البلدان الأخرى. غير أن التركيب الهيكلي للتجارة والاقتصاد اليابانيين يزيد في عدم احتمال قبول اليابان لهذا الدور التقليدي كدائن وقائد اقتصادي. ولقد تطلّب حلّ مشكلة فجوة النموّ قيام ألمانيا الغربية واليابان كليهما بإزالة العقبات المحلّية أمام النموّ الاقتصادي بمعدّلات أعلى.

أما التطوّر المهم الثاني فهو التحوّل السريع الجاري في موقع الأنشطة الصناعية والاقتصادية العالمية. فقد أدّى النمو المتفاوت في الاقتصادات الوطنية إلى تحول مركز الاقتصاد العالمي من حوض المحيط الأطلسي نحو حوض المحيط الهادئ. فمع صعود اليابان وبلدان آسيا حديثة التصنيع بسرعة انطلاق الشهب، تعرّضت الولايات المتحدة وأوروبا (بشطريها الشرقي والغربي) إلى هبوط نسبي. وبالإضافة إلى ذلك فإن التصنيع المستمر للبرازيل والصين وغيرهما من البلدان النامية الكبيرة قد بدأ يحدث تغييرا في التقسيم الدّولي للعمل، فكانت نتيجة هذه العملية زيادة كثيفة في الصناعة العالمية ضخّمت مشكلة التكيّف تضخيما كبيرا.

وثالثا فإنه كما حدث في التحوّلات السابقة من فترة اقتصادية إلى أخرى فإن القطاعات الرائدة في نصف القرن الماضي، أي السيارات والمواد الاستهلاكية الدائمة وما شاكلها، لم تعد هي المصادر الكبرى للنموّ وللعمالة، على الأقل في الاقتصادات المتقدّمة. فمثل هذه الصناعات تزيحها وتحلّ محلّها ببطء الخدمات، والتقنيات الحيوية وصناعات المعلومات. فهذه الصناعات متوسّعة النموّ آخذة في اكتساب أهمية متزايدة. وقد وصف أحد الكتاب هذا التحوّل وصفا ملائما بقوله إنه انتقال من الصناعات "كثيفة الطاقة" إلى الصناعات "كثيفة المعرفة" (Sayle, 1985, p.40).

فإذا أريد للتكيّف أن يحدث بسلاسة، وللاقتصاد العالمي ألا يتدهور إلى صراع اقتصادي، فإن المطلوب من الأنظمة الجديدة أن تحلّ محلّ نظام بريتون وودز عتيق الطراز (Young, 1982). فالاتفاقية العامّة بشأن التعرفات والتجارة (GATT) وصندوق النقد الدّولي (IMF)والمبادئ المتجسّدة في هذه المؤسّسات كانت تقوم على أساس الافتراض بأن السوق هي التي تقرر من ينتج ماذا وأين؛ وأن التكيف مع قوى التغيير الاقتصادي سوف يتبع منطق السوق. وقدم هذا الافتراض المبدأ المشروع لقواعد عدم التمييز والمعاملة الوطنية، إلخ، مما هو متجسّد في الاتفاقية العامّة بشأن التعرفات والتجارة وكما ورد آنفا فقد صار الاعتماد على السوق شيئا غير مناسب ولا وارد على نحو متزايد في عالم من التدخّل الحكومي، والميزة النسبية العشوائية، والتفاعل الاستراتيجي فإذا كان لما يشبه النظام الاقتصادي الليبرالي أن يبقى بعد هذه التغييرات، وإذا أريد تجنّب صراع احتكاري مركنتيلي، فإن المطلوب هو إيجاد أنظمة جديدة لها مبادئ جديدة تضفي عليها الطابع الشرعي.

وفي عام ١٩٨٦ كانت قد اتّخذت بعض الخطوات لصياغة أنظمة جديدة متوائمة مع الحقائق الاقتصادية الآخذة في التغيّر. فالقوانين العديدة التي برزت من جولة طوكيو للمفاوضات التجارية هي جهود إيجابية نحو إقامة أساس جديد لنظام اقتصادي ليبرالي عالمي مستمر؛ غير أن انتشار الحواجز غير الجمركية والنّزعة الاحتكارية لقطاع اقتصادي بعد آخر من المنسوجات إلى النفط إلى الفولاذ هي أمثلة أقل جدارة بالمديح على الأنظمة الدّولية الجديدة الآخذة في التشكّل. وتكثر الاقتراحات في ثمانينيات القرن العشرين على الأنظمة كي تعالج قضايا الاستثمار الدّولي، ومشكلة الديون ونقل التكنولوجيا، والقضايا النقدية وحشد من المواضيع الأخرى.

وهذه الأنظمة الآخذة في الظهور والمقترحات الإضافية، تمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح. فالنظام يشكّل التوقعات فعلا ويسهل التعاون ويضفي استقرارا على العلاقات. غير أن أهم المواضيع، كما أكّدت البلدان الأقلّ نموّا في مطالباتها بنظام اقتصادي دولي جديد، هو البتّ في أي المصالح قد تستفيد من هذا النظام. فكثير من منتقدي الولايات المتحدة يعتبرون التأكيد الأمريكي على أنظمة جديدة لتحلّ محلّ الهيمنة الأمريكية الآفلة، يعتبرونه بحثا عن أساس جديد للسّيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. فإلى أي حد تمثل الأنظمة العالمية شيئا من المصلحة الجماعية العامّة؟ أم هل هي مجرّد لبوس جديد يغطي مصالح خاصّة معيّنة؟

فكثيرا ما ضاعت النقطة البسيطة الخاصّة بكون الأنظمة تمثل تجمعات للمصالح في وسط النقاش حول الإدارة التعدّدية وبقاء النظام الليبرالي (Strange1982). وكما كان كاوتسكي سيلاحظ بلا شكّ فإنه لا يكفي أن تظهر الأنظمة الدّولية أنها قادرة على الاستمرار في حكم العلاقات الاقتصادية الدّولية؛ فقد يكون النظام تجسيدا لما أطلق عليه اسم "الاستعمار الأقصى" فما يريد المرء معرفته لا يقتصر ببساطة على ما إذا كان نظام ما موجودا، بل يتعدّى ذلك إلى معرفة الآثار التوزيعية وغيرها لنظام معين على رفاه الأمم والمجموعات الوطنية وقوتها. فما يعتبره شخص ما نظاما يضفي الاستقرار (Aggarwal, 1985) قد يكون عند شخص آخر شيئا مختلفا اختلافا كليا (Strange, 1982).

وبما أن النظام الاقتصادي الدّولي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين هو في حالة انتقال من مجموعة من الأنظمة الدّولية إلى مجموعة أخرى، فإن محتويات هذه الأنظمة ينبغي أن تتقرّر بدرجة كبيرة من خلال المفاوضات والمساومات فيما بين القوى الاقتصادية العظمى. وينبغي أن يقوم تحليل حصيلة مثل هذه المفاوضات على النظر في الصعوبات والتحدّيات التي يتعيّن على تلك الاقتصادات المسيطرة أن تتغلب عليها، ولا سيّما في مجال التجارة الدّولية. فما هي احتمالات قيام نظام تجاري متجدّد؟

يرى الاقتصاديون الليبراليون أن مشكلة التكيّف في جوهرها هي مشكلة ترك السوق تقرّر التدفّقات التجارية والموقع العالمي للأنشطة الاقتصادية. فبانتقال الميزة النسبية في الصناعات الأساسية للمنسوجات، والفولاذ والسيارات إلى اليابان، ولاحقا إلى البلدان الحديثة التصنيع، يتعين على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عدم مقاومة هذا التطوّر بحماية صناعاتها الآخذة في الهبوط، بل عليها أن تتحوّل بدلا من ذلك إلى القطاعات الصناعية الآخذة في الظهور، حيث تكمن ميزتها النسبية، كالصناعات والخدمات ذات التقنية

العالية، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك فإن عليها أن تطبق قوانين طوكيو وتتجنب إغراء نزوع الدّولة إلى التدخّل والانغماس في سياسة الاستراتيجية التجارية غير أن هناك عقبات ذات طبيعة سياسية واقتصادية تجعل هذا الحلّ الليبرالي لمشكلة الانتقال والتكيّف شديد الصعوبة.

ففي المقام الأول، يتعيّن على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التّكيّف مع الهبوط المفاجئ في رفاههما الاقتصادي. فعلى مدى فترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية ظلّت التجارة والعمالة في هذه الاقتصادات تتمتّع بما يقارب الاحتكار في الصناعات الأساسية وبشروط تجارية مفيدة فيما يختصّ بالغذاء والطاقة وبمعدّل إنتاجية ونموّ اقتصادي لم يسبق له مثيل. وصارت الأرباح والأجور الحقيقية عالية نسبيا بالمقارنة مع المعيار التقليدي. وبعد الحرب صار لدى الولايات المتحدة ازدهار كاذب في السّلع كثيفة العمالة التي رفعت الأجور الحقيقية بالمقارنة مع النموّ اللاحق في الإنتاجية (Branson 1980, p.59) ولقد أدّى قيام اليابان والبلدان حديثة التصنيع بكسر احتكار الولايات المتحدة وتحوّل الميزة النسبية في الصناعات كثيفة العمالة لمصلحة تلك البلدان وهبوط الإنتاجية في البلدان المتقدّمة والقيود الجديدة على النموّ الاقتصادي، أدّى إلى فرض مأزق على معظم الاقتصادات المتقدّمة: فإما أن تنخفض الأرباح والأجور الحقيقية انخفاضا كبيرا أو أن يظلّ مستوى البطالة فيها مرتفعا على نحو غير طبيعي. (J. Williamson 1983, p.396) أو بعبارة أكثر تقنية فإنّ معدّل البطالة في هذه الاقتصادات المتقدّمة قد ارتفع. وباختصار فإن معدّل نموّ الأرباح والأجور الخارق للعادة في الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ قد خلق توقّعات اقتصادية أعلى بكثير ممّا كان اقتصاد ما بعد عام ١٩٧٣ قادرا على تحقيقه، وأنشأ في هذه الاقتصادات نزعة قوية نحو التضخّم (Bruno and Sachs, 1985) فكان ردّ الفعل في القطاعات الصناعية الأكثر تأثرا بهذا الهبوط النسبي والمطلق في الرفاه الاقتصادي أنها لم تتكيّف، بل حاولت أن تغلق الباب في وجه تحدّي المنافسة الأجنبية وأن تنحي باللائمة في الممارسات "غير المنصفة" على الحكومات الأخرى.

وتمثّل الزراعة أصعب مشكلة سياسية في التكيف الاقتصادي؛ فقد أدّت الثورة الخضراء وغيرها من نواحي التقدّم في الإنتاج الزراعي إلى فائض عالمي في الأغذية؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن الدّولار المرتفع القيمة قد شجّع على التوسّع في الإنتاج وعلى صعود مصدرين جديدين؛ وحتى الولايات المتحدة زادت وارداتها من الأغذية التي كانت لها فيها تقليديا ميزة نسبية وزادت حالات انعدام الاستقرار في الأسواق المالية العالمية

من تفاقم المشكلة الزراعية فكانت عاقبة هذه التطوّرات فوائض كثيفة وتنازعا شديدا على أسواق التصدير ولذا فإن تكيّف الأسواق العالمية مع هذه التغيّرات الهيكلية في الزراعة سوف يثير مصاعب اقتصادية كبرى.

ولقد شكّلت طبيعة التحدّي الاقتصادي المتمثّل في اليابان والبلدان حديثة التّصنيع مشكلة أخرى. فنموّ التّجارة العالميّة بين الاقتصادات المتقدّمة في السنوات المبكرة فيما بعد الحرب كان يقوم إلى حدّ كبير على التجارة فيما بين الدّول الصناعية وعلى الابتكار السريع في الإنتاج وعلى امتلاك احتكارات معينة. وكان هذا النوع من التجارة يميل إلى التوازن بين الاقتصادات المتقدّمة وإلى إفادة جميع عوامل الإنتاج على حدّ سواء فكان بذلك يعاكس إعمال نظرية ستولبر صامويلسون (Stolper - Samuelson) القائلة إن التجارة تؤذي عامل الإنتاج النادر مثل العمالة (Helpman 1984 , P.362). غير أن التّنامي السريع لليابان والبلدان حديثة التصنيع كمصدرين للبضائع المصنّعة قد غير هذا الوضع، بحيث أضرّت التجارة بالعمل الأمريكي بالفعل وكذلك بالصناعات المتحسّسة من الواردات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وكان استمرار حلول التجارة بين القطاعات الصناعية محل التجارة بين الدّول الصناعية في الدّول الصناعية في ثمانينيات القرن العشرين معناه محق كثير من القطاعات الصّناعيّة مع زيادة كبيرة في صحّة نظرية ستولبر صامويلسون وانطباقها على رفاه العمل (Keohane, 1984 B, p.34) فمثلا، بما أن صادرات اليابان مكونة بدرجة كبيرة من سلع مصنّعة مرسلة إلى اقتصادات متقدّمة أخرى، وبما أن هذه الصادرات تقوم على عمليات تجديد مخفضة للكلفة، بينما تتألّف واردات اليابان بصورة رئيسية من الأغذية والمواد الأولية، فإن صعود اليابان الاقتصادي يشكّل تهديدا خطيرا للعمالة والتجارة في عدد من القطاعات الصناعية في بلدان أخرى.

كما أن البلدان حديثة التصنيع تشكّل تحدّيا جديدا لجميع الاقتصادات المتقدّمة، بما فيها اليابان نظرا لقدرتها على الجمع بين العمالة الرخيصة وآخر ما توصّلت إليه التكنولوجيا، واستراتيجية لسعر الصرف تجعل صادراتها المصنّعة شديدة القدرة على المنافسة في الأسواق الأمريكية وغيرها. فعن طريق ربط عملاتها بالدّولار عندما انخفض في الوقت الذي ارتفع فيه سعر الين تحسّن مركزها التنافسي كثيرا، بينما فقدت الولايات المتحدة ميزتها النسبية الناجمة عن الدّولار المخفض. ولاشيء يوضّح هذه النسخة من المشكلة المحيرة أفضل من الصعود المفاجئ لكوريا الجنوبية كمصدر للإلكترونيات والسيارات (*The New York Times*, August 31, 1986, p.1) إن هذه العوامل التنافسية وقيود الصادرات الطوعية المعادية لليابان

تجعل شركات السيارات الأمريكية واليابانية تنقل جزءا كبيرا من إنتاجها إلى البلدان الحديثة التصنيع. ففي عام ١٩٨٦ كان ما يقارب من نصف العجز التجاري الأمريكي مع بلدان لم تزد عملاتها قوة إزاء الدّولار (*The Economist*, August 2, 1986, p. 55).

وهناك عقبة أخرى تعيق حلّ مشكلة التكيّف، هي الايقاع السريع لخطوات اليابان، نظرا لتركيب تجارتها والمرونة اللافتة في اقتصادها، وصعودها المستمر على سلم التكنولوجيا. إن الترابط الخارق للعادة بين العمل عالي الجودة وشحّ الموارد يفسّر تركيز اليابان على تحقيق ميزة نسبية حيوية متحرّكة في منتجات التقنية العالية (Saxonhouse 1983, p.273) فحسب تعبير كاري ساكسونهاوس (Gary Saxonhouse) بمقدار ما يستمر الاقتصاد الياباني الكبير، الفقير في الموارد الطبيعية في النموّ على نحو أسرع من شركائه التجاريّين، فإنه يكاد يكون من المحتّم أن ذلك سينطوي على تحول في هيكله التصديري. وهذا بدوره سيفرض تكيّفا هيكليا على شركاء اليابان ومنافسيها التجاريين (المصدر السابق نفسه، ص٢٧٩). وبما أن صادرات اليابان تتكوّن من سلع عالية القيمة بينما تتكوّن وارداتها بشكل رئيسي من مواد أولية غير مجهزة تخلق فرص عمل في الخارج قليلة نسبيا فإنها تفرض على البلدان الأخرى مشكلة تكيّف كبرى، فتسبب سخطا عميقا. ورغم أن تزايد قيمة الينّ في منتصف ثمانينيات القرن العشرين قد ثلم حدّة حافز التصدير الياباني فإن الانخفاض في أسعار النفط وغيره من السّلع يستمر في كونه من العوامل الكبرى في تضخيم حجم الفائض التجاري الياباني.

إن قدرة اليابانيين المتفوّقة على التكيّف الهيكلي، واستراتيجيتهم في الاستثمار "الاستباقي" وتحرّك صناعتهم السريع إلى تقنيات أعلى، يعقد مشكلة التكيف كثيرا. ورغم أن عجز أمريكا التجاري مع أوروبا وكندا أسوأ، فقد صارت "المشكلة اليابانية" حادة على نحو خاص بالنسبة للولايات المتحدة. فعلى عكس ألمانيا الغربية التي هي مصدّر أهم حتى من اليابان فإن اليابان ليس لها جيران كبار تتاجر معهم. فقد تركزت صادراتها في مجالات قليلة كالسيارات والإلكترونيّات ولذا فقد كان لصادراتها تأثير مدمّر في بعض القطاعات الحسّاسة وبالإضافة إلى ذلك فقد بدأت الولايات المتحدة واليابان تتنافسان في كثير من مجالات التقنية العالية نفسها. إن اندماج اليابان يتمتّع بالدّيناميّة في اقتصاد عالمي يعاني من تباطؤ في النّمو الاقتصادي قد سبّب مشاكل محيّرة لبلدان أخرى.

لقد أظهرت الهياكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة تصلّبا كبيرا في قدرتها على التّكيّف مع هذه التطوّرات. فقد نشأت مقاومة قويّة للتأثيرات المحتملة في الأجور، وبرامج الرفاهية والهياكل الاقتصادية ورغم أن هذه المقاومة كانت هامّة على نحو خاص في أوروبا الغربية والولايات المتحدة فقد ظهرت حتى في اليابان كردّ فعل على صادرات البلدان حديثة التصنيع. فبدلا من التكيّف كان رد الفعل في الغالب الأعمّ من الحالات نزعة جديدة إلى الحمائية والسياسة الصناعية وبينما يفكّر الاقتصاديون في نهج إيجاد حلول إجمالية وتوازن عالمي فإن الحكومات والمصالح الخاصّة تفكر فيما يتعلّق بقطاعات محدّدة ولذا فإنها معنيّة بالدرجة الأولى بمسألة من ينتج ماذا من المنتجات.

وفي نظام تجاري متعدّد الأطراف حقا تجد هذه التوترات علاجا لها بمرور الزمن ولكن مع التحوّل إلى الثنائية والضغط المتزايد لإيجاد حلول فورية فإن عملية التكيّف تعمل ببطء أكثر مما ينبغي من خلال آلية السوق. وبينما أدّى النموّ السريع للاقتصاد العالمي في السنوات المبكرة لما بعد الحرب إلى تسهيل التكيّف الاقتصادي فإن الهبوط في معدّل النموّ الاقتصادي العالمي فيما بعد عام ١٩٧٣ قد ثبط هذا التكيّف.

لقد بدأ الاقتصاد العالمي الليبرالي في هبوط حلزوني؛ وفي وضع نموّ ساكن فإن كسب جماعة ما أو اقتصاد مّا هو خسارة جماعة أخرى أو اقتصاد آخر. فالعجز عن التكيف وعن الانتقال إلى مستويات أعلى للكفاءة الاقتصادية يضعف النموّ الاقتصادي ويجعل عملية التكيّف أكثر صعوبة فإن لم توقف هذه الحلقة المفرغة فإن العلاقات الاقتصادية الدّولية ستصبح لعبة حصيلتها صفر، ويصبح الصراع الاقتصادي محتوما والخلاصة أن تركيز القوّة الاقتصادية والسياسية في شركات واتحادات ودول قادرة على مقاومة التكيّف مع التناقص في النموّ الاقتصادي العالمي قد حدّ كثيرا من فاعلية عملية التكيف ورغم أن الوضع في منتصف الثمانينيات لم يكن قد تدهور إلى المستوى الذي وصل إليه في الثلاثينيات، عندما أدّت الهياكل الاقتصادية الجامدة والعجز عن التكيّف إلى وقوع الكساد الأعظم فإن مقاومة لعبة التوازن التي تؤدّيها قوى السوق كبيرة إلى حد يكفي لمنع الانتقال السلس إلى علاقات اقتصادية عالمية جديدة. فهناك مقاومة شديدة للانتقال إلى مراكز جديدة للنموّ الاقتصادي وقطاعات قيادية جديدة، ذلك أن الشركات والاتحادات التي استفادات من مواقع احتكارية تسعى للحصول على حماية ضد المنافسة الأجنبية. وتكافح الدّول للحفاظ على موقعها المتميّز نسبيا في التقسيم الدّولي للعمل. ورغم أن المراقبين كانوا يعتقدون بأنّه قد تمّ حلّ

الصراع التاريخي بين أعراف ومعايير الاقتصاد الليبرالي الدّولي وبين الرغبة في الاستقلال الاقتصادي المحلّي، فإن ذلك الصراع عاد إلى الظهور مرة أخرى.

المعايير الدّولية في مواجهة الاستقلال المحلّي

International Norms versus Domestic Autonomy

بعد عقود من النجاح الذي لم يسبق له مثيل تدهورت تسوية الليبرالية المتأصّلة لما بعد الحرب وعاد الصدام بين الاستقلال المحلّي والمعايير الدّولية إلى توكيد نفسه في الاقتصادات الكبرى للنظام الدّولي. فقد راح الترابط بين الاقتصادات الوطنية في التجارة، والتمويل وسياسة الاقتصاد الكبير يتصارع أكثر فأكثر مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية المحلّية وبحدوث ذلك عاد إلى الظهور في المقدّمة مرة أخرى سؤال أساسي كان قد أثاره ماركسيو أواخر القرن التاسع عشر وكذلك كينس فيما بعد يتعلّق بالتواؤم النهائي بين رأسمالية الرفاهية المحلّية مع نظام عالمي ليبرالي. وفي ثلاثينيات القرن العشرين كان كينس يعتقد بأن هذين الشيئين غير متوائمين، فاختار الاستقلال المحلّي وكينس هذا الذي ساعد على وضع نظام بريتون وودز كان أكثر تفاؤلا لفترة أن لاختياره ما يبرّره. غير أنه بحلول ثمانينيات القرن العشرين فإن كينس الثلاثينيات الذي كان يعتقد أن "البضائع ينبغي أن يتمّ غزلها في موطنها المحلّي" ربّما كان قد شعر بأن الزمن قد أثبت أنه كان على حق.

إن تنامي الترابط على نطاق عالمي قد زاد الصلة بين الهياكل الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وبين التشغيل الناجح للاقتصاد الدّولي في عالم تؤثّر فيه السياسات الضريبيّة، والأفضليات الاجتماعية، ولوائح التنظيمات الحكومية تأثيرا هاما في الأنماط التجارية والعلاقات الاقتصادية الدّولية الأخرى. اكتسب الصدام بين الاستقلال المحلّي والمعايير الدّولية أهمية مركزية وبينما تبدو "الليبرالية المتأصّلة" ذات صلة متناقصة فإن الحلول الممكنة الأخرى هي: زيادة تنسيق السياسة والتعاون الدّولي، وتنسيق الهياكل المحلّية، وفي حالة فشل الخيارين الأولين، تحلّ محلّهما حركة نحو المزيد من الاستقلال وفكّ ترابط الاقتصادات الوطنية.

ورغم أن حل هذه القضية لن يصبح معروفا إلا بمرور الزمن فإن تحوّل السياسات والمواقف لدى المراكز الكبرى للقوّة الاقتصادية – الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان – نحو الأنظمة الدّولية يوحي بأن

الأفضليات المحلّية آخذة بالانتصار على المعايير الدّولية. ففي أوروبا الغربية والولايات المتحدة كانت تجمعات جديدة من المصالح والمؤسّسات آخذة بالتوجه إلى تركيز أعظم على المصالح الاقتصادية المحلّية ونزع التوكيد عن المعايير الدّولية وتنسيق السياسة. وفي هذه الأثناء شرعت مطالب الشركاء الاقتصاديين من اليابان شرعت تثير مخاوف جديدة تقلق الشعب الياباني. فبسبب دور اليابان الهام الآخذ في البروز في الاقتصاد العالمي، تكتسب "المشكلة اليابانية" والتحدّي الذي تمثله للأنظمة العالمية أهمية خاصّة.

ففي منتصف ثمانينيات القرن العشرين كانت اليابان – ردّا على شكاوى شركائها ونتيجة نجاحها الاقتصادي نفسه – قد شرعت في تغيير سياساتها شديدة النّزوع إلى الحمائية وصارت في الواقع أبرز المدافعين عن حرية التجارة. ومع تزايد قوة اليابانيين الاقتصادية، شرعوا في فتح أسواقهم المغلقة تقليديا وإرخاء قبضة سيطرة بيروقراطية الدّولة على الاقتصاد. وعند منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان اليابانيون قد أصبحوا، على الأقل من حيث حواجزهم الشكلية المتّصلة بمصنوعاتهم، أقل البلدان الرأسمالية المتقدّمة نزوعا إلى الحمائية.

ومع ذلك، فقد كان من الواضح أن إجراءات التحرير التي اتّخذها اليابانيون لم تكن كافية لشركائهم. فشددت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحتى البلدان الآسيوية ضغوطها على اليابان من أجل المزيد من التحرير، وممارسة قيادة اقتصادية أكبر وإجراء تنسيق بين المؤسّسات والممارسات اليابانية وبين مؤسّسات كبار شركائها التجاريين وممارساتهم وقد أثارت هذه الضغوط الخارجية للتحرير مشاكل حادّة للمجتمع الياباني وقادته.

تحتل تفسيرات مختلفة لمصطلح التحرير مركز الجدل بين اليابان ومنتقديها. فقد كان "التحرير" يعني تقليديّا تطبيق المبادئ والأهداف الأساسية للاتفاقية العامّة حول التعرفات والتجارة (الغات) أي ببساطة إزالة القيود الخارجية الرسمية على التجارة، وتحت ظروف خاصّة، إعطاء المؤسّسات الأجنبية (معاملة وطنية) أي معاملتها وكأنها مؤسّسات وطنية، وبالتالي بطريقة لا تمييز فيها. غير أن هناك بلدانا أخرى ترى أن هذا التفسير غير كاف في حالة اليابان، نظرا لطبيعة الاقتصاد الياباني. فشكلت المطالبات بالتحرير تحدّيا للسّمات الحساسة المتأصّلة في الثقافة اليابانية وعلاقاتها الاجتماعية وهيكلها السياسي.

فالاقتصاد الياباني عالي التنظيم، وهو مقسم ومتخصّص بطرق لا حصر لها. ذلك أن وجود علاقات غير رسمية قديمة الرسوخ، وهياكل مؤسسية، يعيق بشكل فعّال دخول مؤسّسات أجنبية بل وحتّى مؤسّسات يابانية. وعلى سبيل المثال، كما لوحظ آنفا فإن القطاع المالي، رغم أنه قد بدأ يتغيّر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فقد كان شديد التجزئة، بحيث ظلّت المؤسّسات المالية اليابانية محصورة في شرائح ضيّقة نسبيا من السوق؛ تعمل تحت سيطرة حكومية محكمة تمارسها وزارة المالية، التي تقاوم دخول المؤسّسات الأجنبية أو المؤسّسات اليابانية الأخرى مقاومة شرسة. وكما لوحظ كثيرا فقد كان النمط الياباني في قطاعات اقتصادية كثيرة هو التمييز ضدّ أية مؤسّسة "خارجية" سواء أكانت أجنبيّة أم حتّى يابانية.

وعلاوة على ذلك، ففي جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا، شكّل إحجام ياباني عن "شراء البضائع الأجنبية" والشبكات المتداخلة للشركات اليابانية، والأهمية البالغة للعلاقات الشخصية فضلا عن وجود حواجز غير رسمية عديدة، هذه كلها شكّلت عقبات كأداء في وجه الاختراق الأجنبي للاقتصاد الياباني. ويبدو أن بعض منتقدي اليابان الأشد قسوة يعتقدون أن اللغة اليابانية نفسها تشكّل حاجزا غير تعريفي. ثم إن نظام التوزيع هو من بين أهم القيود على الدخول إلى السوق. ويعتقد كثيرون أنه يكفي أن يتصرّف اليابانيون كالأمريكيين أو الأوروبيين كي تزول النّزاعات الاقتصاديّة.

كما يظهر أنه لدى الغربيين واليابانيين تفسيرات لحرية التجارة مختلفة تماما. فبينما يفكر الغربيون من منطلقات "الأنصاف" والمشاركة الكاملة في الاقتصاد الياباني، تفكر اليابان من منطلقات "الانفتاح"، محافظة على الهياكل التقليدية وعدم الاعتماد الزائد على الواردات. فاليابانيون يعتقدون اعتقادا جازما أنهم يؤدّون دورهم حسب القواعد، بينما يعتقد منتقدوهم بالدرجة نفسها من الجزم بنقيض ذلك. فبسبب هذه الحواجز الثقافيّة، يعتبر الأمريكيون وغيرهم أن مبدأ الاتفاقية العامّة حول التعرفات والتجارة الخاص بالمعاملة الوطنية ليس ضمانا كافيا لزيادة إمكان وصول أكبر إلى الأسواق اليابانية. وبدلا من ذلك يجادل المنتقدون بأنّه من الضروري إجراء إصلاح جذري كبير في ممارسات اليابان التجارية ومؤسّساتها الاقتصادية، وأن المطلوب هو تنسيق أكبر للمؤسّسات والتصرفات اليابانية مع مؤسّسات البلدان الأخرى وتصرفاتها. ومن الناحية الفعلية فإن على اليابان ألا تكتفي بإزالة الحواجز التجارية غير الرسمية والخارجية

بل إن عليها أيضا أن تصبح مجتمعا ليبراليا بالمفهوم الغربي للأسواق الحرّة المفتوحة للجميع. وقد انعكس هذا الموقف في مطالبة الولايات المتحدة لليابان بقدر أعظم من المعاملة بالمثل.

ورغم أن هذه الضغوط كانت تحتوي بلا شك على عنصر كبير من السخط على نجاح اليابان الاقتصادي، فإنها تنشأ أيضا من قلق حقيقي أصيل عما إذا كانت اليابان تؤدّي دورها "بشكل منصف" أم لا. وكما علق كاري ساكسونهاوس فإن "جزءا كبيرا على وجه الخصوص من المصلحة في تناغم الممارسات الاقتصادية المحلّية باسم الشفافية كان الدّافع إليه هو الرغبة في التأكد من كون الاقتصاد الياباني شديد النجاح وغير الليبرالي من الناحية التقليدية يتنافس بشكل عادل منصف مع شركائه التجاريين" (Saxonhouse n. d. p.29). ففي القضايا الاقتصادية الدّولية كما في المجالات الأخرى لا يكفي أن تكون هناك عدالة، بل يجب رؤية تطبيق هذه العدالة ومع تزايد الترابط الاقتصادي المتبادل ازدادت أهمية مسائل مشروعية الهياكل والممارسات الوطنية أهمية، ويظهر أن من الضروري تنسيق السياسة في القضايا الاقتصادية الكبرى في القضايا الاقتصادية الجزئيّة[٧].

وترى المجتمعات الليبرالية الغربيّة في النّجاح الاقتصادي الياباني تهديدا على نحو خاص لأنّه أوّل مجتمع غير غربي وغير ليبرالي يتفوّق عليها في المنافسة. فبينما تقوم المجتمعات الغربيّة على أساس الإيمان بالكفاءة المتفوّقة للسّوق الحرّة والنّزعة الفرديّة، فإنّ السّوق والفرد في اليابان ليسا مستقلّين نسبيّا، بل إنهما منغرسان بعمق في ثقافة غير ليبرالية ونظام اجتماعي غير ليبرالي (Calleo and Rowland , 1973 , p. 205).

إن الإدراك الأمريكي لهذا التركيز الاقتصادي في يد الدّولة وتداعيات الانتشار إلى بلدان أخرى فيما يتّصل باستمرار وجود اقتصاد ليبرالي دولي قد عبرت عنه ملاحظة شديدة الدلالة أبداها ريموند فيرنون (Raymond Vernon) بأن "مفهوم حرية وصول كلّ بلد إلى كلّ سوق، والتخفيض التدريجي للحواجز التجارية، وانفتاح أسواق رأس المال قد خدمتنا جيدا نظرا لهيكلنا الداخلي السياسي والاقتصادي، ومركزنا في العالم اعتبارا من عام ١٩٤٥ فصاعدا. إن كل تفضيلاتي وكل قيمي تجادل لمصلحة الإبقاء على هذا النظام

(٧) لاحظ ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) أن اشتداد الترابط في المجال الاقتصادي العالمي قد زاد أهمية الشرعية المتصوّرة للممارسات المحلّية.

أطول مدة ممكنة، ولكن المرء يلاحظ الطريقة التي نظمت بها اليابان نفسها ... بدرجة معينة من وحدة الهدف، من السهل المبالغة فيها، ومع ذلك ينبغي عدم إغفالها أو تجاهلها. وينظر المرء إلى الطريقة التي تستخدم فيها مشاريع الدّولة إلى حدّ ما – إلى حدّ ما.. من قبل الدّول الصّناعية الأخرى والآن من قبل البلدان النامية استخداما كبيرا جدا. وعند ملاحظة هذه الأشكال المتنوعة من التدخّل في تشغيل آليات السوق أجد نفسي مدفوعا باستمرار وعلى مضض إلى العودة إلى السؤال عمّا إذا كان يتعيّن علينا أن نّختار مجموعة من العلاقات والمبادئ الدّولية التي تعكس عالما هو في الدرجة الثانية من الأفضلية من وجهة نظرنا، إن علينا أن ننظم أنفسنا بطريقة ما... (Vernon quoted in Cunnings, 1984, PP.39-40). وما لم يحدث تناغم أكبر في المواقف والمؤسّسات، والسياسات بين اليابان وشركائها، فإن العلاقات الاقتصادية ستصبح أصعب بالتأكيد[٨].

ولقد جادل النقّاد بأن على اليابان أن تتحمّل مسؤولية في التجارة، والتمويل وغيرهما من المجالات تتناسب مع قوتها الاقتصادية الجديدة، فهي لا تستطيع أن تستمرّ في أن تقتصر استجابتها على مجرّد تكييف سياساتها مع الضغوط الخارجية ورغم أن هذه العاطفة قد تم التعبير عنها في الولايات المتحدة بصوت عال وفي أوروبا الغربية إلى حدّ أقل فإنها قد ظهرت في بلدان آسيوية كذلك. وكما لوحظ آنفا فإن ردّ اليابان على مطالب رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا والبلدان الآسيوية الحديثة التصنيع لإفساح المجال لها لمزيد من الوصول إلى الاقتصاد الياباني كان حثّ تلك البلدان على محاكاة تصنيع اليابان المبكّر وعلى تصدير سلعها كثيفة العمالة إلى الولايات المتحدة بدلا من اليابان وبالنسبة للجيران الآسيويين ذوي العجز التجاري الهائل مع اليابان كان رفضها فتح السوق اليابانية وممارسة أكبر للقيادة مصدر سخط كبير.

وأدّت هذه الضغوط الخارجية من أجل التناغم، والمعاملة بالمثل وممارسة القيادة، إلى زيادة المصالح المراهن عليها في الصراعات الاقتصادية بين اليابان وشركائها التجاريين وصار الصدام مع الولايات المتحدة حادّا على نحو خاص في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وبينما مال الأوروبيون الغربيون إلى الردّ على

---

(٨) يقدّم كل من كاليو وراولند (Calleo And Rowland, 1973, ch.8)، وهاغر (Hager, 1982) وهيندلي (Hindley, 1982-83) سلسلة مرتبة من الآراء حول التناغم المحلّي للهياكل الاقتصادية.

"المشكلة اليابانية" بإغلاق أسواقهم في وجه بضائع اليابان فإن الضغوط الأمريكية للانفتاح وتحويل المجتمع الياباني نفسه قد رفعت النّزاعات الاقتصادية إلى المستوى السياسي بحيث تعرّضت للتهديد حتى الروابط السياسية بين البلدين.

وقد وضعت هذه الضغوط الأمريكية اليابان في مأزق خطير. فمن جهة، فإن تلبية هذه الطلبات يستدعي قيام اليابانيين بتغيير كثير من القيم الاجتماعية والأساليب التقليدية التي يعتزون بها، وهي تقاليد يعتبرها كثيرمنهم ذات أهمية حاسمة للانسجام الاجتماعي المحلّي والاستقرار السياسي. التحرير يهدّد ببطالة عالية في قطاعات كثيرة، ويستلزم تغييرات هيكلية كبرى في الاقتصاد، وكما قال رجل أعمال تنفيذي ياباني بحماس عنيف فإنّ "الطلبات الأجنبية بخصوص حواجز اليابان غير التعرفية [في وجه الواردات] ترقى إلى مستوى إثارة اعتراضات على تركيب اليابان الاجتماعي"، واستطرد مؤكّدا أنه "ليست هناك إمكانية لتلبية هذه الطلبات" مقتبس في (Sayle, 1985, p.39).

فهل يستطيع اقتصاد دولي ليبرالي أن يبقى طويلا إن لم يكن مكوّنا من مجتمعات فيها تركيز على نظام الأسعار، والأسواق المفتوحة للجميع ونزعة مقيدة نحو التدخّل من جانب الدّولة؟ يتصوّر الاقتصاديون الليبراليون المجتمعات كصناديق سوداء تربط بينها أسعار الصرف؛ فمادامت أسعار الصرف صحيحة فإن ما يجري داخل الصندوق الأسود لا يعتبر شديد الأهمية. غير أنه مع تزايد اندماج الاقتصادات الوطنية فإن ما تفعله الدّول داخل الصندوق الأسود للتأثير في العلاقات الاقتصادية صار أهم بكثير مما كان سابقا. ورغم أن هذا الموضوع في الثمانينيات ذو صلة أشد ما تكون مباشرة باليابان والصدام بين نظامها الاجتماعي الكونفوشيوسي (Confuscian) وبين النظام الأمريكي اللوكي (Lockean) [نسبة إلى جون لوك (John Locke) الفيلسوف التجريبي البريطاني، ١٦٣٢-١٧٠٤] فإنه ينطبق أيضا على البلدان الحديثة التصنيع والاقتصادات الاشتراكية للكتلة الشرقية، وعلى نموّ الصناعات المؤمّمة في أوروبا الغربية وفي سائر أنحاء العالم. إن دخول السياسة الصناعية، والأساليب الجديدة لتدخل الدّولة، ووجود المؤسّسات المحلّية التي تعمل بحد ذاتها كحواجز غير تعرفية، قد أصبحت تحديات رهيبة للنظام الاقتصادي الدّولي الليبرالي[٩].

(٩) في مناقشة ظهور تجارة الدّولة، كان جاكوب فاينر (Jacob Viner, 1951) واحدا من أوائل معالجي هذا الموضوع تتزايد الأهميّة.

وفي عالم شديد الاستقلال مؤلّف من اقتصادات قوية غير ليبرالية فإن مبادئ الاتفاقية العامّة حول التعرفات والتجارة (الغات) الخاصّة بعدم التمييز، والمعاملة الوطنية، ومعاملة البلدان الأولى بالرعاية قد لا تعود ملائمة. وإذا لم يحدث تناغم بين الممارسات الاقتصادية الوطنية والمجتمعات المحلّية فقد تضطر المجتمعات الليبرالية، دفاعا عن نفسها، إلى اعتماد سياسات صناعية وممارسات غير مجدية. إن السؤال عما إذا كان يتعيّن على المجتمعات الخاضعة لتدخل الدّولة أن تصبح أكثر ليبرالية، وعلى المجتمعات الليبرالية أن تزيد من تدخّل الدّولة، أو – كما يؤكّد معظم الاقتصاديين – أن الهياكل المحلّية لا تهم في الحقيقة، قد صارت مركزية بالنسبة لتقييم المشكلة التي يطرحها الصراع المتأصّل بين الاستقلال المحلّي والمعايير الدّولية.

نظام مختلط : تنافس تجاري مركنتيلي، وإقليمية اقتصادية وحمائية قطاعية

A Mixed System: Mercantilistic Competition, Economic Regionalism, and Sectoral Protectionism

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين شهد الاقتصاد الدّولي الليبرالي الذي أرسيت قواعده في نهاية الحرب العالمية الثانية تحوّلات هامة. فالميل إلى تحرير التجارة قد انقلب إلى عكسه، أما مبادئ بريتون وودز المتعلّقة بالتعدّدية والوضع غير المشروط للبلد الأحق بالرعاية فقد أزيحت لتحل محلها الثنائية والتميز. فمع انهيار أسعار الصرف الثابتة أبرزت المصالح المتناقضة صدامات شديدة حول أسعار الصرف وغيرها من القضايا النقدية بين الاقتصادات المتقدّمة فإزاحة الولايات المتحدة لتحلّ اليابان محلّها كقوة مالية مسيطرة، ومشكلة الدين العالمية أثارت أسئلة مقلقة حول القيادة واستقرار النظام المالي العالمي.

ورغم أنه لا يتشكّك في حقيقة هذه التغييرات إلا قليلون فإنّ الآراء تختلف كثيرا حول أهميتها ومغزاها. إذ يعتقد البعض أن هذه التطوّرات تعكس "تغيّرا تحكمه المفاهيم" واستمرارية الأغراض المشتركة بين القوى الاقتصادية المسيطرة (Ruggie, 1948, pp. 412–13). أما المراقبون الأقل تفاؤلا، وأنا منهم، فيعتقدون أن هذه التغيّرات هي استجابات لأفول الهيمنة تسببها المصالح الوطنية المتباعدة بين البلدان المتقدّمة. ونتيجة للتغيّرات الهيكلية العميقة في التوزيع الدّولي للقوّة، وفي ظروف الإمداد والعرض وفي فاعلية إدارة الطلب، فإن النظام الاقتصادي الليبرالي الدّولي آخذ في الانحسار والتراجع بسرعة.

ويمكن ملاحظة بعض الاتجاهات أو التطوّرات الهامّة فتنامي التنافس التجاري المركنتلي يهدد بزيادة النّزعة الاقتصادية القومية؛ وحتى الآن فإن بعض جوانب القيادة الأمريكية وقوى القصور الذّاتي التاريخي والمصلحة المشتركة في تجنّب الصراع قد جعلت عواقب هذا الوضع أكثر اعتدالا، وهناك أيضا اتجاه نحو النّزعات الإقليمية في الاقتصاد العالمي. فإغلاق أوروبا الغربية والتعزيز الاقتصادي لأمريكا الشمالية وصعود منطقة حوض المحيط الهادئ كلها إشارات في هذا الاتجاه وعلاوة على ذلك فقد قويت النّزعة الحمائية عند القطاعات؛ ذلك أن الرغبات المتناقضة للأمم لحماية قطاعات معيّنة، والحصول على أسواق أجنبية في هذه الصناعات نفسها قد شجعت النّزعة الجديدة للحمائية تشجيعا قويا. ورغم أنه لا يمكن البت في مدى الأهمية النسبية لكلّ منها، فإن هناك نظاما مختلطا من القومية والإقليمية والحمائية القطاعية آخذا في الحلول محل نظام بريتون وودز والليبرالية المتعدّدة الأطراف.

التنافس التجاري المركنتلي المشتدّ

Intensified Mercantilistic Competition

إنّ أول عامل يشير إلى اشتداد التنافس التجاري المركنتلي هو تزايد دور الدّولة والقوّة الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الدّولية. فقد شرعت الدّول (وخاصّة الكبيرة منها) في استخدام نفوذها السّياسي والاقتصادي بشكل واسع لزيادة مكاسبها النسبية من الأنشطة الاقتصادية الدّولية. فالصدام بين الترابط الاقتصادي وبين الاستقلال المحلّي كثيرا ما يجري حلّه بصورة متزايدة لمصلحة الاستقلال بدلا من الترابط، رغم أن الأمم تريد فوائد هذا الأخير في الوقت الذي تسعى فيه للحدّ من تأثيراته في الاستقلال الوطني. فهي تريد البضائع الجماعية للتجارة المتحرّرة، ونظاما نقديا مستقرّا، دون أن تضحّي بقدرتها على إدارة اقتصاداتها بنفسها كما تراه ملائما. فكانت النتيجة تنافسا متزايدا بين الدّول لزيادة فوائدها الذّاتية إلى الحدّ الأقصى، وتقليل تكاليف الترابط العالمي المتبادل إلى الحدّ الأدنى.

والعامل الثاني الذي يعزّز النّزاع التجاري المركنتلي هو الصراع المتنامي على الأسواق العالميّة. ونظرا لعوامل مثل القيود المحلّية على النموّ الاقتصادي على شكل أجور مرتفعة وضغوط تضخّمية، ومشكلة الديون العالمية وحاجة معظم البلدان المستمرّة إلى استيراد الطاقة، فإن كلّ الأمم تقريبا تتبع تنمية موجهة نحو

التصدير وسياسات هجومية لتوسيع صادراتها. وسوف تشتدّ هذه الضغوط على أسواق التصدير نظرا لانقلاب المركز المالي الأمريكي والحقيقة أنه لأول مرة في فترة ما بعد الحرب أصبح يتعين على الولايات المتحدة أن تحقّق فائضا تصديريا لتسدد دينها الضخم. وينعكس هذا الصراع التقليدي المركنتلي الكلاسيكي على الحصص في الأسواق على شكل مصادمات حول التجارة وسياسات الاقتصاد الكلّي وغيرها.

ثالثا: إن التحدّي المتمثل في اليابان والبلدان حديثة التصنيع يحفز النّزعة المركنتلية أيضا. فهيكل التجارة اليابانية، ومعدّل التغيّر الذي لم يسبق له مثيل في ميزة اليابان النسبية يزيد الضغوط على الاقتصادات الأخرى. فبينما تتحرّك اليابان والبلدان حديثة التصنيع صعودا على سلم التكنولوجيا، فإنها تفرض تكاليف باهظة على كاهل الاقتصادات الأخرى، وبذلك تحفز مقاومة قوية ومطالبات بفرض الحمائية. فالنجاح الياباني يعكس وجود دولة تجارية مركنتليّة متدخّلة محنّكة استطاعت أن تدير توافقا اجتماعيا وتضع أهدافا اقتصادية وتزيد القدرة التنافسية الشاملة لاقتصادها. وهذا نجاح يشجّع دولا أخرى على تقليد اليابان وتطوير سياسات تدخلية خاصّة بها.

فالنّزعة التجارية المركنتلية التي ولدتها هذه التطوّرات تعد بأن تكون مختلفة في غرضها وأسلوبها عن أسلافها في القرنين الثامن عشر والتّاسع عشر. فخلال الفترة المركنتلية الأولى كان الهدف هو الحصول على ميزة مماثلة لأغراض عسكرية، وكانت الوسيلة المستخدمة لذلك هي الفائض المخصص للتصدير. أما غرض النّزعة التجارية المركنتلية في القرن التاسع عشر فكان التعجيل بالتصنيع عن طريق الحمائية وغيرها من السّياسات. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين فإن الهدف هو على الأقل البقاء في الأسواق العالمية، وفي الحالة الفضلى تحقيق تفوق اقتصادي. وفي متابعة هذا الهدف قام اليابانيون ومقلّدوهم بتنفيذ ما أطلق عليه رونالد دور (Ronald Dore) استراتيجية التنمية القابلة للمنافسة[١٠]. وهكذا فإن مثال نجاح اليابان والبلدان حديثة التصنيع يخطو خطوة أخرى بالتحوّل في علاقة السوق والدّولة إلى النتيجة المنطقية التي تنبأ بها شومبيتر (Schumpeter) كمحصّلة للحرب العالمية الأولى. فعن طريق سيطرة الدّولة الحديثة على الرافعات الاقتصادية المؤثّرة، تحاول هذه الدّولة أن توجه الاقتصاد وتشكّله لتحقيق هدفها الأساسي، سواء

(١٠) استخدم رونالد دور (Ronald Dore) هذا الاصطلاح في محاضرة ألقاها في ٥ فبراير ١٩٨٦، في جامعة برنستون.

أكان متابعة الحرب أم تعزيز الرفاهية المحلّية أو كما هي الحال في اليابان – تفوق مجتمعها صناعيا وتقنيا ونتيجة لهذا التغيير في علاقة الدّولة والاقتصاد تصاعدت أهمية شكل جديد من التنافس التجاري المركنتليّ هو ما سمّاه الاقتصادي الألماني هربرت غيرش (Herbert Giersch) تنافس السياسة (Giersch, 1984, p. 106) وفي نهاية القرن العشرين، هناك حافز قوي للحكومات كي تتلاعب وتناور بالسياسات الاقتصادية لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية وما يتصل بها. فتكتيك اليابان في الاستثمار الاستباقي والتراجع الأمريكي نحو أفكار سابقة تخص "التّعامل بالمثل المشروط" والإغراء الذي تتعرّض له كلّ الأمم بالتوجّه إلى سياسة استراتيجية للتجارة، كلّها أمثلة على مثل هذه السياسات المتنافسة. إنّ التطوّرات في ثمانينيات القرن العشرين، مثل صعود النّزعة الحمائية الجديدة وانتشار السياسات الصناعية ودعم الحكومات لشركاتها المتعدّدة الجنسيات توضح هذا الميل عند فرادى الدّول لاعتماد سياسات تفيدها ذاتيا على حساب اقتصادات أخرى.

فكيف ستؤثّر النّزعة التجارية المركنتليّة، كشكل جديد من التنافس بين الدّول، في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدّولية؟ وهل تتنافس الأمم على أساس فردي مثلا أم هل ستنشأ التكتّلات الاحتكارية التي سمّاها (Giersch, 1984, p.106) "اتحادات السّياسة"؟ وإذا نسّقت الأمم سياساتها الاقتصادية وشكّلت تحالفات اقتصادية فمن سيشترك فيها، ولأي غاية؟ إن صعود الإقليمية الاقتصادية الناجم عن تآكل النظام الاقتصادي الليبرالي الدّولي قد يقدّم بعض الأجوبة عن هذه الأسئلة.

الكتل الإقليمية الفضفاضة

Loose Regional Blocs

إن صعوبات القيادة التعدّدية ومقاومة كثير من الاقتصادات المتقدّمة للتكيّف الاقتصادي، وبروز الأفضليات المحلّية، تهدّد بإحداث المزيد من الانحلال في وحدة النظام الاقتصادي الليبرالي الدّولي. ويحتمل أن تنتج عن ذلك كتل إقليمية فضفاضة. ففي ثمانينيات القرن العشرين يتجمّع الاقتصاد العالمي على طول ثلاثة محاور. ومن المؤكّد أن الدّيون والقضايا النقدية والتجارية وكذلك الهموم الأمنية المتغيّرة سوف تحدث مزيدا من التباعد بين أقاليم الاقتصاد العالمي ولكن ينبغي ألا تسبّب انقساما كاملا.

وتشكّل الجماعة الاقتصادية الأوروبية إحدى بؤر التجمّع الإقليمي في الاقتصاد العالمي. وسوف يشمل النظام المتمركز حول أوروبا الجماعة الموسعة والدّول الأوروبية المحيطية، وكثيرا من المستعمرات الأوروبية السابقة. وستشكّل بلا شك علاقات وثيقة مع الكتلة الشرقية، وبعض مصدري النفط في الشرق الأوسط. وكما لوحظ آنفا، فإن هذه الكتلة يمكن أن تكون مكتفية ذاتيا، فيما عدا الطاقة وبعض السّلع المعيّنة. وفي أوائل ثمانينيات القرن العشرين كانت قد حقّقت درجة عالية من الوحدة النقدية وتنسيق السياسة. وفي عالم يتزايد فيه انعدام اليقين والعلاقات الاقتصادية المسيّسة، تستطيع أوروبا الغربية الأوثق اندماجا أن تواجه الولايات المتحدة، واليابان، ومراكز القوّة الاقتصادية الناشئة مواجهة أكثر كفاءة.

وقد شرعت الولايات المتحدة في جذب جيرانها في الشمال والجنوب إلى ترابط أوثق، في الوقت الذي ازداد فيه اندماج الاقتصاد ين الكندي والمكسيكي في اقتصاد الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة لا تحظى باهتمام كبير، فإن كندا هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة. وتتزايد هذه العلاقات مع فقدان كندا المفاجئ لأسواقها الأوروبية في فترة ما بعد الحرب. والولايات المتحدة هي اكبر مستورد للنفط المكسيكي. وقد حوّلت الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر ريو غراند (Rio Grande) إلى أحد المواقع الرئيسية للإنتاج "اللاإقليمي". وترسل المكسيك نسبة مئوية متنامية من صادراتها إلى الشمال من حدودها، كما أن مبادرة حوض الكاريبي قد ربطت تلك المنطقة، بما فيها بعض أقسام أمريكا الوسطى وشمالي أمريكا اللاتينية، ربطا وثيقا أكثر بالولايات المتحدة. وتجدر الملاحظة – بالإضافة إلى ذلك – أن الولايات المتحدة قد أقامت ترتيبات اقتصادية فضفاضة مع المعتمدين عليها سياسيا وأمنيا: إسرائيل، وكوريا الجنوبية، وتايوان، كذلك مع العربية السعودية بشكل مؤقت حاليا. ثم إن النّزعات الإقليمية قد عزّزتها التحوّلات في الأنماط التجارية، والاستثمار الأجنبي، والتدفّقات المالية. كما أن مشكلة الدّيون قد أعطت قوة إضافية لقوى الاستقطاب ولأسباب اقتصادية وأمنية تولي الولايات المتحدة اهتماما متزايدا وخاصّا لنصف الكرة الغربي المحيط بها، ولفلك اقتصادي أكبر لم يتحدّد بعد.

أما الإقليم الثالث الآخذ في النشوء، وهو أقلّها تبلورا، فهو حوض المحيط الهادئ أو الهادئ الآسيوي. وهو يتمركز بشكل أساسي حول اليابان وشركائها التجاريين في شرق آسيا. وتشمل هذه المنطقة رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا (إندونيسيا، والفليبين، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند)، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا،

والبلدان الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وتايوان ثم – مرّة أخرى – سنغافورة) وأقساما من أمريكا اللاتينية. كما أن الولايات المتحدة، وخاصّة ساحلها الغربي، قد أصبحت مشاركا كبيرا في هذا الإقليم الاقتصادي، ذلك أن تجارة أمريكا مع أمم المحيط الهادئ قد سبقت تجارتها الأطلسية وتفوقت عليها في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وراحت تتوسّع بصورة أسرع بكثير من التجارة الأمريكية مع باقي أنحاء العالم.

وفي ثمانينيات القرن العشرين صار حوض المحيط الهادئ أسرع الأقاليم التجارية نموّا وأبرزها في العالم (Linder 1986, ch, 1). فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ تضاعفت نسبة صادراتها إلى صادرات العالم؛ وكان هذا التوسّع لافتا للنظر أكثر في مجال البضائع المصنّعة (المصدر السابق نفسه، ص١٤). وهي أكثر المناطق الثلاث تمتّعا بالاكتفاء الذّاتي في السّلع والمصنوعات ورؤوس الأموال القابلة للاستثمار. غير أنّ أكثر التطوّرات لفتا للأنظار فيها هي أنّ التّجارة ضمن الإقليم، نمت بصورة أسرع حتى من نمو تجارتها مع بقية العالم. وكانت هذه النّزعة الإقليمية من عمل النموّ الاقتصادي المحلّي وتكامل الاقتصادات وانفتاحها النسبي (Krause, 1984, pp. 5- 7). وبالإضافة إلى ذلك، راحت هذه التجارة ضمن الإقليم تتحوّل من سلسلة من العلاقات الثنائية إلى شبكة تجارية متعدّدة الأطراف بالفعل (Patrick, 1983, p. 1).

إن في حجم إقليم حوض المحيط الهادئ وحيويته دلالة على تزايد أهميته في صياغة مستقبل الاقتصاد السياسي الدّولي (Hofheinz and Calder 1982). وقد ازدادت نسبة الناتج الإجمالي الأطلسي من ٤٠ بالمائة في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٦٠ في المائة عام ١٩٨٢. وارتفعت حصّة الإقليم من الناتج العالمي الإجمالي في الفترة نفسها من ١٦ بالمائة إلى حوالي ٢٥ بالمائة، كما ارتفعت نسبة ذلك الناتج الإجمالي إلى الناتج الوطني الإجمالي للولايات المتحدة من ١٨ بالمائة إلى أكثر من ٥٠ بالمائة (Linder, 1986, p. 10). وفي ثمانينيات القرن العشرين أصبحت آسيا الشمالية – الشرقية (اليابان، تايوان، وكوريا الجنوبية) العاصمة الإليكترونية للعالم، وقد انعكس هذا التطوّر جزئيا، حيث كانت نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي الأمريكي والياباني المباشر في تلك المنطقة. وكما قال اقتصادي أوروبي متميّز: "إن مركز جاذبية الاقتصاد العالمي ينتقل حقا من حوض الأطلسي إلى حوض الهادئ" (المصدر السابق). وكما حدث في التحوّلات الكبرى السابقة لمواقع الأنشطة الاقتصادية العالمية، فإن العواقب الاقتصادية العالمية، لهذا التطوّر ستكون عميقة.

غير أن شكل الإقليم وعلاقاته الداخلية تظلّ غير واضحة، ولا تزال هناك أسئلة هامّة تنتظر الإجابة. وأولها وأهمها ما إذا كان العملاقان الاقتصاديان في هذا الإقليم – الولايات المتحدة واليابان – قادرين على أن يظلاّ شريكين متقاربين أم سيصبحان غريمين متعاديين. والسؤال الثاني هو كيف سيتمّ حلّ مسألة التوتر بين التكامل والتنافس في اقتصادات آسيا الشرقية. فرغم أنّ مزايا عامل التكامل لدى اليابان والبلدان الآسيوية الحديثة التصنيع ورابطة شعوب جنوب شرقي آسيا، يمكن أن تؤدّي إلى تقسيم عمل ذاتي الاكتفاء في الإقليم فإن هذه الاقتصادات أيضا آخذ بعضها في التنافس مع بعض على نحو متزايد في مجال السّلع والبضائع المصنّعة في السوق الأمريكية وغيرها من الأسواق. وأما السؤال الثالث فهو ما إذا كانت اليابان ستمارس قيادة اقتصادية عن طريق إجراءات مثل فتح أسواقها لسلع جيرانها المصنّعة، أو تصدير فائضها الرأسمالي الضخم إلى الصين وغيرها من الإقتصادات الإقليمية. إن الإجابات عن هذه الأسئلة وما يشابهها ستؤثّر تأثيرا هامّا في مكانة هذا الإقليم في الاقتصاد العالمي الأوسع.

إنّ نمط العلاقات التجارية والاستثمارية الآخذ في التطوّر يخلق تقسيما إقليميا للعمل تمثل اليابان والولايات المتحدة مرتكزيه. فاليابان هي أبرز مصدري السّلع الاستهلاكية ومستوردي المواد الأولية. والسوق الأمريكية هي العنصر الحيوي الذي يشدّ المنطقة بعضها إلى بعض؛ كما تتزايد أهمية الصادرات الأمريكية من رؤوس الأموال والسّلع العالية التقنية إلى البلدان النامية في حوض الهادئ وأمريكا اللاتينية. وفيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ ازدادت صادرات أقلّ البلدان نموّا إلى الولايات المتحدة من ٤٠ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الواردات الأمريكية، وفي عام ١٩٨٥ أخذت تلك البلدان ثلث الصادرات الأمريكية (*The New York Times*, October, 1985, p.d1). كما أن الصادرات الأمريكية إلى منطقة المحيط الهادئ قد تضاعفت تقريبا فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٣ من حوالي ١٣ بالمائة إلى حوالي ٢٥ بالمائة من إجمالي الصادرات (Linder, 1986, p. 78).

ولمنطقة الهادئ عدد من المشاكل المحتملة التي قد تثبط التنمية فيها. وأولها هو الاتجاه نحو الاستقطاب الثنائي بين الاقتصادات الصناعية في آسيا الشمالية الشرقية ومصدّري السّلع من بلدان رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا؛ فالمجموعة الأولى سابقة للثانية في الصادرات وفي النموّ "معهد بحوث نومورا" (Nomura Research Institute, 1986, p. 19). وثانيها هو الاعتماد الزائد للأعضاء الآسيويين في الإقليم

على السوق الأمريكية باعتبارها آلتهم للنمو الاقتصادي؛ فهم لا يشكّلون حتى الآن كتلة لها ديمومتها الذّاتية، كما أن هبوط معدّل النموّ الأمريكي، كما حدث عام ١٩٨٦، له تأثير كسادي في المنطقة. وأمّا المشكلة المحتملة الثالثة فهي أن الاستقرار السياسي في شرق آسيا منذ انتهاء الحرب الفيتنامية قد لا يستمر؛ فكثير من الأنظمة المحلّية ليس مستقرّا كما أن المحيط الهادئ مركز لاحتكاك متزايد بين القوى الكبرى. وهكذا وعلى الرغم من كون حوض الهادئ واعدا بشكل كبير فإنه ينبغي عدم إغفال مصاعبه الكبيرة.

إن حدود هذه الأقاليم الثلاثة المتلاحمة جزئيا غير واضحة، ومليئة بالمنافذ؛ كما أن عضوية الأقاليم تتداخل وتبقى العلاقات التجارية والمالية وغيرها من العلاقات المماثلة قوية بين الأقاليم، وخاصّة بين قواها الكبرى، ومع ذلك فإن هناك خطوطا حدودية فيما بينها قابلة للتمييز وآخذة في المزيد من البروز مع انتشار النّزعة الحمائية والتغيّرات الأخرى في الاقتصاد العالمي وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين يتميّز نمط التجارة الدّولية بشكل بارز بالتجمعات الإقليمية.

وهذا التوجّه نحو نزعة إقليمية أكبر يعني أن شرائح كبيرة من الجنس البشري سوف تستبعد بلا شكّ من الاقتصاد العالمي. فالاتحاد السوفياتي يقع خارج هذه الأقاليم، كما أن عددا من بلدان أوروبا الشرقية، بعد فشل استراتيجية التصنيع المموّل بالدّيون في السبعينيات تحت ضغط الاتحاد السوفياتي، لن تندمج إلا بشكل جزئي. أمّا المخروط الجنوبي (الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو، إلخ) وغيره من بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت قد اندمجت في الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، فإنها كما يبدو آخذة في الانفصال عن النظام (Gall, 1986)وقد صار جزء كبير من إفريقيا السوداء مهمّشا وهو آخذ في الغوص في أعماق اليأس الاقتصادي والسياسي. ولم يتقرّر حتى الآن أين ستقع الصين، والهند، والبرازيل في آخر الأمر، وهي أمم ذات إمكانات هائلة. فهناك خطر عظيم من أن عالما تتزايد في اقتصاده النّزعات الإقليمية سيكون مؤلّفا من عدد قليل من الجزر ذات الازدهار النسبي وسط بحر عالمي هائج من الفقر والمجتمعات الساخطة النافرة.

ثم إن تعاظم النّزعة الإقليمية في الاقتصاد العالمي يشكّل تهديدا للصحّة الاقتصادية للقوى الاقتصادية المسيطرة نفسها. فكما جادل هذا الكتاب، إذا أريد لنظام السوق أو النظام الرأسمالي أن ينمو ويزدهر، فإنه يتعين عليه أن يتجه بتوسّعه إلى الخارج. ففي النظام المغلق، تؤدّي "قوانين حركة رأس المال" كما يسمّيها الماركسيون، إلى التهديد بحدوث ركود اقتصادي وتكنولوجي مع مرور الزمن. وعند النظر إلى الأمر من

هذه الزاوية فإن احتمال نمو صناعات التقنية العالية الناشئة في المستقبل قد لا يمكن أن يتحقّق بشكل تام إلا في اقتصاد عالمي حقا وفعلا. إن كلفة تنمية هذه التقنيات ونطاقها يستلزمان توليد مستوى من الطلب ليس ممكنا إلا في سوق عالمية متكاملة الاندماج (Murakami and Yamamura 1984). وقد قدّم وليام كلاين (William Cline) وصفا جيدا لهذا الصدام بين المكاسب الساكنة الممكنة في اقتصاد عالمي صار له طابع إقليمي، والمكاسب الحركية من التقدّم التكنولوجي في اقتصاد دولي أكبر وأكثر انفتاحا: إن هناك أثرا قد يكون خطرا لنهج التحليل المستحدث في هذا الملحق [أي الانتقال إلى ميزة نسبية عشوائية والمتاجرة ضمن صناعة واحدة] فنظرا لأنّ مجموعة واسعة من البلدان قد أوتيت من الموارد والعوامل، والتكنولوجيا غير المتميّزة بصفة عامّة فإن ذلك يؤدّي إلى تآكل الأسس التقليدية لمزايا الرفاهية من التجارة. فرغم كلّ شيء فإن الأرباح من التجارة تتراكم للطرفين كليهما بسبب الفرق بين التكاليف النسبية للمنتجات عند كلّ منهما. ومع التشابه فيما أوتيت من عوامل وموارد وتكنولوجيا فمن غير المحتمل أن تكون هذه الفوارق كبيرة، كما أن الخسائر من نقص التجارة لن تكون كبيرة أيضا. وهذا الاعتبار من شأنه أن يوحي بأن تكاليف الرفاهية من هذا النّوع النّاجمة عن تقليص التجارة لن تكون عالية. ولكن هذا الاستدلال خطر، ليس لأنه يوجه دعوة مفتوحة للمصالح الحمائية فحسب، بل أيضا لأنه قد يتجاهل تأثيرات رفاهية اقتصادية هامّة مرتبطة بوفر الحجوم وضغط المنافسة من أجل تحقيق التغيير التكنولوجي، حتى لو كانت تكاليف الرفاهية الساكنة المرتبطة بالتكاليف النسبية محدودة (Cline , 1982 A , P.40).

الحمائية القطاعية

Sectoral Protectionism

إن الفوائد الدينامية التي يمكن كسبها من وفورات الحجوم والشراكات التحالفية عبر الحدود الوطنية، وتقاسم التكنولوجيا كانت توحي في ثمانينيات القرن العشرين بأن الحمائية القطاعية، أي الاتحادات الاحتكارية الدّولية، ولاسيّما في الصناعات والخدمات ذات التقنية العالية، ستكون أيضا من الملامح المميزة للاقتصاد الدّولي الناشئ الآخذ في الظهور(Patrick and Rosovsky, 1983, P.IV) فبدلا من تخفيضات

التعرفة الجمركية متعدّدة الأطراف، ستشرع الحكومات على نحو متزايد في التفاوض على ترتيبات ثنائية تعكس التحوّل بعيدا عن التعدّدية والتبادل غير المشروط إلى الثنائية والتبادل المشروط.

وبالطبع، فإنه ليس هناك شيء جديد في الحمائية القطاعية والاتحادات الاحتكارية، أو ما سمّاه فينود آغاروال (Vinod Aggarwal) (١٩٨٥) "الحمائية الليبرالية". فقد كانت الأمم منذ زمن طويل تحمي قطاعات اقتصادية معيّنة كالزراعة الأوروبية واليابانية. غير أن العنصر الجديد هو الأهمية المتزايدة – كما يشير إليها صعود النّزعة الحمائية الجديدة – للتفاوض حول حصص السوق على أساس أخذ كلّ قطاع على حدة. وعلى عكس ذلك فإن الجولات المختلفة للاتفاقية العامّة حول التعرفات والتجارة (الغات) قد نجحت بالتفاوض على تنازلات متبادلة عبر القطاعات الصناعية قائمة على اعتبارات تتعلق بالفائدة أو الميزة النّسبية؛ وعلى سبيل المثال فإن تنازلا من بلد ما في أحد القطاعات قد يقابله تنازل بلد آخر في قطاع آخر. ولكن هدف الحمائية القطاعية، من ناحية أخرى، هو اقتسام أو احتكار قطاع واحد بين شتّى المنتجين.

وقد أصبحت المفاوضات التجارية الأمريكية واليابانية أبرز تعبير عن هذا التحرك نحو الحمائية القطاعية. ففيما يسمّى مناقشات القطاعات الانتقائية ذات التوجه السوقي، التي جرت على مدى أعوام عدة بين واشنطن وطوكيو، حاولت الولايات المتحدة أن تخفض الحواجز اليابانية التنظيمية، والتعرفية وغيرها من حواجز الاستيراد في قطاعات الاتصالات، والأجهزة الطبية، والمواد الصيدلانية، والإلكترونيات ومنتجات الغابات. وكان من أبرز نتائج هذه المناقشات قرار اليابان والولايات المتحدة المتخذ عام ١٩٨٦ لاحتكار صناعة المواد شبه الموصلة. فكان ذلك أول بسط للنّزعة الحمائية الجديدة من الصناعات التقليدية كالفولاذ والسيارات على منتجات التكنولوجيا العليا. ومهما كانت مزايا هذا العمل بالذّات فبسبب الأهمية الاقتصادية والحساسية السياسية لهذه الخدمات والقطاعات ذات التقنية العالية فإن أي مقاربة غير مقاربة مناقشات القطاعات الانتقائية ذات التوجه السوقي كان من شأنها أن تنطوي بدون شك على صعوبة غير عادية على نحو استثنائي.

ومن الأسباب المهمّة لازدياد أهمية الحمائية القطاعية أن التقنيات الجديدة المرتبطة بالثورة التكنولوجية المعاصرة، مثل اللايزر والحاسوب، والهندسة الحيوية لن تستطيع تحقيق إمكاناتها في اقتصاد عالمي مشرذم من الطلب المقيد المحدود.

وكما أنّه لم يكن من الممكن إحداث تنمية كاملة لتقنيات الثورة الصناعية الثانية (الفولاذ، والكهرباء، والسيارات، والسّلع الاستهلاكية الثابتة ذات الديمومة... إلخ) إلا في السوق القارية الكبيرة للولايات المتحدة، فإن استغلال تقنيات الثورة الصناعية الثالثة سوف يتطلّب أيضا وجود سوق عالمية ضخمة. وهذه إمكانية قد يحبطها اقتصاد عالمي له صبغة إقليمية مكوّن من أسواق وطنية وإقليمية منغلقة نسبيا.

كما أن طبيعة الثورة التكنولوجية المعاصرة تشير إلى أن الحماية القطاعية ستكون سائدة. وقد تزايدت أهمية دور العلم الأساسي لتوليد هذه التقنيات ونشرها وهذه التقنيات الجديدة ليست متخصصة بقطاع محدّد في غالب الأحوال، وليست مجرّد منتج جديد، ولكنّها تشكّل عمليات جديدة وتمتدّ تأثيراتها إلى كلّ زمان ومكان لتشمل كل مجالات الاقتصاد، ولتؤثّر في الصناعات التقليدية والحديثة على حد سواء. فالحاسوب مثلا أصبح يغير كل جوانب الحياة الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة إلى إدارة المكاتب.

كما أن تطوير هذه التقنيات الأحدث باهظ التكاليف يقتضي وفر حجوم كبيرة الحجم واسع النطاق ويتطلب أسواقا كبيرة بالجملة كي يمكن استهلاك تكاليف التطوير. وهذا يعني أن من غير المحتمل أن يوجد قائد تكنولوجي واضح كما في الماضي. وسيكون هناك بدلا من ذلك مراكز كثيرة للتجديد وسوف تنتشر لتكنولوجيا بسرعة. وإن أهمية هذه التقنيات لثروة المجتمعات الوطنية وقوتها، واستقلالها تعني أن كل دولة سترغب في الحفاظ على وجودها في التكنولوجيا[١١]. ويرتبط صعود الحمائية القطاعية مع النّزعة الجديدة إلى تعدّد الجنسيات التي نوقشت في الفصل السادس، أي ميل الشركات متعدّدة الجنسيات إلى غزو كلّ منها لأسواق الآخر الداخلية. والسبب الأكبر لهذا الاستثمار الأجنبي المباشر المتقاطع أو المتبادل قد بينه وشرحه كينيشي أوهماي (Kenichi Ohmae): "في مثل هذه الصّناعات عالية التقنية كالحواسيب، والإلكترونيات الاستهلاكية وأجهزة الاتصالات، لم تعد الخطوات السريعة في تطوير المنتجات وتجديدها تسمح للمؤسّسات بترف اختبار السوق الوطنية قبل التفتيش في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن تفضيلات المستهلكين تختلف اختلافات خفيّة بحسب ثقافاتهم وهي في حالة تغيّر مستمر فإن على

---

(١١) يقدّم كلّ من ماديسون (Maddison,1982) ومجلة الايكونوميست((*The Economist*, Aug23, (1986) تكهّنات مثيرة للاهتمام حول العلاقات التكنولوجية بين القوى الاقتصادية القيادية.

الشركات أن تفهم الأذواق المحلّية فهما حميما عن قرب – وتستجيب على الفور للتغيّر في اتجاهات الأسواق والأسعار". (Ohmae 1985). وهو يشير أيضا إلى أن الاستثمار المباشر سيظلّ ضروريا لأن الموجودين في الداخل لديهم مناعة أكبر ضد النّزعة الحمائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة إذا لم تكن عاملة في جميع المراكز الإقليمية الثلاثة للاقتصاد العالمي فلن تكون قادرة على "تحقيق طلبات المصانع الممكننة المتّصلة بوفورات الحجم كي تتمكّن من تغطية نفقاتها. إن النّزعة الحمائية الجديدة وبروز المشاريع المشتركة عبر الحدود الوطنية وأمثالها هي انعكاسات للحركة نحو الحمائية القطاعية.

وفي ظلّ هذه الظروف صارت الحمائية القطاعية جذّابة للحكومات. فهي تمكنها من إبقاء الأسواق الأجنبية مفتوحة بينما تحتفظ ببعض السيطرة على أسواقها الدّاخلية وتثبت حضورا وطنيا في القطاع. وهكذا يتمّ تشجيع التجارة ضمن الصناعة الواحدة بدلا من التجارة بين صناعات مختلفة. وبذلك تكسب الحكومات مزايا الترابط الاقتصادي بدون تكبد النفقات المرافقة للنظام التجاري الليبرالي التام التحرّر.

ورغم أن الحمائية القطاعية تبتعد عن التأكيد الليبرالي على الكفاءة الاقتصادية وعدم التمييز، فإنها تبدو هي الطريقة الوحيدة لتلبية حاجة وفورات الحجم ورغبة الحكومات في امتلاك ما تعتبره عمالة عالية وصناعات استراتيجية على حدّ سواء. فالاقتصادات ذات القدرة على المساومة، أي ذات الأسواق الداخلية الكبيرة، ورؤوس الأموال المتاحة، أو الاحتكارات التكنولوجية، ستكون هي الرابحة الكبرى عن طريق الحمائية القطاعية.

وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين يتعذّر البتّ في طبيعة الصناعات التي ستحرك النمو الاقتصادي في البلدان المتقدّمة في الفترة القادمة ولا في مدى هذه الصناعات، ويتعذّر أيضا التنبّؤ بالبلد أو البلدان التي ستكون رابحة أو خاسرة. فهل سيكون هناك – كما حدث في الماضي – قائد تكنولوجي واضح مثل بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة أم هل سيتم اقتسام هذا الدور القيادي – كما أشير إليه آنفا بين اقتصادين أو أكثر (Maddison, 1982). ومهما كان جواب هذا السؤال فإن الحمائية القطاعية إلى جانب النّزعات التجارية المركنتليّة والإقليمية ستكون سمة هامّة للنظام الاقتصادي الدّولي المتغيّر. ففي عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، تتميّز الأسواق العالمية في منتصف الثمانينيات بقيود طوعية على الصادرات

واتفاقات تسويقية نظامية واستثمار أجنبي مباشر متبادل. وتتزايد أهمية الاتفاقات الثنائية والتبادل المشروط كأشياء تقرّر العلاقات الاقتصادية وتحدّد نوعيتها.

إنّ اقتصادا دوليا يقوم على الحمائية القطاعية قد يساعد على حلّ التوتر المتأصّل بين اقتصاد عالمي ليبرالي ونظام الدّولة اللامركزية (Buzan, 1983, p.145) ومن خلال تشجيع المشاريع الدّولية المشتركة وإقامة علاقات بين الشركات متعدّدة الجنسيات ذات الجنسيات المختلفة، وخلق مصالح متداخلة بين مراكز القوّة الاقتصادية الكبرى الثلاثة، تعد الحمائية القطاعية بمجابهة النّزعات المتأصّلة في نظام أسبغ عليه الطابع الإقليمي نحو نزاع يهدّد بزعزعة الاستقرار.

وفي التشكيل الناشيء للاقتصاد العالمي ما هو الجزء من صفقات الاقتصاد الدّولي الذي سيحكمه التنافس التجاري المركنتلي، أو النّزعة الاقتصادية الإقليمية، أو الحمائية القطاعية؟ وفي الوقت الراهن لا يزال من المبكّر البتّ في الاتجاه الذي سيسود. وما يمكن قوله هو أنه ما لم يكن من الممكن موازنة هذه العناصر الثلاثة بنجاح فإنّ من المؤكّد أن يزداد خطر النّزاع المركنتلي الشديد، والنّزعة الاقتصادية الوطنية المهدّدة للاستقرار.

ولقد كتبت في مكان آخر أن على المرء أن يميز بين النّزعة التجارية المركنتلية الحميدة والخبيثة (Gilpin, 1975, pp.234–235). فالحميدة منها تستتبع درجة من الحمائية للحفاظ على قيم المجتمع ومصالحه؛ فهي تمكّن المجتمع من الاحتفاظ باستقلاله الذّاتي، وامتلاك صناعات ذات قيمة في عالم يتميّز بتدويل الإنتاج، والاندماج العولمي للأسواق المالية، وتناقص السيطرة الوطنيّة. أما المركنتلية الخبيثة، من ناحية أخرى، فهي تشير إلى الصدامات الاقتصادية بين الأمم التي كانت تميّز القرن الثّامن عشر وفترة ما بين الحربين العالميّتين في ثلاثينيات القرن العشرين؛ وغرضها هو الانتصار على الدّول الأخرى. فالأولى دفاعية، أمّا الثانية فهي إدارة حروب بين الدّول بأدوات اقتصادية. وهكذا، كما لاحظ جون روغي (John Ruggie) فإن الفرق بين شكلي المركنتليّة يكمن في الغرض الاجتماعي. فالأولى تخدم أهدافا اقتصادية واجتماعية كالعمالة، والسيطرة على سياسة الاقتصاد الكلّي، والحفاظ على الصناعات الهامّة؛ أما هدف الثانية فهو تراكم القوّة الوطنية والهيمنة على دول أخرى (Ruggie, 1982, p. 382).

ورغم أنه لا يمكن ضمان عدم تدهور اقتصاد عالمي قائم على المركنتليّة الحميدة إلى شكل خبيث من المركنتليّة فإنه حسبما يقول باري بوزان هناك فرصة أفضل للنظام المركنتليّ الحميد كي يحتوي سلميّا دولا ذات عقائد تنظيمية مختلفة. فالأنظمة الليبرالية تفرض استقطابا بين الدّول الرأسمالية والدّول ذات التخطيط المركزي، والمركنتليّة الخبيثة تشجّع نفور كلّ دولة من جميع الدّول الأخرى بصورة عامّة. ولعلّ المركنتليّة الحميدة تقدّم طريقا وسطا يستطيع فيه الفاعلون المتباعدون الاتصال بالآخرين وفق شروط متعادلة على امتداد مجال النظام كلّه (Buzan, 1983, p.141) وفي عهد انتشار النّزعات الاقتصادية الوطنية لا يستطيع المرء أن يأمل في أكثر من هذا الحلّ التجاري المركنتليّ الحميد للمشكلة التي يثيرها اضمحلال القيادة الاقتصادية[١٢].

غير أنه ينبغي عدم التقليل من شأن الأخطار الكامنة المتأصّلة في الميول نحو التنافس المركنتليّ، والنّزعات الاقتصادية الإقليمية والحمائية القطاعية، فالليبرالية والمبادئ المتجسّدة فيها تنـزع الصفة السياسية عن العلاقات الاقتصادية الدّولية ويمكنها حماية الضعيف ضد القوى فمبدأ الدّولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز، والمعاملة بالمثل غير المشروطة تقدّم شيئا هو أقرب ما يمكن إلى الأساس الموضوعي للحكم على مشروعية السلوك الاقتصادي. فهي تضع قيودا على الأعمال العشوائية التحكّمية. وفي عالم يسوده تنافس السياسات والتحالفات الإقليمية، والنّزوع إلى الاتفاقات الثنائية، ما هي المعايير التي ستقود وتقيد العلاقات الاقتصادية الأكثر إدارة؟ وعلى سبيل المثال، هل ستكون هناك طلبات متزايدة كي تصبح اقتصادات معينة أكثر شبها باقتصادات أمم أخرى، مثل المطالبات الأمريكية لليابانيين بمزيد من المعاملة بالمثل وتناغم أكثر في الهياكل المحلّية؟

إنّ محاولات الولايات المتحدة لفتح أسواق أجنبية ولخصخصة الاقتصادات الأخرى، والحفاظ على نظام اقتصادي ليبرالي، كل ذلك باسم المبادئ الليبرالية والانسجام المحلّي، قد تتكشّف عن نتائج عكسية. ذلك أن ممارسة ضغوط سياسية على اليابانيين لتنسيق هياكلهم المحلّية مع هياكل الغرب، والمطالبات العدوانية

---

(١٢) هناك خط رفيع جدا بين ما يشير إليه البعض على أنه "النـزعة الحمائية الليبرالية" والمعاملة بالمثل المحدّدة وما يشاكلها من الصيغ وبين ما يسمّيه بوزان (١٩٨٣) وأنا (المركنتليّة الحميدة) باعتبارها خاصية تميّز الاقتصاد العالمي الآخذ في التغيّر.

بالمعاملة بالمثل قد تثبّط البحث عن حلول أكثر تمشيا مع الحقائق الاقتصادية. فاتباعها للتأكيد الأوروبي على الحمائية القطاعية سيكون أفضل لها بكثير من إرغام الاقتصاد الياباني على الانفتاح. وكما أشار اثنان من الخبراء الأمريكيين في الاقتصاد الياباني هما هيو باتريك (Hugh Patrick) وهنري روسوفسكي (Henry Rosovsky) فإن الحمائية القطاعية كانت دائما شيئا تستطيع اليابان أن تتعلّم التعايش معه (Patrick and Rosovsky, 1983, p.iv). فإذا عجزت الحكومات عن الأخذ بهذه النصيحة فإن التحرّك العالمي الحالي نحو النّزعة المركنتليّة الحميدة يمكن أن يتدهور إلى مركنتلية خبيثة. وقد تصبح الوطنية الاقتصادية المتشدّدة هي العرف العالمي الجديد الذي يحلّ محلّ جهود الدّول لحلّ خلافاتها الاقتصادية مع الاحترام اللازم لكفاءة السوق والاهتمامات الوطنية على حدّ سواء.

ولقد شهد العالم الحديث على مدى القرون الثلاثة الماضية تطوّرا متوازيا لنطاق التكنولوجيا ومجال السوق الدّولية. وفي الوقت الذي ازدادت فيه كلفة التكنولوجيا والحاجة إلى، وفورات الحجم، اتّسعت وتكيّفت الأسواق الوطنية والدّولية. وبذلك ارتفع مستوى الطلب العالمي. ولكن كما لاحظ يوجين ستالي (Eugene Staley)، فإن الأسواق والسياسة أثناء الانهيار السياسي والاقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين لم تكن في آخر الأمر بحاجة إلى التكيف مع التكنولوجيا. فقد حدث مرّات كثيرة في الماضي أن تكيفت التكنولوجيا والاقتصاد مع السياسة في آخر الأمر. "في عصور الظلام وفي أعقاب انهيار الامبراطورية الرومانية كيفت التكنولوجيا نفسها مع السياسة. فوقعت الطرق الرومانية الرائعة فريسة التدهور وتحوّلت الحمامات والقنوات والدارات والمغاني والمدرجات والمسارح إلى خرائب. وانتكس المجتمع عائدا إلى النّزعة المحلّية في الإنتاج والتوزيع، ونسي كثيرا من التعليم والتكنولوجيا والأنظمة الحكومية التي كان يعرفها في الأيام الخالية". (Staley, 1939, p.52) ولن يتحقّق تحوّل الثورة الصناعية المعاصرة إلى تقنيات النموّ بدون إقامة إطار أكثر استقرارا للأنشطة الاقتصادية.

الخاتمة

إن الانتقال إلى نظام اقتصادي دولي جديد من فترة هبوط الهيمنة الأمريكية صعب، وسيظلّ صعبا. فمن بين العوامل الكثيرة التي تجعل العودة إلى الأيام السعيدة لعقود فترة ما بعد الحرب مستحيلة عمليا اضمحلال

القيادة السياسية المحدّدة بوضوح، فالأهداف الاقتصادية والسياسية المتناقضة تجعل من غير المحتمل تحقيق تعاون دولي وقيادة تعدّدية للاقتصاد العالمي. والاقتصادات الوطنية تميل إلى مقاومة التكيّف للتغيّرات في الميزة النسبية وفي التوزيع العالمي للفعاليات الاقتصادية. فليس هناك احتمال لعودة المعدّلات العالية للنموّ الاقتصادي إلا إذا سمح لقوى السوق أن تعيد تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية على أساس التحوّلات في الميزة النسبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نزوع الدّول إلى وضع أولوياتها المحلّية فوق المعايير الدّولية له آثار خطيرة على استمرار اقتصاد دولي فيه درجة عالية من الترابط. فالعودة إلى طريق التحرير الاقتصادي الليبرالي مستحيلة إلا إذا كانت الحكومات مستعدة لإخضاع المصالح الضيقة المحدودة القصيرة الأمد للهدف الأكبر وهو الاقتصاد الدّولي المستقر، وتنفيذ انسجام واسع بين المؤسّسات المحلّية والممارسات التجارية.

إنّ انتشار القوّة الاقتصادية وعودة الوطنية الاقتصادية إلى البروز يستلزم نظاما اقتصاديا دوليا شديد الاختلاف عن نظام بريتون وودز. كما أن العودة إلى تأكيد دور الدّولة في القضايا الاقتصادية تعني تباطؤا، إن لم يكن انقلابا، في أولية السوق بعد الحرب بوصفها الوسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية. ورغم أن من المستحيل التنبؤ بطبيعة تفاعل الدّولة والسوق في البيئة الجديدة، فإن هناك تطوّرات معينة تبدو محتملة. فقد حدث وسيحدث تسييس متعاظم للنظام الاقتصادي الدّولي وزيادة في منافسة السياسة. فقد تنامى التدخّل الحكومي في مجالات التجارة والمال والإنتاج، رغم إعادة إحياء النّزعة المحافظة الجديدة وإعادة اكتشاف السوق في بلدان كثيرة. فإزالة القيود في الداخل تبدو مصحوبة في كثير من الحالات بزيادة حماية الأسواق المحلّية والمبادرات السياسية المصمّمة لتعزيز أهداف قومية. وممّا له مغزى هام أنّ إدارة ريغان، عندما كانت تزيل القيود عن الاقتصاد الأمريكي، كانت في الوقت نفسه ترفع حواجز حمائية بأسرع مما فعلته أي إدارة أمريكية أخرى في فترة ما بعد الحرب، وتصوغ أدوات سياسة لكسب نفوذ أعظم على الاقتصادات الأخرى (مجلة الايكونوميست عدد ٢ مارس، ١٩٨٥، ص٨٠).

كما أنّ هناك نزوعا متزايدا نحو إسباغ الطابع الإقليمي على الاقتصاد العالمي بينما تتكدس الأنشطة الاقتصادية العالمية حول الأقطاب العديدة للاقتصاد العالمي. فالانغلاق المتزايد للسوق الأوروبية المشتركة، واستمرار انفصال الكتلة السوفياتية عن الاقتصاد العالمي وتحوّل الولايات المتحدة المفهوم نحو حوض المحيط الهادئ، وكذلك الأهمية المتزايدة لليابان والبلدان الحديثة التصنيع، كلّها عناصر في هذا التراجع عن

الهدف المثالي لفترة ما بعد الحرب، وهو النظام الليبرالي المتعدّد الأطراف. ثم إن مشكلة الديون، واضطرابات النظام النقدي الدّولي، والتكتّل الاحتكاري لجزء كبير من التجارة الدّولية، تدفع العالم إلى هذا الاتجاه أكثر فأكثر. ورغم أنه من غير المحتمل أن يؤدّي التشرذم المتزايد إلى انهيار في النظام العالمي على نحو يعادل في خطورته ما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، فإن من المؤكّد أن النّزعة الإقليمية ستصبح سمة أكثر بروزا في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدّولية.

إن هناك نظاما من الحمائية القطاعية أو أنظمة قطاعية آخذة في الظهور (Aggarwal, 1985). وفي كثير من القطاعات الاقتصادية، ستكون الحصص الوطنية في الأسواق الدّولية والمكان الدّولي للأنشطة الدّولية مهمّة المفاوضات الثنائية بين الحكومات والفاعلين الاقتصاديين، بدرجة تعادل في أهميتها تشغيل "قوانين" الميزة النسبية. ذلك أن النّزعة الحمائية الجديدة، وظهور سياسات تجارية صناعية واستراتيجية، والدور المتزايد للمنافسة غير الكاملة كلّها قوى تدفع بالاقتصاد العالمي نحو الحمائية القطاعيّة. ثم إن التكتّلات الاحتكارية، والقيود الطوعية على الصادرات، وما شاكلها من آليات لاقتسام الأسواق أو قيام مؤسّسات أجنبية بتشجيع إنتاج محلّي، آخذة كلّها في التحوّل إلى سمات متكاملة، رغم أنها مؤسفة، في الاقتصاد السياسي الدّولي. ومن الممكن أن اقتصادا عالميا مؤلّفا من ولايات متحدة أشدّ تمسكا بالحماية، وأوروبا غربيّة مكتفية بذاتها على نحو متزايد، ويابان مصمّمة على المحافظة على ثقافتها التقليدية، لا يمكن إبقاؤه متماسكا إلا عن طريق مثل هذه الطرق والوسائل. وفي عالم من الميزة النسبية "العشوائية" المتحكمة، سترغب الدّول في ضمان حضور وطني قوي لها في الصناعات العالية التقنية الآخذة في النشوء وقطاعات نمو المستقبل. وهكذا فعلى الرغم من أن التوازن النسبي للمحدّدات السياسية والسوقية للأنشطة الاقتصادية سيختلف من قطاع اقتصادي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، فإن حصص الأسواق والموقع العالمي للأنشطة الاقتصادية سوف تتأثّر تأثرا قويا بالمساومة بين الدّول الأمم والشركات متعدّدة الجنسيات.

وإنها لمفارقة أن تستجيب الحكومات لنموّ الترابط الاقتصادي العالمي المتبادل بتوسيع سلطتها على الأنشطة الاقتصادية. فقد أصبحت كلّ من قوى السوق، ونزوع الدّولة إلى التدخّل من محدّدات للعلاقات الاقتصادية الدّولية تزيد أهميتها اليوم عما كانت عليه في الماضي القريب. وفي هذه البيئة الجديدة، فإن النّزعات الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف بشكل صغير محدود قد حلّت محلّ تعدّدية الأطراف التي أوجدتها

الاتفاقية العامّة حول التعرفات والتجارة (الغات)، كما صارت الاعتبارات السياسية ذات أهمية متزايدة في تقرير العلاقات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

يثير النظام الاقتصادي الدّولي الجديد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين قضايا عميقة من العدالة الاقتصادية في ضمير الإنسانية. وسوف تعاني مجتمعات كثيرة من انغلاق الأسواق العالمية، وسوف تحتاج إلى مساعدة اقتصادية ضخمة إذا أريد لها أن تحصل على أي فرصة للخلاص من فقرها. فالاقتصاد العالمي الليبرالي القائم على عدم التمييز وعلى تعدّد الأطراف كانت فيه عيوباً غير أنه – على الأقل – كان يقدّم بالفعل فرصا اقتصادية سوف تتقلّص في اقتصاد عالمي أكثر نزوعا للوطنية.

إنّ النظام المختلط من الترتيبات متعدّدة الأطراف والإقليمية، والحمائية قد يثبت وقد لا يثبت أنه مستقرّ على المدى البعيد. ومع ذلك فإن هذا العالم الاقتصادي المسيّس ليس من الضروري أن يعني عودة إما إلى النّزعة التجارية المركنتليّة الخبيثة والحرب الاقتصادية التي سادت ثلاثينيات القرن العشرين، أو إلى الترابط المتوسّع والحميد نسبيا الذي ساد في ستّينيات القرن المذكور. لقد انقضى عصر الليبرالية متعدّدة الأطراف التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وإنّ أفضل أمل للعالم في الاستقرار الاقتصادي هو شكل من أشكال المركنتليّة الحميدة. إن البقية الباقية من القوّة والقيادة الأمريكية والروابط الأمنيّة فيما بين الفاعلين الاقتصاديين الكبار، والوعد الذي تبشر به التكنولوجيا العليا كمصدر للنموّ الاقتصادي، كلّها تقدّم دعما لشيء من التفاؤل المتواضع أو المعتدل. ومع ذلك، فإنه في هذه المرحلة الانتقالية من نظام اقتصادي إلى آخر، يبدو اليقين الوحيد هو أن هناك نظاما اقتصاديا سياسيا دوليا جديدا آخذا في الظّهور. وليس واضحا من الذي سيكسب فيه ومن الذي سيخسر، ولا ما ستكون عليه العواقب فيما يتعلّق بالازدهار العالمي والسلام العالمي.

المراجع

Reference List

Abegglen, James C., and George Stalk, Jr. 1985. *Kaisha—The Japanese Corporation.* New York: Basic Books.

Adams, Brooks. 1895. The Law of Civilization and Decay; An Essay on History. New York: Macmillan.

Aggarwal, Vinod K. 1985. Liberal Protectionism: The International Politics of Organized Textile Trade. Berkeley: University of California Press.

Aggarwal, Vinod K., Robert O. Keohane, and David B. Yoffie. 1986. "The Dynamics of Cooperative Protectionism." Division of Research, Harvard Business School. Unpublished.

Aho, *C.* Michael, and Jonathan David Aronson. 1985. *Trade Talks: America Better Listen!* New York: Council on Foreign Relations.

Akamatsu, Kaname. 1961. "A Theory of Unbalanced Growth in the World Economy." *Weltwirtschaftliches Archiv* 86: 196- 215.

Amin, Samir. 1976. Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism. New York: Monthly Review Press.

Anell, Lars. 1981. Recession, The Western Economies and the Changing World Order. London: Frances Pinter.

Angell, Norman.1911. The Great Illusion; A Study of the Relation of Military Power in Nations to their Economic and Social Advantage.3d ed.,rev, and enl. New York: Putnam.

Appleby, Joyce Oldham. 1978. *Economic Thought and Ideology in Seventeenth-Century England.* Princeton: Princeton University Press.

Avery, William P., and David P. Rapkin, eds. 1982. *America in a Changing World Political Economy.* New York: Longman.

Avineri, Shlomo, ed. 1969. *Karl Marx on Colonialism and Modernization.* Garden City, N.Y.: Anchor Books.

Baechler, Jean. 1971. *Les Origines du capitalisme.* Paris: Editions Gallimard. *(The Origins of Capitalism.* Trans. Barry Cooper. Oxford: Basil Blackwell, 1975.)

Bagehot, Walter. 1873. Lombard Street: A Description of the Money Market. New York: Scribner.

Baldwin, David A. 1971. “Money and Power.” *The Journal of Politics 33:578*-614.

——.*1979.* Power Analysis and World Politics: New Trends versus Old Tendencies.” *World Politics* 31:161-94.

——.1980. “Interdependence and Power: A Conceptual Analysis.” *International Organization* 34:471-506.

——.1985. *Economic Statecra ft.* Princeton: Princeton University Press.

Baldwin, Richard, and Paul R. Krugman. 1986. “Persistent Trade Effects of Large Exchange Rate Shocks.” Unpublished.

Baldwin, Robert E., ed. 1984a. *Recent Issues and Initiatives in U.S. Trade Policy.* Cambridge, Mass.: NBER Conference Report.

Baldwin, Robert E. 1984b. “Trade Policies in Developed Countries.” In Jones and Kenen, 1984, Vol. 1, Chapter 12.

——.1984c. “Trade Policies under the Reagan Administration.” In Baldwin, 1984a, Chapter z.

——.1985. The Political Economy of U.S. Import Policy. Cambridge: MIT Press.

Baran, Paul A. 1967. *The Political Economy of Growth.* New York: Monthly Review Press.

Bauer, Peter 1.1976. *Dissent on Development.* Rev. ed. Cambridge: Harvard University Press.

Baumol, William J.1965. *Welfare Economics and the Theory of the State.* 2d ed. Cambridge: Harvard University Press.

Becker, Gary S. 1976. *The Economic Approach to Human Behavior.* Chicago: University of Chicago Press.

Beenstock, Michael. 1983. *The World Economy in Transition.* London: George Allen and Unwin.

Bergsten, C. Fred, and William R. Cline. *1985. The United States—Japan Economic Problem.* Policy Analysis in International Economics, No. 13. Washington: Institute for International Economics.

Bergsten, C. Fred, Robert 0. Keohane, and Joseph S. Nye, Jr. 1975. “International Economics and International Politics: A Framework for Analysis.” In Bergsten and Krause, 1975, pp. 3- 36.

Bergsten, C. Fred, and Lawrence B. Krause, eds. 1975. “World Politics and International Economics.” *International Organization* 29: 3- 352.

Bhagwati, Jagdish N., and John Gerard Ruggie, eds. 1984. *Power, Passions, and Purpose: Prospects for North-South Negotiations.* Cambridge: MIT Press.

Bienen, Henry S., and Mark Gersovitz. 1985. “Economic Stabilization, Conditionality, and Political Stability.” *International Organization* 39: 729- 54.

BIS (Bank for International Settlements). 5986. *Recent Innovations in International Banking.* Basel.

Blackhurst, Richard, Nicolas Marian, and Jan Tumlir. 1977. *Trade Liberalization, Protectionism and Interdependence.* Geneva: GATT Studies in International Trade, No. 5.

Blau, Peter M. 1964. *Exchange and Power in Social Life.* New York: John Wiley.

Blaug,Mark. 1978. *Economic Theory in Retrospect.*3d ed. New York: Cambridge University Press.

Block, Fred L. 1977. The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present. Berkeley: University of California Press.

Bogdanowicz-Bindert, Christine A. 1985/ 86. “World Debt: The U.S. Reconsiders.” *Foreign Affairs 64: 2.59-73.*

Bonn, M. J. *1939 Wealth, Welfare or War: The Changing Role of Economics in National Policy.* International Institute of Intellectual Co-operation. Paris: League of Nations.

Brainard, William C., and Richard N. Cooper. 5968. “Uncertainty and Diversification in International Trade.” *Studies in Agricultural Economics, Trade, and Development* 8: 2.57-8 5.

Branson, William H. 1980. “Trends in United States International Trade and Investment since World War II.” In Feldstein, ed., *American Economy in Transition*, 1980, pp. 183- 257.

——.1986. “The Limits of Monetary Coordination as Exchange-Rate Policy.” April 3-4 Unpublished.

Branson, William H., and Alvin K. Klevorick. 1986. “Strategic Behavior and Trade Policy.” In Krugman, 1986, Chapter so.

Braudel, Fernand. 1979. The Perspective of the World—Civilization and Capitalism, 15th-18th Century. Vol. 3. New York: Harper and Row.

Bressand, Albert. 1983. “Mastering the ‘World Economy.’ “ *Foreign Affairs 65: 745- 72.*

Brewer, Anthony. 1980. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. London: Routledge and Kegan Paul.

Brown, Michael Barratt. 1970. *After Imperialism.* New York: Humanities Press.

Bruno, Michael, and Jeffrey S. Sachs. 1985. *Economics of Worldwide Stagflation.* Cambridge: Harvard University Press.

Buckley, Thomas. 1986. “Strategic Trade Policy: Economic Theory and the Mercantilist Challenge.” Unpublished.

Buzan, Barry. 1983. People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Calder, Kent E. 1985. “The Emerging Politics of the Trans-Pacific Economy.” *World Policy Journal* 2:593-623.

Calleo, David P. 1976. “The Decline and Rebuilding of an International Economic System: Some General Considerations.” In David P. Calleo, ed., *Money and the Coming World Order.* New York: New York University Press.

——.1982. *The Imperious Economy.* Cambridge: Harvard University Press. Calleo, David P., and Benjamin M. Rowland. 1973. *America and the World Political Economy: Atlantic Dreams and National Realities.* Bloomington: Indiana University Press.

Cameron, David R. 1978. “The Expansion of the Public Economy: A Comparative Analysis.” *American Political Science Review* 72: 1243- 1261.

Cameron, R. 1982. “Technology, Institutions and Long-Term Economic Change.” In Charles P. Kindleberger and Guido di Tella, eds. *Economics in the Long View.*

Vol. 1, *Models and Methodology*, Chapter 3. New York: New York University Press.

Caporaso, James A., ed. 1978. “Dependence and Dependency in the Global System.” *International Organization* 32: 1-300.

Carnoy, Martin. 1984. *The State and Political Theory*. Princeton: Princeton University Press.

Carr, Edward Hallett. 1945. *Nationalism and After*. London: Macmillan.

——.1951 [1939] *The Twenty Years’ Crisis, 1919- 1939.* 2d ed. London: Macmillan.

Casson, Mark, ed. 1983. *The Growth of International Business.* London: George Allen and Unwin.

Caves, Richard E. 1982. *Multinational Enterprise and Economic Analysis.* New York: Cambridge University Press.

Chace, James. 1981. *Solvency: The Price of Survival.* New York: Random House.

Choucri, Nazli. 1980. “International Political Economy: A Theoretical Perspective.” In Holsti et al., 1980, Chapter 5.

Cipolla, Carlo M. 1956. *Money, Prices, and Civilization in the Mediterranean World, Fifth to Seventeenth Century.* Princeton: Published for the University of Cincinnati Press by Princeton University Press.

——,ed. 1970. The Economic Decline of Empires. London: Methuen.

Clark, Cal, and Donna Bahry. 1983. “Dependent Development: A Socialist Variant.” *International Studies Quarterly* 27:271-93.

Clark, George Norman. 1958. *War and Society in the Seventeenth Century.* Cambridge: Cambridge University Press.

Cline, William R. 1982a. *“Reciprocity”: A New Approach to World Trade Policy?* Policy Analyses in International Economics, No. *2.* Washington: Institute for International Economics.

——.1982b. “Can the East Asian Model of Development Be Generalized?” *World Development* 10:81-90.

——,ed. 1983. *Trade Policy in the 198os.* Washington: Institute for International Economics.

Cohen, Benjamin J. 1973. The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence. New York: Basic Books.

——.1977. Organizing the World's Money: The Political Economy of International Monetary Relations. New York: Basic Books.

Condliffe, J. B. 1950. *The Commerce of Nations.* New York: W. W. Norton. Conybeare, John A. C. 1984. "Public Goods, Prisoners' Dilemmas and the International Political Economy." *International Studies Quarterly 28:5-22.*

——.1985. "Trade Wars: The Theory and Practice of International Commercial Rivalry." Unpublished.

Cooper, Richard. 1968. The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community. New York: McGraw-Hill.

——.1970. "International Economics in the International Encyclopedia of the Social Sciences: A Review Article." Journal of Economic Literature 8: 435- 39.

——.1975. "Prolegomena to the Choice of an International Monetary System." In Bergsten and Krause, 1975, *pp.* 63-97.

——.1982. "Global Economic Policy in a World of Energy Shortage." In Joseph A. Pechman and N. J. Simler, eds., *Economics in the Public Service.* New York: W. W. Norton.

——.1983. "Managing Risks to the International Economic System." In Herring, 1983, Chapter 1.

——.1984. "Is There a Need for Reform?" In Federal Reserve Bank of Boston, *The International Monetary System: Forty Years after Bretton Woods.* Proceedings of a Conference Held at Bretton Woods, New Hampshire, May.

——.1985. "Economic Interdependence and Coordination of Economic Policies." In Jones and Kenen, Vol. 2, Chapter 23.

Corbett, Hugh. 1979. "Tokyo Round: Twilight of a Liberal Era or a New Dawn." *National Westminister Bank Quarterly Review* (February): 19- 29.

Corden, W. M. 1974. *Trade Policy and Economic Welfare.* Oxford: Clarendon Press.

——.1984a. "The Normative Theory of International Trade." In Jones and Kenen, 1984, Vol.1, Chapter 2.

——.1984b. *The Revival of Protectionism.* Occasional Papers, No. 14. New York: Group of Thirty.

Corden, W. M., and Peter Oppenheimer. 1974. “Basic Implications of the Rise in Oil Prices.” Staff Paper No. 6. London: Trade Policy Research Centre.

Cornwall, John. 1977. *Modern Capitalism: Its Growth and Transformation.* New York: St. Martin’s Press.

Corrigan, E. Gerald. *1985*. “Public and Private Debt Accumulation: A Perspective.” Federal Reserve Bank of New York, *Quarterly Review* 10: 1- 5.

Council of Economic Advisers. 1985. *Economic Report of the President.* Washington: U. S. Government Printing Office.

——.1986. *Economic Report of the President.* Washington: U.S. Government Printing Office.

Cowhey, Peter F., and Edward Long. 1983. “Testing Theories of Regime Change: Hegemonic Decline or Surplus Capacity?” *International Organization* 37: 157-88.

Cox, Robert W. 1979. “Ideologies and the New International Economic Order: Reflections on Some Recent Literature.” *International Organization* 33: 257-302.

——.1981. “Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory.” *Millennium, Journal of International Studies* 10: 126- 55.

Craig, Gordon A. 1982. *The Germans.* New York: G. P. Putnam’s Sons. Culbertson, John M. 1985. *The Dangers of “Free Trade.”* Madison: 21st Century Press.

Cumings, Bruce. 1984. “The Origins and Development of the Northeast Asian Political Economy: Industrial Sectors, Product Cycles, and Political Consequences.” *International Organization* 38: 1- 40.

Curzon, Gerard. 1965. Multilateral Commercial Diplomacy: The General Agreement on Tariffs and Trade and Its Impact on National Commercial Policies and Techniques. London: Michael Joseph.

Curzon, Gerard, and Victoria Curzon Price. 1980. “The Multi-Tier GATT System.” In Hieronymi, 1980, Chapter 8.

Dahrendorf, Ralf. 1959. *Class and Class Conflict in Industrial Society.* Stanford: Stanford University Press.

——.1979. *Life Chances.* Chicago: University of Chicago Press.

Davis, Lance F., and Douglass C. North (with the assistance of Calla Smorodin). 1971. *Institutional Change and American Economic Growth.* Cambridge: Cambridge University Press.

Deane, Phyllis. 1978. *The Evolution of Economic Ideas.* New York: Cambridge University Press.

Deardorff, Alan V. 1984. “Testing Trade Theories and Predicting Trade Flows.” In Jones and Kenen, 5984, Vol. 1, Chapter 10.

Deardorff, Alan V., and Robert M. Stern. 1984. “Methods of Measurement of Nontariff Barriers.” Seminar Discussion Paper, No. 136, Research Seminar in International Economics, Department of Economics, University of Michigan.

Delamaide, Darrell. 1984. Debt Shock: The Full Story of the World Credit Crisis. Garden City, N.Y.: Doubleday.

de Larosière, Jacques. 1982. *Restoring Fiscal Discipline—.A Vital Element for Economic Recovery*. International Monetary Fund. March 16.

Destler, I. M. 1986. “Protecting Congress or Protecting Trade?” *Foreign Policy,* no. 62: 96- 107.

Diaz-Alejandro, Carlo F. 1983. “Comments.” In Cline, 1983, pp. 305- 309.

Dickson, Peter G. M. 1967. The Financial Revolution in England; A Study in the Development of Public Credit, 1688-1756. London: Macmillan.

Dillard, Dudley. 1967. Economic Development of the North Atlantic Community: Historical Introduction to Modern Economics. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

di Tella, Guido. 1982. “The Economics of the Frontier.” In Kindleberger and di Tella, 1982, Chapter 13.

Dixit, Avinash K. 1983. “Tax Policy in Open Economies.” Discussion Papers in Economics, No.51.Woodrow Wilson School, Princeton University.

——.1985. “How Should the U.S. Respond to Other Countries’ Trade Policies?” Unpublished.

——.1986. “Trade Policy: An Agenda for Research.” In Krugman, 1986, Chapter 12.

Dixit, Avinash K., and Gene M. Grossman. 1984. “Targeted Export Promotion with Several Oligopolistic Industries.” Discussion Papers in Economics, No.71, Woodrow Wilson School, Princeton University.

Dixit, Avinash K., and Albert S. Kyle. 1985. "The Use of Protection and Subsidies for Entry Promotion and Deterrence." *American Economic Review* 75: 139- 52.

Dos Santos, Theotonio. 1970. "The Structure of Dependence." *American Economic Review* 60: 231- 36.

Doyle, Michael W. 1983. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," Parts 1 and 2. *Philosophy and Public Affairs* 12: 205- 235 and 323- 53

Drobnick, Richard. 1985. Debt Problems, Trade Offensives and Protectionism: The Uncharted International Economic Environment of the 1980s. Trend Analysis Program. The American Council of Life Insurance.

Drucker, Peter F. 1983. "Schumpeter and Keynes." *Forbes,* May 23, pp. 124-28.

——.1985. "American-Japanese Realities." *Wall Street Journal,* October 11.

Dunning, John H. 1981. International Production and the Multinational Enterprise. London: George Allen and Unwin.

El-Agraa, Au M. 1983. *The Theory of International Trade.* London: Groom Helm.

Elliott, William Y. 1955 The Political Economy of American Foreign Policy. New York: Henry Holt.

Ellsworth, P.T.1964. *The International Economy.* New York: Macmillan. Emmanuel, Arghiri. 1972. *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.* New York: Monthly Review Press.

Emminger, Otmar. 1985. *The Dollar's Borrowed Strength.* Occasional Papers, No. 19. New York: The Group of Thirty.

Evans, Peter. 1979. Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil. Princeton: Princeton University Press.

Feis, Herbert. 1964 [1930]. *Europe, The World's Banker, 1870-1914.* New Haven:Yale University Press.

Feldstein, Martin, ed. 1980. *The American Economy in Transition.* Chicago: University of Chicago Press.

Feldstein, Martin. 1985. "American Economic Policy and the World Economy." *Foreign Affairs 63:995-1008.*

——.1986. "The Future of Economic Policy." The Janeway Lectures, Princeton University. Unpublished.

Findlay, Ronald. 1981. “The Fundamental Determinants of the Terms of Trade.” In Grassman and Lundberg, 1981, Chapter 12.

——.1984. “Growth and Development in Trade Models.” In Jones and Kenen, 1984, Vol. 1, Chapter 4.

Fisher, Allan G. B. 1935. *The Clash of Progress and Security.* London: Macmillan.

Fishlow, Albert. *1985*. “Lessons from the Past: Capital Markets during the 19th Century and the Interwar Period” *International Organization* 39: 383- 439.

Frank, Andre Gunder. 1969. Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil. Rev. ed. New York: Monthly Review Press.

Frank, Andre Gunder. 1970. *Latin America: Underdevelopment or Revolution.* New York: Monthly Review Press.

Frank, Robert H., and Richard T. Freeman. 1978. *The Distributional Consequences of Direct Foreign Investment.* New York: Academic Press.

Frankel, Jeffrey A. 1984. *The Yen/Dollar Agreement: Liberalizing Japanese Capital Markets.* Washington: Institute for International Economics.

Frenkel, Jacob. 1985. “Comment on William Branson, ‘Causes of Appreciation and Volatility of the Dollar.’ “Working Paper, No. 1777. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

Frey, Bruno. 1984a. “The Public Choice View of International Political Economy.” *International Organization* 38:199-12.3.

——.1984b. *International Political Economics.* New York: Basil Blackwell. Frieden, Jeffrey. 1981. “Third World Indebted Industrialization: International Finance and State Capitalism in Mexico, Brazil, Algeria, and South Korea.” *International Organization* 35:407-431.

Friedmann, John. 1966. Regional Development Policy; A Case Study of Venezuela. Cambridge: MIT Press.

——.1972. “A General Theory of Polarized Development.” In Niles M. Hansen, ed., *Growth Centers in Regional Economic Development.* New York: Free Press.

Frohlich, Norman, Joe A. Oppenheimer, and Oran R. Young. 1971. *Political Leadership and Collective Goods.* Princeton: Princeton University Press.

Fukushima, Kiyohiko. 1985. “Japan’s Real Trade Policy.” *Foreign Policy,* no. *59:2.2-39.*

Gaddis, John Lewis. 1982. Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy. New York: Oxford University Press.

Gall, Norman. 1986. “The Four Horsemen Ride Again.” *Forbes* 138 (July *28):95-99.*

Gallagher, John, and Ronald Robinson. 1953. “The Imperialism of Free Trade.” *Economic History Review*, 2d ser., 6:1-15.

Gardner, Richard N. 1980. Sterling-Dollar Diplomacy in Current Perspective:The Origins and Prospects of Our International Economic Order. New York: Columbia University Press.

Gerth, H. H., and C. Wright Mills, trans. and eds. 1946. *From Max Weber:Essays in Sociology.* New York: Columbia University Press.

Gerschenkron, Alexander. 1961. *Economic Backwardness in Historical Perspective, A Book of Essays.* Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press.

Gibney, Frank. 1981. Miracle by Design: The Real Reasons Behind Japan’s Economic Success. New York: Times Books.

Giddens, Anthony. 1985. A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 2, The Nation-state and Violence. Berkeley: University of California Press.

Giersch, Herbert, ed. 1981. Emerging Technologies: Consequences for Economic Growth, Structural Change, and Employment. Symposium 1981**.** Tubingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

Giersch, Herbert. 1984. “The Age of Schumpeter. *American Economic Review 74* (May):103-109.

Gilpin, Robert. 1972**.** “The Politics of Transnational Economic Relations.” In Keohane and Nye, 1972**,** pp. 48-69.

——.1975**.** U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment. New York: Basic Books.

——.1977**.** “Economic Interdependence and National Security in Historical Perspective.” In Klaus Knorr and Frank N. Trager, eds., *Economic Issues and National Security*. Lawrence: The Regents Press of Kansas.

——.1981**.** *War and Change in World Politics.* New York: Cambridge University Press.

——.1982**.** “Trade, Investment, and Technology Policy.” In Giersch, 1982.

——.1984**.** “Structural Constraints on Economic Leverage: Market-Type Systems.” In Gordon H. McCormick and Richard E. Bissell, eds., *Strategic Dimensions of Economic Behavior,* Chapter Six. New York: Praeger.

——.1986**.** “The Theory of Hegemonic War.” Unpublished.

Goldfield, David. 1984**.** “Countertrade.” *International Perspective* (March/April): 19-22.

Goldstein, Joshua S. 1985. “Kondratieff Waves as War Cycles.” *International Studies Quarterly* 29:411-44.

Goldstein, Judith. 1985. “The Evolution and Devolution of American Trade Policy.” Paper presented at the 1985 Meeting of the American Political Science Association.

——.1986. “The Political Economy of Trade: Institutions of Protection.” *American Political Science Review* 8o: 161-84.

Goldthorpe, John H. 1978. “The Current Inflation: Towards a Sociological Account.” In Fred Hirsch and John H. Goldthorpe, eds., *The Political Economy of Inflation.* Cambridge: Harvard University Press.

——,ed. 1984. Order and Conflict in Contemporary Capitalism: Studies in the Political Economy of Western European Nations. Oxford: Clarendon Press.

Gould, J.D.1972. Economic Growth in History: Survey and Analysis. London: Methuen.

Gourevitch, Peter Alexis. 1977. “International Trade, Domestic Coalitions and Liberty: Comparative Responses to the Crisis of I 873-I 896.” *Journal of Interdisciplinary History* 8:281-313.

Gowa, Joanne. 1983. Closing the Gold Window: Domestic Politics and the End of Bretton Woods. Ithaca: Cornell University Press.

Grassman, Sven, and Erik Lundberg, eds. 1981. *The World Economic Order—Past and Prospects.* London: Macmillan.

Grieco, Joseph M. 1982. “Between Dependency and Autonomy: India’s Experience with the International Computer Industry.” *International Organization* 36:609-632.

Grossman, Gene M., and David J. Richardson. 1985. *Strategic Trade Policy: A Survey of Issues and Early Analysis.* Special Papers in International Economics, No. 15. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

Grunwald, Joseph, and Kenneth Flamm. 1985. *The Global Factory: Foreign Assembly in International Trade.* Washington: The Brookings Institution.

Haas, Ernst B. 1980. "Why Collaborate? Issue-Linkage and International Regimes." *World Politics* 32:357-405.
Hager, Wolfgang. 1982. "Protectionism and Autonomy: How to Preserve Free Trade in Europe." *International Affairs* 58:413 -28.

Hallwood, Paul, and Stuart W. Sinclair. 1981. Oil, *Debt and Development:OPEC in the Third World.* London: George Allen and Unwin.

Hamada, Koichi. 1979. "Macroeconomic Strategy and Coordination under Alternate Exchange Rates." In Rudiger Dornbusch and Jacob A. Frenkel, eds., *International Economic Policy: Theory and Evidence*, Chapter 9. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Hamilton, Alexander. 1928 [1791]. "Report on the Sublect of Manufactures." In Arthur Harrison Cole, ed., *Industrial and Commercial Correspondence of Alexander Hamilton, Anticipating his Report on Manufacturing.* Chicago: A. W. Shaw Co.

Hansen, Alvin. 1964. *Business Cycles and National Income.* Expanded ed. New York: W. W. Norton.

Harrod, Roy F. 1951 *The Life of John Maynard Keynes.* London: Macmillan.

Hartwell, R. M. 1982. "Progress and Dissimilarity in Historical Perspective." In Kindleberger and di Tella, 1982, Vol. 1, Chapter 6.

Hauser, Henri. 1937. Economie et diplomatie: Les conditions nouvelles de la politique étrangère. Paris: Librairie du Recueil Sirey.

Hawtrey, Ralph G. 1952. *Economic Aspects of Sovereignty.* London: Longmans.

Haynes, Stephen E., Michael M. Hutchison, and Raymond F. Mikesell. 1986. *Japanese Financial Policies and the U.S. Trade Deficit.* Essays in International Finance, No. 162. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

Heckscher, Eli F. 1935. *Mercantilism.* 2 vols. Mendel Shapiro, trans. London: G. Allen and Unwin.

Heertje, Arnold. 1973. *Economics and Technical Change.* New York: JohnWiley and Sons.

Hegel, Georg W. F. *1945* [1821l. *Hegel's Philosophy of Right.* Trans. Withv notes by I. M. Knox. London: Oxford University Press.

Heilbroner, Robert L. 1980. *Marxism: For and Against.* New York: W. W. Norton.

——.1985. The Nature and Logic of Capitalism. New York: W. W. Norton.

Helleiner, Gerald K. 1981. *Intra-firm Trade and the Developing Countries* New York: St. Martin's Press.

Helpman, Elhanan. 1984. "Increasing Returns, Imperfect Markets, and Trade Theory." In Jones and Kenen, 1984, Chapter 7.

Helpman, Elhanan, and Paul R. Krugman. 1985. Market Structure and Foreign Trade Increasing Returns, Imperfect Competition, and the International Economy. Cambridge: MIT Press.

Herring, Richard J., ed. 1983. *Managing International Risk.* New York: Cambridge University Press.

Hewlett, Sylvia Ann, Henry Kaufman, and Peter B. Kenen. 1984. *The Global Repercussions of U.S. Monetary and Fiscal Policy*. New York: Ballinger.

Hicks, John. 1969. *A Theory of Economic History.* Oxford: Oxford University Press.

Hieronymi, Otto, ed. 1980. *The New Economic Nationalism.* New York: Praeger.

Hindley, Brian J. 1980. "Voluntary Export Restraints and the GATT's Main Escape Clause." *The World Economy* 3:313 -41.

——.1982-8 3. "Protectionism and Autonomy: A Comment on Hager." *International Affairs 59:77-86.*

Hine, R. C. 1985. The Political Economy of European Trade: An Introduction to the Trade Policies of the EEC. New York: St. Martin's Press.

Hirsch, Fred, and John H. Goldthorpe, eds. 1978. *The Political Economy of Inflation.* Cambridge: Harvard University Press.

Hirsch, Seev. 1967. Location of Industry and International Competitiveness. Oxford: Clarendon Press.

Hirschman, Albert 0. 1945. *National Power and the Structure of Foreign Trade.* Berkeley: University of California Press.

——.1952. "Effects of Industrialization on the Markets of Industrial Countries." In Bert F. Hoselitz, ed., *The Progress of Underdeveloped Areas*, pp. 270- 83. Chicago: University of Chicago Press.

——.1958. The Strategy of Economic Development. New Haven: Yale University Press.

——.198 I. Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond. New York: Cambridge University Press.

Hobson, John. *1965* [1902]. *Imperialism: A Study.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Hofheinz, Roy, Jr., and Kent E. Calder. 1982. *The Eastasia Edge.* New York: Basic Books.

Holsti, Ole R., Randolph M. Siverson, and Alexander L. George, eds. 1980. *Change in the International System.* Boulder, Cob.: Westview Press.

Hormats, Robert D. 1984. “New Factors in the World Economy in the Wake of the Debt Crisis.” In Hewlett et al., 1984, Chapter 12.

Hufbauer, Gary Clyde, and Jeffrey J. Schott. 1985. *Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy.* Washington: Institute for International Economics.

Hymer, Stephen. 1960. *The International Operations of National Firms: A Study of Foreign Direct Investment.* Ph.D. dissertation, Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, 1960. Published in 1976 by MIT Press.

Ikenberry, C. John. 1986a. “The State and Strategies of International Adjustment.” *World Politics 39: 53- 77.*

——.1986b. “The Irony of State Strength: Comparative Responses to the Oil Shocks in the 1970s.” *International Organization* 40: 105- 13 7.

Ilgen, Thomas. 1985. Autonomy and Interdependence: U.S.-Western European Monetary and Trade Relations, 1958-1984. Totowa, N.J.: Rowman and Allanheld.

Japan Times. 1983. Japan in the Year 2000. Tokyo.

Jervis, Robert. 1981. “Security Regimes.”International Organization 36: 357- 78.

JETRO (Japan External Trade Organization). 1985. *White Paper on International Trade: Japan 1985.* Tokyo.

Johnson, Chalmers. 1982. MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975. Stanford: Stanford University Press.

Johnson, Harry G. 1953-54. “Optimum Tariffs and Retaliation.” *Review of Economic Studies* 21 (2):142-53.

——.1965a. “An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions.” *Journal of Political Economy 73:256*- 81.

——.1965b. The World Economy at the Crossroads: A Survey of Current Problems of Money, Trade, and Economic Development. New York: Oxford University Press. -ed. 1967. Economic Nationalism in Old and New States. Chicago:University of Chicago Press.

——.1968. Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a Developing World Economy. The Wicksell Lectures. Stockholm: Almqvist and Wiksell.

——.1972. "Political Economy Aspects of International Monetary Reform." *Journal of International Economics* 2:401-423.

——.1975. On *Economics and Society.* Chicago: University of Chicago Press.

——.1976. *Trade Negotiations and the New International Monetary System.* Graduate Institute of International Studies, Geneva, and the Trade Policy Research Centre, London. Leiden: A. W. Sijthoff.

Jones, E. L. 1981. The European Miracle: Environments, Economies, and Geopolitics in the History of Europe and Asia. New York: Cambridge University Press.

Jones, R. J. Barry, ed. 1985. *Perspectives on Political Economy*. London: Frances Pinter.

Jones, Ronald W., and Peter B. Kenen, eds. 1984 (vol. 1) and 1985 (vol.2). *Handbook of International Economics* z vols. Amsterdam: North-Holland.

Kahler, Miles. *1985.* "Politics and International Debt: Explaining the Debt Crisis." *International Organization 39:357-82.*

Kalecki, Michal.1943 "Political Aspects of Full Employment." *Political Quarterly* 14:32.2-31.

Katzenstein, Peter J. 1976. "International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States." *International Organization* 30:1-45.

——.1984. Corporatism and Change: Austria, Switzerland and the Politics of Industry. Ithaca: Cornell University Press.

——.1985. Small States in World Markets: Industrial Policy in Europe. Ithaca: Cornell University Press.

Kenen, Peter B. 1976. "An Overall View." In Fabio Basagni, ed., *International Monetary Relations after Jamaica*, pp. 7-14. (The Atlantic Papers; *4/1976.)* Paris: The Atlantic Institute for International Affairs.

——.1984. “Beyond Recovery: Challenges to U.S. Economic Policy in the 1980s.” In Hewlett et al., 1984,

——.1985. “Macroeconomic Theory and Policy: How the Closed Economy Was Opened.” In Jones and Kenen, *1985,* Chapter 13.

Keohane, Robert 0. 1980. “The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-1977.” In Holsti et al., 1980, Chapter 6.

——.1982a. “The Demand For International Regimes.” *International Organization 36:325-55.*

——.1982b. “Hegemonic Leadership and U.S. Foreign Economic Policy in the ‘Long Decade’ of the 1950s.” In Avery and Rapkin, 1982, Chapter 3.

——.1984a. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press.

——.1984b. “The World Political Economy and the Crisis of Embedded Liberalism.” In Goldthorpe, 1984, Chapter 1.

——.1985. “The International Politics of Inflation.” In Lindberg and Maier, 1985, Chapter 4.

——.1986. “Reciprocity in International Relations.” *International Organization* 40:1-27.

Keohane, Robert 0., and Joseph S. Nye, Jr., eds. 1971. *Transnational Relations and World Politics.* Cambridge: Harvard University Press.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, Jr. 1977. *Power and Interdependence:World Politics in Transition.* Boston: Little, Brown.

Keynes, John Maynard. 1919. *The Economic Consequences of the Peace.* London: Macmillan.

——.1925. The Economic Consequences of Mr. Churchill. London: L & D Wolff.

——.1933. “National Self-sufficiency.” *Yale Review 22:755-69.*

Kierzkowski, Henry K. ed. 1984. *Monopolistic Competition and International Trade.* Oxford: Clarendon Press.

Kindleberger, Charles P. 1962. *Foreign Trade and the National Economy.* New Haven: Yale University Press.

Kindleberger, Charles P. 1970. Power and Money: The Economics of International Politics and the Politics of International Economics. New York: Basic Books.

——.1973. *The World in Depression, 1929-193*9. Berkeley: University of California Press.

——.1977. *America in the World Economy*. Headline Series, No. 2.37. New York: Foreign Policy Association.

——.1978a. "The Aging Economy." Lecture given at the Institut für Weltwirtschaft, Kiel, July 5; published in *Weltwirtschaftliches Archiv* 114:407-421.

——.1978b. Economic Response: Comparative Studies in Trade, Finance, and Growth. Cambridge: Harvard University Press.

——.1978c. *Government and International Trade.* Essays in International Finance, No.129. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

——.1978d. Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises. New York: Basic Books.

——.1981. "Dominance and Leadership in the International Economy: Exploitation, Public Goods, and Free Rides." *International Studies Quarterly 25*: 2- 42- 5 4.

——.1983. "On the Rise and Decline of Nations." *International Studies Quarterly* 27: 510- 10.

——.1984. *A Financial History of Western Europe.* London: George Allen and Unwin.

——.1986. "International Public Goods without International Government." *American Economic Review* 76: 1- 13.

Kindleberger, Charles P., and Guido di Tella, eds. 1982. *Economics in the Long View*. Vol. 1, *Models and Methodology*. New York: New York University Press.

Knei-Paz, Baruch. 1978. The Social and Political Thought of Leon Trotsky. Oxford: Clarendon Press.

Knorr, Klaus. 1944. *British Colonial Theories, 1570- 1850.* Toronto: University of Toronto Press.

Knorr, Klaus. 1973. Power and Wealth: The Political Economy of International Power. New York: Basic Books.

Kohli, Atul, Michael F. Altfeld, Saideh Lotfian, and Russell Mardon. 1984. “Inequality in the Third World. An Assessment of Competing Explanations.” *Comparative Political Studies* 17: 283- 318.

Kojima, Kiyoshi. 1978. Direct Foreign Investment: A Japanese Model of Multinational Business Operations. London: Croom Helm.

Kraft, Joseph. 1984. *The Mexican Rescue.* New York: Group of Thirty.

Krasner, Stephen D. 1974. “Oil Is the Exception.” *Foreign Policy,* no. 14: 68- 84.

——.1976. “State Power and the Structure of International Trade.” *World Politics* 28: 317- 47.

——.1978. Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy. Princeton: Princeton University Press.

——.1979. “The Tokyo Round-Particularistic Interests and Prospects for Stability in the Global Trading System.” *International Studies Quarterly* 23: 491- 531.

——.1982a. “Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables.” *International Organization* 36: 185- 205.

——.1982b. “Regimes and the Limits of Realism: Regimes as Autonomous Variables.” *International Organization* 36: 497- 510.

——.ed. 1982c. “International Regimes.” Special issue of *International Organization* 36: 185- 510.

——,ed. 1983. *International Regimes.* Ithaca: Cornell University Press.

——.1985. Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism. Berkeley: University of California Press.

Krause, Lawrence B. 1984. “The Structure of Trade in Manufactured Goods in the East and Southeast Asia Region.” Unpublished.

Krauss, Melvyn B. 1978. The New Protectionism: The Welfare State and International Trade. New York: New York University Press.

Krueger, Anne 0. 1983. “The Effects of Trade Strategies on Growth.” *Finance and Development* 20: 6- 8.

Krugman, Paul R. 1979. “A Model of Innovation, Technology Transfer, and the World Distribution of Income.” *Journal of Political Economy 87: 253- 66.*

——.1981a. “Economies of Scale, Imperfect Competition, and Trade: An Exposition.” Unpublished.

——.1981b. “Trade, Accumulation, and Uneven Development.” *Journal of Development Economics* 8:149- 61.

——.ed. 1986. Strategic Trade Policy and the New International Economics. Cambridge: MIT Press.

Kruse, D. C. 1980. Monetary Integration in Western Europe: EMU, EMS, and Beyond. London: Butterworths.

Kuczynski, Pedro-Pablo. 1985. “At the Latin Debt Hospital.” *New York Times,* December 16, p. A23.

Kuhn, Thomas S. 1962. *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago: University of Chicago Press.

Kurth, James R. 1979. “The Political Consequences of the Product Cycle: Industrial History and Political Outcomes.” *International Organization* 33: 1- 34.

kuznets, Simon 1930. Secular Movements in Production and Prices: Their Nature and Their Bearing upon Cyclical Fluctuations. Boston: Houghton Mifflin.

——.1953. Economic Change: Selected Essays in Business Cycles, National Income, and Economic Growth. New York: W. W. Norton.

——.1966. Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread. New Haven: Yale University Press.

Kuznets, Simon. 1968. *Toward a Theory of Economic Growth.* New York: W. W. Norton.

Lake, David A. 1983. “International Economic Structures and American Foreign Economic Policy, 1887- 1934.” *World Politics* 35: 517- 43.

——.1984. “Beneath the Commerce of Nations: A Theory of International Economic Structures.” *International Studies Quarterly* 28: 143- 70

Lal, Deepak. 1983. *The Poverty of ‘Development Economics.’* London: Institute of Economic Affairs.

Langhammer, Rolf J., and Ulrich Heimenz. 1985. “Declining Competitiveness of EC Suppliers in ASEAN Markets: Singular Case or Symptom?” *Journal of Common Market Studies* 24: 105- 119.

Larson, Eric D., Marc H. Ross, and Robert H. Williams. 1986. “Beyond the Era of Materials.” *Scientific American* 254:34-41.

League of Nations. 1945. *Industrialization and Foreign Trade.* Geneva: Economic, Financial and Transit Department, League of Nations.

Lenin, V. I.1939 [1917]. *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism.* New York: International Publishers.

Levitt, Theodore. 1983. *The Marketing Imagination.* New York: Free Press. Levy, Jack S. 1985. “Theories of General War.” *World Politics* 37:344-74. Lewis, W. Arthur. *1957.* “International Competition in Manufactures.” *American Economic Review 47:578- 87.*

——.1970. *Theory of Economic Growth.* New York: Harper and Row.

——.1974. Dynamic Factors in Economic Growth. Bombay: Orient Long-man.

——.1978a. The Evolution of the International Economic Order. Princeton: Princeton University Press.

——.1978b. *Growth and Fluctuations, 1870- 19 13.* London: George Allen and Unwin.

——.1980a. “Rising Prices: 1899- 1913 and *1950- 1979.” The Scandinavian Journal of Economics* 82: 425- 36.

——.198ob. “The Slowing Down of the Engine of Growth.” *American Economic Review 70: 555- 64.*

——.1981. “The Rate of Growth of World Trade, 1830-1973.” In Grass-man and Lundberg, 1981, Chapter 1.

——.1984. *The Rate of Growth of the World Economy.* Taipei: The Institute of Economics, Academia Sinica.

Lindbeck, Assar. 1985. “What Is Wrong with the West European Economies?” *The World Economy* 8: 153- 68.

Lindberg, Leon N., and Charles S. Maier, eds. 1985. The Politics of Inflation and Economic Stagnation: Theoretical Approaches and International Case Studies. Washington: The Brookings Institution.

Lindblom, Charles E. 1977. Politics and Markets: The World’s Political-Economic Systems. New York: Basic Books.

Linder, Staffan Burenstam. 1961. *An Essay on Trade and Transformation.* New York: Wiley.

——.1986. The Pacific Century: Economic and Political Consequences of Asian-Pacific Dynamism. Stanford: Stanford University Press.

Lipson, Charles. 1982. “The Transformation of Trade: The Sources and Effects of Regime Change.” *International Organization 36: 417- 55.*

——.1985. Standing Guard: Protecting Foreign Capital in the Nineteenth and Twentienth Centuries. Berkeley: University of California Press.

Lipton, Michael. 1977. Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development. Cambridge: Harvard University Press.

List, Friedrich. 1904 (1841). *The National System of Political Economy.* Trans. Sampson S. Lloyd. New York: Longmans, Green.

Little, Ian M. D. 1982. Economic Development: Theory, Policy and International Relations. New York: Basic Books.

Little, Ian, Tibor Scitovsky, and Maurice Scott. 1970. *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study.* Oxford: Oxford University Press.

McKeown, Timothy J. 1983. “Hegemonic Stability Theory and 19th-Century Tariff Levels in Europe.” *International Organization* 37:73-91.

——.1986. “Theories of Commercial Policy.” *International Organization* 40: 43- 64.

Mackinder, Halford J. 1962 [1904]. “The Geographical Pivot of History.” In *Democratic Ideals and Reality.* New York: W. W. Norton.

McKinnon, Ronald I. 1984. *An International Standard for Monetary Stabilization.* Policy Analyses in International Economics, No. 8. Washington: Institute for International Economics.

McNeill, William H. 1954. *Past and Future.* Chicago: University of Chicago Press.

——.1982. The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society since AD. 1000. Chicago: University of Chicago Press.

McRae, Hamish. *1985. Japan’s Role in the Emerging Global Securities Market.* Occasional Papers, No. 17. New York: The Group of Thirty.

Maddison, Angus. 1982. *Phases of Capitalist Development.* New York: Oxford University Press.

Makler, Harry, Alberto Martinelli, and Neil Smelser, eds. 1982. *The New International Economy*. Sage Studies in International Sociology, No. 26. Beverly Hills, Calif: Sage Publications.

Malinvaud, Edmond. 1984. *Mass Unemployment*. Oxford: Basil Blackwell. Mandle, Jay R. 1980. "Marxism and the Delayed Onset of Economic Development: A Reinterpretation." *Journal of Economic Issues* 14:73 *5-49*.

Marris, Stephen. 1984. *Managing the World Economy: Will We Ever Learn?* Essays in International Finance, No. *155*. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

——.*1985. Deficits and the Dollar: The World Economy at Risk*. Policy Analyses in International Finance, No. 14. Washington: Institute for International Economics.

Marx, Karl. 1977 [1859]. *Karl Marx: Selected Writings*, pp. 388-91. Ed. David McLellan. Oxford: Oxford University Press.

Marx, Karl, and Friedrich Engels. 1947 [1846] *The German Ideology*. Ed. R. Pascal. New York: International Publishers.

——.1972 [1848]. "The Communist Manifesto." In Robert C. Tucker, ed., *The Marx-Engels Reader*. New York: W. W. Norton.

Meier, Gerald M., and Robert E. Baldwin. 1957. *Economic Development:Theory, History, Policy*. New York: John Wiley and Sons.

Meigs, A. James. 1972. *Money Matters: Economics, Markets, Politics*. New York: Harper and Row.

Michalet, Charles-Albert. 1982. "From International Trade to World Economy: A New Paradigm." In Makler et al., 1982, Chapter 2.

Mill, John Stuart. 1970 [1848]. *Principles of Political Economy*. Baltimore: Penguin Books.

Modelski, George. 1978. "The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State." *Comparative Studies in Society and History* 20: 214- 38.

——,ed. 1979. Transnational Corporations and World Order. San Francisco: W. H. Freeman.

Moran, Theodore H. 1974. Multinational Corporations and the Politics of Dependence: Copper in Chile. Princeton: Princeton University Press.

Murakami, Yasusuke, and Kozo Yamamura. 1984. "Technology in Transition; Two Perspectives on Industrial Policy." Unpublished.

Myint, Hla. 1985. "Growth Policies and Income Distribution." Development Policy Issues Series. Washington: The World Bank.

Myrdal, Gunnar. 1971. *Economic Theory and Underdeveloped Regions.* New York: Harper and Row.

Nau, Henry R. 1985. "The State of the Debate: Reaganomics. Or the Solution?" *Foreign Policy,* 59:144-53.

Nelson, Richard R., and Sidney C. Winter. 1982. *An Evolutionary Theory of Economic Change.* Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press.

Nomura Research Institute. 1986a. *Quarterly Economic Review.* August.

——.1986b. World Economy and Financial Markets in 1995: Japan's Role and Challenges. Tokyo.

North, Douglass C. 1981. *Structure and Change in Economic History.* New York: W. W. Norton.

North, Douglass C., and Robert Paul Thomas. 1973. *The Rise of the Western World: A New Economic History.* Cambridge: Cambridge University Press.

Northrop, F.S.C. 1947. The Logic of the Sciences and the Humanities. New York: Macmillan.

Nurkse, Ragnar. 1953. Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. New York: Blackwell.

Nussbaum, Bruce. 1983. The World after Oil: The Shifting Axis of Power and Wealth. New York: Simon and Schuster.

O'Connor, James.1973. *The Fiscal Crisis of the State.* New York: St. Martin's Press.

Odell, John S. 1982. U.S. International Monetary Policy: Markets, Power, and Ideas as Sources of Change. Princeton: Princeton University Press.

OECD (Organization of Economic Cooperation and Development). 1977. *Towards Full Employment and Price Stability.* [McCracken Report.] Paris.

——.1979. The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures. Report by the Secretary-General. Paris.

——.1984. “Social Expenditure: Erosion or Evolution?” *The OECD Observer,* flO. 126: 3- 6.

——.1985. “Costs and Benefits of Protection.” *The OECD Observer,* no. ——. 134: 18- 23.

——.1986. “Change and Continuity in OECD Trade in Manufactures with Developing Countries.” *The OECD Observer,* no. 139:3-9.

Ohmae, Kenichi. 1985. Triad Power: The Coming Shape of Global Competition. New York: Free Press.

Okimoto, Daniel I. 1984. “Between MITI and the Market: Japanese Industrial Policy for High Technology.” Unpublished.

Olson, Mancur, Jr. 1963. “Rapid Growth as a Destabilizing Force.” *Journal of Economic History 23: 529- 5* 2.

——.1965. The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Cambridge: Harvard University Press.

——.1982. The Rise and Decline of Nations—Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities. New Haven: Yale University Press.

Olson, Mancur, and Richard J. Zeckhauser. 1966. “An Economic Theory of Alliances.” *Review of Economics and Statistics* 48:266-279.

Osborne, Michael West, and Nicolas Fourt. 1983. *Pacific Basin Economic Corporation.* Paris: Development Centre Studies, OECD.

Oye, Kenneth A. 1983. “Bargaining, Belief Systems, and Breakdown: International Political Economy, 1919-1936.” Ph.D. dissertation, Department of Government, Harvard University.

Oye, Kenneth A., and Robert Gilpin. 1986. “Western Bloc Cohesion—The American System and Its Challenges.” Unpublished.

Oye, Kenneth A., Robert J. Lieber, and Donald Rothchild, eds. 1983. *Eagle Defiant: United States Foreign Policy in the 1980s.* Boston: Little, Brown.

Padoa-Schioppa, Tommaso. 1983. “Perspective: The Crisis of Exogeneity, or Our Reduced Ability to Deal with Risk.” In Herring, 1983, pp. *59- 74.*

Palma, Gabriel. 1978. “Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?” *World Development* 6:881-924.

Patrick, Hugh. 1983. “The Asian Developing Market Economies—How They Have Affected and Been Affected by the United States—Japan Economic Relationship.” Unpublished.

Patrick, Hugh, and Henry Rosovsky. 1983. “The End of Eras? Japan and the Western World in the 1970-1980s.” Unpublished.

Patterson, Gardner. 1983. “The European Community as a Threat to the System.” In Cline, 1983, Chapter 7.

Pearson, L. B. et al. 1969. Partners in Development: Report of the Commission on International Development. New York: Praeger.

Perroux, François. 1969. *L’économie du XXe siècle.*3d ed. Augmented. Paris: Presses Universitaires de France.

Pierre, Andrew, ed. 1984. *Unemployment and Growth in the Western Economies.* New York: Council on Foreign Relations.

Polanyi, Karl. 1957 The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time. Boston: Beacon Press.

Posner, Richard. 1977. *Economic Analysis of Law.* 2d. ed. Boston: Little, Brown.

Poznanski, Kazimierz Z. 1985. “Competition between Eastern Europe and Developing Countries in the Western Market for Manufactured Goods.” In *Compendium of Papers, Eastern European Assessment:* Vol. z, *Foreign Trade and International Finance*, pp. 62- 92. Washington: U.S. Congress, Joint Economic Committee.

Prebisch,Raül.1959.“Commercial Policy in the Underdeveloped Countries.” *American Economic Review 49* (May): 251- 73

Preeg, Ernest H. 1970. Traders and Diplomats: An Analysis of the Kennedy Round of Negotiations under the General Agreement on Tariffs and Trade. Washington: The Brookings Institution.

——.1974. *Economic Blocs and U.S. Foreign Policy.* Report 134. Washington: National Planning Association.

Puchala, Donald J. *1975.* “Domestic Politics and Regional Harmonization in the European Communities.” *World Politics 27: 496- 520.*

Putnam, Robert D., and Nicholas Bayne. 1984. *Hanging Together: The Seven-Power Summits.* Cambridge: Harvard University Press.

Radford, R. A. *1945*. “The Economic Organization of a P.o.W. Camp.” *Economica* 12: 189- 201.

Ranis, Gustav. *1985*. “Can the East Asian Model of Development Be Generalized? A Comment.” *World Development* 13: 543- 45.

Rawls, John. 1971. *A Theory of Justice.* Cambridge: Harvard University Press. Reich, Robert B. 1983. “Beyond Free Trade,” *Foreign Affairs* 16: 773- 804.

Reisinger, William M. 1981. “The MNC—Developing State Bargaining Process: A Review.” *Michigan Journal of Political Science* 1:75-83.

Reynolds, Lloyd C. 1983. “The Spread of Economic Growth to the Third World, 1850-1950,” *Journal of Economic Literature* 21: 941- 980.

Ricardo, David. 1871 [1817]. Principles of Political Economy and Taxation. In The Works of David Ricardo. London: John Murray.

Richardson, J. David. 1984. “Currents and Cross-Currents in the Flow of U.S. Trade Policy.” In Baldwin, 1984a, Chapter 1.

Rieffel, Alexis. 1985. *The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems.* Essays in International Finance, No. 161. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

Roberts, Michael. 1956. *The Military Revolution, 1560-1660.* Belfast: Boyd.

Robson, Peter. 1980. The Economics of International Integration. London: George Allen and Unwin.

Rogowski, Ronald. 1978. “Rationalist Theories of Politics: A Midterm Report.” World Politics 30: 296- 3 23.

Rolfe, Sidney E., and James L. Burtle. 1973. The Great Wheel: The World Monetary System. New York: McGraw-Hill.

Rosecrance, Richard. 1986. The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World. New York: Basic Books.

Rosecrance, Richard, and Arthur Stein. 1973. “Interdependence: Myth or Reality?” World Politics 26: 1- 27.

Rosenberg, Nathan. 1977. “Reflections upon the Role of Technology in the Socio Economic Context.” Unpublished.

Rosenberg, Nathan, and Claudio R. Frischtak. 1983. “Long Waves and Economic Growth: A Critical Appraisal.” American Economic Review (May) 73: 146- 51.

Rosovsky, Henry. 1985. “Trade, Japan and the Year 2000.” New York Times, September 6.

Rostow, W. W. 1971 Politics and the Stages of Growth. New York: Cambridge University Press.

——.1975. How It All Began: Origins of the Modern Economy. New York: McGraw-Hill.

——.1978. The World Economy: History and Prospect. Austin: University of Texas Press.

——.1980. Why the Poor Get Richer and the Rich Slow Down: Essays in the Marshallian Long Period. Austin: University of Texas Press.

——.1983. The Barbaric Counter-Revolution: Cause and Cure. Austin: University of Texas Press.

Rousseas, Stephen. 1979. Capitalism and Catastrophe: A Critical Appraisal of the Limits to Capitalism. New York: Cambridge University Press.

Rowland, Benjamin M. 1975. “Preparing the American Ascendency: The Transfer of Economic Power from Britain to the United States, 1933- 1944. In Benjamin M. Rowland, ed., Balance of Power or Hegemony: The Inter-war Monetary System, Chapter 5. New York: New York University Press.

Roxborough, Ian. 1979. Theories of Underdevelopment. London: Macmillan. Ruggie, John Gerard. 1982. “International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order.” International Organization 36: 379- 415

——.1983a. “Introduction: International Interdependence and National Welfare.” In Ruggie, 1983c, pp. 1- 39.

——.1983b. “Political Structure and Change in the International Economic Order: The North-South Dimension.” In Ruggie, 1983c, Chapter 9.

——,ed. 198 3c. The Antinomies of Interdependence: National Welfare and the International Division of Labor. New York: Columbia University Press.

——.1984. “Another Round, Another Requiem? Prospects for the Global Negotiations.” In Bhagwati and Ruggie, 1984, Chapter 3.

Russett, Bruce. 1983. “International Interactions and Processes: The Internal vs. External Debate Revisited.” In Ada W. Finifter, ed., *Political Science— The State of the Discipline*, Chapter 17. Washington: The Political Science Association.

——.1985. “The Mysterious Case of Vanishing Hegemony; or Is Mark Twain Really Dead?” *International Organization* 39: 207- 231.

Rydenfelt, Sven. 1985. *A Pattern for Failure: Socialist Economies in Crisis.* San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.

Sachs, Jeffrey. 1983. “International Policy Coordination in a Dynamic Macroeconomic Model.” National Bureau of Economic Research.

Saint Phalle, Thibaut de. 1981. *Trade, Inflation and the Dollar.* New York: Oxford University Press.

Samuelson, Paul A. 1972. “International Trade for a Rich Country.” Business and Financial Conditions. *The Morgan Guaranty Survey* (July). New York: Morgan Guaranty Trust Company.

——.1976. “Illogic of Neo-Marxist Doctrine of Unequal Exchange.” In David A. Belsley, Edward J. Kane, Paul A. Samuelson, and Robert M. Solow, eds., *Inflation, Trade and Taxes: Essays in Honor of Alice Bourneuf,* pp. 96-107. Columbus: Ohio State University Press.

——.1980. *Economics.* iith ed. With the Assistance in Statistical Updating of William Samuelson. New York: McGraw-Hill.

Sargen, Nicholas, Tran Q. Hung, and John Lipsky. 1984. *The Securitization of International Finance.* New York: Salomon Brothers.

Sawhill, Isabel V., and Charles F. Stone. 1984. “The Economy.” In John L. Palmer and Isabel V. Sawhill, eds., *The Reagan Record: An Assessment of America’s Changing Domestic Priorities,* Chapter 3. Cambridge, Mass.: Ballinger.

Saxonhouse, Gary R. N.d. “Comparative Advantage and Structural Adaptation.” Department of Economics, University of Michigan. Unpublished.

——.1982. “Cyclical and Macrostructural Issues in U.S.-Japan Economic

Relations.” In Daniel I. Okimoto, ed., *Japan’s Economy: Coping with Change in the International Environment*, pp. 123- 48. Boulder: Westview Press.

——.1983. “The Micro-and Macroeconomics of Foreign Sales to Japan.” In Cline, 1983, Chap. 9.

Sayle, Murray. 1985. “Victory for Japan.” *New York Review of Books* 32: 33- 40.

Scammell, W. M. 1983. *The International Economy since* 1945. 2d ed. London: Macmillan.

Schattschneider, E. E. 1935. *Politics, Pressures and the Tariff.* New York: Prentice.

Schmitt, Hans O. 1979. “Mercantilism: A Modern Argument.” *The Manchester School of Economic and Social Studies* 47: 93- 111.

Schott, Kerry. 1984. Policy, Power and Order: The Persistence of Economic Problems in Capitalist States. New Haven: Yale University Press.

Schumpeter, Joseph A. 1950. *Capitalism, Socialism and Democracy.*3d ed. New York: Harper and Row.

——.1951. Imperialism and Social Classes. New York: Meridian.

——.1961. The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle. Trans. Redvers Opie. New York: Oxford University Press.

Semmel, Bernard. 1970. The Rise of Free Trade Imperialism: Classical Political Economy, the Empire of Free Trade, and Imperialism, 1750-1850. Cambridge: Cambridge University Press.

Sen, Gautam. 1984. The Military Origins of Industrialization and International Trade Rivalry. New York: St. Martin’s Press.

Servan-Schreiber, Jean-Jacques. 1968. *The American Challenge.* Trans. Ronald Steel. New York: Atheneum.

Shonfield, Andrew, ed. 1976a. *International Economic Relations of the Western World, 1959- 1971.* Assisted by Hermia Oliver. Vol.1, *Politics and Trade.* London: Oxford University Press.

——.1967b. International Economic Relations of the Western World,

——.*1959- 1971.* Assisted by Hermia Oliver.Vol.2: *International Monetary Relations.* London: Oxford University Press.

Sigmund, Paul F. 1980. Multinationals in Latin America: The Politics of Nationalization. Madison: University of Wisconsin Press.

Skocpol, Theda. 1977 “Wallerstein’s World Capitalist System: A Theoretical and Historical Critique.” *American Journal of Sociology* 82: 10- 75- 90.

Smith, Adam. 1937 [1776]. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. New York: Modern Library.

Smith, Tony. 1981. The Pattern of Imperialism: The United States, Great Britain, and The Late-Industrializing World since 1815. New York: Cambridge University Press.

Snidal, Duncan. 1985. “The Limits of Hegemonic Stability Theory.” *International Organization* 39: 579- 614.

Sowell, Thomas. 1972. *Say’s Law: An Historical Analysis.* Princeton: Princeton University Press.

Spence, A. Michael. 1984. “Industrial Organization and Competitive Advantage in Multinational Industry.” *American Economic Review 74* (May):3*56*- 6o.

Spindler, J. Andrew. 1984. The Politics of International Credit: Finance and Foreign Policy in Germany and Japan. Washington: The Brookings Institution.

Spiro, David F. 1987. “Policy Coordination in the International Political Economy: The Politics of Recycling Petrodollars.” Ph.D. dissertation, Department of Politics, Princeton University.

Staley, Eugene. 1935. *War and the Private Investor.* Garden City, N.Y.: Doubleday, Doran.

——.1939. World Economy in Transition: Technology vs. Politics, Laissez Faire vs. Planning, Power vs. Welfare. New York: Council on Foreign Relations.

——.1944. *World Economic Development.* Montreal: International Labour Office.

Stein, Arthur A. 1984. “The Hegemon’s Dilemma: Great Britain, the United States, and the International Economic Order.” *International Organization*

——.*38: 355- 86.* Stewart, Frances. 1984. “Recent Theories of International Trade: Some Implications for the South.” In Kierzkowski, 1984, Chapter 6.

Strange, Susan. 1970. “International Economics and International Relations: A Case of Mutual Neglect.” *International Affairs* 46: 304- 315.

——.1971. Sterling and British Policy: A Political Study of an International Currency in Decline. London: Oxford University Press.

——.1976. “The Study of Transnational Relations.” *International Affairs* 52: 333- 45.

——.1979. The Management of Surplus Capacity: Or How Does Theory Stand Up to Protectionism 1970s Style?” *International Organization* 33: 303- 335.

——.1982. “Cave! Hic Dragones: A Critique of Regime Analysis.” *International Organization* 36:479-96.

——.1984a. “The Global Political Economy, 1959- 1984.” *International Journal* 34: 267- 83. ed. 1985b. *Paths to International Political Economy.* London: George Allen and Unwin.

——.1985a. “International Political Economy: The Story So Far and the Way Ahead.” In W. Ladd Hollist and F. LaMond Tullis, eds., *An International Political Economy.* International Political Economy Yearbook, Vol. 1, Chapter 1. Boulder: Westview Press.

——.1985b. “Structures, Values and Risk In the Study of the International Political Economy.” In R. J. Barry Jones, ed., *Perspectives on Political Economy*, Chapter 8. London: Frances Pinter.

——.1985c. “Protectionism and World Politics.” *International Organiza tion* 39: 233- 59.

Strange, Susan, and Roger Tooze, eds. 1981. *The International Politics of Sur plus Capacity: Competition for Market Shares in the World Recession.* Lon don: George Allen and Unwin.
Sunkel, Osvaldo. 1972. “Big Business and Dependencia: A Latin American View.” *Foreign Affairs* 5o: 517- 31.

Tollison, Robert D. 1982. “Rent-Seeking: A Survey.” *Kyklos* 35:575-602.

Tooze, Roger. 1984. “Perspectives and Theory: A Consumers’ Guide.” In Strange1984b, Chapter 1.

Torrens, Robert. 1821. *An Essay on the Production of Wealth.* London: Longman, Hurst, Rees, Orme, and Brown.

Triffin, Robert. 1960. Gold and the Dollar Crisis: The Future of Convertibility. New Haven: Yale University Press.

——.1964. *The Evolution of the International Monetary System: Historical Reappraisal and Future Perspectives.* Princeton Studies in International Finance, No. 12. International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.

——.1968. “The Thrust of History in International Monetary Reform.” *Foreign Affairs* 47: 477- 92.

——.1978-79. “The International Role and Fate of the Dollar.” *Foreign Affairs* 57: 269- 86.

——.1985. “The International Accounts of the United States and Their Impact upon the Rest of the World.” Banca Nazionale Del Lavoro, *Quarterly Review* 152: 15- 30.

Tufte, Edward R. 1978. *Political Control of the Economy*. Princeton: Princeton University Press.United States Department of Commerce. 1984. *International Direct Investment: Global Trends and the U.S. Role.* Washington: U.S. Government Printing Office.

Vaitsos, Constantine. 1974. Intercountry In come Distribution and Transnational Enterprises. Oxford: Clarendon Press.

Van Duijn, J. J. 1983. *The Long Wave in Economic Life*. London: George Allen and Unwin.

Veblen, Thorstein. 1939. *Imperial Germany and the Industrial Revolution.* New York: Viking Press.

Vernon, Raymond. 1966. International Investment and International Trade in the Product Cycle.” *Quarterly Journal of Economics* 80:190-207.

——.1971. *Sovereignty at Bay*. New York: Basic Books.

——.1983. Two Hungry Giants: The United States and Japan in the Quest for Oil and Ores. Cambridge: Harvard University Press.

Viner,Jacobi 1948. “Power vs. Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries.” *World Politics* 1:1-29.

——.1951. “International Relations Between State-Controlled National Economies.” In Jacob Viner, *International Economics: Studies by Jacob Viner*. Glencoe, Ill.: Free Press.

——.1952. International Trade and Economic Development. Glencoe, Ill.:Free Press.

——.1958. The Long View and the Short: Studies in Economic Theory and Policy. New York: Free Press.

Wallerstein, Immanuel. 1974a. The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press.

——.1974b. “The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis.” *Comparative Studies in Society and History* 16: 387-415.

Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics.* Reading, Mass.: Addison-Wesley.

Warren, Bill. 1973. "Imperialism and Capitalist Industrialization." *New Left Review* 8 1: 3- 44.

Weber, Max. 1978. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.2* vols. Ed. Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California.

Weisskopf, Thomas E. 1976. "Dependence as an Explanation of Underdevelopment: A Critique." Center for Research on Economic Development, University of Michigan. Unpublished.

Whitman, Marina v. N. 1977. *Sustaining the International Economic System:Issues for U.S. Policy*. Essays in International Finance, No. 121, International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.121

——.1981. *International Trade and Investment: Two Perspectives.* Essays in International Finance, No. 143. International Finance Section. Department of Economics. Princeton University.

Wiles, P.J.D. 1968. Communist International System. Oxford: Basil Blackwell. Wilkins, Mira. 1974. The Maturing of Multinational Enterprise: American Business A broad from 1914 to 1970. Cambridge: Harvard University Press.

——.1982. "American-Japanese Direct Foreign Investment Relationships, 1930-1951." *Business History Review 56:497-518.*

——.1986a. "The History of European Multinationals—A New Look." Unpublished.

——.1986b. "Japanese Multinational Enterprise before 1914." Unpublished.

Williamson, John. 1983. The Open Economy and the World Economy: A Textbook in International Economics. New York: Basic Books.

Williamson, Oliver E. 1975. Markets and Hierarchies; Analysis and Antitrust Implications: A Study in the Economics of Internal Organization. New York: Free Press.

Winham, Gilbert R. 1986. *International Trade and the Toyko Round Negotiations.* Princeton: Princeton University Press.

Yarbrough, Beth V., and Robert M. Yarbrough. 1986. "Reciprocity, Bilateralism, and Economic 'Hostages': Self-Enforcing Agreements in International Trade." *International Studies Quarterly* 30: 7-21.

Yoffie, David B. 1983. Power and Protectionism: Strategies of the Newly Industrializing Countries. New York: Columbia University Press.

Yoshitomi, Masaru. 1985. *Japan as Capital Exporter and the World Economy*. Occasional Papers, No. 18. New York: Group of Thirty.

Young, Oran R. 1982. "Regime Dynamics: The Rise and Fall of International Regimes." *International Organizations* 36:277-97.

Zolberg, Aristide R. 1981. "Origins of the Modern World System: A Missing Link." *World Politics* 33:253-81.

Zysman, John. 1983. Government, Markets, and Growth: Financial Systems and the Politics of Industrial Change. Ithaca: Cornell University Press.

Zysman, John, and Stephen S. Cohen. 1982. *The Mercantilist Challenge to the Liberal International Trade Order*. A study prepared for the Joint Economic Committee, Congress of the United States, 97th Congress, 2d Session.

Zysman, John, and Laura Tyson. 1983. American Industry in International Competition: Government Policies and Corporate Strategies. Ithaca: Cornell University Press.

العناوين الرئيسية والفرعية الواردة في الكتاب

A Mixed System: Mercantilistic Competition، Economic Regionalism، and Sectoral Protectionism		نظام مختلط: تنافس تجاري مركنتلي، وإقليمية اقتصادية وحماية قطاعية
ACritique of the Perspectives		نقد المنظورات
An Evaluation of LDC Strategies		تقويم استراتيجيات أقل البلدان نموا
Autonomous or Self-Reliant Development		التنمية المستقلة المعتمدة على الذات
Challenges to the GATT		التحديات التي يواجهها الغات
Contemporary Theories of the International Political Economy		النظريات المعاصرة للاقتصاد السياسي الدولي
Criticism of Economic Nationalism		نقد القومية الاقتصادية
Criticism of Marxist Theory		نقد النظرية الماركسية
Criticism of the Dependency Theory		نقد لنظرية التبعية
Economic Regionalism		الاقليمية الاقتصادية
Emergent Trade Issues		مسائل تجارية ناشئة
Free Trade versus Economic Protectionism		التجارة الحرة مقابل الحمائيةالاقتصادية
Importance of Welfare Capitalism		أهمية رأسمالية الرفاه
Intensified Mercantilistic Competition		التنافس التجاري المركنتليّ المشتدّ
International Money Matters		القضايا المالية الدولية
International Norms versus Domestic Autonomy		المعايير الدولية في مواجهة الاستقلال المحلي
Japanese Subsidization of American Hegemony		الدعم الياباني للهيمنة الأمريكية
Long-Term Variations of Economic Growth		تفاوتات النمو الاقتصادي على المدى البعيد
Loose Regional Blocs		الكتل الإقليمية الفضفاضة
Market Economies and Foreign Policy		اقتصادات السوق والسياسة الخارجية
Market Effects and Political Responses		تأثيرات السوق والاستجابات السياسية
Multinational Corporations and International Production		الشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي

Multinational Corporations and International Production		طبيعة الشركات متعددة الجنسيات
New Trading Patterns		أنماط تجارية جديدة
Sectoral Protectionism		الحمائية القطاعية
Strategic Trade Policy		السياسة التجارية الاستراتيجية
Structural Change and Economic Conflict		التغيير الهيكلي والصراع الاقتصادي
Structural Changes in the International Political Economy		التغيرات البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي
Structuralism		البنيوية
The Adjustment Problem		مشكلة التكيّف
The Bretton Woods System (1944 - 1976)		نظام بريتون وودز (١٩٤٤-١٩٧٦)
The Change in Supply Conditions		التغيّر في ظروف العرض
The Classical Gold Standard (1870 - 1914)		معيار الذهب الكلاسيكي (١٨٧٠-١٩١٤)
The Classical Marxist Perspective on Economic Development		المنظور الماركسي التقليدي للتنمية الاقتصادية
The Debt Problem in the 1980s		مشكلة الديون في ثمانينيات القرن العشرين
The Demand for a New International Economic Order		المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد
The Dependency Position		موقف التبعية
The Dollar and American Hegemony		الدولار والهيمنة الأمريكية
The Dynamics of the International Political Economy		ديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي
The Economic Consequences of a Market		العواقب الاقتصادية للسوق
The Effects of Foreign Policy		آثار السياسات المحلية
The Emergent International Economic Order		النظام الاقتصادي العالمي الناشئ
Political Money The Era of		عهد المال السياسي
The Era of American Multinationals		فترة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات
The Era of Specie Money		عهد المال النقدي (المسكوك)
The Eurodollar Market		سوق الأرصدة الدولارية الأوروبية

The Formation of Commodity Cartels		تكوين اتحادات احتكارية للسلع
The GATT System		نظام الغات
The Importance of the Market		أهمية السوق
The Importance of Trade		أهمية التجارة
The Interregnum between British and American Leadership (1914-1944)		فترة الانقطاع بين القيادتين البريطانية والأمريكية (١٩١٤-١٩٤٤)
The Issue of Dependency and Economic Development		قضية التبعية والتنمية الاقتصادية
The Issue of Policy Coordination		قضية تنسيق السياسة
The Issues of Political Economy		قضايا الاقتصاد السياسي
The Liberal Perspective		المنظور الليبرالي
The Liberal Perspective on Economic Development		وجهة النظر الليبرالية في التنمية الاقتصادية
The Liberal Theory of International Trade		النظرية الليبرالية للتجارة الدولية
The Limitations on Demand Management		القيود على إدارة الطلب
The Marxist Perspective		المنظور الماركسي
The Mechanisms of Structural Change		آليات التغيير الهيكلي
The Multinationals and Home Countries		الشركات متعددة الجنسيات وأقطارها الوطنية (الأم)
The Nationalist Perspective		المنظور القومي
The Nationalist Theory of International Trade		النظرية القومية للتجارة الدولية
The Nature of Political Economy		طبيعة الاقتصاد السياسي
The Need for a Pluralist Leadership		الحاجة إلى القيادة التعددية
The New Multinationalism		النّزعة الجديدة لتعددية الجنسيات
The New Protectionism		الحمائية الجديدة
The Nichibei Economy and Its Prospects		اقتصاد نيشيبي وآفاقه المستقبلية
The Non-System of Flexible Rates		لا - نظام الأسعار المرنة
The Political Economy of International Finance		الاقتصاد السياسي للتمويل الدولي

The Political Economy of Structural Change		الاقتصاد السياسي للتغيير الهيكلي
The Politics of International Trade		سياسة التجارة الدولية
The Problem of Political Leadership		مشكلة القيادة السياسية
The Process of Uneven Growth		عملية النمو المتفاوت
The Prospects for Policy Coordination		آفاق تنسيق السياسة
The Prospects for the Liberal Trade Regime		الآفاق المستقبلية للنظام التجاري الليبرالي
The Rapprochement of Liberal and Nationalist Theories		التقارب بين النظريتين الليبرالية والقومية
The Reagan Administration and Policy Coordination		إدارة ريغان وتنسيق السياسة
The Rise and Decline of American Hegemony		صعود وانحدار الهيمنة الأمريكية
The Rise and Decline of Leading Sectors		نشوء وانخفاض قطاعات قيادية
The second Era (1920-1939)		المرحلة الثانية (١٩٢٠-١٩٣٩)
The Theory of Hegemonic Stability		نظرية الاستقرار المهيمن
The Theory of the Dual Economy		نظرية الاقتصاد المزدوج
The Theory of the Modern World System		نظرية النظام العالمي الجديد
The Tokyo Round، 1973-1979		جولة طوكيو، ١٩٧٣-١٩٧٩
The Transformation of the Global Political Economy		تحول الاقتصاد السياسي العالمي
The Transition Problem		مشكلة المرحلة الانتقالية
The Underdevelopment Position		وضع التخلف
Three Challenges to a World Market Economy		ثلاثة تحديات أمام اقتصاد سوق عالمي
Three Eras of International Finance		المراحل الزمنية الثلاث للتمويل الدولي
Three Ideologies of Political Economy		أيديولوجيات ثلاث للاقتصاد السياسي
Uneven Growth among National Economies		النمو المتفاوت بين الاقتصادات الوطنية
Welfare Capitalism in a Non-Welfare International Capitalist World		رأسمالية الرفاه في عالم رأسمالي أممي بلا رفاه

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN 9948-434-25-0

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948-432-51-7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948-432-71-1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لِجان مكافحة الإرهاب – مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948-432-75-4

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7

الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠–٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠–٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سوناياما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6

العنوان	المؤلف	ISBN
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948-432-34-7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN : 9948-432-26-6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948-432-06-1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN:9948-432-33-9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN:9948-432-32-0

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

العنوان	المؤلف	ISBN
دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخـلـيـج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-424-82-4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-424-81-6
ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-45-2

ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-46-0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-47-9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-48-7

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاسم : .... المؤسسة : ....

العنوان .... ص.ب : ....

الرمز البريدي : .... الهاتف : .... الفاكس : ....

البريد الالكتروني : ....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae